



SSb  
3 5/8 A



﴿ الجزء الثاني ﴾

من حاشية العالم العلامة الحبيب الفهامة من هو بكل  
وصف جيل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد  
\* الحضري أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد  
علينا وعلى المسلمين من صالح دعواته  
على شرح الحق الجليل العلامة  
الامام ابن عقيل على ألفية  
الامام ابن مالك رحمهما  
الرحيم المالك  
آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ وهذه الطبعة مقابلة على نسخة قويت على نسخة المؤلف ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

### في الاضافة

في لغة مطلق اسناد شيء إلى أمثاله أو نسيته إليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب  
لثانتهما الجر أبداً وإن شئت قلت اسناد اسم لا خرمزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يسمون  
مقامه كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبداً ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه وقبل  
بالعكس وقيل كل منهما الكل منهما قال بس وعينها ياء لا خذها من الضيف لاستناده إلى من ينزل  
عليه أي فاصلها الضيف كما كرام فعل بها ماقبل بأقامة واجازة وسيأتي في أبنية المصادر (قوله نونا  
تلى الأعراب) أي حرف الأعراب وهي نون المتنى والجمع وما الحق بهما بخلاف نون بساتين وشباطين  
فلا تحذف للاضافة لأنها لا تلى الأعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى أنها تابعة لها في الرتبة تبعية  
الحال للعلل إن كان الاسم من الأعراب مقارناً لآخر الكلمة وجود الامتناع عنه اه وظاهر  
أن المقارن إنما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالأعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل  
التركيب لا معرفة ولا منفصلة فوصف الحركة بكونها أعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن  
تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي إن كان مازك كرمو وجوداً ولا  
لا تحذف في تحوليلك وذوى مال أعلم النطق بالنون ولا في نحو أفضل التوم ولدن زيد والحسن  
الوجه لعدم ظهور التنوين لمشاكلة الفعل في الأول والحرف في الثاني ولو جرد في الثالث إلا أن يراد  
الحذف لفظاً أو تقديرًا أو انما أوجب حذفهما لالتصافهما على تمام الكلمة وانقصاها عما بعدها  
والإضافة تدل على الاتصال (قوله كطورسنا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جمل بالشام  
ويقال طورسيتين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانزمن أوفى) أي عناد ما هو بيان الجنس

(ص) في الاضافة  
(قوله تلى الأعراب أو  
تنونها مما تضيف  
احذف كطورسنا  
والثاني ابرروانو  
من أوفى

أذله بصلح الأذالك واللام خذا لما سوى ذنك واخصص أولاها وأعطه التعريف بالذى تلا (ش) إذا أردت إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الأعراب وهي نون التنثنية أو الجمع وكذلك الحق بمأوتونين وجو المضاف إليه فتقول هذا غلاما زيدوه ولا يبنوه وهذا صاحبه واختلف في الجار للمضاف إليه فقبل هو ٢ مجرور بحرف مقدروه واللام أو

المشوب بجمعين وانظر في وليس المتوهم لفظه ما قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله إذا بصلح) أي بحسب القصد بأن أريد أنظر في بيع البلد وحصر المكون والتبعيض في مصارع مصر وقوله لما سوى ذنك أي عالم برفقه ذلك بأن أريد فحذف كرمجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لأن المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكله أفاده بس وهذا يدل على نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الإرادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا عقلا كما أطلقوه بل أن أريد اختصاص الظرفية فلا محذور أصلا واختصاص القاطية يجعل الليل ما كرا كان فيه مجاز عقلي في النسبة الإضافية كما يكون في الاستنادية كهمز الأمير المندوف في الإيقاعية كمنوت اليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر السفين حيث أوقع الإطاعة على الأروهي للأمر فتأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور يدل اتصال الضمير به وهو أنما يصل بهام له ولأنه يقتضي المضاف إليه وبطلبه كطاب العامل معه وله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يراد أن الأسماء المحضة لا دخل لها في العمل وقيل إنه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النعمين) فيه نظر فقد قال أوجيان تبعا لأن درستويه أن الأضافة ليست على تقدير حرف أصلا واللام أن غلام زيد يساوي غلاما زيد وليس كذلك فإن معنى المعرفة غير التكررة واجب أن قولنا غلاما زيد ليس تفسير مطابق لما ينمى كل وجه بل إبان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور أنها بمعنى اللام أو من فقط وما فهم معنى في محمول على اللام توسعا فني ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلا بسطة الوقوع فيه وكذلك مكر الليل اه ولا حاجة للتوسيع لأن معنى لام الاختصاص ظاهر في الطرف وإنما لم ترد التي بمعنى من إلى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لأنها كثيرة فاستحقت أن تجعل قسما مستقلا بخلافه بمعنى في فقليله فردت إلى اللام لتقليل الأقسام فتوصل أن الأقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الأخبار بالثاني عن الأول فلا حاجة لمجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف إليه فلا بد عليه من زيادة صحة الأخبار لأن البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الأخبار تخرج الأول فتجويز زيدو بعض القوم على معنى اللام لأن لم دم صحة الأخبار ما على مانق له في الجمع عن ابن كيسان والسرا في من الاكتفاء بالعضوية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف إضافة الأعداد إلى المعدادات كثلاثة دراهم والمقادير إلى المقدرات كسبأ أرض لو جود الشرطين فهو معدة الغارمى على معنى اللام وأما إضافة عدد إلى عدد كثلثا ثم فقد انتفع على أنها بمعنى من ولا ينصرف في صحة الأخبار الاحتياج إلى تأويل مائة ثمثا (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كما ذكر الليل يا صاحبي السجن ألد الحصاص (قوله بمعنى اللام) أي وإن لم يصح التصريح بها كبوم الأحد وعلم الفقه فيكنى أقادة مدلولها وهو الاختصاص وهذا يرتفع الأشكال عن مواد الأضافة اللامية كما في الجامي وقد يصح إظهارها عند دال اللفظ بزيادة أو مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لا بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وأفراد الرجل ومن اللامية الأضافة اللفظية كما صرح به ابن جني والشاوي لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب أنها ليست على معنى حرف

ينبغي تقدير من أو في فالأضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يدعى أى غلاما زيدو يدعى مر ووأشار بقوله واخصص ولا الخ إلى أن الأضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير محضة هي إضافة الوصف المشابهة لأفعال المضارع إلى معمله كما سذكره بعد وهذه لا تنقد إلا بالاسم الأول

ولا بدل الاول ظهورها في فعل الماسر بدخا فظن القبول ان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص  
 (قوله تخصيصاً) ليس المراد به ما يشبه التعريف بل قوله الاشتراك فقط فلا مرد أن التعريف دخل  
 فيه فكيف يجعل قسميه (قوله وتعرف بها) أي نوعاً من أنواعه المقررة في آل فان الاضافة تأتي بما  
 تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلاً له بخلاف نحو غيرك ومثلك  
 وحسبك وناهيك فلا يتعرف لتوغل في الابهام وكذا نحو رجل وأخيه وكمناعة ونصليها ووجه  
 وحده لأن رب وكلم لا يجران المعارف فهما في تأويل أنه وفصل لما قيل معرفتان لتدخ في  
 التابع واما وحده فال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجملة تعيد التعريف لانها في تأويل  
 مصدر مضاف لفاعلها ومبتدأها والتخصيص لان الجملة تنكرات استظهر الورداني الاول ولا سافيه  
 وقوة ما صفة للتركاة لا باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن الباويل وظاهر ان محل ذلك اذا كان  
 الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والا كانت للتخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا  
 كالاستثناء من قوله واحصوا ولا الخ وكفى يفعل عن المضارع مطلقاً (قوله وصفاً) حال من  
 المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كرب راجينا) امتشك بان رب تصرف ما بعدها  
 للمضي وضافة الوصف الماضي محضة وفيه نظران الذي يجب مضيه عند الاكثر هو العامل في محل  
 الجرور والمحروقة وقال في التسهيل لا يلزم مضى عاملها ولا وصف محروقة تدبر (قوله وذى  
 لاضافة الخ) ذي اسم اشارت به أو الاضافة نعت أو بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله وجملة  
 اسمها لفظية خبرية كما تسمى بذلك لرجوع قائدها للفظ بتخفيف أو تحسين تسمى عـ يرحضة لانها في  
 تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف وبجواز لانها غير الغرض الاصل من الاضافة وهو  
 التخصيص أو التعريف (قوله محضة أو معدومة) أي وحقيقة نظراً لما قبله وظاهره انحصارها في  
 النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثاً وهي التشبيه بالمفضة وحصره في قسمين أو نوعين منها اضافة  
 للموصوف لصفته والمسمى الى اسمه وعكسهما كما يشبه الانوع (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة  
 المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أي لانه حينئذ يكون معنى المضارع فيعمل في  
 محل المفعول به والفاعل لا يتعرف فكذلك ما هو بمعناه فاضافته لمعموله لا تنفي الا التخصيص بخلاف  
 الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول بل بعده عن المضارع فهو مضاف غير  
 معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضي هو كالحالي وقال السعد في شرح الكشاف  
 دافع للتناقضين كلاهما في مالك يوم الدين وحال الليل سكننا الا استقراراً يحتوى على الازمنة الثلاثة  
 فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ولا يتعرف بالأضافة كما لا يوافق الدين بدليل وصف المعرفة به وتارة يعتبر  
 جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكننا وذلك لا يلزم تخافة الظاهر بقطع  
 مالاً عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكننا منصوباً بمحذوف أي يجعله سكننا والتعويل على القرنين  
 والمقادت اه وفي الدماميني وغيره ما يوافقه واختار السيد دفع التناقض ان الاستمرار في مالك يوم  
 الدين ثبوت وفي حال الليل تجددي يتعاقب افراده فكان الثاني عاملاً واضافته لفظية لورود  
 المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشي السعد انما وصف مالك المعرفة لان اضافة الوصف الى  
 انحراف معدومة عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في حال الليل سكننا مع قولهم بانها لفظية لان الليل  
 مفعول جاعل لظاهرة بخلاف يوم فانه طرف لمالك الذي مالت الامر والنهي في يوم الدين بدليل  
 قراءة ذلك فتدبر (قوله اوصفة مشبهة) هي ما دل على فعل الحدث وأقاد البداهة سواء وازنت  
 المضارع أم لا والمسمى الفاعل هو ما وزن المضارع واقاد الحدث فان أقاد الدوام كان صفة مشبهة  
 حقيقة على ما في التوضيح وغيره وقال الزحشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلاً وما

المضاف اليه تنكرة  
 نحو هذا غلام امرأة  
 وتعرف بها ان كان  
 المضاف اليه معرفة  
 نحو هذا غلام زيد  
 (ص) وان يشابه  
 المضاف بفعل وصف  
 فمن تنكره لا يعمل  
 \* كرب راجينا عظيم  
 الامل \* مروع القلب  
 قلب الحبل \* وذى  
 الاضافة اسمها لفظية  
 وتلك محضة ومعنوية  
 (ش) هذا هو القسم  
 الثاني من قسمي  
 الاضافة وهو غير  
 المحضة وضبطها  
 المصنف بما كان  
 المضاف فيه وصفاً  
 يشبه فعل أي الفعل  
 المضارع وهو كل  
 اسم فاعل أو مفعول  
 بمعنى الحال أو الاستقبال  
 أو صفة مشبهة ولا  
 تكون إلا بمعنى الحال  
 فقال اسم الفاعل  
 هذا مضارب زيد لأن  
 أو غدا وهذا راجينا  
 ومثال اسم المفعول  
 هذا مضروب الأب  
 وهذا مرقع القلب  
 ومثال الصفة المشبهة  
 هذا حسن الوجه  
 وقليل الحبل وعظيم  
 الامل فان كان  
 المضاف غير موصوف  
 أو وصفاً لم يعمل  
 في الاضافة محضة

كالصدر فتعجب من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أو من أشار بقوله فمن تنكره لا يعمل  
أن هذا القسم من الإضافة أعم غير المحضة لا بقيد تخصص أو لا تعريفاً لذلك بتدخل رب عليه وإن كان مضافاً لرفع نحو  
راجبنا وتوص به النكره نحو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وإنما تعيد التحقير هـ فقائده ترجع إلى اللفظ فإذ لا

سميت الإضافة فيه

لفظة وأما القلب

الأول فيقيد تخصيصه

أو تعريفاً كما تقدم

فلذلك سميت الإضافة

فيه معنوية وسميت

محضة أيضاً لأنها خالصة

من نسبة الانفصال

بجملات غير المحضة

فإنها على تقدير

الانفصال تقول هذا

ضارب زيد الآن على

تقدير هذا ضارب

زيد أو معناهما متحد

وإنما أضيف طلباً

للتحقير (ص)

(ووصل إلى هذا المضاف

مفتقراً أن وصلت

بأن كان الجعد الشعر

أو بالذي له أضيف

الثاني مكرراً بالضارب

رأس الجاني (ش)

لا يجوز دخول الالف

واللام على المضاف

الذي اضافته محضة

فلا تقول هذا الغلام

رجل لان الإضافة

معاقبة للالف واللام

فلا يجمع بينهما أو

ها كانت اضافته غير

محضة وهو المراد

بقوله هذا المضاف أي

هذا المضاف الذي

أريد به الدوام مما وازته كضارب البطن ومطعن القلب ومعتدل القامة فاسمها فاعل من الحقت  
بالصفة حكماً وأثبت منها حقيقة ولم يقدّمها الشارح بغير الماضي كسابقه لأنها للدوام أبداً  
ولا تكون للماضي وحده أصلاً ومقتضاه ان إضافتها لفظية أبداً وهو ما في الرضى والنصر مح قبل  
لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاдалا في قرار وقال الرضى لأنها حادثة العمل أبداً  
أما ردها أو نصبها أو اسمها الفاعل والمفعول فعملهما ما في مرفوع جائر مطلقاً لأن أدنى راحة الفعل  
يكتفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى مرفوعهما معنى لفظية أبداً  
كضارب بطنه ومسود وجهه وأعمالهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار  
ليشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوياً على عمل النصب وإضافتهما مجتهد لفظية دون الماضي  
لأنه عنه فلا يقوى على العمل فإذا أضيف لمصوب معنى كان مضافاً لغير معموله فتعرف به  
وهذا ظاهره أن فلان الوصف الاستمراري اضافته لفظية بلا تنصّل كما هو ظاهر إطلاق الرضى أما  
على ما مر من السعد من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو  
ملحق بها إلى القوانين ودفعه في حواشي السعد بأن اسم الفاعل قد يتحيز للماضي في بعض أحواله  
فتكون إضافته معنوية فلذا اعتبرنا فيه في الاستمراري والصفة لاستحسان له أصلاً فلا يحسن  
اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر من السعد من أن الاستمرار التوقيفي لإيجال وإضافته معنوية  
أن الصفة كذلك دائماً لأن استمرارها توقيفي أبداً والأسهل الفرق بينهما فأن في المقام دقة  
(قوله كالأصغر) مثال الغير الوصف وقيل اضافته لفظية لأنه عامل في محل مجرور ورفعا أو نصباً  
فأشبه الصفة ورد نعتاً بالمعرفة في قوله

أن وحدي بك الشديدي أرافي \* عاذر أفلح من ههنا وهذا

وإن تقدير الانفصال في الوصف بالضعف المستتر به ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ)  
مثال للوصف غير العامل ومنه فعل التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول بإضافته محضة كما هو  
مذهب سيبويه بدليل نعت بالمعرفة (قوله لا بقيد تخصصاً) أي لحصوله بالمفعول قبل أن يضاف  
إليه (قوله التحقير) أي بجذب التنوين الظاهر كما في ضارب زيد أو ضارب زيد أو المقدر نحو  
حواج بيت الله أو حذف نون المشي والجمع وحصر قائدها في التحقير إنما هو بالنسبة للتعريف  
والتخصيص والافتقار رفع التبع أيضاً كما في الحسن الوجه فأن في رفع الوجه قبح خاو الصفة عن ضمير  
الموصوف وفي نصبه تشبيه بالمفعول به قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منها  
ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر لعدم قائده بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف  
والثاني تميز لأنه نكرة (قوله على تقدير الانفصال) أي بالضعف المستتر في الوصف كما مر (قوله هذا  
المضاف) أي المشابه بفعل المضاف بدل من اسم الإشارة أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لأن  
المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول التحصيل الحاصل أو اجتماع معرفتين على  
شيء واحد (قوله من أنهما) أي الإضافة وال (قوله بشرط الخ) اعترض بأنه لا فائدة للإضافة حينئذ  
لا تخفف لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لأن الوصف متعدد فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس  
منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم قائدها كما مر وأجيب بأن هذا الشرط

تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل الالف واللام على المضاف في لما تقدم من أنهما  
متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اعتقر ذلك بشرط أن تدخل الالف واللام على المضاف إليه كالجعد  
الشعر والضارب الرجل

أول ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فلم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه  
المضاف إليه امتنعتم المسئلة ٦ فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا إذا كان

للمضاف غيره منى ولا  
مجموع جمع سلامة  
لذكر ويدخل في  
هذا المفرد كما مثل  
وجمع التكسير نحو  
الضواريب أو الضارب  
الرجل أو غلام الرجل  
وجمع السلامة للمؤنث  
نحو الضاربات الرجل  
أو غلام الرجل فان  
كان المضاف منى أو  
مجموع جمع السلامة  
لمذكر كنى وجودها  
في المضاف ولم يشترط  
وجودها في المضاف  
إليه وهو المراد بقوله  
(ص) (وكونها في  
الوصف كاف أن وقع  
منى أو جمعا سيده  
اتبع) (ش) أى  
وجود الألف واللام  
في الوصف المضاف  
إذا كان منى أو  
جمع سلامة اتبع  
مبيل المنى أى على  
حد المنى وهو جمع  
المذكر السالم مغن  
عن وجودها في المضاف  
إليه معقول هذان  
أخبارا زيدوهؤلاء  
الضاربون زيدوهذف  
للاضافة النون (ص)  
(ولا يضاف اسم لما  
به اتحد بمعنى وأول

بحسب الأصل التماهول جواز إضافة الصفة المشبهة للحالة كالخس الوجه لان رفع القبح فيها لا يكون  
الأبذل الشرط كما لم يغفل عنها الضارب الرجل في جواز الجرا لا شرا كما هو في نرفع الجراين كما  
جلوهما عليه في جواز النصب وان كان فيهما فاعلموا بأبضال يكون دخول ال على المضاف الذى هو خلاف  
الأصل كالشاة كالة (قوله أول ما أضيف إليه) أى لان المضاف والمضاف إليه كالثنى الواحد فلذلك  
لا يجوز أن يكون بين الوصف ومافيه ال أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد الجاني وبقي من  
صور الجواز الإضافة الى مضاف ضمير مافيه ال كقوله \* الودانت المستحقة صفوه \* وأوجب المبرد في  
هذه النصب وهو مجموع الجمع والأفصح في المسائل الثلاثة النصب بالوصف (قوله) متنتع  
المسئلة) أى مسئلة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للعارف مطلقا كالضارب زيد  
والضارب هذا والضاربة فيجوز نصب الثلاثة أو جرها بالإضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين فيه  
النصب لا متناع إضافة المقررة للتكررة ووافقه المبرد والمانى في الضمير دون غيره لكن أو جبا فيه  
الجرو ومذهب سيده أن الضمير كالظاهر الخالى من ال تعين فيه المقعولة أن كان الوصف محلى بها  
كالضارب لثا فقد شرط الإضافة وتعين فيه الجران كان مجردا كضارب لغتة والتون وأما  
الضاربك والضاربه فالجر فيه حائر لوجود شرطه وهو كون الوصف منى أو جمعا وكذا النصب أيضا  
ولا يمنع منه حذف النون لانه قد تحذف مع نصب الظاهر تحقيقا كما تحذف في الإضافة كقوله  
الفاروق الحق للدبله \* والمستقلو كثير ما رويوا

بنصب الحق وكثير وردد ذلك جماعة بان الأصل ان لا تسقط النون الا للإضافة فلا يعدل عنه الا اذا  
تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا ظاهر مذهب سيده تعين النصب في  
نحو الرجل أنت الضاربة وان عاد الضمير مافيه ال ولينظر الفرق بينه وبين الودانت المستحقة صفوه  
فان هذا أولى منها لقر بهن المضاف تتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل) أى لانتفاء فائدة  
الإضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما روي نصب رجل مقعولا للوصف وكذا زيد عند ضمير  
الفراء (قوله) وكونها في الوصف الخ الجار يتعلق بالكون ان كان تاما وخبره من حيث النقصان  
ان كان ناقصا وكاف خبره من حيث الانتداء وأن وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف  
ومتعلقه محذوف أى وجود ال في المضاف يكفى في اغتفاره وقوعه منى الخ وقيل ان وقوع مبتدأ ان  
خبره كاف والجملته خبر ال كون حذف رابطها إلى فى اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون  
شرطية حذف جوابها دلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أى ان وقع الوصف منى أو جمعا فوجود  
ال فيه من عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن الكاف عن وجودها في المضاف اليه ليس هو  
وجودها في المضاف بل وقوعه منى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الأصل فيحتاج لمسوغ وهو  
منا كلة كونها في المضاف اليه كما مر أو وقوعه منى أو جعله لانه لما طل بالثنية والجمع ناسبه  
التخفيف فلم يحج لا تصالحا بالمضاف اليه أفاده الصبان (قوله) ولا يضاف اسم الخ في نسخ تأخير هذا  
البيت مع شرحه بما بعده وعليها شرح الاشموي (قوله) لانه يتحد معنى أى فقط كفتح بر أو معنى  
ولغنا كزيد يمد ادا هما ذات واحدة فيجب فيها الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك  
المحدد اللفظ دون المعنى لفظيا كان كعين العين وكزيد يمد ادا هما ماذا ان أو معنويا كالأب وابن  
الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله) وما ورد الخ مقتضاه كالمختار يقتصر في ذلك على المجموع وان

موهه (ذاورد) (ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره اذا يتخصص  
الثنى أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى كما مر اذ قد فين وكالموصوف وصفته فلا يقال قمح بر ولا رجل  
ثم وما ورد موهه لذلك

مؤول كقولهم بعدد حكرز فظاهر هذا انه من اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بسعد وكرز فيه واحد في قول الاول بالمعنى  
والثاني بالاسم فكأنه قال جاءني معمي كرزاي معمي هذا الاسم وعلى ذلك يقول ما شبه هذا من اضافة المترادفين كقولهم  
الحميس واما اظهاره اضافة الموصوف الى صفته فيقول على حذف مضاف اليه ٧ موصوف بتلك الصفة كقولهم حسنة

الحجاء وصلاة الاولى  
والاصل حبة البقلة  
الحجاء وصلاة لساعة  
الاولى فالحجاء صفة  
البقلة لا للحبة والاولى  
صفة للساعة لا للصلاة  
ثم حذف المضاف  
اليه وهي البقلة  
والساعة واقعت  
صفته مقامه فصارت  
حبة الحجاء وصلاة  
الاولى فلم يضاف  
الموصوف الى صفته

بل الى صفة غيره (ص)  
(وربما اكتسبان  
اولا ثانيا فان كان  
لحذف موهلا (ش)  
قد اكتسب المضاف  
الذكر من المؤنث  
المضاف اليه التانيث  
بشرط ان يكون  
المضاف صالحا للعنف  
واقامة المضاف اليه  
مقامه وبفهمه من ذلك  
المعنى نحو قطعت بعض  
أصابعه فصحت تأنيث  
بعض لضافته الى  
أصابع وهو مؤنث  
لهجة الاستغناء بأصابع  
عنه فتقول قد صحت  
أصابعه ومنه قوله  
مشين كما اخترت وماح

التأويل المذكور انما هو تفرج للمصروع على وجه صحيح لا ميسوع لا ارتكابا منه ولا ساق ذلك  
ما تقدم في باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معناه ان اضافة الواردة مع ولا لها بها  
هنا كما اسلفنا هناك (قوله مؤولا) اجازة الكوفيين لا تأويل بشرط اختلاف اللغتين (قوله فيقول  
الاول بالمعنى الخ) أي اذا كان الحكم مناسبا للمعنى فان ناسب الاسم ككتبت سعيد كرز عكس  
التأويل أي كتبت اسم هذا المعنى (قوله كيوم الحميس) فيه انه ليس من المترادفين بل من اضافة  
الاعم للاخص وهي جازة لا فاداة تخصيص الاعم واما عكسها فممتنع (قوله حبة الحجاء) بالمعنى  
الرجلة وصفت بالحجى لانها ثابت في بحارى الماء فتر بها السبيل فتقطعها وتطوها الاقدام وفى  
القاموس بقله الحجاء بمبدل حبة وتأويلها ان يقال الاصل بقله الحبة الحجاء ولشك ان الحبة التي هي  
بزر الرحلة توصف بالحجى كما توصف بنفس الرحلة لانها من جهة ما ينبت في البحارى فكل من العبارتين  
موهب لضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعم للاخص فلا يحتاج لتأويل  
باعتبار ان الحجاء صار كالعلم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم ان التأويل في هذه  
المذكورات بصير الاضافة حقيقة على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الميم من أوهله لكننا  
بمعنى أدله أي جعله أهلا والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحذف فهو من احلاق  
السبب وهو التأويل واردة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده  
تقدير اصلاحه للعنف وليس شرطامستقلا أي معنى كونه صالحا للحذف أنه يستغنى عنه في اعادة  
المعنى المراد بالمضاف اليه بشرط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت  
بعض أصابعه تتلطفه بعض السبابة كما سرقت صدر القنطرة من الدم والثاني كمر الرياح الا سقى  
وكقوله أتى الغواش عندهم معرفة • ولديهم ترك الجميل جيل  
زاد الدامعنى أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان  
المضاف ليس كلا ولا بعضا ولا كبعض وان كان صالحا للعنف (قوله مشين) أي النسوة كما اخترت  
أي مشيا كما اخترت زرعنا تسغت أي اماتت ومرار الرياح مروها فاعلم وفيه الشاهد (قوله فاكتب  
التذكير) أي بالشرط المذكور في كلام المتن كقوله وما يكسبه المضاف أيضا ما من  
التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع الفعج وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميسل  
وجوب التصديق فلام عندك والجمع كقوله

فما حب الدنيا رشفن قلبي • ولكن حب من سكن الديارا  
أو البناء بالاضافة الى معنى كاسيا في قيل والاعراب كنه خمسة عشر زيد رفع عشر لاضافته للعرب  
وفيه ان اعراه انما هو اعراضه لاضافة شبه الحرف لا اكتسابه من المضاف اليه بدليل ان من  
يعر به لا يخصه باضافة العرب بل مع المبنى أيضا كنه خمسة عشر كما قاله الدمامي (قوله واكتب  
أنتد كيرالخ) أي بدليل قوله قريب والافعال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب بحيث ذكره لا  
اضافة فالوجه ان التذكير في الاليتين لا جوا ففعل بمعنى فاعل مجراء بمعنى مفعول في انه يستوى  
فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقرب وقيل انهم التزموا تذكير قريب في غير  
تسغت • أعالها مرار الرياح النوم فانت المراد لضافته الى الرياح وحاز ذلك لهجة الاستغناء عن المرار بالرياح نحو تسغت  
الرياح وربما كان المضاف مؤنثا اكتسابا أنتد كير من المذكر المضاف اليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى ان رجة الله  
قريب من الحسن فالرحة مؤنثة واكتب أنتد كير باضافته الى الله تعالى فان ارفع المضاف للحذف والاستغناء بالضاف  
اليه عنه لم يجر التأنيث فلا تقول خرجت غلام ههنا اذ يقال خرجت هندو بفهم منه خروج الغلام (ص)

وبعض الاسماء يضاف أبدا \* وبعض ذاقده يات لفظا مفردا (ش) من الاعماء ما يلزم الاصاغة وهو محجب احـ  
 خا يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا ٨ يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بـ طر البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى وقصارى

الذنب للفرق بينهما وقبل الرحمة بمعنى التفرد أو المطر بقى ان فى كلام الشرح اطلاق التذكير  
 عليه تعالى وهو سوء أدب والحواسل التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لغناء فلا ضرر فيه سبحانه  
 ولك ان تقول المراد اكتساب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا خبر عنه تعالى بحكم لا يكون  
 الا كالمذكور وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتساب التذكير نفسه اذا اضافة لتصغير  
 المؤنث مذكرة حقيقة بل باعتبار ان تصغير الحكم عليه كانه حكم على الذكرك قدسبر (قوله) وبعض  
 الاعماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب فى الاعماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض  
 الخ يشعر بان الاصل فى ملازم الاضافة ان لا يقطع عنها (واعلم) ان اقسام الاسم بالنسبة للاضافة  
 وعندها عشرة ما تجوز اضافة وهو الغالب وما تنسج كالمضمرات والاشارات وغيرها من الموصولات  
 واسماء الثمرات والاستفهام وما تنسج اضافة له لعمدة فاما لخصوص القميلة وهو اذ اول الحنية  
 عندهم من جعله اسما اوليا لفظ الجحمة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذ وما تنسج اضافة  
 للمفرد مطلقا فاللفظ اوتية وهو غير ومع الجهات ونحوها ككل اذ لم يقع تركها ولا نعتا ولفظا  
 فقط ككلاد وكنا وعندها ماعطف عليه فى الشرح والمفرد الظاهر وهو اول اولات وذوات  
 وفروعهما كذا وواو انا وكل المنعوت بها قما نظهر كزبد الرجل كل الرجل اول لصغير مطلقا كوحدة  
 وكل فى التوكيد او لخصوص ضمير الخطاب كليك واخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا  
 وحدا مبعجا مهملة بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لها ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله  
 حتما) أى اضافة حتما أى واجبة (قوله اياؤم) مصدر اولى المتعدي باله حرة بمعنى اتباعه أى  
 امتنع ان يجعل الاسم الظاهر تابعا له فاعلمه مفعوله الثانى واسما مفعوله الاول لانه هو الذى كان  
 فاعا قبل المفعول وقوله الا فى وشذا ايا مبدى مصدر مضاف لمفعوله الاول والى مفعوله الثانى  
 ولا مة للتعوية هذا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقبل  
 على المصدرية لفعل لم يفظ به كفعل الابوة والخولة وقيل لفظ به حكي الاصبى وحده مجع وحدا  
 كوحده بعد وعد اذا انفرد وقيل أصله اتحاد مصدر أو حمة بمعنى أفرد حذفت زوائده وقيل على  
 الحال لتأوله بوحده أى مفردا على ما فى ياب وقيد بغير على كجلس على وحده أو باضافة كتنج  
 وحده بوزن كرم أى لا تظيره فى الخير وكذا فى ربع وحده ما لقف والراو العين المهملة وهو السيد  
 ويقال خمس وحده وعبر وحده مصغر خمس وعبر وهو الجمار أى لا تظيره فى النشر (قوله ليسك)  
 أصله الملك البايين أى أقم على طاعتك واجابتك أقمتين من الب باسكان اذا أقام به فحذف  
 الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البايين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضرف للضمير كل  
 ذلك ليسع المحب الى معاص خطاب مناديه ويقال فى الباقي تظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى  
 الب أى أقام فلا يكون محذوف الزوائد فله الرضى (قوله ادالة) الانسب بدأ ولا بعد تداول أو مداولة  
 بعد مداولة لان الادالة هى العلة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه للتناوب أى تداول الطاعتك  
 ومناوبة فيها (قوله وسعدك) لا تستعمل الابدان لك لانها تو كيد لها (قوله ودونى وراء)  
 بالزنى ثم الرأى الارض البعيدة والجملة حال من يادعوتنى والقرع الجرم فوسم حوض ترع  
 بفتح التاء لقوية والراءى تخلى ويون بفتح الواو مدحوم المنة الغيبة أى واسعة بعيدة  
 الاغراف وفى قوله ليه التفتت من الخطاب الى الغيبة على حد اذا كنتم فى الفلك وبر بنهم (قوله  
 دعوت الخ) قاله زمته دية قد عا سورا لجلها فاباء أى اجابه بقوله ليهك ففعله فلي فعل ماض فاعله

الذى وجداه بمعنى  
 غايته والثانى ما لزم  
 الاضافة معنى دون  
 لفظ فيصور أن  
 يستعمل مفردا أى  
 بلا اضافة وهو المراد  
 بقوله وبعض ذاقده  
 يات أى وبعض ما لزم  
 الاضافة قد يستعمل  
 مفردا لفظا وسياق  
 كل من القسمين (ص)  
 وبعض ما يضاف حتما  
 امتنع اياؤم اسما  
 ظاهرا حيث وقع  
 كوحده لى ودوائى  
 سعدى \* وشذا  
 ايلابدى لى (ش)  
 من اللازم للاضافة  
 لفظا مالا يضاف الا  
 الى المضم وهو المراد  
 هنا نحو وحدهك أى  
 مفردا وليسك أى  
 اقامة على اجابتك  
 بعد اقامة ودوايك  
 أى ادالة بعد ادالة  
 وسعدك أى اسعاده  
 بعد اسعاده وشذا  
 اضافة لى الى ضمير  
 الغيبة ومنه قوله  
 انك لودعوتنى  
 ودونى زوراء ذات  
 مترع يوفى لفتك  
 ليسه لى بدعوى  
 وشذا ضافة لى الى  
 ظاهرا نشد سيبويه

دعوتى نابنى مسورا \* قلى فابى يدي مسور كذا ذكره المصنف ويقوم من كلام سيبويه ان ذلك ضمير  
 غير شاذ فى لى وسعدى ومذهب سيبويه ان ليسك وما ذكرك بعد

مثنى وانه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وان شئته المنصوبه التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أى كرات فكرتين ليس المراد به مرتين فقط لقوله تعالى ينقلب اليك ٩ البصر خاسئا وهو حسير أى

مزدبر او هو كليل ولا ينقلب البصر مزدبرا كليلان كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا ليك معناه أقامه بعد أقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط وكذا باقى أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومنه يونس انه ليس بمثنى وان أصله لى وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كقالت ألف لدى وعلى مع الضمير فقبل لديه وعليه وورديه سبوه بانه لو كان الأمر كذا لم تنقلب ألفه مع الظاهريه كالألف لدى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغي ان يقال لى زيد لكنهما أضافوا الى الظاهر قبلوا الألف ياء فقالوا لى لدى مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس مقصور كما زعم يونس (ص) والمواضاة الى الجمل • حيث واذا

ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجبه اجابة بعد اجابة اذا سالتى فى أمر بانه وخص بديه لانه اعطاءهما اقضية اشارة الى انه أجاب بالفعل كالأقول (قوله مثنى) أى بحسب الأصل ثم قصد به التكرار وانسخ عن التثنية والحق بها فى الأرباب نظر الأصله (قوله على المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد دخلت اتيها ماصدرة وحذوفة الزوائد لاسما ماصدرة وقوله بفعل محذوف أى من الفاظها الا ليك وهذا ليك بذالين مجعبتين فمن معناه ما يفقد فى سعديك اسعد أى اعاون وفى دواليك أداول وفى خنائيك أنحنى وأاحن وفى هذا ليك أسرع لان معناه الامر اعرف فى ليك أقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن ليك ما خوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كالمرفله فعل من لفظه ولا ضررى كونه محذوف الزوائد على الأول لانه مثل سعديك ودواليك فى ذلك ثم ذكر جماعة ان معنى ليك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب والى ليسا معنى أجيب اه صان لا يقال قد جمل فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البتة لما زان معناه أجاب كما مرلنا نقول مدلول لى انه قال ليك فلا يصح ان ينتق منه ليك لزوم اللبوت رقتا لم (قوله ثم ارجع البصر) أى رددته فى نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور رأى من خلل بصدره أو غيره (قوله انه ليس بمثنى) أى ليك فخلاص يونس فى خصوصه وظط ابن الناجم فى اجرائه فى أخواته أيضا (قوله وان يونس) نائب فاعله ضمير يعود على اخوانا نائب فاعل بمحمل هو وقوله افراد اذ لم يقل افرادها ايضا كالاتي بهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كذا) مبتدأ خبره كذا الثانى ومعنى منصوب على ترزع الخافض أى والذى مثل اذ فى العصى من حيث كونه ظرفا معهما ما ضامته فى الاضافة الى الجمل وقوله أضف حوازا كالاستدراك على قوله كاذبين بانه منه فى مطلق الاضافة لا فى وجوهها بمحمل ان الضمير قوله أضف والرابط محذوف وكذا ضمة مصدر محذوف على حذف مضاف أى والذى مثل اذ أضفة اضافة كاضافة اذنى كونه المحمل حال كونه حائز (قوله وهو حيث واذا) الأول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا انه راو قد مر ادخاله الزمان وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياءها واولا قيل وألقاوا ونوقس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى الاصح بدليل فسوف يعلون اذا الاخلال فى اعتاقهم وتلزم النسب محذوف الاعلى الظرفية مالم يصف البها زمان كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه منه ضد الجمهور ورواها نحو واذا كروا واذا نمت قليل واذا كرفى الكتاب عريم اذا نمت فتقول بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا نعم الله عليكم اذ انتم واذا كرفصة عريم اذا نمت وتترد لتعليل نحو وان ينفعكم اليوم اذ علمتم انكم اى لاجل علمكم وهل هى حيث تدرك كاللام واظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد للفتاة بعد يينا أو بقوله فيينا الصرا اذا رت مباشرة وهل هى حيث تدرك ظرف زمان أو مكان أو ظرف بمعنى المفاجأة وازائد اقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث ان لا يكون خبرها فعلا بعد اذ ان لا يكون خبرها فعلا ما ضامته على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للمحسن لا للحوار لى فى الغنى ان نصب زيد فى جلست حيث زيد اراه ارجع من رضىه على الاستدعاء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفى الجمع يقع اضافة اذ الى اسمية محذوف فاعل ماض كحيث اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ لا ضى

(٢ - خضرى - ثانى) وان يونس بمحمل افراد او ما كذا معنى كذا • اضف جواز الضمير جانبا (ش) من اللازم للاضافة مالا يضاف الى الاليجلة وهو حيث واذا اقاما حيث تضاف الى الجملة الاسمية فحواسل حيث زيد حاله والى الجملة الفعلية فحاصلها حيث حلد زيد افعلا •



• أمأ ترى حيث سهيل طالعا هو أما انقضاء أيضا إلى الجملة الأسمية نحو حثك انقضى قائم وإلى الجملة الفعلية نحو حثك انقضى قائم زيد ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى بالتنون عوضا عنها كقوله تعالى وأنتم حيث تشاء تنظرون وهذا معنى قوله وأن يتون يتعمل أفرادا أي وأن يتون إذ يتعمل أفرادها أي عدم اضافتها للفتا وقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف إليها وأما انقضاء الان إلى ١٠ جملة فعلية فتقول آتيتك إذا قام زيد ويجوز اضافتها إلى جملة أسمية فلا تقول آتيتك إذا

زيد قائم خلافتهم  
وسيد كره المصنف  
وأشار بقوله وما كاذ  
معنى كاذ إلى أن  
ما كان مثل انقضى  
كونه ظرفا ماضيا غير  
محدود يجوز اضافته  
إلى ما نضاف إليه ما  
من الجملة وهو الجملة  
الأسمية والفعلية  
وذلك نحو حين وقت  
وزمان وبوم فتقول  
جئت حين جاء زيد  
ووقت جاء عمر وزمان  
قديم بكون يوم خرج  
خالدا وكذلك تقول  
جئت حين زيد قائم  
وكذلك الباقي وأما  
قال أضف جواز اليعلم  
أن هذا النوع أعني  
ما كان مثل انقضى  
المعنى يضاف إلى ما  
يضاف إليه أذ هو  
الجملة جواز الأوجوب  
فإن كان الظرف غير  
ماض أو محدود لم  
يجز مجرى اذبل يعمل  
غير الماضي وهو  
المستقبل معاملة  
إذا فلا يضاف إلى

فكمن في شعبة يوم لا ذو شفاعه • بفن قديلا عن سواد بن قارب  
فإن يوم فمما مستقبل كذا وأوجب بأنه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فمما مشه  
لاذلا فاذ فاصرح الشاطبي بأن مشه إذا يجوز أعرابه بنائه على التفصيل في مشه إذا أه (قوله  
نحو شهر وحوّل) أي وسنة وعام كما قاله السيوطي والماميني وقيل يضافان للجملة كسنة وأيام كان  
كذا انظر الصان (قوله أو أعر ب) ينقل فتحة الهجزة إلى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان  
قوله (قوله متلوفعل) أي الذي تلاه فعل مبني (قوله يجوز فيه الأعراب والبناء) فيده في الكفاية  
بما إذا لم يكن متنى فقال وما كاذ أخرى ثم نثني • فليس عن أعرابه يستغنى  
وكما يجوز بناء الخرف المهم المذ كور مع الجملة يجوز بنائه عنه اضافته لمفرد مبني كيو مئذ وحقق  
وكذا كل اسم مهم غير ظرف كغفر ومنل ودون وبين فهذه ونحوها ما هو شديد الإهام إذا أضيفت  
لمفرد مبني حاز أن تتكلم من بنائه كما تكسب التكررة التعريف من المضاف إليه بخلاف المقتض  
لأن المهم شدة تعلق بما بعده لأن معناه لا يتضح إلا بما أضيف إليه فهو أهل لاكتسابه منه البناء  
نحو مثل ما أنك تطعنون لقد تطعن بشكم ومتادون ذلك بفتح الجسيم للنساء وهي في محل رفع الأول  
صفة لحق والثاني فاعل تقطع وأتات مبتدأ فتفصل أن الاضافة لجواز البناء في ثلاثة أنواع اضافته  
الظرف المهم إلى الجملة و اضافته إلى مفرد مبني و إضافة المهم غير الظرف إلى مبني ومنع ابن النخاس

الجملة الأسمية بل إلى الفعلية فتقول آتيتك حين يجيء زيد ولا يضاف المهدود إلى جملة وذلك نحو  
شهر وحوّل بل لا يضاف إلا إلى مفرد نحو شهر كذا وحوّل كذا (ص) (وإن أو أعر ب ما كاذ قد أرباه واختر بناتو فعمل بنيا  
وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعر ب ومن بنى فلن يقتدا) (ش) تقدم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين أحدهما  
ما يضاف إلى الجملة لزوما والثاني ما يضاف إليها جوارزا وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوارزا يجوز فيه الأعراب  
والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت

بفعل ماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد يوم يقدم بكر يومه فقام وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المتأخر فيها أضيف إلى جملة فعلية صدرت

الآخرين قالوا لا يجوز أن تكون الإضافة إلى المفرد المبني سببا للبناء في الطرف ولا غير ذلك  
تكلف سبب البناء لاختصاصها بالأجاء فكيف تكون مبيانية والفقهاء في هذا كراعراب  
لأن مثل حال من الضمير في حق وبنك حال من فاعل قطع وهو ضمير المصدر والمفهوم من الفعل  
ودون صفة مبتدحة تدل على أي مناقم دون ذلك اه أي وأما هو فمقتضب على الطريقة لا مدني  
(تنبيه) وعد في الشذور هذا البناء بأوزانه الثلاثة ما بين على الفتح لا غير إلا أنه جعله نوعين فقط  
أحدهما الزمن المهم المضاف للجملة والثاني الاسم المهم زما أو غيره للمضاف لمبني فبناء الأول  
لاضافة للجملة ولما كانت جارة كان حائرا لاختلاف حيث وأما الثاني فلا كذلك لأن المضاف  
إليه كالمروني بناء على حركة اشعار بامروض البناء في الجميع مع التمام الساكنين في البعض كيوم  
وخصا بالفتح فتفينا النقل لاضافة للجملة والمبني حتى أتروا على اتباع الكسرين بعده في يومه  
لذلك جعله لا يجوز بناء المذكر كوراء على غير الفتح لقياسا ولا سمعا لأنه لو جمع لم يذكرها صاحب  
الشذور وغيره فباني على الفتح لا غير وقد صرح الصان في مل الآتية بأن البناء الجائر لا يضافه  
إلى المبني هو الفتح لا الضم فكذا الإضافة إلى الجملة لأنها من واحد وهذا ما لا يخفى على من له  
أدنى السام بالعلم وأهله لكنه خفي على متصفي زماننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل  
ماض) الأولى مبني كعبارة المصنف لشعوله المضارع مع إحدى النونين (قوله على حين الخ) أي في  
حين وكذا ما يأتي إسمرا على الجارة لظروف بمعنى في وقامه • فقلت لما أحصوا الشبوازع •  
بالزاي والعين المهمة أي مانع من القوم (قوله ومذهب الصريين الخ) علوه مانع سبب البناء مع  
الماضي طلب المشاكلة فالوجه مع الاسم والفعل العربوا جازوا عن الآية بأن اسم الإشارة عائد  
لذكر قوله • ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه أنه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة  
الرفع والاصل عدمها أو أضافا لما شكلة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه وهو الجملة فقامها وهي  
مبنية مطلقا بالفعل وحده الآن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشا كنهه وان كانت  
الإضافة إلى مجموع الجملة وعلوه المصنف بأن سبب البناء في الطرف المضاف للجملة بحرف الشرط  
في جعل الجملة بعده ممتنعة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كل ما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جل  
الأفعال) ينقل حركة الميمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون أناسه أي  
تواضع إذا اعتلى أي تكبر غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضي بفتح الباء ويقل المضارعة وقد  
اجتمع في قول أبي ذؤيب والنفس رابعة إذا رغبها • وإذا تردت إلى قليل تنقع  
وانتمائها لتضخمها معنى الشرط غالبا وان خافت الشروط في أنها لا تجزم اختصارا وفي اختصاصها  
بالمبتدئين والمبتدئين بخلاف باقي الأدوات فأنها للشكوك والتسجيل كان كل للرجح ولدوامها وفان  
مت قلتز به منزلة المشكوك لا إهام من الموت وقد تجرد عن الشرط نحو وإذا ما فضي بهم يغفرون  
بدليل خلو جملة هم يغفرون من الغناء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو الليل إذا غشي والنجم إذا هوى  
وهي ظرف للمستقبل وقد تنجى على الماضي كآية وانوار أو تجارة للجمال كالواقعة في القسم عند جماعة  
بناء على أن عاملها الفعل القسم وهو حال ولا يخرج عن الطريقة أصلا عند الجمهور وأما قوله عليه  
الصلوة والسلام لما شكا في لاهم إذا كنت عن راضية فهي فيه ظرف للفعل المحذوف لا مفعول كما  
توهم أي لا علم شاك إذا كنت الخ وقوله تعالى حتى إذا جاءوها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لا ذات وهي

كهن إذا اعتلى (ش) أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره من أن إذا تارة من الإضافة إلى الجمل الفعلية ولا تضاف إلى الجملة  
الاسمية خلافا للاختصاص والكوفيين فلا تقول أبشيتك إذا زيد قائم أو أبشيتك إذا زيد قائم فز يدرفوع بفعل محذوف وليس  
مرفوعا على الأشداء هذا مذهب سبعة

وخالفه الاخفش يجوز كونه مبتدأ خبره بالفعل الذي بعده وزعم السيرافي انه لا خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز وقوع  
المبتدأ بعد اذا واتهما الخلاف ١٢ بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسماء فيجوز

منصوب يتجوزها عند الاكثر بل شرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتراح جوابها بالفاء  
واذا انشائية لا يمنع عمل فعلها توسعهم في الظروف وان لم تنحق التصدير فاعتكف بما يستحقه أو  
يقال عمل عمل جوابها فيها اذا لم يقرن بها أو الا كان عاملا مع ذوقا يدل عليه الجواب ومن جعل  
شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا  
جزمت كما في المعنى وحيث ذل الفرق بينهما وبين اذ وحيث انها تحصل الربط فيها بين جملتي الجواب  
والشرط بكونها شرطاً كما في أين ومتى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردها  
عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها لا بخلاف فيما يظهر لحصول الربط فتدبر ومثل اذا لما  
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجوه غيره بناء على قول المصنف انها طرف فيه  
معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط  
وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها الا ما ضمت عند كثيرين ولذا اختار في المعنى كونها بمعنى  
اذا بمعنى حين كقيل وأما نحو فلما اتجأهم الى القرية منهم مقصود فلما ذهب عن ابراهيم الروع وحادثه  
البشرى بمجادلتها للجواب فيهما مع حذف أي انقسموا قسمين وأقبل بمجادلتها لانتصاف الا الى الجملة  
الفعلية كاذاً وأما قوله أقول لعبد الله لما سألتنا \* ونحن بوادي عبد شمس وهاشم  
فعل حذوان أحد من المشركين استجارك لان سقاها فاعمل بمحذوف يفسر وهي أي سقط وشم فعل  
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س اتحارف وجوده لوجوده فلا عمل لها (قوله بفعل محذوف)  
أي يفسره المذكور ومنه اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلي تحته حظلية \* وله منها فذلك المذرع

فعل اضرار كان أي اذا كان باهلي نسبة الى باهله اذ دل عليه من فليس وحظلية نسبة الى حظلية  
أكرم قبيلة \* من قم والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعها  
لا كوفين كما أحازوا دخول اداة الشرط على الجملة الاسمية (قوله لا تفرق) أي بان تكون الدلالة على  
اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانها موضوعان لنا كيد المشتري فالشروط ثلاثة التميز والرفق وافهام  
اثنين وعدم التفرق (قوله ان الضراخ) المدي الغاية والوجه والقبل يقتضيان الجهة أي وكلا ذلك  
المذكور من الخبر والشروط وجهه تصرفها فذلك مفرد لفظاً متنى معنى على حدة وان بين ذلك أي  
المذكور من الفارض أي المسنة والكرأى الشابة والعوان النصف (قوله واحدى) بكسر الدال  
خبر عن كلا باعتبارها لفظاً ولو راى المعنى لقال واحداً لا لاف لا خبره مروع والباء مفعوله الاول  
ومضداً مفعوله الثاني (قوله أيا) أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وخبر  
كررتها لاى بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوي بها الاجزاء (قوله وأتوا الاجزاء)  
يجز ومحذوف الياء لطفة على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط ليكون ليس اجنبياً ولا ردان  
تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع لانه يغتفر في الثواني افاديس (قوله واحصن بالعرفه)  
أي غير ماسبق منعه وهو المفرد المعروف غير النوي به الاجزاء والباء اذ اختلف على المقصور عليه وايا  
مفعول احصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله وبالعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق  
بالخصص والصفة عطف على اياها هي مفعوله أي وخصص اياها بالصفة بعكس المعرفة وهو الذاكرة  
والاولى بالبعد لان العكس لغة تبديل أول الشيء آخره وليس مرادها هنا وحيث ان الصفة مبتدأ  
مؤخر خبره بالعكس أي والصفة ملتبسة بعكس ذلك المحكم أي خلافاً فان العكس قد يطلق على

أجيبك اذا بدقام  
جعل زيد مبتدأ عند  
سيبويه والاخفش  
ويجوز أجيبك اذا  
زيد قائم عند الاخفش  
فقط (ص) (لفهم)  
اثنين معرف باللام  
تفرق أضيف كذا  
وكلا (ش) من  
الاسماء اللازمة  
للاضافة لفظاً ومعنى  
ككلا وكلا ولا يضافان  
الا الى معرفة متنى  
لفظاً ومعنى نحو ما في  
كلا الراسين وكلا  
الرايتين أو معني  
دون لفظ نحو ما في  
كلاهما وكلاهما  
ومنه قوله ان الخبر  
والشردى \* وكلا  
ذلك وجهه وقيل  
وهذا هو المراد بقوله  
لفهم اثنين معرف  
واحترز بقوله لا  
تفرق من معرف  
أفهم اثنين يتفرق  
فانه لا يضاف اليه  
كلا وكثافتا تقول  
كلا زيدا وعمره واه  
وقدما شاذاً كقوله  
كلا أخي وخيليل  
واحدى مضداً في  
النائبات والماسم  
الملمات (ص)  
(ولا تضف مفرد

معرف \* اياوا كررتها فاضف \* وأتوا الاجزاء واحصن بالعرفه \* موصولة اياوا بالعكس الصفة \* مطلق  
وان تكن شرطاً واستفهاماً

فقط اكمل هذا الكلاما (ش) من الالهاء اللازمة للاضافة معنى اى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله **هل الناسون الناس اى واىكم** فعادة التقينا كان خبرا واكرما او قصدا لاجزاء كقولك **اى زيد احسن اى اى اجزاء** زيد احسن ولذلك يجاب لاجزاء فقال عنه او انفه وهذا انما يكون فمما اذا قصد بها الاستفهام واى تكون استفهامية وشرطية وموصولة وموصلة فاما الموصولة فقد كرر المصنف انها لا تضاف الا الى المعرفة فنقول يعينى اى هم فامرؤذ كرمه ورواها تضاف ايضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعينى اى رجلين فاما واما الصفة فلما ردها ١٣ ما كان صفة لنكرة او حال من

مطلق التغيير (قوله فخطقا) اما صفة المصدر محذوف أي تكملا مطلقا وأحوال من الهاء في بها أي  
سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ماسبق منعه لكن برودي على هذا ان الحال لم تطابق صاحبها في  
الثالث لأن اليا يجعل مصدرها مياي ذات المطلق لاسم مفعول (قوله اذا تذكرت) ولا يجب  
إضافة الاولى منها الضمير لتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كأي  
الدنار دنارك وأي الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كأي زيد وعمر ونام (قوله اذا قصدها  
الاستفهام) المحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء بايتان في الموصولة والشرطية أيضا دون  
الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كررتهما لم يلحق لكن خرجا منه بقرينة انهما  
لا يضافان لمعرفة أصلا فادغم الشرطية المكررة كأي وايلك جاء يكرم وذات الاجزاء أي زيد أعجبك  
أعجبني والموصولة اضرب أي زيد أو أي عمرو هو قائم وأقطع أي زيد هو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح  
منه (قوله الى المعرفة) أي غير ماسبق منعه (قوله الى النكرة) أي مائة لا موصوف لفظا ومعنى  
كالمثال الاول أو معنى فقط كالذي به يدور كبرت برجل أي فتى وهي حيث دالة على الكمال أي رجل  
كامل (قوله حبر) هو اسم رجل وأي فتى ينصب أي حال منه وما زادته وفي مضاف اليه (قوله)  
فانهما لا يضافان اليه الخ قد علمت ما فيه (قوله لدن) كقصده على الاشهر ويقال لدن تكبير ولدن  
كيد ولدن كقتلت بكسر التاء ولد كهل ولد كقتل ولد فتح ضم وء بر ذلك واذا أضيفت المنقوصة  
النون الى مضمر جبر رد النون فلا يقال لدن اسم (قوله فخر) فائدة بيان ان عامل الجبر هو المضاف  
لا لا إضافة ولا الحرف المقدول انه لم يصح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن  
قوله في اعمال المصدر وبعده الذي أضيف اليه وفي اسم الفاعل وانصب بهذا الاعمال تلوا  
واخفف وفي الصفة المشبهة فأنزع ها وانصب بمر وفي أسماء الافعال وبعملان الخفض  
مصدرين (قوله ومع مع الخ) الاولى بضم العين عطف على لدن فهو مفعول أنزما كما أشار له  
الشارح والثانية بالسكون استدأخه فليس والجملة مسانعة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع  
الاولى لانه لا يقيد بزوما الاضافة مع انه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي لفظا فقط لظواهر أو  
ضمير (قوله ومع) أي الترفية فهي الملازمة للاضافة بخلاف المقدرة في نحو جأوا معافا ملازمة للعالية  
على ماسبق (قوله فلا تبدأ الخ) عبارة غير ملية أغاية زمان الخ قال الدماميني فمعها ما نض من المدا  
لا ابتداء ومن ثم كانت اسماء مختلفا من ومذ (قوله وهو الطرف) وابتداء العاقبة ومذ الخ أي ان  
الثلاثة محصورة فيها في وقت واحد بخلاف عند فاعلها وان لم تزل الطرفية أو شبهها كالدن لا تلزم  
ابتداء العاقبة بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجلست  
عنده لادنه لعدم الابتداء فيه وأيضا يجوز وقوع عند فضلة كملت وعدة كز يد عندك والسفر  
من عند البصرة لانها جزاء غير ولا يجوز في لدن الا كونها فضلة فثبت لشبهها الحرف في المجمود حيث

[illegible]

وهو الكثير فيها ولذلك لم ترد ١٤ في القرآن الكريم إلا بمن كفو له تعالى وعلمناه من لدنا علما وقوله تعالى ليس ذرياً بأسديداً

ازمت ما ذكره بخلاف عدول ليس جودها بلزوم الطرية أو شبهها كاقبل لان عند ذلك وقيل  
بنيت اسمها موضع الحرف في بعض لغاتنا وحل الباقي عليه ومرفأ في أسباب البناء على أن يرى من أي  
حيان وكذا الجواب عن نتائج اضافتها فنظره وأعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الأكثر  
ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كاذ كر وكذا أن الغالب جها من ويجوز أفرادها قبل  
غدوة كاسيأى وتضاف الى الجمل كقوله • وتد كر نعمال دن أنت يافع • وقوله

مر يبع غوان راقهن ورقته • لدن شب حتى شاب سودا الذوائب  
وهي حيث تد شخص للزمان كاصرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث  
كما قاله ابن برهان وهو الحق فذلك ستة أمور وأما الذي نقل عند مطلة احتي في الاعراب كاصرح به في  
المغنى الاتى بجمع جها بالحرف وقدر الكلام على عند في باب النظم (قوله وهو الكبير) من  
غيره ما من قوله لدن شب ولدن أنت يافع (قوله وقص نهر جها) أي تشبه بعند واعر اهما عندهم  
مخصوص بلغتها المشهورة وهي كعضد فقرك الذون بالاعراب كافي التسهيل والجمع (قوله ولكنه  
أسكن الدال الخ) أي وكسر الذون للاعراب ولا ينافيه أن اعر اهما عندهم مخصوص بضم الدال لان  
هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اشعاعها الضم كاصرح به في الجمع ونقل عن الفارسي أن كسر  
الذون للتخاص من سكنهم امح الدال للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن العكس  
للساكنين (قوله مر جوا الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا  
كان قياسا والافساح على كسر (قوله على التبين) أي لدن لانها اسم لا وزن مبهم ففسر بغدوة  
فهو غير زفر ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لقننا ومعنى (قوله ولها ذاق الخ) فان المتبادر  
منه ان الباء لا تلي في نفيدها هي الناصية لغدوة وفيه انه يصدق بضمها على التشبيه بالمفعول به كما  
قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت فواتها وقدره أن يرى بضمها على التشبيه بالمفعول به كما  
الذون واسم الفاعل لا ينصب بل تنوين الامع الخ فان جعلت الباء لاصاحبة ممدوق باضمار كان  
(قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واسم  
الناظم هذا الوجه ما فيها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة (قوله الجمر) أي باضافة لدن اليها  
(قوله للاصل) أي الغالب في نالي لدن من الجمر فالمقتضى للجر كون المفعول عليه واقعا في مكان  
محروغ الباء كصعب المفعول على محروغ في الاستثناء أو لافدوة ليس في محل جراسا لافه ومن  
الطغ على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كزيد  
مع عمرو والله معك ولناصح الاخبار به عن الذات أو وقتها فقط كيثت مع العصر وقد تحتلها  
كما كل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل زمان الاجتماع في الاكل أو الجلوس ولمكانه ولذا أمثل  
به الشارح للكان وقتا في زمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر سيرا ان مع اليوم أنا غدوهي  
حيث تد ملازمة للتصبي على الطرية وللإضافة وقد ترد في عند فقير من حتى س ذهبت من معه  
ومنه قراءة هذا ف كر من معنى يتنوع ذكر أي من عندي وقد ترد عن الاضافة قد رد لاها وتصب  
على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثيرا ونقل كونها ظرفا خبرا به كازيدان  
أو الزيدون معا فانه مفعول به كقضى واعر اراه مقدري الالف المحذوفة عند المصنف ومذهب  
الخليل ان فقته اعرابا وليس مقصودا واختاره أوجبان وعلى الاول فهي ناقصة في الاضافة تامة  
في الأفراد عكس أب وأخ وأما بد تناقصة فيها ما وغالب الاسماء تام فيها فالاقسام أربعة وما ذكر  
من ان معا يعني جيا هو ما قاله المصنف وما ليه في المغنى وقرق بينهما تلعب بان معا تدل على اتحاد

من لدن وقيل  
نهر ما ومنه قراءة  
أبي بكر عن عامر  
ليس ذرياً بأسديداً  
من لدن ولكنه أسكن  
الدال واسمها الضم  
قال المصنف ويحتمل  
أن يكون منه قوله  
تنهض الرمد في  
ظلم يرى من لدن  
الظهر الى العصري  
ويجسر ما ولي لدن  
بالاضافة لاغدوة  
فانهم نصبوها بعد  
لدن كقوله • وما زال  
مهري مر جوا الكلب  
منهم • لدن غدوة  
حتى دنت لغروب •  
وهي منصوبة على  
التبني وهو اختيار  
المصنف ولها ذاق الخ  
ونصب غدوة بها ضم  
ند وقيل على خبر  
لكن المحذوفة  
والتي تد لدن كانت  
الساعة غدوة ويجوز  
في غدوة الجر وهو  
القياس ونصبها نادر  
في القياس فلو عطف  
على غدوة المنصوبة  
بعد لدن جاز لتصب  
عطفاً على اللفظ والجذر  
مرعاة للاصل فتقول  
لدن غدوة وتشية  
وعشبة ذكر ذلك  
الانخفاض وحسبي

السكرين رفع غدوة به لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وما ماع الوقت  
فاسم المكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاز زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معر بقولها

مع اعراب ومن العرب

من يسكنها ومنه قوله  
فرشي منكم وهو اى  
معكم \* وان كانت  
زيارةكم لماما وزعم  
سيبويه ان تسكين  
العين ضرورة وليس  
كذلك بل نفخ وهو  
المشهور وتسكين وهى  
لفظ يعنى وهى عندهم  
منية على السكون  
وزعم بعضهم ان  
الساكنة اى حرف  
وادعى النحاس الاجماع  
على ذلك وهو فاسد  
فان سيبويه زعم ان  
الساكنة العين اسم  
هذا حكمه ان ولها  
مفعول اعمى انها تنفتح  
وهو المشهور وتسكين  
وهى لفظ ربيعة فان  
ولها ما كن فالذى  
ينصبها على الظرفية  
يبقى فمفعولها مع  
انك والذى ينسبها  
على السكون يكسر  
لا لقاء الساكنين  
فيقول مع انك (ص)  
(واضم بناء غيران  
عدمت له اضعف  
ناويا بعد ما قبل كثير  
بعد حسب اول \*  
ودون والمجتهات ايضا  
وعلى واخر بواضبا  
اذا ما تكره فلا وما  
من بعده فذ كرا)  
(ش) هذه الاسماء  
المذكورة وهى خير  
وقبلي وبعده حسب

الوقت بخلاف جيماء ورد عليه قول امرئ القيس \* مكرم مكرم قبل مدرمعا \* اذ وقت الكسر  
والاقبال غير وقت القرو والادبار الا ان يخص ذلك بعدم التنوين وهى فى البيت استحالة الاجتماع  
(قوله فتح اعراب) أى ليس بها بعد تنقي وقوعها خبرا وحالا وصفة وملة ودالة على حضور نحو نجي  
ومن معنى اوصى قرب كائن قوله سم عن المصنف اه صبان ولنظر هذا التعليل مع ان اعراب  
الاسماء لا يحتاج لفتح ولو سلم فالتعليل يلزم الاضافة المعارضة لتسكين المحرف الا فى اولى فتأمل  
(قوله فرشي الخ) المراد به لباس الفاتر والاسال ولما مبكر الاماى وقتنا بعد وقت والبيت الجبر  
يحد به هشام بن عبد الملك (قوله منية على السكون) قيل محمودها يلزم الظرفية وقيل لتضمنها  
معنى المصاحبة وان لم يوضه حرف (قوله فالذى نصبها الخ) فظاهره ان كلام المصنف على التوزيع  
والاقرب فيه ان الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للتحفة والكسر على أصل القلم وذلك لان الفتح  
لا يكون لاحل السكون المتصل الا فى الساكنة وان فتح الاعراب برز كره في قوله ومع فذكره ثابتا  
تكرار (قوله واضم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أى ضم بناء احوال من المفعول  
وهو غير او من فاعل اضم وعليه فيتنزع هو واضم في غير لانه معنى بانساو كذا يقال في قوله واخر بوا  
نصب الخ ولو قال وغير واضمها اذا عدت ما الخ لا فاذ زعمها الاضافة اعطاه على لدن الا ان يقال  
راعى جواز قطعها لفظا ومعنى بقية (قوله قبل كغز) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيه ما وفى حسب  
حكاية لمال بناء المضاف اليه والاعراب مع التنوين بقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه واما  
الباقى فيعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها او بناؤها وهى اما عطف على قبل بحذف العاطف  
في بعضها او مبتدآت حنفى خبرها لانه لا تقابلها (قوله واخر بواضبا) أى او جرائم واقصر  
على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده فذ كرا) دخل فيه غير كذا كرها بعد قبل في  
قوله قبل كثير فحوزا عرابها نصبا كما ساقى لكتها البيت ظرفا فينبى ان براد قوله نصبا ما مع نصب  
الطرف وغيره (قوله وهى غير) أى اذا وقعت به ليدل وعلم المضاف اليه فحوال الاحوال الاربعة  
مشروطة بذلك كقصبت عشرة ليس غيرها ويجوز ان يس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف  
اليه لانها كقبل فى الابهام كما قاله المبرد وجهه الا حشى ضم اعراب ولم تنوين لنية لفظ المضاف اليه  
ويجوز رفعها ممنونة لقطعها عن الاضافة واسا على كل فحى اسم ليس والخبر محذوف أى ليس غيرها  
مقبوضا وهى الخبر على الاول فى محل نصب والاسم محذوف أى ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا  
نصبها على الخبر منونة لقطعها عن الاضافة ولا تنوين لنية اللفظ كفى التوضيح لانها جازية  
فتحة بناء لضافتها للبنى لان حذفه يفسد عن تأثير البناء ويجوز الحذف ايضا بعد لا كما حقه فى  
القاموس ورد على من جعله لتباين اسماء فى قوله

جوابها بتجويعه وفورينا \* لمن على أسلفت لا غير تسلف

وحينئذ فتبنى على الضم فى محل نصب على انها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن  
الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه فتحة اعراب لضافتها  
تقدر فان قدرت لاعامة كلس تعين ضمها اسمها لهما فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء او  
لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا تدير (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما  
فى التوضيح وغيره احدهما اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يعرف بالاضافة  
فتارة تعطى حكم المشتقات نظر المعنا فتكون وصفا لتكرره وحالا من معرفة كررت برجل حسبك  
من رجل او يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر اى فى الحال  
او فى الاصل نحو حسبهم بهم حسبك درهم فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم ان اسم فعل



بالتنوين قراءة شاذة (قوله أعص) يقع الهمزة والعين المجهة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقه الماعنوجوه وجاء في لغة بضم العين من باب قتل ويقال أعصه متعديا بالهمزة فعل هـ هنا يكون أعص بضم ففتح مبني الفعل والفرات العذب ويروي بده الحميم أي البارد و بطلق أيضا على الجار فقوم من الأسداد (قوله ونوى معناه) استمر أن المراد بذلك أن ينوي معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد ز يبدؤا مية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بجموع المتضامين لا بحال بينهم ما فلا وجه اختصاصه بالمضاف اليه قال الامير في حواشي الشذور على أنها ليست معنى لما سبق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان النوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوي الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الازعاب والبناء على حد نحو يوم اذا ضيف للجملة ويقويه انه لم يوجب جملتها سبب نهض البناء بل بقولون علة تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلا لم تعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك عما سبق هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي نظره ان المراد بنية المعنى ان لاحظ المضاف اليه معارضة ماى عبارة كانت بخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الازعاب لضعفها بخلاف نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه ان ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الازعاب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والازعاب اصل في الاسماء فلا يحتاج لقتض ولا زال عنها الا بوجوب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر وجوب البناء وليس له نظير يجعل عليه بخلاف الوجه الثانية فتأمل والجواب عن الاول ان الاضافة وان كانت نسبة بين المتضامين لكن خص بها التاني لان العدة في احداتها لاك اذا قلت وبعده وسكت كانت العدة كلية تشمل بعد ز يبدؤا فمخارج العدة الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فقولهم وينوي معناه أي المعنى المتصل والتعريف به اضافة المعنى له لا في ملاسبة وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى حرفي لا يستل بالمعنى ومقتضاه ان يؤدى بالحرف وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبا بالحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أي لاداته معناها ولانه عليها في الجملة وان كانت بعد ذلك لم تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء العارض بكفيه أدنى سبب أولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبا بالحرف الجواب في الاستغناء به عما بعد من ثمه ومنها انه ايات لانها صارت غاية أي آخر اى في النطق بعد الحذف وأما نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدور فلين ويقال الدليل على نية المعنى في تلك الحالة جماعه مبني بالامور يجب فاحتج الى الخامس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف بصحها للوقوع كما قالوا في نحو جر ان الدليل على عدمه جماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان في ذلك مقتضا بكفي في التفرقة بين حالتى البناء والازعاب وأما الاقتصاد على حالة واحدة يجوزها الازعاب والبناء فهي وان كان خالسا عن التشكك لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوزها الازعاب وبالعكس فتدبر والله اعلم (قوله فانها بنى) أي لما من تضمنها معنى الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أول ثمها بالحرف في المجمودين ومما استعمله الواحد دأوهو التفرقة غالبا وعدم التثنية والجمع أو لا فتارة بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض بكفيه أدنى شي بخلاف البناء الاصل فلا بد فيه من الاقتدار للجملة وانما أعر بتعدد ذكر المضاف

أكد أعص بالهاء  
الفرات وهذه  
الاحوال الثلاثة التي  
تعرب فيها وأما الحالة  
الرابعة التي بنى فيها  
فهي اذا حذف  
ما أنضاف اليه ونوى  
معناه دون لفظه  
فانها بنى حيث تدعى  
الضم نحو قوله الامر من  
قبل ومن بعد وقوله





والأول أولى ولذا قد مره ابن أبي السمع في شرحه للإيضاح (ص) (ويحذف الثاني فيبقى الأول) كتحاله إذا به وصل به بشرط عطف وإضافة إلى هـ مثل الذي هـ أضفت الأول (ش) يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كالدلو كان مضافاً فتحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم قطع الله يدور رجل من قائلها التقدير قطع الله يمين قائلها ورجل من قائلها يحذف ما أضيف إليه بدو هو من قائلها دلالة ما أضيف إليه رجلا وعطف عليه ومنه قوله سقى الأرضين الغيث سهل وحزنهما فنبطت عرى الأمان بالزرع ١٩ والضرع \* التقدير سهلها وحزنهما

يحذف ما أضيف إليه سهل دلالة ما أضيف إليه حزن عليه هذا تقرير لكلام المصنف لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف إلى الأول كقوله ومن قبل نادى كل مولى قربة \* فاعطفت مولى عليه العواطف تحذف ما أضيف إليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ أشنوداً فلاخوف عليهم أى وهذا الذى ذكره المصنف من أن المحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب البرد ومذهب سيبويه أن الأصل

فصل العاطف من المحرور بغير لامع ان شرط الحذف اتصاله به كالبيت أو فصله منه بلا كقوله ولم أر مثل تلحير يتركه الفتى \* ولا الشرب يأتيه امرؤ وهو طامع أى ولا مثل الشر ونحوهما كل سودا مقفلة ولا بضاء شحمة أى ولا كل بضاء لكن تغفل سمع من الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والأول أولى) أى تقدر بما فى يكونون مقابلاً للعطف عليه والشئ كثير ما يجعل على مقابله (قوله كتحاله) حال من الأول وإذا نظرت لما هـ أى يبقى الأول كأننا كتحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله إذا عطف الخ) أى ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف إلى مثل المحذوف) أى أو عاملاً في مثله بغير الإضافة كقوله معاذنى فهأنى أن أرحا \* بمثل أو أحسن من شمس الضحى وقد ترك تنوين المضاف لطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أى رزة عز ونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع غزوات أو غنائى بفتح الياء بلاتنوين أى غنائى غزوات (قوله سهل وحزنهما) بدلان من الأرضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونبت أى نمت وفي عرى الأمان استعارة بالكناية وتخييل ونبت ترشح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الأصل ومن قبلى فحذف الياء بقيت الكسرة دلالة على أنها شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم جازئ كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلاخوف عليهم) أى بالضم بلاتنوين مع كسر الهمزة وهى قراءة ابن عيصم ولا همزة أو عاملة كدس وقرأ يعقوب بالفتح بلاتنوين على عملها كان مع ضم الهمزة فاندردت الفتحة أعراباً كان فيه الشاهد أيضاً أو بناء فلا (قوله وعند القراءة الخ) خصه القراء بما ينكر اصطحابهم ما فى الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد فكان العامل فى المضاف إليه شئ واحد فلا بد أن يورد عاملين على معمول واحد بخلاف تصور آيت دار وغلما زيد ففتح لدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدره مضاف لمفعوله وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفعل وعائد ما محذوف أى نصبه ومفعول الخ حال من ما أو من ضميرها المحذوف أى أجزأ أن فصل المضاف المشابه للفعل منصوب به حال كونه مفعولاً للمضاف أو ظرفاً له (قوله فصل يمين) نائب فاعل يعب (قوله بأجنى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفعولاً بأجنى للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لاداء ضمير المصدر لا يعمل عنده من قال به إلا بوزاؤه مستتر (قوله أجاز للمصنف) أى تبع الكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقاً وما تبعهم الخ شئى ردة قراءة ابن عامر الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقاً أن لا يكون المضاف إليه ضميراً لأنه لا يفصل من عاملة (قوله من مفعول به) أى غير جله فلا يجوز أن يجنى قول زيد مطلق عمرو ويجزى عمرو ورفق زيد تردد سم فى

قطع الله يمين قائلها ورجل من قائلها حذى ما أضيف إليه رجلا فصارت قطع الله يمين قائلها ورجل من قائلها ورجل من قائلها الذى هو بيد المضاف إليه الذى هو من قائلها فصار قطع الله يدور رجل من قائلها فعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لاهن الأول وعلى مذهب البرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند القراء يكون الامتحان مضافين إلى من قائلها ولا حذف فى الكلام لأن الأول ولان الثاني (ص) (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجزأ ولم يعب \* فصل يمين واضطراراً وجده بأجنى أو نبت أو نداء) (ش) أجاز المصنف أن يفصل فى الاختيار بين المضاف الذى هو شبه الفاعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فزال ما فصل فيه بينهما مفعول

المضاف قوله تعالى وكذلك ٢٠ زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءتين عامر بنصب أولادهم والشركاء

جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطلوع من ان المتضافين كالثنى الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتباره أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضيفين وحسن ذلك كونه فضلة غير اجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختياراً لتسكنه في موضعه (قوله ترك يوماً الخ) ليس بنظم ويوماً طرف لترك فضله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أى ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً ويحتمل انه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى ترك نفسك وهو مبتدأ أخره سى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثانى خلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله (قوله تاركولى صاحبي) أى تاركوكو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والجرور وقال الذماني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وماهم يضاري به من أحد لا للاضافة (قوله بالغسم) زاد في الكافية عما يفصل به اختياراً اما كقوله هما خطنا اما سارومنة • واما دم والقتل بالجر أجدر

أى الخطتان المعلومتان من السياق هما خطنا سار أو قتل والخطبة بالغسم المحسنة لكن المضاف في هذا كالقسم لمن مشبه بالفعل يقتضاه عدم اشتراط ذلك فيه ماقتامل (قوله باجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفاً لغيره كما مثله أو مفعولاً كقول جرير

نسقي امتياحاً ندى المسواك ريقها • كاتضمن ما له المنة الرصف

أى نسقي المسواك ندى ريقها والامتياح الاستياك فهو واما ظرف أى وقت امتياح أو حال أى مناجاة والرصف حجارة مرسوف بعضها الى بعض وماؤها راق وأصفي من غيره أو فاعلاً لغيره كقوله

أفحب أيام والداه • ان تجده فتم ما حبالا

أى أفحب والداه أيام ان تجدها من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف لما رآه أنه أسهل من الفاعل الاجنبي كقوله

نرى أسهمنا لوت نصمى ولا تنى • ولا تروى عن نقض اهو أو نال العزم

وقوله ما نوجدها للهوى من طب • ولا عذمتنا فوجدها

برفع اهو أو ناول وجدها العزم وصوب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلت آخره عن محذوف أى رسم هذه الدار كخط السكاب الخ وبقارب أى يبين حروف الكتابة ويزيل بقية البلاء أى يباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير في الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل على وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا لسبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسي الله ما رادهم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فاخرحواله وبلغاه المعبرة بن نوفل بقطيعة رماها عليه وضرب به الأرض فحبسه وحتى مات الامام على يده يومين قتلاه وأما معاوية ففرض به صاحبه فأصاب أوراسه وكان سجيناً قطع منه عرق السكاح فلم يولده بعد ذلك وأما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وأب رجلان من بني سهم يقال له خارجة ففرض به الرجل فقتله فلما أخذوا معههم يخاطبون عمر بالامارة قال وأما قتلت عمراً قال بل خارجة قال أردت عمراً وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفي ذلك يقول الشاعر وليتها أذفدت عمراً بخارجة • فدت عليا بمن شاعت من البشر

مثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بنظر نصبه المضاف الذى هو مصدر ما حكى عن بعض من يوتى بعريته ترك يوماً نفسك وهو اهاسى لما قرى رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه مفعول المضاف الذى هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله ومثال الفصل بشبه الطرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبى الدرداء هل أتم تاركولى صاحبي وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم حكى السكاكي هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل بين وأشار بقوله واضطراراً وجد الى انه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة باجنبي من المضاف ونبعت المضاف وبالنسبة

فقال الاجنبي قوله كما خط السكاب بكف يوماً • يهودى يقارب أو يزيل • ففصل بين ما بين كف ويهودى (قوله وهو اجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله نجوت فقتله • من ابن أبى شيخ الا بطعم طالب

الاصل من ان ابي طالب شيخ الابطاح وقوله واثن حلة على يدك لا حلقن \* بين اصدق من بينك شمس \* الاصل بين مقسم اصدق من بينك ومثال النداء قوله وفاق كعب بجبر متفذل من \* تعجل تهاكفوا الخادق سقرا \* وقوله كان برزون ابصام \* زيد جاردق بالعام \* الاصل وفاق بجبر يا كعب وكان برزون زيدا ابصام (ص) (المضاف الى ياء المتكلم) (أ) ثم اضيف اليها كسر اذا لم يك متعلا كرام وفذا \* أويك كاتنين ٢١ وزيد فذنى \* جميعه اليا بعد فتحها احتذى \* فتقدم اليه والواو

وتقدم اليه والواو وان \* ما قبل واو ضم فأكسره هين \* وألفا سلم وفي القصور عن \* هذيل انقلاها ياء \* (قوله الاصل الخ) أى فصل فيه بين المضاف وهو ابي والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الابطاح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لمجوع المتضام لان العلم مركب منهم المكنى لما كانت تسميته في الاعراب غامضى الجزء الاول جعل تعاله (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجبر بالميم مصغرا نحو كعب بن زهير صاحب بانيث سعد بجبر مضى كعبا على الاسلام لانه اسم قبله (قوله كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتمل ان ابا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف فوز يدبيل منه فلا شاهد فيه والله اعلم

أفرد بالذ كر لانه احكاما ليست في الساب السابق (قوله متعلا) المراد به خصوص المقوص والمقصود بقرنة تسميه لا نحو على فانه كالصحيح هنا وان كان المتل يشبهه (قوله أويك كاتنين) في حيز النفي كالنفي فله أى اذ لم يكن واحد من هذه المذ كورات (قوله فذنى) مبتدأ أول وجميعها ثان والياء ثالث وفتحها رابع وبعد باضم حال من الياء أى بعد هذه المذ كورات أو متعلق باحتذى بضم التاء ماض مجهول أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطلت بالها من فتحها والجملة خبر عن جميعها والواو محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تأكيداً فالتبديت ثلاثة فقط وحق المقالة أن يقول فذنى جميعها تكون آخرها احتذى لان كلامه اولاً فى آخر المضاف فى حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتقدم الياء وقوله والافعال لا يستلزم ذلك السكون (قوله وتقدم الياء) أى التى فى آخر الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المذ كرم

المذ كورة بوله جميعها الباء ذكره هاتلها والما لفظ (قوله والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف لعل بان الادغام انما يكون فى التثنية ولا شعاع به من قوله وان ما قبل واو ضم فأكسره (قوله هين) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للحنى لانه من الهمز وهو الضعيف ولو قال بان لسم من عيب السناد (قوله بكسر آخر المضاف الخ) أى مع سكون الياء وفتحها كما سجد ذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاء بالكسر قلبها وقلبها الفاعل قد فتح ما قبلها كعلما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتح فاعلمت خمسة أوجه ولا يختص الثلاثة الأخيرة بالتبديت لافعال لتسهيل

لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها كما كرمى فلا حذف ولا قلب لأنها فى نسبة لانفصال فلم تكن الياء جزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربعة أشياء بكسر فيها آخر الاسم كما سكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرا به مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك نقلا لفظ (قوله وأنت غلامى) بفتح الميم وزيد بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله فحذفت اللام والنون للاضافة) قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتران حذف اللام للغة

والنون للاضافة فليس فى الشارح نسج خلافا من توجهه اه ولعل وجهما اشتران اللام لاتساقى الاضافة للجمع بينهما فى نحو لا بالك عند سيبويه كما مر فى باب لا (قوله لتصح الياء) أى المتصلة عن الواو (قوله زيدى) هو رفوع واو مقدره لتعذره مع الياء وقيل بالواو المنقلة ياء وهو المختار كما مر

ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيد بنى فحذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم واما جمع المذ كرم السالم فى حالة الرفع فتقول فيه ايضا حاز بنى كما تقول فى حالة الجر والنصب والاصل زيدوى فاجتعت الواو والياء بصفت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم قلت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المتنى فى حالة الرفع فقلت الفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول زيدى او غلامى عند جميع العرب واما المقصور فاشتهر فى لغة العرب جملة كالتنى المرفوع فتقول عصى وقتاى وهذيل

ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيد بنى فحذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم واما جمع المذ كرم السالم فى حالة الرفع فتقول فيه ايضا حاز بنى كما تقول فى حالة الجر والنصب والاصل زيدوى فاجتعت الواو والياء بصفت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم قلت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المتنى فى حالة الرفع فقلت الفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول زيدى او غلامى عند جميع العرب واما المقصور فاشتهر فى لغة العرب جملة كالتنى المرفوع فتقول عصى وقتاى وهذيل

تقلب ألفه ياء وتندغم في ياء المتكلم وتضم ياء المتكلم بعدة فتقول هتي ومنه فوله وسقوا هوى وأغنقوا هواهم ففهموا  
ولكل جنب مصرع فالحاصل ان ياء المتكلم تنفتح مع المنقوص كقاضى والمنقوص كقاضى والمنقوص كقاضى والمنقوص كقاضى  
وتصاوج جمع المذكر السالم كزیدی ٢٢ رفعا وتصاوج واحد ماضى حتى قوله فدى جميعها الياء بعد فتحها احتذى وأشار بقوله

وتندغم الياء الى ان  
الواو في جمع المذكر  
السالم والياء في المنقوص  
وجمع المذكر السالم  
والمتى تدغم في ياء  
المتكلم وأشار بقوله  
وان ما قبل واو ضم الى  
ان ما قبل واو الجمع  
ان انضم عند وجود  
الواو يجب كسر عند  
قلب ياء لتسليم الياء  
فان لم ينضم بل انفتح  
بقي على نفسه نحو  
مسطفون فتقول  
مصطفى وأشار بقوله  
والفاسم الى ان ما كان  
آخره ألفا كانت  
والمنقوص لا تقلب ألفه  
ياء بل تسلم فتقول  
غلامى وعصاى  
وأشار بقوله وفى  
المنقوص الى ان هذا  
قلب ألف المنقوص  
خاصة فتقول هتى  
واما بعد هذه  
الاربعة فيجوز في الياء  
معه الفتح والتسكين  
فتقول غلامى وعلاى  
(ص) (اعمال المصدر)

(قوله فعلة المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر يشبه بالفعل كالوصف وليس كذلك  
بل لانه اصل الفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه اصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى  
ما يشبه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق  
المشبه به بالمشبه فعلة الحاقا مسكوت عنها (قوله فى العمل) أى لا فى غيره لانه يخالف الفعل فى انه  
لا يعمل الا بالشروط الآتية وفى جواز حذف فاعله ولا يعمل ضميره اذا حذف الا اذا كان مائنا  
عن فعله وفى رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجئت من قراءة  
فى الحمام القرآن ومن كل المنبر وشرب الماء يخالف الفعل فى الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم  
كان ومع ان او ماضته وجهه يحل خبرها (قوله ما ثابته فى الفعل) قبل عمله معاى وقيل سقاس فى  
الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو جدد الله ويدى نحو قالتنم وبلوغا بغيره ومنى  
والترجيح كقوله وقافنى الالهواء والى والهوى اه صيان وأمانس المصدر قد قدر فى المفعول  
المطابق الخلف فى ماضيه (قوله ان يكون مقدرا الخ) فى التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير  
التعاليق قول بعض العرب سمع اذنى أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله  
وبقول حال سمعت سيدا من غير على حذرى العبد من شأنى مع اذنى أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك  
او نحو ان ضربك زيد فاجب وكان اكرامك بكر احسن ولا عراض عن أحد فلهذه المصادر عامة مع  
انه ينسج تأويلها بالفعل لا التزام العرب عدم وقوعه فى هذه المواضع لانهم كانوا فى الدعاء يأتون  
أو مجردا أو مع ان

كان فعل مع أن أو ماضى به مجزى ولا سم مصدر (ش) يعمل المصدر على فعله فى موضعين أحدهما ان يكون ان  
ثابتهما بالفعل نحو ضرب زيد فزيد منصوب بضر بالثبوت مناب اضرب فيه ضميره مترفع به كفى اضرب وقد تقدم  
ذلك فى باب المصدر والموضع الثانى أن يكون المصدر مقدرا بأن والفعل أو معاى بالفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان اذا  
أريد الماضى أو الاستقبال نحو جئت من ضرب بك زيد أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت بك زيد أمس أو من أن تضرب بك يدا غدا

وقدر بما إذا أريد  
به الحال نحو عبت من  
ضربك زيد الآن  
التقدير عما ضرب  
زيد الآن وهذا  
المصدر المقدر يعمل  
في ثلاثة أحوال مضافا  
نحو عبت من ضربك  
زيد أو مجردا عن  
الإضافة والوهو  
المدون نحو عبت من  
ضرب زيد أو محلى  
بالالف واللام نحو  
عبت من الضرب زيدا  
وأعمال المضاف أكثر  
من أعمال النون  
وأعمال النون أكثر  
من أعمال المحلى بال  
ولهذا بدأ المصنف  
بذكر المضاف ثم الجرد  
ثم المحلى ومن أعمال  
النون قوله تعالى  
أوأطعم في يوم ذي  
مسغبة يتنابأ فيه  
متصوبا بأطعم وقول  
الشاعر بضرب  
بالسيف ورس قوم  
أزنا ساه من عن  
المقيل \* فروس  
منصوب بضرب ومن  
أعماله وهو محلى بال  
قوله ضعيف النكابة  
أعداءه بخال القرار  
يراعى الأجل وقوله  
فانك والتأين عروة  
بعدماد عاك وأيدسا  
إليه شوارع وقوله

أن اضرب العبد مستثالا يوقعون أن وصلها بعد أن كان الأمغصولة بالبحر نحو أن لك أن لا تجوع  
فهيأوا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعلى بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما  
ولا بأن الخفة لا شترط أن يسبقهما ما لم يعمل فهما ولا بأن المصدرية لا تنهاى المضاف  
للاستقبال والقصد لا أخبار بأن السمع حاصل لا يحصل اه ونظريته بأنه يصح تقدير أن مع الماضي  
فالأول أولى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطا بأن التقدير سائق بحسب الأصل وإن امتنع لهذا  
العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون القفط مقدرا بما آخر صحة النطق به مكانه  
فالحاصل أن الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حله وحله وعجز به المصدر الذي لم يرد به  
الحدوث كما مر من الشذوذ في مرت ذلك اه صوت صوت جار من أن العامل في صوت الثاني محذوف لأن  
الأول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انكسر رت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر  
المراد به اسم عين أو معنى كان يراد بالصوت الأول في هذا المثال الشيء الموعوع فانه لا يؤول بالفعل  
وكذا المصدر المؤكد والمدين للحدوث لأن تأويل الثاني بقوت العدد وتأويل الأول بجعله نوعيا باسناد  
الفعل إلى فاعله والقصد أنه مجرد التوكيد أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولا مطلقا  
كضربت زيد اضرب عمرو بكر أي مثل ضرب عمرو بكر فاسم وفي الأسفاطي قال ابن هشام قد  
يرد على هذا الشرط أن المحلى بال لا يحل عمله فعل مع أنه يعمل والجواب أنه محلى وال كالجاء منه  
اه تنبيه بشتراط أضنان لا يكون مضرا خلافا للكوفيين ولا مصغرا ولا بناء الوحدة  
كضربة أم التي في أصل بنيتها كرجة لا تضر ولا متصولا من مفعول يتابع وأخيره فلا يجوز أن يجني  
ضربك المبرح زيد بخلاف ضربك زيد المبرح لأن معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما  
وأما قوله تعالى أنه على رجعه لقادر يوم تبلى أعيون معمول محذوف أي برجعه لا رجعه لا رجعه للفصل  
بينهما بخبران ولا محذوف وهذا ضعف تقدير متعلق بالصلة أحسن كابتدأ في كل مع جوابه هناك  
ولا مؤخر عن معموله لكن جوزا رضى تقديم معموله الطرق واختاره السعدوني غير أن توسم فيه  
ومنه لما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما أحرفا لا يغيرون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا  
ومخرجا جعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف وأن يكون مقروا وشذا أعمال غيره  
كقوله قد جربوه فما زنت تجاربهم \* أباقامة الألف المحذوفة  
بالفاء والنون والهمزة المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لإغناء ما ذكره عنها إذ  
المضمر لا يتقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو البناء والجوع بقوت المقصود  
منها وأما الفصول والمؤخر فلأن معمول الصلة لا يفصل بالجني ولا يتقدم على الموصول وأما أطا  
في ذلك للاحتياج إليه فتدبره والله أعلم (قوله وقد جرب ما الخ) مقتضاه أن ما لا يتقدم مع الماضي  
ولا المستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للأزمنة الثلاثة لأن يقال إنما خصوه هذا كالحال  
لتعذره مع أن ولان دلالة أن مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة  
ما علمها (قوله أكثر من النون) أي في الاستعمال والأهالون أقدس لشبه الفعل في التنكير  
وبلية المضاف لأنه كتب ما ينوي فيه الانفصال (قوله بضرب) متعلق بزانلوا والهام جمع هامة  
وهي الرأس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضرب الرأس لتأكيد على الأول  
وسهله اختلاف اللفظين ومن إضافة الجزء لكل على الثاني وأراد بالمقيل العنق لأنه محل إقالة الرأس  
أي استقرارها (قوله بخال القرار الخ) أي ينظر الحرب من الحرب بمنع الموت (قوله فانك والتأين)  
هو مصدر أمنت الرجل بشدة الموصدة وأساكن النون إذا بكبته وأثبت عليه بعد الموت ومن معانيه  
أن يعاب الإنسان في وجهه أو يذكر بغيره وكلها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأين بنون

لقد علمت أولى المقرة انني كرت فلم اكنل عن المضرب معها فاعداه منصوب بالنكابة وعروقه منصوب بالثاني ومن معها منصوب بالضرب و أشار بقوله ولاسم مصدر على ان اسم المصدر قد يعمل على الفعل والراد باسم المصدر ما هو المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلافه وتقدر من بعض ما في قوله دون تعويض كطامعانه مساو لا عطاء معني وبخلافه بخلافه من الجملة الموجودة في فعله ٢٤ وهو حال منها لفظا وتقدر اولا بعوض عنها شي واحترز بذلك عما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولا يحل منه تقديره فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدر او ذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد دخلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يحل منها تقديره اول ذلك لفظا بها في بعض المواضع نحو قاتل قاتلا وضارب ضرا ما لكن انقلب الالف ياء لكسرها قبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقدر اولا لكن عوض عنه شي فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقدر اولا لكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزة

فحتمية فهو حتمية وهو منصوب على انه مفعول معه او عطا على اسم ان وعروقه مفعوله وخبر ان في بيت بعد مودعاك أي طلبك لنصرة و يروي رعاك أي حفظك وشوارع أي جملة لفظه (قوله أولى المقرة) أي أوائل الخيل المقرة على العدو وانك أي انجز مثلك الكاف وما مضى لفتح والكسر ومصدره التكلول كافي القاموس وممع كبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحديث لكن بواسطة فان الصيغ التي صوبه بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحديث فهذا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو التكلل والذهن يضم أوله ما فانه وان اشتغل على حرف الفعل لم يبدل على الحديث بل على ذات وهو الجوهر العلوي (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر ان يتضمن حرف فعله اما مساو فانه كسكلم تكلم أو زيادة كاكرم كراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كوضا وضوا وتكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخلافه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخر كما ذكره أولا كعمل تعليم واسم لتعليماته نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها غير تعويض في نحو كراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم يفرده بل تبع والدمو جرى عليه الدمامني في شرح التسهيل فقال ينبغي ان يشبه البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما فيه المصنف في شرحه كالوضوء والغسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأفتحا العطاء والنواب فصدران أقرجه ما من أي توشا واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأفتحا العطاء والنواب فصدران أقرجه ما من الفعل اذ الاصل اعطاء وانما بالغنى زائدهما وهو الهمزة وحرك ما به دها لصح الاستدعاء اه (قوله وبعد عطاءك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله و امرأته مفعوله والجبار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذ اصع عون الخ) هو بمعنى قوله اذا كان عون الله للعبد مسعفا • تنبيه في شكل امرأته وان لم يكن عون من الله لفتي • فالويل ما يجني عليه اجتهاده (قوله فلا ترين) مضارع مجهول والوفا بفتح الهمزة توضع اللام أي جام مفعوله الثاني (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوع وغير زائدة لغير مقابلة اما العلم فلا يعمل اتفاقا كسارو بخلاف رورة ان كانا من أغرو وأرأى صيرته ذات غور ورو والافهام مصدران لتعريب ورو لا يراد ذلك على قوله ولاسم مصدر بل لأنه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكور فاعمل اتفاقا كالضربة وقوا محمد ومعه قوله أنظروا ان مصابكم رجلا • أهدي السلام تحية ظلم فانه جزء ذلك له ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجه أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لا هدى كقعدت جلوسا وأحوال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من تحية

ومن أعمال اسم المصدر قوله أكثر بعدد الموت عني • وبعد عطاءك المائة الرأعا فالمائة منصوب نحو بعطاءك ومنه حديث المواطن قبله الرأعا الوضوء فامرأته منصوب بقله وقوله اذ اصع عون الخالق المرع لم يجد • هب من الآمال الأيسرا وقوله بعثت الكرام تعد منهم • فلا ترين انهم الوفاء وأعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز عاله فقد وههم فان الخلاف فيه مشهور

وقال الصيرى اجماله شاذ واثناء كغر البيت وقال ضياء الدين بن العلي في البسيط ولا يبعد ان ما قام مقام المصدر بعمل عمله ونقل عن بعضهم انه اجاز ذلك فاسما (ص) (وبعد جره الذي اضيفه كل نصب أو رفع عمله) (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجرح ثم ينصب المفعول نحو عجت من شرب زيد العسل والى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجت من شرب العسل زيد ومنه قوله تنفي بابها الحاصي كل هاجرة وفي الدراهم تنقاد الصيارف وليس هذا ٢٥ الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا

لبعضهم وحمل منه قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاع لا يجي وردياته بصير المعنى والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير والله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ أو الخبر مخذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك وضاف المصدر ايضا الى الطرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجت من شرب اليوم زيد جرا (ص) (وجزا يتبع ما هو من راعى في الاتباع المحل فسن) (ش) اذا اضيف المصدر الى الفاعل ففاعل يكون مجرورا لظنار فوعا محذوف فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما اعادة اللفظ

نحو ضارب مضارب فاعله مصدر لا اسم كذا في التوضيح وتبعه الا نحو في هذاؤ كغيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا جرى عليه في الشذور (قوله الصيرى) يقع الميم نسبة الى صيغة بلدة بالهم (قوله وبعد جره الخ) فيه اعادة ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كل أى ان اودته والا فهو غير لازم فيزداد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافة للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أى به وعكس نحو لا سام الانسان من دعاه الخير أى من دعاه الخير (قوله تنفي بداها) أى الناقاة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحرق نصف النهار وفي الدراهم مفعول مطلق أى نقبا كنفها وهي جمع دراهم اتمة في درهم فاليه منقلبة عن ألف المقدر لا الاشباع بخلاف باه صيارف لانه جمع صيرف وتتقارب معنى النفا فاعل تنفي وكل مصدر جاء اهل تغافل فهو بغض التاء الالتقاء وتبين فالسكر (قوله وليس كذلك) أى لان حج المستطيع ليس الا هلى نفسه لا غيره والازم ثانياً جمع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الردمبى على ان آل في الناس للاسترقاق فان جعلت الهمزة كرى صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة لان رتبة المبتدأ وهو جمع متعلقاته التقديم فالعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أى بدل بعض الرابطة محذوف أى منهم كأشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والبدل منه باحني وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجرما يتبع الخ) مالاولى مفعول حى والثانية مفعول يتبع وقوله نحن خبر لمخذوف أى فرأ به حسن وانما يجزى التابع اذا عديم المانع لا في نحو أعجبى اكرام لوز بدل ما متاع العطف بلا اعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أى سار ذلك الحمار الوحشى في الهاجرة أى شدة الحر والروح من الزوال الى الليل وهاجها أى اثار اثناء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طراح على حد قدمت حاوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكرر القاف المشددة أى القرير الطالب لقريريه من عقب في الامر عليه بجذوحه مفعول طلب والخلوم صفة للمعقب على عمله أى حاجها هيجان كطلب الخلوم حقه (قوله قد كنت داينت) بتقديم القضية على التو ان أى أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه واليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المعاملة والله أعلم

#### اعمال اسم الفاعل

عرفه في التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق المركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالي التذكير والتأنيث المقيدة لعنى المضارع أو الماضي فخرج بالذالة على الفاعل اسم المفعول وما يجناه كقتيل والجارية على المضارع الجارية على الماضي كترح وغير الجارية على فعل ككسرهم وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجزى على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيفاء ولعناؤه ومعنى الماضي لا تخرج نحو ضارب الكشع عادل على الاستراوة يخرج به ايضا افضل التفضيل لانه لا يعوم كاتجربا عليه فهو ملحق جات عايدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم

(٤ -) (خضرى) ثانياً - فيجوز مراعاة المحل فيرفع فنقول عجت من شرب زيد لظرف أو الظرف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الروح وهاجها طلب المعقب حقه المطلوب فرفع المطلوب لكونه متا لعقب على المحل واذا اضيف الى المفعول فهو مجرور ولظنار منصوب محذوف أيضا في تابعه مراعاة اللفظ والمحل ومن مراعاة المحل قوله قد كنت داينت هاجسانا وخافة الافلاس واليانا فاليانام مخوف على محل الافلاس (ص) (اعمال اسم الفاعل



كفعلة اسم فاعل في العمل فان كان عن مضيه بعزل (ش) لا يحلوا اسم الفاعل من ان يكون مقرونا بالواحد او مجردا فان  
مجردا عمل فعله من الرفع ٢٦ والنصب ان كان مستقبلا و حالا نحو هذا ضرب زيد الآن أو غدا وانما عمل الجريان على

الفعل الذي هو معناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه انه موافق له في الحركات والسكنات لو افقت ضارب يضرب فهو شبه للفعل الذي هو معناه لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو معناه فهو شبه له معنى لفظا فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس واجاز الكسائي اعلمه وجعل منه قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالربيد فنزاعيه منصوب بباسط وهو ماض وتجرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص) وروى استفهاما أو عرف نداء أو نفايا أو جاسفة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتد على شيء قبله كان يقع بعد الاستفهام نحو اضارب زيد عمرا أو عرف نداء أو نحو باطالما جلا أو النفي

نحو ما اضارب زيد عمرا أو يقع نعتا نحو مرت رجل ضارب زيداً أو حالا نحو جاء زيدا كباقر ساو يشعل هذين ضارب الذين قوله أو جاسفة وقوله أو مسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشعل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمر او خبرنا معناه

أومعه قوله نحو كان زيد ضارباً بغير واو زيد اضارب عوار وتنت زيد اضاروا علمت زيد اضار بأكرا (ص) وفعل  
يكون نعت محذوف عرفه فيستحق العمل الذي يوصف (ش) فبعد اسم الفاعل على موصوفه مقدر فيعمل عمل فعله  
قالوا اعتقد على مذكور ومنه قوله وكم مائي عينه من شئ غيره إذا راح نحو البحر البين كذا مائي فعينه منصوب بمائي  
ومائي مفعول موصوف محذوف تقديره وكم شخص مائي ومثله قوله كناعه مخزومة بوليهوها فلم يضرها وهي قرنة الوعل  
التقدير كوعل ناطع صخرة (ص) (وان يكن صلة في المضى وغيره أعماله فدارضى) (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة  
للألف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا فوقعه حينئذ موقع الفعل إذا حق الصلة ٢٧ تكون جملة فتقول هذا الضارب  
زيد الا أن أوغدا

أوامس هذا هو  
المشهور من قول  
الهميين وزعم جماعة  
من النحويين منهم  
الزمانه إذا وقع  
صلة لا يعمل إلا  
ماضيا ولا يعمل  
مستقبلا ولا حالا  
وزعم بعضهم أنه لا  
يعمل مطلقا وان  
انصبوب بعده  
منصوب بضم  
فعل والعرب أن هذين  
المذهبين ذكرهما  
المصنف في التسهيل  
وزعم أنه بدر الدين  
في شرحه أن اسم  
الفاعل إذا وقع صلة  
للألف واللام عمل  
ماضيا ومستقبلا وحالا  
باتفاق وقال بعده  
أنصاره رضي جميع  
النحويين أعماله بمعنى  
إذا كان صلة لألف  
(ص) (فقال أو مفعول  
أو فقول وفي كثره من

ضارب زيد عوار وغيره مضاعف لنفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناصته (قوله محذوف عرف) أي  
أي يقرينة حاله كاختصاص الصفة بنحو مرتب عاقل أو مقابلة كيبني الشارح بدليل بقيتهم ما  
وكأنه لا ينافيه ظاهره في العاقل بخلاف مرتب بقائم (قوله وكم مائي الخ) كم خبرية مبتدأ حذف  
خبرها أي لا يفيد ظهري شيئا ومائي اسم فاعل من مالا يلا تميز لكم مجرور بإضافته إليه وعينه  
مفعوله ومن شئ غيره أي مالا غيره متعلق به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنات  
فاعلهما وكالذي حال منه وهو بضم الدال جمع دمة كذلك هو الصور من العاج شبهها النساء  
الحسنات وماضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الجمرة أي صار البيض كاتمة نحو  
الجمرة كالذي حال أيضا والمعنى على تمامه أظهر تقدير (قوله ليوها) بالياء التثنية بعد الهاء يقال  
أوهي الشيء يوهيه أي أضغفه ويرى بالنون بدل الياء معناه والوعل ككذب وذهب التثنية الجبلي  
(قوله فدارضى) أي بلا شرط اعتقاد كافي التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كافي التثنية من معطى  
والسيوطي (قوله لا يعمل مطلقا) أي وألف فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم أنه الخ) هو مائي شرح  
الكافية ولعله لم يعتبر الخلاق لضغفه (قوله يدل) خبر عن المذكور أن قوله على حد الملائكة بعد  
ذلك ظهير أولان العطف باو التي للأحد الآخر أي كل واحد منهما على حدته بدل وسوغ الابتداء  
بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كأو كيف أو ما فاعل فعمل  
طوا للقلبة (قوله بصاغ للكثرة) في موضع من الثلاث وأخذ من قول المصنف عن فاعل لأنه انما يجيء  
من الثلاث فلا تثني هذه الأمثلة من غير ما لا ما شذ من قولهم دراكوسا ومن أدرك وأسار أي أبني في  
الكاس قضية ومعطاه هو أن من أعطى وأهان وسميع ونذر من أسمه وأندرز هو من أزدق  
(قوله فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح جلا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون  
أعمالها زادت باله التثنية على معاني أفعالها وزوال التثنية الصوري والتنصب بعدها بفعل مضمر تفسره  
هي وأنكر أكثر النحويين بين الآخرين والجري فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه  
وفاقا وبخلاف (قوله أما العمل فأنشأ) فيه رد على منع الكوفيين تقديم التنصوب عليها أو كون  
ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انتهى ومع غير ما كالموسيقى (قوله أخا الحرب) كناية عن ملازمته  
طاولا بمعنى اللام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جعل يضمها ما ليس في الحرب من الدرع ونحوه والواجب  
فعل من اللوح وهو الدخول ونحوه ألف بالهاء المحبة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها  
البيت نفسه وأقلا بمجمله فتقافى من أعفل إلى أعلى إذا اضطربت رحلته من الفزع وهو حال وأخير  
فان ليس (قوله لمخارباتها) جمع بائكة وهي الناقة السميكة (قوله عشية الخ) نصب على

فاعل يدل فيستحق ماله من عمل وفي فاعل قل ذاؤفعل (ش) بصاغ للكثرة فعال ومفعول وفعل وفعل فتعمل  
عمل الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال ثلاثة الأول أكثر من أعمال فاعل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فمن  
أعمال فاعل ما سمعه سيبويه من قول بعضهم أما العمل فأنشأ وبقول الشاعر أخا الحرب لباسا إلى أحلاسها وليس بواجب  
النحو أفعلا فالعمل منصوب بشراب وجلا لها منصوب بلباس ومن أعمال مفعول قول بعض العرب أن لمخارباتها  
فبوائكها منصوب بمخارباتها ومن أعمال مفعول قول الشاعر عشية سهدى لوترات لها بدمية تجردونه ويحجج قلى ديشه  
وأحتاج للشوق أها على الشوق أخوان العزاء مبيج فأخوان منصوب بهيوج ومن أعمال فاعل قول بعض العرب أن الله

دعاء منصوب لجميع  
ومن أعمال فعل  
ما نشأ منه سيويه  
حذر أمورا لا تضير  
وأمن \* ما ليس  
ينبغيه من الاقدار  
وقوله أنا في أنهم  
موقوف عرضي \* جاش  
الكرملين لها فدي  
فأمورا منصوب بحذر  
وعرضي منصوب  
بموقف (ص) وما  
سوى المفرد منه  
جعل \* في الحكم  
والشرط حيثما عمل  
(ش) ماسوي المفرد  
وهو المتخى والمجموع  
نحو الضارين  
والضارين والضارين  
والضارب والضارب  
والضاربات حكمها  
حكم المفرد في العمل  
وسائر ما تقدم ذكره  
من الشروط فتقول  
هذان الضاربان زيدا  
وهؤلاء القاتلون  
بكرًا وكذلك الباقي  
ومنه قوله أو الظامكة  
من ورق النجى \* أصله  
المجام وقوله ثم زادوا  
نهم في قومهم \*  
غفر ذنبهم غير غفر  
(ص) \* وأنصب يدي  
الأعمال تلاوا واخضع  
وهو لنصب ماسوا  
مقتضى (ش) يجوز  
في اسم الفاعل العامل

الطريقة وسعدى بالضم اسم امرأته مبتدأ خبر الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر  
بإضافة عشية اليها مفعول ما في الصبيان فهي ظرف لشيء غير مذكور في البيت أي كان كذا وكذا  
عشية كونه سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل أنها ظرف لمرآت فلا تكون مضافة  
ولم تتون حيثن للضرورة أو لئلا يصرفها إن أراد ما عشيته معني أي لو تراءت سعدى لراها وقت  
العشية قلى الخ وبدومة صفة لراها وهي بضم الال قرنة بين الشام والعراق تعني دومة الجندل  
وتجرو وجع مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراها وهما اسمان جامع لثاني حاج  
لاجمان لان الصبح ان فعلا وفعلا لا بد من صبح الجموع قيل والمسوخ للابتداء بهما اللطف وفيه  
انه لا يسوخ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوخا ولا مسوخ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه  
وصفا لم يذوق أي قوم تجر مثلا على حده ومن خبر من كافر أو الوصف المقدراى بغير كسر لان المقام  
لما لا يفتقر الثاني منه في ذلك ولا حاجة للعطف وقلي بالتأني أي انصص جواب لو أو أحتاج أي تأرواخوان  
العزاء أي الملازمين للتصبر مفعول مقدم لم يوج لان من حاج المتعدى لا اللازم يقال حاج الشيء  
بنفسه وهجته أنا أي أثرته (قوله أنا في أنهم الخ) ان ومعمولا ما فاعل اتق وموقوف بنتم فكسر جمع  
موقف كذلك من مرفت الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر  
الكاف وفتح اللام ما في جبل طي تنسب منه الجحاش والغديدي بقاء والدن مهملة من التصويت  
أي هم مثل جاش الخ (قوله فأمورا منصوب بحذر) أي لا اعتاده على المبتدأ المقدراى هو حذر  
وكذا ما ليس بغيره منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان  
لجعل وحيث ظرف له وما زائد في جملة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط  
وجوابه محذوف أي جعل مثله (قوله وهو المتخى والمجموع) أي من اسم الفاعل وأمثله المبالغة  
كأبعل من الشواهد (قوله أو الظامكة) جمع آلفعة من الآلفة وهي الحببة وهو حال من القاطنات في قوله  
القاطنات البيت غير الريم بضم الراء وسند القضية جمع رابعة تعني ذاهبة مكملة مفعول أو الظامكة  
والورق جمع ورقا وهو الحماصة التي يضرب بها ضحايا السواد أو النجى بفتح فكسر أصله الحماص حذف  
الميم الأخيرة وقيل الالافياو اللفعة كسرت لروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير  
الماء أي زادوا على غيرهم بأنهم الخ أو بكسر هاء الال استئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول  
زادوا له وم كذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفرو فخر بضمين جمع غفرو ونحوه بالخاء المعجمة أي  
غير مغفون أو بالهميم من التحو وهو الكذب وذنهم مفعول غفرو وإضافة لادنى ملامسة أي ذنب  
الغير معهم (قوله وأنصب الخ) أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للغة وقيل  
سواء أفاد أيضا ان العامل لا يضاف للفاعل لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للعامل ولا التمييز بل للمفعول  
رحى إضاقة للتمييز فانا كائن أخيك لشبهه به وأما فاعم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب  
ومحل جواز الوجهين في الظاهر اما الضمير المتصل فيتعين به بالاضافة لعدم التنوين كذا ما كسر ملك  
وجعله الاخض وهشام في محل نصب كآلهاء في درهم زيد معطية كآمر في الاضافة (قوله وهو  
لنصب ماسوا) أي ماسوي التلا وهو ما فصل عن الوصف بقايل ولو غير مضاف اليه نحو وان جاعل  
في الارض خليفة وانما نصب ماسوا اذ لم يكن فاعلا ولا واجب رفعه كذا ضارب زيد أبوه ولم يكن  
التلو عما يفصل به بين المتضايقين والالاجير كذا ما على درهم زيد وعطف وعده رسله ولم ينبه  
على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله الامل) نرح غره فحجب اضافة لانه له ونصب ماسوا هو  
أكثر من واحد لا متنازع الاضافة لشيئين كذا ما على زيد أمس درهمها ومعل بكسر امس عرفا فاما  
ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيراق بالوصف وان كان ماضيا لشبهه

فتقول هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان واضعته الى احدهما وجب نصب الاخر فتقول هذا مفعول  
زيد درهما ومعنى درهم زيد (ص) (واحرأ وانصب تابع الذي انخفض \* كقضى جاء وما لامن نهض) (ش) يجوز في  
تابع معمول اسم الفاعل المبرور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعرفا الجبر مراعاة لفظ والنصب على  
اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عبرا او مراعاة لنصب المفعول وهو المشهور ٢٩ وقد روي الوجهين قوله

الواهب المائة المجان  
وعبدها \* هوذا ترى  
بينها أطفالها نصب  
عبد وجره وقال  
الاسخر هل انت باعث  
دينار لمحتنا \*  
او عبد رب ابا عون  
ابن مخراق نصب  
عبد عطف على محل  
دينار او على اضمار  
فعل التقدير او تبعث  
عبد رب (ص) (وكل)  
ما قرولا مفاعل \*  
يعطى اسم مفعول  
بالانفاضل \* فهو  
تفعل صيغ لافعل  
في معناه كالعطي  
كفايا يكتفى) (ش)  
جميع ما تقدم في اسم  
الفاعل من انه ان  
كان مجردا عن العمل  
كان بمعنى الحال او  
الاستقبال بشرط  
الاعتقاد وان كان  
بالالف واللام عمل  
مطلقا ثبت لاسم  
المفعول فتقول  
امضرب الزيدان  
الا ن أوغدا اوجاء  
المضروب أوغدا  
الا ن أوغدا او

الحلى بال في عدم التنوين بسبب الاضافة والطلبه لفعل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعددت  
الاضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وحاصل الليل سكتا بالا احتياج الى اعتبار الاستقرار  
تأمل (قوله فتقول الخ) و بالوجهين قرئ ان الله بالغ امره هل من كاشفات ضربه (قوله وجب نصب  
الاخر) أى بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) تحمل جميع التوابع لانه مفعول مضاف فيم  
والمثال لا يختص وقوله انخفض مخرج لتابع المصوب فلا يجوز مخرجه مخرجا للبعد اذ ليس لان شرط  
الاتباع على العمل كونه اسليا الاصل في الوصف المستوفى للشرط والنصب لا الجبر وأشار بتقديم  
الجبر الى ارجحيته لم يمنع منه ما تم كنهه في نحو الضارب الجبر وزيد الثلاث لم يضاف الوصف الفعلي  
بال الى الخالى منها لوجوه سبويه لانه يقتضي في التابع (قوله على اضمار فعل) الارحاضار وصف  
منون لم ياتى المذكور وان حذف المفرد اسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل  
تعين الفعل ونحو حائل الليل سكتا الشمس أى ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أى عند  
سبويه لا يفقد الطائى للعمل فلا يعطف عليه اذا الوصف لا ينصب الا اذا كان متناوئا بال او مضافا  
الى احد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الجمان ككتاب الابل البيض الكرام  
يستوى فيه المفرد المذكر وغيره وهو بالجبر مفسدة لاسمته وعوذا بضم المهمة وآخره مصهه حال منها  
وهو جمع عائذ أى النافعة الحديثة النتاج بعشرة أيام او خمسة ثمى مفضل وترجى اى فخم مضارع  
مجهول أى تساق بينها أطفالها يلزم على جرحه اضافة الوصف الحلى بال الخالى منها لوجوه جرحه عند  
سبويه لا تقتضيه في التابع كأمرو يخرج على مذهب المبردين انه يضاف الى مضاف لتضيق مفاعيله  
ال (قوله دنار) اسم رجل وكذا عبد رب واخا عون يدل من عبد رب وابن مخراق صفة لا (قوله  
وكل ما قرولا الخ) جعله مفعولا ثانيا يعطى واسم مفعول نائب فاعله اولى من ردهه بالا بتداعيره  
جمله يعطى اسلأته من حذف الراب ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أى يعطاه ومن اناية  
المفعول الثانى مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولا ثانيا (قوله بالانفاضل) متعلق  
بمعطى أى لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى  
يكون تأكيذا كما قبل هو تائيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصحة أى اذا أردت  
كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشرط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعد هالم يعلم  
من الكلية السابقة (قوله فى معناه) أى في جرته وهو الحديث المراد في عمله من اطلاق السبب وازادة  
السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يراد ان الكلام في العمل لا المعنى (قوله  
كالعطي الخ) اذ فيه موصولة مبتدأ تفعل اعراضا الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفى  
معطى ضمير يعود الى آل هو نائب فاعله وكفاها كصاحب مفعوله الثانى وهو ما يكتفى الانسان من  
الزنى بالاسرف ولا يتقربو يكتفى خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أى اسم المفعول اجره ليجرى  
الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصلى بان يكون من  
الثلاثى كفعول ومن غيره كضارب المجهول فان حول الى فاعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء

أمس وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للفعل فيرفع المفعول كما يرفع فعله فيكما تقول ضرب الزيدان تقول مضروب  
الزيدان وان كان له مفعولان رفع احدهما ونصب الاخر نحو المعطى كفايا يكتفى فاعل المفعول الاول ضمير مستتر عائذ على الاف  
واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفايا المفعول الثانى (ص) (وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كجمود المصاعد  
الورع) (ش) يجوز في اسم المفعول ان يضاف الى ما كان مرفوعا به فتقول في قولك زيد مضروب جليبه زيد مضروب العبد

رجل كحيل عنه وقتيل إليه بالجر خلا لا ين عصفور • (تنبيه) قال الموضح في الحواشي إذا أريد  
باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب رفوعه فأما كما هو شأن الصفة لا ياتيه لا نسلاحة  
عما كان له قبل فاعطى حكم الصفة (قوله قضيف باسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع إلى  
الجر وليس كذلك لأن الوصف عين رفوعه معنى انحدلول الضرر وهو العبد فيلزم إضافة الشيء  
إلى نفسه بل يحول الاستناد عن الرفوع كالعبد والمقاسد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف  
مباغة يجعله هو المضر وبالمجود مثلا لا غير فيصير ذلك المرفوع فضله والوصف منون فينسب  
تيميزا وتشبها بالمفعول ثم يحجر بالاضافة رفعا للتعجب إعرافا وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لثنتين  
فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينسب المصنف على جواز النصب فيه  
أيضا كالصفة للزوم ولا إضافة لما عرفت أنها فرع ولا نها أكثر منه وتحول الاستناد بحارضة  
لإستناد الشيء إلى غير من هو • (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا أكثر من واحد  
انقافا فان تعدي لواحد حاز عند المصنف أن لم يلبس فاعله بمفعوله كمال الشارح وقيل إن حذف  
مفعوله اقتصارا حاز والأفلا واختاره ابن عصفور وغيرهما جمهور على التبع مطلقا وبشهادة الجواز قوله  
ما الرام القلب خلا ما وان خلا • ولا الكرم يمنع وان حرم  
أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا أن أريده بالوأم كضارب البطن لأنه بصير صفة مشبهة حقيقة أو  
لمحبا على ما عرفت في الأضافة والله أعلم

### • (أئنة المصادر) •

قدم أعمال البائين على صغهما لأن العمل أهم لكونه من علم الأعراب والصيغ من الصرف  
فذكرها هنا استطرادى فلا يراد من معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) يتخ  
مكسونا أي موازنه ومن ندى ثلاثة حال ومن للتبعض أي حال كون ذلك المعدى بعض الأفعال  
الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كما كه جيا كة وخاطه  
خباطة وجمجمة مجامة قيل وغير الرؤيا عبارة والمراد القياس هنا عند سيبويه والجمهور أنه إذا ورد فعل  
لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فأنك تقسمه على هذا ألا تكتفى مع السماع خلافا لقراء (قوله  
فتقول الخ) عند المثال إشارة إلى أنه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفا أو مقتوح العين أو  
مكسورا أما مضومها فخاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه مجعيا كضرب باب أو متعل الفاء  
كوعند وعاد وطئ وقتنا والعين كناع يباع وخاف خوف أو اللام كرمى رميا ورقى بالسكر أي صعد  
السم رقيا ورفقها بشار قياسه فكسر على فعل كافي المضاعف أو مـ هو ذا كـ كل أو كلا ومن  
أما (قوله لا ينقاس) أي لأن مصادر الأفعال الثلاثة لا تدرك إلا بالسماع فإذا عدم لا تناس على  
شيء منها (قوله وفعل اللازم) أي المكسور العين أما مقتوحها ففي البيت بعده أو المكسور المتعدي  
سبق (قوله باب فعل) أي قاعدة مصدره موازن فعلين الثلاثين على لونها فالعالب فيه فعلة  
بالضم كعمر سعة وشبه مشبهة ودهم دهمة (قوله كسر الخ) مثل الضمير والمضاعف ومثّل اللام  
ومنه عى عى وبقى بقى والجوى حرقه الشق ونحوه وبقى متعل الفاء كوجع وجعوا والعين كعور  
عور أو المموز كاسف اسفا (قوله وشلت يده) أي عسلت يدها وبطل عملها أو شلت بالسكر  
(قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كعدا عطفا على مثل قعدا إسقاطا للعاطف إذا  
لا وجه لعدم العطف مع أنه مثال ثان الآن يحول قعدا مثلا لللازم من حيث فتح العين وقعدا مثالا له  
من حيث المصدر وأشار به إلى أنه لا فرق فيه بين الضمير والمعتل وبقى المضاعف كرمروا والمعتل  
أما باللام كعدا عطفا وعنا صوابا وعلا علوا أو الفاء كوصل وصولا أما معتل العين فالعالب فيه فعل

قضيض اسم المفعول  
إلى ما كان رفوعا به  
ومثله الرفع محمود  
المقاسد والأصل  
الورع محمود مقاصده  
ولا يجوز ذلك في اسم  
الفاعل فلا تقول  
مررت برجل ضارب  
الاب زيد أثره يضارب  
أبو زيد (ص)  
• (أئنة المصادر) •  
(قيل قياس مصدر  
المعدى من ندى  
ثلاثة كورد)  
(من) الفعل الثلاثي  
المتعدي يجرى  
مصدره على فعل  
قياسا مطردا نص  
على ذلك سيبويه في  
مواضع فتقول ردردا  
وضرب ضربا وفهم  
فهموا وزعم بعضهم  
أنه لا ينقاس وهو غير  
سديد (ص) (وفعل)  
اللازم باب فعل  
ككسر وكجوى  
وكشل (ش) أي  
يجى بمصدر فعل  
اللازم على فعل قياسا  
ككسر فحوا وجوى  
جوى وشلت يده  
شلا (ص) (وفعل)  
اللازم مثل قعدا •

له فاعول ماطر اذ كغدا لم يكن مستوحا فعلا لا او فعلا نافدا وفعلا نافلا الذي امتناع كاني والثاني الذي اقضى تقبلا  
للفاعمال اول صوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل (ش) باقي مصدر فعل لازم على فاعول فياسا فتقول قد فعلت  
وعند اعدوا وبكر بكروا وأشار بقوله لم يكن مستوحا فعلا لا الخ الى انه انما يأتي ٢١ مصدره على فاعول اذ لم يستحق أن

يكون مصدره على  
فقال وفعلا ن فاعول  
فاذني استحق أن  
يكون مصدره على  
فقال هوكل فعل دل  
على امتناع كاني اما  
ونقرأ فاعلا وشر ذرا  
وهو المراد بقوله فاعول  
الذي امتناع والذي  
استحق أن يكون  
مصدره على فاعلان  
هوكل فعل دل على  
تقاب فحسبوا طاف  
طوبوا ماو حال صولما  
وزاروا وانا وهذا معنى  
قوله والثاني الذي  
اقضى تقبلا والذي  
استحق أن يكون  
مصدره على فاعل هو  
كل فعل دل على داء  
أوصوت فقال الاول  
سعل سعالا وزكم  
زكاما ومشي مشيه  
مشاء ومثال الثاني  
ذهب الغراب فعلا  
ونفق الراعي فعلا  
وازت القدر ازا  
وهذا هو المقصود  
بقوله للدا فعلا او  
لصوت وأشار بقوله  
وشمل سيرا وصوتا  
الفعيل الى أن فعلا

كصام صوما ونام نوما وفعال كصام صياما ونام قياما أو فعالة كصاح يصاح ويقل فيه فعول كغابت  
النفس غوبا (قوله ما طرأ) حال من المستكن قوله (قوله مستوحا) أي مستحقا فعلا بالكسر الفاء  
أو فعلا بتفتح أو فعلا بالضم أي أو فعلا كايؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كاني) أي اللزوم كما هو  
فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء ايضا للمعنى بمعنى كره في القاموس أي الشيء يباه وبأبيه اما  
واباء بكسرهما كره اه (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله اول صوت) هو جمع قوله وشمل الخ  
يقيدان الصوت بنقاس فيه كل من فعال وفعيل فاذا سمعنا فيه ذلك كنعق نقيقا ونعقا أو  
أحدهما فقط انقصر عليه عند مسيو به والاختصاص بكيم الطي فاعلا وصهل الفرس صهلا وان ليرد  
أحدهما حازه كل كما هو قياس الباب لسماعها في غيره وكذا يقال في قوله الا في فعولة فعالة الخ  
ولا راد اعتراض سم بانه ان أراد التخصيص بعد الالزام الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله  
وشمل) يتعين فهمه للروى وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من باي ضرب مومع كافي القاموس  
(قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل أن فعل بالفتح القاصر بطرد في مصدره فعول الا في الخمسة التي  
ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو لاية قصده فعالة بالكسر كعجر تجارة وسفر سفارة  
وامرارة ونقب نقابة أي صار نقيا أي عرف القوم فحصل من هذا مع ما مر أن فعالة يتقاسم في  
الحرفة والولاية من فعل المفتوح لا زما كان كاهنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر نجارة بالنون  
والجهم وكتب كتابة واما تانيها الفعل بالكسر اللزوم في الحرفة والولاية فنادر كوني عليهم ولا به (قوله  
وشمل الخ) بمعنى نفروا من الامتناع أيضا جاحا أو بئ افا (قوله قلب) هو تحريك مخصوص مع  
اهترار واضطراب لا مطلق تحريك فلا يرد فام قياما واهتراس مشيا (قوله حال) بالجمع بمعنى  
طاف وزار بالنون والراي يقال ترا النحل على إنشاء أي وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع  
(قوله وزكم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول بالثقل لفعل المفتوح بالنظر لاصله المقدر  
وجعلوه من المفتوح أشار للاخف وحلا على التناثر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعنى  
وأزكم فهو مزكوم لا يدل على أنهم نطقوا باصله لان كلامنا في زكم بلا همز لا المهموز لكن في  
نسخ منه زكمه وأزكمه فهو مزكوم لا يقال أصله متعدي ليل بنائه للفعول والكلام في اللزوم لا  
نقول اللزوم يبنى للجهول سمعا كعنى ففعل هذه مائة أو قال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم  
اللازم على ان ساءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فروع فاعل لا يائه ومنه نعت  
الشاعر في محاحك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فهدم الخمسة أفعال مبنية  
للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمفعلة فمفعلة أي صوت (قوله وأزت القدر) شد الزاى  
أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالهمزة أي سار بلىن ورفق (قوله نعب نعبا الخ) أأاد هذا  
مع ما مر أنه قد يجمع في الصوت ففعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصر يحاقد ينفرد فعيل كصهل  
صهلا وصعد الطائر صعدا بهمة فمفعلة ولم يثقل لفراد فعال كيم التلي فاعلا ما لموحدة فمفعلة  
وضيح الثعلب ضياحا بهمة فمفعلة كل ذلك عنى صوت اما الداء فخص به فعال وبالير  
ففعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما رقتا تفعل وقد ذكر ان النظم ضابطا لكل منه اما فعلا في

بأن مصدر الما دل على سبر ولما دل على صوت فقال الاول ذمل ذملا ورحل رحلا ومثال الثاني نعب نعبا ونفق نفقا وازت  
القدر ازا وروصا الخيل صهلا (ص) فعولة فعالة لا كصهل الار وزيد حولا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا  
يكون الا لازما يكون مصدره على فعولة أو على فعالة فقال الاول سهل سهولة وتعب تعبوه بوعذب عذوبه ثم قال الثاني  
سول سولة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما إلى غلغلة ما مضى

فيه النقل كعطف (رضي) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس بل يقتصر فيه على الجماع نحو عطف مضطرا ورضي وضاد فذهب هذا وشكر شكرنا وعظم عظمه (ص) (وغير ذي ثلاثة مقيس ٢٢ مصدره كقدس التقديس وزك كية وأجلاها جال من تجملاتجمل

واستعاضا استعاضة ثم أقم اقامة وغال اذا التازم وما سلب الا نحو مدوا فقام مع كسر تاء الثاني عما اقتضا جهز وصل كما سلبني وضم ما ه ربيع في أمثال قد تلمعا (ش) ذكر في هذه الآيات مصادر غير الثلاثي وهي مقيدة كلها فان كان على وزن فعل فامان يكون مصححا أو معتلا فان كان مصححا فصدره على تفعليل نحو قدس تقديسا ومنه قوله تعالى وتكليما وياقي ايضا على وزن فعال كقول تعالى وكذبوا باياتي كذا وباي على فعال بتخفيف العين وقد قرئ وكذبوا باياتنا كذا با بتخفيف الدال وان كان معتلا فصدره كذلك لكن تخذف ياء التفعليل ويحذف عنها التاء فيصدر مصدره على تفعله نحو زكي تركبة ونذر يحثه على تفعليل كقوله

شرح الامة اذا كان الوصف من فعل المضموم على فعل كالجوز وظيف وشييع فقياسه فعالة كلاحه وظرافته وشبهه او على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو اعلى فان ضمضم وصفه على فعل ومصدره ضمضا ولم اى صاروا لما مصدره ملحوة وليس وصفه على فعل ولا فاعل (قوله فيه النقل) اى الجماع (قوله كعطف ورضي) قال الاموي في بضم السين وكسر الراء وقياسه ما فاعل فيفتحين فاعترض به يقال سقطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفتح ورد بان تقدم ما توسع بحذف الجار والاصل سقط عليه ورضي عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف اصلا لانه لم يعترض بمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما متالان للالزام او لتمددي كالاختي خلا فان تروجه ومثله حافى ان قياسه كفتح حزن وبجل بالضم مصدر حزن وبجل بالكسر (قوله ذهابا) قياسه ذهب الدلالة على السير لا ذهبوا باقيل (قوله وشكر شكرنا) قياسه كضرب لعدبه (قوله وعظم عظما) قياسه عظامة وعظومة او الاول فقط على الضابط المار ومثله قمع فقام وحسن حسنا والله اعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ اول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والحال خبر الاول والتقدير حينئذ ثابت فاعل قدس او كقدس حال من هاء مصدره والتقدير هو ان خبرا اى غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ او قياسه حال كونه كقدس هو التقديس واما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع ثابت فاعله وكقدس الخ خبر لمخدوف اى وذلك كقدس الخ كما في العرب فيقتضي ان مصدر غير الثلاثي مقدس دائما وليس كذلك بدليل قوله وغير مامر الجماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كقصره الا نحو في بذلك (قوله اجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجيلا بضم الميم مصدره مقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته اى اجال من تجمل تجملا وقوله الا في وضم ما ريع الخ بفتح ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدا خبره لمزم والتاء مفعوله مقدم اوى مبتدأ ثان خبره لمزم والجملة خبره ذامبتدا رابطة اى هذا المذكور من استعاضة واقامة التاء لمزمه غالبا اى بحسبه لئلا ينافى القلة ولم يرجع ذا الى اقامة فقط ليكون له كراستعاضة هنا فائدة لزومها التاء والافهى داخله في السبت بعده (قوله وما يلى الخ) الا ترعا على بل ومفعوله مخدوف اى ومدا الحرف الذى يليه الا نحو واقفقه (قوله مع كسر) متعلق بمذوعا اقتضا حال من تلو (قوله ما ريع) من ريعت القوم من باب منع صرت رايهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في الحركات والسكنات ومدا الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من ياء وذلك عشرة اربعة تفصل لتعمل تجملا وتفاعل كتغافل تغافل وتغفل كتلم تلمعا وتدرج تدرجا وتعمل كتبصر تبصرا وتغفل كتسكن تسكنا وتقول كتجوز تجوزا وتغفل كتقلس تقلسا وتقول كزول تزهولا وتغفل كتعفرت تعفرا وتاوا العاشر تغلى كدلى تلبا وتدى تدينا وتسلق تسلقا فكل ذلك ضم رايه لكن تغلب ضمة الاخير كسرة لماسبة الباء (قوله وياقي على فعال) وياقي ايضا على تفعله فلا كسب تجربة (قوله بابت تنزى) بضم التاء وفتح النون وشذراى مكسورة اى تحرك والشهة الجوز (قوله وتغلمة)

بانت تنزى دلوهانزى ياء كتنزى شهة صيا وان كان مهموزا لم يذكره المصنف هنا فصدره على تفعليل هو وعلى تفعله نحو خطا خطيا وتخطه وجرأ تجزى او تجزئة ونبا تنبىا وتنبه وان كان على افعال فقياس مصدره على افعال نحو اكرما واجر اجالا واعلى اعطاء هذا لم يكن معتل العين فان كان معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكامة

وحذفت وعوض عنها تاء الثانية فالنحو أقام أقامة الأصل أو ما فنقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت وعوض عنها تاء الثانية فصارت أقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أتم أقامة وأشار بقوله ونال إذا التزم إلى ما ذكرناه من أن تعويض التاء غالب وقد جاء حذفها كقوله تعالى وأقام الصلاة وكان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تفعل فتمجلا وتعلم تعلما وتكرم تكريما وان كان في أوله همزة وصل كسر التاء وزيد ألف قبل ٣٣ آخره سواء كان على وزن انفعل أو

افتعل أو استفعل نحووا تطلق انطلاقا واصطفاي اصطفاها واستفخرج استفجراجا وهذا معنى قوله وما إلى الأمر ممد واقفا \* فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء الثانية لزومها وهو استعاذ استعاذة والأصل استعواذا فنقلت حركة الواو إلى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصارت استعاذة وهذا معنى قوله واستعاذ استعاذة ومع ضم ما رباع في أمثال قد تلمأ \* ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تلمأ تلمأ وتدسج تدسجا (ص) (فعلال أو فعللة لفعلال) واجعل مقبسا ثانيا لا أولا

هو أغلب من تفعل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الا أن فلما اتقت سا كنة مع الألف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة لقلبها فهو نظار الشارح لوجود السا كنين قبله وأيضا فسر قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كما ساقى في قول المصنف ان حركة التاني وان سكن كف وإعلال غير اللام الخ ولذا أصبحت العين في نحو بيان وطويل ونحورتي لسكون ما بعدهما قلت أحابس بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الإعلال لانه كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فالحمل عليه وهو جواب سد بد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام لخرج فزوا ورما مسند الاثنين فلا يصح حمله على من فهم قوله ان حركة التاني الخ هذا وصريح الشارح أن المحذوف العين من أقامة ونحوها كإفادته وإحالة وإعادة فوزتها الفالة وهو مذهب الفرما والاعض والراجح مذهب الخليل وسيبو به أن المحذوف الألف الزائدة فوزتها الفعلية (قوله وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله وان كان في أوله همزة وصل) أي ثمانية أصالة فخرج ما أصله تعامل أو تفعل فلا يكثر ثلث مصدره ولا يزاد قبل آخر ألف كاطير واطير بشد الطاء فان أصلها طائر وتطير ادغمت التاء في الطاء أو في همزة الوصل فيقال اطير بطائر اطيرا واطير بطيرا (قوله فعلال) بكسر الفاء وهو بالاق المضاعف وهو ما فاؤه ولأمة الأولى من جنس وعينه ولأمة الثانية من جنس فهو وزنه الفتح كززال ووسواس وقلقال لكن لا كتركون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية فعلال بالفتح غيره والأصل كسره كما أنه ليس فيها تفعل بالكسر الاتقام وتيمان وما عدهما بالفتح كند كلر وتعدا وتوتقد ورجع المصنف ان التفعل مصدر لفعل المشددا لا المحقق كاقبل وهل ينقاس فيه كالتفعل كند كند كند كرا وند كارا أو سماعي قولان (قوله وسرهف) يقال سرهفت الصبي أحسنت غداه (قوله وهو المقدس فيه) أي الفعلة والمقدس في فعل كإمائه وكذا فيما الخ به كعيلب جليلة اذا صوت ويطر بيطر اذا عالج الحيل وقلنس قلنس وأما الفعلال فسماعي كسرهف قال في التوضيح وسرهف الألف المضاعف كززال فقياسي ولم يسمع في دسج دسجا كما قاله الصميري وغيره ولا في المحقق بفعلال في حوقل حوقلة وحيث قال اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيده قول الذنم ففعلال أو فعلة لفعلال اه فقول الشارح دسجا محجود مئلا وليس مسموعا وقيل أنه قياسي مطلقا (قوله وبرهم) بالهم أي تطرم مع سكون طرفه في نخج يهرج بالجم أي ألقى بالباطل والردى من النخج (قوله لفعلال الفعل الخ) قال الدماميني والمطرد دائما عند سيبويه المقابلة وأما الفعلال فقد ترك كماله محالة ولم يقولوا جلاسا وتعين المقابلة فمما فاؤه ياء كياسر مياسرة يامته ميامنة لتقل الاندناء بالياء المكسورة وشذباومه بواو المايومة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير إليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير ففيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب

(٥ - (خضري - ثاني) (ش) يأتي مصدره على فعلال كدسج دسجا وسرهف سرفا فاعل فعلة وهو المقدس فيه نحو دسج دسجا ورهم رهمه وسرهف سرهفة (ص) (لفعلال الفعل والمقابلة وغيره ما ر السماع عادله) (ش) كل فعل على وزن فاعل مصدره الفعل والمقابلة نحو ضارب ضرا او مضارب مضرا وتقال ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاضة وأشار بقوله وغيره ما إلى أن ماو ردم من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ و! تماس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا فلا يقدم عليه الا



ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تنفيعا نحو بانت تزي دلوها تزي \* والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حيقالا  
 وقياسه حوقلة نحو حرج حرجة ٢٤ ومن ورد حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أودنوت وشرح حيقال الرجال الموت وقولهم  
 في مصدر تفعل تفعلالا

الابراز (قوله ثبت) يفخ الباء أي بليل ونقل عن العرب وأما سكونها فهو الرجل الثابت القلب  
 (قوله وشرح حيقال) الذي في الشواهد و بعض حيقال وتقدم معناه (قوله تملقا) بكسر التاء والميم  
 وشذ اللام يقال تملقه وتلقى له تملقا وتلماقا وتودا ليه وتلطف له قال

ثلاثة أحباب غلب علاقة \* وجب تلاق وجب هو القتل  
 صحاح (قوله وفعله لمره) أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق في بين أن يكون مصدره  
 الأصلي على فعل كضربته من الضرب أولا كطعته من الجلوس ثم فعله التي لمره إنما تكون لما  
 يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثله الشارح لما يدل على الفعل الباطني كالمعلم  
 والجهل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله لهيشة) أي لهيشة الحدث وكيفية (قوله فان  
 بنى عليها) أي مع الفتح لام الضم ككدرقولا الكسر كشدتها فانها بفتح الهمزة (قوله بكسر الفاء)  
 أي مالم ين المصدر المطلق عليها كشدته وذرية وهي الحدة في الشيء والادل على الهيشة بالصفة أو  
 غيرها كشدته عظيمة ودخل في ذلك فعله بالضم أو الفتح فكسر ان للهيشة (قوله بالتأمره) أي في  
 غير ما بنى عليها كإفاعة والادل عليها بالوصف (قوله كالمجره) بكسر التاء المهجمة من اخترت  
 المرأة غطت رأسها **خاتمة** بصاغ من الثلاثي مفعل بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا  
 اعتلت لامة مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كضرب  
 فثبت في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في جميع اللام بتفصيله المذكورين كونه  
 وأوى الفاء كودأولا عند طيئ وأما غيرهم فكسرون وأوها الثلاثة مطلقا كسرت عين مضارعه  
 أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان رتبة اسم المفعول وقد نظم ذلك  
 بعضهم فقال بصاغ من الفعل الثلاثي مفعل \* بفتح اذا ما عتل باللام مطلقا  
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر \* كغزى ومراه ومرفاه من رقى  
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع \* أنالك بغير الكسر فاعلم وحقا  
 والافتح للسراد المصدر \* وفي غيره كسر فقل فيه منطقا  
 وولوى فاء صح بالكسر مطلقا \* لدى غير ملّى جاء فاجعله مونقا  
 وان رمت من غير الثلاثي هذه \* فجئ بأسم مفعول كجرى ومررت  
 وما جاء من لفظ على غير هذه \* فذلك أضحي بالسماع معلقا  
**والله أعلم**

أضافة أبدية لأسماء الفاعلين وأضافة أسماء المابعد لأسماء الصفات عطف على أسماء الاعلى  
 الفاعلين لأن الأبدية لا تصح فيها أي أبدية هي أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك  
 الذوات على غيره فجمعه بالياء أو النون فاقبل أن أسماء الفاعلين الفاظ وهي لا تجمع كذلك لأنها  
 من غير العاقل غفلة تحجب لأن الفاعلين ليس وصفًا للالفاظ بل للذوات وقوله بأي أسماء  
 الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كعمود القاصد كهاو التساير من الترجفة وبؤيده ما مر من أن  
 اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة ورفوعه فاعل لأنابته لكن الموافق لقوله  
 الآخر في الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للأول فقط وهو المشهور ووافنا ذكر الصفة هنا  
 لأن باب الأبدية وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما الترجمة الآتية  
 فلاحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كعالم الخ) أماطل من اسم فاعل أي صنع اسم  
 فنوافلته من اخترت

وهو حسن العمة فنوافلته من نعم (أبناء أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) فاعل  
 كفاعل صنع اسم فاعل اذا \*

من ذي ثلاثة يكون كغذا (ش) اذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال فاعل وذلك مقتضى في مثل فعل كان على وزن فعل بضم العين متعديا كان أولا لازما وضرب فهو ضرب وخشب فهو ذاهب وغذا فهو غاذ فان كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فاما ان يكون متعديا أولا زمانا كان متعديا فاعسا أيضا ان يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم وان كان لازما وكان الثلاثي على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منه ما فاعل الاعماء وهذا هو المراد بقوله (ص) وهو قيل في فعلت وفعل غير معدي بل قياسه فعل وأفعل فعلا نحو اشر \* ونحو وصديان ونحو الاجهر (ش) أي اتيان اسم الفاعل على فاعل قليل في فعل بضم العين كقولهم حصن فهو حاصن وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو ما من فهو ما من وعقرت المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم الفاعل ٣٥ من فعل المكسور العين اذا كان

لازما أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضرو فهو نضرو وبطر فهو بطرو وأشر فهو اشر ارفع فعلان نحو عطش فهو عطشان وصدي فهو وصديان ارفع افعل نحو سود فهو اسود وجهر فهو أجهر (ص) (وفعل أولى وفعل بضم العين) كالضخم والجميل والفعل جل وأفعـل فيه قليل وفعل هو بسوى الفاعل قد يغى فعل (ش) اذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كزججي اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو شهم وعلى فعل نحو جل فهو

فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوازن فاعل اوصف فاعلا صدر محذوف أي صوغا كصوغ فاعل واذا نظر في مجرد من الشرط متعلق بصح أو شرطية حذف جوابها العامل فيها دلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغذا) بهجتهين يستعمل لازما كغذا الماء أي سال ومتعديا كغذت الصبي بالبن أي وبسته وكلاهما صحيح في غنائه به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقيد فيها بـهـ بقوله غير معدي لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على معنى عارض غير مستقر كفتح فهو فتح وأشر وبطر فهو أشر وبطر أي لا يعمل النعمة وتشريفه وكهل اذ قياسها كفتح لانهم ارضاء وقوله وأفعـل أي ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلفه أي حال تظاهر في البدن كعمور وجرهم فهو أعمور وأحور أجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلا أي ان دل على الامتلاء كروى فهو ريان أو حرارة الباطن كصدي فهو وصديان أي عطشان (قوله نحو ما من) أي اللازم كمن البدأ أي اطمان أهله وقد تعدى كامنات العدو (قوله وفعل أولى الخ) لعله لم يصرح بالقياس لانهم لم يكتروا في المضموم كثرة قطع بقياسها ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياسه فعلا لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشوا بل يخرج به جيل من جلت الشحم بالفتح أي اذنته فعمل هو البناء للجميل فهو جيل أي جمل قاله الشاطبي ورواه ان كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا الاحتراز (قوله قد يغى) مضارع غي يغى كفتح فـرح أي يستغى (قوله ضخم) هو القليظ والشحم الجليظ في القواد (قوله خضب) بالخاء والذال المعجمة أي أجزأني الكدرة يتخيه جمع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها المذات وان لم تضف لم يفهموا واطلاق اسم الفاعل عليها حقيقة إذ يجازي في الاصطلاح الشائع فان قصد بها المحدث كانت اعماء فاعلين ونقل الاسقاط انه اذا أريد بها النص على المحدث حولت الى فاعل فيقال حاسن لاجل حسن واما موازن فاعل كضارب وقائم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لم يفهم فيكون صفة مشبهة أو لمحقاق على ما روي به في الاوصاف الالمانية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بدر زيادة هيم) أي بدل حرف المضارعة لامه كايته المثال (قوله وبكسر ما قبل آخر) أي ولو تعدى كما فعل

جـمـل وشرف فهو وشرف ويقل بجي اسم الفاعل على أفعـل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتعدى ان نياس اسم الفاعل من فعل المتفوح العين أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلا نحو طباب فهو طبيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله وبسوى الفاعل قد يغى فعل (ص) (وزنة المضارع اسم فاعل \* من غير ذي الثلاث) كالواصل مع كسر متلوا لاخير ملقاها وضم ميم زائد قد سبقا وان فحقت منه ما كان انكسر عاراسهم يفعل كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزن على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بدو زيادة ميم في أوله ضمومة وبكسر ما قبل آخره مطلقا أي سواء كان مكسورا ن المضارع أو مفتوحا تقول قاتل بقاتل فهو مقاتل ودرج بدرج فهو مدرج وواصل بواصل فهو واصل ودرج بدرج فهو مدرج وتعلم بعلوم فهو متعلم فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل

ولكن تنفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الاخر نحو مضاربوه فائلا ومنظر (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد \*  
 زنة مفعول كات من قصد (ش) اذا اريد بناء اسم المفعول من انفعل الثلاثي جى به على زنة مفعول قساما مطردا نحو  
 قصده فهو مقصود وضربه فهو مضروب ومررت فهو مررت (ص) وناب تغلغله ذو فاعيل \* نحو فتاة أوفتي كميل  
 (ش) ينوب فاعيل عن مفعول في الدلالة على مناهة نحو مررت برجل جرح وامرأة جرح وبتاة كميل وفتي كميل وامرأة  
 قتيل ورجل قتيل فناب جرح وكميل وفتيل عن جرح ومفعول ومقتول ولا ينقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على  
 السماع وهذا معنى قوله وناب تغلغله ذو فاعيل وزعم ابن المصنف ان نيابة فاعيل عن مفعول كثيرة وليست مقبولة بالجماع  
 وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر ٣٦ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكر نيابة فاعيل عن مفعول وليس

مقبولة اخلافا لبعضهم  
 وقال في شرحه زعم  
 بعضهم انه مقبولة في  
 كل فعل قياسا ليس له  
 فاعيل بمعنى فاعل  
 كبير ج فان كان  
 للفعل فاعيل بمعنى فاعل  
 لم ينب قياسا كالميل  
 وقال في باب التذكير  
 والناثب وصوغ  
 فاعيل بمعنى مفعول  
 مع كثرته غير متيسر  
 فيجوز باصح القولين  
 كما جزم به هنا وهذا  
 لا يقتضي نفي الخلاف  
 وقد يستدعي ان  
 المصنف بانه ادعى  
 الاجماع على ان فاعيل  
 لا ينوب عن مفعول  
 وبني نيابة مطلقة أي  
 في كل فعل وهو كذلك  
 بناء على ما ذكره والده  
 في شرح التسهيل  
 من ان الغائل قياسه  
 يخصه بالفعل الذي  
 ليس له فاعيل بمعنى

وختاراهي فاعل فية در فيهما الكسر وشذ من تنضم التامة بآل اسم فاعل من أنت كما شذ الفتح  
 في الفاظ كاحسن فهو محسن والفتح بالغاء والهاء المهملة وهو ملحق أي فاعله بر مفسل وأسهب فهو  
 مسهب اذا تكلم على افعال المعقول فيكسر على القياس (نوله ولكن تنفتح منه) أي ولو  
 تقديرا كعمل وختاراهي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن  
 آت من مصدر قصده وهو مقصود ووزن مفعول وعما هو بوزنه أيضا بيع ومقول ومرعى الانها  
 غيرت اذا أصلها يبيع ومقول ومرموى نقلت حركة الياء الواو في الاولين الى الساكن قبلهما  
 فحدثت واومفعول للساكنين وقلت ضمة الاول كسرة تسمى الياء وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها  
 ساكنا مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) همراده بالثاني فيما لم تصرف اما الجاء فلا يني  
 منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب تغلا) أي معاها وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو  
 فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب (قوله وليست مقبولة)  
 فلا يقال ضرب وذلج بمعنى مضروب ومعالم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه  
 الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما لذلك فيليس بالفاعل  
 (قوله كطيم) أي وقد برور حرم فالحاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى  
 مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مقاد (قوله فترفع عبده بجرح) مفرغ على  
 المتني فهو متني لان العمل المتني شامل للرفع لكنه عند المصنف رفع الضمير المستتر لا طلاقة القول  
 بان الخبر المفرد المشتق من فعل الضمير فاعل أي انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غير ما الخ)  
 هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما يجاء به من الصفات حكمه بالنظر الى  
 ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المحمول والله تعالى أعلم  
 \* (الصفة المشبهة باسم الفاعل) \*

أي في الدلتها على حدث ومن قام به وقبولها الأفراد والتذكير وغيرهما غالبا فسمعت النصب  
 كالتعدي لواحد لكن علمنا حط منه لانها لم تتعدا الحدث مثله وأما اسم التفضيل فغالبه مطلقا  
 للزومه الأفراد والتذكير وادانه الدوام فلم يعمل النصب أصلا (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم  
 عن المشبهة ومعنى تمييزا وتصب بنوع الخاص وقيد به لان الصفة لا تنضاف للفاعل الا بعد تحويل  
 استنادها عنه الى ضمير الموصوف فيبقى فاعلا لا في المعنى والمراد استحسن الخبر بنوعها لا بضمها  
 لا ليرد صور امتناع الخبر وضمه الا تية قيل استحسن الخبر بها يتوقف على معرفة كونها صفة

فاعل ونه المصنف بقوله نحو فتاة أوفتي كميل على أن دعيا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث مشبهة  
 وسأقي هذا المسئلة مبنية في باب الناثبات ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على  
 معناه لا في العمل نعل هذا لا تقول مررت برجل جرح وامرأة جرح وقد صرح غير بجواز هذه المسئلة (ص)  
 \* (الصفة المشبهة باسم الفاعل) \* صفة استحسن ج فاعل \* معنى بالمشبهة باسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة  
 مادل على معنى وفات وهذا لاسم الفاعل واسم المفعول وأعمل التفضيل والصفة المشبهة وذ كالمصنف ان علامة الصفة  
 المشبهة استحسن ج فاعلها بان نحو حسن الوجه ومطلق اللسان وظاهر الغالب

والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وظاهر قلبه فوجهه مرفوع فحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقائه مرفوع بظاهر  
وهذا لا يجوز في غيرهما من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب عمرا تريد ضارب ابوه عمرا ولا زيد قائم الاب غد تريد قائم ابوه غدا  
وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضرب الاب وهو حجتنا جري الصفة المشبهة (ص)  
وصوقها من لازم الحاضر \* كظاهر القلب جيل الظاهر (ش) يعني ان الصفة ٣٧ المشبهة لاتصاغ من متعد فلا تقول

زيد قاتل الاب بكر  
تريد قاتل ابوه بكر ابل  
لاتصاغ الامن فعل  
لازم فهو ظاهر القلب  
وجيل الظاهر ولا  
تكون الالعمال وهو  
المراد بقوله لحاضر  
فلا تقول زيد حسن  
الوجه غدا واما من  
وبنه بقوله كظاهر  
القلب جيل الظاهر  
على ان الصفة المشبهة  
اذا كانت من فعل  
ثلاثي تكون على  
نوعين ا. هـ ما  
ماوازن المضارع نحو  
ظاهر القلب وهذا  
قليل فيها والثاني عالم  
بوازنه وهو الكثير  
نحو جيل الظاهر  
وحسن الوجه وكريم  
الاب فان كانت من  
غير ثلاثي وجب  
موازنتها المضارع  
نحو منطلق اللسان  
(ص) وعلى اسم فاعل  
المعدى على ما على  
الحد الذي قد عهد  
(ش) أي ثبت لهذه  
الصفة حمل اسم  
الفاعل للمعدى وهو

مشبه وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور ووريجع توقف  
الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاستداعته  
لم يقيم ولم يلبس فيستحسن حيث لا يجوز وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن  
وجهه) ظاهره ان المرفوع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما لم يعمر (قوله فلا تقول زيد  
ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لو احدثت مع انه افعله لفاعله عند الجمهور وان قصد  
ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر اما لازم قائم الاب فاعلمت مع اصاقته اذ اقصده بالحدث  
فان قصده الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد  
الدوام (قوله وصوغها) عطف على برأى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب وامتنع حذف  
خبره أي وصوغها من ذلك واجب وقوله من لازم خبره في قيد المحصر أي انما يكون صوغها من لازم  
الخ لا من غيره (قوله لاتصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى فعل بالضم كما قيل به في  
العلم والرحن والرحم (قوله الالعمال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الازمنة الثلاثة  
لا خصوص الحال اما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر فاذا دل الدوام عقلية كما  
نقله يس لا وضعية لانها لما اتت عن الحدث والتعدي ثبت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت  
دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فانه يلزم موازنته المضارع والاطلاق على غير موازته  
مجاز كما مر في تعريفه ومذهب المعتزلي وابن الحاجب انها لا توازن المضارع أصلا فهو ظاهر القلب  
ومنطلق اللسان اسم فاعل قصده الدوام فاعلى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله  
المتعدى) أي لو احدث المراد العمل صورة الاقتصاره بمفعول به حقيقة ومنصوبها شبهة به واعتبر  
(قوله على الحد) حال من المستكن في هذا الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو لا يابد الخ) لمزيد كركونها  
للحال أو للاستقبال لازمه لا للدوام الدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وانما يشترط الاعتماد لعلها  
النصب على التشبيه بالفعول به كأي أشار الى بقوله المتعدى اما على الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على  
ذلك الحد كما كان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتبشير والمشتق  
والظرفين والمفعول له ومعها المشبه بالمفعول به في موضع آخر انها لاتنصب المصدر ا. هـ (س) (قوله  
وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتا سببية  
أي ذاتا تعلقا وارتباطا بوصفها لاشتغالها على خبره كاسيين وتقدم منه نصير نحو تاولت بجأرا بعبه هي  
استحسان الجبر بها وصوقها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جبرها على المضارع ويؤخذ  
واحد من قوله الا في وما اتصل بالخ وهو انه لا يفصل معمولها منها منصوبا كان أو مرفوعا  
بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا وبقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجز  
تقديم معمولها) أي الشبه بالمفعول به لانه الذي يقتضيه فيه اما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان  
مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فقديم مطلقا كزيد ضارب واثق ورفح  
(قوله كاجاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بال أو بجرور بالاضافة

الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لان حسننا  
شبهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد عهد الى ان الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل  
وهو انه لا يدمر اعتمادها كانه لا يدمر اعتماد (ص) وسبق ما تعمل فيه محجب \* وكونه ذاتا سببية وجب (ش) لما  
كانت الصفة المشبهة عرقا في العمل عن اسم الفاعل فصرت عنه لم يجز تقديم معمولها عليها كما حاز في اسم الفاعل

ثلاثون زيد الوجه حسن كما تقول زيد بارضاب ولا تعمل الا في سبي نحو زيد حسن وجهه ولا تعمل في اجني فلا تقول زيد  
حسن عرا واسم الفاعل يعمل ٢٨ في السبي والاجني نحو زيد ضارب غلامه وضارب عرا (ص) فارضها وانصب عرا

أوصرف أصلي كهد الغلام فاعل زيد وأمررت بضارب زيد فاعل نحو لبست بضارب  
زيدان زادة الحار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي نصب الوجه على التشبيه بالفعل أمارقة مبهمة  
ثانية على تقدير الوجه منه حسن فليس عما نحن فيه (قوله الا في سبي) أي اذا عملت النصب على  
التشبيه بالفعل وكذا الجر لانه فرع فلا بد من كون معمولها سبييا اما النصب على وجه آخر  
أو المرفوع فلا يشترط فيها ذلك لان عملها فيها ما حمل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها  
أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبح العمران وزيد بن فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على  
موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد فاعلم أنه فلا مخالفة بينهما الا في  
التشبيه بالفعل كالمروءات بالسبي ما ليس أجنبيين الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير  
الموصوف ولو تقدير الحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز  
كأي التشبيه كون معمولها ضمير بارضاب مفعولا وصورة ثلاثة لانه اما عمل بالصفة مع ال  
الحسن الوجه الجملة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقة أنت في السلم وفي الحرب كالح مكنه

فاعل مطلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على  
الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو ال واما مفعول متبها ضمير آخر مع خلوها من ال كترين  
نحو الناس ذرية وكرامهم وما هو عمل الضمير في الثانية فالحال الصفة من ال مع مباشرتها ونصب  
على التشبيه بالفعل به في الباقيين واما انفصال الضمير متباع قرنا بال فزيد كرهه أحد لعدم جواز  
(قوله مع ال) حال من الضمير الجر وبالياء ودون ال عطف عليه ومفعول ال بالنصب تتنازه  
الثلاثة فله فاعل فيه الآخر وحذف ضمير عاقبه لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) يعني ستة  
أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ما تحت نقابه أو موصوفاً بشبهه في كون صفة جملة  
كحسن نوال إعطاء أو مضافا إلى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال إعطاء أو مضافا إلى ضمير  
يعود على مضاف لمضاف للضمير الموصوف كرت بارأة حسن وجهه حار يتهاجم لثلاثة فها أنفه  
راجعة لوجه المضاف الجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى  
كمرت برجل حسن الوجه جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط في الأولى كون  
مرجع الضمير معمولاً للصفة أخرى كزيد عذبانته حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صواب والسبي  
انتي عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لان قوله مفعول ال وأحد قوله مضافا شمل ثمانية ذكر  
الشارح منها أربعة فقط والمجرد شمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف  
تضرب هذه الانواع في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة عشر ون في أحوال اعراب المعمول  
الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاثني عشر ويزاد عليها صور  
كون المعمول نفسه ضميراً تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مشناة أو مجموعة بسلامة  
أو تكسیر مذكر أو مؤنثة فثلاث ثمانية ومعمولها كذلك فثلاث أربعة وستون في أحوال اعراب  
الصفة الثلاثة فثلاث مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر الفا وأربعمائة  
يتعد منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضمير الاتية مدق  
جعي التصحح والتكسیر بل مطلق جمع فقط فيب قطع منها ثلاثة جمع التصحح مثلامذكر أو مؤنثا

مع ال • ودون ال  
مفعول ال وماتصل  
بها مضافا ويجرد ال  
بغير رها مع ال  
من ال خلا ومن  
إضافة لتاليها وما  
لم يتصل فهو بالجواز  
وسما (ش) الصفة  
المشبهة اما ان تكون  
بالالف واللام فتحو  
الحسن أو مجردتها  
نحو حسن وعلى كل  
من التقديرين  
لا يجوز المعمول من  
أحوال ستة الاول ان  
يكون المعمول بال  
نحو الحسن الوجه  
وحسن الوجه الثاني  
ان يكون مضافا  
فيه ال نحو الحسن  
وجه الاب وحسن  
وجه الاب الثالث ان  
يكون مضافا إلى ضمير  
الموصوف نحو مرت  
بال رجل الحسن وجهه  
وبرجل حسن وجهه  
الرابع ان يكون  
مضافا إلى مضاف إلى  
ضمير الموصوف نحو  
مرت بال رجل الحسن  
وجه غلامه وبرجل  
حسن وجه غلامه  
الخامس ان يكون

المعمول مجردا من ال دون الإضافة نحو الحسن وجه أب وحسن وجه أب السادس ان يكون المعمول  
مجردا من ال والإضافة نحو الحسن وجهه وحسن وجهه ان هذه ثمانية عشر مثله والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل  
ألف مائة

اما ان يرفع أو ينصب أو يجز فيحصل حيث شئت ولا تؤن صورة والى هذا أشار قوله فادفع بها أى بالصفة المشبهة وانصب وجع  
مع أى اذا كانت الصفة بال نحو الحسن ودون أى اذا كانت بغير ال نحو حسن ٣٩ مصبوب أى المعمول المصاحب

لأن نحو حسن الوجه  
وما اتصل بهامضا  
أو مجرد أى والمعمول  
المتصل بها أى بالصفة  
اذا كان المعمول  
مضافا أو مجردا من  
لائف واللام والاضافة  
و يدخل تحت قوله  
مضافا للمعمول المضاف  
الى ما فيه أى نحو وجهه  
الاب والمضاف الى  
ضمير الموصوف نحو  
وجهه والمضاف الى  
ما أضيف الى ضمير  
الموصوف نحو وجهه  
غلامه والمضاف الى  
المجرد من ال والاضافة  
نحو وجه أب وأشار  
بقوله ولا تجزها  
مع ال الى ان هذه  
المسائل ليست كلها  
على الجواز بل يمتنع  
منها اذا كانت الصفة  
بال أربع مسائل  
الأولى جزم المعمول  
المضاف الى ضمير  
الموصوف نحو الحسن  
وجهه الثانية جزم  
المعمول المضاف الى  
ما أضيف الى ضمير  
الموصوف نحو  
الحسن وجهه غلامه  
الثالثة جزم المعمول  
المضاف الى المجرد

بسته فى أحوال ال هفئة الثانية أى كونها مفردة الخ بشائية وأربعين فى أحوال اعراب ال صفة جاثية  
وأربعة وأربعين فهى المتعددة والباقي منه الجائز والمتنع وسئل ضابطه هذا ما ذكره المصرح  
وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لأن أنواع السبب الاثنى عشر منها ستة فى كونه  
مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أول ويختلف الحكم فى  
بعضها كما يعلم مما يأتى فتكون أنواع السبب ثمانية عشر فى أحوال اعرابها باربعة وخمسين فى كون  
ال صفة بال أو بجاثية وغمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعه بال أو لا يستة فالجمله مائة  
وأربعة عشر تضرب فى المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ أحد وعشرين الفارغ مائة وغمانية  
وغماتين تعذر منها ضعف ما لا يضر بى فى كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما ان  
يرفع) أى على الفاعلية للصفة وجوز الفاعلى كونه يبدل بعض من ضمير مستتر فى الصفة حيث أمكن  
(قوله أو ينصب) أى تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التميز ان كان نكرة (قوله  
أو مجردا) تحته ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ)  
كذا يدخل تحته المضاف للموصول أو الموصوف أو الضمير عائد على مضاف لضاف للضمير الموصوف  
أو للضمير معمول صفة أخرى فتحت ثمان صور كما مر (قوله أربع مسائل) أى من العدد الذى ذكره  
هو وهى تسعة من الاثنى والسبعين المارة عن الاثني عشر وضابطها كل ما لم عليه اضافة الصفة  
المحلاة بال الى الخالى منها ومن الاضافة لتالها ولا يضر نالها كما صرح به فى التسهيل وانما يكون  
هنا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف للضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من  
أنواع السبب الاثنى عشر يبقى ما ذكرتم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المتع لزوم اضافة  
المعرفة للنكرة فى نحو الحسن وجهه أو لا بال فى الصفة المشبهة معرفة على الأصح ولان هذه  
الاضافة لا تنفذ تخفيفا فى نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو مات تحت نقاب أو نوال اعطاء كما مر فى بابها  
وظاهر ان محل النزع حيث لم تكن الصفة متناهية ولا مجموعة ولا جاز لموصول التخفيف بخلاف النون  
كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فادفع بها الخ أى وما لم يخل من ال ولا من  
الاضافة لتالها ولو بواسطة ضمير فهو بجواز الجزم ومما فيه هذه ثلاث صور ترفع للرفع والنصب فى  
صور السبب الاثنى عشر بسبعة وعشرين نفع للسته والثلاثين التى فى خلو الصفة من ال فالجمله  
ثلاث وستون كلها جائزة ولكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد (قوله الحسن وجهه) ينبى أن يخل  
منه اذا كان الموصوف بغير ال كزيدا أو الجازم كزيد بال رجل الحسن وجهه لان معمول  
ال صفة حيث يندم مضاف للضمير ما فيه ال كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سنتى الفتاة البضة المتجردة الحقيقية كنهه وما خلت أن أسبى

يجز كنهه لاضافته للضمير ما فيه ال وهو المتجرد أى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة يقع الموحدة  
وشد الاضاد المبهمة رفيعة الجاذبة تلتصوا بالكهف ما بين الخاصرة والضلوع ويرى الاضافة ان البرديع  
هذه الصورة وفى الصبان من سم ان مثل ذلك فى هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أى به الحسن كل  
ما تحت نقاب الحسن وجهه جار بها الجملة أنفع فعل منع جرها اذا كان الموصوف خاليا من ال كزيد  
وهندو الأجاز اه وفيه نظر ظاهر اما فى الاضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى ال  
أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير المحلى بها فى نحو ال رجل

من ال والاضافة نحو الحسن وجهه أب الرابعة جزم المعمول المجرد من ال والاضافة نحو الحسن وجهه فغنى كلامه ولا تجز  
بها أى بالصفة المشبهة اذا كانت الصفة مع ال اسما خلا من ال أو خلا من الاضافة ما فيه ال وذلك كالسائل الرابع وما لم  
يخل من ذلك

يجوز وجهه أوجه أو لا يترك ذلك ما بعده فتأمل (قوله يجوز وجهه كيجوز الخ) لكن منه القبح وضابطه أن ترفع الصفة بال أولانكرت وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أوجه أب لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فهاودونها في القبح رفع المفعول بال أوصافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً الحسن الوجهه أو وجهه الأب أو حسن الوجهه أو وجهه الأب لأن آل خلف من الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب أو وجهه أوجه أبيه أو ماتحت نقابه أو تجرها سوى المعرفة بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجهه الضعيف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية ما فيه من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

هو انفعال في النفس من مشهورها بما يحق فيه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في الشرع فاما مصر وفي الخطابين تعرفا أصبرهم على النار أي عجب ان يتعجب من ذلك وما مراد لزمه والرضا والتغلب كحديث عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤل أمرهم إلى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجباً) مفعول لاجله كإشبهه قول السارح بعدما التهب أو حال من فاعل انطق أي ذات تعجب أو متعجباً (قوله التهب صيغتان) أي المبوب لهما عند النفاذ والافله صيغ كثيرة لم يبوب لها نحو كيف تكفرون بالله سحابة الله ان المؤمن لا ينفس لله دوره فاراد غير ذلك وسأيت في باب نعم وشم صيغة وهي فعل بالضم كشرى وظرف (قوله فاستمدأ) ويجب تقديمه اجاعا لغيره بانه يجري المثل فلا يغير (قوله منكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعده لان التهب انما يكون فيما يحبل سببه فيناسبه التنكير والمصوغ للابتداء قصد الإيهام كما في التسهيل (قوله ضمير مستتر) أي ووجهه ما عدا على الجموع أو اسماها ويجب اضافته مفرداً مذكراً غائباً لا يتبع يتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الأصل ثم نقل لانشاء التهب من حسنه وانتهى عنه معنى الفعل فجاز استعماله في التهب عما يستعمل كونه مجعولا كصفاته تعالى وفاقا للسببي وجاعة نحو ما قدر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على غرته وهي التهب سواء كان مجعولا له صلباً أو كما قاله الرضي فلا يرد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لانه هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلاً على انه لو كان منظور اليه لقلنا معنى شيء أعظم الله شيء وصفه بالعظمة أي دل علمها وهو مصنوعاته أو ذاته أي انه تعالى عظيم لذاته لا لشيء جعله عظمه أو التهب على هذا حقيقة كائن على ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الأول وكونه منقولاً إلى انشاء التهب كما عر عن الرضي لا يقتضي كونه مجازاً لان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مفيداً وهو لا فاعرب لم تقصده من هذا المعنى كما قالوا في أصل قال قول أي ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينطق به فاستعماله في التهب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيرهما فتأمل اما اذا ريد في جانبته تعالى الاخبار بانه في غاية العظمة وان عظمتها متجاوزها العقول لقصد التناء عليه ذلك فجاز (قوله ففعل أمر) أي صورة ما ض حقيقة والجور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد حمزة الصبر ورة أي صار ذا حسن فهو في الأصل خير ثم نقل إلى انشاء التهب بغيره والفظه من الماضي إلى الأمر ليكون بصورة المفعول به كما مر ربز يدفع القبح فلم تمت صيغة الأمر إلى الظاهر فزيد الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر ربز يدفع القبح فلم تمت الا اذا كان الفاعل أن وصلت أكتوله وأحب اليان أن تكون المقدماء أي بان تكون لا مراد الحذف معها وصار في حكم الفاعلة فلم يوثق الفعل له وجاز حذفه لقرينة كسأيت وأما الباء في فاعل فعلية أن فعل

الحسن وجهه أبه أولى بذلك ولو كان ما بعده فتأمل (قوله يجوز وجهه كيجوز الخ) لكن منه القبح وضابطه أن ترفع الصفة بال أولانكرت وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أوجه أب لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فهاودونها في القبح رفع المفعول بال أوصافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً الحسن الوجهه أو وجهه الأب أو حسن الوجهه أو وجهه الأب لأن آل خلف من الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب أو وجهه أوجه أبيه أو ماتحت نقابه أو تجرها سوى المعرفة بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجهه الضعيف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية ما فيه من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

هو انفعال في النفس من مشهورها بما يحق فيه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في الشرع فاما مصر وفي الخطابين تعرفا أصبرهم على النار أي عجب ان يتعجب من ذلك وما مراد لزمه والرضا والتغلب كحديث عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤل أمرهم إلى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجباً) مفعول لاجله كإشبهه قول السارح بعدما التهب أو حال من فاعل انطق أي ذات تعجب أو متعجباً (قوله التهب صيغتان) أي المبوب لهما عند النفاذ والافله صيغ كثيرة لم يبوب لها نحو كيف تكفرون بالله سحابة الله ان المؤمن لا ينفس لله دوره فاراد غير ذلك وسأيت في باب نعم وشم صيغة وهي فعل بالضم كشرى وظرف (قوله فاستمدأ) ويجب تقديمه اجاعا لغيره بانه يجري المثل فلا يغير (قوله منكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعده لان التهب انما يكون فيما يحبل سببه فيناسبه التنكير والمصوغ للابتداء قصد الإيهام كما في التسهيل (قوله ضمير مستتر) أي ووجهه ما عدا على الجموع أو اسماها ويجب اضافته مفرداً مذكراً غائباً لا يتبع يتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الأصل ثم نقل لانشاء التهب من حسنه وانتهى عنه معنى الفعل فجاز استعماله في التهب عما يستعمل كونه مجعولا كصفاته تعالى وفاقا للسببي وجاعة نحو ما قدر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على غرته وهي التهب سواء كان مجعولا له صلباً أو كما قاله الرضي فلا يرد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لانه هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلاً على انه لو كان منظور اليه لقلنا معنى شيء أعظم الله شيء وصفه بالعظمة أي دل علمها وهو مصنوعاته أو ذاته أي انه تعالى عظيم لذاته لا لشيء جعله عظمه أو التهب على هذا حقيقة كائن على ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الأول وكونه منقولاً إلى انشاء التهب كما عر عن الرضي لا يقتضي كونه مجازاً لان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مفيداً وهو لا فاعرب لم تقصده من هذا المعنى كما قالوا في أصل قال قول أي ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينطق به فاستعماله في التهب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيرهما فتأمل اما اذا ريد في جانبته تعالى الاخبار بانه في غاية العظمة وان عظمتها متجاوزها العقول لقصد التناء عليه ذلك فجاز (قوله ففعل أمر) أي صورة ما ض حقيقة والجور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد حمزة الصبر ورة أي صار ذا حسن فهو في الأصل خير ثم نقل إلى انشاء التهب بغيره والفظه من الماضي إلى الأمر ليكون بصورة المفعول به كما مر ربز يدفع القبح فلم تمت صيغة الأمر إلى الظاهر فزيد الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر ربز يدفع القبح فلم تمت الا اذا كان الفاعل أن وصلت أكتوله وأحب اليان أن تكون المقدماء أي بان تكون لا مراد الحذف معها وصار في حكم الفاعلة فلم يوثق الفعل له وجاز حذفه لقرينة كسأيت وأما الباء في فاعل فعلية أن فعل

بأفعل أو جئ بأفعل فعيها أو جئ بأفعل قبل مجرور بها وتلو أفعل انصبته كما \* أو في خيلينا وأصدق بهما (ش) للتعجب صيغتان احدهما ما أفعله والثانية أفعل بهما ما أشار المصنف بالابتدأ الأول أي انطق بأفعل بعدما التهب نحو ما أسسن زيداً وما أرفي خيلينا أو جئ بأفعل قبل مجرور بهما نحو أحسن بالزدين وأصدق بهما فاستمدأ وهي منكرة تامة فتد مديبه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما و زيداً مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيداً أي جعله حسناً وكذلك ما أرفي خيلينا وأما أفعل ففعل أمر أو معناه التهب لا الأمر فاعله المجرور بالياء والياء زائدة وأستدل على فعلية أن فعل

باز ومنه الوقاية له اذا اتصلت بهياء التكلم نحو ما أنقرى الى عفو الله وعلى فعلية أفعّل يدخلون التوكيد عليه في قوله  
ومستبدل من بعده غضي صرية \* فاحر بمن طول فقر وأحريا أرادوا ضرب بنون التوكيد الخفيفة فأبدلها بالثاق الوقف  
وأشار بقوله وتلو أفعّل الى ان نال أفعّل نصب لكونه مفعولا نحو ما أوفى خليلنا ثم مثل بقوله وأصدق بهما القصبة الثانية  
وما قد مناه من ان ما نكره تامة هو الصحيح والمجمل التي بعدها خبر عنها والتقدير ربي أحسن زيد أي عمله حسنا وذهب  
الاخفش الى انها موصولة والمجمل التي بعدها صلتها والمجر محذوف والتقدير الذي أحسن زيدائي عظيم وذهب بعضهم  
الى انها استهامة والمجمل التي بعدها خبر عنها والتقدير رأى شي أحسن زيدوا ذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والمجمل التي  
بعدها صفة لها والمجر محذوف والتقدير ربي أحسن زيد اعظيم (ص) (وحذف عامنه ٤١ تعجب استعجب ان كان عند  
الحذف منه بضغ)

(ش) يجوز حذف  
التعجب منه وهو  
المصوب بعد افعال  
والمرور بالياء بعد  
أفعل اذا دل عليه  
دليل فقال الاول قوله  
أرى امر عرودمعها  
قد تحذرا بكاء على  
عرو وما كان اصرا  
التقدير وما كان  
اصبرها غذف  
الضمير وهو مفعول  
أفعل لادالة عليه  
بما تقدم ومثال  
الثاني قوله تعالى  
أسمعهم وأبصر  
التقدير والله أعلم  
وأبصرهم غذف  
بهم لادالة ما قبله  
عليه وقول الشاعر  
فذلك ان يلق المنة  
يلقها جسد وان  
يستن يوما فاحذر

كفي فلا تلزم كقوله \* كفي السبب والاسلام لقرءانها ما فلذا لا تصير كالفضلة الا في عدم الثالث  
لعدم الحذف (قوله يلزمون الوقاية) أي لانها لا تلزم الا الفعل كما راول السكاب وأما وروده  
مصرق في قوله ياما أبلغ فزلا نأشدن لنا فشاذا ليدل للاممية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو  
رب والضمي بمجهتين هو حدة بوزن سلى الماتمة من الابل كافي الصحاح وتقع في القاموس بأنه  
تصنيف والصواب انه بالثانية الغنضة بدل الموحدة وصرمة تصغر صرمة وهي نحو الثلاثين من  
الابل وقوله وأمر ياما لثانة الغنضة أي بهذف فاعله لادالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير  
أي ما أمرى ذلك المستبدل وما حقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المتأخر في  
عدم حذفه لادلاله ولا يتقدم على عامه ولا يوصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة  
مختصة ليكون التعجب منه فائدة وكذا فاعل أفعّل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا  
وله قول ثالث كقول سيدي به وهو الصحيح المار (قوله بضغ) بكسر المجهة أي بضغ والمراد به مطلق  
الظهور لانه لا يشترط الوضع الحقيقي قيل ولا يعد فاعله بالمهمل (قوله يجوز حذف التعجب  
منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب إنما هو من ذلك لامن ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا  
لا في نحو ما أحسن زيد أو أحسن بربيل فعدم الدليل عليه ولا في نحو زيد ما أحسن زيد لثلاثون  
نكتة الانظار في مقام الاضمار وهي التخييم (قوله غذفهم) أي لان لزوم موكاه صورة الغنضة  
وان كان فاعلا وقبل لم يحذف بل استبرع بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلق الخ) التثنية للجواز  
الحذف في أفعّل به يقتضي أن الشرط وجوده مطلق دليل على المحذوف وهو الواوجه وقيل بشرط عطفه  
على مثل المحذوف كالآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث  
وقابل صفة لفعل التقدير وأحال (قوله سبعة شروط) لم يرد الفعل شرط لانه جعله موضوع الشروط  
فلا يصح ان يحذفه بل لا يخلو والمجمل فلا يقال ما أحمره وما أحلفه لكن في القاموس جلف  
جلفا كقبح فحوا وحلافة صار حافيا غلظا فأنثته الفعل فيجوز ما أحلفه (قوله ما عازد عليه) وشذ  
ما أتاه وما ألاما القرية من اتق وأمتلا وأخلف في أفعّل كما كرم وأظلم فأحازه سيدي به مطلقا  
واختاره في التسهيل وقيل ان كان همزة تغير النقل نحو ما أنظلم الليل وقيل بالتمتع مطلقا (قوله  
متصرفا) أي تصرفا تاما يخرج نحو يدع وينذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك

(٦ - (خضري ثاني - ) أي فاحذر بهذف التعجب عنه بعد أفعّل وان لم يكن معطوفا على  
أفعل منه وهو شاذ (ص) (وفي كلا الفعلين قدما لما منع تصرف بحكم حقا) (ش) لا تصرف فعلا التعجب بل يلزم كل  
منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أفعّل غير الماضي ولا من أفعّل غير الافعال المستغنى عنها لاجل خلاف فيه (ص)  
(وصفهم من ذي ثلاث صرفا \* قابل فضل ثم غري ذي اتقا وغري وصف بضاهي أشهلا \* وفي رسالك سبيل فعلا) (ش)  
يشرط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط أحدها ان يكون ثلاثيا فلا يبين ان عازدا عليه نحو دج واطلاق  
واستخرج الثاني ان يكون متصرفا فلا يبين ان فعل غير متصرف كعم وبش وعسي وليس الثالث ان يكون معناه قابلا  
للفاضلة فلا يبين ان مات وقتي ونحوه هذا لا زعمه في الثاني على شي الرابع ان يكون تاما واحترز بذلك من الافعال الناقصة  
نحو كان وأحواله فلا تقول ما أكون زيدا فاعلموا وأجازوا الكوفيين الخامس ان لا يكون



منفيا واحترز بذلك المنسني لزوما نحو ما عا ج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضر بزيد السادس ان لا يكون الوصف منه على أقل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسودقها وأسودجر فهاجر والعيوب كقول فقها حول وعور فهاجر وسور فلا تقول ما سوده ولا ما جره ولا ما أحوله ولا ما عوره ولا عور به ولا أحول به السابع ان لا يكون منبنا للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب بزيد اثر يد التعجب من ضرب أبوقه بثلاثين بئس بالتعجب من ضرب أبوقه (ص) (و) أشد وأشد أو شهما بخلاف ما بعض الشروط عندما مصدر العادم بعد ينصب و بعد أقل جر به بالياء (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من ٤٢ الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوه بأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط

في أوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والقدرة متلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منفيا) أي لا تناسخ بالمتب (قوله ما عا ج الخ) مضارعه يعي أي ينتفع ما عا ج يعرج بمعنى مال يدل فيحي على الابتناء أيضا ويحيى الاول في الابتناء فاعرف قوله ولم أر شيئا بعد ليلى الله • ولا مثر باروي به فاعرج أي فانتفع (قوله ان لا يكون الوصف منه على أقل) أي لا تناسخ أقل التفضيل وصفه فغضوه و والتعجب لا شرا كحما في أموركثرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عرا وما أسفر هذا الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجره هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر أي الحديث ليل الوصف الطائر ويض الحمامة وتنفم الفرس حازا ساقط أي لانه يقال جر البرذون بالكسر يحمر جرا كفرح يفرح فراحا إذا تفتت فوم من كل الشعر وإذا عير أحد بالخير يقال له يا فاجر جر فأدغم في الصحاح (قوله لئلا يلبس) فان أمن اللبس جاز كما في التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للمعول فتقول ما أعناه بجاهدك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشد) بوزن أسمعهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعله ما شدا الثلاث كما ذكره الناطق في شرح العمدة لا شددتني بردها ما شاد أن فكيف يتوصل بها الى القياس وأما أشدال باي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح والتأماوس أشدال رجل اذا كان معه دابة شديدة وسعد ان يتي منه نحو ما أشد استغراجه (قوله يخلف ما الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاعل بعض الشروط ينصب الخ وذلك شامل للثني والجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكران لا يقوم وما أعظم ما ضر بزيد أو شدد بهما أو ما ألهامدو الذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما التة اه لكن الاولى في الثني المصدر الصريح نحو ما أكرعهم قيامه وأعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكرأله وما أشد عبده فلا يوقى بالمصدر بعده (قوله أو يحرف جر) أو ما ناعة خالو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما عا ج وان اقتضى كلام الدما ميني خلافه اه صبان (قوله باحني) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في أقل به فيشمل الحال فلا يفصل به على اختار فلا تقول ما أحسن جالسازيدا ولا أحسن جالس بزيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور أي للمعول لغير فعل التعجب كإشمله بقوله نحو ما أحسن بزيد ما فان الجار متعلق بما را الا باحسن ومثله أحسن عندك يجالس اما المعول له فقيه الخلاف الأسقى (قوله أو المشهور الخ) محل الخلاف

أفعل المحقق فهو أحق وقوله ما أعاد وأعس به فغنوا أفعلا وأفعلا من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) مالم (و) فعل هذا الباب ان يقدمه معموله ووصفه بالزما ووصفه بظرف أو يحرف جر به مستعمل والخلف في ذلك استقر (ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيد أحسن ولا بزيد أحسن ويجب وصفه بما له فلا يفصل بينهما باحني فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره فلا تقول ما أحسن بزيد ما عا ج ما أحسن ما ربز بدلا ما أحسن عندك جالس اريد أحسن حالسا عندك فان كان الترف أو الجرح ومعه ولا فعل التعجب في جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافا للمشهور المتصور جوازه خلافا للزغش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصميرى التبع الى سيده

أفعل المحقق فهو أحق وقوله ما أعاد وأعس به فغنوا أفعلا وأفعلا من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) مالم (و) فعل هذا الباب ان يقدمه معموله ووصفه بالزما ووصفه بظرف أو يحرف جر به مستعمل والخلف في ذلك استقر (ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيد أحسن ولا بزيد أحسن ويجب وصفه بما له فلا يفصل بينهما باحني فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره فلا تقول ما أحسن بزيد ما عا ج ما أحسن ما ربز بدلا ما أحسن عندك جالس اريد أحسن حالسا عندك فان كان الترف أو الجرح ومعه ولا فعل التعجب في جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافا للمشهور المتصور جوازه خلافا للزغش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصميرى التبع الى سيده

ومما ورد فيه الفصل في الثبوت قول عمرو بن معد يكرب لله ربى سليم ما أحسن في المحبة لقاءها وكرم في اللز بات عطاءها  
وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقد مر بعد ما رفع التراب عن وجهه أعز زعي أبا اليقطين أن أدرك  
صر يعاجل ولا يعمد ومنه في النظم قول بعض الصغابة رضي الله عنهم ٢٣ وقال نبي المسلمين تقدموا \* وأحبب اليانان  
تكون المنصفا

وقوله خليلي ما أرى  
بذي اللب أن يرى \*  
صبورا ولصكن  
لا سبيل إلى الصبر  
(ص) \* (نم و بش  
وما يرى مجراها) \*  
فعلان غير متصرفين \*  
نم و بش رافعان  
اسمين \* مقارفي آل  
أومضافين لنا \*  
فانها كنتم عقي  
الكرما ورفعان  
مضرا بغيره \* عجز  
كنتم قوما معنوه  
(ش) مذهب جهور  
النسويين أن نهم  
و بش فعلان بدليل  
دخول تاء التانيث  
السابقة عليه فتحو  
نعمت المرأة هند  
وبشت المرأة هند  
ونهب جامدة من  
الكوفيين منهم  
الفراء إلى انهما اسمان  
واستدلوا بدخول  
حرف الجر عليهما في  
قول بعضهم نم السر  
على بش العرو قول  
الاستخر والله ما هي  
بشم الولد نصرها بكاء  
وبرها سرقه وخرج  
على جعل نم و بش

ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور إلا أن الفصل كما أحسن بالرجل أن يصدق وما أفتج به أن  
يكذب وقوله خليلي ما أرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشاعر جندل لخليل  
الخلافة نظرا لأن يقال هو قتل جندل الفصل بالترادف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من  
فرسان الجاهلية قتل أسلام قتل حنة إحدى وعشرين من الهجرة (قوله في المحبة) بالمد والقصر أي  
الحرب واللبز بات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لز به وهي الشدة والقطع والمكرمات جمع مكرمة  
بضم الزاء فمما أرى الكرم (قوله أعز زعي) تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لأن الأصل أعز زيان أدراك  
كذا على أي ما أعز ذلك وأشد على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقطين فهو شاهد لجوازه  
(قوله خليلي ما أرى الخ) الأصل ما أرى أن يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤى بصبورا بصاحب  
العقل فان يرى معمولا أخرى فصل بينهما بذي اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرى كالم  
ومثله قوله أخلق بذي الصبر أن يحظى بمجاحته \* ومد من الفرع للأرواب أن يلبغا  
فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذي الصبر وجوبا لأن الأصل أخلق بأن يحظى  
الصبر بمجاحته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصبر وما أحق اللوح أي الدخول للمد من قرقع الأبواب  
أي الملازم له والله تعالى أعلم

• (نم و بش وما يرى مجراها) •

أي في إقادة المدح والذم كعندنا واسماء مجرى بفتح الميم لأن فعله جرى ثلاثي ووقال وما أرى بالهمز  
لوجب ضمها واعم انهما يستعملان تارة للأخبار بالنعمه والوُس فيصير فان كسائر الافعال تقول  
نم زيد بكذا اسم به فهو ناعم و بش زيد بياض فهو بائس وأخرى لإنشاء المدح والذم فلا يصح فان  
لما سبقت وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم من نم و بش وغير صفته ورافعان خبر لخذف أي  
هما رافعان لانعت ثان لفعلان لأن المتدافعا فصل بينهما وهو اجني من التعتوت ومقارفي آل صفة  
لا سمين أي آل المعرفة لأنها المردة عند الأخلاق فخرج لفظ الحلالة والذي (قوله ورفعان) عطف  
على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه (قوله إلى انهما اسمان) أي بمعنى المدح والمذموم  
وبينما على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف ولا يراد ان المقيد له الجملة تمامها  
لانهما العمدة في إفادته فهما مستندان وما كان فاعلا على القول الأول يدل على هذا أو عطف بيان  
واتلبر وهو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى المدح والذم جندل زيدا فادته في البسيط قال سم و يبقى  
التنطير تحو نم راجلا زيد فحتمل ان راجلا غير لنفسه التي في ضمن نم لكونها بمعنى المدح أي  
المدح من جهة راجلية أو هو حال ثم قياس ما ذكره الولد ونحوه فيما استدلو به لانه تابع  
للمجرور أي ما هي بالمدح والذم كان مرويا بالرفع فطعمه مقطوع عما قبله (قوله على بش العبر)  
بفتح العين المهملة وسكون القصة هو التمازج جمع أعيار كبيت وأبيات والأخرى غير مدح قوله ما هي بنم  
الولد الخ (قوله حين بشر بيت) (قوله نصرها بكاء) أي انها إذا أرادت ان تنصر أباها مئلا على أعدائه  
لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل نصرت لستغيب الناس وبرها بكسر الباء وبالراء إذا أرادت ان  
تبرأ أحد سرقت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب الأخذ فهو راقمه  
قولهم من عز برأي من غلب أخذ السلب أي انها لا تقدر على الأخذ فراجها راجلا كل رجل بل سرقة

معمولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانم و بش والتقدير نم السر على غير معقول فيه  
بش العبر وما هي ولد معقول فيه نم الولد تخلف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نم و بش على فعليتها  
وهذا الفعلان

لا يتصرفان فلا يستعمل منهما ٤٤ غير الماضي ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الأول أن يكون محلي

خفية (قوله لا يتصرفان) أي تحروا جهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ولزومها انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانتشام من معاني الحروف وهي لا يتصرف فكذلك انشاءها (قوله للجنس) أي في ضمن جميع الأفراد فهي آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أي أنه لا يزيد عن حوطها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أي فالجنس كله مدح أو تحقير تبعاً لزيد المقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قبل مدح جنسه لأجله وقبل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الاقتصاد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئاً على زيد وإن جنسه ناقص بل استحقاقه لاستحقاق جنسه وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبس الرجل عمر ولا إن الجنس الواحد صار مدحاً أو ذمّاً موصوفاً وأوجب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تتناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازاً) أي مرسل من إطلاق العام على الخاص لأن وضع الاستغراقية العموم وقد أريد به فرد معين وأدعاه أنه جميع الجنس مجمله ما تفرق في غيره من الكمالات أو بالاستعارة بأن شبهه زيد بجميع الأفراد بجامع الحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس مدحاً أو لا ذمّاً (قوله للعهد) أي الذي لأن مدحاً أو ذمّاً فرد منهم كاذل السوق واشترى الأهم فمصر ذلك الفرد بعد إتمامه بزيد مثلاً فتخصيماً للذم والذم وقيل للعهد المخرج والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتخصيص وهذا ظاهر أن قدم المخصوص مجازاً كروكنا أن أسر وأعرب مبتدأ أخيراً الجملة قبله لتقدمه رتبة لأن أعرب خبر المذدوف أو مبتدأ أخيراً ومذدوف ولا تتنافى بين العهد والانتشاء لتعلق الانتشاء بالمدح وهو فعل الشخص الممدح والعهد بالمدح (قوله مضافاً إلى ما فيه آل) أي أو مضافاً لصفات ما فيه آل كقوله نعم ابن أخت القوم غير مكذب وما كونه مضافاً للضمير ما فيه كقوله نعم أخو المحجرات نعم شابهها فالصحيح لا يقاس عليه وإضافته للذكورة ضرورة عند الجمهور وكقوله نعم صاحب قوم لاسلاح لهم (قوله أن يكون مضمراً) أي مستتر للأزما للأفراد فلا يبرز في تنبيه ولا جمع استغناء لجميع تمييزه وشذوق بعضهم نعموا قوماً كما شذروا بالياء الزائدة فيهم قوماً كحكاية الفارسي ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو ماعود على متنازع لغزاً ورتبة كإمر ولا يتبع تابع لأن لفظه ومعناه لا يتغيّر عن الشيء منتظر بعد وشدّاً كبده فيهم قوماً أنتم ومثله في كل ذلك ضمير الشأن وهل أذا قصر عوّث لطفه التام وجوبا كعصمت امرأة هند أو جوازاً أو تمتنع أقوال (قوله مفسر إنكسرة) أي عامة متكسرة الأفراد فلا يجوز أن تفسرها هذه الشمس إذا تافى لها أمانت نفساً من هذا اليوم فيجوز تعدل تعدد الأيام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل وتقديمه على المخصوص وشدن زيد رجلاً ومطابقتها لمخصوص أفراداً وشدن كثيراً وغيرهما وقوله آل العرف لا تخلف عما يجب قرنها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيته لها فخرج مثل وغيره وأقل من وجوز المصنف حذفه إذا فهم المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم فهو نعمت أي فبالسنة أخذت نعمت خصله تلك الفعلة وهي الموضوع يوم الجمعة (قوله ومعه ممتد) أي خبره الجملة قبله على ما ساقى والرابطة إعادة المتداعيين أن أريد بالمتداعيين هو المخصوص وعمومه للبتداء وعبره أن أريد به الجنس (قوله وهو الفاعل) أي وأغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أي محوّل من الفاعل والأصل نعم القوم معشر مغول استنادهم عن القوم إلى معشره فغصب القوم تمييزاً بعد تنكيره وكذا نعم رجلاً زيد (قوله شئ لفظاً لا بالمدح) تمييز للفاعل المستر والمخصوص مذدوف لعله مما فيه أي بليس وذريته (قوله لنعم مثلاً) أي لمجانبة تمييز الضمير المستر والمولى هو المخصوص والآخر بكسر المشددة وفتح الهمزة جمع لاحتها بكسر فسكون وهي الحقة (قوله تقول عرسى) أي

بالألف واللام يتحرون الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلاف في هذه اللفظ فقال قوم هي للجنس حقيقة فحدث الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذم كقولك قد مدحتهم تين وقيل هي للجنس مجازاً وكأنك جعلت زيدا الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد الثاني أن يكون مضافاً إلى ما فيه آل كقوله نعم عقي الكرم ومنه قوله تعالى ولنعم دار المتقين الثالث أن يكون مضمراً مفعلاً بتكسرة بعده منصوباً على التمييز فتحوم قوماً معشره فيهم ضمير مستتر يفسره قوماً ومعشره مبتدأ أو زعم بعضهم أن معشره مرفوع بنم وهو الفاعل ولا ضمير فيها أو قال بعض هؤلاء أن قوماً حال وبعضهم أنه تمييز ومثل نعم قوماً معشره قوله تعالى بس لفظاً لا بد ولا قول الشاعر

لنعم مثلاً المولى إذا حدثت بأساء ذي البقي واستيلا مذى الاخن وقول الآخر تقول عرسى وهي زوجتي في هومره بس امرأواتي بس المرء

(ص) (وجع تمييز وفاعل ظهره فيه خلاف مضموم قد اشترى) (ش) اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم واحوا تم افتعال قوم لا يجوز ذلك وهو المتقول عن سيويه فلا تقول نعم ارجل رجل زيد وذهب قوم الى الجواز واستدلوا بقوله والتقليبون بش الفعل غلهم مواه خلا وامهموز لا منطبق وقول الاشعر ٤٥ تر ودمثل زادا بك فبناهم

فمن الزاد اذاد ايلك زادا  
وفصل بعضهم فقال  
ان اذاد التمييز فائدة  
زائدة على الفاعل  
جاز الجمع بينهما نحو  
نعم ارجل فارس زيد  
والا فلا تقول نعم الرجل  
رجل زيد فان كان  
الفاعل مضرا جاز  
الجمع منه وبين التمييز  
اتفاقا فيقول نعم رجلا  
زيد (ص) (واما  
وقيل فاعل في نحو  
نعم ما يقول الفاضل)  
(ش) تقع ما بعد نعم  
وشس فتقول نعم  
ما اوتعما وشس ما  
ومنه مقوله تعالى ان  
تبدو الصدقات فتعما  
هي وقوله تعالى  
تسما اشتر وابه  
أنفسهم واختلف في  
ما هذه فقال قوم هي  
نكرة منصوبة على  
التمييز وفاعل ضم ضمير  
مستتر وقيل هي  
الفاعل وهي اسم  
معرفة وهذا مذهب  
ابن توفى ونسبه الى  
سيويه (ص)  
(و) ذكر المخصوص  
بعدميتدا \* اواخر  
اسم ليس يدو ابداء

ذو جتي والعورة بالعين المهملة الصباح والصفى وفي معنى مبي والشاهد في بش امر او اما امره  
يقع الميم والراء لغة في المرأة ففاعل بش الثالثة لانها بال وحذف المخصوص من كل منهما للاشارة به  
أي بش امر أنت وبش المرأة (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز وجهه تلهو صفة فاعل (قوله  
لا يجوز) أي لعدم اتمام الظاهر حتى يميز وتاوتوا واما ورد بجعل المنصوب حالا موكدة او ضرورة ورد  
بان رفع الاجام غير لازم للتمييز فقد رجع في خبرنا كيد كقوله  
ولقد علمت بان دين محمد \* من خير اديان البر بعدنا  
فكذا ما ورد من هذا (قوله والتقليبون) نسبة لتغلب بالعين المهمة كضرب لكن تقع لامة في  
المنسوب لثقل كسر تن مع باد النسبة وقد تكسر كما قاله المحوري وهم قوم من نصارى العرب بغرب  
الروم منهم الاخطل وقد جهما جرير هذا البيت وادى الفعل الاب هو فاعل بش وغلا تمييز مؤكدة  
لهو غلهم والمخصوص و يؤخذ منه انه لا يجب تقدم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف  
تمييز الضمير كما والزلاء يقع الزاى وشد اللام المرأة للاصقة العز الحقة الالية والمنطبق صيغة  
مبالغة من المنطق يستوي فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المرأة المرأة التي تعظم عجزها  
بازارها قاله العيني وفي القاموس المنطق البليغ والمرأة المتأخرة بحسبة تعظمها بحسبتها اه وكان  
الثاني ما حوذين النطاق وهو شقة تحترق عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزودا) (ش)  
الشاهد في زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزادا بك هو المخصوص وقيل زادا مفعول  
ترود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهده (قوله فتقول نعم) أي بلاد انعام ونعما أي  
بادعما المميز (قوله هي نكرة منصوبة الخ) وهي اما ناقصة والفعل بعدها مفعولها المخصوص  
محذوف أي نعم هو شيأ بقوله الفاضل ذلك الشيء أو تامة لا تحتاج لصفة والجمله بعدها مامصة  
لمخصوص محذوف أي نعم هو شيأ بقوله الخ أو شيأ لسا أخرى محذوفة هي المخصوص أي نعم شيأ  
الذي يقوله الخ ولا يرد ان التامة تساوي الضمير اما فكيف تميزه لانه رادها شيأ صفة أو  
حقارة بحسب المقام تكون أعص منه على ان التمييز قد يكون لتأ كيد (قوله هي الفاعل) أي  
فهي مستتة من وجوب قرنه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي اما تامة لا تحتاج لصفة والجمله صفة  
لمخصوص محذوف أي نعم الشيء نئي يقوله الخ واما موصولة بالجمله والمخصوص محذوف أي نعم الذي  
يقوله الفاضل ذلك القول واغتني وصلتها من المخصوص ولا حذف وقيل هي نكرة تامة أو  
موصوفة بالجمله على قياس ما ر وقيل غير ذلك فان ولها مفر د نحو نعمها هي فهي اما نكرة تامة تمييز  
للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا  
موضع لها من الاعراب كخدا وما بعد فاعل فان لم يلها مفرد لاجله كقته د فاعل ما في اما معرفة  
تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشيء أو شيأ ذلك الذي (قوله يذ كر  
بعد نعم الخ) أي وجوب بطل ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وغالب الباعلى ما في التسهيل وهو الارجح  
ويجب ايضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى  
ولو بالتأويل كبش مثل القوم الذين أي مثل الذين يكون معرفة أو قرى بامنها أو خص من الفاعل  
لامساوياه والاعام ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره (قوله

(ش) يذ كر بعد نعم وفاعله اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل  
خبرانه فيقول نعم الرجل زيدو نعم غلام القوم زيدو بش غلام القوم عمرو نعم رجلا زيدو بش رجلا عمرو  
وفي اخر ايهو جهان مشهوران أحدهما انه مبتدأ

والجمله قوله خبرناه الثاني انه خبر مبتدأ محذوف وجواب التقدير هو زيد وهو عمرو أي المذبح زيد والمذموم عمرو ومع بعضهم الوجه الثاني وأوجب الأول وقيل هو مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد بالمذبح (ص) (وإن يقدم مشعره كفي \* كالمعلم المقتنى والمقتنى (ش) إذ تقدم ما يدل على الخصوص بالمذبح والقديم أعني من ذكره ترا كقوله تعالى في أي أوب عليه السلام أتأول حدناه صارتهم العدد ٤٦ أنه أواب أي نعم العدد أوب غنظ المخصوص بالمذبح وهو أوب لدلالة مقادله عليه

(ص) (واجعل  
كَيْسًا سَاءَ وَاجِعًا  
فَعَلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ  
كَنْمٍ مَهْجَلًا) (ش)  
تَسْتَعْمَلُ سَاعًا فِي الذَّمِّ  
اسْتَعْمَلَ بَشًّا فَلَا  
يَكُونُ فَاعِلًا لِلسَّيِّئِ  
يَكُونُ فَاعِلًا لِلشَّيْءِ  
وَهُوَ الصَّحْبِيُّ بِالْأَلْفِ  
وَالْأَلَامُ نَحْوُ مَا لِلرَّجُلِ  
زَيْدٌ وَالمُضَافُ إِلَى  
مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَالْأَلَامُ  
مُخَوَّسَةٌ ظِلَامُ الْقَوْمِ  
زَيْدٌ وَالمُضَرَّبُ الْمَقْسَرُ  
يَتَكَبَّرُ بَعْدَهُ نَحْوُ مَا  
رَحَلَا زَيْدٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى سَامِعًا لِلْقَوْمِ  
الَّذِينَ كَذَبُوا زَيْدَ كَرِ  
بَعْدَهَا الْمَقْصُودُ  
بِالذَّمِّ كَيْدٌ كَرِ بَعْدَهُ  
بَشًّا وَاعْرَاهُ كَيْدًا قَدْ  
وَأَشَارَ قَوْلُهُ وَاجِعًا  
فَعَلًا إِلَى أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ  
ثَلَاثِي يَجُوزُ أَنْ يَبْدُوَ  
مِنْهُ فَعْلٌ عَلَى فَعْلٍ  
لِقَصْدِ الْمَحْذُورِ أَوَّلَ الذَّمِّ  
وَيُعَامَلُ بِمَعَامَلَةِ تَمَّ  
وَبَشٍّ فِي جَمِيعِ مَا  
تَقَعَدُ مِنْهُ لَهَا مِنْ  
الْأَحْسَنِ كَمَا قَتَلُوا  
نُفِرَ الرَّحْلُ زَيْدٌ

وَأَمَّا الرَّجُلُ الْبَكْرُ وَشَرَفُ غُلَامِ الرَّجُلِ زَيْدٍ وَشَرَفُ رَجُلٍ لَا زَيْدٌ وَمَقْتَضَى هَذَا الْإِطْلَاقُ أَنَّهُ يَكُونُ قِيَمٌ عَنِ الْقِيَمِ  
عِلْمُ الرَّجُلِ زَيْدٍ بِضَمِّ مِثْلِ الْكَاغَةِ وَقَدْ مَثَلَهُ هُوَ وَابْنُهُ وَصَرَّحَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ زَيْدٌ بِلِمْ هَلْ هُوَ وَشَرَفُ هُوَ مَعَ الْقِيَمِ بِضَمِّ الْعَيْنِ  
لِأَنَّ الْعَرَبِينَ اسْتَعْمَلُوا هَذَا الِاسْتِعْمَالَ أَقْبَتَهُ عَلَى كِسْرَةِ عَيْنِهَا وَلَمْ يَتَوَلَّهَا إِلَى الضَّمِّ فَلَا يَكُونُ زَيْدٌ لِنَاقِضِهِ لِبَلَاءِ نَبْتِهَا عَلَى حَالِهَا  
كَأَنَّهَا قِيَمٌ فَغُلَامُ عِلْمِ الرَّجُلِ زَيْدٍ وَهَلْ هُوَ عِلْمُ الرَّجُلِ الْبَكْرِ (ص) (وَمَثَلُ نَمِ حَيْفَا



وما كرم خالدا وما امتنع بناء فعل التجب منه امتنع بناء أفضل التفضيل منه فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كتم وشس ولا من فعل لا قبل المقابلة كاتشوفى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عاج بالذواء وما ضرب ولا من فعل باقى الوصف منه على أفضل نحو حرو وعور ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشذ منه فوهم ٤٨ هو أخصر من كذا فبنوا أفضل التفضيل من أخصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول وقالوا أسود

علامات الأسماء غير مصروف الزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفضل التفضيل بأنه الوصف المتوازن لأفضل أى ولوقت تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفضل مخرج لغيره من صبيح اسم الفاعل والتجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقدير الدخال خبر وشير فاصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكتاب الأسر وقوله • لال خير الناس وابن الآخر • حذف هـ من تهما الكثرة الاستعمال فهو شاذ فقاما لا استعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفضل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله • وحسن إلى الإنسان ما معناه وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بناءه من أفعل الخلاف المار في التجب وما مع منه هو أظاهر للدراهم وأولاهم بالمعروف وهـ ما شاذان عندهم بمنعه مطلقا وإن كانت الهمزة للنقل لأن هـ من تهما كذلك وهذا المكان أخصر من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن هـ من تهما ليست للنقل (قوله مبنى للمفعول) فيه التفضيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لا زوما فيجوز كانت أزهى من ذلك وأغنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات التبيين أى أكثر مشغولية وليس هـ ذامن المجهول زوما خلافا لأن النظم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حاك الغراب) يقع الموهمة واللام هو الأسود الشديد وكذا حاك الغراب بالزون بلطاه وهو منقاره قال أسود حاك حاك أى شديد الأسود اه صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الطرفي اختيارا لأن على المنع وهي التباس الجملة بالامية لاتأق فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والمرفان بعده بصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في التجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والخفي فلا يتوصل إليهما هـ بذلك لأن مصدرهما يجب كونه مؤولا كما فيكون معرفة بالمصدر اليه فلا يصح نصبه بميز الأشد بخلاف التجب كذا قيل وفي ذكر المني تطرأ من جهة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول لاقرنته فصدره الصريح يلبس بالمعوم فتأمل (قوله فلا بد ان يتصل به من) ولا يخلص بينهما إلا بمعمول أفضل نحو التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلووما اتصل بها كقوله ولغوا أطيب لو بدلت لنا • من ماموهبة على خير والموهبة بقرينة تستقيم فيها الماء ليرد وكذا البناء كما صرح به النعماني لا يفسر ذلك قال المبرد ومن هـ لا ابتداء للناية في الارتفاع في الخبر أو الانحطاط في الشر وقال المصنف لما أوزع فعنى زيد أفضل من عمرواته جاوز عمر في الفضل لا للابتداء والاجازان يقع بعدها إلى الانتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يجبر بل جهل غايته أو عدم قصد ذلك بالغ في التفضيل إذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو إلى الانتهاء له واذن أبى أفضل عما يتعدى عن حازت تعدى ما على من هـ دونها خبرها نحو هو أقرب بمن كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله لا لالة عليها) أى فيتمتع حذفها

من حاك الغراب وأبيض من اللبى فبنوا أفضل التفضيل شذوذا من فعل الوصف منه على أفعل (ص) وما به إلى التجب وصل • لما منع به إلى التفضيل (ش) تقدم في باب التجب انه يتوصل إلى التجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط باشد ونحوها وأشار هنالى انه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التجب فكما تقول ما أشد استغرابه تقول هو أشد استغرابا من زيد وكما تقول ما أشد حرته تقول هو أشد حرة من زيد لكن المصدر يتصحب في باب التجب بعد أشد مفعولا وهما

يتصحب بميز (ص) وأفضل التفضيل صله أبدا • تتدبرا أو لقطا بمن ان حردا (ش) لا نحو أفضل التفضيل بلا عن أحد ثلاثة أحوال الأول ان يكون مجرد الثاني ان يكون مضادا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا فلا بد ان يتصل به من لقطا أو تدبر حارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ورتب رجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها للدلالة على ما كقول تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى وأعز نفرا منك وفيهم من كلامه ان أفضل التفضيل إذا كان بال أو مضادا

لا نصعبه من فلا تقول زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل الناس من عمرو كما يكون ذلك اذا كان افضل التفضيل خيرا  
 كالاتي الكريمة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر قوله دوت وقد خلتك كالبدرا جلا فقل  
 فؤادي في هواك مثلا فاجل افضل التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دوت وحذفت منه من والتقدير دوت  
 اجل من البدور وقد خلتك كالبدور وبازم افضل التفضيل المجرى الافراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة وتالي هذا اشار  
 بقوله (ص) وان لم تكو نصف او جزءا لم يزد كبر او ان يوحد (ش) فتقول زيد افضل من عمرو وافضل رجل وهند  
 افضل من عمرو وافضل امرأة والزيدان افضل من عمرو وافضل رجلين والهندان افضل من عمرو وافضل امرأتين والزيدون  
 افضل من عمرو وافضل رجال والهندات افضل من عمرو وافضل نساء فيكون افضل في هاتين الحالتين مذكرا مفعولا  
 ثوت ولا يثنى ولا يجمع (ص) وتوالو طبق والمعرفة اضعف ووجهين من ذي معرفة ٩ هذا اذا ثوبت معنى من وان

لم تنوفه وطبق ما به  
 (قرن) اذا كان  
 افضل التفضيل بال  
 زمت مطابقه لما  
 قبله في الافراد  
 والتذكير وغيرهما  
 فتقول زيد افضل  
 والزيدان افضلان  
 والزيدون افضلون  
 وهند افضل  
 والهندان افضلان  
 والهندات افضل  
 او الفضليات ولا يجوز  
 عدم مطابقه لما  
 قبله فلا تقول  
 ان زيدون الافضل  
 ولا زيدان الافضل  
 ولا هندات الافضل  
 والهندان الافضل  
 ولا الهندات الافضل  
 ولا يجوز ان يقرن به  
 من فلا تقول زيد

بلا دليل (قوله لا نصعبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للفعل لا تأهلهما تذكرا كترتوصلا  
 لمعرفته مع المجرى وهو مذكور في المضاف صريحا وفي المصلي بالحيكا لانها عهدة لتقدم ذكر  
 مدخولها لفظا واحكاما وذلك شعر بالمفصول (قوله او كما يكون ذلك) أي حذف من وعبر وروا  
 من المجرى للقرينة (قوله خيرا) أي ولينسونا (قوله دنوت اجل الخ) اشارت الى ان كالدبر مفعول  
 ثان لخلتك أي غلبتلك (قوله لم يزد كبر الخ) أي لان المجرى شبه افضل التهجيب وزنا واشتقاقا  
 ودلالة على الزيادة فلم يقلوا واحدا مثله ومن ثم نحو ابا نواس في قوله  
 كان صغرى وكبرى من قفاقها \* حصاء عد على ارض من الذهب  
 لان حقه اصغروا كبر ليجرده وسأقي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرى في التنكير فاعطى حكمه  
 من امتناع مطابقته لوصف لكتها توجب في المضاف اليه كاملته الشارح الاتية واما قوله تعالى  
 ولا تكونوا اول كافر به فتقدمه اول فريق كافر والفرق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم  
 ان افضل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد افضل امرأة لانه بهض  
 ما يضاف اليه (قوله وتوالو طبق) أي وتوالي ال مطابق لما قبله لان قرنه بها اضعف شبه ما قبل  
 التهجيب (قوله من ذي معرفة) تعرب بعض ردقول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل  
 منها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لافعل وذا هو ان قصد التفضيل وعدمه خاصان  
 بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرى لكن فيه خلاف كما سأتى (قوله والهندات افضل)  
 بضم فتح جمع تكسیر لفضل بضم فسكون والفضليات جمع تصغير لها (قوله ولا يجوز ان يقرن  
 به من) هذا اذا تعدى كلام المصنف هنا وهو محترز قوله اولان جرد لحقه ان يذكره هناك كما في نسخ  
 (قوله ولست بالاكثر الخ) بناء على الخطاب وحصى أي عدد تمييز لا كثر والكثير بالثلاثة الغالب في  
 الكثرة من كثره بالتعريف غلبه فيها (قوله وقصد به التفضيل) أي على المضاف اليه خاصة (قوله  
 أحمر الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتقدم مفعول اول ولو لم يأت له كسرت الصاد فيكون جمع  
 تصغير حذف ثوبته للاضافة وياؤه لساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ)

(٧ - (خضري) - ثاني) الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثر منهم حمى \* وانما  
 العزة لكثير فتخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست باكثر منهم او جعل منهم متعلقة بحذف مجرد عن الالف واللام  
 لا بما دخلت عليه الالف واللام والتقدير ولست بالاكثر اكرمتمهم وأشار بقوله وما لمعرفة اضيف الى ان افضل التفضيل اذا  
 اضيف الى معرفة وقصد به التفضيل جازية وجهان أحدهما استعماله كالمجرى فلا يطابق ما قبله فتقول ان زيدان افضل القوم  
 والزيدون افضل القوم وهما افضل النساء والهندان افضل النساء والتاني استعماله كالمتروك  
 بالالف واللام فحب مطابقه لما قبله فتقول ان زيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهما افضل القوم وهما افضل النساء  
 والهندان فضليا للنساء والهندات افضل النساء أو فضليات النساء لا يتعين الاستعمال الاول خلافا لابن السراج وقد ورد  
 الاستعمالان في القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أحمر الناس على حياتهم ومن استعماله مطابقه قوله  
 تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها



وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم باحبكم الى وافر بكم من منازل يوم القيامة أحاسنكم اخلاقا  
الموطنان كنافا الذين بالنون ٥٠ ويؤلفون فالذين اجازوا الوجهين قالوا الافصح المطابقة لهذا عيب على صاحب النصيح

الاولى تفسير الجعل التحسين كما في البضاي فاما كاربجرهما مقوله وفي كل قرية تظرف لغوتمعلق  
به واما كونها بمعنى صبرناوا كاربجرهما مقوله الاول وفي كل قرية الثانية فتيه ركة وتوهن لغنى  
والشاهد اضافة كاربجرهما مقوله لموصوفه المقدري قوما كاربجر وهذا مما ردقول ابن  
السراج ردا واضافا ان احاب بان اكارلس مضافا لمفعولا تابا كاربجرهما مقوله اول لزمه  
المطابقة في الجرد من ال والاضافة وهي متنوعة فان قال ان كاربجرى اضافته لافرفة أى كاربها  
وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجع أحسن وقال  
الزحشرى لى الساجع أحسن لانه قصد به الزيادة المطابقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص  
(قوله الموطنون) بصيغة المفعول من وعاء يشد الطاء للهمة اذامهد ومسهه والاكتاف الجوانب  
أى الذين سهلت اخلاقهم ولا نتجوا منهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أى  
على المضاف اليه وحده بان قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غيره ولم يقصد تفضيل أصلا بان أول  
باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيه الشبه بالمعرف بال في التعريف وعلوه من لفظ من  
ومعناها وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض مضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد  
يكون بعضه كعمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون  
كسوف أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بان  
يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف فلا يضاف الى ضمير نفسه  
فلا يكون أحسن بعض ما أشيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم  
لما تضمنت والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم التفضيل الاضافة  
وان كان خارجا عنه بهد بحسب الارادة فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو  
يزيد بن عبد الملك بن مروان سمى به لتقصه أرزاقا الخذل والاضح بالمجموع هو عمر بن عبد العزيز رضى  
الله تعالى عنه سمى به لشبهه كانت في وجهه أضغاث فى بنى مروان ليعرف انهم امنهم للتفضيل  
عليهم اذ لا عادل فهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم في المضاف  
الى المعرفة ولا خلاف في جواز عروءه عن التفضيل مع وجوب مطابقتها حيث ذكروا ما هذا في الجرد من  
ال والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عرى الجرد عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة جلا  
على أغلب أحواله وقد بابق لخلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت ابنى نواس المار وقول  
المرؤسين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لنا (قوله أى هين) أى لان جميع الاشياء  
بالنسبة لقدرة تعالى كالتى الواحد فلا يكون بعضها هون من بعض (قوله اذ جشع القوم) من  
الجشع وهو شدة الحرص على الاكل (قوله بعلمهم) أى فالتى أصل الكلمة لازادها فقط بقرنة  
مدح نفسه واما أعجل الثانى فلا مانع من كونه على باب كاشير له اقتصار على الاول لكن فيه ان الاول  
مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذى حملك) يستعمل متعددا بمعنى  
رفع كما هنا ومصدره محكا كثر بالواو ما جمعت ارتفع ومصدره سموكا كقفودا وازاد باليت التكببة  
ولذا عثم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة أى العمود (قوله عززة طوبى له) لم يحصل على معنى  
أعز من يوتكم لان قصده نفي المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك لس (قوله وهل تنقاس  
ذلك) أى عرو الجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال اشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أى يتمتع

في قوله فاحسرتنا  
أنفهم قالوا وكان  
ينبى أن يأتى بالنقص  
فيقول قصاهن فان  
لم يقصد التفضيل  
تعبت المطابقة  
كقولهم الناقص  
والاضح أعدا لى  
مروان أى عاد لى بنى  
مروان والى ما ذكرناه  
من قصد التفضيل  
وعلم قصده أشار  
المصنف بقوله هذا  
اذ انبى معنى من  
البيت أى جواز  
الوجهين أعنى المطابقة  
وعدمها مشروطا  
اذ انبى بالاضافة  
معنى من أى اذ انبى  
التفضيل ولما اذ انبى  
ذلك فليزى أن يكون  
طبق ما اقترن به قيل  
ومن استعمال صيغة  
أفعل التفضيل لغير  
التفضيل قوله تعالى  
وهوالذى يبد الخلق  
ثم يعيده وهو اهون  
عليه وقوله تعالى ربكم  
أعلمكم أى وهو هين  
عليه وور بكم علم ربكم  
وقول الشاعر  
وان مدت الايدي  
الى الزاد لم أكن \*  
بالمعلم اذ جشع  
القوم أعجل أى لم يكن بعلمهم وقوله ان الذى حمل المعاء بى لنا يتبادر على أعز طول أى عززة

قياسا طوبى له وهل تنقاس ذلك أولا قال المبرد تنقاس وقال غيره لا تنقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضع ان النجوين لا يرون  
ذلك وان أباعبده قال في قوله تعالى وهو اهون عليه أنه بمعنى هين وفى بيت الفرزدق وهو الذى ان المعنى عززة طوبى له وان

الغويين زوروا على أبي عبيدة ذلك وقالوا الآية في ذلك (س) (وان تكن بلومن مستفهما فلهما كن أبدا مقدا كمثل  
من أنت خير ولدي أخبار التقديم زوروا) (ش) تقدم ان أفضل التفضيل اذا كان مجردا عن بعده من جارة للفضل عليه  
نحو زيد أفضل من عمرو ومن مجردا معه منزلة المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كالا يجوز تقديم المضاف اليه  
على المضاف الا اذا كان الجور بها اسم استفهام أو مضاف الى اسم استفهام فانه يجب ٥١ حيث تقدم من مجردا ونحو

من أنت خير ومن أيتهم  
أنت أفضل ومن غلام  
أيتهم أنت أفضل وقد  
ورد التقديم شذوفا  
في غير الاستفهام  
واله أشار بقوله  
ولدي أخبار التقديم  
زوروا ومن ذلك  
قوله فقالت لنا أهلا  
وسهلا وزودت في  
الفصل بل ما زودت  
منه أطيب التقدیر  
بل ما زودت أطيب منه  
وقول ذي الرمة نصف  
نسوة باليمن والكل  
ولا عيب فيها غير ان  
سرها قلوب  
وان لا تثنى منهن  
أكل التقدیر  
وان لا تثنى أكل  
منهن وقوله اذا  
سارت أسماء يوما  
ظعننه فاسما من  
تلك الظعننة أبلغ  
التقدیر فاسماء  
أبلغ من تلك الظعننة  
(س) (ورفعه الظاهر  
زوروا في عاقبه فلا  
فكثيرا ثبنا كان  
تري في الناس من  
رفق أولى به الفضل

قياسا وسما عا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما مع منه عدم  
المطابقة (قوله لاجفة في ذلك) أي تأويله فاهون وارعد على ما يعرفه الخطاطون من أن الاعداء هون  
من اليد مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما على ترك تفضيل على من يعلم بعض الوجوه من  
الناس وان كان لاشراك له تعالى في علمه وأما على وأعر وأطول فلا مانع من جعلها على التفضيل  
خصوصا اذا أريد باليت بمتا شرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من مجردا) أي  
على أفضل فقط لا على جهة الكلام كإعمال المصنف وجاراه عليه الشارح لأن صدارة الاستفهام إنما  
هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا يلزم على تمته الفصل بين العالم وهو خير والمعمول وهو عن  
باجني لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت عن خير لكان حسنا أو المصنف  
قد تقدمت عنده بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمخوف أي أتيت أهلا وسهلا ووجدت مكانا  
سهلا وقوله جنى الفعل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستثناء باليت يعني على أن منه متعلق بأطيب  
لا زودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاء التقارب  
الخطا (قوله ظعننة) هي في الأصل المودج فيه امرأة ولا تسمى سميت به امرأة مادامت فيه قبل وقد  
يطلق عليها مطلقا وأصل أي أحسن (قوله ورفع الظاهر) المراد به ما قبل المستتر فيتمل الضمير  
المتفصل ومباراة الشذرو ويعمل أفضل في تمييز رجال وطرف وفاعل مستتر مطلقا لا في مصدر ولا  
مفعول به مطلقا ولا في فاعل مفعول به لا في مسألة الكسمل (قوله عاقب فعلا) فيه قلب أي عاقبه  
فعل أي صرح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي ففعل أفضل لنتا لرجل  
مجردا وبالظننة وأبو فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدماعن أبوه والجملة تعتبر لرجل (قوله بعد  
نفي) أي ليتوجه الى أبيه وهو الزاد فغير بلهاو يبقى مع النفي معنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير  
الغني انتفت ز ياد حسن الجملة في عين أي رجل على حسنة في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك  
صادق بمساواته حسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح بعين الثاني فاذا وضع الفعل المثبت مكانه بان  
قبل حسن الكسمل في عين رجل كحسنة في عين زيد فأذا المساواة الصادق بها أفضل ثم توجه النفي  
الى ذلك الفعل فتنتي المساواة كالزاد تو شبت النقص المراد كالاول فكون أفضل مع النفي كالفعل  
المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليعيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو  
شبهه) هو انتهى كلابن أحد أحب اليه الخبر منه اليك والاستفهام الانكاري كهل أحد أحق  
به الحمد منه بحسن لا من قال في شرح التسهيل ولم يرد من جماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما  
(قوله أجنبيا) أي لم يتصل بضمير الموصوف لخرج حاربا وت رجلا أحسن منه أنه أوه وان خرج أيضا  
بقوله مفضلا على نفسه باعتبار ان لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالتأخر على التقديم  
(قوله باعتبارين) أي باعتبار عجلين كعين زيدو العين الأخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد  
لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الاجنبى  
لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف فعل بخروجه عن أصل التفضيل من

من الصديق (ش) لا يتجاوز فعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم  
يرفع ظاهرا وانما يرفع ضمير المستتر نحو زيد أفضل من عمرو في أفضل ضمير مستتر عائد على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل  
منه أوه فترفع أوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه صاحبو به فان صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا فإيا سا مطردا  
وذلك في كل موضع وقع فيه أفضل بعد نفي أو شبهه وكان مرفوعة أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار أن نحو

ما رأيت رجلاً أحسن  
 في عينه الكحل منه  
 في عين زينا الكحل  
 مرفوع بأحسن لغة  
 وقوع فعل بمعناه  
 موقعه نحو ما رأيت  
 رجلاً أحسن في عينه  
 الكحل كز يدومنه  
 قوله صلى الله عليه وسلم  
 ما من أيام أحب إلى الله  
 فيها الصوم منه في  
 عشر ذي الحجة وقول  
 الشاعر أنشدته سيدي به  
 مررت على وادي  
 السباع ولا أرى  
 كوادى السباع حين  
 نطام وادياه أقبل به  
 ركب أتوه تبتة  
 وأخوف الأواماق إلى الله  
 صارياً فركب مرفوع  
 باقل وقول المصنف  
 وزفغه التهازر  
 إشارة إلى الحالة الأولى  
 وقوله ومتى عاقب  
 فعلاً إشارة إلى الحالة  
 الثانية (ص) (نعت)  
 (يتبع في الأعراب  
 الأسماء الأولى) نعت  
 وتوكيد وعطف وبديل  
 (ش) التابع هو  
 الاسم المشارك لما  
 قبله

اختلاف المقتضين بالذات في قوى النفي على آخره أيضا إلى معنى الفعل حتى يعمل عليه بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة الفعل حيثئذ يبقى قيد اعتبره المصنف وابن الحامب وهو كون أفعل صفة لا اسم جنس ليخضع عليه وبقوى على رفع الظاهر ولم يكف بالنفي كما في اسم الفاعل لصعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) أن جعلت بصرة فاحسن صفة رجلا أو عليه فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لقوم متعلق باحسن كقولهم منه وفي عين زيد حال من المصاعف ومنه والاصل في هذا الرفع الظاهر أن يقع بين ضميرين أو لهما الوصف وناؤه الجوروعين للرفع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على فعله أو على ذي الفعل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد بقذف مضافا وأنتين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير التحلية نحو ما أحسن به الجميل من زيد فاصله من الجميل في زيد فاضيف الجميل لا بدلا لسته ثم حذف ودخلت من على ملابس هو زيد ومثله مثال التناؤذ أصله أن ترى رفيقا أو إلى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولا به الفضل بالصديق ومن حسن الجميل زيد بتكافيل لا بالمفاضلة انتهى بين الفضل ونفسه باعتبارين لا ينعون ولا يته أو حسنه هو قد لا توثق بشئ بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فالماض ان الضمير بن قديد كران معاودة يحذفان معا وقد ذكر أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم المجازية وأحب خبر ما هو أمبدا وأخبر وإلى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى محبوب من حب التلاني فيه شذوذ وأنتائه من الجهول الاعند من جوزه مع أمن اللبس وفي عرش حال من المصاعف منه وفي رواية أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمال الانظم (قوله مررت الخ) جملة ولا أرى حالة ووايدام فعول أول لا يرى وكوادي مفعوله الثاني أن جعلت عليه أو لا فهو حال من واديا مقدم عليه وائل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد وجملة أتوم صفة مركب وشبهه بمائة فوقية فمهمزة مكورة فقتية مشددة أي مكثوا وهو تميز لاقل فيما يظهر لاصفة له من حذف ولا حال كفافيل لان المعنى لا يظهر عليهم ما ي ولا أرى واديا أقل به ركب أتوم من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أركب ما يقل مكثه في واد كلفته في وادي السباع وأخوف ططف على أقل وقاعله ضمير الركب وما منه مدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وفاة الله تعالى فتأمل والله أعلم

﴿ النعت ﴾

برادفه الوصف والصفة على التماثل لكن النعت عبارة الكوفيين وهما البصريين (قوله الا حياء)  
 خصها بالذكور لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يراد ان التوكيد اللفظي والبدل والنسق  
 قد تتبع غير الاسم وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور وصرح به  
 في النعت قوله الا في م ما سبق وأجاز صاحب السديع تقديم الصفة اذا كانت بعد متقدم بعضه  
 كقوله ولست مقرر الحال غلامه \* أي ذاك عني الا كمران وخالها  
 وأجاز لكونيون تقديم المعلوم بشرط تأتي واعلم انه متبع فصل التابع من متبوعه باجني محض  
 عن كل منهما كمررت برجل في فرس عاقل ايض بخلاف ما ليس كذلك كعمل التابع نحو حشر  
 علينا اسير او المتبوع كعجني ضربك زيد الشديد وكما عمل المتبوع نحو يضارب القائم ومنه  
 غير الله اتخذوا ليا قاطر المعونات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه - ولا



وغيره وهو التانيث فحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضمير المستر اذ انطبق المتعوت مطلقا فنحو **يذكر** رجل حسن والزيدان رجلان  
 حسنان والزيدون رجال حسنون وهند امرأة حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير  
 والتانيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان التثنية بفعل فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال  
 حسنا وامرأة حسنت وامراتان حسنا ونساء حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتانيث على حسب ذلك الظاهر  
 واما في التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل اذ ارفع ظاهرا فقلت رجل حسن رجل حسن أمه كانه يقول حسنت أمه  
 وامراتين حسن ابوهما ورجال ٤ حسن آباؤهم كما تقول رجل حسن ابوهما وحسن آباؤهم فالخاص ان النعت اذ ارفع ضميرا  
 مطابقا للمتعوت في أربعة

الاولى لا التانية لانها واقعة على المتعوت والواو بمعنى اولان الثابت للمتعوت احدهما وقوله تلاصقه  
 اوصقة التانية تجوز على غير ما هي له ولم يزل من اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط  
 ضمير النعت وما الاولى معقولة التاني أي وليطبع النعت ثابت للمتعوت الذي تلازمه من التعريف أو  
 التنكير (قوله مجرى الفعل اذ ارفع ظاهرا) أي في وجوب تانيثه بالتاء لتانيث مرفوعه ونحو يده  
 من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعه مرفوعا أم مفعولا تام لانهم يجوزون على هذه اللغة  
 تكسيرا الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمرت رجل كرام آباؤهم هو الاصح لانه يخرج عن موازنة  
 الفعل بالتكسیر فيجوز مجرما ومقتضى كونه كالفاعل جواز تثنيتيه وجمعه تصحعا على لغة كلوني  
 الرافض كالفاعل فيقال مرت رجل كرمين ابوا وحسنين غلمانا وهو كذلك ومقتضاه أيضا  
 جواز رفع رجل قائم اليوم أمه بل تانيث لفصل وباراة حسن نعمتهما بمازاة التانيث به صرح  
 بعضهم سم (قوله طابق المتعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمتنع مانع ككون الوصف ينسوي فيه المفرد  
 وغيره كعبور ورجح وكونه أفضل تفصيل مجرما أو مضادا لذكر فانه يلزم التذكير والافراد (قوله  
 وذرب) بالذال المعجمة هو الحاد الذي انشرف أو الحاد من كل شيء وبالهمزة المحذرة  
 بالاشياء المتعادلة (قوله لا يمتنع الخ) أي عند الاكثرين وذهب جميع محققون كابن الحاجب  
 الى انه لا يشترط في النعت كونه مستقيل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالأرجل الدال على  
 الرجولية دعاميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المثل بالبعد اتمام الإشارة كونه نعتا كونه بدلا  
 أو بما نحو هذا الرجل قائم أمه الى الاول فلا يجوز كونه نعتا لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله  
 وهو اسم الفاعل الخ) أضاف الحصر ان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا  
 المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة امانة في  
 الصرفين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى ذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل  
 ما بعنا من أمته المألغة وفي اسم المفعول ما بعنا من نحو قيل وصبور (قوله كاسماء الإشارة)  
 أي غير المكانية اما هي فطرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمرت رجل هناك أي كائن (قوله ذو)  
 أي وفروها (قوله والموصولة) لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى انغصا راجعا لان المنية تليها  
 الواو ومنها في الوصف بها ماطر الموصولات البدوية بالواو نفسها بخلاف من وما وأي (قوله مؤوله  
 بالترك) أي لا تنكر حقيقة وان يرى على اللسان قال الرضي لان التعريف والتكثير من خواص  
 الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماء وان أولت به فنحو جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم

من عشرة واحد من  
 القاب الارب وهي  
 الرفع والنصب والجر  
 وواحد من التعريف  
 والتكثير وواحد من  
 التذكير والتانيث  
 وواحد من الافراد  
 والتثنية والجمع واذا  
 رفع ظاهرا طابقه في  
 اثنين من خمسة واحد  
 من القاب الارب  
 وواحد من التعريف  
 والتكثير واما المعجمة  
 التابعة وهي التذكير  
 والتانيث والافراد  
 والتثنية والجمع  
 فحكمه فيها حكم الفعل  
 اذ ارفع ظاهرا فان  
 أسند الى مؤنث أنت  
 وان كان المتعوت  
 مذكرا وان أسند  
 الى مذكركم  
 كان المتعوت مؤنثا  
 وان أسند الى مفرد  
 أو مؤنث أو مجموع

أفرد وان كان المتعوت بخلاف ذلك (ص) (وانعت مشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى والمنسب) تاو بل  
 (ش) لا ينعت الا بمشتق لعظا وأتوا ولا المراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل  
 واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفضل التفضل والمؤول بالمشتق كاسماء الإشارة نحو مرت رجل يده هذا أي المشار  
 اليه وكذلك بمعنى صاحب الموصولة نحو مرت رجل ذي مال أي صاحب مال ويزيد نحو قام أي القائم والمنسوب نحو مرت  
 رجل قرشي أي منتسب الى قرشي (ص) (ونعتا بجملة مشكرا فاعطيت ما أعطيتة خبرا) (ش) تنوع الجملة نعتا كما تنوع  
 خبرا وحالا وهي مؤولة بالترك فلا بد ان ينعت بها الا لا تنكره نحو مرت رجل قام أبوه وأبوه قائم ولا ينعت بها المعرفة فلا تقول  
 مرت رجل يده قام أبوه وأبوه قائم وزعم بعضهم انه يجوز نعت المعرفة بالالف واللام

الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآتاهم العلم الليل مبلغ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على التبر بسبي \* فخصيت ثم  
قلت لا ينبغي فليس صفة الليل وسبي صفة الليل ولا يتعين ذلك لجواز سكون سبي و سبي حالي وأشار بقوله فأعطيت  
ما أعطيت خبرا إلى أنه لا بد للجملة الواقعة من خبر بربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدري غيرهم  
تداء وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابهم فحذف أطا موكوله عز وجل و أتوا يوم لا يجزي نفس عن نفس  
شيأى لا يجزي فيه فحذف فيه وفي كيفية حذفه فلان أحدهما حذف بجملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على  
التسديد فحذف في أولها فأنصل الضمير بالفعل فصارت جزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزي (ص) وامتنع هنا  
إيقاع ذات الطلب وان أنت فالقول أخر نصب (ش) لاتع الجملة الطلبية صفة فلا ٥٥ تقول مررت برجل أضر به وتقع  
خبر أخلافا لابن

الاساري فتقول زيد

أضر به ولما كان قوله

فأعطيت ما أعطيت

خبر يومهم إن كل

جملة وقعت خبر يجوز

أن تقع صفة قال

وامتنع هنا إيقاع

ذات الطلب \* أي

امتنع وقوع الجملة

الطلبية في بابا نعت

وان كان لا يتبع في

باب الخبر ثم قال فان

جاء ما ظاهره أنه نعت

ففيه بالجملة الطلبية

فيقتصر على إضمار

القول ويكون الضمير

صفة والجملة الطلبية

معول القول المضمير

وذلك كقوله

حتى إذا جن الظلام

واحتلظ حوا وأعذق

هل رأيت الذئب قط

نظا ههنا أن قوله

تأويل جاء رجل فأتاه وهو نحو جاء رجل أوه زيد في تأويل كائن أوه زيدا (قوله الجنسية) هي  
لام الحقيقة في ضمن فعدمهم ولذا كان مدحها في معنى النكرة ونعمها الباسيون لام العهد  
الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله وآتاهم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد من البالي لان  
السلخ من الأفراد لا الحقيقة (قوله حالي) أي نظر الصورة الشعرية لا يقال الحالية تنفيد تنفيد  
السبب بحال المروم إن المراد أنه جاءه وعادته أودا وان لم ير عليه لأنه لا مانع من إرادة التنفيد بل قوله  
فخصيت الخ يدل على أنه عليه حال السبب وتغالل عنه واثن سلم فجعل الحال لازمة مقبلة لذلك (قوله  
من ضمير ربطها) أي فهمي كالخبر في أصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير حيث ذكر كمران طلب  
المتن أنه أقوى من طلب النعت للثبوت فأكثري فيه ما أدى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيت حالا  
للاشارة إلى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا لغيره (قوله وما أدري  
الخ) قوله كتبت لهم كتابا رارا \* فمر جمع إلى لها جواب

وما أدري الخ (قوله وامتنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في  
البيت الأول سلطان وهذا ثالثه وبقي وجوب ذكر منعه كما ساقى آخر الباب (قوله لاتع الخ)  
أي لان النعت معين منعه وتو بمخصه فلا بد من كونه معاولا لاسماع قبل لخصه به ما ذكر  
والانسانسة ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها إذا لم يحصل إلا باللفظ كما هو الحال في الخبر معرفا  
للتدأ ولا يخصه لأنه جاز كونه أنشأنا (قوله حوا وأعذق) أي بلبن مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه  
وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشأ خبرا هل  
يحتاج لإضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على  
السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت به وقد بشر اليه قوله ونفتوا بشرط المصدر كونه  
مفردا مذكرا كافي المتن ومنكر أوصرح بحال ماؤ ولا وثلاثيا أو برتته وان لا يبدأ بمزادة كمرار  
ومر قبل والامتنع النعت به أسا فائدة هذه الشروط ضبط ما مع لا القياس عليها (قوله فان تراها  
الخ) أي لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبها على أن حقه أن  
لا نعت به مجوده وانهم توسعوا بحذف المضاع أو قصد الجلالة (قوله مجازا) أي مرسل من إطلاق  
المعنى على عمله وهو الذات وإما على الأول في إطلاق اللازم وهو المصدر على المزوم وهو المشتق

هل رأيت الذئب قط صفة لمنق وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره هل رأيت الذئب قط معول القول مفع وهو  
صفة لمنق والتقدير عذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر  
فيكون تقدير قولك زيد أضر به في معقول فيه أضر به فالجواب أن فيه خلافا فذهب ابن السراج والقاسري التزام ذلك  
ومذهب الأكثرين عدم التزامه (ص) وفتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا (ش) يكثر استعمال المصدر  
فتأخرو مررت برجل عدل ويلزم حيثما الأفراد والتذكير فتقول مررت برجل عدل وبرجائين عدل وبرجال عدل وبأمرأة  
عدل وبأمرأتين عدل وبساعة عدل والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول إماما على وضع  
عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والأصل مررت برجل عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه وإما على المبالغة فيجعل  
لعين نفس المعنى مجازا أو ادعاء (ص)

وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أى بان يدعى ان الذات هى نفس المعنى لا غيره سالفة فى انصافها بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لا نصب بمحذوف يفسر مفرقة لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد مدلول على متعددهمى كان أو جمعا كما منه الشارح أو اسم جمع كقوله فوافيناهم مناجيع \* كاسد القاب مردان وشيب

أو اسم جنس جى كعسدى غيم بنص وسود قيل أو اسما معاطفة كجهاز يدوعر والطويل والتقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أى التثنية لفظا ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها أو لفظا فقط كالذاهب والمنطلق فكل ذلك تفرقه واجب (قوله بالعطف) أى بخصوص الواو اجماعا وقلة اعتراضا على ابن المحارب فى قوله الادغام ان تأتى بحرفين ما كن فحصر ك قبل الـ نعت اسم الاشارة فلا يفرق كمررت هذين الطويل والتقصير لان نعته لا يكون الا طبقه لفظا وفى الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعته بخلاف حتى يفرق نعم جوزه فمضم ذلك المثال على السبل لا النعت ومما احتسب به نعت اسم الاشارة كونه محلى بال فلا يثبت بغيره وامتناع قطعها وصفه منه ولو بغير اجنبى وأما كونه حسنا لا مشتقا فالجواب معنى (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مرت بانسانين كريم وكريمه لا اختلافهما تانياً ويجوز كريمين نظرا للتخليب وعمل وجوب الجمع فى المتفق اذا قدم مائه والا فمتنع اعطيت زيدا اخاه الكريمين لان التابع فى حكم التبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا اولاً وتانياً بل يرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل فى النوعين نص على ذلك الرضى (قوله ونعت معمولى الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيدى صفة لمحذوف أى ونعت معمولى عاملين ووحيدى الخ ومعنى وعمل بالجر لضافه ووحيدى الهماء وقوله بغير استثناء أى اتبع مطلقا سواء كان معمولان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأ أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لخص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا اختلف حيث افادان نعت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل يجمع فى لفظ واحد فكان قائلاً قال وهل اذا جعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فادانه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا النوعين معنى وعملاً كما منه الشارح والقطع فى ذلك منصوب على جوازه بشرطه فقوله اتبع أى ان أردته وسكت عن نعت معمولى عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عملهما ونسبته الهماء فى المعنى كقام زيدوعر والعاقلان حازا الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد عمر والعاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل كاعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر من الرضى وان اختلف العمل دون النسبة تنحصر زيد عمر وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع ضد غيرهم فقبل يتبع بالرفع تقليداً وقيل باهماشت لان كلاهما محاصم ومحاصم (قوله مقدمى المعنى والعمل) زاد بنهم شرطاً تانياً وهو اتفاق النوعين نعتاً وتنعكس التبعاً راتباع المعرفة بالكرة والعكس والتأوهوان لا يكون أول النوعين اسم اشارة كىء هذا واحد وعمر ولا يجوز للعاقلان الاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أثر جاز لعدم الفصل لكن مرأن نعته لا يكون الا طبقه فى اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أى ولو بالجزئية والانتسابية فلا اتباع فى قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لا اختلافهما خبراً وانشاء وان اتحد معناهما أمّا نحو هذا الولد ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لا اختلافهما خبراً وانشاء مع كون أحد النوعين مجهولاً فيجب فيه تفريق النوعين كما قاله الرضى اذا لمعلوم لا يخلط

ونعت غير واحد  
اذا اختلف معطافاً  
قرنه لا اذا اختلف

(ش) اذا نعت غير  
الواحد فاما ان يختلف  
النعت أو يتفق فان  
اختلف وجب  
التفريق بالعطف  
فتقول مرتت بالزبد  
الكريم والخيل  
وبرجال فيه وكاتب  
وشاعر وان اتفق  
جى به معنى أو جموعاً  
نحو مرتت برجلين  
كريمين ورجال كرماء  
(ص)

\* ونعت معمولى  
ووحيدى معنى وعمل  
اتبع بغير استثناء  
(ش) اذا نصبت  
معمولان لعاملين  
مقدمى المعنى والعمل  
اتبعت النعت المنعوت  
رفعا ونصا وراجح  
ذهب زيدا وانطلق  
عمر والعاقلان  
وحدثت زيدا وولدت  
عمر العكرمين  
ومررت بزيد وجزت  
على عمرو والعالمين  
فان اختلف معنى  
العاملين أو عملهما

وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول جازم يذهب عمر والعاقين بالنصب على اضرار فعل أي اعني العاقلين وبالرفع على اضرار  
مبتدأ أي هما العاقلان وتقول انطلق زيد بولت غير الظرفين أي أعني الظرفين أو الظرفان أي هما الظرفان ومررت  
بزيد و جازم خالد السكاكين أو الكاتبان (ص) وان نعوت كثرت وقد تلت \* ٥٧ مقترا الذكركن اتبع (ش)  
اذا تكررت النعوت

بالمجهول ويجعلان كشي واحد (قوله وجب القطع) أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يتناقض جواز  
التعريف وبإلا كل نعمت صاحبه واما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متناقضان في شيء واحد  
اذا العامل في التابع هو العامل في التبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد  
لا يمكن جمعهم مرفوعا ومنصوبا في آن واحد اما اتحادهما معنى وعمل فليجعلهما كالشيء الواحد وفي  
ذلك بحث قد مناه في باب الحال والماحصل ان نعوت غير الواحد ان تختلف لفظها أو معناها وجب  
تعريفها اما بالعطف أو بإلا كل صاحبه سواء اتحد عامل النعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى  
فان اتحد عاملا النعوتين معنى وعمل أو كان العامل واحدا واتحد عمل ونسبته إليهما واتحد  
النعوتان تعريفات وتكررا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتسب شرط من ذلك جاز  
تعريفها جاز جمعها مقطوعة دون اتباعها قاطم (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد للثبوت  
لواحد يجوز قطعه بخلافه راجح فشرط القطع تعين النعوت بدون الثبوت واحدا أو أكثر واعلم ان  
الثبوت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كاذكره ان هشام وتكون جملته مستأنفة لاجل لها كما قاله  
الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعه مع جواز  
الترك وأوجب بانها محتاج اليها بمقتضى الخوض والقطع يشعر بالاستعانة فينبغي ما تناف (قوله أو  
اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من اتبع ال باعى فهمزته للقطع مفتوحة اما قوله في البيت  
الاقى وانصب فبكر الواو على أصل التخصيص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته له الوصل  
(قوله أو بعضها أقطع) مقتضى حذف الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معنا  
بعضها او يحتمل عطفه على الماهي دونها على أنه المصنف من جواز العطف على الضمير المحفوض  
بلا إعادة الحافض أي وان يكن معنيان بدون بعضها وعلمنا ففعل اقطع محذوف أي اقطع ما سواه  
على الاول أو اقطعها وحده على الثاني و يكون المتن مصرا بمشتق الاستغناء عن جميع النعوت  
وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله العرب والتقدير ان يكن معنا  
بذونها اقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم  
معلومة بالمقابلة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم التبوع ولا يجوز عكسه على الصحيح  
ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الإشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والمترم الذي كره نحو الشعرى  
العبور فلا يجوز قطعه (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان النعوت معرفة اما النكرة  
فتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز في الباقي القطع سواء اقتصر على جميعها أم لا لان القصد من  
نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا قطع امتنع قطعه على المشهور والاقى الشعر  
(قوله مضرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الاخر لانه لا عليه ولا  
تنازع لان الحال لا تضمر ومشتد مفعول مضرا وانصاف عطف عليه والاف في ان نظير للتنبيه كما  
حل عليه الشارح لان اول التنويه لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليكون حذوه  
المترم اماردة على قصد الانشاء لم يدح ونحوه ولو صرح ذكره لم يفي ذلك القصد وتوهم كونه خيرا  
مستأنفا (قوله واما اذا كان للتخصيص) مراده بما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثله وفي ذلك بحث  
طالما توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعين النعوت بدون الثبوت كما مر فكيف يتناقض في نعت

بالمجهول ويجعلان كشي واحد (قوله وجب القطع) أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يتناقض جواز  
التعريف وبإلا كل نعمت صاحبه واما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متناقضان في شيء واحد  
اذا العامل في التابع هو العامل في التبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد  
لا يمكن جمعهم مرفوعا ومنصوبا في آن واحد اما اتحادهما معنى وعمل فليجعلهما كالشيء الواحد وفي  
ذلك بحث قد مناه في باب الحال والماحصل ان نعوت غير الواحد ان تختلف لفظها أو معناها وجب  
تعريفها اما بالعطف أو بإلا كل صاحبه سواء اتحد عامل النعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى  
فان اتحد عاملا النعوتين معنى وعمل أو كان العامل واحدا واتحد عمل ونسبته إليهما واتحد  
النعوتان تعريفات وتكررا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتسب شرط من ذلك جاز  
تعريفها جاز جمعها مقطوعة دون اتباعها قاطم (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد للثبوت  
لواحد يجوز قطعه بخلافه راجح فشرط القطع تعين النعوت بدون الثبوت واحدا أو أكثر واعلم ان  
الثبوت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كاذكره ان هشام وتكون جملته مستأنفة لاجل لها كما قاله  
الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعه مع جواز  
الترك وأوجب بانها محتاج اليها بمقتضى الخوض والقطع يشعر بالاستعانة فينبغي ما تناف (قوله أو  
اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من اتبع ال باعى فهمزته للقطع مفتوحة اما قوله في البيت  
الاقى وانصب فبكر الواو على أصل التخصيص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته له الوصل  
(قوله أو بعضها أقطع) مقتضى حذف الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معنا  
بعضها او يحتمل عطفه على الماهي دونها على أنه المصنف من جواز العطف على الضمير المحفوض  
بلا إعادة الحافض أي وان يكن معنيان بدون بعضها وعلمنا ففعل اقطع محذوف أي اقطع ما سواه  
على الاول أو اقطعها وحده على الثاني و يكون المتن مصرا بمشتق الاستغناء عن جميع النعوت  
وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله العرب والتقدير ان يكن معنا  
بذونها اقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم  
معلومة بالمقابلة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم التبوع ولا يجوز عكسه على الصحيح  
ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الإشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والمترم الذي كره نحو الشعرى  
العبور فلا يجوز قطعه (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان النعوت معرفة اما النكرة  
فتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز في الباقي القطع سواء اقتصر على جميعها أم لا لان القصد من  
نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا قطع امتنع قطعه على المشهور والاقى الشعر  
(قوله مضرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الاخر لانه لا عليه ولا  
تنازع لان الحال لا تضمر ومشتد مفعول مضرا وانصاف عطف عليه والاف في ان نظير للتنبيه كما  
حل عليه الشارح لان اول التنويه لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليكون حذوه  
المترم اماردة على قصد الانشاء لم يدح ونحوه ولو صرح ذكره لم يفي ذلك القصد وتوهم كونه خيرا  
مستأنفا (قوله واما اذا كان للتخصيص) مراده بما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثله وفي ذلك بحث  
طالما توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعين النعوت بدون الثبوت كما مر فكيف يتناقض في نعت

(٨ - حضري) - ثاني) صحيح اذا كان النعت لم يدح نحو مررت بزيد الكريم أو دم نحو مررت بعمر  
الحديث أو ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان للتخصيص فلا يجب الاضرار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت  
ان ظهرت فتقول هو الخياط أو اعني الخياط والمرايا لرفع وانصاف لقطعة هو ذاعني



(ص) (وإيمان المنعوت والنعت عقل • ٥٨ يجوز حذفه وفي النعت يقل) (ش) أي يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت

مقامه أذا دل عليه  
الخصيص مع ان المنعوت يقتصر اليه في تخصسه وعنه ثم ظهر لي جوابه من التنبه المتقدم  
وهو ان نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة  
لشكركه والشرط موجود فيه لنعت الشكره نعماناً باعتبارها الأول فيصدق انها متعينة بدون النعت  
المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت شكره وأما الله - بن في نعت التوضيح في المعارف فظاهر وأعلم  
ان النعت المقطوع الى النصب لا يتغير باعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر  
بأنذكر أو امدح مثلاً كأنه الدمايني عن المحققين والله أعلم (قوله وإيمان المنعوت الخ) (نعل  
حذفهما معاً نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله وإقامة النعت مقامه) أي بشرط صلوحه  
للمشارة للعامل بان لا يكون جهلاً ولا شهماً مع كون المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ إذا  
الوجه لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض  
اسم مجرورين أو في نحو ما طعن ومناقام وفيما هنا في فريقين فظن الخ ومنه قوله

مقامه أذا دل عليه  
دليل نحو قوله تعالى  
ان اعمل سائغات أي  
دروعا سائغات وكذلك  
يحذف النعت اذا دل  
عليه دليل لكنه قليل  
ومنه قوله تعالى قالوا  
الا نحيث بالحق أي  
البين وقوله تعالى انه  
ليس من اهل أي  
الناجين (ص)

(التوكيد) •  
(بالنفس أو بالعين  
الاسم كذا) مع ضمير  
حائب المؤكدا •  
وإجمعهما بأفعل ان  
تبعاً وليس واحدا  
تكرار متبعا (ش)  
التوكيد قميان  
أحدهما التوكيد  
اللفظي وسبباني  
والثاني التوكيد  
المعنوي وهو على  
ضربين أحدهما  
ما يرفع توهم مضاف  
الى المؤكد وهو  
المراد هذين البيتين  
وله لفظان النفس  
والعين وذلك نحو جاء  
زيد نفسه فنفسه  
كيداً يبدو هو رفع  
هم ان يكون التقدير  
ما عجز زید بأورسوله  
لذلك جاء زيد عنه  
بلايد من إضافة  
لنفس أو العين الى  
خبر يطابق المؤكد  
وجاء زيد نفسه أو عينه وهند نفسه أو عينها ثم ان كان المؤكد بما شئ أو مجموعاً جمعتما على مثال اذ فعل

لوقلت ما في قوه ما أحدهم فلهما لم تأثم فكسر التأثم تأثم وقلب الالف ايم وحذفه في غير ذلك  
ضرورة كقوله • يرى بكفي كأن من أرى البشره أي بكفي رجل كأن الخ (قوله دل عليه دليل) اما  
بمصاحبة ما بينه نحو ان اعمل سائغات بعد ذلك الخ • يدوم ما باختصاص الصفة به كمررت بكتاب  
وصاهل أو في ذلك والله أعلم (التوكيد) •  
هو بالواو كترين الممرتو بها ما التثنية يقال كدوكذا كيداً أو تو كيداً أطلق على التابع  
الا فمن أطلق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جهة الشيء  
وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسكت  
زيد نفسه وفقات زيدا عنه لم يكونا تو كيداً فهما في المثال بدل بعض وأنتع الخلو فحذفوا الجمع  
واذا جمعا وجب تقديم النفس لهما تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز  
بهما سبباً فله كما جاء بدنفسه وعمر بعينه بخلاف باقي الألفاظ التوكيدية وأما جاءوا بجمعهم فبضم  
الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجماعاتهم فالاء أصلية وليس هو أجمع التوكيدية والواجب  
تخبر به من الضمير كأمه وحكمه ما وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل الدمايني وغيره فتح الميم  
(قوله طابق المؤكدا) أي افراد أو تد كبراً أو غيرهما (قوله بأفعل) أي جمعا متساويين أفعلاً أو على  
أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع فله لان عيننا تجمع في الفة على أعيان ولا  
يؤكد على المختار (قوله بالنفس أو بالعين) هو المتني والجمع وظاهره وجوب جمعهما فمهما كان  
نقل الاثنون وغيره جوازاً في المتني كما مال زيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لان المتني  
جمع في المعنى ولشكره اجتماع متنيين وكذا كل شئ في المعنى أضيف الى ما ينصفه كقطعت رأس  
الكاشين ورأس الكاشين والمختار رؤسهما (قوله ساء زيد نفسه) اضافته للشجر من إضافة العام  
للخاص لا النبي الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم ان يكون الخ) أي فهو رافع لتوهم  
الجاز بال حذف أو هو رافع لاحتمال الجاز العقلي باسناد الى غير من هوله لتعلقه به كضرب الأمير أمد  
جندة وأما تو كيد التمول فيحتمل رفع الجاز المرسل باطلاق الكل على بعضه كيجتمل رفع العقلي  
باستناد الى بعض لكه ووقع الحذف ويع القمين ما رفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والخطأ  
فأما يكون باللفظي كأنه سمع عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكيفية كما  
استظهر ابن هشام بدليل الاتيان بالفاظ متعددة ولوصار نصاً بالأول لم يؤكداً (قوله ما عجز  
زيد) مثله جاء القوم أنفسهم فانه رافع توهم جاعته القوم أو رؤسهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس

فَقُولُوا لَهُ إِذَا نَدَانِ أَنْفُسَهُمَا أَوْ أَعْنِي مَا وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسَهُمَا أَوْ أَعْنِيهِ أَوْ أَلْزِدُونِ أَنْفُسَهُمْ أَوْ أَعْنِيهِمْ وَالْهِنْدَانُ أَنْفُسَهُمْ أَوْ  
أَعْنِيهِمْ (ص) (وَكَلَّا إِذَا كُفِيَ السُّهُولُ وَكَلَّا هَ كَلَّا جَعِبَا بِالضَّمِيرِ مَوْصَلًا) (ش) هَذَا وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ التَّوَكُّيدِ الْمَعْنَوِي  
وَهُوَ مَا رَفَعَ تَوَهُّمَ عَدَمِ أَوَادَةِ السُّهُولِ وَالْمُسْتَعْمَلِ لِلتَّكْلِ وَكَلَّا وَكَلَّا وَجَمِيعُ فَوْ كَيْدِ بَكْلٍ وَجَمِيعُ مَا كَانَ ذَا أَرْجَاءٍ يَصْغُرُ وَقَوْعُ  
بَعْضِهَا مَوْفَعًا مَخْجُوعًا إِلَى كَيْدِ كُلِّهِ أَوْ جَمِيعِهِ وَالْقِيَّةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ وَالْهِنْدَانُ كُلُّهُنَّ أَوْ جَمِيعُهُنَّ  
وَلَا تَقُولُ جَاءَ زَيْدُكَ وَبُذْ كَيْدُكَ لِأَنَّ الْمَذْكَرَ مَخْجُوعًا إِلَى زَيْدَانَ كَلَامِهِمَا وَكَلَّتَا التَّثْنِيَّةُ لَوُثْنِ ضَرْوَعَاتِ الْهِنْدَانِ كَلَّتَاهُمَا  
وَلَا يَدْنِ مِنْ أَضَافَتِهَا كُلُّهَا إِلَى ضَمِيرِ نَبَاطِيقِ الْمُؤَكَّدِ كَمَا مِثْلُ (ص) (وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَيْدَ فَاعِلِهِ ٥٩ مِنْ عَمِّي التَّوَكُّيدِ مِثْلُ

لشمول فتدبر (قوله خا الجزء) أى ولو بالنسبة لعالمه كاشتريت العبد كله ورأيت جمعه لفصحة  
اشتريت نصفه ورأيت بعضه جمداً لا فى جازم يذكه لان الجنى لا يتعلق بالعض (قوله ويؤكد بكل  
وكانت الثنى) أى الدال على اثنين ولو بالخط بشرط اتحاد المسند اليه لا التحو جازم يدون بمرو  
كلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافاً للاختصاص والفراء فيجوز اختصم الزيدان  
كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص لواحد لان التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله  
ولا بد من اضافته مالم) أى لفظاً كما يفيد قول المصنف بالضمير ومضافاً لا يصح كنى بنسبته لافان  
للمخضرى ولا حاجة له فى قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جماعاً ولا فى قرانه انا كلاً فاعلى أن المعنى  
جميعه وكان الان جماعاً من مالم الوصلة وكلا يدل من اسم ان لا تأكىد وفرض الكلام فيما اذا  
جرت على المؤكد فلا يرد وكل فى فكاً يسهون (قوله فاعله) أى موازتها حال كونه مأخوذاً من عم  
ولم يقل عمه لمساها من الجمع بين الساكنين الذى لا تاقى فى الشعر وقوله مثل النافذة حال من  
فاعلة (قوله مضاعفاً الى الضمير) أى لفظاً ككل ولا يؤكده الاذواجاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله  
لان اكرر الضمير بين لم يذ كرها) فيه ان سيويه ذ كرها وهو من اجلهم فليست زائدة وايضا  
لجميع لم يذ كرها الجمهور ولم ينسب عليه فلهذا أراد مثل النافذة فى لزوم التاء لها مع المذ كر وغيره  
كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب ناله أى زائد على ما طلبه ابراهيم (قوله باجمع) وقد  
يجاء بعد اجمع ناكع ثم باجمع زائد الكوفيون ثم يابنوع وكذا بعد اجمعون واخوانه ولا يجوز تذييل  
بعضها على بعض وقد مدت كل لفظها على الاطالة ثم اجمع لصراحتة فى الجمعية على الباقي ثم اكنع  
لانه من تسكتع الجلة اذا التقض واجتمع ثم باجمع لانه من تصنع العرق اذا سال وهو لا يدل حتى  
يجمع ثم اضع لانه من البيع وهو الشدة او طول العنى ولا يتخلو عن اجتماع فكى واحد اضعف عما  
قبله فى الدلالة على الجمعية هذه الالفاظ يمتنع اضافتها للضمير لانها معارف اما بنيتها وبالعلمية  
الجمعية اعنى الاطالة والشمول وعلى هذا اجمع ونحو غير معروف للعلمية والوزن وجمع لها  
والعدل لانه جمع لجمعها فقه جمع يسكون اليك كرماء وجرو على الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال  
الداميني يشبه العلمية فى التعريف بدون معرف لفظي واما جمعا فلا تالث الممدودة مطلنا  
(قوله الذلفاء) بالذال المحقة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة المستندة والشاهد فى اجمع حيث اكد  
به الدهر غير مسبوق بكل وفيه ايضا الفصل بين المؤكد والمؤكده لانه ابكى ومثله فى لتسزبل  
ويرضين بما آتينهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النسكرة) أى لان الالفاظ التوكيد كالمعارف

كلهم أجمعون وبجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) (ودون كل قد يعني جمع \* جمعا أجمعون ثم جمع) (ش) أي قد ورد له عمل العرب أجمع في التوكيد غير \* بوقفة بكة نحو جاء الحبيش أجمع واستعمل جمعا غير \* بوقفة بكة نحو نحو جاءت القليلة جمعا واستعمل أجمعين غير \* بوقفة بكة نحو جاء لقوم أجمعون واستعمل جمع غير \* بوقفة بكة نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صيائرا معاه تخماني للذفاف حولا اكما ذابكيت فبقيت أربعا ادا طالت الدهر أي أجمع (ص) (وإن بقدتو كيد من مذكور قبل \* وعن نخاة البصرة لمنع حمل) (ش) من ذهب البصرة إلى البصرة كيد النكرة سواء كانت معدودة كيوم ولية وشهر وحول أم غير معدودة كوقت وزمن وحين ومن ذهب إلى كوفين واختار المصنف حواز تو كيد النكرة

الحدود لحدود الفائدة بذلك فهو صحت شهرا كله ومنه قوله تحملني الذل فاعل حولا كنهه وقوله قد صيرت البكرة بمرحاجه (ص) واغن بكما في مثني وكلا عن وزن فعلا موزن أفهلا (ش) قد تقدم ان المثني يؤكده بالنفس أو العين وبكلا وكذا وذهب الصريين انه لا يؤكده بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجعان ولا جاء القبيضان جعاعا وان استغناء بكلا وكانا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) ٦٠ (وان تؤكده الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المتفصل عنيت ذال الرفع وأكاد

سواء انضاف لفظا وغيره فليزم تحالفهما تعريفا وتكثيرا وهو ممنوع عندهم (قوله المهدودة) أي  
الموضوعة ليدلها التنداع أو انتهاء كاملته فالشرط عند الكوفيين حذف النكرة مع معمولية التوكيد  
ككل واجمع وعامة لا المطابقة ثم يوافق وتكثيرا ولم يشترط الرضى والشايط سوى حصول الفائدة  
ومثلا لهذا أسد نفسه وعندى درهم عينه (قوله حولا كنهه) أي نحو لا نكرة محدودة البدء  
والنهاية وتأكده من ألفاظ الشغل من قولهم حول كسيع أي نام وفيه شاهد أيضا لأفراد أكنع  
عن أجمع (قوله قد صيرت) من الصير وهو التصويت والنكرة يسكون الكاف هنا للوزن وفيها  
لغة والمراد بكرة الشراء لم ينقطع الاستقامة من الشرط طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كفتح حمض  
استغنى (قوله في مثني) أي في تأكيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثني كجاء زيد وعمرو  
كلهما (قوله عن وزن فعلا) أي من تنفية موازن فعلا من الألفاظ المارة في قوله وبعد كل  
أكاد وأما جماعه وكان الأولى ذكر هذا بهداه لأنه من تعلقاتها وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة  
(قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جواز في توابيع أجمع  
كالكعاب وكعوان (قوله فبعد المتفصل) أي فأكده بهم ما بهدا المتفصل كالتايغ اللبس في نحو  
هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عنها لتبادر أنها فاعل لا توكيد فاذ قيل ذهبت هي نفسها  
ان دفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين للنكرة استغناءهما في غير  
التوكيد كعلمات ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي ما رواه كان كاملته  
أر مستورا كزبد قام هو نفسه (قوله بضمير متفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في  
الدار أنفكم ككلمة كقمته كلام التسهيل (قوله وعامان التوكيد داخ) ما موصول مبتدأ ولفظي  
خبر محذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لانه في تأويل المشتق وجهه يجي  
خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة لظواهرها انظر  
(قوله وهو تكرر اللفظ الاول) أي ما بعينه كاملته ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافرين  
أهمهم كقوله السويطى أو يبرأ دفعه كقوله أنت بالخبر حقيق فنه ومنه تأكيد الضمير المتصل  
بالمفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق الأدباء على انتفاء كثر منها في كلام العرب وأما ما في  
سورة الرحمن والمرسلات فليس بنا كيد لانها لم تتعد دعى معنى واحد بل كل آية قبل فيها ذلك فالمراد  
التكذيب بعد كبرها (قوله كاد) منع بعضهم كونه تأكيدا لان الثاني غير الاول فالمراد كاد  
به ذلك وأفساهو حال تأويله بمر راد كها كجاء أول ادخلوا راد جازر جلايته أو عين وعلمته الحساب بابا  
بابا معموعا أو بهو ومنه صفا صفا أي صفة فواحدة لفظه والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما يمكن  
أعراب الجمع مع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه في كل من جزأه فدعا للتحكم كذا قبل ورده الفارضى  
بان ذلك في القيامة مرة واحدة قليل فدكا ذمة واحدة فيتين كون الثاني تأكيدا أو كذا صفا صفا  
ان قلنا ان الملازمة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طولها الله تعالى (قوله كذا الحروف)

بما سواه ما  
والقيد لن يلزما  
(ش) لا يجوز توكيد  
الضمير المرفوع المتصل  
بالنفس أو العين إلا  
بعد تأكيد الضمير  
متفصل فتقول قوموا  
أنتم أنفسكم أو أوعينكم  
ولا تقبل قوهوا  
أنفسكم فإذا كنهه  
بغير النفس والعين  
لم يلزم ذلك فتقول  
قوموا كذا وقوهوا  
أنتم ككم وكذا إذا  
كان المؤكد بغير ضمير  
رفع أن كان ضمير  
نصب أو يرفع فتقول  
مررت بك نفسك أو  
عن نفسك ومررت بك  
ككم ورأيتك نفسك  
أو عينك ورأيتك  
ككم (ص) (وما من  
التوكيد لفظي يجي  
مكررا كقولك  
ادرجى ادرجى  
(ش) هذا هو التسم  
الثاني من قسمي  
التوكيد وهو  
التوكيد اللفظي وهو  
تكرار اللفظ الاول

بعينه نحو ادرجى ادرجى وقوله فأن الى ابن الفجاءة بقلتي أنك أتاك الا لاحقون احبس احبس وقوله وكذا  
تعالى كذا إذا كنت الا أرض كذا (ص) (ولا تعد لفظ ضمير متصل الامع اللفظ الذي به وصل) (ش) أي إذا أردت تكرار لفظ  
الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك الا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد نحو مررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول  
مررت بكك (ص) (كذا الحروف غير متصلا به جواب كسم وكيلي) (ش) أي كذلك إذا أردت توكيد الحرف الذي ليس  
لجواب يجب ان يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد كدخول زيد ان زيد أقام قمى الدارقى الدارقى زيد ولا يجوز ان زيد

فأثم ولا في الدار يدفن كان الحرف جوابا ثم وبلى وجبر وأجل وأى ولا حازا عادتة وحده فبقا لك أقام زيد فتقول نعم نعم  
أولا ولا أيا يقيم زيد فتقول بلى بلى (ص) (ومضمر الرفع الذي قد انفصل أ كدبه كل ٦١ ضمير انصل) (ش) أى يجوز

ان يؤكده ضمير الرفع  
المنفصل كل ضمير  
متصل رفوعا كان  
نحو قمت أنت أو  
منصوبا نحو أكرمني  
أنا وعجروا فحوررت  
به هو والله أعلم (ص)

• (الغطف) •

(الغطف ما دون بيان  
أونسق والغرض  
الآن بيان ما سبق •  
فدو البيان تابع شبه  
الصفة • حقيقة  
القصدية منكشفة)

(ش) الغطف كاذ كـ

ضربان أحدهما  
غطف النسق وسباق  
والثاني غطف البيان  
وهو المقصود بهذا  
الباب وغطف البيان  
هو التابع الجامد  
المشبه للصفة في  
إيضاح متبوعه وعدم  
استقلاله بخوافس  
بالله أو خفض عمر  
فصمر غطف بيان  
لأنه موضع لآي  
حفص فخرج بقوله  
الجامد الصفة لأنها  
مشتقة أو مؤولة به  
وتخرج بمجابهة ذلك  
التوكيد وعدم  
النسق لانهما  
لا يرضحان متبوعهما

وكذا الموصولات لا تؤكدها بإعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر  
ويؤيد الطالب ومنها في ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التختة مبنية على كسر الراء وأجل بفتح الجيم  
مبنية على سكون اللام وأى بكسر الهمزة وكافى المعنى فكل ذلك يقر ما قبله من إيجاب أو نفي وأمثالا  
فلا طائل الإيجاب خاصة فلا إيجاب هاتين أسلا عكس بل فاعلم بالإيجاب الالائي لتبطله وهو ما جرد  
كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أوعى استفهام حقيقى كسلى فى جواب اليس زيد فاعلم أى  
لم ينفق قيامه أو توبى يعنى تخوأم يبعثون أنا لا نسمع بهم ونحوهم بل أو تقرر بى كاشه ألسن بربكم  
قالوا بلى وكان القياس ان لا إيجاب بها هذا لانه اثبات معنى لان همزة التثنية ونفى النفي إيجاب  
ولهذا جتمع ادخال أحد بعد ملازمته للنفي لكنهم زاعوا اللفظ النفي وحده فردوه بلى فى الاكثر لتقرر  
إبطاله المستفاد من الهمزة وتو كدوه ويجوز لاجابه بنعم نظر المعنى للإيجاب بشرط أمن اللبس بان  
لا يتوهم بقاء النفي وعدم إبطاله كما هو شأنهم ولهذا نازع جماعة كالتسهيل فيما نقل عن ابن عباس  
لوقالوا لم تكفروا لعدم صراحته فى الكفر ان يجتمعا ان نفي تصديق للإيجاب المستفاد من مجموع  
الهمزة والنفي أى أنا ربكم كما جتمعت انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا تكفر على الاول  
نعم هو ضمير كافى فى الاقرار للاحدا غير المرادولة لا يدخل فى الاسلام بل الله لا الله برفع الله لاحتجالة نفي  
الوحدة فأفاده فى المعنى والله أعلم

• (الغطف) •

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المفصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شره  
معه فى الحكم (قوله الجامد) قال فى التسهيل أو عزته بأن كان صفة فصار علما بالثنية كاصفة  
والرجحان الرحيم (قوله فى إضاح متبوعه) أى ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكر توفد يكون  
للدخ فى الكشف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة اللدخ لا التوضيح والتوكيد كما قاله  
بعضهم فى قوله • ناصر نصر نصرا ولكن اختار المصنف جعل هذا كيد الغفيا (قوله فخرج بقوله  
الجامد الصفة) ويخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وقوله حقيقة القصدية منكشفة  
يصلح كونه بيان الوجه الشبه ان نظرنالى طلق انكشاف وكونه بيان الوجه الفرق بينه وبين الصفة  
ان نظرنال قوله به أى ان عطف البيان يفارق النعت فى انه يكشف المتبوع بنفسه والنعت بكشفه  
بيان معنى فيه كما يفارقه فى انه جامد لا يؤول بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله  
اذا ودحا مادا (قوله لا يؤدحان) أى الاصل فيه مادا وقد يعرض لهذا الايضاح (قوله لانه  
مستقل) ناهى عن الدل خارج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح  
أيضا فلا حاجة لذلك الاستقلال ولا بد على إخراج ان كل عطف بيان يصح بدلا لا اما استنى كإساقى  
لان جواز الأمرين منزل على مقصدى الايضاح والاستقلال (قوله فأوليه) تفرع على قوله شبه  
الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التى توافق الموت فى أربعة من عشرة فها أشبهها كذلك  
وأول بمعنى أعط والله اعلم وقوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان تصدوف مضاف الى ما هو المقول  
الثانى وما بعده بيان لما ولا تنكر ارفيه لان انتدبر اعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المدين  
مثل ما تاوله النعت من موافقة أوله وهو الموت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس  
هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فذكر (قوله وتفرقه) أى فلا يجوز تخالفهما متفرقا وتسكر او ما  
قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات خالف لاجتماعهم ولا يصح تفرجه على تخالف

والبدل الجامد لانه مستقل (ص) (فأوليه من وفاق الاول • مامن وفاق الاول النعتونى) (ش) لما كان عطف البيان  
مشبها للصفة لم يفسد فيه موافقة المتبوع كالنعت فموافقة فى امر ايه وتفرقه أو تنكره وتذكره أو تائنه وإمراده أو تنبته  
أوجه (ص)

(فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين) (ش) ذهب أكثر الفوحيين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه منكرين  
 وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك فكونان منكرين كما يكونان معرفين قيل ومن تنكيره ما قوله تعالى توة دمن شعيرة  
 مباركة ز توة وقوله تعالى وبسقي من ماء صديد فز توة عطف بيان لشعيرة وصديد عطف بيان لماء ص) (وصالحا لدنيا  
 يرى في غير نحو يا غلام بعمره ونحو بشر تابع المكرى وليس أن يبدل بالمرضى) (ش) كل ما حاز أن يكون عطف بيان حاز  
 أن يكون بدلا نحو ضربت بأباعد الله ٦٢ زيدا واستثنى المصنف من ذلك مستثنين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف

بيان الأولي أن يكون  
 التابع مفردا معرفة  
 معربا أو المتبوع منادى  
 نحو يا غلام بعمر  
 فيتعين أن يكون  
 بعمر عطف بيان ولا  
 يجوز أن يكون بدلا  
 لأن البدل على نية  
 تكميل أو العمل فكان  
 يجب بناء بعمر على  
 الضم لأنه لو انفك  
 معه لكان كذلك  
 الثانية أن يكون  
 التابع خاليا من ال  
 والتبوع بال وقد  
 أضف إليه صفة بال  
 نحو أنا الضارب الرجل  
 زيد فيتعين كون  
 زيد عطف بيان ولا  
 يجوز كونه بدلا من  
 الرجل لأن البدل  
 على نية تنكير  
 العامل فيلزم أن  
 يكون التقدير أنا  
 الضارب زيد وهو  
 لا يجوز لما عرفت في  
 ما لا إضافة من أن  
 الصفة إذا كانت مال  
 لا تضاف إلا إلى ما فيه  
 الرضى من جواز تضافه حاشا في التعريف لخصهما أفرادا ونذكر أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح  
 اعتذار المغنى عنه بأن مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأنيدهما في كثير من الأحكام لنصهم على أن  
 البدل منه إذا تعدد ولم يف البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فخرج على البداية فالأولى جعله متبعا  
 حذف خبره أي مقام إبراهيم منها (قوله فقد يكونان) تفرع على قوله فأولئنه لأعلى شبه الصفة والا  
 وجب عطفه بالواو على فأولئنه أي إذا ثبت أن له مع متبوعه ما للتعنت مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى  
 به مع علمه مما قبله رداعي الخالف (قوله ذهب أكثر الفوحيين الخ) أي محجبين بأن البيان بيان  
 كاسمه والنكر بمجهولة فلا يتبين خبره وأورد بيان بعض النكرة أخص من بعض فبين غيرهما ويجوز ذلك  
 في التعنت (قوله صديد) هو الهم الملتصق بالفتح والخالف يجعل ذلك كله بدلا (قوله وصالحا لدنيا)  
 أي لبدل الكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبتدئ وبعمر اضم الميم وفتحها لم ينقل من مضارع  
 حمير بعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مستثنين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع  
 فيه البدل دون البيان على الاستغنى عنه التركيب أولا يصح حلوله محل الأول اه والشيء الأول لم  
 يشره المصنف ولا الشارح ومن أفراد ان تقتصر جلة الخبر على رابط وهو في التابع كونه قام زيد  
 أخوه أو قال أقرب أخوه أو بدلا لخت جلة الخبر عن الرابط لأنه من جلة أخرى تقدير أو كذا جلة الصفة  
 والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيد أخوه أو الحال كذا في تقدير جمل أخوه أو ما للشيء الثاني  
 فيدخل فيه مستثنين لأن المتع فيما لعدم جهة أحلاه محل الأول كما بينه الشارح ومن أفراد  
 أيضا كون تابع المتنادي اسم إشارة أو محلى بال كذا زيد هذا أو الحرف وان يتبع وصف أي في النداء  
 ووصف اسم الإشارة بالخالي من ال كيا هذا الرجل ز يدا هذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل  
 عرو وان يتبع ما أضيف إليه كالأول وكذا يعرق كجاء كالأول يدا زيد وعرو ذهبت ككتا أخيتك  
 هندو عدد متع البدل في كل ذلك لا متناع أحلاه محل الأول إذا دخل حرف النداء على المحلى بال  
 ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء أو لا اسم الإشارة بالخالي من ال ولا  
 تضاف كالأول وكذا يفرق كإبراهيم من أبواهم من أفراد ا يضاف فعل التفضيل إلى عام اتبع  
 بضمه كز يد أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض تأيضاف إليه فيلزم كون زيد بعض  
 النساء والمتع في هذه الصور كصورتك المتع مبنى على أن البدل لا يمتنع جهة حلوله محل الأول ومنعه  
 بعضهم لأنه يقتضي التواني وقد جوزوا في ذلك أنت زيد كون أنت بدلا مع امتناع أن أنت وغير  
 ذلك ما هو كثير (قوله التارك الكرى) وصف مضاف لمفعوله وجهه عليه الطير حال من الكرى  
 وجهه ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا بن الذي ترك الكرى بشر حال كون  
 الطير كائنه عليه ترقبه لأجل وقوعها عليه فتملن وقوعها محذوف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير  
 جلة ترقبه لا يلزم تقديم معمول المفعول للخبر الفعلي على المتدأ والمصرح بجواز تقديم معمول

ال أو ما أضيف إلى ما فيه أو مثل أنا الضارب الرجل زيد قوله أنا ابن التارك الكرى \* بشر عليه الطير نفسه  
 ترقبه وقوعه فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله وليس أن  
 يبدل بالمرضى إلى أن يجوز كون بشر بدلا عن مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب الأفراد الفارسي (ص)  
 ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدلا بعض بتقدير الرابط لأنه حينئذ يكون بدلا مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون  
 البدل وأيا يجتمع أفراد المجمل اه منه

• (عطف النسخ) • قال بحرف متبع عطف النسخ • كان حصص وودتاه من صدق (ش) عطف النسخ هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر كالحصص وودتاه من صدق فخرج بقوله المتوسط إلى آخره بقية التواضع (ص) فالعطف مطلقا وادغم • حتى أم أو كفتك صدق ووا (ش) حروف العطف على قسمين أحدهما ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو فتحو جاء زيد وعمر ووثم نحو ٦٣ جاء زيد ثم عمرو والفاء فتحو جاء

زيد فدمر وو حتى فتحو فدمر الحجاج حتى المشاء وأم نحو وأزيد عندك أم عمرو وأو

نحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشترك لفظا فقط وهو المراد بقوله (ص) واتبع لفظا

خشب بل ولا • لكن كما يمدارو لكن ملا (ش) هذه الثلاثة تشترك الثاني

مع الأول في إعرابها لا في حكمه فتحو ما قام زيد بمل عمرو وجاء

زيد لا عمرو ولا تضرب زيد الكنعن عرا (ص) فاعطف بأو لاحقا أو ساقها في الحكم أو

مصاصها موقفا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة نرفع في ذكر معانيها والو

لمطلق الجمع عند الصريين فإذا قلت جاء زيد وعمر ودل ذلك على إجماعهما

في نسبة الشيء إليهما واحتل كون عمرو

نفسه أفاده الصبيان والمعنى أنه ترك بشر اللذ كور متخذا بالجرح بعاطح طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترطب موته لتزول تاكل منه لأنها لا تمنع عليه مادام حي والله أعلم

• عطف النسخ •

يتبع السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسقا ما بالكون قيل وبالقبح أيضا وقال نسقت الدر تطمته ونسقت الشيء بالشيء ذاته تبعه إياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا فالصدر على المعقول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق ببعضه على بعض (قوله

تال بحرف الخ) أي معطوف النسخ تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير أن حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سر الداء أو قوله متبع أي مشترك للثاني بالأول في الحكم فخرج لاي التفسيرية في رأيت فحذف أي أسد فان أسد اعطف بيان بالاجلي لا نسق وإن كان تابعا بحرف

لأنه غير مشترك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يفسح بحرف سوى هذا تصریح ودخل في التثنية التعوت المعطوفة فإن إعرابها بالعطف ولا تسمى نعتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفهمه التقيد بعده وهو حال من التبسأ على رأى سمي به أو من ضميره في الخبر على

مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الطرف (قوله أو) ينقل فتح الهمزة إلى (قوله أحدهما ما يشترك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأو أو قال الأكثر بعدم تشريكهما في المعنى لأن ما بعدهما مشارك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا ثم إذا انضما

اضرا باشر كالقفا فقط كبل ولم يربنه عليه هنا لقلته والاختلاف يقتضي لأن نظرا لا كتر إلى عدم تشريكهما في معنى العامل إذا القيام مثلا لم يثبت إلا لاحتياطين لا لهما معا والثاني نظرا إلى معانيهما المتبادرهما من احتمال كل من المتعاطفين لشبوت القيام ونفيه وصلاحيته (قوله غيب) الغاء

زائد تثنى بين اللفظ وحسب مبتدأ معني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي غيبك ذلك أو ذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله ملا) فتح الهمزة مقصودا هو ولد الطيبة أول ما يولد قبل ولد البقرة الوحشية وقبل ولد ذوات الطلف مطلقا والجمع

اطلاء كسب وأسباب وأما الطلاء بالكرم ومداد فالكرم وأما المضموم فمدوده الدم ومقصوده الاعتاق أو أصولها جمع طلبية أو طلاء كافي القاموس (قوله لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو معني الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غير هافلا فر بين الصبارين وأما الفرق بين

مطلق ما و ما مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله وورد الخ) أي لأن مراد المشتركين بقوله م ونحى الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم أن استعمالها عند علم القرينة في المعنى أوجز وأكثر وفي سبق ما قبلها راجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يفتي متبوعه) أي لتكون الحكم لا يقوم إلا بتعدد ذلك الاختصاص ونحوه وإنما اختص بذلك الواو ليرجع إليه بها قال

جاء به زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة فتحو جاء زيد وعمر وبعده جاء زيد وعمر وقبله وجاء زيد وعمر ومعه فيه عطف بها للاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب وبقوله تعالى أن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحى (ص) وأخصص بها عطف الذي لا يفتي • متبوعه كاصطفا هذا وبني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه فنحو اختصم زيد وعمر وولفت اختصم زيد لم يجز ومنه اصطفا هذا وبني وتشارك زيد وعمر ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد بعمرو ولا ثم عمرو (ص)

في التصريح ذكر المصنف عما اختص به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف  
عامل حذف وبقى معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها إلى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما  
بينه الصبان فإن حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كانت كل أبلي حتى آدم والعاقب الثالث  
كأكثر منه بدورهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون أن الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكررها  
وجعلوا منه قوله تعالى حتى إذا حازها وقصت أبوها وقال لهم نختار قوله فلما أسلمنا وتله لليمين  
ونادينا فلا ولي فيهما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب إذا وما قبل مما عطفان أو العال بتقدير  
قد والجواب فيهما محذوف أي كان كبت وكبت والزائدة طاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر نظمته \* حقا طوي بنوى من سفاهة كبرى

وقوله ولقد رمقك في المجالس كلها \* فإذا أنت تفسين من يفيضي  
فإن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو وجهه بنوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو إلا  
أن يقدره مبتدأ أي وهو بنوى أفاده المعنى (قوله يا قاض) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه  
كترج زيد قوله إذ لم يكن بينهم ما لأمدة الحمل وإن طالت ولا رد على الترتيب قوله تعالى  
أهلكناهم باجماعها بأسمان من حيث أن الأهلك بعد البأس لا قبله لأن المعنى أردنا أهلا كما فاءها  
وكذا يقال في حديث توشأ أفضل وجهه الخ ولا رد على الثاني قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثا أوليا  
قوله قصص الأرض مخضرة من حيث أن جعله غثا أحوى أي أسود من شدة البس لا يعقب أخراجه  
وأخضر أزال الأرض لا يعقب الزوال الماء لأن التقدير خفض مدة فجعله غثا أو قصص الأرض لا يقال  
مضى الماء بجماعها لا يعقب الإخراج والأزال لا به يكفي تعقب أوها وقيل الفاء فيه مناتية عن ثم  
أو هو من باب تزوج قوله (قوله أي تدل الفاء الخ) والغالب إذا ولها جملته أو صفة أن تدل على  
السيبية هم العطف والتعقيب نحو نوكره موسى قضى عليه لا تكون منها ما لثون ومن غير  
الغالب عدم السبية نحو فراغ إلى أهله فجاء بفعل مدين فخر به لقد كنت في غفلة من هذا مكث ففنا  
فأقبلت امرأته في مرة فصكت فآل زجرات جوارث الباليات ذكرنا ولا رد على كون السبية تغيب  
التعقيب نحو أن يسلم فهو يدخل الجنة لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذا سبب التام  
الجنة وحدها هو الإسلام واستقراره إلى الموت بلا موجب تطهيره بالنار وأما قوله الدما مني (قوله وثم  
على تأخير الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها ذروها فإن خلق بني آدم  
من آثر من خلق زوجته حواء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم  
جعل الخ أو أن ثم بمعنى الواو وزعم الأخفش والكوفيون أنها تراد كما في قوله تعالى ثم تاب عليهم  
لتنوبوا عن تاب جواب إذا قبله ورد بان الجواب محذوف أي حتى إذا ضاقت عليهم الأرض الخ كان  
كبت وكبت ثم تاب الخ (قوله اختصت الفاء بها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للمتن والافتقار  
بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على مالمس صلته كعاد الذي تقوم هند في غضب هو وكذا اختص  
بعطف جملته لا تصلح للضمير أو الوصف أو الحال على ما نقله له وعكسه كز يد يقوم فيك دمر ومرت  
رجل أو بز يد يقوم فيك دمر وعكس ذلك فلو قال وتنقد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد  
فبما تضمن جملتين من صلته أو صفة أو خبر أو حال لكان أولى وفي التسهيل تخصص أيضا بعطف  
مفصل على جمل محذوفين معنى فهو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب في مثله ذكرى لا معنى  
للتأخر معناه هو يمكن أن يجعل من ذلك توشأ أفضل وجهه الخ (قوله الذي يطير الخ) جملته بيطير صلته  
الذي وعائدها الضمير المستتر في بيطير وجهه بغضب بدعطف عليها خلعت من العائد لطفها بالفاء  
السيبية والدياب خبر الذي (قوله بهضا) أي جزا كما كتبت السكة حتى رأسها أو فردا كما كرمت

الفاء للترتيب بانفصال  
وغم للترتيب بانفصال  
(ش) أي تدل الفاء  
على تأخير المعطوف  
عن المعطوف عليه  
متصلا به وثم على  
تأخير عنه منفصلا  
أي تارة أخيرا عنه نحو  
جاء زيد فعمرو ومنه  
قوله تعالى الذي خلق  
فسوى وجاء زيد ثم  
عمرو ومنه قوله تعالى  
والله خلقكم من تراب  
ثم من نطفة (ص)  
وانه من بقاء عطف  
مالمس صلته \* على  
الذي استقراته الصلة  
(ش) اختصت الفاء  
بأنها تعطف مالا يصلح  
أن يكون صلته تلوها  
من ضمير الموصول على  
ما يصلح أن يكون صلته  
لاشأنه على الضمير  
نحو الذي يطير في غضب  
زيد الفاء باب ولولات  
وبغضب زيد أو ثم  
بغضب زيد لا يجوز لأن  
الفاء تدل على السبية  
فاستغنى بها عن الرباط  
ولولت الذي بيطير  
وبغضب منه زيد  
الدياب حاز لأنك أنت  
بالضمير الرباط (ص)  
بعضا بحيث اعطف  
على كل ولا يكون  
الافاءية الذي تلوها

القوم حتى زيد أدتوما كأمته وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كما يجتني المارية حتى  
 حديثها بخلاف حتى ولدها وأما قوله ألقى الصيغة كي يخفف رحله • والزا دحتى تعله القاهها  
 بنصب نعل فملي ثابته بالقي ما ينقله والنعل بعضه فصع عطفه والقاهها على هذا تأكيده أن حتى  
 ابتدائية وتعله نصب بمحذوف يفسره القاهها كما إذا رفع على الابتداء والخبر يروي بالجر على جعلها  
 حارة فيكون القاء النعل آخر (قوله في زيادة أو نقص) أي معنويين كما شبهه ويعبر عنهما بالشرف  
 والخسة أو حسيين كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الأولف المؤمن يجرى بالحسنة حتى متقال الذرة  
 وبشطره أيضا كونه مفردا لاجله مريحا لا مؤولا قيل وظاهر الأضغير كما هو شرط مجرورها  
 والمحق عدم هذا فصور قام الناس حتى أنا فشرط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخر أم لا وأما  
 مجرورها فشرطه أن يكون مفردا وظاهر أو آخر أو متصلا به سواء كان مريحا كحتى مطلع الفجر  
 أو مؤولا كحتى يرجع الشمامسة وسواء كان غايته في خمسة أو شرف أم لا فلكل منها جامع  
 وخصوص ففي أكلت السمكة الخ تصليح للعطف والجر لان الرأس آخر وهي غايته في الخمسة لاستقرارها  
 غالباً في حتى يرجع تعين للجر لان اتصال الرجوع بالآخر الكوف مع كونه ليس مريحا ولا بعضاً ولا  
 غايته في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تعين للعطف لان ما بعده ليس آخر أم أن وقع بعدها  
 جملة اسمية كحتى ماء وجهه أشكل أو ماضوية كحتى عفواً أو مضارع مرفوع ككونه حالاً أو ماضياً  
 كحتى يقول الرسول فهي ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مضمونها غايته لشيئها وسبق ذلك  
 من يده (تنبيه) حتى العاطفة لطلق الجمع كالاولا لترتيب في الحكم فيصور مات كل أبلي حتى آدم  
 بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بمضام وقد رحتي العجز والكيس اذ لا تناوخر تطلق القضاء  
 والقدر بهما عن غيرهما فتدبرن هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً أي تدبرهما من الاعضاء إلى  
 الاقوى وعكسه وإذا كان معطوفها آخر أجروا وجب كما في التسهيل إعادة الجار لان التنبس بالجار  
 كما عرفت في الشرح حتى في آخره بخلاف غير الاستخار كصحت من القوم حتى بينهم (قوله انهم  
 التسوية) أي بعدها وهي المهمة الواقعة بعد لفظ سواء ما بالي كما اقتصر عليه الرضى وأما الواقعة  
 بعد ما أدري ونحوه كلاً أعز وليت شعري فاطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي ما أدري  
 جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المفتي بل مال بعضهم إلى انها بعد ما بالي كذلك بدليل تعليلها  
 الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع انه متعدد بنفسه وقل باله بمعنى ما بالي أزيد قائم أمر ولا  
 أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا اختياره ولا أكثر فيه اذ راعيه ورعا يؤيد ذلك أن أي  
 الاستفهامية تخلفها كقوله

واستأبالي حين أقتل مسلماً • على أي حال كان في الله مصرحي

فتأمل (قوله ومتصلة) بسبب ذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لان التسوية في النوع  
 الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعددتين أي أم المعادلة أيضاً للعادلة المهمة في  
 التسوية أو الاستفهام وهي مقتصرة في النوعين ويجب فهم ما في الجمع تأخر التي فيتتبع سواء على  
 الم يتم زيداً قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهو رسواء خبر مقدمان الجملة بعده لتأولها  
 بمصدر رأى جزعنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار متعلق بسواء فيسوغ الابتداء وجعلها من  
 مواضع سلك الجملة بلا ما بك كنهنا يوم ينفع مما اضيف فيه الطرق إلى الجملة وتجمع بالمعدي خير  
 من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقديران ولا ردان سواء لاقتضاها التعدد تنافي أم التي  
 لاحد الشيئين لا تسلاخ عن ذلك وتجبرها للعطف والتشريك كما تسلفت المهمة عن الاستفهام  
 واستعيرت للاخبار بأستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام

(ش) يستوفي  
 المعطوف بحيث أن  
 يكون بعضاً مقابله  
 وغايته في زيادة  
 أو نقص نحوومات  
 الناس حتى الانبياء  
 وقدم الحاج حتى  
 المشاة (ص) • وأم  
 بها ما طفر اترهمز  
 التسوية • أو همزة  
 عن لفظ أي مغنية •  
 (ش) أم على قسمين  
 منقطعة وساتفي  
 ومتصلة وهي التي  
 تقع بعد همز التسوية  
 نحو سواء على أنت  
 أم فعلت ومنه قوله  
 تعالى • سواء علينا  
 أجزعنا أم صبرنا والتي



مهنا خبر لا يطلب جوابا ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها الحجاز كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فمتنع بعدها  
 العطف بأول عدم انسلاخها عن الأحكام ولذا نحن في المعنى قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا  
 وصوابه أم لكن نقل الدعا من عن السرا في أن أول امتنع في ذلك الامع ذكر الحمزة لام حذفها قال  
 وهذا نص صريح يصح كلام الفقهاء وأما الالتفات المذكور فيختص منه بما اختاره الرضي من أن  
 سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والحمزة بمعنى أن الشرط لا دخوله على ما لم يتبين حذف  
 جوابها للذلة عليه وأقرب البيان الأمرين أي أن ثبت أو وقعت فالأمران سواء فأم لا لاحدا كذا أو  
 أو الجملة غير مسبوبة وتقل عن السير في مثله اهـ وإذا تأملت ذلك علمت أنه على أعراب الجمهور  
 لا تصح أو مطلقا لما فاتهما التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن الأحكام وعلى أعراب الرضي تصح  
 مطلقا فلا وجه لتقصير جوازها على عدم الحمزة إذ المقدور كالثابت على أن التسوية كما فاه المصنف  
 مستفادة من سواء لا الحمزة وإنما سميت حمزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل علم وأحيث ذلك لا شك  
 في اجتماع أومع سواء لا الحمزة قتال بانصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم بغنيان عن أي في  
 طلب التبيين لا الحمزة وحدها كما حققه الدعا مني وتختلف حمزة التسوية بامر من الأول انهم تسليخ  
 عن الاستفهام كذلك قطب جوابا بتعيين أحد الشئين لا ينم أو لا نك إذا قلت أزيد قام أم عمرو  
 كنت عالما بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بلا تخشع للسائل في  
 اعتقاده بثبوت أحدهما كما في قصة عذى السيدين وقياسه جوازهم لثباتهما معا فخطئه للسائل في  
 اعتقاد أحدهما فقط اهـ صان وفيه ان تسميم النبي في حديث عذى الدين ليس بمجرد دلائل بقوله  
 كل ذلك لم يكن فقياسه في الانبات أن لا يقتصر على نعم بل يوقى ما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك  
 قتال هذا كله مع أم فان أتى بأولها كان السؤال عن الثبوت للأحدا وعن النبي أهـ لا كانت  
 قلت أثبت القيام لأحدهما أو لا فيجاب نعم أو لا ويجوز بالتعيين لأنه جواب زيادة \* الثاني ان  
 الثالب دخوله على مقدرين يتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء أو يتأخر  
 نحو وان أدري أقر بيه أم بعد ما توعدون وقد تدخل على فليتين كقوله

فقلت لطف مرقا عافوني \* فقلت أهى سرت أم عادي حل

إذا لارج أن هي فاعل محذوف بغيره سرت واجتبت نحو ما أدري أزيد قائم أم هو فاعل ومفرد  
 وجه نحو قول أن أدري أقر بيه ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا متخلاف حمزة التسوية فلا تدخل  
 غالبا على جتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور وكما وتقل على مفرد وجهه  
 كقوله سواء عليك الذفر أم بليته \* باهل القباب من عمر بن عامر

(قوله ومعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمر وقت وقيدت وختل لا م في قوله وأما العطف  
 فالمقصود لفظها هنا وهناك وسببت منقطعة لا انقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لأحدهما  
 بالآخرى (قوله ان تلك عما قيدت به خلت) أي بان لا نسب باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض  
 نحو لار بغيره من رب العالمين أم يقولون افتراء أو تسبق باستفهام بغير الحمزة نحو هل يسوى الامعي  
 والبصر أم هل تسوى الظلمات الخ أو تسبق بغير تغير التسوية وطلب التبيين كالانكار والنفي  
 في اللهم أرحل يشون جهام لهم أيرو كالتقرير أي جعل الشيء مقرا ثابتا نحو في قلوبهم مرض أم  
 ارتأوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كافي الدعا مني لا يكتفي في صحة الكلام أحد  
 المذكورين معهما لا انقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الحمزة إذا كان ما بعدها ناقص  
 ما قبلها كإزيد عندك أم لا لأنه لا يقتصر على الأول لا يجب ضم أوله بل يقتصر السؤال إلى الثاني  
 وانما يذكر ليان أنه عرض له نفي الانتفاء فاستفهم عنه ضارباع الثبوت ولو لا ذلك لصاح

تقع بعدهم متغنية  
 عن أي نحو عندك  
 زيد أم عمرو أي  
 أي عندك (ص)  
 وربما أسقطت  
 الحمزة إن كان تخفا  
 المعنى محذوفاً من  
 (ش) أي قد تحذف  
 الحمزة بمعنى حمزة  
 التسوية والحمزة  
 المغنية عن أي عند  
 أمن اللبس وتكون  
 أم متصلة كما كانت  
 والحمزة موجودة  
 ومنه قراءة ابن  
 عبيد عن سواء عليهم  
 أنذرتهم أم لم تنذرهم  
 بإسقاط الهمزة من  
 أنذرتهم وقول الشاعر  
 \* لعمرك ما أدري  
 وان كنت داريا  
 \* بسبع رمين الحجر  
 أم بشان أي أبسبع  
 (ص) \* و بانقطاع  
 ومعنى بل وقت اهـ  
 تلك عما قيدت به  
 خلت (ش) أي إذا  
 لم تنذرهم أم حمزة  
 التسوية ولا حمزة  
 مغنية عن أي فهي  
 منقطعة

وتعبد الاضراب كبل كقوله تعالى لا رب سبيهم من رب العالمين أم يقولون اقترأه أي بل يقولون اقترأه فيه انها لا بل أم شاء أي بل أم هي شاء (ص) (خبرنا جهم بن ابى أمية) واشككنا واضرابها (بضائي) (ش) أي نستعمل أو للتصغير نحو خذ من مالي درهم أو دينار أو لابلابة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بين الابلابة والتصغير ٦٧ ان الابلابة لا تمنع الجمع والتصغير

عنه وللتصغير فهو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللإبهام على السامع نحو جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجناس بينهما وقصدت الإبهام على السامع ومنه قوله تعالى وأنا أولياكم لعلني هدى أو في ضلال مبين ولأنك نحو جاء زيد أو عمرو إذا كنت شاكيا للجناس منهما ولا اضرب كقوله ما ذكري في عدل قد بليت بهم لم أحص عدتهم إلا بعدد كانوا ثمانية أو زادوا ثمانية لولا رد أو لا قد قلت أولادى أي بل زادوا (ص) (ورعنا عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للباس منفذا) (ش) قد نستعمل أو بمعنى الواو عند من اللبس كقوله جاء الخلاف أو كانت له

قوله أم لا بلا فائدة كما نص عليه سيدي به وأما إذا لم يكن بغيره كازيد قام أم عمرو ففتحهما فان كان السؤال عن تعيين القام مع تيقن قيام أحدهما فمقطعة وإن كان السائل عرضة لظن ان القام عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضارب من الاول فمقطعة كما نص على ذلك سيدي به (قوله وتعبد الاضراب) أي زولا وتأفاره وهو كثير اما تعبد منه استفهما حقيقيا كأنه لا بل أم شاء أي بل أم هي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها بالال إلى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تنقصه أصلا فحوامل تستوى الخلفاء والنور أم من هذا الذي هو حنبل لم يزل يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون اقترأه كما يفهمه تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل اللفظ معنى هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أم هي شاء) انما قدره لاني أم المقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابدائية وحرف الابتدائية كما يصح أن يحمل وعلى هذا فنذكرها هنا استطرادى لتقيم أقسام أم وقيل نطف الحجل فقط وقال المصنف وكذا المفردة مع ان هناك لا بلا أم شامو أول بان شاء نصب باري عذوقا (قوله للتصغير وللإبلابة) قال المثنى أي بحسب العقل أو العرف أي في وقت كان وعند أي قوم كانوا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما بين الشرعيين كزوج هند أو أختها وغيرهما كثنائي الشارح فان امتناع الجمع واباحته فمما يتأخذه ان من قرائن الحال قال في المعنى ومن الهب انهم ذكروا الابلابة والتصغير لصيغة فعل وهما بهذين المثالين تم ذكرهما لاو ومثلهما بذلك لكن في ابن يعقوب على التخصيص ان المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن في الأحاديث والروايات من حواجز الجمع وعنده من القرائن فالنقطة التي في الشارح ليس راجعا للفظ أو بل للقرائن المنضمة إلى الكلام وأما ان التصغير والابلابة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد التخيير كافي التوضيح لكن صرح الشاطبي بان التخصيص بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالنفس والاضراب في الموضوعين وكلام المعنى بشعره (قوله وللإضراب) أي بشرط تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل عند سببه كما قام زيدا وقام عمرو ولا يقيم عمرو ولم يشترط الكوفايون وأبو علي ذلك بل شهدهم بيت الشارح وفراة أي الحال أو لها عاهدوا بسكون الأول لكن يحتمل انها فهم ما يعني الواو (قوله ما ذكري الخ) قاله جرير لمجد الملك بن مروان وقوله قد بليت بوى قد برمت بفتح الواو وكسر الراء أي ضربت وسميت (قوله عاقبت الواو) أي حامت بمناءها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلاف) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز بزيروى إذ كانت بدل أو ولا شاهد فيه حيث أنه (تنبيه) ما بعد النفي أو النهي لئلا يجمع كقوله تعالى ولا تمنع منهم أثما أو كفورا إلا أحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى لا في العطف وقوله أشارت إلى القول بأنها عاطفة (قوله ما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف عنه كما يعني عنها كما ان تستكلم بخبر أو الاستكسك وقوله فاما ان تكون أي بصديق فاعرف منك غنى من مجيئ

قدراه كما في رب موسى على قدر أرى وكانت له قدرا (ص) (ومثل أو في التصديما الثانية) في نحو ما ذرى وأما الثانية (ش) يعني

(قوله ما تعبد أو) أي من المعاني المشهورة والمتفق عليها فخرج الاضراب بمعنى الواو فلا تأتي لهما اما ولم يبينه عليهم ما لاختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير أن ما المسبوبة بمثلها تقدم ما تنبذ به ومن التصغير نحو خذ من مالي اما درهما واما دينار وابلابة نحو جالس الحسن واما ابن سيرين والتصغير نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف وابلابة واما حرف واما خبر وولست اما هذه عاطفة خلافا لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف (ص)

(وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفِيًا وَنَهِيًا وَلَا نَدَاءَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَكَلِّمُونَ) (ش) أَي أَنَّهُ يَعْطِفُ بِلَكِنْ بَعْدَ النَّفْيِ فَهُوَ مُضَرَّبٌ زَيْدٌ لَكِنْ هُمُ وَبَعْدَ النَّهْيِ فَهُوَ لَا تَصَرُّفٌ زَيْدٌ لَكِنْ هُمُ أَيْ يَعْطِفُ بِالْبَعْدِ التَّنَادِيَةِ كَمَا يُزِيدُ لَعَرُوبُهُمْ بَعْدَ الْأَمْرِ فَهُوَ مُضَرَّبٌ زَيْدٌ لَعَرُوبُهُمْ فِي الْأَثْبَاتِ فَهُوَ جَاءَ زَيْدًا لَعَرُوبُهُمْ وَلَا يَعْطِفُ بِالْبَعْدِ النَّفْيِ فَهُوَ جَاءَ زَيْدًا لَعَرُوبُهُمْ وَلَا يَعْطِفُ بِلَكِنْ فِي الْإِثْبَاتِ فَهُوَ جَاءَ زَيْدًا لَعَرُوبُهُمْ (ص) (وَبَلَّغْنَا لَكِنْ بَعْدَ مَضْمُونِهَا كَلِمًا كُنْ فِي مَرْبِعٍ بَلَّغْنَا تَهَامًا وَنَقَلَ هَذَا الثَّانِي فِي حِكْمِ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَالْمَرْجُلِ) (ش) يَعْطِفُ بِلِ فِي الْفِي ٦٨ وَنَهْيِ فَتَكُونُ كَلِمَةً فِي أَهْلِ انْتِقَادِهِ مَا فِيهَا وَتَبَيَّنَتْ تَنْقِصُهُ لِمَا بِهِ مِنْهَا فَهُوَ جَاءَ زَيْدًا

عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عرو (قوله واول لكن الخ) اى اجعلها  
والية اى تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا لما كوفي في في العطف به اياه فتقتل الحكم الى  
ما بعد ها وتصور الاول مسكوتا عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء مجرد الاستدراك  
فقتضى بالجملة كقام زيد لكن عرو لم يمتدح وبتعنى لكن عرو بالعطف على الاصح فان قدره خبر حاز  
وبشرط ايضا ان لا تقترب بالواو الا كانت كذلك فتحوما كان محمدا با احسن من رجاله ولكن  
رسول الله اى ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو على ابا لاختلافهما في الجواب بل  
وذلك متعنى في عطف المفرد بالواو بل المعطوف به الجملة وله حرف استدراك وان يكون معطوفا  
مفردا فلا تعطف الجملة سواء كانت بعد نفي او نهي او امر او انشاء بل تسحق للاستدراك ولا تقع  
بعد الاستفهام فتزوم عطفا ثلاثا (قوله ولا الخ) لا يستدأ خبره جملة تلاوئد الخ مفعول تلاى  
شرط العطف بل ان تلاوئد او امر او انشاء وكذا الدعاء والتخصيص وبشرط ايضا ان لا يصدق  
احد منهما قطعا على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لاز يدومك كفى التسهيل بخلاف لامر او ان  
يكون ما بعده مفرد ليس صفة لما قبله ولا خبره ولا حالا ولا خرجت عن العطف ووجب  
تكرارها نحو انما بقية لا فاضر ولا بكرو زيدا كاتب ولا شاعر وجاء زيدا لاضاحكا ولا بكا وان  
لا تقترب بماعطف والا كان العطف به وتخصص هي لاني تاسيسا لجملة زيدا بل عرو اوتا كيدا  
كجاء زيد ولا عرو كافي المعنى (قوله وبل لكن) اى في المعنى وبعد حال من بل اى اذا تالت بل نغيا  
او نهيما كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك وترجع ما قبله وبشت تقضيه  
لما بعده كذا كره الشارح فهي لقصر القلب لا غير منها وله المعنى وان لم يذ كره المصنف في لكن  
الا انه مشهور ما قبله فله حواله على مجهول فان تالت ايجابا او امر انقلت الحكم الى ما بعدها كذا كره  
المصنف بتصور ما قبله كما سكوت عنه ثم وتا ونغيا وهي حينئذ حرف عطف واضراب اتقالي كافي  
المعنى فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لكن يختلف معناها كإثبات وبشرط ايضا افراد معطوفا  
على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الا بطائى نحو بل عبادكم من اى بل هم عبادكم  
ية ولون به جنة بل جاءهم بالحق او الاتقالي من فرض الى آخره وقد افلح من تركى وذ كرام  
ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في ربيع) كمتعد منزل القوم في الربيع خاصة والتبهاء برفوعة فتجئته  
كفهر او زيا ومعنى لكن قصره للوقف سميت بذلك لتوها ان الماشي فيها (قوله الجاني) اى الظاهر  
وقد به الفرج العرض والتخصيص والنهي لان الامر قد راد به ما به معنى الطلب بمشاهة فليس  
حشا (قوله او فاصل ما) بالجرع طفا على ما قبله وما نكرة صفة لفصل قصد التعميم اى اى فاصل  
كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) اى سواء كان مستترا او بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالمجزء  
من عامه لفظا ومعنى ولا يطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المقول حصل له نوع استقلال

بل عمرو ولا تضرب  
زيدا بل عرافقرن  
النسبي والتهبي  
السابقين وأنبئت  
القيام لعمره والأمر  
بضربه يعطف بها  
في الخبر المبتدأ والأمر  
تقيد الاضراب عن  
الأول وتقل الحكم  
إلى الثاني حتى يصير  
الأول كأنه مسكوت  
عنه نحو قام زيد بل  
عمرو واضرب زيداً بل  
عمراً (ص) (وإن على  
ضمير رفع متصل \*  
عطف فافصل  
بالضمير المتفصل \*  
أولاً وصل ماو بالافضل  
يرد \* في النظم طائياً  
وضممه اعتقد)  
(ش) أي أذا عطف  
على ضمير الرفع المتصل  
وجب أن تتصل بينه  
وبين ما عطف عليه  
بشيء ويقع الفصل  
كثيراً بالضمير المتفصل  
نحو قوله تعالى قال  
لقد كنتم أنتم  
وأباؤكم في ضلال

مبين فقوله وأبوكم معطوف على الضميرى كنتم وقد فصل بآتم ورود أيضا الفصل بغير الضمير واليه  
أشارة قوله وأصل ما وذلك بالفعل بمحوا كرمكوز يدومنه قوله تعالى بنات عدن يدخلونها ومن صلح من معطوف  
على الواو يدخلونها وصح ذلك الفصل بالفعل به وهو المأخوذ يدخلونها أو منه الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أتركنا  
ولا آباءنا - أبو نام معطوف على نوحا وذلك الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمثل  
تحوضر بآتموز يدومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة

فروجه مكشوف على الضمير المستتر في استغن وعنه ذلك الفصل بالضمير المتصل وهو انشاؤه بقوله وبلا فصل برد الى ت  
قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قبت اذا قبلت وزهرته ندى • كنتاج الغلانة فمن رملا  
قوله وزهر مكشوف على الضمير المستتر في قبلت وقد ورد ذلك في الترتيل لا حتى يعبو به رجه الله مرتز جل سواء اقدم  
رفع العلم عطف على الضمير المستتر في سواء ومن كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المتفصل لا يحتاج الى فصل  
فحوز يعاقام الا هو وعرو وكذلك الضمير المتصوب المتصل والمتصل نحو زيد ضربته ٦٩ وعرو اما كرمت الاباء وعرو  
واما الضمير المجزوء فلا

فصح العطف عليه واخفى به مطاق فصل لمصول الطول به (قوله فز وجك مكشوف الخ) لا يرد عليه  
تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو متعوع ولذا قيل انه فاعل بمشذوف والمكشوف الجملة أي  
وليكن ز وجك كما سياتي لانه يقتصر في التواني ورب شيء يصح تعالا استقلا (قوله قلت اذا قبلت)  
أي المحبوبة وزهر أي دنسوة زهر جمع زهر اكسمر وجراء وتهادى أسفه تهادى أي تهافت حذفت  
أحدى التاءين والمراد بالتهافت بقر الوحش والفتا بالقاء اسم جنس جني للفتاة أي العصاة وتعسف  
جملة حالية أي مان عن الطريق المألوكة ورملا نصب بنزع الخلة فض أي في رمل وقيد بتعسف الخ  
لانه أقوى في التعتير بعد ما حبتن من المساة (قوله المستتر في سواء) أي لتأ به عسوه وهو العدم  
ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله  
لازمة) أي سواء كان الخافض خرفا أو ممالا لا يطف على ما هو كالجزء مونا كيد به بالمتصل غير  
يمكن لتعذر الانفصال في الجزر الا بالاستعانة بفعل إعادة الجار عوضا عن الفصل واعلم ان المكشوف هو  
المجزوء وحده وهل جره بالفاعل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعلا بدليل قوله سمعني وينك مع  
ان بين لاتصاف الاتعبد أو بالثاني وهو لحد الثاني كيد كالباقي كني بالله وكلا اسم الزائد في قوله  
ثم اسم السلام عليكما قولان أحدهما الثاني (قوله بجزر الارحام) أي ونحذف تسامولون وجعل المحمور  
الواو لتضم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام ما وجله ان الله جوابه وأجابه ان البت  
بشذوه (قوله والفاء قد تحذف الخ) قال ابن هشام وهذا البيتان بعده تعالى بحروف العطف  
فكان ينبغي تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المكشوف وتصحكون بعده قوله  
واخصص بقاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمكشوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو  
يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالطرف أو مبتدأ حذف  
خبره أي كذلك واذا ظرف متعلق بقذف مضاف الى جملة لا ليس أي تحذف الفاعل أو الوقت عدم  
الافس بأن يدل عليه ما دلت (قوله وهي) أي الواو ومزال يضم الميم فاعلم أي محذوف وجملة  
قد بقي معموله نعم ثان له ولا فرق بين كون المعمول اليه مرفوعا كاستكن انت وزوجك أو منصوبا  
ككتبوا الدوا والامان وكعبت الشارح وعبروا كما كل بضاة شعبة ولا سود اعقمة فالعطف  
في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك والفاو والامان ولا كل سوداؤه وقوله قدما تعليل  
لمحذوف أي وانما ليحصل المكشوف هو المعمول المذكور لا لاجل دفع الوهم أي المهدور من تسلط  
فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الامان منصوبا أي مسكونا في الثاني وانما يتبوا المنزل والعطف  
على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ماول والمعمولان بضاة وشعبة (قوله وكذا  
الواو) وتشاركهما أم كونه • غيا أدري أريد خلاها • أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله  
طليحان) بفتح الطاء الملهمة أي ضعيفان مهزولان وتنبيه هذا المحرر لدليل على المحذوف (قوله

سديوه رجه الله تعالى فالיום قد تبسجونا وتشناه فاذهب فباك والايام من محب • بجزر الايام عطف على انكاف المحروية  
بالياء (ص) (والفاء قد تحذف مع ما عطفه والواو اذا ليس وهي انقردت • عطف عامل مزال فديق • معموله دفع الوهم  
انتي) قد تحذف الفاعل مع مكشوفه لا لا لاقومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من ايام أخر أي فاطر  
فعله عدة من ايام أخر عني فاطر والفاء الداخلة عليه وكذلك لو اومته قوله ركب الباء طليحان أن ركب الشافه  
والناتقة طليحان وانقردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا لا محذوفاتي • معموله ومنه قوله

إذا ما الغايات برزت يوما \* وزججن المحواجب والعيونا فالعيون مفعول بفعل محذوف والتقدير ولكن العيون فالغفرا  
 المحذوف معطوف على زججن (ص) وحذف متبوع بدها استج \* وعطفك الفعل على الفعل بصم (ش) تحذف  
 المعطوف عليه للدلالة عليه \* حمل منه قوله تعالى أفز تكن آياتي تتلى عليكم قال الزمخشري التقدير ألم تأتي آياتي لم تكن تتلى  
 عليك تحذف المعطوف عليه وهو ٧٠ ألم تأتيكم وأشار بقوله وعطفك الفعل الخ إلى أن العطف ليس مختصا بالأسماء بل يكون

فالعيون منصوب بمحذوف أي لأن الترحيم هو ترفيق المحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير  
 مقومة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل  
 المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتيقوا معنى استحسنوا وأثروا (قوله)  
 وحذف متبوع هو المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن  
 الكلام فيه ما لكن الحذف مع الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفز تكن الخ) مثله أن ضرب عنك  
 الذكرك صغارا ولم يسر وأوتجوز ذلك الفهم في ذلك كله يجعلها الأصل والفاء والواو عطفا للجملة بعدهما  
 على جهة مقدرة بينهما وبين الهمة أي أنهم لم يفتضرب عنكم وأعجزوا ولم يسروا وبعضه أنه  
 تكاف ولا يطردهم خوفاً هو قائم على كل نفس بما كسبت مع أن الزمخشري جزم في مواضع  
 بذهب الجمع ومن أن الهمة قد تمت من تأخير تنبيه على تصديرها والاصل قائم تكن فالمعطوف جملة  
 الاستفهام بقامها (قوله وفي الاتصال) أي بشرط اتحادها من متبوعها واتحادها من متبوعها أم لا كماض مستقبل  
 المعنى على مضارع تخويقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار وعكس نحو تبارك الذي إن شاء جعل  
 لك الآية على قرأتها ويجعل بالجزء لعطفه على الجواب وهو جعل له أنه مستقبل بسبب الشرط  
 والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجل الفاعل والفاعل ظهوره بالنصب والجزم في نحو يعصني  
 أن تقوم وتخرج ولم يتم وتخرج (قوله فالتغيرات) أي فالحيل التي أقرن صبا على الصدوق فأنزبه  
 أي بذلك الوقت أو مكان لا غاية نفعها أي ضاربا بشدة تركتها فظهر أن أثره لا محل له لعطفه على  
 صلة آل وهي كذلك وأما جوازها بالعارة من آل (قوله فالتقية) أي وحده وبير يضم التقية وكسر  
 الموحدة آخره راء أي ميثاق والشاهد في قوله ويجزاسم فاعل من الأجر حيث عطفت على جملة يسير  
 لا تنافي تأويل الاسم أذهي مفعول ثان لا لتيه فخر نصب ببقية مقدرة على الباء المحذوفة للضرورة  
 وعطاء مفعوله والمأرجع معبر وهو المركب (قوله بات يعضها الخ) يعض الشاعر وجلالات يعاقب  
 أمراته بالعضب البائر أي السيف القاطع ونجدة العقاب شاء استعاضة وقصد من التصديف  
 الجوز في عمل برصقة ثانية لعضب في تأويل فاضد لأن الأصل في الوصف للأفراد حال بدليل جر  
 المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع ساق والله أعلم

• (البدل) •

هولعة العوض قال تعالى صبي ربنا أن تبدلنا خير منها وأصلها ما ذكره المصنف (قوله هو المعنى بدلا)  
 أي عند البصر بين أم الكوفيين فقيل سمعته ترجو تبدينا وقيل تكريرا (قوله المقصود بالنسبة)  
 أي الحكم المنسوب إلى مشيئة أئمتنا وأئمتنا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والا  
 فالبدل من الجوز ورد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو  
 تكون لنا عهد الأولتنا وأثرنا (قوله مكمل للقصد) أي بقصده أو رفع الاحتمال عنه أو إضاحه  
 (قوله المعطوف بيل) أي بعد الأبيات كما مثله وكذا المعطوف ولكن بعده بناء على قول الكوفيين به  
 فان كلامهما هو المقصود بالحكم السابق وهو الأبيات دون ما قبلها مالا به صار كالسكوت عنه لكن

فيها وفي الأفعال نحو  
 يقوم زيدو يبعد وجاء  
 في يدور كعب واضرب  
 زيدا وقم (ص)  
 (وأعطف على اسم  
 شبه فعل فعلا \*  
 وعكسا استعمال بعده  
 سهلا) (ش) يجوز  
 أن يعطف الفعل على  
 الاسم المشبه للفعل  
 كاسم الفاعل ونحوه  
 ويجوز أيضا كس  
 هذا وهو أن يعطف  
 على الفعل الواقع وقع  
 الاسم من قبل الأول  
 قوله تعالى فالتغيرات  
 صفة افتقرن به نفعها  
 وجعل منه قوله  
 تعالى إن المصدقين  
 والمصدقات وأقرضوا  
 الله ومن الثاني قوله  
 فالتقية يوما يسير  
 عدوه \* ويجز  
 عطاء يستحق المعارا  
 وقوله بات يعضها  
 بعضب بآثر \* يقصد  
 في أسوقها وحائر  
 فخير عطاء معطوف  
 على يسير وحائر  
 معطوف على يقصد  
 (ص) • (البدل) •

(التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المعنى بدلي) (ش) البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع ذلك  
 جنس والمقصود بالنسبة فعل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأن كل واحد منهما مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود  
 بهما وبلا واسطة أخرج المعطوف بيل نحو جاء زيد بل عمرو فان عروها والمقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل وأخرج المعطوف  
 الواو ونحوها فان كل واحد منهما مامة وبالنسبة ولكن بواسطة (ص)

ذلك بما حاط به بل ولكن أما المعطوف بما بعد التي فليس مقصود به أصلاً كان المعطوف بالليس مقصوداً بما قبلها بل ينبت له نقض الأول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الأول وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كاستراتجيات وما هو مقصود ودون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الانيات فتخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأوجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظر الكونه مقصوداً والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً أصلاً وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الفاعل لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من فطعت زيداً لعدم ما يرد إليه الضمير لأن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصد في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكان ثبت الخبر في قوله

ان السيف عند زيدا ورواحها • تركت هو ازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البديل وقال الزحشمي معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متعل به (قوله مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه وتائب فاعله يعود إلى بدل في البيت قبله (قوله) أو ما يشتمل ما واقع على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود إلى ما واقع عليه قبل ذلك منه المشهور به من لفظ البديل أي أو بدل لا يشتمل على البديل منه بناء على قوله في التسهيل أن المشتغل هو المبدل أما على أنه المبدل منه كما أشار إليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم علم اعصاب السناد على الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فنبهني على الثاني بأنه يشتمل للجهول وعليه نائب فاعله أنسل منهم ما تم رد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيدته بل لعدم اشتغال زيد على التوب ولا الأول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بدل العكس فيما الآن براد بالاشتغال مطلق الملائمة والتعلق بغير الكلية والجريئة لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازاً واختار الموضح أن المشتغل هو العامل قبل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه أجمالاً لكونه لا مناسب البديل منه في فهم أنه مرتبط بشيئ آخر كما ينبغي زيد علمه أو حسنه إذا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيدته أو فرسه إنما يفيد تعلق السرقة بشيئ منسوب لا بذاته وكذا سألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فإن السؤال إنما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم فقد بدل العامل على معنى البديل أجمالاً وهو معنى اشتغاله عليه وفيه أنه لا يطرد في تحوز بدعاه كثر معاملة الابتداء فانه يتعلق بالأول حقيقة فلا يدل على البديل ولا يحسن تغير مجده عن أن الخبر هو العامل في المبتدأ الضعيف وأيضاً برده على قتل أصحاب الأخدود النار فإن أصحاب ينسب للأخدود حقيقة فلا يدل على البديل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وإن تعلق في اللفظ بغيره ولا ردن بدل البعض والكل كذلك لأن وجه التسمية لا يوجبها أو الحاصل أنه براد بالاشتغال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجريئة والألم يطرد في شيء منها (قوله وذا) أي الذي كالمعطوف بيل أعز بضم الزاي أي أنسه للاضراب بأن تقول هو بدل الاضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد ظرف لمعروف بدل عليه محجب أي وإن وقع دون قصد لا متبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد بغيره فساداً كما قاله سم وهو المحمي ببدل النسيان وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط وجملة به سلب صفته وتائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الفاعل الحكم عن الأول وأثبت الثاني بالصيغة جرت على غير صاحبها هذا أعراب للرازي ويصح رجوع ضمير سلب لفظ بمعنى انما

(مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل • عليه يلقي أو كالمعطوف بدل وذا للاضراب أعرب ان قصد المحجب • ودون قصد دغلط به سلب كثر زه خالداً وقبائه البداة • وأعرفه حقه وخذبه لأمدي)

(ش) البديل على أربعة أقسام الأول بديل الكل من الكل وهو البديل المطابق للبديل منه المساوي له في المعنى نحو مررت  
 بأخيك زيدو زيدو زيدو الثاني بديل البعض من الكل نحووا كلت الرغيف ثلثه وقبله اليد الثالث بديل الاشتغال وهو الدال على  
 معنى في متبوعه نحو أعجني زيدعله وأعرفه حقه الرابع البديل الدال على البديل منه وهو المراد بقوله أو كذا طوف بديل وهو على  
 قسمين أحدهما ما قصد متبوعه ٧٢ كما قصد هو يسمى بديل الأضراب وبديل البدل نحووا كلت خبر الجملة قصدت أولا

الأخبار بانك أ كالت  
 خبرنا ثم الدال انك  
 خبرنا كالت كالت  
 أ يضاهو المراد بقوله  
 وذلك الأضراب أعزان  
 قصد أصعب أي البديل  
 الذي هو كخطوف  
 بديل اتسبه للأضراب  
 أن قصد متبوعه كما  
 يقصد هو الثاني مالا  
 يقصد متبوعه بل  
 يكون المقصود البديل  
 فقط وانما غلط المتكلم  
 قد كرر البديل منه  
 ويسمى بديل الغلط  
 والنسيان نحو رأيت  
 رجلا حمارا أردت  
 انك تخبر أولانك  
 رأيت حمارا فغلطت  
 بذكر الراس وهو  
 المراد بقوله ودون  
 قصد غلط سلب أي  
 إذا لم يكن البديل منه  
 مقصودا فيسمى البديل  
 بديل الغلط لانه من بديل  
 للفظ الذي سبق وهو  
 ذكر غير المقصود  
 وقوله وخذني لمدى  
 يصلح أن يكون مثالا  
 لكل من القسمين  
 لانه ان قصد البديل  
 بالمدي فبديل الأضراب وان قصد المدي فقط وهو جمع مديته وهي الشفرة فهو بديل الغلط (ص) الجمع  
 (ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تنبيه الاما ساطعة حلا أو اقتضى بعضا أو اشتغالا كأنك ابتهاجك استمالا) (ش) أي  
 لا بديل الظاهر من ضمير الحاضر الان كان البديل بدل كل من كل واقتضى الاطاعة والشمول أو كان بديل اشتغال أو بديل بعض  
 من كل فالاول كقوله تعالى تكون لنا عيدا والاولا آخرنا فاولنا بديل من الضمير المحرور باللام وهو نافعان لميل على الاطاعة

والمدى فهو بديل الأضراب وان قصد المدي فقط وهو جمع مديته وهي الشفرة فهو بديل الغلط (ص) الجمع  
 (ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تنبيه الاما ساطعة حلا أو اقتضى بعضا أو اشتغالا كأنك ابتهاجك استمالا) (ش) أي  
 لا بديل الظاهر من ضمير الحاضر الان كان البديل بدل كل من كل واقتضى الاطاعة والشمول أو كان بديل اشتغال أو بديل بعض  
 من كل فالاول كقوله تعالى تكون لنا عيدا والاولا آخرنا فاولنا بديل من الضمير المحرور باللام وهو نافعان لميل على الاطاعة

امتنع نحو رأيتك زيداً والثاني كقولہ ذرني ان اترك لن بطاعاً • وما التفتي حلى مضاعفاً ٧٣ غلبي يدل اشتغال من

الباء في الفتحة  
والثالث كقولہ

أوعدي بالهين

والاداهم • رجل

فرجل شئت للنامس

فرجل يدل بعض

من الياء في أوعدي

وفهم من كلامه أنه

يبدل الظاهر من

الظاهر مطلقاً كما

تقدم تمثيله وان

ضمير الغيبة يبدل منه

الظاهر مطلقاً نحو زوره

خالداً (ص) (وبدل

المضن المزني •

هزرا بمن ذا السعد

أم علي) (ش) إذا

أبدل من أم

الاستفهام وجب

دخول هزرة الاستفهام

على البدل نحو من ذا

أسعد أم علي وما

تفعل أخيراً أم شرا

ومتي تأتينا أقدام

بعد غد (ص)

(وبدل الفعل من

الفعل كن • فصل

الناستمن بئامن

(ش) كما يبدل الاسم

من الاسم يبدل الفعل

من الفعل فيستن

بنايدل من فصل

ومثله قوله تعالى ومن

الجميع كسبحان الله بكرة أو أصلاً أي كل وقت وفي إعادة اللام دليل على أن البدل على نية تكرار  
العامل كما هو قول الأصم (قوله امتنع) أي عند جمهور البصريين وأما زهرا الأخفش (قوله  
والاداهم) جمع أدهم وهو قند الحديدي وشفته بنشين مجة فثلثة فنون أي غليظة والنامس جمع منسم  
يقع الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقم الانسان بجامع الغلظة (قوله فرجل)  
أي الأولى يدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد (قوله مطلقاً) أي يدل كل أو غيره (قوله  
وان ضمير الغيبة الخ) قال الصان أي البارز وان لم يحضري الا ان التصريح به لا المستر فلا يجوز  
هذا أعجبني جمالها كما لا يجوز تعجبني جمالها • وهو غير مسلم التصريح بهم في كلمة الشهادة  
بان لفظ الجلالة يدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان  
أعجبني ماض مؤنث فلا يستدل به كرساء على وجوب صحة حلول البدل على الاول وتعجبني  
مضارع مبدوء بباء الخطاب فلا يستدل بالظاهر وأما في نحو زيد أعجبني جمالها فلا مانع من جعل جمالها  
بدل من الفاعل المستتر على انه في عطف البيان عن الداعي في ان صحة الاحلال غير لازمة لانه تغفر  
في التابع ما لا تغفر في التسويغ فتأمل بالانصاف • واعلم انه لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر  
مطلقاً اذا أقاد اضرباً وأما بحوق أنت وورثت بك أنت فتوكداً تغافوا وكذا رأيتك أنت عند  
الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيداً ياء غير مجموع ولو سمع كان تو كيدا (قوله وبدل المضن  
المزني) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى هزرة الاستفهام على الخ وكذا بدل المضن معنى الشرط  
بلى ان الشرطية كمن يقم ان زيدوان عمرو فمعهما ما تصنع ان خير او ان شر فالتجيز به موقوت تسافران  
ليلاً وان تهارأ تبعك وروح بالضم ما صرح معه بحرف الاستفهام والشرط فلا يبدل به ذلك نحو  
هل أعجبناك زيداً وعمروان تضرب أحدى يداهما أو ضرباً بسم ويرد على الشرط قوله صلى الله  
عليه وسلم إيماناً مولدت من سيدنا هاهي فمنع من رفع أمة بدلاً من أي مع انه لم يبدل حرف  
الشرط والجواب أن ذلك ليس واجباً في الشرط بل غالب في الكشف ان يومه زيد بل من اذا زلت  
وكذا قال أبو القاسم ولما أبدى كرههنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصان في مجلس مثل  
فيه من ذلك بان البدل تصابي حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من مثلتهم  
واسقسته حاضر ومعه انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من مثلتهم ان  
حرف الشرط انما يبدل في التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلاً  
فتأمل (قوله كن ذالغ) من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا أسعد يدل من من والجملة في محل جر  
بالكاف لقصد لتفها (قوله وبدل الفعل الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كافي  
العلف فيجوز ان حقيقتي تش إلى كرمك قاله ابن هشام ثم الحق قاله الشاطبي يحيى • الاقسام كلها  
فيه فيبدل الكل كقوله التال فان المجيء وهو نفس الشيء وبدل الاشغال كالآية والبيت اللذين في  
الشارح فان لقي الا • تام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي وهو يدل كل والمباينة تستلزم الاخذ  
كرهاً وطوعاً ومته مثال المتن فان وصول قاصد الاستعانة يستلزم على الاستعانة وان كان مطلق  
الوصول لا يشغل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشغل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو برسولة بناء  
على ان البدل هو المشغل وانما ضرب قوله بعن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم  
أنه من الكرام فلا يخيب قاصده وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله رجلاً ومن جعل هذا يدل  
اشتغال لان الصلاة تشغل على السجود فتدأ بعدل من ان المراد الاشتغال بغير الكليّة والجزئية  
والا كان كل يدل بعض كذلك أقاده الصان وبدل الفاظ جوزية مبدوءة بوجاعة والقياس  
يقضيّه كان تلم زيداً تسكبه جبة يشكرك أه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر زجل تقاعد عن

(١٠ - خضري) - ثاني) وهو المجرم وكذا قوله ان على الله ان يتابعها تؤخذ كرهاً وتجيء ما تعاقبوا خذ بدل



من تبادل ولذلك نصب  
 والمنتدب \* أو يا  
 وغير والدي اللبس  
 اجنب \* (ش)  
 لا يتخاو المندى من  
 أن يكون مندوبا أو  
 غيره فان كان غير  
 مندوب فاما أن يكون  
 بعيدا أو في حكم  
 البعد كالناسم  
 والساهي أو قربا فان  
 كان بعيدا أو في حكمه  
 فله من حروف النداء  
 يا أو يا أو يا ويا  
 وان كان قريبا فله  
 المزمرة نحو يا ذاقيل  
 وان كان مندوبا  
 وهو المتعجب عليه  
 أو المتوجع منه فله  
 وانحسروا وازيداه  
 وواظموا ويا أيضا  
 عند عدم التشابه بغير  
 المندوب فان التنبس  
 تعينت أو امتنع يا  
 (ص) (وغير مندوب  
 ومضمر وما جامعتا  
 قد بعسر في قاعها  
 وذلك في اسم الجنس  
 والمشارلة هل ومن  
 عنده فاضرعاه  
 (ش) لا يجوز حذف  
 حرف النداء مع المندوب  
 نحو وازيداه ولا مع  
 الضمير نحو يا ذاقيل  
 فكيفتكم ولا مع  
 المستغاث نحو يا زيدا  
 وأما غير هذه فيمنف  
 معها الحرف جوازا

٧٤ (ص) (النداء) (ولامندى النساء أو كالتاميا \* أو يا كذا يا نحميا والهمز لانداني

مباينة الملك أي الانقياد اليه وعلى بشد الباء خبر ان مقدما والله نصب بتز ع الحافض وهو واو  
 القسم وأن تبادل بكسر الباء اسم أن وتؤخذ بديل اشتغال من تبادل واو كرها مع قول مطلق بتدبر  
 مضاف أي أخذ كره أو حال أي كاره واو هو أنصب بقوله طامتا \* تنبيه \* الدليل على أن البديل  
 في هذه الامثلة هو الفعل وحده لا جهة الفعل والفعل ظهروا عرب الأول من نصب أو جزم على  
 الثاني فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أمكم كما تعلمون أمكم  
 بانعام وبتين لان الأولى صلة الذي والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (النداء)

هو بكسر النون أكثر من ضمها أو المدغم كما أكثر من القصير فلفاته أربع لكن المكسور الممدود  
 مصدر قياسي لان قياس فاعل كنادي الأفعال وغيره مما عاى لكن وجه الضم مع المدان لما تنفت  
 المشاركة في نادى كان غنة الثلاثي الدال على صوت وقبانه فعال بالضم كمن صر خافن راعى اللفظ  
 كسر ومدوم راعى المعنى ضم ودم ضم قصر كل منهما تخفيفا وقبل المضموم اسم لا مصدر والوجه  
 منقلبه عن واو كسها كافي القرى وهو لغة الدعاء ماى لفظ واصطلاحا طلب الدال بأو واحد  
 أخواتها والمراد بالاقبال طلق الإجابة فدخل يا الله ولا تنافض في باز يدا بتقبل لأن بالطلب اقباله  
 ليسمع النهى فلم توجه له النهى الأبعد اقباله ولا ينادى حقيقة إلا الميزلانه الذى تنافى جانبته وأما  
 غيره كيا جبال ويا أرض فاستعاره كنية حيث شبه بالمعزى النفس ويا تخييل (قوله وللمندى)  
 الأظهر فتح داله وان مع الكسر ايضا والناء صغته من النأى وهو البعد والكاف في كالتاميعنى  
 مثل أى مماثل معطوفة على مدخول ال الموصولة وياؤها معذوفة للضرورة أى وللمندى الذى هو  
 ناء أو عما نه يالغ وانما قدمها لانها أهم الادوات إذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها  
 وتعين في الجلالة والمستغاث وأما واويتها لعدم مماها بغيرها لا بعدا حقيقة أو تنزى لافانها غير  
 لازم فيا (قوله واوى) بفتح المزمرة مقصورة وقد تم كافي التسهيل قد تكمل الادوات ثمانية (قوله  
 وآ) هو مزمرة معدودة (قوله والهمز) أى المقصور لانداني أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم  
 إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تحصل ضمير المندى بالكسر فيكمل للمزمرة أقسام الكلمة  
 فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الواوى وهو الوعد واسم فعل بمعنى ادعوك لكنها في الثاني مكسورة  
 ولها في ذلك تطاثر مرت كمل ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع وهذه  
 الادوات مشبهة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومذهب المبردان يا أو يا البعيد  
 وأى والمزمرة للقرى يسو يالجميع وكذا ابن برهان الأتانه جعل أى للمتوسط وأجوعا على جواز نداء  
 القريب بما البعيد لتز يله منزله كما اشار له الشارح بقوله أو في حكمه وكذا المبرد التاكيد اهتماما  
 بما يتلو النداء وعلى منع عكسه لتاكيد لعدم تأتبه ولا مانع منه للتزبل سم (قوله وازيداه)  
 هو حرف نداء ونبيه وزيد امندى مضموم بتدبر المناسبة ألف الندبة والهاء الساكت (قوله قد  
 بعري) بضم الباء وشذالاه أى يحذر من حرف النداء لفظا (قوله وذاك) أى التعرى المفهوم من  
 بعري (قوله والمشارلة) حقه أن يقول والمشارية أى اسم الإشارة لانه الذى يدخل عليه بالكنه  
 عطفه على الجنس أى فى اسم الجنس واسم المشارلة أى الاسم الدال عليه من حيث انه مشارله وهو  
 اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه نادى مطلقا وقبده الشاطي بغير الفصل بكاف الخطاب فلا يقال  
 يا هذاك (قوله لا يجوز حذف الخ) أى لان الحذف يناق مذل الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث  
 ويقتوى الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا  
 وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفتك وقوله

وكذا مع اسم الجنس حتى ان اكثر النحويين منه و لكن اجازة طائفة منهم وتبعهم ٧٥ المصنف ولهذا قال ومن يمنعه

فانصر عاذله أى انصر

من يعذله على منعه

لورود السماع به

فما ورد منته مع اسم

الاشارة قوله تعالى

ثم انتم هؤلاء تقتلون

انفسكم أى يا هؤلاء

وقول الشاعر

ذا الرعواء فليس بعد

اشتعال الرء أس

شيأ الى الصمامين

سيدل أى اذا دغما

ورد منه مع اسم

الجنس فوله أصح

ليل أى باليدل

وأطرف صكر أى

يا كرا (ص)

• (وابن المعرف

النسأى المفرد •

على الذى رفعه

قدمه • • (ش)

لا يخلو النداء من

أن يكون مقدرأ أو

مضافا أو مشبها به

فان كان مفردا فاما

أن يكون معرفة أو

نسكرة مقصودة أو

فان كان مفردا

معرفة أو نسكرة

مقصودة بنى على

ما كان برفع فان

كان برفع بالضمة بنى

عليها نحو يا زيد

ويا رجل وان كان

برفع بالالف أو بالواو

فمكذلك نحو

يا زيدان ويا رجلا

ويا زيدا

ويا رجلا

ويا زيدا

ويا رجلا

ويا زيدا

ويا رجلا

ويا زيدا

ويا رجلا

يا البحر بن البحر يانت • أنت الذى طلقت عام جعت

بان يافيه للتنبيه وابلأ مغفول لحذف ضمة كفتل وأنت مبتدأ مؤكد بان الثانية والذى خبره

ومحل الخلاف ضم الما طلب ما غيره فلا نأى اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لا هو الا هو فلفظ هو

منه اسم للذات العلية لا ضمير وقولك يا ألعن (قوله وكذا مع اسم الجنس) فبدله في التسهيل بالبنى

للداء وهو التكرار المقصودة أمافير المقصودة كجارح لاخذ مبدى فليز منه الحرف كفى شرح الكافية

وتظاهر الانتموي بالخلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أيضا ولعله لم يعتبر به

لضعفه فهدا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة ثلاثون دلالة على النداء لكونه

بال والتأدى العبد لا يحتاج لهذا الصوت المتأقى العلف والتعجب منه لانه كالاستغاثات اغنا وحقا

كالماء والعشب تعبان كثرهما فاجلج سبعة وفى الاشارة واسم الجنس المعين للخلاف الذى فى

الشارح (قوله حتى ان اكر النحويين منعه) أى الحذف فيما هو مذهب البصريين وحلوا

المسوع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد

فهما والاضاف التماس على اسم الجنس لكثرة تعلما وتروا فصر اسم الاشارة على السماع اذ يرد

الافى الشعر وقد قال فى شرح الكافية وقول الكوفيين فى اسم الجنس أصح (قوله ثم انتم هؤلاء الخ)

أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبر انتم وتتلون صلته أو هو اسم إشارة خبر انتم أو عكسه

وتتلون حال (قوله ذا الرعواء) مصدر ناتب عن فعله أى هذا انكف من دواعي الصامتات كقفا

(قوله أصح ليل) مثل يضرب عندا خاها الكراهة من الشيء أى انت بالصبح باليل وأصله ان امرأ

القدس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت يا فتى فليبتك لتقولها فرجعت الى

هطاب الليل كأنها تستعطفه ليلها بما هى فيه معى الصبح (قوله أنطق كرا) أى يا كراوان

فرخم يحذف النون على لغة من لا يتنظر قطعها الألف لكونها الشاذة اذا سكتا رابعا كما ساقى ثم

قلت الواو ألفا لتكرهها أو افتاح ما قبلها أو كله حلال اجاسا كفى حياة الحيوان وهذا مثل تمامه

ان النعام فى القرى يضربان تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أى سواء سبق

تعر يفه النداء كالماء أو حصل به وهو التكرار المقصود فان تعريفا التماس هو بالقصد والاقبال عليها

والصحيح فقاء العلم على تعريف العلية ويزيد بالنداء وضوحا لانه يسكر قبل النداء اذا التئادى قد

لا يقبل التكرار كالجلالة واسم الاشارة وانما تكرره عند اضافته لأن مقصودها الاصلى التعريف أو

التخصيص فلو غبت العينة لفت الاضافة وأما النداء المقصوده الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف

ولا حاجة للتكرار • وانما يجمع النداء مع ال ثلاث يجمع بين ادنى تعريف ظاهرين بخلاف

العلية فاما اعتبار ادناه ظاهرة قدر (قوله بنى الخ) قبل له بنائه شبه بكافى فلا نداءا وافر ادع

الاضافة وديان التكرار غير المقصودة كذلك مع اعراها وانما هى شبه بكافى الضمير فى نحو

أدعوك خطابا وافراداً وتعريفا وهى مشابهة لكافى ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه بالحرف بالواسطة

فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف التكرار بنى على حركة ايداء يعرض البناء و كانت ضمة

لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ الكسرى بلس بالمضاف لئلا يتكلم بعد حذفها والفتح بلس به عند

قلها لاغوا وحذفها وأما ضمة بعد حذف بنائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة أو

مقدرة فحبب تدبرها فى ما موسى وبأفاضى وبحذف تنوين فاض اتفاقا للدائه وثبت باؤه عند

التحليل اذ لم تنبى موجب لحذفها وتسقط محذوفة عند المراد لانه نودى منوناً بحذف الياء لحذف

تنوينه للبناء وبقى حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جى بان ذلك الخلاف فى يافى (قوله يا زيدان)

الظاهر انه من التكرار المقصودة اذ لا يشى العلم ولا يجمع الابد تذكيره ودا تلزمه ألفى غير النداء

يا زيدان ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

ويا رجلا ويا زيدا

وبارجلون ويكون في محل ٧٦ نصب على المفعولية لان المنادى مفعول في المعنى وناصبه فعل مضمر نائباً عما به فاعل

عوضاً عن العلية فكذا يوض عنها تصرف النداء وما بعده صنيع الشارح من انه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للتكرار المقصود فاعلم ذلك باعتبار انه قبل التثنية كان علماً (قوله يارجلان) صفه ليسوغ جمعه بالواو والنون (قوله فعل مضمر) أي عند سيبويه وقال البرد نصب بحرف النداء لانه مفعول الفعل على المذهبين يارجلان لأن جرائها مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند البرد حرف النداء مفعول الفعل وحده واسترا الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضله مفعول به لأنه واجب الذا كر لتاليقوت النداء (قوله خذف ادعو) أي زوما لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده في طلب الأفعال ولا يرد ان ادعو خبر فلا يكون أصلاً لان شام هو النداء لجواز ان يقصد بالفعل الانشاء أيضاً ولذا كان الأولى تقديره ما شبهه لانه الغالب في الانشاء (قوله في انه يتبع بالرفع الخ) أي ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في نحو ياسدو به وياهل ولا بعده ما يصلها عن حركة الأعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الأعراب العارض بالعامل وهذا يعمل للفرق المشهور في هؤلاء وكذلك الصكي فينبى على ضم مقدر الحكاية كاعرابه في غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيتا تابع لشر المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفي قوله بالرفع ناسخ يعلم من الفصل الآتي (قوله والمضاف) أي لغرض الخطاب والافتلان نادى أصلاً لا تلازم جمع خطابين لتخصيص في جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير أنيره وهو ممتنع (قوله عادما حلاً) أي في الجملة والافتعل يجوز الضم فيما اضافته مغيرة حصة أو كاقبل وليس كل خلاف جاء معتبراً • الاخلاف له حظ من النظر (قوله أو مشبهه) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيقول به كالمضاف اما يكونه عاملاً به رفعاً أو غيره كيا حسنأوجهه واطالعا جبالاً وبارفقا بالعباد كذا يافا غافاً والموت بطلبه ان جعلت الجملة حالاً من الضمير غافلاً أو يعطيه عليه في التسمية قبل النداء كيتا ثلاثة وثلاثين وكذا التكرار الموصوفة قبل النداء عند كثير من الموصوفين بغير ادغام غير مكساة القراء يارجلان كريمة اقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجود ما عظيم يا رب كل عظيم يا حلي يا بهل وقول الشاعر • اذ اراهم وى هجت لامين • لان النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تمة المنادى كالمفعول من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالتكرار فان وصفت بعد النداء دعو جب البناء لانها حيث قد مرفوعة مقصودة وان احتمل الامران حاز وجاز ولا يرد ان التكرار تعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده سكرت ولا بجملة لانه يقتضي المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فمردا تصرف علمهما معاً المتعوت وحده أفاذه المصحح وفي التسهيل ان الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصه ارجح كالحدث والبت فقوله هنا وان المعرفة المفرد اى وجوده باقى غير الموصوف وجواز انية قال • ووبصر الشبيه بالمضاف فما ذكر يعلم ان الموصوف في نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في سيبويه (قوله اياركبا الخ) ان شرطية مدخجة في مال الزائدة وعرضت أى أتت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ويحجران بالباين (قوله وياضارب عرو) أشار به للرد على نطق في الاضافة غير الهضبة (قوله ويا ثلاثة وثلاثين) أى فين سميت بذلك فيجب نصبهما لا خلاف الأولى لشبه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب ويمتنع حيث ذاخل يالعى الثاني لانه جزء علم كعبه شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبهما انشاء وان عرفت فان أردت جماعتهن معيتن ضمته الأولى لانه تكرر معه ودة وعرفت الثاني بالعى المتأخر لانه تكرر أرى يدها معين ولم يكف بتصرف النداء لان يالعى تباشره ونصته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت فايجب ضمّه مجرداً من ال

يازيد أو مسوز ما  
لخفف ادعو ونابت  
يامنا به (ص) • (و  
انضمام ما بنوا قبل  
النداء • ولغير مجرى  
ذى بناء حـدا •  
(ش) أى اذا كان  
الاسم المنادى مبني  
قبل النداء قد رعد  
النداء تناوّه على الضم  
نحو يا هذا ويجرى  
مجرى ما يجدد تناوّه  
بالنداء كزيد في انه  
يتبع بالرفع مراعاة  
لضم المقدر فيه  
وبالنصب مراعاة  
للعمل فتقول يا هذا  
الفاعل والعاقل بالرفع  
والنصب كما تقول يارجلان  
الظرف والظرف  
(ص) • (والفرد  
التكرار والمضاف  
وشبه انصب عادما  
خلافاً • (ش) تقدم  
ان المنادى اذا كان  
مفرداً معرفة أو تكرة  
مقصودة يبنى على  
ما كان يرفع به  
وذكر هنا انه اذا  
كان مفرداً تكرة أى  
غير مقصودة أو  
مضافاً أو مشبهه  
نصب فتعال الأولى  
قول الاعمى يارجلان  
خذ بيدى وقول  
الشاعر • اياركبا  
اماعرضت فلما

ندامى من يحجران أن لا تلاقيا ومثال الثاني قولك يا ضارب عرو ومثال الثالث قولك يا طاعلاً وان

وان ارد بهما عددوا احدهما في الظاهر فسمي (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول اتفق ضم محذوف بعد عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولا تن ينفع التاء من وهن بن اذا صغف او وضعها من اهان غيره اهله (قوله اذا كان المتأدي مفردا الخ) ذكر ستة شروط اتفادها المتن بالمتال وسياقي محترضا وبقي ما بين كونه المتأدي ظاهرا لارباب فصولا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا نقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتامن وهو كون ابن مفردا لا متنى ولا جعولا يخفى اخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحركات حتى يجمع فقه وضمه فالتن والجمع على حده خارجا عن ذلك وانظر جمع التكسير كياز يوزان بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالفراد لم لا ومتن في تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالفراد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج بالاضاف فتأمل وشرط التووي في شرح مسلم كون النبوة حقيقية (قوله وصفين) أي اوابنة بخلاف بنت لقة استعمالها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي هذا كرامونث وكذا العلم الاول كياز بدن فاعطية وايهنداسة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشترط تذكر العليين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لسان وحقه أن قول مضافا بالنصب الى حاله من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنسبة (قوله وجهان) اما الضم فعلى الاصل واما الفتح فاتباع لفظة ابن لكون الحاج بينهما ما سكا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف فكلمة عشر أو فتح اعراب على الحقام بن واصاف زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لا يستعمله واما فقه ابن فعلى الاول اعراب وعلى الثاني بناء وضمه النداء مفرد عليه كما قد عرف خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زاد لم بطله عامل فتقول في اعرابه على الاول زيد منادى قد ضمه لفظة اتباعه لابن وابن سفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى ٣ وضمه مقدور على ان الحركه البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد ولفظ ابن مقمعه بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بان لعدم تمام الاول الا بالاضاف اليه وهل يجوز كونه نو كيدا لفظيا بالمرادف كما سياتي في سعيد الاوس فتكون فقهه اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشرط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه علم يقع أول سطر أو تخطع همزة للشر والاثبت وكذا ان اقدم شرط كان لم يقع بعده كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أول يمكن صفة له بل بدلا أو خيرا ولو منسوخا ونصب باعنى أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو تنى الابن أو جمع أو وقع بعد معنى أو جمع كالمثال أول نصف لأم أبيه حقيقة بل لغيره أوله أو معلمه أو لفظ ابن أو أخ متلا قال النويرى في كتاب الرسم أول لقب طلب على أبيه أو صناعة اشهر بها كجاء زيد بن الامير أو القاضى زاد الطلابى في تظلمه أو لانه كعبدى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الالف وهو مقتضى الشرط والمارة لكن مرانهم غلطوا من شرط تذكر العليين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسويل كل ما جوز فتح المنادى المضموم أو يجب حذف تنوينه في غير النداء لالتصرون وحذف ألف ابن خطأ وفي الصبان ومثل ابن في ذلك انه نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما أو كنية أو لقبا ما صرح به ابن خروف وجرم الراعي بوجوب التنوين وجوب الالف اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى بعد تنه الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) متداخلة قد حقا وان لم يل شرط وبلى الثاني عطف عليه والو فيه بمعنى أولان انتفاء احدهما كاف في فتح الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو معنى فعل

جاءوا باحسانا وجهه  
وإن لائقه ثلاثين  
(ص) = ونحو زيد  
ضم واتفق من نحو  
أزيد بن سعيد لا تن  
(ش) أي اذا كان  
المتأدي مفردا علم  
ووصف ابن مضاف  
الى علم ولم يفصل بين  
المتأدي وبين ابن حاز  
لك في المتأدي وجهان  
البناء على الضم نحو  
يا زيد بن عمرو والفتح  
اتباعا نحو يا زيد بن  
عمرو ويجب حذف  
ألف ابن والحالة هذه  
خطأ (ص) = والضم  
ان لم يل الابن علما  
وبل الابن علم قد  
حقا =  
٣ قوله وضمه مقدر  
على ابن فيه تأمل  
لضافته الى سعيد  
فقه ان يكون في محل  
نصب لانه على هذا  
الوجه يكون زيد بن  
مضافا وسعيد مضاف  
اليه كما اذا قلت يا خسة  
ضمر زيد فتأمل اه  
وسياقي في نحو سعد  
سعد الاوس ما يصرح  
بذلك اه منه

(ش) أي إذا لم يقع ابن بعد علم ولم يقع بعده علم وجب ضم المتأدى وامتنع فقوله قال الأول نحو يا غلام ابن عمرو ويا زيد الطريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن ٧٨ أحيانا فيجب بنا فعيد على الضم في هذه الامثلة ويجب انبات ألف ابن والحالته (ص)

الشرطي المعنى كما سياتي في عوامل الجزم أي فالضم مقصود أو ان قد حتم جوابه حذف فاءه للضرورة والشرط وجوابه خبر المتأدربط بالضم في حرف والوجه الأول أولى لعدم احتياجه إلى ضرورة كما مر غير مرة (قوله أي إذا لم يقع الخ) دخل فيه هذا محتمر فلا يشترط من المتقدمة عدم العلم الأول والفصل بينه وبين ابن كاذ كره اشرح وكذا عدم ذكر ابن كإيراد الفاضل ان صدق عليه انه لم يقع ابن بعده علم لان السالبة تصدق بنفي الموضوع وقوله أو لم يقع الخ هو مقادير البيت وهو محتمر بشرط رابع أي عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الأول كما اذا كان الابن غير مضافه بان كان بلامنه أو عطف بيان وهو محتمر بشرط خامس وكذا يجب الضم ان في الابن أو جمع أو وقع بعده معنى أو جمع أو لم تكن البنية حقيقية أما اذا كان العلم الأول غير مفعول وهو محتمر فالأول كما عاهد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام بن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما رآه الآن قال له وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافي جواز النصب كشيء المضاف فأفاده الصان (قوله وضم الخ) في تغييره بالضم والنصب إشارة إلى ان التون اضطراراً يكون مبنياً إذا ضم كماله قبل الاضطرار ومما إذا انصب رجوعاً لأصل الاءاء وحيث تدعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز ضمعه النصب (قوله مع الخ) بيان لما الأولى حال منها واستحقاق مبتدأ خبره مبنياً له متعلق به ضمته معنى أتيت بوجه المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها إلى) أي متبجبة من تخاف مع ما لا قبلت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدرهن عند التهنيت فإلى معنى في متعلق بحال محذوفة كما ذكرنا وبضربت تضمنه معنى نهضت وأسل وألقى ووافق جمع وافية أي حافظه قائلت الواو الأولى هزة لماسياتي في قوله وهمزاً أبداً الواو بن دناخ (قوله في قريص) فاعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعت سعي به الشعر لا قطعاً من الكلام (قوله بين حرف النداء) إشارة إلى ان ذكر المصنف بامثال لا يفيد نقلها إلى الأدوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زائد للتسهيل اسم الجنس إذا كان مشبها به فتحو بالاسدشة أقبل لان تقديره بامثال الاسدش فمثل وأقيم المضاف إليه مقامه فلم يدخل في الحقيقة على آل ولا يلزمه جوازاً بالقرية على تقدير بامثال القرية لأن ذكر وجه الشبه في الأول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو التثنية بخلاف هذا اسم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول إلى بال مع صلتها كمال الذي قام وصو به الناظم وان منعه سمي به فان سمي به بلا صلتها منتهى ذوات اتفاقاً صبان (قوله بقطع الهمة) أي لانها لعدم مقارنتها اله صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوابه وقوله ووصلها إلى نظراً لأصلها وحيث ثبتت ألف يا وتحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف بالخلق زيد فيجب قطع همة مع ثبوت ألف بالان ما بدى به همة الوصل فعلا كان أو غيره ويجب قطعها في التسمية به لصبر ورتبها جزأ من الاسم فتقطع في النداء أيضاً ولا يجوز وصلها نظراً لأصلها كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم يم الخ) أي وهو منادى بمعنى على ضم الاءاء على المختار في محل نصب الميم عوض عن يافرا رام من دخولها على آل وخصت الميم لتأنيدها إلى انهم التعريف عند مجيء وشددت لتكون على حرفين كما وأوتت بربا كالباء الباء باسم الله تعالى إذ لا يجب كون العوض في محل المعوض منه كماء عدة وألف ابن اما الباء فيجب فيه ذلك كما في ما عوامه ونعالي وانه مالم يكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سمي به كالأبوصف غيره مما يختص بالنداء أو أجاز المبرد نحو قول اللهم فاطر السموات وجهه سمي به على النداء المستأنف وقد

(واضع أو انصب ما اضطراراً لونهما معاً له استحقاق ضميرنا) (ش) تقدم انه اذا كان المتأدى مفرداً مفعولاً أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم وذكر هانته اذا اضطر شاعر إلى تسويع هذا المتأدى كان له تنوينه وهو مضموم وكان له نفسه وقد ورد السماع بهما في الأول قوله سلام الله يا مظهر وليس عليك يا مظهر السلام ومن الثاني قوله ضربت صدرها إلى وقالت يا عداي لقد وقتل الأواقي (ص) ويا اضطرار خص جمع يا والهاء مع الله ومعك الجمل والأكثر اللهم بالتعويض وشذ بالهيم في قريص (ش) لا يجوز الجمع بين حرف النداء والفاء غير اسم الله تعالى وما سمي به من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله فيا أفلامن اللذان فراه اما كان تعذراً شراً وأما مع اسم الله تعالى ومعك الجمل فيجوز فتقول يا الله بقطع الهمة وتقول فيمن اسمه الزجل منطلق بالرجل تحذف منطلق أقبل والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم يم معوضه من حرف النداء وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في

تحذف منطلق أقبل والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم يم معوضه من حرف النداء وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في

قوله اني اذا ما حدثت لما اقول يا اللهم يا اللهم (ص) (فصل) (تابع ذي الضم المضاف دون ال) الزمه نصبا كما زيد  
ذالحبل (ش) اي اذا كان تابع للتادى المضموم مضافا غير مصاحب للالاف واللام ٧٩ وجب نصبه نحو يا زيد صاحب

عرو (ص)

هـ (وما سواه ارفع أو

انصب واحدا) •

كستقل نقا وبدا

(ش) اي وما سوى

المضاف المذكور

يجوز رفعه ونصبه

وهو المضاف للمصاحب

لال والمفرد فتقول

يا زيد الكريم الاب

برفع الكريم ونصبه

وبازيد الظريف

برفع الظريف ونصبه

وحكم عطف البيان

والثوكيد كحكم

الصفة فتقول يا رجل

زيد وزيدا بالرفع

والنصبو يا قسم

اجعون واجمعين

واما عطف النسق

والبسمل في حكم

التنادي المستقل

فصيه ان كان

مفردا نحو يا رجل

زيد يا رجل وزيد

كيجب الضم لو قلت

يا زيد ويجب نصبه

ان كان مضافا نحو

يا زيد يا عبيد الله

ويا زيد واباعد الله

كيجب نصبه لو قلت

يا عبيد الله (ص)

(وان كر مصوب

ال ما ساقاه

ففيه وجهان ورفع

نحذف منه ال فصيلا لهم وهو كثير في الشعر (قوله اني اذا الخ) الحديث يقتضين الامر بالحادث من  
مكاره الدنيا وما الى نزل • • • • • نستعمل اللهم على ثلاثة اوجه احدها النداء المحض كما جمعه  
ثانيها ان يذكرها النصب كينما الجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب ازيد قائم الثالث  
تستعمل دلالة على الندرة وقلة الوقوع او بعبارة اخرى اللهم اذ لم تدعني اذ انزل باراة مع عدم  
الطلب قلة ومنه قول المؤلفين اللهم الان قال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معرفة ولا مينة  
لخروجها عن النداء فهي غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن  
او الندرة فتكون معرفة كالاول ولولم يقل اني نادى صورة فله حكمه والله اعلم

فصل • • • • • (قوله تابع ذي الضم) نصب مجنون بضم الزمه والمضاف محققه ودون ال حال من  
تابع او من ضمير في المضاف قبل ولو قال ذي البناء لعل المتني والجمع وانت خير بان البناء عند  
المشتق لفظي هو نفس الحركات وما بان عنها فالضم الذي هو احد انواعه يصدق بالصفة وما بان عنها  
تقدر والمراد الضم لفظا وتقديرا كما سيويه ذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل  
وهو النعت والبيان والتوكيد يترتبة ما بعده وما علم ان تابع للتادى المستقل على ضمير يجوز فيه  
الخطاب نظر الكونه محطاطا والغية نظر الكونه اسماعا ظاهرا كما يذهب لك وانفسه وما يقيم كذا  
او كلهم وباذا الذي في ارقام (قوله وجب نصبه) اي مراعاة نيل التادى ولا يجوز اتباعه للفظه  
لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والا حازل كونه في نية الانفصال  
كما رجل ضارب زيد الضم والنصب ومنه الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وان صرح السيوطي  
بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت التادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه متكررة قلت  
لانعت بذلك الانكرات المقصودة كما في الصبان وقد برأته سماع في المعرفة الطارئة وحينئذ تقول  
الشارح يا زيد صاحب عرو ومشكل من وجهين كالماضي الآن يراد بصاحب النوام وانه غلبت عليه  
الاجمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) اي من تابع  
ذي الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فصبه بنفسه مضافا او غيره على ال او لا والنسق والبدل  
فكم مستقل لما يأتي (قوله والمفرد) اي عن الاضافة فقط كيا زيد الظريف او عن ما عدا ال  
كما رجل زيد وكذا يا رجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكر قبل امر وكذا  
المضاف اضافة غير محضة مع خلوها من ال والمشبه كما مر عن الرضي (قوله برفع الكريم) فيه تسيم  
فان ضمة التابع اتباع لفظ التادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة  
لحركة الاتباع ولذلك ينون اذ لم يلام ال والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في الذا اذا  
كان طارئا بعد النداء اما قبله فينصب بمنوعة اشبه بالمضاف كما مر فنصب النعت تبعاله (قوله في  
حكم التادى المستقل) اي لان البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنصب عنه (قوله في  
نصب ضمه) اي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن الخ) اسمها اتسق ومحبوب  
ال خبرها مقدم وهذا تنبيه لقوله كستقل الخ وخص التقيد بالنسق لان البدل لا يكون الا خالية  
من ال اذ حرف النداء مقدرة فيه فلا يجمع بينهما موقوفة ورفع مبتدأ أسوغة التقسيم (قوله وجهان)  
اي لا متاعا تقدر حرف النداء قبله بسبب ال فاشبه النعت في ان العامل فيه هو ال في الاول  
فخارفيه مراعاة لفظ الاول ومحلها وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كما يزدو الحسن الوجهه فان  
الصبان ولا يرد فيه اه اي لان اضافته تكون غير محضة ابدا في نية الانفصال انما اضافته محضة

بقتى (ش) اي انما يجب بناء المنسوق على الضم اذا كان مفردا معرفة بغير ال وان كان بان جازيه وجهان برفع

والنصب

وهو صمد الخليل وسيدوه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع يقتضي أي تحتها رقت قول باز يدوالفلا.  
بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى ٨٠ يا جبال أتوبي معه والطير رفع الطير ونصبه (ص) هـ (وأياها معصوب ال بعد صفة يلز.

لا تسمى ال (قوله والمختار الرفع) أي تعالى لفظه لما فيه من مشا كلمة الحركة ولكونه أكثر واختار  
أوجع ووجع النصب لان حاقه ال لا يكثر حرف النداء فلا يشا كل لفظ ما يكثر وتساكفا بظواهر ال  
فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال واجب باحتال انه  
بالطف على فضلا له أو بعضا مقدر (قوله وأياها الخ) متدخلة خبر يلزم ومعصوب ال مقعوله  
مقدم عليه وبعده وصفه وبالرفع أحوال منه أي وأياها يلزم معصوب ال حال كونه مصفقه مرفوعا  
كأننا بعده أو معصوب ال مستد أن خبره يلزم والمجمل خبر أياها حذف رابطها أي يلزمها (قوله ورد)  
أفر ضمير الفاعل أماله إليه بالند كور من أياها الذي أو حذف خبر أحد هما دلالة الآخر  
عليه أي ورد أيضا وقوله بسوى هذا أي المذ كور من معصوب ال وذوال الذي (قوله فأي منادى  
مفرد) أي تنكره مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبتت صفتها أو جعلت كيا أياها الرجلان أو  
الرجل لكن يختار ثانيها لتأنيث صفتها كيا أيتها النفس ولا يجب كقوله الدمايني (قوله  
وهازائدة) أي حرف تنبيه زائدة لعل له لكنها تلزمها موضوعا فاتها من الاضافة كعوضوا عنها  
ما الزائدة في نحو أياها لمدها أو حست ما بالنداء لانه عمل تنبيه وما بالشرط لانه ساسية الأها والوا  
غلب فتح هذه الهاء وقد تفرغ اذ لم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أي تعالى لفظه فاقية  
التساع الماروكذا يجب رفعه اذ كانت كيا أياها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تعالى لعل كما  
في الأموني والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والاقاب أي في عمل نصب مثلها كما اختاره  
الصان ولم يوجد مانع من مراعاته في نفسه كما وجد في أي (قوله لانه المقصود بالنداء) أي وأي وصلة  
لندائه لمتناع جمع حرف النداء وال وهو مفرد فوجب فيه كالأياش الحرف تنبيه على انه المنادى  
ونعت أي بالتوصل بالوضع على الأها واحتياجهما التخصص فتكون الصق بما بعدهما من  
غيرها ولما شاها اسم الإشارة في ذلك فام مقامها (قوله على بال) أي الجنسية بحسب الأصل وان  
صارت الآن للمضمر كالتصريح بذلك بعد اسم الإشارة وتخرج بها العهدية كاز بدن والزائدة سواء  
فارتب الوضع كالبيع والعمول أو كانت للعلم الأصل كالحرف أو في العلم بالغة كالنجم فكل ذلك  
لا يتوصل لندائه بأي ولا يزال ينادي هو مجرد اسم ال وأما في شرح الكافية ادخال ياء ال  
الزائدة المقارنة للوضع كالبيع (قوله أو باسم الإشارة) أي بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أياها  
ذلك الرجل خلا لابن كيسان ولا بشرط نعته حيث نبت في ال كما مثله الشارح وفاقا لابن عصفور  
والناظم بدليل قوله أياذان كلا زاد كما • ودعاني واغلا قيصم وغل  
بخطاف ما عاذا نودي اسم الإشارة بنفسه (قوله كأي في الصفة) أي في لزومها وزوم رفعها وكونها بال  
من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهوره ولا يوصف بشئ له وراعى فيه حال  
المشار إليه من جمع وغير نحو يا هذا الرجلان بخلاف أي كامر (قوله يغيت) بضم الياء مضارع  
أفان ال باي ومفعوله الأول محذوف أي بقيت الخاطب معرفة المشار إليه (قوله ان جعل هذا  
وصلة لندائه) بان قصدت اء ما بعدها كقولك للقائم بين قوم جواس إذا القائم ويا ذا الذي قام فان  
قصدت اء اسم الإشارة وحده وقد روقف عليه بان عرفه الخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا  
يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه ال كحال في غير النداء (قوله  
في نحو سعد الخ) أي من كل تركب وقع فيه المتادى مفردا أو كرمضا الى غيره علما كان كما مثل  
أو اسم جنس كيا رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خالفا لكوفيين فان لم يضاف

بالرفع لذي الذي المعرفة  
وايضا أياها الذي  
ورد • ووصف أي  
بسوى هذا (ن)  
(ش) يقال يا أياها  
الرجل • ويا هذا  
وياها الذي فصل  
كذا فأي منادى مفرد  
مبني على الضم وها  
زائدة والرجل صفة  
لاي ويجب رفعه  
عند الجمهور لانه  
المقصود بالنداء  
وأما الزائدة في نصبه  
قياسا على جواز نصب  
الغير في في قولك  
يا زيد انظر يا بالرفع  
والنصب ولا توصف  
أي الأها اسم جنس  
على بال كالمجل  
أو باسم إشارة نحو  
يا هذا أقبل أو  
بوصول على بال نحو  
يا أياها الذي فعل كذا  
(ص) (وذو إشارة  
كأي في الصفة • ان  
كان تركب ما بقيت  
المعرفة) • (ش)  
يقال يا هذا الرجل  
فيجب رفع الرجل ان  
جعل هذا وصلة  
لندائه كما يجب رفع  
صفة أي والي هذا  
أشار بقوله ان كان  
تركب ما بقيت المعرفة

فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته بل يجوز الرفع والنصب (ص) هـ (في نحو سعد الثاني  
سعدا الأوس بنصب • نان وضه واقف • ولا نصب) هـ (ش) يقال يا سعد • سعدا الأوس

ويأتيه عدى ويازيد اليعملات فيصب نصب الثاني ويجوز في الاول الضم والنصب فان ضم الاول كان الثاني منصوبا على التوكيد أو على اضارائه أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء وان نصب الاول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم الثاني والثاني متعجمين المضاف والمضاف اليه ومذهب المبرد انه مضاف ٨١ الى محذوف مثل ما انصب اليه

الثاني وان الاصل

يأتيه عدى تيم عدى

فحذف عدى الاول

لدلالة الثاني عليه

(ص) \* (النادى

المضاف الى ياء

التكلم) \* (واجعل

منادى مع ان

يضاف ليا \* كعبد

عدي عبد عدا

عديا) \* (ش) اذا

أضيف النادى الى

ياء التكلم فاما ان

يكون محذوفا

معتلا فان كان معتلا

فحكمه حكمه

غير منادى وقد سبق

حكمه في المضاف الى

ياء التكلم وان كان

معتلا حاز فيه حصة

أوجه أحد حذف

الياء والاستغناء

بالكسر نحو ما بعد

وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء

ما كنت نحو ما عدى

وهو دون الاول في

الكثرة الثالث قلب

الياء ألفا وحذفها

والاستغناء عنها

بالفتحة نحو ما عدى

الارباع قلبها ألفا

وايقاؤها وقلب

الثاني كيازيد يلدل يجب نصبه (قوله ياتي تيم عدى) احتجز بالاضافة عن تيم مرتين فربس وتيم قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعمله وهي النافعة القوية على العمل والذيل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة يذ اليها لاشتغالها بالحداء أى الفناء لها في السر (قوله فان ضم الاول) أى لكونه مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أى لا الاول باعتبار عمله قاله المصنف ونصبه بانه لا يصح تركه كيدامعنى بانه ليس من الفاعلة ولا لفظية الاتصال بما لم يتصل به الاول ولا اختلاف جهتي التعريف اذا تغير بى الاول والعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرد من العلمية وللمصنف أن يكفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شئ (قوله والثاني متعجم) أى زائد بناء على جواز زيادة الاسماء والفصل بين المتضامين كالفصل للاحداه بالاول لفظا ومعنى وكان حقان نبون لعدم الاضافة لكنه ترك لثباته وعليه فحقته اتباعه لا الاول فيما نظروا لانه لم يطلبوا عامل وصرح الاثني بنصب الثاني توكيد اللفظيا وبوافقه تفسير الحفيدة الاقام بالتأكيذ اللفظي فحقته اعرابا وبغير الفصل به وعدم تنونه لمار ولا يصح جعله بدلا أو يائنا كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الاول كما في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حيث شذ على احد الوجه الخمسة المذكورة عند ضم الاول وبقي مذهب النحويين تركيب الاعمين تحمسة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافا الى ما بعد الثاني منصوبا بفتحة مقدرة لمركبة البناء اثر كبي على الاسم الثاني وأما حركة الاول ففتحة بنية كاه وظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

والنادى المضاف الى ياء التكلم

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبت بيا التكلم مقحوقته على الاصح فيما آخره ألفا أو واو أو ياء غير مشددة كفتاى ومسلى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة كسما قبلها أو فتحة كاسم بيانه وتجوز العاصم حذفها في التثنية والجمع اكفاء يائهم ما جرد الياس الجمع حيث شذ بالمقد المضاف الياسا كنة (قوله وان كان محذوفا) أى ومعتلا يشبهه (قوله حاز فيه حصة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كيا مكرى والاتين اثبات بانه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها اما في التثنية والجمع فتفتح فقط لانه من المعتل (قوله وهو دون الاول) ويليها في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها الاقام حذف الالف فهو أضعفها ولذا منعه الا كرون لكن اجاز

الاختص والغراسي لقوله ولست براجع ماقت منى \* بالهف ولا بليت ولا واني أى بقولى يالهفا ولم يرتب المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكوت الياء أصل أول لانه لا كل مبنى والفتح أصل ثان لانه أصل ما يبنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفردا كفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما ذكر ندائه مضافا الياء كارب والابوين والقوم لا نحو السلام قرى وب المين أحب الى وحكى يارب أغفر لى وباهم لا تنفعي بالضم فهو منصوب بالاضافة تقدير الكن من ضم ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعل هذا لا يجوز في ناعه الا النصب لكن حوز أبو حيان رقمه اجرامه كالمفرد في حكم التابع أيضا (قوله قلب الياء ألفا) أى لفتحها وتوصل الياء فتح ما قبل الياء ولا يجزى على قاعدة القلب والظاهر ان هذه الالف سم في محل جر

(١١ - (خضرى - ثانی)

ما عدى (ص)

(قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لان المبنى امر به على لا يتدري ففته أن يكون في محل نصبه تأمل اه منه



(وقفه أو كسر وحذف الياء) ٨٢ في ياءين أم ياءين عم (لمقر) (ش) إذا أضيف المندى الى مضاف الى يا

بالإضافة كما صلها وان الفتحة قبلها المناسبة ونصب النداء مقدر رسم (قوله وقف) مبتدأ وسوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه هي ميم أي أو كسر مع حذف الياء واستمر رأي المردخبر وأفرده على إرادة المذكور لأن العطف بـ **أو** لا ينفي كـ **أو** (قوله **الاف** ان أم) مثل **ان** استوكذابت كافي التصريح (قوله فتحذف الياء منها) أي وجوباً وأما إنبائها في قوله **يا** **ان** أي وباشقيق نفسي وقولها **الاف** في قوله **يا** **ان** على التلويح أي وجوباً (قوله وتكسر الميم) أي لتدل على الياء المحذوفة وهو أجود من الفتح (قوله **أو** فتح) هو عند الكسائي المناسبة الالف المحذوفة المنقلبة عن الياء فأعربها بمقدرة المناسبة وعند البصريين فتح بناء لتركيب اليمين تحكى عشر وهو مضاف للياء تقدراً كما قاله الرضي فأعربها بمقدرة الحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الإضافة أصلاً فيقدر فيه الضمة تحكى عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبر عن التاء (قوله ياءت) أي زيادة على اللغات الست في أبعدي كما يفهمه قول المصنف عرض فابت منسأدى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها **تاء** التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء الياء كالآلاف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء أذهي تقتضي فتح ما قبلها **أبدا** وخصت التاء بالنعوض مناسبتها للياء في أنها ترادأخر الاسم للتفخيم كعلاءة وهو مناسب الأب والام وقد تبدل هاء وقفاً وخطأ بهما قرئ في السبع ورمعت في المصنف بالتاء كافي التسهيل فالأولى موافقته (قوله **يفتح** التاء) هو الأقبس تبعاً لما هي عوض عنه والكسرا أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء زواله بالتاء وسع ضمه أو قدرى من فاجله تسع لغات في نداء **الابوين** (قوله ولا يجوز إنباء الياء) ولا الآلاف المنقلبة عنها وأما قوله

أي أبتى لا زلت فينا كما • لنأمل في العيش ما دمت عائناً

وقوله **يا** **ان** هلك أو عسا كما • فضرورة لكن الثاني أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لأن هذه الآلاف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنسأدى البعيد والمنسأوب والمستأنق فتكون لغة عائرة والله أعلم

• (أسماء لازمت النداء) •

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطع النظر عن الرسم بحتمل أنه اسم فاعل كضاربة أهملون والنداء مفعوله أو هو مضافه (قوله بعض ما يخص) أمادان هناك ألقاظاً آخر تخص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبان) فاعل امرؤ في سبب متعلق به والامرء عطف على وزن يحذف مضافين أي و امرؤ اسم فعل الأرحام كونه تكتبان هذا في الوزن والبناء على الكسر وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق بامرؤ فهو راجع لهما لأنه شرط في كل منهما (قوله يافـل) بضم الفاء واللام وللثاني فله بضم الفاء فقط وأصلها عند الكوفيين فلان وفلانة حذف منهما الآلف والثون للترخيم وكلها كتابات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشاويين والمصنف الآن الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والليل للذكر فلا ولا ولا للاثني فلان كما يعلم بما يأتي قال المصنف ولا يتقصان في غير النداء إلا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وحرفي الشعر فل والشعر فل) (ش) من الأسماء مالا يستعمل الا في النداء نحو افل أي يا رجل ويا زمان للتعظيم السؤم ويا قومان للكبر والنوم

التكلم وجب إنباء الياء الا في ان أم وأن عسم فتعذف الياء منها الكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو تفتح فتقول يا ان أم اقبل ويا ان عم لا مقر يفتح الميم أو كسرهما (ص) وفي النداء إنباءت عرس • واكسر أو افتح ومن الياء التاء عوض (ش) يقال في النداء ياءت ويا ت ويا ت يفتح التاء وكسرهما ولا يجوز إنباء الياء فلا تقول يا تبي ويا أمي لان التاء عوض من الياء ولا يجمع بين العوض والمعووض عنه (ص) • (أسماء لازمت النداء) • (قوله بعض ما يخص بالنداء) لؤمان نومان كذا وأمرؤ في سبب الأثني وزن يا خبان والأمرء كذا من الثلاثي • وشاع في سبب الذكور فعل • ولا تقس وجرى الشعر فل) (ش) من الأسماء مالا يستعمل الا في النداء نحو افل أي يا رجل ويا زمان للتعظيم السؤم ويا قومان للكبر والنوم

وهو مسوع وأشار  
بقوله وأطرد في سب  
الأنثى إلى أنه يتقاس  
في النداء استعمال  
فعال مبنيا على  
الكسر في ذم الاتي  
وسبها من كل فعل  
ثلاثي فهو راجع  
ويافسق وبالكع  
وكذلك يتقاس  
استعمال فعال مبنيا  
على الكسر من كل  
فعل ثلاثي للدلالة  
على الأمر نحو زال  
وعلى الأمر نحو زال  
وضراب وقتال أي  
أزله واضرب واقتل  
وكثرا استعمال  
فعال في النداء خاصة  
مقصودا به سب  
الذكور نحو يا فسق  
ويا غدر وبالكع ولا  
يتقاس ذلك وأشار  
بقوله وحرفي الشعر فل  
إلى أن بعض الأسماء  
المخصوصة بالنداء  
قد تستعمل في الشعر  
في غير النداء كقوله  
في لجة امسك فلانا  
عن فل (ص)  
(الاستغاثه)  
(إذا استغث اسم  
منادي خفضا  
باللام مقتوحا كما  
للمرضى (ش) يقال  
يا زبدلعرو فصر  
المستغاث بالام  
مقتوحا ويحجر  
المستغاث بالام

بفتح النون والاكتر في بناء مفعلان كونه للذم كاذ كروقه ساء في المدح كما مضى وبامكرمان  
ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وإمرأة ملتانة فعلى إضمار القول أي مقول فيه  
بامكرمان (قوله وهو مسوع) أي مقصود على الجمع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة كما  
يقيد تفسير المصنف بأطرد فعابدها الماقلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ)  
انما يختص فعال بالنداء إذا كان وصفا للذم كاذ كرخلاف العلم كقطام وأما قوله  
أطوف ما أطوف ثم أوى \* إلى بيت تعديته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالكاع أو هو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم أن فعال أمرًا كترال  
مبنى لشبه الحرف في الجود كسائر أسماء الأفعال أولضعفه معنى لام الأروفعال وصفابني لشبه  
الأمر وزنا وعدل لانه معدول عن فاعله كان الأمر معدول عن أفعله فهو مشبه بالحرف بالواسطة وبنا  
على حركة اللقاء الساكنين وكانت كسرة تانها الأصل (قوله وبالكع) أي بانيضته (قوله للدلالة  
على الأمر) ذكره هنا استطراد في مناسبة خبث وزنه وبناؤه على الكسر وشروطه لأن كلامهما  
لا يبنى إلا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبنيان من يزيد ونحو ذلك من أدرك معاصي ولا من  
ناقص ولا حامد ولا من نحو يذرو يدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يا فسق الخ) بوزن عمر عنوع من  
الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعلى الكع لأنه من لكع لكاعة كطرف  
ظرافة فهو الكع أي لثم فعدل عنه إلى لكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخش  
معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كإمر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله  
\* تدافع الشيب ولم تقبل \* والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها والجمعة بالفتح  
اختلاط الأصوات في الحرب وامسك الخ مصغفة لما يتقدم مقول فيها امسك الخ نصف الشاعر ابلا  
أقبلت مترجمة متدافعة فسيها يقوم في لجة متدافعين يقال فيهم امسك فلانا عن فلان أي احجز  
بينهم والله أعلم

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فعال من حروف النداء الا لا يمتنع حذفها  
كإمر (قوله كإل للرضى) أفاد أنه يجوز افتتان المستغاث بال وهو إجماع لأن بال متباعدة بخلاف غيره  
من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بالام) أي فهو معرب وإن كان منادى مفردا لأن تركيبه مع اللام  
أعطاه شبه بالضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وتمايز ب إذا وجدت اللام والا  
فكغيره من المناديات كما سيأتي وإذا كان معربا قبل النداء والابقى على بنائه كما هنا فذا مبنيا على  
السكون في محل نصب على النداء صيان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث  
الجر على اللفظ والنصب على الهمل أي الموضع المقدور وهو النصب لأنه مقعول به وليس له موضع رفع  
حتى يتبعه وعن الرضى تسمين الجر (قوله بالام مقتوحه) أي مع غيراء المتكلم امامه فاحس  
كقوله \* فياشوق ما أتى وبالي من النوى \* ويادع ما جرى وباقبل ما أصبى أجازوا الفخا أن  
يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الباء ولكن المعجزان بالي لا يقع الاستغاث إلا باللام  
والمستغاث به مخذوف وفالانين مصغوراء علم أنه اختلاف في هذه اللام قليل هي بقية آل والأصل  
يا آل زبدلعرو فصر فالتفت الآف بعدها بالفاء في حذف أحداهما الساكنين بقيت  
اللام فهي أم مضاف إلى زبد ونصب لنداء ظاهر فعالا مقدرفي زيد وتقله المصنف عن الكوفيين  
ومذهب الجمهور أنها باللام الجر وفجئت لما في الشارح وللقرف بين المستغاث به وله قليل زائدة لا تتعلق  
بشيء والفتح هنا أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء تتضمنه معنى ما تعدى باللام كالنجى  
وقيل يحرف النداء لثباته عن الفعل ولا بد من التضييق هنا أيضا (قوله ويحجر المستغاث له) أي من

مكسورة وانما افتت مع ٨٤ المستغاث لان المتأدي واقع موقع المضمر واللام تنفتح مع المضمر نحو لك وله (ص) وانفتح مع

المعطوف ان كررت  
يا ه وفي سوى ذلك  
بالكسر اثباتا (ش)  
اذ اعطف على المستغاث  
مستغاث آخر  
فاما ان تكرر معه يا  
اولا فان تكرر تازم  
الفتح نحو يا زيد يا  
لهـ ولبكر وان لم  
تكرر تازم الكسر  
نحو يا زيد ولعمرو  
لبكر كما يلزم كسر اللام  
مع المستغاث والى  
هذا اشار بقوله وفي  
سوى ذلك بالكسر  
اثباتا أى في سوى  
المستغاث والمعطوف  
عليه انذى تكرر  
معه يا كسر اللام  
وجوبا فتكسر مع  
المعطوف الذى لم  
يكرر معه يا ومع  
المستغاث (ص)  
(ولام ما استغثت  
عاقبت ألفه ومثله  
اسم ذو تعجب ألف)  
(ش) نحو حذف لام  
المستغاث بوقى بالف  
في آخره عوضا عنها  
نحو يا زيد ولعمرو  
مثل المستغاث  
التعجب منه نحو  
باللهامية وبالتهجب  
فغير اللام مفتوحة كما  
يجوز المستغاث وتعاقب  
اللام في الاسم التعجب  
منه ألف فتقول

أجله وهو اما منصرفة فتعين اللام كقول عمر يا لله للسلين أو متصرفة فقد تخلفها من لانها تأتي  
للتعجيل مثلها كقوله يا لرحال ذوى الالباب من نفره لا يبرح السفه المردي لهم دينا  
(قوله مكسورة) أى على أصل اللام الجر مع المظهر أمام الضمير فتفتح كذا يدل على ان الهمزة على  
ما رواه اذ قلت يا لك احتمل ان الخطاب مستغاث بموله وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير  
فعل النداء أى ادعوك لزيد فاللام جلتان وقيل بفعل النداء أى بالثابتة عنه أو بحال محذوفة  
من المستغاث به أى مدعو الى يدفع وجهه واحدة (قوله واقع) معطوفه ضمير اللام محذوف وقوله مع  
المعطوف أى مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تنفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله  
(قوله أى في سوى المستغاث الخ) افاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الاول والثاني على  
تأويلهما بالمدكور في عدم اختصاص الكسر بالمعطوف بل بالياء والمستغاث به كررت يا لم ولا يصح  
او جاءه التكرار المفهوم من كررت ولا المعطوف مع التكرار لئلا يشمل المستغاث الاول فيناقض قوله  
باللام مقتوحا مع ان اولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث عند التكرار وليس كذلك (قوله  
ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على تقدير بعبء أو فاعله والمفعول محذوف أى عاقبتها  
ألف أى ناولتها من العقبه وهي النوبة فنكر يحيى نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد  
يخالفونهما فيجعل كلنا ذى في الحكم كقوله لا يا قوم للهب الهباب وقوم بالكسر على حذف ياء  
التكلم ونصبه مقدور يصح ضمه بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيث ذهب  
على ضم مقدور فتناسبة الألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المقدور مع  
ألف الندبة ضمة مقدرة فادغم ووس فيوزق تابعه الرفع اتباعا لهذا الضم المقدور والنصب على  
الحصل ولا وجه لما نقل من الرضى والجامى من بناءه على التثنية ومنع الرفع في تابعه صان فان لحقت  
الألف مضافا كيا غلام زيد اظهر نصبه في الاول وقد اظهر الجر في الثاني للنسبة أو مثنى أو جعلها الظاهر  
ان تكون بعد نونهما ما وانما يبنيان على ما رفعنا من ألف أو أو اوقف قال يا زيدا يا زيد ونا  
فتأمل (قوله نحو باللهامية) أى تعجبا من عظمها وقولهم باللهامية تعجبا من كثرتها وظاهر  
كلامه ان الاستغاثه غير باقية بل هو مستعمل في بعض التعجب ويحتمل انها باقية مع اشراب اللفظ  
معنى التعجب لكنها ليست استغاثه حقيقة لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزيلا  
فاذا قلت باللهامية فكانت كنداءه وتقول احضر حتى يشعب منك وباللهامية احضر حتى يركب فهذا  
وقلت فاللام مفتوحة مثلها في يا زيد يجوز كسرهما باعتبار انه مستغاث والمستغاث محذوف أى  
بالقوى للهب وللهامية والى فان أى بالالف تعين الاشارة الاول (خاتمة) اذ اوقف على  
المستغاث والتعجب منه مع الألف جازا لما فيها من السكت كما سياتى في الندبة والله أعلم

\*(الندبة)\*

هي بضم النون لغة مصدرة بدمت الى تادع اذ اناح عليه وعدد خصاله أو كثر من شكلم بها النساء  
لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفانه التمتع عليه أو التوجع منه (قوله ما لتأدى الخ) يشترط  
ان المتدوب لمن منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم اجازوا بدمت المضاف لضمر الخطاب  
كواغلامك مع منع ندائه لما تضمنه ويح وتقل الفارضى من ابن نعش انه منادى ويمكن الجمع بما  
صرح به الرضى من انه منادى مجازا لا حقيقة فاذا قلت يا عمدا فكانت كقوله اقبل فانى مشافى  
اليد وواحدة احضر حتى يعرفك الناس فيجوز فيك (قوله ولا ما لهما) عطف على الضمير  
المتدرى في بند الفصل بلا على دما أشركوا لا آباؤنا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء  
من المجهول كأيته الشارح (قوله بالذى) متعلق بالموصول لا ويندب وقوله اشهر أى به غنى العائد

يا عجب يا زيد (ص) \*(الندبة)\* (ما لتأدى اجل لتدوب وماه تكرر لتدوب ولا ما لهما) ويندب الموصول بالذى لجره



ضمير الخطاب والتبعية المنسوب المضاف الى ضمير الغائب بالندوب المضاف الى ضمير الغائبة الى هذا اشار بقوله والشكل  
 حتما الى آخره أي اذا شكك آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فاوله بحائسا له من واو أو باء ان كان الفتح موقع في لبس نحو  
 واغلامه و هو واغلامه فانه لم يكن ٨٦ الفتح موقع في لبس فافهم آخر موأله ألف الندية نحو وا زيدا واغلام زيدا (ص)

(قوله هاء سكنت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشالخ) تصرح بما عمل من قوله ان ترد بالنسبة للهاء  
 لا للدال ان قوله صله بالالف وبهم وجوه فنه هنا على عدم وجوه هاء مطلقا وقيل يجب ان نذب سائر الالف  
 يلبيس بالنسبة الى الحذف ثم ان نذب المقرب بالالف كالتمادي فظهر ضمه في نحو وا زيدا واعدت كيرب  
 وقد ربح الحركة البناء الاصل في واسينيه والحكاية في واها م زيدا وان نذب بالالف قد ربحه في  
 الجميع لكن في الاولين لمناسبة الالف وفي الأخير من بحتمه انه كذلك وانه مقدر لمحركي البناء  
 الاصل والحكاية المحذوفين لاجل الالف كما قالها قال الصبان والاول اظهر لان اعتبار  
 الملقوط به أولى من المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعا للضم المقدر مع الالف والنصب على المحل  
 كافي المستغلت وأما المضاف وشبهه كواغلام زيدا واطا العاجب لاء خبره الاول منصوب مطلقا  
 كالتداء المحض وقد راب الثاني مع الالف لمناسبتها راسيا في المضاف لياء التكميم (قوله ألا يامرو  
 عمرا) من المخرج وعمرو الاول مندوب مبنى على الضم الظاهر والثاني تأكيده وليس فيه حرف ندية  
 لئلا يسكن الوزن بل الواو بينهما يواو عمرو الاول والشاهد في عمرا لان العروض محل الوصل لافي  
 قوله وعمرو بن الزبير لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض  
 المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مستند مؤخر وبأيدى صله والياء مفعول أبدي  
 وذا سكن حال منها (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندية وعبد منصوب بفتحة مقدرة على  
 الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكن مقدرة لمناسبة الالف (قوله أو يا عبد الجحيف الياء) أي  
 لا لتعاقبها كفتح ألف الندية تغلب الكسرة فتحة لمناسبة الالف فهو مضاف تقديرا ونسبه  
 مقدرا لمناسبة الالف الموجودة أو الياء المحذوفة تليها مر (قوله واعبد الياء) ولا عمل فيه  
 سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الالف المتقدمة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبديا)  
 ولا عمل فيه سوى عجيء الالف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم \* (الترخيم) \*  
 اطلاقه على الحذف الا في نسيعة قدسية روى ما قرأ ابن مسعود وناو يا مال قال ابن عباس ما كان  
 أشغل أهل النار من الترخيم فاستبد هذه القراءة لان الترخيم إنما يكون في مقام الانسباط ونحوه  
 اذ هو تحسين لفظ وهم في فعل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه به ليس تحسينا بل لشدة ضيقهم  
 يهزون عن اتمام الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة السمي  
 بالانقطاع في القرآن وكذا بقوا في السوران جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالى أفادته  
 الاقتان (قوله ترخما الخ) نصب على انه مفعول مطلق لا حذف على حذف بيت جلوس لان الترخيم  
 بمعنى حذف آخر التمادي أو مصدر نائب عن اللفظ بفتح في الطلب أي رخم ترخما وا حذف الخ  
 تا كيده لفتنى بالساوى أو حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المتبادى لان حال المضاف اليه  
 لا تقدم على المضاف أو ظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله  
 تحصيل الماحصل اذ المعنى رخم حال كونك مرغا أو وقت الترخيم الآن بقدر رخم بد الترخيم ووقت  
 ارادته واما جعله مفعولا فنه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبا فان قدرا لادة صار المعنى رخم  
 لارادة الترخيم وفيه دكا كة بخلاف ما قبله (قوله لها ترخ الخ) بعده  
 وعين قال الله كونا فاكنا \* فعولان بالاباب ما تفاعل الخمر

(وواقفا زدها) سكنت ان ترد وان  
 تشالوا ما لاله الترد  
 (ش) أي اذا وقف  
 على المنسوب لفتح  
 بعد الالف هاء  
 السكت نحو وا زيدا  
 أو وقف على الالف  
 نحو وا زيدا ولا تثبت  
 الهاء في الوصل الا  
 ضرورة كقوله  
 ألا يامرو عمرا  
 وعمرو بن الزبير  
 (ص) وقائل  
 واعبدوا عباده  
 من في الدنيا الياذا  
 سكنون أبدي  
 (ش) أي اذا نذب  
 المضاف الى ياء  
 التكميم على لغة من  
 سكن الياء قبل فيه  
 واعبديا بفتح الياء  
 والحق ألف الندية  
 أو يا عبد الجحيف  
 الياء والحق ألف  
 الندية واذا نذب  
 على لغة من يحذف  
 الياء ويستغنى  
 بالكسرة أو قلب  
 الياء ألفا والكسرة  
 فتحة ويحذف  
 الالف ويستغنى  
 بالفتحة أو قلبها ألفا

ويقبل ما قبل واعبد الياء واذا نذب على لغة من يفتح الياء يقال واعبد الياء الا فالماصل انما يجرز قالهما  
 الوجيهان أعني واعبديا وواعبد اعل لغة من سكن الياء فقط كاذ كر المصنف (ص) \* (الترخيم) \* (ترخيا احذف آخر  
 التمادي كذا ساعا فبن دما ساعا) (ش) الترخيم في اللغة تفرق الصوت ومنه قوله لها ترخيم الخمر برو منطق \* رخم الخواشي

لا هراء ولا ترز أي يريق الحواشي وفي الاصطلاح حذف أو آخر الكلام في النداء نحو ياسعا والاصل ياسعا (ص) وجوزته مطلقا في كل ما أنت بالها والذي قد رجا به حذفه وفروا بعدوا خطا ترخم ما من هذه الحاققة لا إلا الرأى فاقوى العلم دون إضافة واستدتم (ش) لا يخلو والندى من أن يكون مؤثبا بالهاء أو لا فان كان ٨٧ مؤثبا بالهاء جاز ترخمه مطلقا أي سواء كان علما

فالحماذو الرمة في قصيدة أولها

الأياسلى يادارى على البلى • ولا زال منه لاجر عائل القطر

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما في القاموس والمراد هنا فواشى الكلام أى أطرافه ونحسب بالذ كر لان تشوق السامع لأول الكلام وأتروا كترأوى عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء عن كله لانه يرمز عادة من الاطاحة بالأطراف الاطاحة بالكلى فهو كناية عن رفته كله وهراء بضم الهاء ويخفيف الرأى أى كثير وفروا زده أى أن كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المعلة والقله الخفة (قوله حذف أو ترخم) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخم الضرورة وسياق هنا أيضا والثالث ترخم التصغير الا ٢ في بابها والتعريف العام لها حذف أو آخر الكلام على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سباق في تفسيره وهو حال من الهاء الرجعة للترخم (قوله وفروا بعد) أى لا تخفف منه شيئا بعد حذفه ولو كان قبلها لين زائد رابع كإطراف أو حازميو به ترخمه ناسا ان بقي بعد الهاء أربعة فأكثروا جعل منه هاء حازميو به ترخمه ناسا (قوله ف) فوق بالضم أى فوقه (قوله العلم) بدل من الرأى ودون إضافة حال من الرأى (قوله مهم) اسم مفعول نعمت لا سناد أى ودون استناد تام قال سم وكانه اختر زيه عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة يفيد ان الاضافة تمنع الترخم كالأسناد فان مع الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والافهم بيان للواقع (قوله أى سواء كان علما الخ) بيان لمراده بالاطلاق إشارة الى انه يرد الاطلاق الكلى بل عن بعض التباديل المذكورة بقوله الا الرأى الخ فان شرط الترخم في ذى الهاء وغيره ان لا يكون مضافا كطلمحة الخبر وعبد الله ولا شبهه كطلمحة جبل لا تاولا ولا تين ولاذا اسناد كقامت فاطمة وبق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا أم أوتو يار جلا خذا سدى ولا غصنا بالذراء كقل وفلة ولا مينا بله خمسة عشر وعظام ولا مستغاثا ولا مندوبيا فكل ذلك لا يرخمون كان بالهاء وأما شرط كونه راءيا بعلمنا فخص بالمراد فردا المصنف الاطلاق عن هذين فقط (قوله ياشا ادجنى) أى أقبى في البيت من قولهم جدن يدجن دجونا اذا قام وشاد دجن اذا ألفت البيوت ولم ترسم مع الغن وشابا القصر لانه مفرد أصله شاة فعد حذف التاء تخفيف ألفه ان لقبها سا كن كهد المثال أما شاة بالمسجع شاة وأصلها شوهة فجمعها على شياه وتصغيرها على شوهة قلبت واوها الفاعل حذفت هاؤها وقصدت بعض التاء لوجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختص بالمراد (قوله وما كان غير علم) أى سواء النكرة المقصودة وغيرها وشاد عند الأكثر قولهم بإصاح وبانصاف وأطرق كرافى صاحب وغضفروا وكروان وقيل يجوز ترخم النكرة المقصودة ولو بمجرد من التاء وعليه فلا شذوذ (قوله الذى تالا) فاعله ضمير يعود على الأتروعا الذى محذوف أى حذف الحرف الذى تلاه الا حرف الفصحى حوت على غير صاحب ولم يزل علم بان الا ح تالا متلو (قوله ان زيد الخ) بشل المتنى وجمي التصحيف لا ما فترخم كلها بحذف الا ح تروما قبله ومنتسبة الى ألف في هذات لان تاءه ليست للتأنيث حتى يوفى بعدها اه فارضى (قوله لين) حال من الضمير في زيدوه ويخفف لين كاله المكسودى فهو بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدر رأى ذالين

كفاطمة أم غـ ير علم  
كجارية زاندا على  
ثلاثة أحرف كما مثل  
أوعلى ثلاثة أحرف  
كشاة فتقول يا فاطم  
ويا جارى ويا شاة  
ومنه قولهم يا شاة  
ادجنى بحذف تاء  
الثاني للترخم  
ولا يخفف منه بعد  
ذلك شىء آخر والى  
هكذا أشار بقوله  
وجوزته الى قوله بعد  
وأشار بقوله واخطا  
الى آخره الى القسم  
الثانى وهو بالنس  
مؤثبا بالهاء فذكر  
انه لا يرخم الا بشرط  
الاول ان يكون  
راءيا عا كتر الثانى  
أن يكون علما الثالث  
أن لا يكون مركبا  
تركيب إضافة ولا  
استناد ذلك كعثمان  
وحذفه فتقول يا هثم  
ويا جهم ونخرج ما  
كان على ثلاثة أحرف  
كزيد ودروما كان  
على أربعة أحرف غير  
علم كقثم وقادوما  
ركب تركيب إضافة  
كعبد شمس وركب

تركيب استناد نحو شاب فرنا هاء لا يرخم شىء من هذمه وأما ما ركب تركيب مزج فترخمه بحذف مجزوه ومفهوم من كلام المصنف لانهم يترخمه فتقول في من اسمه معديرك بامه (ص) (ومع الا ح حذف الذى تلاه ان زيدا ناسا كأكلامه لارمة فصاعدا والخلف في •

واو وياء مع ما فتح في ش أي يجب أن يحذف مع الـ آخر ما قبله ان كان زائدا للنأى حرف لين سا كنارا بضعه اذ اوله  
لحوقه ان ومنصور ومسكين فتقول ٨٨ ياعم ويا منص ويا منسل فان كان غير زائدا كفتارا وغير لين كقرون او غير سا كن

واعلم ان حروف و اى ان سكت بعد حركة تجانها سميت حروف علمه ولين ومد كذا ولين وبيع  
او بعد حركة لا تجانها سميت حروف علمه ولين فقط كقرون وغريق او تحركت فعلمه فقط فكل  
مدلين وكل لين علمه ولا عكس فالالف حرف مد دائما لانها دائما سا كنه بعد فتحة اذا حلت ذلك  
فتقول المصنف سا كن او صف كاشف للين والاولى مد ايل للين الفـ اذا شرط ان يكون قبله  
حركة تجانها لفظا كمنصور او تقديرا كصطفون ويخرج به مقفوعون فان فيه الحذف الذي  
ذكره (قوله هـ) متعلق بقى البناء للجهول أى اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ لا يتداه به  
التنوين فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجهة صفة لواء وياى اذا اتبع بالواو الياء فتح أى جعل  
تأبين له مع سكوتها في جواز حذفه مع الـ آخر خلاف (قوله كفتار) أى لان الفـ متقلبة  
من اصل اذ اصله مختبر بفتح الياء او كسرهما (قوله او غير لين) كقرون جعل اللين بمعنى المد  
فانرجع بما ذكر وفيه نظر يعلم عاروا ما اللين بعينه المتقدم فيخرج به مقفوعا فان همزة زائدة  
ولست لنا كما يخرج به مقفوعون لثقل واوه واللين لا يكون الا سا كنا (قوله كقنور) بفتح القاف  
والنون وشدا الواو آخر ما هو الصواب الياس من كل شئ ومثله هيج بفتح الهاء والموحدة وشدا  
الفتحة فقام وهو والافلام العين المتلى لهما (قوله كقنير) بضم القين للجهة وسكون الراء وفتح  
النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله فقهه خلاف) علمه في غير جمع المقصور بالواو او  
الياء كصطفون ومصطفين عليا فانه تحذف منه الواو والياء مع النون ولا واحد الجود الضم  
والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل ما من من الفقه وترخيم جهة فاعله (قوله وذا عمروا) (قوله  
ذا اشار وترخيم الجملة وهو اما مفعول مقدم لنقل او مبتدأ خبر الجملة بعده حذف وابسط أى نقله  
(قوله ان المركب المزجي برخم) شمل نحو سيبويه ونجدة عشر فتقول باسب وبانجدة يحذف  
الجزء ومنع الاول الكوفيون والثاني القراء وبشكل على الجواز فهم اما من أن شرط المرخم  
عدم البناء الا أن يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجي ولم يسع ترخمه مطلقا ولو  
مر بما وثقنا قاسه الفهويون على ما فيه تأه الثاني لان همزة شمه في فتح ما قبله غالبا في حذفه  
للتب وغير ذلك (هـ تنبيه) اذا رجعت اثنا عشر واثنا عشرة عليا حذف الف مع الهمز وكذا  
النام في اثني عشر فتقول يائث ويائثت كاتحذفها مع النون في اثنا واثنتين لانهم مالين  
زائدان والهمز هنا بمنزلة النون من اثنتين ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف  
الثلاثة عشر (قوله في ابواب النسب) أى حيث قال فها فتقول في النسب الى تايث شرا تايث لان  
من العرب من يقول ياتايث اه فاذا ان ترخمه لفة قبله (قوله به حذف) بالتنوين وما  
مفعول نوب أى اذا نوبت ثوبت المحذوف فاستعمل الباقي ملتصبا أى بحاله الذى ألف فيه قبل  
الحذف من حركة أو سكون وجمعة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما ان يحذف منه حرف كسـ اما  
او حرفان كروان والتمني والجمع أو كلمة كعدى كرب وخمسة عشر وتايث شرا أو كلمة وحرف كاثنا عشر  
والباقي بعد الحذف اما مفتوح كروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كحرث  
وقاضين أو سا كن صميم كقطر أو معتل كثود فكل ذلك على هذه اللفظة ينشأ على ضم مقدرا على  
آخر المحذوف الاثنا عشر واتنى والجمع فعلى الالف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها  
بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا لا دائما بعد مدة كضار وحا فحرك بجره حركة أصله

كقنورا وغيره رابع  
كجيد لا يجز حذفه  
فتقول يا مختار يا قنور  
وياحي وأما قرون  
ونحوه وهو ما كان  
قبل واوه فتحة أو  
قبل يائه فتحة  
كقنير فقهه خلاف  
فهذه القراء الجري  
انهم ما يعلان  
معاملة مسكين  
ومنصور فتقول  
عنده ما يافرح  
وياقرن ومذهب  
غيرهما من النحويين  
عدم جواز ذلك  
فتقول عندهم  
يا قنور يا قنير  
(ص) (والهمز  
احذف من مركب  
وقبل ترخم جملة  
وذا عمروا وتقل  
(ش) تقدم ان  
المركب تركب  
مزج برخم وذكر  
هنا ان ترخمه يكون  
يحذف همزة فتقول  
في ممدى كرب  
يا ممدى وتقدم  
أضمان المركب  
تركيب اسناد  
لا يرخم وذكرنا  
انه يرخم قليلا وان  
عربى سيبويه

وهذا المعنى وكنته أو شرو سيبويه لقيه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه سيبويه في باب الترخم أن ذلك  
لا يجوز وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض ابواب النسب جواز ذلك فتقول في تايث شرا ياتايث (ص) وان نوبت بعد  
حذف ما حذف فالباقى امتعمل بما فيه ألف

واجعله ان لم يتحوذوا كما \* لو كان بالآخر وضعتما فقل على الاول في غوديا \* نحو ويأثم على الثاني بما (ش)  
يجوز في المرحم لغتان احدهما ان يتوى المحذوف منه والثانية ان لا يتوى ويعبر عن الاولى بلغة من ينظر الحرف وهو  
الثانية بلغة من لا ينظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف ٨٩ على ما كان عليه من حركة  
او سكون فتقول

في جعفر يا جعفر وفي  
حازت يا حار وفي  
قطر ياقط واذا رخت  
على لغة من لا ينتظر  
عاملت الاخر بما  
يعامل به لو كان هو  
آخر الكلمة وضعا  
قتبيه على الضم  
وتعامله معاملة  
الاسم التام فتقول  
يا جعفر ويا حار  
واقطبض الفاء  
والراء والطاء وتقول  
في غود على لغة من  
ينتظر الحرف ياغو  
بواو ساكنة وعلى  
لغة من لا ينتظر  
تقول ياغي فقلب  
الواو ياء الضمة  
كسرة لانك تعامله  
معاملة الاسم التام  
ولا يوجد اسم معرب  
آخره او قلبه اضافة  
الواو بحب قلب الواو  
ياء والضمة كسرة  
(ص) والتزم الاول  
في كسبه وهو حوز  
الوجهين في كسبه  
(ش) اذ اخرجه فافه  
تاء التانيث للفرق

من كسر في اسم الفاعل أو فتح في المفعول والاجمع المقتل كما طغون وقاضون فبردا ليه الحرف  
الذي كان حذف لانتقامه ساكنام وواو الجمع أو ياتمه وال سبب الحذف فتقول يا مصطفي  
و يا حاضي بردا لافوا لياو اضافة ارفي التسهيل عدم الرد لوجود السبب بقدر افعالي لغة من لا ينتظر  
فيتعين الرد فاعلا انتقام السبب لفظا وتقدير الكسرة يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد قياسا مسايا  
من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيه الاعلى القصة الاولى بلارد وعن الرضى ما يؤيد به فتقول  
يا مصطف بالفتح مطلقا ويا حاض بالضم في قاضون وبالكسرة في قاضين اعادة الهمزة (قوله كالواو)  
في موضع المفعول الثاني لاجله وما زادته ولوم صدرية وهو اولى من عكسه لكثرة زيادته وجهه  
تمام البناء للجهول خبر كان ووضع عاصب بفتح الخافض اى اجعله ككونه متعابا بالاخر في  
الوضع ان لم يتواخ (قوله فخر) بكسر الفاء وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمع القوي الضم  
والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه المكسب قالو يذكرو يؤنثرون  
انت بالهاء فقيل فخره والجمع قاطر (قوله على الضم) اى الظاهر ان كان معها والا قدرته فيه  
كما بقدر في المضموم قبل الحذف لوجود الضم الاصلي ويجوز على هذه اللغة رفع ياءه مراعاة لفظه  
وكذا على الاولى كما استظهره بس لا الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالنائب وقد اجاز الجمهور  
وصف المرحم بدليل قوله احاربن حر والجمع والمساكن بجعله بدلا (قوله فقلب الواو ياء) اى لظرفها  
بعد ضمة كاتقلبا في ابر وادل جمع بر وود لذلك اذا اصلها ابر وواو كاتس فقلبو الضمة  
كسرة والواو ياء فصا ابرى وادلى ثم اعدل كقاض وتقول في كروان على الاولى يا كرو وبتع  
الواو وعلى الثانية يا كرا فقلبها الف الصخرها وانفتاح ما قبلها وافتحها وعلو على الاولى يساقى  
وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يساقوا وعلو بفتحها مهزلة تطرفها بعد الف زائدة كافتل  
برشاو كساه (قوله ولا يوجد اسم الخ) اى يلزم بدال الثقل بخلاف الياء يخرج بالاسم الفاعل كيدعو  
لوضعه على الثقل فاحفل فيه ذلك فان معنى فاعله عارض بالمعرب المثنى كهو ذو الطائفة وضم  
ما قبلها المحذول والمراد ضمة لازمة لخروج هذا الياء واما نحو سنو اسم بدلا بصيغة فالتاظهار انه غير  
مر في كسبه وادام طبر (قوله في كسلة) بضم الميم في الاولى اسم فاعل مؤنث والثاني بنفسه مصدر  
معنى من السلامة واما لم يلبس هذا اللفظ استعماله بالاتفاق الاول (قوله لئلا يلبس) قياس  
ذلك امتناع الترخيم اصلا لان الالبس كل من الوجهين كيف اتفقا واما نحو المصنف ترخيم المثنى  
والجمع بحذف زائد تسميه افعلا وعلى لغة من ينتظر حتى لا يلبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان  
وزيد بن علي يازيد بالفتح في الاول والكسرة في الثاني وكذا في النسب ويمنع الضم لئلا يلبس  
بالمفرد واما زيدون فيمنع ترخيه مطلقا لذلك وقد مر في جمع الغنسل (قوله سالحة لئلا) تخرج  
الضلي بال وذلكت خطي من جعل قوله قواظنا مكنة وورق النجى \* مرخم الحمام للضرورة والصواب  
ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم لعدم الصلاحية لئلا يدل حذف الشاعر الميم والالف وكسره الميم  
الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشرط ايضا كون الاسم اما بالتاء او اكثر من ثلاثه والا فلا يرخم

(١٢ - (خضري) - ثاني)  
بين المذكر والمؤنث وجب ترخيه على لغة من ينتظر الحرف فتقول  
يا مصطفي بالضم ولا يجوز ترخيه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا مصطفي بضم الميم لئلا يلبس ببناء المذكر واما ما كانت فيه  
اتاء للفرق فبرخم على اللتين فتقول في مسلة على يا مصطفي بفتح الميم وضعها (ص) ولا يضطر ارن خوادون لنا \* ما لئلا يصطلح  
فجوا جدا (ش) قد سبق ان الترخيم حذف او اخر الكلام في النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط  
كونها سالحة لئلا كاجدومنه قوله



للضرورة ولا تشتط العلمية بل ترخم النكرة كقوله ليس حي على المتنون بخال ، أي بخاله (قوله  
تعضو) بناء الخطباء أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر يفتح المحجمة فالهمزة شديدة البرد وضطة  
مهملة من سهو ذكر كريمة (تنبيه) ترخم الضرورة أي لغة من لا ينتظر حائزها جامع كهذا البيت  
فانه حذف الكاف ونون الالف مع جرهما إضافة كالاسم التام ولو أنظر لم ينون وأما على اللغة الثانية  
فأجاز سيبويه ومنه المردود وشهد للجواز قوله

الأضحت حبالكم رمايا ، وأضحت منكم شاسعة أماما

وقوله ان ابن حارث ان اشتقر و بته ، أو أمتدحه فان الناس قد علموا  
فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على قصه لا لتظارها والالضم الاول وكسر الثاني منونا  
(الاختصاص) والله أعلم

هو افعلة مصدر اختصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكمه لضعفه على اسم ظاهر معرفة  
بذكر بعده ، معمول لأخص محذوف واجو بالوالباعث عليه اما خبر كهي أم الكريمة بعد أو تواضع  
كأن أم العبد فقير إلى فقروني أو بيان المقصود بالضعف كخبر العرب أقرى الناس للضعف وتخبر  
معاشر الانبياء لا نورث (قوله يا ثار جوني) أي بعده بأن يقال ارجوني أم الفتى فارحوا لأمكم لاجتماع  
والوفاة والياء مفعوله وأما مني على الضم لئلا في اللفظ في النداء في محل نصب بأخص محذوف واجو  
وجو باو والالتنية لخصتها في النداء والفتى صفة أي مروج تعال لفظها إضافة مقدرة على الال  
والمراد بالفتى هو مدلول الباء وهو التسمك بنفسه (قوله يشبه النداء) أي في هذا خبر استعمل بصورة  
النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر في حسن يزيد والامر بصورة التحريق والوالدات يرضعن  
(قوله من زنته أرجه) ستر يدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أي لا لفظا ولا تقديرا  
بمخلاف المنادى (قوله يشبهه شيء) أي سبق الخصوص وهو الاسم الظاهر شيء في أثناء الجملة  
كخبر العرب الخ أو بعدها كارجونيا ألقى والا كترسمه بضم الميم كالتام لئلا كورة  
وقل بعد الخطب سبحانه الله العظيم و بئس له رجوا الفضل بنسب الجلالة ولو كان منادى انهم  
ولا يقع بعده خبر غيرة ولا اسم ظاهر فالشي السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لخالفته النداء  
(قوله ان تصاحبه) أي الخصوص الالف واللام اهدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى وبخالفه  
إضافي انه يجب كون الخصوص معرفة غير اشارته بقل كونه علما ونصب لفظا ولو كان مفردا  
الأي فتضم ولا يصح وصف أي هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل والخاص لانه بشرط كون  
لخصوص اسماء ظاهر معرفة واقعا بعد ضمير مخصص كارجونيا أو بشارته بوجه كخبر العرب الخ ثم  
هو أربعة أنواع الاول إيهاء أو إيهاء وحكمهما كالتداء فيلزم أن الضم لئلا هو الوصف بذي آل مرفوعا  
تعال لفظهما لا باسم إشارة لثاني والثالث المنعرف بال أو الإضافة كخبر العرب أفضى الناس ونحن  
معاشر الانبياء لا نورث فاضفى ولا نورث خبر ونحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف واجو  
الارباع الدوم وهو قليل كقوله يندعها بكشف الف باب ولا يكون الخصوص نكرة ولا اسم  
إشارة بخلاف النداء اوجز الاختصاص المندوخة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة  
يحمل بعد المعرفة فالذي راجع إلى حال كوني بخصوصا من بين العتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا  
أيها العصاة اغفر لنا بخصوصين من بين الصائب قاله الرضى أما في مثل نحو العرب ويحوم معاشر  
الانبياء فمعرضة كأي المعنى (قوله ما تركنا) متداخلة خبره صدقة وقال الشيعاء فعول نورث وصدقة  
حال من مفعول تركنا لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أي بخلاف ما تركناه من غير الصدقة  
فتورثهم جعلهم على هذا التعريف الباطل المخالف لرواية كأيته عليه الحديث اعتقادهم الفاسد

لثم الفتى تعشوا إلى  
ضوء ناره ، طريف  
ابن مال ليله الجوع  
والخصر أي طريف  
ابن مالك (ص)

(الاختصاص) الاختصاص كنداء  
دون باء كأي الفتى  
يا ثار جوني وقد  
برى ذا دون أي تلو  
آل ، كسل نحن  
العرب اضفى من يذل  
(ش) الاختصاص  
يشبه النداء لفظا  
ويخالفه من ثلاثة  
أوجه أحدها انه  
لا يستعمل معه حرف  
نداء الثاني انه لا بد ان  
يسبقه شيء والثالث  
ان تصاحبه الالف  
واللام وذلك كقولك  
أنا أفضى لكذا أيها  
الرجل ونحن العرب  
أضفى الناس وقوله  
صلى الله عليه وسلم  
نحن معاشر الانبياء  
لا نورث ما تركنا  
صدقة وهو منصوب  
بفعل مضمر والآخر  
أضفى العرب واخص  
معاشر الانبياء (ص)



ومع، يعطف معوضه ٩٢ واسم والسيف أي يمازن في واسك واحذر والسيف والتكرار نحو الضيق الضيق

الضيق الضيق فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضمار الناصب وانها ردت نحو الاسد أي احذر الاسد فان شئت أظهرت وان شئت أضمرت (ص) وشذا يأي واما شذوه وعن سبيل القصد من قاس ان يخذ (ش) حتى التخذ ان يكون للمخاطب وشذبه للتكلم في قوله إياي وان يخذف أحدكم الازنب واشذمنه محبة لقائني في قوله اذا بلغ الرجل الستين فاما وياي التواب ولا يقاس على شيء من ذلك (ص) ويحذر بلانا اجعله مغرى به في كل ما قد فعلنا (ش) الاغراء أمر المخاطب بلزوم ما يحسنه وهو فعل التخذير في انه ان وجد عطف أو تعكرا وجب اضمار ناصبه والا فلا ولا تستعمل فيه ابانفال ما يجب معه اضمار الناصب قولك أخاك أخاك وقولك أخاك والاحسان إليه أي الزم أخاك ومثاله لا يلزمه الاضمار قولنا أخاك أي ازم

الثاني باسم ظاهر مضاف لضمير المذكر راسك وانعكس الثالث بذكر المذكر منه فقط كالضيق وقد يكون بذكرهما معا راسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الامع اياك (قوله الامع اعطيت) أي بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذرك اياك وزيدان تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي اتركوها وسقياها فلاتعروها عنها أو محذرا منه على محذرك راسك والسيف وياك والشروستر العامل في الجميع واجب كانه اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار لا في كابدل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون الواو للعبارة فنصب ما بعد ما على ايه مفعول معه وظهر العامل (قوله ما ز) بازاي مرخم ما زان اسم رجل (قوله في واسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدروا الظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا انضاف محذرا محذرا تلاق راسك والسيف أو باعد راسك من السيف والسيف منها أو اضع واسك ان تدوم السيف والسيف ان تدوم السيف منها لا تنافي في نحو ناقة الله وسقياها وياك وزيدان تفعل بل الظاهر ان العامل فمعا واحذقوا واحذوا عما تنافي الخلاف في عطف المذكر منه على المحذرة كما في (قوله أو التكرار) أي المحذرة منه كنهالها ولغيره كراسك راسك (قوله وعن سبيل القصد) أي من قاس على ذلك ان يخذل أي ربي وبعد عن سبيل الهدى (قوله إياي وان يخذف الخ) هو اتر من عمر رضى الله تعالى عنه أولئك لذكرك لاسل والرامح والسهم وياي الخ امرهم بانهم يدجون بالاسل وهو ما رقى من الحديد كالسيف والسكين والرامح والسهم عند الرمي ما أو ينههم عن حذف الازنب فهو جري لانه لا يجل به والاصل إياي باعدوا عن حذف الازنب وباعدوا أنفسكم عن ان يخذف الخ فمعا محذران حذف من كل منهما ظهرا ما أتيت في الاستاذ المحذرة منه وهو حذف الازنب كره في الثاني دون الاول والمحذره وياي بالعكس ففيه احتمال (قوله وياي التواب) بشين محبة ثم موحدة جمع ثابتة ويرى بين محبة ثم موحدة ففتاة فوقية جمع سواء والتقدير فليحذر تلاق نفسه وأنفس التواب وفيه شذوذات فمحذره الغائب واصله بالظاهر وحذف الفعل مع لام الامر (قائده) ذكر الرضى ان المحذره المتكرر يكون ظاهرا كسيفك سيفك ومضرا كاياك اياك واما ما وياي إياي في الجمع ان المحذرة قد يكون ضمير غائب معطوف على المحذرة كقوله فلا تنصب أخاك الجهل وياك واما ما يامهنا حكم الاسد في ياك والاسد في هذا لا يكون التحذير بضمير ي الفية والتكلم شاذ اذا جعل محذرا لا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الاعمال والاصوات)

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تنوف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب غير عاقل واجب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العلم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ياب عن نعل) أي ولم ياتر ما هو اعمل وليس فضله فتخرج المصدر للتائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والمحرر ولايتها فضله فبان ان قوله كشتان تقيم للمصدر ففعل حال من ضمير تاب ليقيد تقييده بذلك كافي الامور وجعله ابن المصنف مثلا لا تقيمه ان يكون خبر المحذوف وأوقع ما على اسم يدل على الترجمة فتخرج الحرور والمراد تاب عن الفعل في فائدة، عنه وفي استعماله من كونه عاملا غير معجول فتخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للحرز والنواصب فالناية عنه تصديق بآثره بالاعمال فلا يخرج المصدر والجواب كون المراد ان الفعل لا يكون معمولا للفعل ولا الاسم بطريق الاصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر (قوله كشتان) بفتح النون وكان القراءة بكسرهما

(قوله)

ماتاب من فعل كشتان وصه

(أسماء الاعمال والاصوات) ماتاب من فعل كشتان وصه

هو اسم فعل وكذا  
أوه ووه وما يعني  
أفعل كأمين كثره  
وغيره كوى وهيات  
تزوه (ش) أسماء  
الأفعال أسماء تقوم  
مقام الأفعال في الدلالة  
على معناها وفي عملها  
وتكون بمعنى الأمر  
وهو الكثير فيها  
بمعنى انكف وأمين  
بمعنى استجب وتكون  
بمعنى الماضي كشان  
بمعنى استرق تقول  
شأن زيد وعمر  
وهيات بمعنى بعد  
تقول هيات العقيق  
وبمعنى المضارع  
كاوه بمعنى أترجع  
ووي بمعنى أعجب  
وكلاهما غير مقبس  
وقد سبق في الأسماء  
اللازمة للنداء أنه  
ينقاس اسم فعال  
ففعال اسم فعل مبني  
على الكسر من كل فعل  
تلافي فتقول ضرب  
زيد أي اضرب وزل  
أي انزل وكبا أي  
اكتب ولم يذكره  
المصنف هنا استغناء  
بذكره هناك (ص)  
والفعل من أسمائه  
عليكا • وهكذا  
دونك مع البكا كذا  
رويد به ناصين •  
وبعد لأن الخفض  
مصدرين

(قوله وكذا أوه) يخفى الممزوجة وشدة الواو وفيها غات مع ما اشتهر من قولهم آواه بالضم والسكران  
فهما اسماء فعل بمعنى أوجع كافي المرادى (قوله أسماء الأفعال أسماء) أي حقيقة عند جمهور  
الصريين لأفعال حقيقة كالكوفين والأفعال استعملت كالاسماء في التثنية وعدمه وفي  
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يثر كدليلها بالتثنية كالبعض الصريين واستظهر النصب أن  
هذه الأفعال ماقبله فان الكوفين لا ينعون استعمالها كالاسماء أو لا كان مكارها في الخلاف بينهما  
في العبارة وعلى الأول فالراجح من دلالة اللفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث  
دلالة على معناه لا من حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كإمر أول  
الكتاب فلا عمل لها على هذا وكذا على أنها أفعال أفعال لأنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان  
فهى في محل رفع بالابتداء أغنى عن رفعها عن الخبر وعلى أن مدلولها المصدر النائب عن فعله فجعلها  
نصب بفاعلهما الثانية هي عنها كذا في التصريح وانما سبقت حيث شذم عن أرباب تلك المصادر لانه  
دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من معاني الخبر وقوله المرادى وعلى هذا فقولهم  
اسماء الأفعال لأى القوة وهى المصادر قائل (قوله في الدلالة على معناها) أى بواسطة دلالتها على  
لفظها الموافق للاربع المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسر بذلك لأن معناه لازم بمعنى امتنع وفي نسخ  
بمعنى انكف فينبى جعله من الأفعال الواقعة المقصود أن كان غير واجب أن كف يستعمل لازما  
ويعتد بانقول كفتته عن الشيء فكف أى منعته فامتنع كافي الصحاح (قوله بمعنى أفرق) كذا  
أطلق الجمهور وقيد الزعمى بالافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والمجهول والأصحة والسقم فلا  
يقال شأن الحصان عن مجلس الحكمة وتطلبها فلا داعي اثنين كشان الزيدان وقد تزايد  
بعدها ما كقول شأن ماوى على كورها • ونوع حسان أى حار غارزاته ونوعها فاعل  
والمراد بكورها ما راحل الناقة وقد تزايد ما بين بعدها كقوله فشأن ما بين الزيدين في الندى •  
فالزيدين فاعل مرفوع تقدير أو ما بين زائد وقيل ماموصولة بين واقعة على المسافة وهى فاعل  
شأن بمعنى بعد لا افتراق أى بعدت المسافة التي بينهما فإفاده الدعاء مبنى وأما قوله  
حاز يتوقى بالوصول فليحة • شأن بين منية كم وصنعية  
فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين اه أى فتكون  
شأن بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيات وقد ترادفه  
اللام نحو هيات هيات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تثليث نائها (قوله ووي الخ) أى  
كقوله تعالى وي كانه لا يبلغ الكافر ون فوي بمعنى أعجب والكاف ما لا تعليل أى أعجب به ثم  
فلاح الكافرين أو صرف خطاب توصيل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كالحرف تشبيه بمعنى  
التعقيق وكذا يقال في وي كأن الله يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقبس) أى الماضي والمضارع  
بل لم يثبت ابن الحاجب الثاني وجعل آؤه ووى بمعنى توجهت ونهبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى  
فعل الأمر مبتدأ أول وعليلك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الطرف قبله والجملة خبره الأول يعنى أن  
اسم فعل الأمر فسمان من تجل كإمر ومنقول ما عن أحد الطرفين كدونك وعليلك أو عن مصدر  
كرو ويدل به وهذه الظرف يقتصر فيها على السماع ونحو وجهها عن الأصل وقاس الكسائي فيها  
ما زاد على حرف لا نحو بك ولتؤمن المصوغ أمامك بمعنى تقدم ورواها بمعنى تأخر واليك أى تنح  
ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيد أى انتظر فهو متعد ولا تستعمل  
اللام الكاف لأن أمر غير مخاطب قليل وشذبا ساوا استعمالا عليه رجلا غيرى أى ليأمره وعلى  
الشيء أى لازمه وإلى أى لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه

(ن) من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف وما هو مجرد معرف نحو عليك زيد أي الزمته إليك أي تخبر ودونك زيد أي تخبره ومنهما ما يستعمل مصدرًا ٩٤ واسم فعل كرو يدوبه فان الخبر ما بعده ما فهمه مصدران نحو رو يد زيد أي

ارواد زيد أي أمهاله الخطاب بجه في يامعشر الشباب الخ فالهاء فاعل والصوم مفعول على ماسبق وقال ابن عصفور عليه وهو منصوب بفعل مضروب به زيد أي تركه وان انتصب ما بعده ما فهمه اسم فعل نحو رو يد زيد أي أمهله زيد أي به عمر أي اتركه (ص) وما لا يتوب عنه من عمل \* لها وان ما الذي فيه العمل (ش) أي ثبت لاجلها الأفعال من العمل ما ثبت لما يتوب عنه من الأفعال فان كان ذلك الفعل برفع فقط كان اسم الفصل كذلك كصه بمعنى استك وصه بمعنى اكف وهما ت زيد بمعنى بعد زيد في صه ومه ضميران مستتران كما في استك واكف وزيد مرفوع بهما كما ارتفع بهما ودان كان ذلك الفصل برفع وينصب كان اسم الفصل كذلك كدراك زيد أي أدركه وضرب عمرا أي اضربه في دراك وضرب ضميران مستتران وزيدا وعمرانصوبان هما وأشار بقوله وأخر ما الذي فيه العمل إلى ان معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه فتقول دراك زيد ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيد ادراك وهذا

الله وأشار بقوله وأخر ما الذي فيه العمل إلى ان معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه فتقول دراك زيد ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيد ادراك وهذا

بخلاف الفعل لا يجوز زيد الدرك (ص) واحكم بتكثير الذي يشون \* منها ونعرف سواء بين (ش) الدليل على ان  
ماسمى باسماء الافعال الحاقا للتثنية لما اقتضوا في صـه وفي جعل حمل لا ٩٥ فيلحقها التثنية للدلالة على

التثنية فان

منها كان تكثيرا وما لم

يثنون كان مع رفعة

(ص) وما به خطوط

مما لا يعمل \* من

مما به اسم الفعل

صوتا يحصل كذا

الذي اجدى حكاية

كتب \* والزم بنا

النوعين فهو قد وجب

(ش) اسماء الاصوات

الفاصلة استعملت

كاسماء الافعال في

الاكتفاء بهاداة على

خطاب مالا يعقل أو

على حكاية صوت من

الاصوات فالاول

كقولك هـ لا زجر

الحبل وعدس للفعل

الثاني كقولك وقع

السيف وغاق الغراب

وأشار بقوله والزم

بـ النوعين الى

ان اسماء الافعال

واسماء الاصوات

كلها مبنية وقد سبق

في باب العرب والاني

ان اسماء الافعال

مبنية لشيها بالحرف

في التثنية عن الفعل

وعدم التثنية

قال \* وكتيبة عن

الفعل بلا تأثر وأما

اسماء الاصوات

الله عليكم كبا لخذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصنعة الله يدل على ذلك المحذوف ان  
القرع يستلزم الكعبة عليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دلوى فتبدأ  
لما فعل بـ وجه اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أي دونك ووجه خبرية مقصودها اطاب  
والأصح هو الذي ينزل الرفع عنده فـم لئلا يفسد الالة (قوله بخلاف الاسم) بخلافه يضاف انه  
لا يعمل محذوف فاعله الاصح وأما زجر الصفر بـ ثم تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الالة واليت  
المتقدمين في انه لا يبرز عنه ضمير الرفع كالتاء (قوله الحاقا تثنية) بفتح اللام كافي المختار على أي  
لبعضه أو تثنية بـ ثم عدمه ما جرى كآشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما ضم غير منون فقط كترال  
وأما من وهب تـ ووهو لازم التثنية لا يجوز تثنيته وما ضم منون فقط كراها وبعي فهو لازم  
التكثير ولا يجوز ترك تثنيته وما ضم بهما كالمـ الشارح يعرف وينكر (قوله وفي جيل) أي  
بالبناء على الفتح حمل أي بالتثنية ويدل في الوقف الفاعل قد ثبت في الوصل وهي مركبة من حـ  
يعني أقبل هل اتى العت والعتة لا لاستقامتها فيعملتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في التكثير اهـ  
فأرضي ويكون بمعنى احضر فيتهدي بـ ثم كعمل التثنية بمعنى أقبل فيتهدي يعني كعمل على  
الخبر ويعني عمل فيتهدي بالبناء نحو اذكر الصالحون فـم لا يعمر وقد تقدم عن هل فتكون  
بمعنى أقبل أو انت كافي الدماميني (قوله فانون منها) قال الرضي ليس المراد بتكثير اسم الفعل  
وتعريفه تكثير الفعل الذي هو عناء وتعريفه لان العمل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى  
المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فـم منونا بمعنى اسكت سكوتاً أي اقلع مطلق السكوت عن كل  
كلام اذ لا تثنية فيه ولا تثنية بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع  
جواز غيره هكذا حقق المقام ودع الازهاق سـ ثم في وقد يؤخذ من انها من قبيل المعرفة بان  
الهمزة وهو انما ظهر في هذا الكلام بمعنى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها  
الفعل على خلافه لان التعريف يرجع الى الأصل المشتمل على النفس الاول كاهو صريح  
ما ذكر (قوله من شبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتاً أي اسم صوت (قوله في لا كفاءها) أي  
عدم احتياجها في اعادة المصدر الى شيء آخر كان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر  
وان كان في الحقيقة مركباً من فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتز زيد كـ ثم نحو  
بأخطيات اتعاق بادارمة فاحضوبه غير انه قتل ولا يكف في اعادة المراد لان حرف الذم لا يغير  
وحده بل لابد من ذكر بعده ما قصد بالبناء (قوله لا زجر الحبل) أي عن البطء وقوله للفعل أي  
زجره كذلك وهو لا وزن الا كافي الجمع وقيل يثنون وعدس جمع ملات ففوق الاولين مبنية على  
السكون (قوله كتب بفتح الخ) التثنية وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرة (قوله ان في  
اسماء الافعال الخ) يحتمل انه أراد نوعي الاصوات التامة كالكلام على اسماء الافعال أول الكتاب  
(قوله في التثنية عن الفعل الخ) أي كونها عاملة غير معمولة (قوله لشيها باسماء الافعال) أي  
فهي مشبهة بالحرف بالواحدة ولا حاجة الى ذلك لا يمكن الشبه مباشرة ولا راجح بناء هـ لشيها  
بالحرف المـ لـ في انها عاملة ولا معمولة كلام الاستماع عوف لتتقيس ولا يحمل لـ مـ

(نونا التوكيد)

الاعراب والله أعلم

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لانه الحصر (قوله نونين) أي بكل مثله على افرادهما لان

غنى مبنية لشيها باسماء الافعال (ص) (نونا التوكيد) لفعل توكيد بتثنية هما \* كوني اذهبن وقصدت هما  
(ش) أي يلحق لفعل التوكيد بتثنية احد هـ متعلقة كانهن والاخرى خفيفة كقصدت هما مرة واحدة في قوله تعالى ايسجن  
زجرهما من الاغتراب

عند البصريين أن الخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلها ألفا وحذفها الساكنين  
والشديدة بوقوعها بعد ألف كما سبق ورد بان ذلك لا يدل على الأصالة فهذه إن المقنوعة فرغ  
المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرغ التثنية لاختصارها منها وقيل بالعكس  
لبساطة الخفيفة فهي التي بالأصالة ثم التوكيد بالتثنية أشد على قاعدة زيادة المبنى لزاد المعنى  
غالب ولذلك قالت زائدة لمعين وليكون الخ لا نها كانت أحسن على معنيته في يتم التراء كل وقت من  
كونه صاغرا (قوله يؤكّدان) أي جواز أو وجوب على ما سمين (قوله فعل) أي عمل الأمر ولو  
دعاء بأي صيغة لا خصوص هذه فهو من إطلاق الخاص على العام وكذا قوله وفعل ونحو جهما  
الماضي ولو لم ينفذ فلا يؤكّدانه أصلا لانها مختصان الفعل للاستقبال المتأني للضي وكذا الاسم

وأما قوله دامن سعدك إن رجعت متعا • لولاك لميك للصبا بجانها

وقوله • أفتان احضر والشهوداء فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الأول استقباله معنى  
لكونه دعاء (قوله أتيا) حال من يفعل وذات طلب حال من الضعيف في أتيا والمراد الطلب الحقيقي  
كالأمر والعرض الخ أما الخ بالمراد به الطلب عازا كقولك لعلنا طعن من حرك الله فلا يؤكّد (قوله  
أوشراط) عطف على ذات طلب وتاليا صفة وأما بالكسر مفعول تاليا أي أو أتيا فعل شرط تاليا أما أو  
إن شرط بمعنى أدة شرط مفعول تاليا أو أما يدل منه (قوله أو مبتثا) عطف على شرطه وحال أيضا من  
ضمر أتيا ومستقبلا أما حال من ضمير مبتث أو من ضمير أتيا ويكون معطوفا على مبتثا ونحو قوله  
وفي قسم متعلق بأتيا (قوله و بعد لا) أي النافية ولم يقيد هذا ذلك لما علم من أطرافه بعد الطلب  
الذي من جلته لا الناهية (قوله وغير) بالجر عطف على لا (قوله فعل الأمر) أي بالصيغة كقول من أما  
الأمر بالألزام فدخل فيها بعده (قوله والفعل المضارع) أعلم أنه من حالات الأولى وجوب توكيده  
وذكرها بقوله أو مبتثا الخ النافية قربة من الواجب ونحو قوله أو شرط أما تاليا الثالثة  
كثرت وهي قوله أتيا ذات طلب الرابعة قلته وهي قوله وفعل بعد ما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو  
توكيده بعد ما الزائدة أولا النافية وأقل ذلك بعلمه وبعد شرط غير أما كذا في التوضيح وبني  
ساذمة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم أو من بني أو حال أو مفصول من لامة كما سبق (قوله  
وهل تضربن زيدا) أي الاستفهام بجميع أدواته أمعية كانت أو رفعية ومثله التخصيص والعرض  
والنفي كما لا تضربن زيدا أو لا تنزلن عندنا وليتلك تعجب معناه فكل ذلك داخل في الطلب وبني من  
أقسامه التي لم يعمل لها الشارح الدعاء والتوحي والاول داخل في الأمر والتبهي والثاني لم أره من ذكره  
(قوله شرط بعد ما الخ) مذهبيسيو به أن التوكيد حيث تقرر ب من الواجب ولم يقع في التنزيل  
غيره لأن أن المؤكّد ما تشبه القسم المؤكّد باللام وأوجه البرود الزاج وحواضعه على الضرورة  
(قوله مبتثا مستقبلا) أي غير مفصول من لامة وحيث يجب التوكيد باللام والنون معا عند  
البصريين وخلوهم من أحدهما شاذ وأضرو رتبان خلاصتهما معا نحو والله أقوم قدره كحرف النفي  
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الخفيفة على من قال والله أقوم بمحتشه بالصوم وعند غيرهم  
يجتنب بعدهم لا ابتداء الإيمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حيث شاذ باحدهما وفقدوا في  
الشعر وحكي ميبوه والله لأضربه (قوله لم يؤكّد بالنون) أي ولا باللام أيضا لمتناعها في النفي  
وأما قوله تالله لا يحمد المرء مجتنب • فعل الكرام ولو نفاق الوري حسبا

(ص) يؤكّدان فعل  
ويقول أتيا • ذا  
طالب أو شرط أما تاليا  
أو مبتثا في قسم  
مستقبلا • وفعل  
بعد ما أو بعد لا  
وضر ما من طوالب  
الجزاه أو أمر المؤكّد  
افتح كابرنا (ن)  
أي تطلق نونا التوكيد  
فعل الأمر نحو  
أضربن زيدا والفعل  
المضارع المستقل  
الدال على طلب نحو  
لنضربن زيدا ولا  
نضربن زيدا أو هل  
نضربن زيدا أو الواقع  
شرط بعد ما المؤكّد  
بما نحو أما نضربن  
زيدا أو ضربه ومنه  
قوله تعالى فاما تنقطنهم  
في الحرب فشردهم  
من خلفهم أو الواقع  
جواب قسم مبتثا  
مستقبلا نحو والله  
لنضربن زيدا فان لم  
يكن مبتثا لم يؤكّد  
بالنون نحو والله  
لأنفعل كذا وكذا  
إن كان حالا نحو  
والله ليقوم زيد  
الآن

فشاذ أو ضرورة ومن الجواب المتني غير المؤكّد تالله فتتقوذكر يوسف أي لا تتقو (قوله وكذا إن  
كان حالا) أي لا يؤكّد بالنون فقط لاقتضائها استقبال فيتقيا ومنه قراءة ابن كثير لا قسم  
يوم القيامة وقوله • بينا لا ينقض كل امرئ • يزحف قولوا ولا يفعل

وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد الراء التي لا تصح بان نحو عين ما أرينك ههنا الواقع بعد لم كقولك بحسب الجاهل ما لم يعلمه شيئا على كرسية معهما والواقع بعد الالف كقوله تعالى ٩٧ واتقوا نساء الذين ظلموا

منكم خاصة والواقع بعد ضمير ما من أدوات الشرط كقوله من يتقن منهم فليس بأب. وأما ما قبل بني قنينة شافي وأشار المصنف بقوله وأخر السو كذا فتح الى أن الفعل المؤكد بالنون يبنى على الفتح إن لم تلح الف الضمير أو ياءه أو واؤه نحو اضربن زيداً واقتل عمراً (ص) (واشكاه قبل مضمرين عا. جأنس من تحرك قد علما والمضمر حذفه الالف وان يكن في آخر الفعل ألف. فاحذف منه رافعا غير الياء والواو كاعين سعياء واحذفه من رافع هاتين وفي ولو ياشكل مجانس في نحو اخشين ياهند بالكسر وباء قوم اخشون واضمهم وقس مسويا (ش) الفعل المؤكد بالنون ان اتصل به ألف اثنتين أو اوجع أو ياء مخاطبة حرك ما قبل الالف بالفتح وما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر ويجذف

لم يؤكدا بالنون لان البض والافساق أي الحذف موحودان حال التكلم لا مستقبليان وكذا تنتم النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو لاني الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في الفقه وليس كذلك لتصریح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطرا دهنه هو قليل بالنسبة لما مر وعرض التوضيح ان مثله لا أو ما بعد لم بعد شرط غيرا ما تادرسوا أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعد الراء) محل الواقعة بعد رب حتى سيبويه ربما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم • ترغن نوني شمالات

وظاهر التسهيل انه لا يختص بالضرورة ولكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله عين ما أرينك) تقول لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به (قوله عالم علما) الشاهد فيه توكيده بالخفية المقابلة لافا والشاعر يصف جلاله الخصب والنبات وقيل لبناني القصب أي الكوز علت عليه رغوته بديل ما قبله من الالباب (قوله لا تصين الخ) الجملة صفة للفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما كده لان الالف لا تصين في الصورة ومنه قول الشاعر فلا الجارة الدنيا ما تلحينها • ولا الضيف فيها ان اناخ يحول

الا ان توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بالافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطرا دهنه مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة في عند الجمهور ضرورة مطلقا والوجه على الالف هي منهم من جعل الجملة مستأنفة للنهي الظالمين والاصل لا تعرضوا للظلم فتصيحك الفتنة خاصة فقول النهي من تعرضهم الى اصابة الفتنة لا تصيب أو وقع الذين ظلموا موقع ضمير مخاطبين تنسبا على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقول في شأنها لا تصين الخ أي لا تفعلوا ما تصيحك خاصة ولا يصح على هذا تزل الجملة مفردة للفاعل فيتوجه النهي اليها بالتحويل لانه كان يجب كسر الراء من تصين لكونه خطأ ما لوئت وهو الفتنة الا ان تقول بالافتتان أو بالعدايب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يتقن) بالفتنة مبنيا للفعول أو بالفتنة للفاعل يقال فتنته من باب فهم أي وجدته والياء الراجع (قوله يبنى على الفتح) أي أمرا كان مضارعا محصيا أو معتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وفي لث كنهه معها تخمسة مشروحة تخلص من الكونين في الامر والمضارع الموزوم وجل الباقي عليهم لو كانت فتنة للفتنة موزون بذلك أول السكاب (قوله واشكاه الخ) اعلم أن المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسئلة الأول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسها وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني ان ذلك الضمير محذوف ان كان ياء أو واو وهو المراد بقوله والمضمر حذفه الخ واستثنى منه ان يكون آخر الفعل ألعأ كجنتي فتحذف هي وبيقي واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) يفتح اللام مخففين صفة لضمير أو بكسر هاء مصدر فت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الأولى ايضا اختلافا فهما تعريفا وتكثيرا (قوله فاجعله الخ) مقفوله الاول الهاء والثاني قوله ياء أي اجعل الالف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنين أو ضمير مستترا ونون نسوة أو اسما ظاهرا كما سيأتي (قوله واحذفه) أي الالف الذي في آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء

(١٣ - (خضري - ثاني) الضميران كان واو أو ياء وبق ان كان الفاعل قول باز يدان هل تضربان ويا زيدون هل تضربن ويا هندهل تضربن والاصل هل تضربان وهل تضربون وهل تضربن تخذت النون لتوالي



الامثال ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار هل تضر من وهل تضر من ولم تحذف الالف لظنهما فصار هل تضر من  
وبقيت الفحة والفتحة على الواو والياء كسرة والفتحة على الياء هذا كله اذا كان الفعل مصحفاً كان معتلاً فاما ان يكون آخره ألفاً  
واو او ياء فان كان آخره واو ٩٨ او ياء حذفت لاجل واو الضمير او يائه وضم ما قبله قبل واو الضمير وكسر ما قبله قبل ياء  
الضمير فتقول يازيدون

(قوله غذفت النون) أي نون الرفع لتوالي الامثال أي الزوائد فلا يراد النسوة حسن وهذا التوالي  
في التسمية وحلت عليها الحقيقة طرد الباب أو الحذف معها التخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم  
يعتبر كما في دابة لانه هاليس على حده اشترطه كون الاول حرف لين والثاني مدحماً وهما من كلمة  
واحدة كالتال والنون هنا كلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل اتحاجوا وفيه  
الحذف حيث قد استغنى الالف واستطاعت الواو في الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتي العلتين فيها  
لظنهما ولا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان هـ  
الكسر وقعه هاء بـ الالف كما ساقى فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة في  
اضر بنان لتفصل بين الامثال فأفاده الصبان وقوله بدليل اتحاجوا في مقتضاه ان الساكنين فيه وهما  
الواو ونون الرفع المدحمة في نون الوفاية من كلتين مع ان كلامهما من الفعل المنهك لا واو اذ لا قوام له  
يدونها فها من كلتا واحدة بخلاف نون التوكيد فها من منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم ان  
ينبغي على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو تضر من لكون الالتقاء على غير حده فقدم  
الحذف في تحاجوا في ظاهر لانه على حده ما مر أو على عدم الاشتراط والالتقاء في الجمع على حده  
فالحذف في تضر من لتثقل والمول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف في تحاجوا في ذلك وليس فيه داع  
لعدم الحذف كما في تضر بان الهم لا ان يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوفاية فليتام  
(قوله هل تغزون) أي تخفف النون لانه غير موزو كذا ما بعده وأصله تغزون وتزيمون  
وتغزون وتزيمون بضم الزاي وكسر الميم حذفت هـ الواو والياء من الاولين وكسرهما من الاخيرين  
لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه لساكنين فصار تغزون الخ (قوله فحذف نون الرفع) أي لتوالي  
الامثال وواو الضمير وياؤه لالتقاء الساكنين كما مع نون التوكيد والفتحة أي وتـ في لام الفعل على  
حذفها وتجعل الحركة المناسبة للضمير المحذوف في ما قبلها فان قلت كيف قول الشاعر فقلت به ما  
فقلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه منه في التغيير لاجل التوكيد من حذف  
نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه اما حذف لانه فسبق على التوكيد عند تان الضمير  
للاجله (قوله هل تغزون وهل تضر من) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند  
الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد لانه نون النسوة كهل تغزون وتزيمون يازيدون  
وتغزون وتزيمون وتزيمون يانوسة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالالف والضمير المستتر)  
وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كما عينان يانوسة وهل يسمين زيد فتقلب الالف ياء في الجمع  
لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلاً موزو كذا ان بالنون الحقيقة فمبان على  
حذف النون والواو والياء فاعل وأصله ما قبل التا كيد اخشوا واخشي فقلت لام الفـ هل ألفا  
لتحركها وانتاج ما قبلها ثم حذفت لساكنين فصار اخشوا واخشي يقع الشين فلما دخلت النون  
التفت ساكنة مع الضمير فلاح اثران بحذف هـ ولم يبدل عليه ولا النون لغوات المقصود منها  
فكر الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) يقع الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشون فعلى به  
ما مر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقل وذكر الحقيقة بقوله  
واحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون للعلامة من السياق وهي الفاعل وسدئية

هل تغزون وهل  
تزعزون ويأمنهل  
تغزون وهل تضرمن  
فاذا الحقته نون التوكيد  
فعلت به ما فعلت  
بالصحيح فحذف نون  
الرفع وواو الضمير أو  
ياء فتقول يازيدون  
هل تغزون وهل تضرمن  
ويامنهل تغزون  
وهل تضرمن هذا اذا  
أسند الى الواو والياء  
فان أسند الى الالف  
لم يحذف آخره وبقيت  
الالف وشكل ما قبلها  
بحركة فتجاءس الالف  
وهي الفتحة فتقول  
هل تغزون وهل  
تزعزون وان كان  
آخر الفعل ألفاً فان  
رفع الفعل غير الواو  
والياء كالف  
والضمير المستتر  
انقلبت الالف التي  
في آخر الفعل ياء  
وقصت نحو اسعيا  
وهـ هل تسعيا  
واسعيا يازيدون  
رفـ وواو أو ياء  
حـ حذفت الالف  
وبقيت الفتحة التي  
كانت قبلها وضمت

الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون اخشون وياخذ اخشين هذا ان الحقته نون التوكيد وان لم تلحقه  
لم تضر الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وياخذ هل تخشين ويازيدون اخشوا وياخذ اخشي  
(ص) (ولم تقع خفيفة

بعد الالف • لكن شديد وكسرها (الف) (ش) لاتعقون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضر بان بنون مخففة بل بحسب التشديد فتقول اضر بان بنون مشددة مكسورة خلافا لبونس فانه احرز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ووجب عنده كسرها (ص) (و) الفاز قبلها مؤكدة • فعلا في نون الاناث اسندا (ش) اذا • كذا الفعل المستند الى نون الاناث بنون التوكيد ووجب ان يفصل بين نون الاناث وبنون التوكيد بالفاء كراهية توالي الامثال فتقول ٩٩ اضر بان بنون مشددة مكسورة قبلها

الف (ص) (و) وحذف عطف عليه بل كن ابا كان (قوله بعد الالف) أي اسما كانت بان اسند اليها الفعل اضر بان اسند لظاهره في لغة اكلوتي الراغب كضرب بان الزيدان او كانت هي التالفة لثون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضر بان) أي ولو كان بعدهما ما ندفع فيه فلا يجوز اضر بان فعنه ان كان عليه سيبويه (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها • ثم ابعد الف ومثلها اضر بنان الالف في ويجري فيه خلاف لبونس (قوله في الوقف) تنازع اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عددها مصلتها ومن اجلها ما يتعلق بعدم (قوله وايدتها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لانهين) اصله قبل التوكيد لانهين بحذف الياء وهي من الفعل لاتقاسها سكتة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فحقت اللام فردت الياء من زوال الالتقاط لاجازم سابق النون ليكون دخولها قايما ليكون الفعل حينئذ طلبا وحينئذ فظهوره معرب تقدير الاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقه قاعلي الجازم فهو مسني معها في محل جزم لامعرب فانه السيد البلدي لكن رمي باب الارب وسياقي في اعراب الفعل انه اذا دخل عليه ناصب اوجازم يكون في محل نصب اوجزم مع كل من النونين فتدبر وقوله عاكلة في ملك والمراد بالركوع انقطاع الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في مستعمل اول جزمه من الخين فصار متغلقا مركب من ودين فشدته الحرم بالراء وهو حذف او الوند فصار فعلا وذلك شاذو بعده وصل جبال العبدان وصل العمل واقص القرب ان قطعه • وارض من الدهر ما اتاك به من قريبنا بعشقه نفعه • قد يجمع المال غسرا كله • وبأكل المال غير من جمعه (قوله وكذا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وتدرج حذفها ونما كقولها

اضر ب هلك الموم طارها • ضربك بالسيف قونس القرس • وما قبل قبل اليوم خالف تذ كراه بفتح اضر وبخالف وحل على ذلك قراءة المشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال ابو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لان ادخل للتاكيد ثم تحذف بلا دليل عليها ويرده انه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل مؤكدها وصل وأريد الوقف عليه حذف ورد المحذوف لاجلها صان (قوله وترد الخ) أي وجوب الزوال عنه المحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو فاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه مجرد كلة بخلاف ما هانفاته كلة تامه والاعتناء بها أشد والله أعلم

### • (ما لا ينصرف) •

ذكره عقب النون لانه لعلها بالفعل يشبهه كما انها متعلقة به (قوله انصرف تنون) أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجرب بالكسرة فليس من معنى انصرف بل تابع له وجودا وعدما لتأخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف وانصرف من الصرف وهو الصوت لان لتنون صوت وقيل من الانصاف بمعنى الرجوع • وكان الاسم يرجع عن شبه الفعل (تياه معنى) مفعول مبنيان وجهه به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكنها) أي زائدا لانه كن في باب الاحمية فهو فعل تفضيل

اضر بان وافي اضر بان هانضري فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد لولا التي حذف لاجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف الفاقعون في اضر بن يزيد اضر بان (ص) • (ما لا ينصرف) • (الصرف تنوين أتي مبنيان معنى به يكون الاسم أمكنها) (ش) الاسم ان شبه الحرف سمي مبنيان وغيره ممكن وان لم يشبه الحرف سمي معربا وممكن انهم العرب على قسمين أحدهما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف

وممكننا غير أمكن والثاني ١٠٠ مالم يشبه الفعل ويسمى منصرفاً وممكننا أمكن وعلامة المنصرف ان يجبر بالكسرة مع

الالف واللام والاضافة  
ويدونهما وان  
يدخله الصرف وهو  
التنوين الذي ليس  
مقابلة أو تعويض  
الدال على معنى يستحق  
به الاسم أن يسمى  
أمكن وذلك المعنى  
هو عدم شبه الفعل  
فحوررت بفلام  
وعلام زيد والعلام  
واحد ترز بقوله الغير  
مقابلة من تنوين  
اذرعأت ونحوه فانه  
تنوين جمع المؤنث  
السالم وهو يصعب  
المنصرف كاذرعأت  
وهندأت علم امرأة  
وقد سبق الكلام  
في تمييزه تنوين  
المقابلة واحترز بقوله  
أو تعويض من  
تنوين جوارر غواش  
ونحوهما فانه عوض  
عن البناء والتقدير  
جوارر وغواشي  
وهو يصعب غير  
المنصرف كهنذين  
التالين واما غير  
المنصرف فلا يدخل  
عليه هذا التنوين  
ويجبر بالفتحة ان لم  
يضاف ولم تدخل عليه  
أل فحوررت باحد  
فان أضيف أو دخلت  
عليه أل جبر بالكسرة  
فحوررت باحدكم  
وبالاجد وانما يمنع الاسم من الصرف اذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة مما تقوم مقام علتين والعلل حتى

من ممكن بالضم مكاة اذا بلغ الغاية في التحكن لان ممكن لان بناءه من غير الثلاثي المراد شاذ قوله  
وممكننا غير أمكن وعكسه متعذره به تتم القصة العقلية رباعية (قوله ويدونها) هذا محل  
الاقتراح بينه وبين غير المنصرف ومقابلته مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لو اقتصر كالانصوف على  
قوله الدال على معنى الخ تخرج به للمقابلة والتعويض كما يخرج به التذكير ولم يذكره الشارح  
لاختصاصه بالمنيات والكلام في العربيات اذ كل من الثلاث لم يدل على ذلك المعنى بل القصدها  
مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تشكيك الاسم (قوله عدم شبه الفعل) أي والحرف انضاف هو  
باق على أصله من التحكن في باب الاعمية ولا يتخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كاتوهم وانما هو في  
عبارة من قال بان لم يشبه الحرف فيعني ولا الفعل فنع من الصرف وبانه انه يصير حاصل التعريف  
الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم مذكراً أي غير مبني ولا منحوع من الصرف فاخذنا الحرف  
وهو الصرف جزءاً من تعريفه وهو دور لتوقف المعرفة على معرفة جميع أجزاء التعريف بقية وقف  
على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك يمكن بدون ملاحظة الانصراف  
وعنده واما قوله فينع من الصرف فليس جزءاً من التعريف بل بيان لمرتب على الشبه ولوحذف  
منه كما فعل الشارح ماضراً فاده سم (قوله وهو يصعب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو  
ما سمى به أنثى كما يصعب المنصرف منه وهو ما كان باقياً على جميعته كسلات وهندأت وما قبل ان  
كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سم وظاهر لانه فيدغير المنصرف بقوله علم امرأة  
فاذا ان الباقي على جميعته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحسنه فهو مستثنى من المتن  
لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف  
يكون منصرفاً مع ان لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور واجب احتمال ان الصرف حالة فاقعة  
بالاسم أي امكنيته وبقاءه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انكسارها فسلات  
باق على أصله من الامكنية لكن لم يدل بتوابعه على ذلك عندنا جمهور يدل بتوابعه مع العلتين عند  
التحسية به بل قصده مجرد مقابلة التنوين في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم  
اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل قد بر (قوله كهنذين المتالين) وقد يصعب المنصرف ككل  
وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجبر بالفتحة) الاعمى به من جمع المؤنث فانه يجوز  
اعرابه كاصله ولا رد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله ما جدكم) الاولى بافضلكم وبالافضل لان  
العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفاً قبله ما زالوا احدى العلتين ومضى باب  
الاعراب من هذا المل (قوله علتان) أي فرعتان لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لان  
الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفي المعنى لاحتياجه في ايجاد معناه الى الفاعل وهو  
لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاجزاء  
عن غير كذلك فقد أغشيه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً للفظ بشبه الفعل الثقيل  
نفرح مالمس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لانه مفرد كما ذكره مذ كروما فيه فرعية واحدة  
كزيدي في العلية علمه معنوية فرع التشكيك وامراً في الثالث فرع التذكير ورجعه اللفظ  
وكداما فيه فرعتان في اللفظ فقط كاجبال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التشكيك أو في  
المعنى فقط كخائض وطامث فهما الوصفية فرع المجموع وزوم التأنيث فرع عدمه ويلحق بذلك  
ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريم فان فيه تغير هيئة اللفظ ومعنى الفتحة وبرهما  
فرعان من عدمهما وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيسار  
ببلاخ فحواجد كاسيين (قوله علل تسع) ليس فيها معنى سوى العلية والوصفية وباقى اللفظي

وبالاجد وانما يمنع الاسم من الصرف اذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة مما تقوم مقام علتين والعلل حتى

التعجم بمجمعاته قوله عدل ووصف وتأنيت ومعرفة ومجسمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب وما يقوم مقام عتين منها لثاناً أحدهما ألف والثاني مقصورة ١٠١ كانت كحسلى أو معدودة كعمراء

وإثنائي الجمع للتساوى كساحد ومصابيح وسياق الكلام عليها مفصلاً (ص) (فالف) التأنيت مطلقاً مع

صرف الذى حواه كيفية

وفع) (ش) قد سبق

أن ألف التأنيت تقوم

مقام عتين وهو المراد

هنا فتع مائه ألف

التأنيت من الألف

مطلقاً أى سواء كانت

الألف مقصورة

كحسلى أو معدودة

كعمراء علماً كان

ماهى فيه كزكريا

أم غير علم كأمثل

(ص) ووزائد أفعال

فى وصف سلم من

أن يرى بناء تأنيت

ختم (ش) أى يجمع

الاسم من الصرف

لصفة زيادة الألف

والنون بشرط أن لا

يكون المؤنث فى ذلك

مختوماً بناء التأنيت

وذلك نحو سكران

وعطشان وغضبان

فتقول هذا سكران

ورأيت سكران

ومرت بسكران

فتمنع من الصرف

لصفة وزيادة الألف

والنون والشرط

موجود فيه لأنك

حتى التأنيت المعنوى لظهوره فى اللفظ تأنيت الضمير والفعل مثلاً (قوله عدل) أى تحصى أو تقديرى وتأنيت أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل ووزائد حال منها وجه من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعله من الأول (قوله تقريب) أى لم يرس فيه ما يمنع وحده أو مع العلية أو الوصفية وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله لتتبعى المجموع منع والألف \* عرف مع العلة تركيب ألف تأنيت الحاق وعرف أو صف \* مع وزن عدل ووزائد تنى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) إنما استغاث بالمتع لأن فى المؤنث بها فرعية اللفظ زائدتها وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التأنيلاً لا يلزم بل فى تقدير الانفصال غالباً (قوله الجمع للتساوى) إنما استعمل بالمتع لأن فيه فرعية المعنى بدلالة على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صبيغ إلا حاداً العربية لفظاً إذ ليس فيها ما يوازىه وحكماً لأنه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مؤنثاً ككسراً أو إلهامياً منتهى الجمع لانتهاى المجموع إليه بخلاف غيره من المجموع فإنه يجمع ويصغر كأنعام أو كلب يجمعان على أنعم أو كالب ويصغران على لفظهما كأنعام أو كلب وبوزان المفرد كصلال \* وتتصغى فعلان أفعالا وأفعلاً بخروج عن صبيغ الاتحاد كعذ الجمع خلافاً لـ ابن الحاجب (قوله كيف ما وقع) كيفية اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعله من منع أى كيفية وقع الذى حوى الألف منع الألف صرفه أى علماً كان أو لا كما مثله الشارح مفرداً كاذ كراو جمعاً كبرجى وأصفاء ما كذا وصفه كحسلى وجراء هذا ما يقضيه صنيع الشارح كالتامونى وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كما فى العربى غير عدل ان التعميم فيها علم من قوله مطلقاً (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علماً تفسير لكيفية ما وقع (قوله أو معدودة) إطلاق المدح عليها ليجاوزها ولا ينهى المهمة الأخيرة فقط أو أصلها ألف لينة فاعل جراء جرى بالضمير فاعل قصداً والذواو قبلها ألفا قلبت الأخيرة همزة (قوله وزائد أفعلاً) أما مبتدأ حذف خبره أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع لفصل بالمفعول أى الألف منع الصرف هو وزائد الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلية على الوزن والزائدة وهو يفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجائى أنه لا يوجد فى الصفة فعلان بالكسر مطلقاً أو بالضم الأوموثة فعلان بالها تنكصان ونحوه فى الكلام فيه لانه مصر وف أما الاسم فى الأوزان الثلاثة (قوله فى وصف) حال من زائد أو وصفه (قوله الخ) هذا شرط وفى العمدة وشرحها شرط آخر وهو اصاله الوصفية لغير جررت برحل صفوان قلبه أى فاس فلا يمنع لعر وض وصفيته لأن أصله اسم للجر الصلادى اليابس ويمكن أن قوله الآتى والذين عارض الوصفية أى من فعلان وأفعال وتثنية باربع لا يخص الثانى لأن المثال لا يخص (قوله لصفة) هى العلة المعنوية فخرج عن الجود لا احتياجه إلى موصوف تنسب إليه بخلاف الحامد والفظية هى زيادة الألف والنون المضارفين لأن فى جراء فى أنه حافى بناء يخص المذكر ولا تنهجهما التام كان الذى جراء فى بناء يخص المؤنث ولا تنهجهما التساع فلا يقال سكرانة كالأقال جراء وانما يكفى بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضاً اشتقاقاً من المصدر تضعف هذه الفرعية فيها لأنها كالصدر فى البقاء على الأمية والتذكير ويخبرها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة الحديث إلى الموصوف والمصدر صالح لذلك أجباً لا كرجل عدل فكانت كالمقصودة ولذا صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أى بان يكون مؤنثه على

لا تقول المؤنثة سكران أو سكران تقول سكرى وكذلك عطشان وغضبان فتقول أراء عطشى وغضبى ولا تقول عطشان ولا غضبانة (قوله وتتصغى) بقافية فنون فصادمجة مضعومة فوحدة شجر تعمل منه السهام اه مؤلف

فان كان المذ كره على  
 فعلان والمؤنث على  
 فعلانه صرف فتقول  
 هذا رجل سيفان أى  
 طوبى ورايت رجلا  
 سيفانا ومرت رجل  
 سيفان قصير فعلا نك  
 تقول للمؤنث سيفانة أى  
 طوبى (ص) ووصف  
 أسلى ووزن افعل  
 ممنوع ثابث بنا  
 كاشهلا (ش) أى  
 وتمنع الصفة أيضا بشرط  
 كونها أصلية أى غير  
 عارضة اذا انضم اليها  
 كونها على وزن افعل  
 ولم تقبل التاء نحو أخرج  
 وأخضر فان قبلت  
 التاء صرفت نحو  
 مررت برجل أرملى أى  
 فقصر قصير فعلا نك  
 تقول للمؤنث أرملة  
 بخلاف أخرج وأخضر  
 فانهما لا يصرفان اذا  
 يقال للمؤنث عرجاء  
 ونخضراء ولا يقال  
 أجرة وأخضرة فنعما  
 للصفة ووزن الفعل  
 وان كانت الصفة  
 عارضة كاربعة فانه  
 ليس صفة فى الأصل  
 بل اسم عدد ثم استعمل  
 صفة فى قولهم مرت  
 بنسوة أربع فلا  
 يؤثر ذلك فى منعهم  
 أن يصرف واليه أشار  
 بقوله (ص) والغين  
 عارض الوصفية

بالفتح والقصر كما مثل أولا مؤنثه أصلا كلبان لكبير الصفة ورجن والاول غير مصر وف التاء  
 والتأني على الصحيح لا لا لفرضه مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولى به من فعلانه (قوله والمؤنث  
 فعلانه) لم يحى من ذلك إلا القاطع معدودة جمعها المصنف فى قوله  
 انزفلى لفعلانا • اذا استثبتت حبلانا • ودخنانا ومخفنانا • وسيفانا ومخفنانا  
 وصووانا وعلا • وقشوانا ومصفانا • ومسوانا ونمفانا • واتبعهن نصرانا  
 وزفهن خصانا • على لغة واللبانا  
 وهذه المرادى بقوله  
 فهذه أربعة عشر لقطا كلها يقع الفاعل مؤنثا فعلانه وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يحذف  
 مؤنثه فعلى فتقول المصنف أخرجى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد تلحقها الشارح الأندلسى  
 مع تفسيرها فقال كل فعلان فهو ثناء فعلى • غير وصف التنديم بالندمان  
 ولذى البطن جامحلان أيضا • ثم دخنانا لكبير الدخان • ثم سيفان للطوبى وصووا  
 ن لذى قوة على الجمالان • ثم مخفنانا حوى اليوم صووا • ثم مخفنانا وهو مخفان الزمان  
 ثم موتان للضعيف فؤادا • ثم علان وهو ذو النسيان • ثم قشوانا لذى قسلا محما  
 ثم نصران جاعى النصرانى • ولذى البسة ككبرياء • ونخصان جاعى النخصان  
 ثم مصان للتموى فى الحسان رجن بقصد النوعان  
 والبس الذى قبل الأخير تكلمه الصبان لما زاده المرادى والخمسان ضامر البطن وفيه لغتان الضم  
 والفتح وكل من جاء مؤنث بالتاء والمصان يعم فساد مهملة والقشوان قاف وشين معجمة والعلان  
 بعين مهملة والصووان بالمهملة والجيم النحل القوى وكل صلب من الدواب والناس ونخرج بتندمان  
 بمعنى التنديم أى المتألم بدمان من التندم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أى لضعف زيادته  
 يشبهها الاصول فى لزومها للمذكور والمؤنث وقبولها علامة التانيث فكانها لم توجد وبشبه ذلك  
 ان بنى أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على  
 الضمير فى منع لاعى زائد لان الصحيح ان المطفح يحرف غير مرتب على الاول أو مبدأ أحذف خبره  
 كما رواه على بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو فى قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال  
 من وزن افعل أو من افعل نفسه لانه على الوزن بشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجودا لصفة  
 الاستغناء عن المضاف (قوله كاشهلا) الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة (قوله ولم تقبل التاء) أى  
 اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمذكور كاشهلا وأخر أوفعل بالضم والقصر كاقفل التفضيل أو لا مؤنثه  
 أصلا كما كبر ككبر كره الذكروا ذكر ككبر الادرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية  
 المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل فى الفعل وهو به أولى دلالة لانه على  
 معنى التسكيم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لعنى أصل لغوي فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان  
 الفعل أحق به لانه كرفا لاولى تعليق المتع عليه لاعى وزن افعل فقط لتلاجه نحو أخرج وأقبل  
 من المصغر مع انه لا يصرف لانه على وزن متصل فى الفعل كايطر مضارع يطر اذا عالج الدواب ولا  
 على وزن الفعل مطلقا لتلاجه نحو يطر مع انه مصر وف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى به  
 فظهر ان الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المدعو بالهمزة فى بعض صيغة دون غيره من باقى الافعال  
 لعدم وجودها فى الأوصاف ولانها مشتركة بخلاف مع العلية كما ساقى (قوله صرف) أى عند  
 غير الاخفش لضعف شبهها بلغة المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرملى) خرج قولهم عام أرملى  
 أى قليل المطرفانه لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله والغين الخ) تصرح  
 بنهوض قوله أصلى وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصف أو بمعنى من وكذا عارض الاسمية

كأربع وعارض الأجنحة فالأدهم القيد لكونه مضع • في الأصل وصف انصرافه منع وأجل وأخيل وأقي ومصروفة وقد  
 ينل المتع (ش) أي إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفة ليس باصل وإنما ١٠٣ هو عارض كأربع فالله أي

لا تعديه في منع  
 الصرف لا يبعد  
 بعروض الأجنحة فيما  
 هو صفة في الأصل  
 كالأدهم للقيد فالله صفة  
 في الأصل لشيء فيه  
 سواد ثم استعمل  
 استعمال الأسماء  
 فطلق على كل قيد  
 أدهم ومع هذا في منع  
 نظرا إلى الأصل وأشار  
 بقوله وأجل إلى آخره  
 إلى أن هذه اللفظ  
 أعني أجدل للصغر  
 وأخيل الطائر وأقي  
 للجنة ليست بصفات  
 فكان حقها أن لا تمنع  
 من الصرف لكن  
 منعها بعضهم لقيل  
 الوصف فيها فتقبل في  
 جدل معنى القووف في  
 أخيل معنى القيل  
 وفي أقي معنى الحب  
 فمنعها الوزن الفعل  
 والصفة المختصة  
 والكثير فيها الصرف  
 إذ لا وصفيّة فيها  
 محققة (ص) ومنع  
 عدل مع وصف معتبر •  
 في لفظ متنى وثلاث  
 وأخرو وزن متنى  
 وثلاث كهما • من  
 واحدا لأربع قطعلا  
 (ش) عما يمنع صرف

(قوله كأربع) يقع البناء كرت بنسوة أربع فاعية في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت  
 به فهو منصرف نظرا لأصله والتخيل به لذلك لا ينافي أن فيه ملقبًا آخر وهو قوله التاء لكن الأولى  
 التثنية بأربع أي جبان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان  
 بالأجل مفسر للأدهم كما تقول البر القمع والعقار الحمر اه سندو وفيه أن المراد من الأدهم  
 لفظه لانه هو الذي يوصف به ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحد يد حتى يصح سبانه بالتيه ولا  
 يصح جعله بدلًا لانه لا يستقل بالحكم إذ لا يصح التثنية به وقد قال كونه عطف بيان منظوف به  
 المعنى وإن كان التثنية بلفظه فالمراد لفظ الأدهم الذي معناه القيد (قوله وأجل) هو الصروفي  
 المثل بيض القطا يحضنه الأجل يضرب للوضع بثوبه الشراب (قوله وأخيل) طائر أخضر على  
 جناحه نقط كالخيلان جمع حال وهو نقطة تحالف لون البدن والعرب تشابه به تقول أشام من أخيل  
 (قوله ومع هذا في منع) منه أسود اسم للحيمة العظيمة وأرقم اسم للحية فيها نقط كأرقم (قوله القيد)  
 الوصف الخ) لكن المنع في أقي أبعد منه في الأولين لأن أجدل من الجدل بالسكون وهو الشدة  
 وأخيل من الخيل وهي كثرة الخيلان وأما أقي فلأما في الاشتقاق لكن عند ذكره ينصور  
 ضررها ونخبها فاشتبه بذلك الشق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته فاصلها أنفوع قلبت  
 العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر مضاف لفاظه  
 ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر غير منع (قوله في لفظ متنى) مع  
 قوله وزن متنى بعيد اشتراط عدم تغير هذه اللفاظ لا بتصغير ولا غيره والأصرف لا لاخلال  
 بالعدل أقادهم (قوله ووزن متنى) أي موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير  
 لأحرفية لأن جرها الضمير شاذ كما هو قوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن متنى  
 مأخوذاً من واحد لأربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمتنى وثلاث فلو قال من واحد وأربع لسلّم منه  
 (قوله العدل) هو تحوّل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لتفسير قلب أو تخفيف أو  
 الحاق أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو أبس مقلوب بس ونقحذ بالسكون مخفف المنكسور  
 وكثر بزياة الواو كثر الحاقه مخفّر ور جيل مصغر رجل ز ياد معنى التخفيف فليست معدولة  
 عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدول عن فاعل غالباً كعمرو في  
 المؤنّ فعال عن فاعله كحذام بترطه إلى الثاني في الصفات وهو ما في العدد وله صفتان فعال  
 ومفعول كاحاد وموحد أوفى غيره وهو أنى وقائده أما تخفيف اللفظ باختصاره كالفي متنى وأخرو  
 تخفيفه مع تحضه للعلية كالفي عمرو وزن عن حمر وزافر لاحتمالهما قبله للوصفية ثم هو تحقيق أن دل  
 عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفًا لم يكن معدولاً كما سيأتي في متنى وأخرو وتقديرى أن لم  
 يدل عليه غيره وهذا خاص بالأعلام كما سيأتي في عمرو ونحوه (قوله على فعال) يضم الفاء ومفعول  
 يقع الميم والعين (قوله ثلاث معدول الخ) أي قولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار  
 فعدل عن هذا المكرر إلى ثلاث اختصاراً وتخفيفاً والدليل على العدل كونه معنى المكرر وكذا يدل  
 في أخواته ولا تستعمل هذه اللفاظ إلا ملحوظة فاعلم معنى الوصف وإن كان أصلها أسماء للعدد ولا  
 يقالان وصفتها عارضة كاصلها فلا تؤثر لثمن لأن موضع المعدول فهو موضع المعدول عنه أفاده الرضى  
 فتكون نعوها كالأولى أجنحة متنى وثلاث ورابع وأحوال كقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من

الاسم العدل والصفة وذلك في أسماء العدد المنصرفة على فعل ومفعول كثلاث ومتنى ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ومتنى  
 معدولة عن اثنين اثنين فتقول جاء القوم ثلاث أي ثلاثة ثلاثة ومتنى أي اثنين اثنين وسجع استعمال هذين الوزنين أي فعال  
 ومفعول من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو أحاد وموحد متنى وثلاث ومثلث ورابع ورابع ومع أي إضافي خمسة وعشرة

نحو جاس ونحوهم  
وعشار ومعر وزعم  
بعضهم انه سمع ايضا  
في ستة وسبعة وثمانية  
وتسعة خصوصاً  
ومسدس وسباع  
ومسبع وثمان  
ومئتين وتساع ومئتين  
ومئتين من الصرف  
للعديل والصفة آخر  
التي في قولك مرت  
بنسوة آخر وهو  
معدول عن الآخر  
وتلخص من كلام  
المصنف ان الصفة  
تتبع مع الالف والنون  
الزائدتين ومع وزن  
الفعل ومع العدل  
(ص) (وكن الجمع  
مشبه مفاعلاً أو  
المفاعيل بمنع كالألف  
(ش) هذه العلة  
الثانية التي تستقل  
بالمفعول وهي الجمع  
المتناهي وضابطه كل  
جمع بعد ألف تكسره  
حرفاً أو ثلاثة أو سبعة  
ما كن نحو مساجد  
ومصابيح ونحو قوله  
مشبه مفاعلاً أو  
المفاعيل على انه اذا  
كان الجمع على هذا  
الوزن منع وان لم يكن  
في أوله ميم فيدخل  
ضوارب وفناديل في  
فلان فان تحرك الألف  
صرف نحو صباغ

النساء مني الخ وانما را كصلاة الليل مني مني وكرهنا التاكيد اذ لا تقتصر على واحد ولو في  
بالقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصريح كما قاله أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله  
آخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع آخر بمعنى مغايرة في مقابلة آخر بن بالغ جمع آخر كذلك  
بمعنى مغايرة ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كان آخر بن لجمع المذكر وكما في الأصل  
أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخر في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المقابلة وصوب الموضح في  
الحواشي انها ليست منه لعدم الإضافة وانما تعطي حكمه لشبهها في الوصفية وزيادة الهجزة  
وقيام معناها بـ اثنين مغاير ومغاير كان أقبل لا يله من مفضل ومفضل عليه ونحو ذلك آخر جمع  
آخرى بمعنى متأخر بمقابل آخر بن جمع آخر بكسر الخاء فيها فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أقبل  
تفضيل ولا في حكمه وأخر حقه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر \* مقابل لا آخر بن فاحصراً

(قوله وهو معدول عن الآخر) أي يضم فتح معر فبال بدل لانه أقبل تفضيل أو في حكمه فحقه ان  
لا يجمع ولا يؤنث الامر وما بال أو مضاعفة المعرفة فثبت وجد من ذلك حكماً ما بعده عما يستحقه  
من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه انه في نحو نسوة آخر أو أيام آخر نكرة فكيف يعدل  
عن المعرفة مع انه ليس بمعناه التحقيق ان عدله من آخر بالغ والمدراد به جمع المؤنث لان حق  
أعمل التفضيل ان يكون في حال تجرده من الالوان إضافة مفرداً مذكراً في جميع أحواله نحو  
ليوسف وأخوه أحب الي أبنائك ان كان أباً أو كم الي قوله أحب اليكم ونحو هذا والهندسات أحب  
اليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فتذكر كراهما الاخرى  
فعدمه من أمام آخر وآخرون اعترفوا آخران بقومان فعلتان كلام من هذه معدول عما يستحقه  
وهو آخر بالغ والمدروا خصوصاً المعدل بالآخران اثره لا يظهر في غيره ما ذكرنا في آخر في ألف التانيث  
أوضح من العدل وآخر ون آخران لا يدخل لهما هنا إلا عراً بما بالآخر ون آخر المفرد لا عدل فيه  
بل في روضه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الـ الـ الأولى لان الأخرى  
فهم ليست معدولة بل لما أنت لقرنها بال تقدر (قوله وكن الجمع الخ) خصه لغته وليس بقدر  
بدليل قوله الآخر وليس اويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشرط الآخر نسبة منع وان كان  
مفرداً (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه ان يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثة الف ليست عوضاً  
وبعدها حرفان أو ثلاثة أو سبعة ما كن لم ينو بذلك الساكن وما بعده الاتصال وبعدها أيضاً  
كسر أصلي ولو مقدراً كدواب وعذارى اذا صلح ما دوا وب وعذارى بكسر ما بعد الالف فادغم  
الاول وقلت كسر الـ الـ الثاني فتحه والياء الفاعلي استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل  
بالمفعول نحو وجه من صبيح الآحاد المرية اذ لا تجد مقدراً بها هذه الاوصاف وأما سر اويل فاجبي  
ومتى اتقى أحدها صرف لانه امام مفرداً أو رتبة فخرج مضموم الاول كذا في رسمه فحجة الحمل  
الشديد بدواسم للاسود كذا ان كانت الـ غير ثالثة كصلال أو كانت عوضاً عن إحدى ياء  
النسب كيمان وشأم أصله كمانتي وشأمي بشد الياء حذفوا إحدى الياء بن تخفيفاً وعوضوا عنها  
الالف فتفتحت همزة شأمي بعد سكونها فصار كمانتي وشأمي ثم اهل كفاض فصار كمان وشأم ومنزل  
ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري  
فأصله ثمنى فتحوا أوله لكثرة التفسير في النسب ثم حذفوا إحدى الياء بن الى آخر ما عرفه هذه الثلاثة  
مصرفه ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف لفوات صيغة الجمع  
وماجاء في الشعر غير مصرف فعل التوهم فتقول في النصب رأيت ثماناً وشأمياً بالتونين بخلاف

(ص) (وذا اعتلال منه كالجواري وفعلا وبرا أبو كساري) (ش) أي إذا كان هذا الجمع أمي صفة منهنى المجموع معتل الاخر بره في الرفع والحرجي النقص كساري فتونه وتقدر فعه ٥٠ (ع) وهو يكون في التثنية عوضا عن

جواروفى الجر تغدو الكسر على الياء المحذوفة للتثنية بن كاية سد والرفع وتعود الياء للاضمة كسكالك  
فاض فتقول غما نمتا فوحذف الجان وخرج اضاها ليس بعد اللفه كسر كنداوك او كان غيرا صمى  
كندان اذا صله الضم كسر لتاسه الياء وتحرك وسط الثلاثة بعد الالف كلما وصية وكراهية ومن  
ثم صرف ملائكة وصيارفة او كان ساكننا ميانا انفصال يان يكون ياء مشددة: تعرضت للقب  
حقيقة يان تأخرو جودها من الالف كرابى وظفارى نسبة الى رباح وظفارى بلد الدين او تغدرا  
ان بنيت الكلمة عليها معا كحوالى الفصائل وحوارى الناصر فكل ذلك مصروف لغوات الصيغة  
وانما قدروا والنسب فى الآخر بن اسماءهم مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة فى بنىة  
المفرد قبل وجود الالف كقرى وبختى وكربى فان جمعها هو قارى وبختى وكربى يمنع لعدم  
عروض الياء المشددة فاختل بالنسبة فتامل ذلك وقد ظهر ان صيغة مقابلة لامة ومة اعل لا تكون فى  
العربية الا الجمع او منقول عنه لا المفرد بالاصالة والله اعلم (قوله هذا امتلال) مفعول لمحذوف بضمه  
اجره ومنه اى من الجمع المتقدم صفة لاذ احوال منه وكذا قوله كالجوارى وخرج به المصل الذى  
ليس مثله كالعدارى فلا يجزى كساريل بقلب كسره الاصل فقتا اتباعا ما قبل الالف فتقلب باؤه  
الفا وقوله ابره كسارى اى فى حذف الياء وثبت التثنية فقط لا من كل وجه فان جوارى يجزى بفتحة  
مقدرة وتثنية للعرض بخلاف ساريفها (قوله وجره) اى فى قدره الفتحة يتابع عن الكسرة  
وانما تظهر فتحة النسب لانهما لا تغيل (قوله غذف الياء الخ) ظاهر الشرح ان اصله جوارى  
بلا تثنى بن بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتصغى الضمة وفتحة الجر لتقلعها على الياء ثم الياء  
تخفيفا وبعوض عم التثنية والاربع تقديم الاعلال لتقلعها بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو  
الثقل على منع الصرف لانه حال من احوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارى بتثنية  
الصرف حذف الحركة لتقلعها على الياء ثم التثنية كتنين ثم التثنية لو جود صيغة منتهى الجمع  
تقدر اذا المحذوف لامة كالنات ثعبان جوع الياء والاسبب حذفها فبعوض عنها التثنية  
قطعا لمجمع رجوعها فانه مذهب سيبويه وذهب المبرد والراجح الى انه عوض عن حركة الياء بناء  
على تقديم منع الصرف فاصله جوارى بلا تثنى بن حذف الحركة لتقلعها وبعوض عنها التثنية بن حذف  
الياء الساكنين وردد ان التعويض عن حركة المقصور وكسوى وعيسى اولى من هذا لعدم ظهور اثر  
العامل فيه بالكلية فاحتجاجة الى التعويض اشد من المنقوص اذى يظهر فيه النسب (قوله  
ولسراويل الخ) هو اسم جنس مفرد انعمى نكرة مؤنث جاء على وزن مقابلة فتح الصرف لما  
عرفت ان هذا لى زن لا يكون الا الجمع او منقول منه فحق ما وزنه بالشروط المارة التثنية وان كان  
مفردا فيقال فيه غير مصروف ولا وزنه منتهى الجمع وليس جمع سر والاسم به المفرد كازعم لان  
سر والاسم يسمع واما قوله عليه من الاوز سر والة فليس يرق لمستطاع  
وقوله وليس نهى لغة فى سر اويل لانها بجناء فليس جمعها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم)  
هو ان الحجاب وأشار الى ان ردمه بقوله عموم المنع اى فى جميع الاستعمالات (قوله وان به سعى)  
نائب فاعله لفظ به وان تقدم عليه لمران التائب للترقى يصح تقدمه لعدم ايقاعه فى ليس بخلاف  
غير الطرف (قوله كثر ارحيل) بالشين المنجحة والخاله لامة على لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين  
وقهرهم قاموس (قوله للعلية وشبه الة) وعلى هذا الزكز بعد التسمية بصرف ازوال العلية  
كله وهو ذهب المبرد ومذهب سيبويه منع به طغناش به ياصه كالمعنى لسراويل وهونكر فترزة

( ۱۲ - (خضری) - ثانی )

۱- اجماع و ائمه - اجروا ما سمعنا من اولاد زین العابدین علیهم السلام (ص)



مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم الخ) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى حليته العلمية وهو السبعة الماضية وقد شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحوه معدي كريا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيبويه فانه مبنى تقليدا للجزء الثاني كما مر أو هو مجرد التثنية ليدخل ما ذكر عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لقلته بنائه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه محتم البناء كما ساقى في باب واداسمي به فقيهه ثلاثة مذاهب اقراره على حاله وازداده صدره للجزء واعرابه غير مصروف (قوله فيجعل اعرابه على الجزء الثاني) وأما الاول فلازم للفصحان لم يكن معتلا ولا سكونا ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف صدر المركب الى عجزه فيعر به صدره بحسب العوازل ويستحب سكونه بالله في نحو معدي كرب فقرة وعليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لنقل التركيب ويخفف عجزه ابداهي اضافة لقطبته لان كلاما من الكلمتين كالزاي من زيد فانه لها الالتيب على شد الامتراج حتى صاروا كالشي الواحد ويعطى العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب وثر كالجمعة في هر زمين رام هر مزامم موضع منع الصرف فيعر بالفقعة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والاصرف كون من حضر موت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدي كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة وبعضهم يمنع حيث ذى حال الاضافة بناء على انه مؤنث تانيثا معنو باقال النحوي من قدر كريا اسماء للكرية منه ومن قدره واما الجزن صرفه ومن قدر بكوا ولا في بعلبك وقال في الاسماء للفقعة منعه أو لموضع أو مكان صرفه اه دما مبنى وهكذا حكم عجز العلم المضاف اضافة فيمنع في نحو ابي هريرة واى زنب واى عمرو واى عثمان واى يعقوب اعلاما لا في نحو عبد الله علما اما صدره فلا يمنع ابدأ وان وحده في البيان لانه مضاف (قوله فائدة) وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عجزه العلمية والتانيث الغنوي كما منع في اى هريرة واى بركة لتانيث اللفظي فاجبت قبل ان ارى هذا المثل بالفرق بينهما بان العلم التانيثية وهي التانيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الخاصة ببناء التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتانيث المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزآن لا للجزء وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجاري على السنة المحدثين كما في الدما مبنى على المعنى لغزى كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول النحوي هنا ومن قدر بكالجماعة أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو في الاصل كسر لحم الخدين والوجه من الكلمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كريا اسماء للكرية منعه ان عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك حاوى الخ) أى علم حاوى الخ أى علم لا يمكن على وزن فعلا ن كالأشياء اليه بالتثنية فمثل نحو نجران وجران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا ن بالفتح كما مر ونقل عن سم ان قوله كذلك حاوى الخ مفيد للعموم بجوهره لا نظرا لئلا ينصدق على نحو عمران انه حاوى زاندى فعلا ن بخلاف قوله فيما مر وزاندا فعلا ن في وصف فانه مفيد ان زاندى غير المفتوح لا بؤثر ان اه وهو تحكي بعض اذا تاند نحو عمران ليسا زاندى فعلا ن بالفتح كما القظه بل زاندا المكسور وبسليم ذلك يلزم ان زاندى نحو نجسان بالضم من الاوصاف هما زاندا المفتوح فيكون ما رعا كما كذا بالفرق وهو باطل فالاولى ما ذكرناه من النظر لئلا يتأمل (قوله وكما صهبان) بفتح الهجمة وكسرها وافتح الواو مدونة عند

(والعلم المنع صرفه)  
مركباه تركيب مزج  
نحو معدي كريا  
(ش) مما يمنع صرف  
الاسم العلمية والتركيب  
نحو معدي كسكرب  
وبعلبك فتقول هذا  
معدي كرب ورايت  
معدي كرب ومررت  
بمعدي كرب فيجعل  
اعرابه على الجزء الثاني  
وتنمعه من الصرف  
للعلمية والتركيب  
وقد سبق الكلام في  
الاعلام المركبة في باب  
العلم (ص) اه كذلك  
حاوى زاندى فعلا ن  
كفطغان وكأصهبان  
(ش) أى كذلك لا يمنع  
الاسم من الصرف اذا  
كان علما وفيه ألف

وبن زائد كان كفاها واصحاب بنهم الحزمة وكسرها فتقول هذا غلغلة وان رأيت ١٠٧ غلغلة وان مررت بغلغلة فقهه من

الغاربة وتبدلها المشاركة اسم مدينة بغارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصحاب بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زدتان) علامة ز يادتها وانما سميت بطلها في بعض التصاريف كتنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طمان وتبان بنغم التاء فان التون اصلية فمعالته نسبة للطن وسبع التين اما تان بالكسر فتعني تسبع المحبرى والغنم سر وال صغير يستر العور فان كان في غير متصرف فعلامتها ان يكون قبلها كثر من اصلين كعثمان هذا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اعالة تضعفه فان يادها والافالتون اصلية كحسان وعغان وحيان فتعني هان قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسر أى الاحساس بالغنى وهو التمل كاذبحونهم يادتها يادتها ما وان قدرتها من الحسن والعغن والحين بالغنى وهو الموت صرفها لاصالة التون فوزتها حينئذ فعلا لا فعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شيطان اذا حرق أو من شطن اذا بعد وعجل ماذ كثر في حسان غير الصحابي اما هو فتعني قول واحد لانه المعجوع في شعره على السنة الرواة قاله أبو حيان فستفاد منه ان محل الوجه بن في غير ما جمع فيه أحد هما فقط والافالتون دى (قوله بهاء) الأولى بناء كعبري باب التانيث فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل من التاء في الوقف وكأنه انما عبر بذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت لانها لا تجمع مع العلية بل ان معنى بهاء مذكر صرف قطعه أو مؤنث كان ذا وجهين كهتلان تاء مالدست التانيث عند سدو به بل بنيت الكلمة عليها وأمكن ما قبلها ككتابه جبت وصحت اما على أنها التانيث مع بناء الكلمة عليها فتجمع مع العلية مطلقا لا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء اما فيه غات الاحتراز بالنظر لما يشبهه ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعه فتدبر (قوله العار) أى الخالي من التامع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الا حرف فسمي على اسم آخر ذى أحرف شاطي (قوله أو بجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لانها في مقابلة تختص العاد خروجه كبر اما فعل العاد وسبق صفته وبجمة عطف عليه وكان ينبغي أن زيد أو بحرك وسط لكن اكتفى عنه بفتحه هند (قوله العالمة) هى فرعية المعنى والتانيث فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة في نحو فاطمة رمة قدر في ز يذ وسعدا فاقاما تغديرها مقام فهو رة والآن تقول انما رجح تانيث ز يذ بلفظ ظهوره في الوصف الضمير وانما اختص منع التانيث بالعلية لان العلم المؤنث تزه التاء لفظا أو تدبرا كما ذكرنا فاشتت تأوه ألف حبل في الزوم فتمت بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعدة ثم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلوها من التاء لفظا (قوله كز يذ بالفتح) أى لتز يذ الرابع منزلة التاء (قوله كسفر) أى لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانباري (قوله بجور) بضم الجيم أى لان نقل الهمزة بنقل تحرك الوسط وان كانت الهمزة وحدها لا تجمع الثلاث لانها نامت قوية للتانيث لا مستقلة بالفتح ومثل جور حص وهاء هما يدرس (قوله أو منغولا بالفتح) أى لان نقل لفظه لا يؤثر في تعادل حقه اللفظ وبصرها كاعدم فراجع الى تحت المتع وانما حاز الوجهان في هند مع انه منله هيئة وحروفها وزيد باصالة تانده لان حقه لفظه بالسكون لم يهاضرها نقل اصلا لا لشيء الباقى على أصله لا نقل فيه بخلاف ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجهه الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند (قوله وجهان) فالتع لوجود السببين والصرف لقاومة السكون أحدهما فائدة

الغاربة وتبدلها المشاركة اسم مدينة بغارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصحاب بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زدتان) علامة ز يادتها وانما سميت بطلها في بعض التصاريف كتنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طمان وتبان بنغم التاء فان التون اصلية فمعالته نسبة للطن وسبع التين اما تان بالكسر فتعني تسبع المحبرى والغنم سر وال صغير يستر العور فان كان في غير متصرف فعلامتها ان يكون قبلها كثر من اصلين كعثمان هذا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اعالة تضعفه فان يادها والافالتون اصلية كحسان وعغان وحيان فتعني هان قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسر أى الاحساس بالغنى وهو التمل كاذبحونهم يادتها يادتها ما وان قدرتها من الحسن والعغن والحين بالغنى وهو الموت صرفها لاصالة التون فوزتها حينئذ فعلا لا فعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شيطان اذا حرق أو من شطن اذا بعد وعجل ماذ كثر في حسان غير الصحابي اما هو فتعني قول واحد لانه المعجوع في شعره على السنة الرواة قاله أبو حيان فستفاد منه ان محل الوجه بن في غير ما جمع فيه أحد هما فقط والافالتون دى (قوله بهاء) الأولى بناء كعبري باب التانيث فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل من التاء في الوقف وكأنه انما عبر بذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت لانها لا تجمع مع العلية بل ان معنى بهاء مذكر صرف قطعه أو مؤنث كان ذا وجهين كهتلان تاء مالدست التانيث عند سدو به بل بنيت الكلمة عليها وأمكن ما قبلها ككتابه جبت وصحت اما على أنها التانيث مع بناء الكلمة عليها فتجمع مع العلية مطلقا لا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء اما فيه غات الاحتراز بالنظر لما يشبهه ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعه فتدبر (قوله العار) أى الخالي من التامع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الا حرف فسمي على اسم آخر ذى أحرف شاطي (قوله أو بجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لانها في مقابلة تختص العاد خروجه كبر اما فعل العاد وسبق صفته وبجمة عطف عليه وكان ينبغي أن زيد أو بحرك وسط لكن اكتفى عنه بفتحه هند (قوله العالمة) هى فرعية المعنى والتانيث فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة في نحو فاطمة رمة قدر في ز يذ وسعدا فاقاما تغديرها مقام فهو رة والآن تقول انما رجح تانيث ز يذ بلفظ ظهوره في الوصف الضمير وانما اختص منع التانيث بالعلية لان العلم المؤنث تزه التاء لفظا أو تدبرا كما ذكرنا فاشتت تأوه ألف حبل في الزوم فتمت بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعدة ثم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلوها من التاء لفظا (قوله كز يذ بالفتح) أى لتز يذ الرابع منزلة التاء (قوله كسفر) أى لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانباري (قوله بجور) بضم الجيم أى لان نقل الهمزة بنقل تحرك الوسط وان كانت الهمزة وحدها لا تجمع الثلاث لانها نامت قوية للتانيث لا مستقلة بالفتح ومثل جور حص وهاء هما يدرس (قوله أو منغولا بالفتح) أى لان نقل لفظه لا يؤثر في تعادل حقه اللفظ وبصرها كاعدم فراجع الى تحت المتع وانما حاز الوجهان في هند مع انه منله هيئة وحروفها وزيد باصالة تانده لان حقه لفظه بالسكون لم يهاضرها نقل اصلا لا لشيء الباقى على أصله لا نقل فيه بخلاف ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجهه الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند (قوله وجهان) فالتع لوجود السببين والصرف لقاومة السكون أحدهما فائدة

وان كان سا كن الوسط فان كان انجميا كجور اسم ياد او منغولا مذكر كز يذ مؤنث كز يذ اسم امرأة منع ايضا وان لم يكن كذلك بان كان سا كن الوسط وليس انجميا ولا منغولا عن مذكر فيه وجهان المتع والصرف والمتع أولى فتقول هذه هند

تأويله باللفظ والمكان والحلي أو الابداع وصدقه على ارادة الكلمة والبقعة والقيمة الا اذا مر فيه  
 احداهما فقط فلان تجاوز كاسمع الصرف في كتاب وتدفق وبعدا اعتبار الحلي ويدروحن على المكان  
 وكنته في يهود ويوحس علمين باعتبار القيمة ودمش على البقعة والا اذا تحقق مانع غير الثالث  
 المعنوي فيمنع بكل حال كغلب وهاهنا وخولان وبغداد افاذه في التسهيل وشرحه مع زيادة  
 وقوله واسماء الكمام أي كاسماء حرف المعجم وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب مثل  
 فانه اذا عرفت حازنها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصل  
 وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعته لانه كجور او لقي عليه الصلاة والسلام على  
 حذف مضاف أي سورة هود وصدقه لما ساق وكذا يقاس ما أشبهه وبشكل على ما رويهم جاء في  
 قرين بالتونين وقوله تعالى كذبت غود المرسلين عند من نونه مع ان تانث الفعل يقتضي اعتبار  
 القيمة فكان حقه المنع واجب بان التانث على حذف مضاف أي أولاد قرين وقوده فلا كاضير  
 المضاف في قوله تعالى أوهم قالون بهدوكم من قرية أهل كاهها والاقبال أو هي فائله أو أنه أشت  
 باعتبار القيمة وصرف باعتبار الحلي فهو مذ كروموت باعتبارين ولا منع فيه أفاده الرضي  
 في تنبيه مصر عند تأويله بالبقعة يعين منه وليس كذلاله منقول من مذ كروم وهو مصر  
 ابن نوح عليه السلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهل طوامصر التأويل  
 بالمكان أولانه غير معين أي مصر من الامصار (قوله والهجى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف  
 لمرفوعه أي الهجى وضعه وتعريفه وقوله مع زيد اما حال من الهجى صرفه وان لم عليه عمل المصدر  
 مؤخر القساع في الطرف أو من الضمير في الهجى لتأويله بمشقة أي المنسوب اليهم فيجعل الضمير لمن  
 الهجى نفسه لانه منه أو زيد مصدر زادة (قوله الهجة) طريق معرفتها نقل الائمة أو خروج  
 الاسم من وزن الاسماء العربية كإبراهيم وأبرسم أو خالوا الحماشي من حروف مرتفل وهي  
 المذاهب وكذا الرابعي الامامية الذين فقد يكون عربيا كعبد او ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في  
 العربية كالجيم مع القاف ولو يفاضل كما أطلقه بعضهم كصنفي وجرموق أو مع الصاد كصولجان  
 وجص أو مع الكاف كسكرجة وكتبة الرائلون أول الكلمة كترجس والزاي للبدال آخرها  
 كهنندز (قوله في لسان الاعجمي) المراد به ما عد العربي لآخره من الفارسي (قوله بل في لسان  
 العرب) أي سواء لم عملته أو لا في معناه الاصل ثم نقله للعلماء كلاما وفيروز مسمى بها وهذا  
 مصروف اتفاقا أو جعلته علما من أول الامر كندار يضمر الموحدة عند الهجاء اسم جنس للتأخر الذي  
 يخزن البضائع أو يبيع المعدن وقالون باروي اسم جنس للجسد ولم تستعملها العرب كذلك بل  
 علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير الشاويين وابن عصفور (قوله بحرك الوسط) أي لا الهجة  
 سبب ضعف فلم يؤثر بدون الزيادة بخلاف التانث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريح  
 فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط بر يدمق (قوله كسفر) في نسخ كسرت بفتح الشين المعجمة  
 والهاء الفوقية اسم فحمة بالهجم ومحل صرف ذلك ما ربه البقعة والاختتم نعت للتانث المقوى  
 بحركة لوسط أو الهجمة لا للهجمة وحدها (قوله فائدة) أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة  
 والسلام كلها غير مصروفة للعلماء للهجمة حتى موسى عليه السلام لانه مغرب موثي وهو بالعرفان  
 مناه الماع والتعريفان فرعون النقطه من بينهم ما ركب اسماعليه وأما اختلافهم في اشتقاقه فانهما  
 هو في موسى الحديدي قبل من أو سبت رأسه اذا حلقته فهو وصى كما طهته فهو عطى فيكون  
 مصروفا وقيل هو فعي من ماس يمس اذا تفتقر في مشبه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلت الباهوا  
 انضم ما قبلها كوقن من اليقين فيمنع للاعاق المصورة كافي السنين ويستثنى من الملائكة أربعة

ورأيت هندو مرت  
 بهند (ص)  
 (والهجي الوضع  
 والتعريف مع زيد  
 على الثلاث صرفه  
 امتنع) (ش) وينع  
 صرف الاسم أيضا  
 الهجمة والتعريف  
 وشرطه أن يكون  
 علميا في لسان الاعجمي  
 زائد على ثلاثة أحرف  
 كإبراهيم وإسماعيل  
 فتقول هذا إبراهيم  
 ورأيت إبراهيم ومرت  
 إبراهيم فتعنه من  
 الصرف للعلمية  
 والهجمة فان لم يكن  
 الاعجمي علميا في لسان  
 الهجى بل في لسان  
 العرب أو كان نكرة  
 فلهما كليهما علم أو  
 غير علم صرفه فتقول  
 هذا الجاه ورأيت لهما  
 ومرت لهما وكذلك  
 تصرف ما كان علما  
 أعجميا على ثلاثة  
 أحرف سواء كان  
 بحرك الوسط كسفر  
 أو ساكنه كدوح ولو

(ص) (كذلك فهو يخص الفعل أو غالب كاجدوبعل) (ش) أي كذلك جمع ١٠٤ صرف الاسم إذا كان هاء أو هاء وعل وزن يخص الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجب غيره الا تدور أو ذلك كفعل وفعل فلو سميت جلاب ضرب أو كلم منعه من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم ورأت ضرب أو كلم وضرب بضرب أو كلم والمراد بما يغلب فيه أن يكون الوزن يوجب في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كالمند وأصبح فان هاءين الصيغة يتكرران في الفعل دون الاسم كاضرب وأصبح ونحوهما من الأسماء المأخوذة من فعل ثلاثي فلو سميت بالمند وأصبح منعه من الصرف للعلوية ووزن الفعل فتقول هذا نمد ورأت نمد ومررت بالمند الثاني كاحد وزن بدنان كلامن الهمة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التكلم والهمة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن غالب في فعل بمعنى أنه

ولا غالب فيه يمنع من الصرف القول في رجل أصعب ضربه لئلا يضربوا ضربه بأمر رب البصرية به يؤجس في مع محضوق الفعل كضرب (ص) وما ١١٠ يصير علما من ذي ألف وزيت لالحاق فليس بصرف (ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا

فمح كاسع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله  
وهمزاً ثلث وثلاثه • والتسع في أسبع وانتم بأصوب  
وقوله ونحوهما أي كابل وزن انصر وهو خوص الدم (قوله لاحق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي  
زنة را ماعى والخاص بالاصول للحق به في تصاريفه فيزاد فيه حرف كالالف من ارطى وعلقى  
لجعلها كجعفر وفي عزهى وفزرى كدريم وكحدى الباء في جلب جليبة وجلبا بالجاء ما  
كدرج درجة ودرجا اوسرفان كالباء والتاء في حلت وحلايت وعسريت وعغريت  
لاحقهما بتعديل وقنايل (قوله كعلقى) بعين مهملة ثم فاق وزن سكرى اسم ثبت قضائه فاق  
تقضى منه السكانس وشر بطنه للاستقاء فاموس (قوله وارطى) اسم لشعر وقيل ليست الفه  
للاحاق بل اصله فوزته افعل ففتح وزن الفعل مع العلية (قوله وشه الف الخ) من اضافة الصفة  
لوصف أى أو الف لاحقاً شبهه بالف التانيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة ان  
كلامهما زاد تغير مدله من شئ وانما يقع الاق وزن صالح لالف التانيث كاربى وزن سكرى  
وعزى وزن ذ كرى فوجه الشبه ثلاثة وتفاوتها في ان الف لاحق في غير العلم تلحقها التاء  
والتنوين ولا يلحقان الف التانيث مطلقاً ولذلك قال الفارضى انما تجعل الف اربى وعلقى  
التانيث لتولم اربطة وعلقاته ولا يمكن اجتماع تانيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء تنويناً يجعل  
الفه لاحقاً وغير ممنون يجعلها التانيث وهما قرئ تروى في السبع (قوله حاله كونه علماً) ظاهره  
بذ كروء وث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التانيث المعنوى (قوله لانتشه الف التانيث) أى  
شها كاملاً لاحقاً التاء والتنوين كامر وان اشبهت فحاسته تقدم فلما كل شبهها مع العلية أثرت  
بمخالفة هذه وهى مستقلة بالمتع كالف التانيث والعلية مهيئة لها لمانعة او كل منهما مؤثر لان  
المشبه لغيره أحط رتبة منه اختلال (قوله كطباء) بكسر الميم ثم وحدة اسم لقصة العنق  
وانما كانت الفه الممدودة لاحقاً بقرطاس للتانيث لانهما تنون ولا تكون الاق وزن لا يصلح  
لاف التانيث لكونه ليس من اوزانها ولا من همزة التانيث منقلبة عن الف فى مانعة كاصلها  
وهذه عن باء ففتح فوجه الفرق بينهما ثلاثة والله اعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكماً بقرينة  
تمثله بفعل التوكيد فانه ليس يعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصى أو جنسى  
فيخص ببعض الأشخاص أو الاجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكي بعلمته اطل اه  
أى بل هو مشبه للعلم كافي الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان  
للتسبيح وفي ذلك توفيق بقاعدة انه لا يعتبر في منع الصرف الا العلية الحقيقية تصریح (قوله كعمل  
التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى ونعل أو توكيد وأصله علم جنس لتلعب (قوله لان مفردة  
جاءه) كهماء والقياس في موازن فعلاء اذا كان اما لصفة ان يجمع على فعلاء وان كهماء  
ومحرواوت وبضافان مذ كره جمع بالواو والذون حق مؤنثه الجمع بالالف والتاء فعدل عنه الى  
جمع هذا الاختيار لانهما قيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع افعل فعلاء مذ كره  
ومؤنثه كهماء جمع أحر وجرأ وقيل معدول عن فعلى كهماء ومحمارى والاول أصح لان فعلاء  
لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة مذ كرهانفصل ولا على فعلى الا اذا كان اسماً محضاً لامذ كره  
وجعاء ليس كذلك لانه ليس صفة ومذ كره (قوله أى جمعهم) تخفيف الضمير للعلم بنونى ولا يرد

ما كان على فعل من ألقاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف لشبهه النعمة والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع  
ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والأصل جمعاء لأن مفردة جمعاء فعل عدل عن جمعاء إلى جمع وهو معرف بالإضافة  
لأنه رأى جمعهن فأشبهه بجمعته تعرفه تعرف العلم من جهة أنه معرفة وليس في الألف ما يعرفه الثاني العلم

ان الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها ما تعالى ان عمل ابطالها له مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه اتمام حذقه فلا مانع من اعتبارها وكذا يقال في آل الالائية (قوله العلم المعدول) أي عدل لا تقدر يا فان طريق العلم يعدل هذا النوع معاهه غير مصروف مع علمه العلمية فقط فيقدر فيه العدل ثلاثا يرتب المنع على علم واحد فلو جمع مصر وفلم يحكم بعلمه كادود وكذا غير العلم من اسم الجنس كغير مصدر والصفة تحطم ولدو المصدر كهدى وتقي والجمع كعرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا الوجود له مع العلمية على غير العدل كدوى فان منعه لثانيتين باعتبار القيمة لا العدل اذا لاجابة لتكافؤ تقديره مع وجود غير مختلف العدل في نحو جمع ومصر وأثر ومنى فانه يتحقق يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو جعل فعل علما ولم يعلم أمر فوه أم لا فذهب سيبويه صفة مذهب غيره المتع وهذا من تعارض الاصل والغالب في العربية أفاده الشنوافي على القطر (قوله وزفر) اسم عالم حنى (قوله والاصل عامر) أي فعمر منقول عن عامر العلم المنقول من الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علما لان الصفة لا تها ليست بمعناه لتذكيرها وقيل ان فعل معدول عن فعل ناعل لانه غير مستعمل بقال رجل أفعل اذا اختلفت منابت أفعاله وكان فيها زوايد وأمر على صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع قصصه العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة (قوله مصر اذا راد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كأم أول الكسب (قوله يوم الجمعة مصر) المراد باليوم ما يشمل الليل كاهوا أحاطا لاقية ومصر يدل بعضه على تقدير الضمير وأيس المراد به خصوص النهار ثلاثا لردان السهر آخر الليل فلا يصح إبداله منه على انه يمكن جعل السهر من النهار مجازا لماورته له (قوله ممنوع من الصرف) أي عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الاضافة أو لانه فاعل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرفي أمس الفرق بين العدل والتضمين وقيل لا لمعرف ولا مبني فالأقوال أربعة وهي في مصر المعين اذا كان ظرفا لغيره أو عرف بالمال متلاصرف لقول العدل نحو تحبناهم بمصر وحشك يوم الجمعة مصر أو مصره ولو لم يكن ظرفا مع تعذر عرف بال أو أضعف وجوبا ككتاب السهر أو مصرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بال) أي أو بالاضافة فثبت أريد به معنى مع خلوه عنها حكمنا بعبادته عن أحدهما لاشتغاله على معناه فهو عدل لتحقيق لذلك وخص ذوالدون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار متبها للتعريف العلمية) أي وليس يعلم حقيقة كإسبر اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه علم شخصي أو جنسي فاستشكله أبو حيان بأن تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يحتاج تعريف اللام فكيف يكون معدولا عنه مع عدم اشتغاله على معناه اه وصريح ذلك العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي آل لسا ذكر فاحظه يتفكك في مواطن كثيرة فسانقل عن السمع وغيره من أن رجب ومصر من التهور واذا أريد بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بال ينبغي حله على العلمية الحكيمة وهي المعبر عنها بانيتها العلمية لما جمعت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والمخالي لا شرطا معاهما بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والثالث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدع صرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فقامل وفي الصباح ان رجب الشهر مصروف وان أريد به معين وأما باقي التهور فبمادى معنوع لآلاف الثانيتين وشهران ورمضان العلمية والزائدة الباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره راء كوزار أو لامعا بنى شبيه المبنى وهو زار وزنا وعدلا وتعر غالنا نفع معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبهة ثانيا فاعله أول زال بالكسامة أو بناء على مذهب المبرد

المعدول الى فعل كعمرو وزفر وشمل والاصل عامر وزافر وناعل فنعته من الصرف العلمية والعدل الثالث مصر اذا أريد به يوم بعينه نحو حشك يوم الجمعة مصر فمصر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك انه معدول من المصر لانه معرفة والاصل في التعريف ان يكون بال فعل به عن ذلك وصار تعريفه مشبها للتعريف العلمية من جهة التأمل لفظ معه بمعرف (ص) (وابن على الكسر) فقال علماء مؤنثا وهو نظير جنما عند تميم وأصرفن مانكراه من كل ما التعريف فيه اثرا (ش) أي اذا كان علم المؤنث على وزن فعال كحذام ورقاش فليعرب فيه مذهبان أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأت حذام ومررت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعراه

كأعراب مالانصر للعلية والعدل والاصل حاذمقرواقشة فعديل الى حذام ورقاش كأعدل عر وجشم عن ماهر وطاشم  
والى هذا أشار بقوله وهو نظير جثما عند تميم وأشار بقوله وأصر فن مانكر الى ان ما كان منعه من الصرف للعلية وماله آخرى  
اذا زالت عنه العلية بتكثيره صرف زوال احدى العتين وبقاؤه به واحدة لا يقضى منع الصرف وذلك بخبر معدى كرب  
وعغلان وفاطمة وأبراهيم واحد ١١٢ وعلى وعمر اعلامافهم منوعة من الصرف للعلية وثنى آخر فاذا تكررت اصرقتها

من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة ودر اليعنى الدركة وقيل بنى حذام لتضعه  
معنى هاء التانيث التى فى المعدول عنه ونخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمى به  
مذ كر زال موجب البناء لانه لا تن ليس مؤنثا ولا معدولا لا يعرب غيره منصرف للعلية والتانيث  
الاصلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حيثنشد (قوله كأعراب مالانصر) أى عند  
كلهم اذا لم يكن آخره اياهما نحو وبارقا كثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى ماله التى هى  
لغتهم وبعضهم يبنيه الصرف كالاول وقد لفق الاعشى بين اللتين لان الاصح قدرة العربى على  
النطق بغير لفته اذا أراد به فقال **ومر دهر على وبار • فهلك جهره وبار**  
فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثانى غير ممنون كقولهم وقيل لا تلقى بل الثانى فعل ماض  
فاعله واو الجماعة معنى هلكوا فكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلية والعدل) هذا رأى  
سيبويه وقال البرد للعلية والتانيث وهو أقوى لثبوت التانيث والعدل انما يقدر اذا لم يتحقق غيره  
وعلى هذا فهو مجرئ على الاول منقول عن فاعله علما المنقولة عن الصفة كما ترى فى (قوله وجشم)  
بضم الجيم وقع الشئ المهمة اسم رجل معدول عن جاشم أى عظيم سم (قوله زوال احسبها  
وهو العلية) اماما كان أحدسيه الوصفية وهو العدل والوزن والبادء وكان فيه سبب مستقل  
وهو الالف والجمع فغير مصر وف سواء بقى على تنكيره وأسمى به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا  
انظر الامثلى وحواشيه (قوله وتخص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلية سبعة ومع  
الوصفية ثلاثة والمستقل بالمتع اثنتان وقد علمت احكامها (قوله وما يكون منه الخ) أى والذي يكون  
علا لا ينصرف منقوصا فهو يقضى نهج جوارى أى طريفة فى اعرابه سواء كان احدى عليه العلية  
أو الوصفية فخاله فى العلية قاض علم امرأة كقضى الشرح ويعدل تصغير على رجل فانه يمنع الصرف  
للعلية وو وزن بدسرح وينون رفع او راعوضا عن الياء ونصب بالفتحة لا تنوين وكذا الوصية  
يرعى ويقضى أوالوصية يرفعو ويدعوق فتكسر ما قبل الواو وتقلب الياء لانه ليس فى العربية اسم  
معرب آخره او قبلها ضم ثم يجزى به كذا كرو ومثاله فى الوصفية أقيم تصغيرا على فانه لا ينصرف  
للاوصية وو وزن ادسرح فيعربى فيه ما ذكره يقال أصلها قاضى ويعسلى ويرعى ويقضى واعبى  
ان وين الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فخصف حركة الياء للفتحة ثم الياء  
للساكنين وبعض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز فى الضرورة) هذا جواز فى  
مقالة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز ويصدق به ما  
قول المصنف صرف (قوله من ضلعان) بالصرف للضرورة جمع فاعينتهوى المراءى فى الهودج مشتقة من  
الطنع وهو السفر وقد تطلق على المراءى ان لم تكن فى هودج ولا مسافة وقام البيت  
• والى تنقيبين حزن شعيب • والواو لا تجع صانكة مفعول ثان ترى ومفعوله الاول ضلعان  
زيدت فيه من وقته مفعول سوا الثانى طريقا فى الجبل وحزن مثنى حزن يفتح فسكون وهو ما غلط  
من الارض وشعيب اسم ماء (قوله وأجع عليه الخ) أى فى الجملة والاف قد قيل فى ذى الالف

زوال أحدسيها  
وهو العلية فتقول رب  
معدى كرب رأيت  
وكذلك الباقي وتخص  
من كلامه ان العلية  
تمنع الصرف مع  
التركيب ومع زيادة  
الالف والتنوين ومع  
التانيث ومع الجملة  
ومع وزن الفعل  
ومع ألف الالحاق  
المصروفة ومع العدل  
(ص) وما يكون منه  
منقوصا فى اعرابه  
نهج جوارى يقضى  
(ش) كل منقوص  
كان نظيره من الضم  
الاصح وتعرف وعام  
الصرف بعامل  
مع ماله جوارى انه  
ينون فى الرفع والمجر  
تنوين العوض  
وينصب بفتحة من  
غير تنوين وذلك نحو  
قاض علم امرأة فان  
نظيره من الضم  
ضارب علم امرأة وهو  
• نوع من الصرف  
للعلية والتانيث  
فقاض كذلك تنوع  
من الصرف للعلية

والتانيث وهو مشبه بجوارى من جهة ان فى آخره ياء قبلها كسرة ففعال ماله ماله فتقول هذه قاض المتصورة  
ومررت بقرى • رأيت غاضى كانه يقول هؤلا جوارى ومررت بجوارى ورأيت جوارى (ص) ولا ضطراروا تناسب صرف •  
فرايع • بغير حرف (ش) يجوز فى الضرورة صرف لا ينصرف وذلك كقوله • تنصر خليل • ل ترى من  
• • • • •

لتناسب كقوله تعالى  
سلاسل وأغلالا  
وسعرا فصرف سلاسل  
لتناسبة ما بعده وأما  
منع المنصرف من  
الصرف للضرورة  
فأما زقوم ومنعه  
آخرون وهم أكثر  
البربر واستشهدوا  
لمنعه بقوله

وعن ولد وأما  
نوال الطول وذو العرش  
فمنع عامر من الصرف  
وليس فيه سوى  
العلية وإلى هذا أشار  
بقوله والمصر وف قد  
لا ينصرف (ص)

• (أعراب الفعل) •  
أرفع مضارعا إذا جرد  
من ناصب وحازم  
كسعد • (ش) إذا  
جرد الفعل المضارع  
من عامل النصب  
وعامل الجزم رفع  
واختلف في رفعه  
فذهب قوم إلى أنه  
ارتفع لوقوعه موقع  
الاسم فيضرب في  
قولك زيد يضرب  
وأوقع موقع ضارب  
فارتفع كذلك وقيل  
ارتفع لجرده من  
الناصب والجزم  
وهو اختيار المصنف  
(ص) • وبن نصيب  
وكي كذا مان •

المقصورة يتمتع صرفه للضرورة لعدم قاعدته إذ ينصرف ما ينقص ويرد بأنه قد يلتقي بما كن  
فيحتاج الساكن إلى كسر الأول فنون غير يكسر وأيضا مع دون ذلك كقوله  
إني مقسم ما ملكت فاعل • جزأ آخر في الدنيا اتفع

يقنون دنيا وكذا منع الكوفيين في الضرورة صرفا فعل من قالوا لا تنو منه إنما حذف لاجل  
من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه إنما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف  
خير منه وشتمه زوال الوزن مع وجوده وقد نون أمل في قوله • وما أصبح منك بأمل •  
مع وجوده من المقدمة عليه • (تنبيه) • أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا وزعم آخرون أن  
صرفه لا ينصرف مطلقا قال الأخفش وكانها لغة الشعراء لا يضطرونهم إليه في الشعر فغري  
على السنتهم (قوله للتناسب) هو نون تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرفة كتنوين  
سلاسل تناسب أغلالا وسعرا وتنوين نفوت ونعوق في قراءة لا غش لتناسبة نسر أو الثاني لرؤس  
الأي كتنوين قوارير الأول لأنه رأس آية لتناسب بقية رؤس الأي في التنوين وصلوا في ألف  
بدله وقفا وأما قرار الثاني فنون ليسا لال الأولى لا في الأي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه  
(قوله فاحذر قوم الخ) أجازوه الكوفيين مطلقا بعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العينين فيه  
دون غيره وبؤيده لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهدوا  
لمنعه) أي لجواز منعه الصرف (قوله وعن ولدو الخ) هو زنا في قومه من الهزج المكفوف جميع  
أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الأول لم يسم عامره هو مبتدأ مؤخر  
خير عن والله أعلم • (أعراب الفعل) •

(قوله كسعد) أما فتح التاء والعين مضارع ساعد بعد الفتح فبما أي عاته أو مضارع ساعد  
بالكسر اللازم من السعد وهو العين ضد الشقاء أما بضم العين المضارع فتح العين مضارع مجهول من  
الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز بعناه أو مع كسر هاءين الفاعل من أسعد (قوله أجازوا الفعل)  
أي في اللفظ والتقدير مفاعيلن رد قوله • محمد فقد نفس كل نفس • يحزم تقدمه مع تجرده لفظا لأن  
حازمه مقدر رأى لغد وقوله رفع أي لفظا كما أنه أو تقدير الكسكن التخفيف نحو بأكرمك وبشعركم  
أو لوقف أو غيره فان رفعه مقدر قيل أو محلالان المضارع مع التنوين يرفع محلا كما قاله ابن تيمية  
لابن قاسم ولذا لم يقيد المصنف بالخول من هذا الكسكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس بمحل رفع  
وله محل النصب والجزم قيل وإنما لم يقيد حيث أن كسعد بقوله في باب الأعراب • وأعرابا مضارعا  
إن عرابا الخ فإن مفهومه أنه مع التنوين غير معرب وقد يقال للمتنى عنه مع التنوين الأعراب اللفظي  
والتقدير لا إلى أيضا أو لا لمثبت لمحل النصب والجزم • أيضا وهو خلاف المتصور أن ترى  
أن الأعراب المحلى ثابت لجميع المضافات ومع ذلك يصديق عليها أنها غير مربعة قطعا فتدبر (قوله موقع  
الاسم) أي إذا كان غيرا أو صفة أو حالا لا الأصل في هذه الثلاثة الاسم غيب وقع المضارع فيها  
استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والمضارع وإن كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل  
فلما يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون وعرض بوقوعه مرفوعا حيث يقع الاسم كهل لا تفعل  
وستفعل وجعلت أفعول وأنت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحفيض والتفخيز بالفعل والأصل  
أخبر أفعال الشرع بالحمل وأوجب بان المراد وقوعه موقعه في الجملة وأضاف أرفع اسمته تره قبل أن  
يعرض له ذلك فلم يقدّر أثر العامل لا بغير الابداع آخر نصريح (قوله لتجده) أي لدوران الرفع معه  
وجودا وعدعا والدوران من مسالك العلة ولا يرد أن التجرد عدى ولا يكون علة للرفع لوجودي  
لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدي ولو لم يرفع هو وعدم مقيد والمتع



علمه للوجودى هو المطلق واما الجواب بان الخبر ليس علمه مؤثرة بل علامة وهى يجوز كونها عديمة فلا يصح تصريح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على ان اريد به ان علامة الوجودى تكون عديمة لتمامها باطل او مقيد ارجح للاول فتدبر وقال الكسائى رفع بارف المضارعة وورد بان جزء الذى لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من ان أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مفيد (قوله والنسب) اما مبتدأ خبره فان نصب بها ونحو ذلك الفاء لعموم المبتدأ ومفعول المحذوف يقسمه انصب والغاء عاطفة عليه أى وليس التى الخ فانصب (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعف ولا شاذ (قوله وهولن) هو حرف بنى المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو بنى المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيد تأييد الذى خلافا للزمخشرى فى انموجه واما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا الا بالناية يدعيه من خارج عن لن لانها ولا تاكيد خلافا له فى كشافه لكن واقفه على التاكيد كثرون ويجوز تقديم مفعول الفعل عليها عند الجمهور كزبدان اضرب خلافا للاخفش ولا يرد ان الذى له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتان اربعا • بمثل أو أحسن من شمس الضهى

لا بعد علم والنسب من بعد تن • فانصب بها والرفع صحيح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد (ش) ينصب المضارع اذا محذوف حرف نصب وهوان وكى

ولا يوصل الفعل منها الا ضرورة كقوله لن ماريت ابايزيد مقاتلا • ادع القتال وانهم اهل الجباء أى لن ادع القتال مدعرونى ابايزيد مقاتلا وعند ارادة الاغراض تكسبها كلمة واحدة فيقال ابن جواد لما هو نصب ادع وانهم ليس معطوفا على ادع لكسب الاتفاقى بل على القتال فهو منصوب بان مضرة لعلطفه على اسم خالص أى لن ادع القتال ونهوا اهل الجباء قيل والجزم بها اللفظ كقوله • فان يجعل للعينين بعدك منظره وقوله

لن يجب الا ان من رحائل من • حرك من دون بابك الحافه

لكن الاول محتمل اعما اجتري به بالفتحة عن الالف للضرورة (قوله هو كى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضرة تواعلم ان كى اما مصدرية فقط او تعليلية قطعا او محتملة لهما فالاولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو لكى لاتاوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصحى بالضرورة اليه والثانية اربعة اقسام الداخلة على ما الاستقامية نحو كعبه بمعنى له او المصدرية كقوله

اذا نلت لم تنفع فضر عاتما • برجى الفتى كما يضربون

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقد رقبها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله كى لتضيق رقبه ما • وعدتني غير غفلت

أوقبل ان كقوله فقالت كل الناس اصعبت ما فحما • لسانك كما بان تفر وتخدعا

فكفى فى كل ذلك كاللام معنى وعلا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضرة وانها رها فى الاخير ضرورة عند البصريين واحاذه الكوفيون اختيارا كثبت كى ان تكمى ويؤيده ان اضمارا بعد اللام جائزا ولا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية اما الاول فظاهر وامامع اللام فلا نه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وامامع أن أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصحى والمحملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وأن نحو كى لا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمضرة اوبهدها ان بخار الواقعة بينهما كقوله • اردت لكى ان تطير بقرى • فلك حملها حارة مؤكدة للام ومضرة مؤكدة بان والاول ارجح لان لاصوق أن بالفعل يرجع نصبها وانها هى ثم ياء اولها مؤكدة غير واعفها دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ

وان واذا لم يحولن مضرب وبحثت لى انعم واريد ان تقوم واذا ان كرمك في جواب ١١٥ . قال كآ تسك واشار بقوله

لا بعد علم الى انه ان  
وقت ان بعد علم  
وتحويه مما يدل على  
اليقين وجب رفع  
الفعل بعدها وتكون  
حينئذ مخففة من  
الثقله نحو علت ان  
يقوم التقدير انه يقوم  
نخفت وحذف  
اسمها وبقي خبرها  
وهذه هي غير الناصبة  
للمضارع لان هذه  
ثنائية لفظا ثلاثية  
ومضاعوا تلك ثنائية  
لفظا ومضاعوان  
وقت بعد فن وتحويه  
مما يدل على الرفع  
جاز في الفعل بعدها  
وجهان أحدهما  
النصب على جعل ان  
من نواصب المضارع  
والثاني الرفع على  
جعل ان مخففة من  
الثقله فتقول ظننت  
ان يقوم وان يقوم  
والتقدير مع الرفع  
ظننت انه يقوم  
نخفت ان وحذف  
اسمها وبقي خبرها  
وهو الفعل وفاعله  
(ص) وبعضهم  
اهمل ان جلا على  
ما أخبتها حيث  
استحققت محلا  
(ش) يعني ان من  
العرب بمن لم يعمل  
ان الناصبة للفعل

لا يمكن غيره بخلاف ما روي وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما زال الزائدة كإبراهيم من الأمثلة  
وهم ما معا تحوي ما لا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل  
بعدها كقوله كفى تحفون الى سلم وما أثرت • قتلاكم ولئلي الهمما فطر

أى كيف تحفون (قوله وان) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا ينصرف غير هاتين آخرها الطول  
الكلام عليها وهى تنصب المضارع لفظا وأمع لالتوين ولا تنصب على الماضى اتفاقا لانها  
توصل به ولا تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقبلا ناسب عملها في محله ويمتنع  
تقديم معمول الفعل عليها لاختلاف ان لان معمول المصدر لا يتقدم على الموصول ونحو ما بالمصدرية  
ثلاثة أشياء المخففة وتستعمل الفرق بينهما والزائدة وهى الواقعة بعد ما الحينية تكون فلان جاء البشير  
أو بين الكاف ومجرورها كقوله كان عليه تعطولى وارقى السلم • أو غير ذلك والمفسرة وهى  
المسبوقة بحمالة فيها معنى القول دون حرفه وتأخر عنها جلة ولم تقترن بجار وهى تفسر مفعول الفعل  
الذى قبلها ظاهرا كان نحو اذا وحينا الى أمك ما يوحى أى أقذفه فابوحى وهى عن أقذفه أو مقذرا  
نحو وأوحينا اليه ان اصنع الفلك أى أوحينا اليه شيئا واصنع وتحمّل الزيادة على معنى أوحينا  
اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسماء ولولا تأويل أى أوحينا  
اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جلة كانت مخففة ونحو ما ان الحمد لله لان الكلام  
لا يتم الا بعد حلوها والمفسرة لمقص النفس لا التحم وان لم يتأخر عنها جلة امتنع ان فلا قال أرسلت  
اليه ما يليق ان مدحابل تحذف أو يؤتى بدلها ما يفسد (قوله مما يدل على اليقين) أى كراى  
وتحقق وتبين وظن مستعملا في العلم وانما واجب كونها في ذلك مخففة لان المصدرية للرجاء والطمع  
فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم إنما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه الا التوكيد المفاد  
بالمخففة والاكثر حينئذ الفصل بين ان والفعل بما سبق في ان واخواتها وأجرى سيبويه

والاخفش الخوف مجرى العلم عند يقين المخوف فكشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذما مت فادنى الى جنب كرمه • تروى عظمى بعد موقى عروها

ولا تد فنى في الفلاة فاني • أخاف اذما مت ان لا أدوقها

رفع أدوق كالتفافية فيه (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا ترون ان لا يرجع ما نصب فما شذ  
ثم ان أول العلم بغيره كالنن أو الأرى والاشارة مثلا حاز النصب كما علمت الان تفعل كذا أى ما أرى  
ولا أشير الا بذلك فله سيبويه وجوزة القراءة بلاتوايل (قوله أحدهما المصعب) أى لعدم تحقيق  
المطنون فيناسبه الترجى بان المصدرية وهو الارجع عندهم الفصل بلا وذا أجمع عليه في حسب  
الناس ان يتركوا ما مع الفصل لا فالارجع الرفع كلثنت الاتقوم لان فصل المخففة بها اكبر من  
المصدرية ويجب مع الفصل بغيره لا كقوله السيل وان كلثنت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل  
بذلك (قوله والثاني الرفع) أى لتقرب الظن من العلم لكونه الطرف الرابع فكانه معلوم (قوله  
وبعضهم اعمل ان الخ) وبعضهم جزم بها كقوله

اذما فادونا قال ولدان اهلنا • تعولوا الى ان ماتنا الصديق تحط

(قوله أحتها) بالجربيل من ماء وعطيفين وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لا همل وضعير  
استحققت رجح لان أى وبعضهم اعمل ان وقت استحقاقها اعمل أوفى كان استحقاقها به بان لم  
يتقدم اعمل واختر جلا على ما جامع ان كلا حرف مصدرى ثنائى وكذلك بعضهم اعمل ما مصدرية  
جلا على أن كذلك ونحو عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونون بولى عليكم وقول الشاعر  
وطرفنا ان ما جئتنا فاحببته • كما يحسبون ان الهوى حيث تنفر

المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان

نرفع الفعل بعدها على ١١٦ اختتام المصدرية لا شراً كهماني انهما يقدران بالمصدر فتقول اريدان تقوم كما تقول

بحسب مما تفعل  
(ص) (و) نصبوا  
باذن المستقلة  
صدرت والفعل بعد  
موصلاً وأقبله  
اليمين وانصب  
وارفعها اذا اذن من  
بعد عطف وقها  
(ش) تقدم ان من  
جمله نواصب المضارع  
اذن ولا نصب بها  
الاشروط احدها  
ان يكون الفعل  
مستقلاً الثاني ان  
تكون مصدرية  
الثالث ان لا يفصل  
بينها وبين منصوبها  
وذلك نحو ان يقال  
انا آتيتك تقول اذن  
اكرمك فلو كان  
الفعل بعدها حالاً لم  
يقسم نحو ان يقال  
احبك فتقول اذن  
اخذت صادقا فيجب  
رفع اعلن وكذلك يجب  
رفع الفعل بعدها اذا  
لم تصدر نحو زيد اذن  
يكرمك فان كان  
المتقدم عليها حرف  
عطف حاز في الفعل  
الرفع والنصب نحو  
واذن اكرمك  
وكذلك يجب رفع  
الفعل بعدها ان فصل  
بينها وبينه نحو اذن  
زيد يكرمك فان  
فصلت بالقسم نصبت

والاصح ان حذف النون فـمـالـلـتـخـفـيـفـلـثـبـوتـهـنـظـماـوتـنـزـاـفـلاـحـاجـةـاـلـىـالنـصـبـبـعـاـوالـكـافـفـى  
البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مخضرة فمن كي فهي الناصبة وما زائدة  
ففيه ثلاثة اوجه والعنى احسن طرفك عن النظر اليها اذا جئت لا اجل غلظهم ان هوالة حيث تنظر  
سائر علينا (قوله فرفع الفعل بعدها) حمل منه الصريون قراءة ابن عيص ان يتم الرضاة بالرفع  
وقوله ان تقرأ على اسماء وحبك \* مني السلام وان لا تشمر احدا  
ولم يجعلوها مخففة كالكوفين لعدم وقوعها بعد علم او نزل افاده الصبان (قوله ونصبوا) اى اكثر  
العربكز وما عندنا شفاء الشروط المذ كورة لا جوازاً كما قيل فان عدم بعضها لم اهمالها وبعضهم  
يأتهم اهمالها مطلقاوى لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير مختص بقياسه  
الاهمال فلا التفتاح لمن انكر هاد مامى والعصح انها حرف بسيط وانصب بنفسه لا بان مضرة  
بعده ومما عندنا صميمه الجواب والجزء غالباً لا ادعاً كما قيل لانها قد تنحصر الجواب نحو اذن  
أنتك صادقا جواباً بان قال انا احبك لان من الصدق لا يصلح جزاء الجبى وايضاً هو حالى والجزاء  
لا يكون الامستقلاً والعصح ابدل نونها الف فى الوقف كتون المنصوب لان الجمع هو على كائنها  
بالالف وكذا رمت فى المصاحف وعن المبرد والراجح بوقف بالنون كان وان وتكتب بها وعن  
القراء ان اهـ جلت كتبت بالنون لتفرق من اذا الطرفية وان اعلمت فى الف لغيرها بالاعمال  
والخلاف فى غير القرآن اما فيه فالوقف والرسب بالالف اجاعا كما فى الاتقان اتباعاً للمصاحف (قوله  
والفعل بعد) جملة حالية من اذن اى والحال ان الفعل كائن بعدها وموصلاً بفتح الصاد حال من  
المستكن فى الطرف وجملة قبله الجين عطف على بعد اوعلى وصلافه هى خبر احوال (قوله وانصب  
وارفعها) اى الفعل والثاني مؤ كد بالنون المخفية الثقيلة الفاء وهذا كالا استثناء من مفهوم قوله ان  
صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل بمحذوف يفسره وقع (قوله مستقبلاً) اى لان سائر النواصب  
لا تعمل فى غير التحقق فى الوجود كالا مـاءـفـلاـتـعـمـلـفـيـهـعـوـاـمـلـالـاـفـعـالـدـمـامـيـنـىـ(قوله اذالم  
تصدر) اى فى جملتها بان تأخرت كما كرمك اذن او وقعت حدثاً او لا تقع كذلك مع المضارع الا فى  
ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح او بين الشرط وجوابه او القسم وجوابه  
كان تاتى اذن اكرمك او والله اذن اكرمك ويجب اهمالها فى الجميع واما قوله  
لا تتركنى فهم ضميراً \* انى اذن اهلك او اطير  
بانصب فضرورة او خبر ان محذوف اى لا يستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف)  
هو الواو والفاء (قوله حاز فى الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل الغيت والاجاز لا امران  
فاذا قيل ان ترفى ازرگ واذن احسن اليك ان قدر العطف على الجواب الغيت وجوباً لوقوعها  
حشوا وحزم الفعل اولى الجملة الشرطية تمامها حاز النصب باعتبار مصدرها فى جملتها والرفع على ان  
ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو الاخر كما اشار اليه المتنبى بكيد لعدم تصديرها  
نـهـرـاـوقـيـلـيـعـيـنـالنـصـبـلـانـالعـطـفـعـلـىـالـوـلـىـالـوـلـىـلـانـمـسـتـأنـفـومـثـلـذـلـكـرـيـدـيـقـومـواـذن  
احسن اليك ان عطفت على الغيبة يتعين الرفع اوعلى الاممية فالوجهان (قوله نصبت) اى لان  
القسم مؤ كد للربط المستفاد منها ومنه لا الناقبة لانها لا تنضم مع ان فكذا مع اذن واقتراب  
باب هذا الفصل بالنداء وادعوا من عصفور بالغريقين والعصح من كل ذلك اذ لم يمع شئ منه (قوله  
وبين لا) متعلق بالشأرونا صـحـالـمنـانـدفعـبهـتـوهمـاهـمالـالفـصـلاـبـالـاـ(قوله لا) نائب فاعل  
عدم وان مفعول مقدم لاعمال ما يقع الميم امر من عمل بعمل كرفع يرفع فمزمته وصل وكسرت  
ان لسا كنين او بكسرها امر من عمل التعدى بالهمزة فمزمته للقطع فتقبل فتحها النون لا وزن

نحو ان والله اكرمك (ص) (و) بين الاولام جر التزم افعالها ان ماصبة وان عدم ولا فان اعلم مظهر او مضمر وهذا

وبعدني كان حسنا فاعلموا كذلك بعدوا إذا بعث في موضعها حتى أو الآن حتى) ١١٧ (ش) انصبت ان من بين بقية

نواصب المضارع بانها  
تعمل مظهر ومضرة  
تظهر وجوبا اذا وقعت  
بين لام الجر ولا  
الثانية نحو جئت  
لئلا تضرب زيدا  
وتظهر جوازا اذا  
وقعت بعد لام الجر ولم  
تصبها الا الثانية نحو  
جئت لاقرا وان  
أفرا هذا ان لم تنصبها  
كان المثنية فان سبقها  
كان المثنية وجب  
اضماران نحو ما كان  
زيد يفعل ولا نقول  
لان بفعل قال الله  
تعالى وما كان الله  
ليعذبهم وأنت فيهم  
وبجب اضماران بعد  
أول القدرة بحتى أو  
الافتقار بحتى اذا  
كان الفعل الذى  
قبلها مما يقتضى شيئا  
فشيئا وتقدر بالان لم  
يكن كذلك فالاول  
قوله  
لا تستهمل الصعب  
أو أدرك متى عفا  
انقادت الأعمال  
الاصابر  
أى لا تستهمل الصعب  
حتى أدرك متى فادرك  
منصوب ببيان المقدور  
بعد أو متى بحتى  
وهي واجبة لاضمار  
والثاني كقوله  
وكنتم اذا غزت ناة

وهذا هو المناسب لقنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله) بعدني كان أى بعد كان المثنية وهو  
متعلق باضر ونحوه عطفت على جواب الشرط وهو فان عمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام  
لان قوله وان عدم لا، فانه مع وجود اللام فكذلك قوله باضر بعدني كان أى مع لام الجر (قوله)  
كذلك الخ) ان متداخرا حتى بعد أو متعلق به وكذلك مفعول مطلق لنفى أو حال من فاعله  
أى ان حتى بعد أو خفاء مثل ذلك الذى بعدني كان أو حال كونه مما تاله في الوجوب (قوله) ولا  
الثانية أى أو الزائدة لتوكيد نحو لا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الابلالاتها كلا  
فصل ان تدخل بين الجار والجر وتكتب بلا زاء (قوله) بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كأمثل أو للعاقبة  
نحو ليكون لهم عدوا أو زائدهم وكذا هى الواقعة بعد فعل متعجوا أو مرنا لتسلم الرب العالمين فى  
كل ذلك ان مضرة جواز او قد تظهر نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين (قوله) كان المثنية) المراد  
مادتها لا خصوص الماضى ليدل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وشي هذا اللام اصطلاحا لا بالجوهر  
والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على العام لان الجدلغة انكار ما تفرقه فو انكار الحق  
خاصة ولم يقيد كان بالثانية لانها المرادة عند اطلاق فاللام بعد التامة لام لا لا يجوز وقد فهم من  
النظم قصر ذلك على كان أى مادتها خلا من اجازة فى اخواتها من اجازة فى تلتفت وأطلق النفي  
ومراد ما ينسب الى الماضى فقط وهو خصوص ما مضى الماضى ولم مع المضارع دون ان لاختصاصها  
بالمستقبل ولا لغتها فيه ولما لا اتصال منقها بما دال وما ان فهو بمعنى ما أو اطلاقه بشيئا وقد زعم  
كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بالنصب لغير الكسافى انما لا يجوز مع ان  
الثانية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجوز ولا يرفع الا ضمير الاسم المسند اليه الكون بل الظاهر  
انها لام كى وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزا وما هو اعظم منه وان كان مكرهم لشدة  
معدا وال الجبال أى الآء والعظام الشجرة بالجبال فعند الله اعظم منه كما يقال أنا جامع من فلان  
وان كان معدا للتوازن اها نحو (قوله) ما كان زيد يفعل) زيدا ما كان وخبرها محذوف عند  
البصر بين تعلقاته اللام الجارة للصد والمنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد مريد الفعل كذا  
وجعل الكو فيون الخبر لجهة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهى الناصبة بنفسها أى  
ما كان زيد يفعل كذا أو تبهم المصنف الا انه جعل النصب بان مضرة بعد اللام فهو قول مركب  
لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله «موت ولم تكن أهل لتسوء» (قوله) بحتى أو لا) أجود من  
قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الآن لان ان مقدرة بعد أو لانها واقعة موقعها حتى يستغنى  
عن تقديرها وان لم حتى معنيين كلاهما يصلح والعاية كأمثلة والتعليل اذا كان ما بعده عاملا لما  
قبلها هو لا رضى الله أو يغفر لى هذا خارج عن عبارة التسهيل ولا يصح فيه الغاية لاجاءه انقطاع  
الأرضاء عند حصول الغفران وليس مراد أو تبين الغاية فما يحصل شيئا فتعجل لتظهر أو بوجه  
والاستثناء فما يحصل دفعة نحو لا تقتله أو سلمو بحتمثل الثلاثة لانه لا تقتضى حتى والمعنى  
على الاستثناء لانه فى جميع الأزمان الأزمن انقضاء أى وقت انتهت موخرت أو التالى لا تقدر  
بما ذكره بأن تكون مجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها الا اذا عطفت على اسم خالص كاسمياتى  
(قوله) لا تستهمل الخ) احتمل للتعليل فيه ظهروا من الغاية بل يحتمل الاستثناء أيضا كما له أو جود ان  
(قوله) فادرك منصوب بان) أى وهو موقول بمصدر رمعطف باو على مصدر منصوب من الكلام  
السابق أى ليكون متى استهال أو أدرك وكذا يقاس السابق (قوله) وكنتم اذا غزتم بالفتن المحمجة  
والزاي أى عصرت وهزرت والفتنة بالغاف والثون الرمح والكعوب هى التواثر فى أطراف  
الايابى وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم انصفوا بالفساد لا يكف عن  
قوم كسرت كعوبا أو تستقيما أى كسرت كعوبا الآن نستقيم فتستقيم منصوب بان بعد أو واجبة لاضمار (ص)

حجم المواد التي ينشأ عنها الفساد الآن يحصل صلاحهم بحاله اذا غرقناه معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها عما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ونظر صحة التعليل فيه (قوله) وبعد حتى متعلق باخبار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اخبار ان بعد حتى حتم كهذا الاخبار السابق في النظم وعلى هذا فقولاه هكذا أسخوفان جعل متعلقا باخبار أو خبرا عنه وحتم خبر ثان جى به لبيان وجه الشبه لاحتمال ان التشبيه في مطلق النصب بها فليس حسوا (قوله حتى) أي الجارية للصدر المتبصل من ان والفعل وتكون غائية ان كان ما بعدها غائية لما قبلها كماله وتعليلية ان كان ما قبلها غائية لما بعدها كالمعنى حتى تدخل الجنة وكما ان المتن ولا تصح فيه الغاية لاهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد او يحتملها حتى نفي على أمر الله زاد في التسهيل كونها بمنجي الا وهو ظاهر في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة • حتى تجود وما اليك قليل

اذ يصبح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لاهامها انتقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعده وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شانه ذلك سواء امدع الفقر أم لا فهي للاستثناء المتقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى ان تتوالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون لكنها الاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للمعرب الصريح فيزعم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كنت السحكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتداء فيقدر في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون من زمان نفوسهم • أولن تبين جميعا وهننا

وجعل الكوفيون النصب بحتي نفسها وورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدرة وهي محل الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجوذا في وقت الدخول الماضي كما أشار به شارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التكلم وعلى كل تعرب بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت انصافا لوقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تأو بلا وذلك قرئ قوله تعالى وزلزوا حتى يقول الرسول بالنصب لغیر نافع مع ان قول الرسول وهو البيع أو شعيا معاض بالنسبة لزم من حكاية ذلك لتأو واستقبالة بالنسبة للززال غير معتبر لكنه على تقدير انصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فنصار مستقبلا تأو بلا ورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسئلة حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتكلم وجب نصبه كحتى يرجع اليناموسى أو حاضر واقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جازا لمران باعتبار جواز التأويل بان قدرته حاضر وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر أفيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شرط الرفع بعد حتى ثلاثة طلبة الفعل كما ذكر وتنبه عما قبلها فلا يرفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تنبيهه عن السرور وكونه فضله أي ليس ركبا في الاستناد فلا يرفع في كان سري حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السرور والدخول ويتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول نفي واحد وهو السرور وبان شيئا آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر

(و بعد حتى هكذا  
اخبار ان • حتم بعد  
حتى سرت ذخرن • ش  
وعما يجب اخبار ان  
بعده حتى نحو سرت  
حتى أدخل البلد  
فحتى حرف ورود دخل  
منصوب بان المقدرة  
بعد حتى هذا ان كان  
الفعل مستقبلا فان  
كان حالا أو ماضيا  
بالحال وجب رفعه  
والله أشار بقوله (ص)  
• وتلوح حتى حالا  
أو ماضيا ولا به ارفع  
وانصب المستقبلا •  
(ش) فتقول سرت  
حتى أدخل البلد  
تألف ان قلته وأنت  
داخل وكذا ان كان  
الدخول قد وقع  
وقصدت به حكاية  
الحال الماضية نحو  
• كنت سرت حتى  
أدخلها

وكذا يقال في الزوال والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعده متعلق به وجهه وسترها  
 حتم حاله من فاعل نصب كما إشارة الشارح في الحل أو مترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضمير أن الذي  
 في نصب لتأوله بالحرف وإنه في سترها وتأويلها بالكلمة ومحضين صفة لتني وطلب (قوله الجوابها  
 الخ) معنى ما بعد الفاعل جوابا لأن ما قبلها من التني والطلب يشبه الشرط أن كلا خبر ثابت المضمون  
 و يتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذا العنول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب  
 بقيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر منصبه عما قبلها أو التقدير في المثال  
 والاية ما يكون منك اتيان فحديث ولا يكون قضاء عليهم فموتهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة  
 ليكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي ما لا فاجليت حصول مال لي فجاوهكذا وهذا من العطف  
 على المعنى والثوهم كما في المعنى فان لم يكن قبلها ما يتصيده مصدر بان كان جملة ائمة خبرها  
 حامد كأنك زيد فذكر ملك ففعل الصانع عن السموطى منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر  
 المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اهـ وقد يقال يمكن تصيد  
 مصدر من لازم الجملة كما ثبت كونك زيدا كرامك ولذلك نظرت قدمت ثم رأيت الاسقاطى  
 نقل ذلك عن أبى حيان وسأق عبارة في الاستفهام (قوله تني محض) أى سواء كان بالحرف أم كان  
 أو بالفعل كدس زيد حاضر أم مكمل أو بالاسم كانت خبر أن فتعده تناو يلحق بذلك التشبيه  
 والتقليل قلما أو قد مراد بها كلها التني نحو كأنك والعلينا قد شغلنا قلما تاتينا فتعده تناو وقد كنت  
 في خبر تعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سيم التقيد  
 بالهض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمور والهوى والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن  
 تكون بفعل مرجح (قوله نحو ما تاتينا فتعده تنا) نصبه أماعلى معنى ما تاتينا فكيف تعده تنا من  
 الدلالة على تني الثاني بنى الاول لتسبيه عنه أو على معنى ما تاتينا عهدنا يجعل الثاني قيداً في الاول  
 فنصب عليه التني قصد الى تني اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان نعده تعده تني ثم قد يبنى  
 الاتيان أيضا فيكون في الفاعل معنى التسبب وقد يثبت وحده وحينئذ فالفاء لهية بلا تسبب أصلاً  
 وإنما نصب الفعل بعدها تشبيهاً بذلك كما قاله الرضى قال في المعنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى  
 لا يقضى عليهم فموتوا دون الثاني اذ يتعق أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه  
 المعنىان وتعين الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فهو رولا تغاء الحوز وحده فان قصد الفاء الاستئناف  
 أو مجرد العطف بالاستسبب ولا معية تعين الرفع أماعلى معنى ما تاتينا فانت عهدتنا باضاً ومبتدأ  
 قصدا الى تني الاول وثابت الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجملة ومصوره التقيد بلا اتيان ان  
 يكون بمحامل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تاتينا في المستقبل فانت عهدتنا الآن وأماعلى معنى  
 ما تاتينا فانت عهدتنا قصد الى تني الفاعل من مجرد العطف بالاستسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن  
 عمر ولا يقضى عليهم فموتوا والسعة لا تؤذن لهم فعدت ون ولونصب هذا على السببية كالذى  
 قبله حاز لكنه لم ترد لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالفاً الخ) أى اى بان تنقص بالاول الفعل  
 كما منه أو كان ثقباً بعد تني كما ترال تاتينا فتعده تنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تاتينا فتعده تنا  
 الابحرف فيه الوجهان كأنص عليه سيمو يوروىهما قوله

وما قام من فاقم في قدنسا \* فنبطق الا بالتي هي أعرف

خلافاً لصف وابنه حيث مثلاً به لو جواب الرفع والتهى كالتي في النقص وعدمه (قوله وهو شمل  
 الامراخ) أى والبرجى أيضاً عند الكوفيين كما ساقى في التني فالجملة مع التني تقدم معنى بالاحوية  
 التنية وهى مجموعة في قوله مرواه وادع وصل واعرض لحصهم \* تين وارج كذلك التني قد كلا

(من) ويوجدنا  
 جواب تني أو طلب  
 محضين ان وسترها  
 حتم نصب (ش)  
 يعنى أن أن تنصب  
 وهى واجبة الخلف  
 الفعل المضارع بعد  
 الفاء الجواب تاني  
 محض أو طلب محض  
 فمثال التني نحو ما  
 تاتينا فتعده تنا وقال  
 تعالى لا يقضى عليهم  
 فموتوا ومعنى كون  
 التني محضاً ان يكون  
 خالصاً من معنى  
 الاثبات فان لم يكن  
 خالصاً عنه وجب رفع  
 ما بعد الفاء نحو ما  
 أنت الاتان فتعده تنا  
 ومثال القلب وهو  
 ينهل الامروالتهى  
 والدعاء والاستفهام  
 والعرض والتقصين  
 والتني فالامر نحو اتني  
 فاكرمك ومنه

• يا اناق سرى متفاسما الى سلمان فستر بها والهي بحولا يضرب يد يضربك ومنه قوله تعالى لا تطعوا به محصل  
عليك غصني والدعاء بخوب انصرف ٤٢٠ فلا اخذل ومنه • رب وقتني فلا اعدل عن • سن الساعين في خير سن • والاستفهام  
تحوهل تكرم زيدا

(قوله يا اناق) مرخم ناقوا العنق بفتح العين نوع من السر ونصه على انه صفة لمصدر محذوف أي سرا  
عنا (قوله سن الساعين) فتح السين أي طر قهم وفي خيرة متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)  
شرطا في التسهيل أن لا يتحقق وقوع الفعل ولا يكون بحجة ايجابية خبرها جامدا فلا يجوز  
ضربت زيدا فبما زيك بالنصب لمضي الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليخطف عليه  
ولا هل زيدا خوك ففكره لعدم ما تصيد منه المصدر قال ابو حيان وهذا المشرط له احسن  
أعجابنا وقد حكى ابن كيسان أن ذهب زيد فخره بالنصب مع مضي الفعل بل اذا تعدى تصيد  
مصدر مستقبل مما قبل الفاء بقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب  
زيد فمما زه منه وهل ينبت كون زيدا خاك فاكرامنا اه اسقاطي وهو نص فياسر (قوله)  
من شفاء اما فاعمل بالظرف لاعتقاده على الاستفهام او مبتدأ خبره الطرف ومن زائد في التقدير  
هل يكون لنا حصول شفاء فتفاهة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والانكارى  
نحو من مثل زيد فقاموه والتوبيخي فيما يظهر نحو وانما ضرب زيد اذ فيه نصب عليك واما التقرير  
الذي بعده الذي فيصو زان راى فيه صورة الزنى أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو اقم يسيرا  
في الارض فتكون لهم قلوب وقوله ألم لك حاركم وكون بني • وينسبك المودة والاخاء  
وان راى معناه من النبات فلا ينصب لعدم تجمض النفي كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء  
ماء فصبح الارض خضرة وورفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية إذ زوى به انزال الماء ليست سببا في  
الاخضرار بل سببه نفس انزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المعنى وقد يقال عط التقر بهو  
الانزال لا الزوى فالسببية موجودة ما لاقتام (قوله لبا نااق) جمع لبا نا بضم اللام فم جاوهى  
الحاجة وانما قال بعض الروح لا تهرب الا نداد على الرعاء والى شى سافدا لا يجزم بمحصوله فلا يحصل  
له شفاء تام بل بعضه بسبب الرعاء وهذا البيت ساقط في نفع (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ  
الفعل كترال فقد نك ما رفع ألا كما مثله هذا مذ هب الجهور وروا جاز بن عصفور ان نصب بعد الاول  
قال في شرح الشذور وما أجدره بان يكون صوابا واما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما  
قاله ابن هشام كضرب زيد افتادب (قوله وحسبك الحديث) مثال للطلب بالمجمل الخبرية لأن حسب  
اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي ففعله بناء تشبها بقبل وبه والحدث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف  
مبتدأ والحدث خبره أو بالعكس فضعه اعراب (قوله والواو كالفا) مثلها مع هذا الكوفيين  
فينصب الفعل بعدها كحدث لا يولن أحدك في الماء الدائم ثم يغسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع  
والنصب ويجوز الجزم ايضا فافاده الشنوا في (قوله ان تقدم مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع ان  
فعله ليس ماضيا للضرورة اى فهمى كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضرة  
وفي أنها عاطفة للمصدر المنصب على مصدره تصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر الدمامني قول  
الرضي بانه المنصب للعطف بل هي بمعنى مع أو الحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره بكونه  
الاستعمال ففني قم واقوم قم وقياى نابت أو مع قياى لان العطف بقوت النص على المعنى أى ليكن  
قيام منك وقيام مني (قوله ينصب فيها كلها) لم يجمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والامر والهي  
والاستفهام والنفي وقاسه النحويون في الباقي وقد مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال الثاني ياليتنا  
رد ولا تكذب بايات ربنا وتكون بنصبها محمزة وحقق (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم

تحوهل تكرم زيدا  
فكرمك ومنه قوله  
تعالى فهل لنا من  
شفعاء فثبت فقولنا  
والعرش فحو والا  
تنزل عندنا فتصيب  
خبر امره قوله  
يا ابن الكرام الا تدنو  
فتبصر ما قد حدثوك  
فما راء بمن سما  
والتفصيل نحو  
لولا لا يتأندا فقد دنا  
ومنه قوله تعالى لولا  
أترتني الى اجل  
قريب فاحسنى  
وأكون من الصالحين  
والنفي نحو ليتنى  
مالا فاصدق منه  
ومنه قوله تعالى  
يا ليتني كنت معهم  
فأفوز فزو زاعظما  
ومعنى كون الطلب  
محضان لا يكون  
مدلولا عليه باسم  
فعل ولا لفظ الخبر  
فان كان مدلولا عليه  
باحد هذين  
الذ كورين وجب  
رفع ما بعد الفاء نحو  
صه فاحسن اليك  
وحسبك الحديث  
فيتام الناس (ص)  
• (واو) كالفا ان  
تقدم مفهوم مع •

كلا لكن جادا ونظرا (خ) • (ش) يعنى ان المواضع التي نصب فيها المضارع باضماران وجوبا بجهادكم  
بعد الفاء نصب فيها كالمها بان مضرة وجوبا بعد الواو اذ قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم  
الذين كفروا فقولنا لسان

قلت ادعى وأدعوا أن الذي لم يصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وتأتي منه عار عليك إذا فعلت عظيم وقوله  
 المالك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والائاخ واحترز بقوله ان تقدمه مع محال الم المود ذلك بل أردت التشريك  
 بين الفعلين أو أردت جعل ما بعد الواو خبرا مبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ النصب لهذا جار مجامع بعد الواو في قولك لا تأكل  
 السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لا تأكل السمك ١٢١ وتشرب اللبن الثاني الرفع على إضمار  
 مبتدأ نحو لا تأكل

السمك وتشرب اللبن  
 أي وأنت تشرب اللبن  
 الثالث النصب على  
 معنى النهي عن الجمع  
 بينهما نحو لا تأكل  
 السمك وتشرب اللبن  
 أي لا تكن منك أن  
 تأكل السمك وأن  
 تشرب اللبن فتصيب  
 هذا الفعل بان مضرة  
 (ص) (و) بعد غير  
 التي جزمها العدد  
 ان تسقط الفا والجزء  
 قد قصد (ش)  
 يجوز في جواب غير  
 التي من الأشياء التي  
 سبق ذكرها أن  
 تجزم إذا سقطت الفاء  
 وقصد الجزء نحو زرفي  
 أزرك وكذلك الباقي  
 وهل يجوز بضم بشرط  
 مقدر أي زرفي فان  
 زرفي أزرك أو بالجملة  
 قبله قولان ولا يجوز  
 الجزم في النسبي فلا  
 تقول ما تاتيناك حذونا  
 (ص) (و) بشرط جزم  
 بعد نهى أن تضع  
 ان قبل لا دون تخالف  
 يقع (ش) أي لا  
 يجوز الجزم عند

بجهادكم مصاحبا للعلم بصركم لعدم الصبر فلا يراه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعروف انه يعلم  
 عدمه لا وقوعه لان علم المعلوم واقعا جهل (قوله قلت ادعى) أصله ادعى بضم الحزموه والعين  
 حذفت كسرة الواو للفتحة الواو الساكنين فكسرت العين ثمانية الياء وأما الحزموه فيحذف ضمها  
 نظرا للاصل وكسرها نظرا للآخر اه اسقاطي وقوله أن الذي اسم ان من التثنية بفتح النون مقصورا  
 وهو بهذا ذهب الصوت وأن ينادى خبرا أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أي ذلك عار  
 وعظيم صفته وجهه إذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أي في النهي فكل  
 منهما منهي عنه استقلالاً وقال العامري الجزم ليس بنصافي النهي عن كل الأباعدة لأن ما لم تعد  
 احتل النهي عن المصاحبة ورد الشئ بأنه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على  
 هذا انه هي عن الاول وأما في الثاني وهو المشهور فالواو استنافية أي ولك شرب اللبن ولا يتعين  
 حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهي عن  
 المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ ان المضارع المثبت لا يقع حال مع الواو معني  
 (قوله ان تسقط الفا) أي لم توجد لأن سواها وجدت قبل ثم سقطت لم توجد أصل لا تخرج بها  
 الواو فلا يجوز عند سقوطها (قوله وقصد الجزء) أي بان قصد تسبب الفعل عن الطلب فان قصد  
 وجب الرفع أما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فقه في من لذلك وليا برئي بالرفع أو على الحال  
 نحو وأنتين تستكر أو على الاستئناف كقوله وقال رائد هم ارسوا زواجرها ويحتمل الحال  
 والاستئناف قوله تعالى والقي ما في يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا في البحر يسا لتخاف  
 ويحتمل هذا الوصف أيضا أي لتخاف فيه وما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم  
 صدقة تطهرهم لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لأنها نكرة (قوله بشرط مقدر) أي مع  
 فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لأنها الم الباب ولتصريحهم بأنه  
 لا يحدف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى قل لعادي الذين آمنوا يقيموا الصلوات كان تقديره ان تغفل  
 لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحدلو جود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس  
 شرطا تاما للامتنال بل لا بدعنه من التوفيق قد تر (قوله أو بالجملة قبله) أي فالجاء من نفس الجملة  
 اما لئلا يتأخر عن حرف الشرط كتاب ضرب ما عن اضرب في العمل أو لتضاهي معنى حرف الشرط كما قيل  
 بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو ان الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل  
 الشاطي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غير هامة باعتبار ما قبل  
 دخولها (قوله لا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكر كما لا من فاعل تمن له لم يحذف  
 ان لا تمن تستكر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه يبدل كل من تمن لانه بمنه أي لا تستكر  
 ما أتعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم  
 فلا يقرب من مسجدنا يؤذ الجرم يؤذ بل اشتد من يقرب لافي جواب النهي فلا يصح ان لا يقرب يؤذنا  
 فان جعل معنى الآية تستكر من الثواب أي تزد منه صح كونه جواب النهي لانه ان لا تمن ي  
 تعدد الثم على الغير تزد نوابا (قوله وأجاز ذلك الكسافي) أي فسكبا بالآية والحديث المذكورين

(١٦ - خضري - ثاني) سقوط الفاء بعد النهي الا بشرط ان يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية  
 على لا تقول لادن من الاسد تسلج جزم تسلج اصح ان لا تدن من الاسد تسلج ولا يجوز الجزم في قولك لا تدن من الاسد تسلج  
 ولا يصح ان لا تدن من الاسد تسلج وأجاز ذلك الكسافي على انه لا شرط عند دخول ان على لا تجزمه على معنى ان





ليجوز نصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة للاحق الصلة ان تكون جملة مفعول طائر موضع بطير ١٢٢ والاصل الذي يطير فلما جىء بال

عدل عن الفعل الى

اسم الفاعل لاجل ال

لانها لا تدخل الا على

الاسماء (ص) وشذ

حنف ان نصب في

سوى ما راقب منه

ما عدل روي (ش)

لما فرغ من ذكر

الاما كن التي نصب

فيها بان محذوفة اما

وجو واواما جوازا

ذكر ان حذف ان

والنصب هما في غير

ما ذكر شاذ لا يقاس

ما به ومنه قولهم

بحقرها نصب بحقر

أي مر ان يحقرها

وقولهم خذ الاص

قبل ياخذك أي

خذ الاص قبل ان

ياخذك ومنه قوله

الأي هذا الزاجي

أحضر الوفي • وأن

أشهد الذات هل

أنت عطلدي في رواية

من نصب أحضر أي

ان أحضر (ص)

• (عوامل الجزم) •

(بالاول ما لا يصح

جزمها في الفعل هكذا

بلم وماه اجزم بان

ومن وماههما أي

مستيان ان اذا ما

وحشا أي وحرف

لحذف أي بشر أعني (قوله يجوز النصب) أي مع الاسم المقصود معنى الفعل كما مثله امامع غير  
الصريح بان كان مصدرًا ومثلهما كالتمديد ما قبل فاء السببية فيجب اذماران كما روي لم يجعل هذا  
كالاسم الصريح لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ أخيره الذباب (قوله في سوى ما) هو عشرة  
يجوز الاضمار في خمسة لأم وكى والعطف على اسم خاص بالواو أو الفاء أو ثم أو أو ووجب في خمسة لأم  
أن يجوز حتى أو بمعناه أو فاء الجواب أو فاء العطف أو برادى التعليلية فان المصنف لم يذكرها ولا اضمار  
بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد ايضا ما ساقى من جواز نصب الفعل المقرون  
بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمر وجوبه ما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله  
شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقامه الكوفيون ومن وافقهم تصریح (قوله لا بهذا)  
الاستفتاحية وأما من ادعى وذاصقته في محل رفع والزاجي بدل من ذا أو عطفه وأحضر في تأويل  
مصدر حذف جازة أي من حضور الوفي وحسن حذف ان في ذلك وجودها في بعده على حد تجميع  
ما لم يعدى خبر من أن تراه بنصب تنوع بخلاف مره يحقرها فانه حذف بلا دليل ونرج بحذفها مع  
النصب حذف فام رفع الفعل فاجازة الاخفش وجعل منه أفعير الله تأمر في أي بونوع بالمعدي  
خير رفع أعمد ونوع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته ربكم البرق ان ربكم  
صلة ان حذف وتبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله  
اه وذهب قوم الى ان الحذف في غير ما رسماعى مطلقا رفع أو نصب قبل وهو الصحيح ويحتمل شرح  
التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف ايضا والله  
سبحانه وتعالى أعلم

### • (عوامل الجزم) •

(قوله طالب) أي أترأوا ناهيا أو داعيا أو ملتبسا (قوله وحرف) خبر مدم عن انما (قوله ما يجوز  
فعلا واحدا) أي اصابة لا لا فقد يجوز أكثر بطرف أو بدل (قوله الدالة على الامر) أي وسعا وان  
استعملت في غيره كالاخبار في فلهذه الحرفين مداواتهم مبد في ومن شاه فليكثر وكذا يقال في  
الناهية واعلم أن الغالب في لام الامر مجازة فعل الغائب كنهه وكذا الفعل المجهول فلهذا  
والغالب نحو لا كرم واتكرم ما يزيلان الامر فيهما الغالب وتقل في فعلهما المعلوم وان شئت أقل لان  
له صيغة تخصه وهي فعل الامر في نفسه تعني ما عن اللام ومنه قراءة أني وأنس قد ذلك فلقروا  
وحديث لتأخذوا ماصافكم ومن الاول ولتعمل خطاياكم قوموا فلاصل لكم وانفاء فيه لعطف  
جملة طلبية على مثله الا انما في الاظهر وروي فلاصلي بالنصب على انه لام وكى والفاء زائدة وروي  
يسكون الباء تخفيفا وهذه اللام مكسورة جملة على لام الجر لانها تنالها في الاختصاص بالاول  
كذلك بالاماء والتي تجعل على مقابلة وسلم تحتها كلام الاستدعاء وتساكنها بعد الواو والفاء  
أكثر وتجرى بها بعد ثم أجدود الاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كقافة السبوطي  
(قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والنهية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلي قبلها كى  
لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفك بالرفع والمجرم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي  
ان لم أر بطة ينفك وجزم النافية غير الغائب والغائب ككثير وقيل التسام قيل جـ الان مر  
التخصص ونهيه ان نفسه بخلاف الظاهر الان كان محمولا فيكثر لان النهي غير التام كما في التوضيح  
كلا نخرج أي لا يخرج حتى أحد (قوله وهو اللانج) أي بشر كان في النبي والاختصاص بالمضارع

اذله • كان وباقي الادوات اسماء (ش) الادوات الجازمة للمضارع على فم من أحد هما ما يجوز فعلا واحدا وهو اللام الدالة على  
الامر وتوحيه زيد على الدعاء نحو يقض ملينارك ولا لة على الهى نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحو  
وبنالا نؤاخذنا ولمسا واما التي ويختصان بالمضارع ويقبلن معناه الى الماضي نحو لم يذولما يقم عمرو

وقلب معناه وجزءه كذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهم ماعين بقائهما على عملهما نحو ألم نشرح  
 • لما أصبح والشيء باوزع • وتخرج بلما هذما الحينية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر في  
 الاضافة ولما الايجابية وهي التي بمعنى الافتقاص بالجمل الامسية نحو ان كل نفس لما عليها حظ  
 أو بالماضى لفظا لا معنى كائن ذلك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الالفه فلا يدخلان على المضارع  
 أصلا (قوله ولا يكون الخ) إشارة لبعض ما يفرقان فيه فتختص لما وجوب اتصال نفيها بحال  
 النطق وأما في فقد يتصل بحول يلد ولم يولد وقد ينقطع بحول يكن شيئا مذكورا أي ثم كان أو بقرب  
 نفيها من الحال فلا يجوز لما يقيم زيد في العام الماضى بخلاف لم ويكون منفيا متوقع الحصول غالبا  
 نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ما ذاقوه وسيدوقونه قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما  
 يدخل الآيمان في قلوبكم مشعرا بآيائهم بعد لأن توفعه تعالى بحقق الحصول ومن غير الغالب يتم  
 اليقين ولما يتبعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيارا للدليل كقاربت المدينة ولما أي ولما  
 أدخلها ولا يخفى في لم الضرورة وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة وإن كل لما يوقعهم بشدان ولما  
 أي لما لم يلو أن قدره من الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام لما  
 يوقعوا أعمالهم بدليل لم يوقعهم لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال وأجاب الدماميني بأن توقع  
 ما بعد هاء التوبيخ كما مر على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار والاهمال بدليل  
 استراسا لهم في التبايع وتخص لم بضد ما مر وبمصلحة الشرط كقولم وإن لم وتفصل من مجزومها  
 اضطرادا كقوله فاضحت مقامها فافارادسومها • كان لم سوى أهل من الوحن توهل  
 وقد لا يجزم بحولم يوقعون بالجاء قيل والنصب به لغة قراءة ألم نشرح وقوله  
 في أي يوحى من الموت أقر • أي لم يندم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدور وجهه على التوكيد بالثون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله  
 في شرح الكافية وفيه شذوذا نوكيد المتنى لم وحذف الثون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني  
 ما يجزم فعلين) أي غالبا وقد يجزم فعلا وجهه كما سيئه الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في  
 قوله • وبعد ما ضرفع الجزأ حسن • وإنما حملت هذه الأدوات في شئين دون حروف الجر لاقادتها  
 ربط الثاني بالاول فكأنهما شئ واحد وقيل الأدوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في  
 الجواب أو هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجاز ما تم ان الجواب ان كان مضارعا  
 أو ماضيا خاليا من الفاء فاله عمل نفسه مجزوم لفظا أو محلا ولا عمل لجملة كصحة الشرط لاخذ الجازم  
 مقتضاة فلا تسلط على عمل الجملة وإن كان غير ذلك مما يقتضون بالفاء أو اذا النجائية فموضع الجملة  
 مع الفاء أو اذا في محل جزم لأنه لو وقع موقعه فعل قبل الجزم لجزم فلا تسلط الجازم على اجزاء الجملة  
 هـ ما في المفتي والكشاف وقال الدماميني وأقره الشنفي الحق ان جملة الجواب لا عمل لها مطلقا  
 اذ كل جملة لا تقع موقع المقر ولا عمل لها اه ولا يقال انها واقعة موقع المقر وهو الفعل القابل  
 للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم هذه الجملة فتأمل فعلى الاول  
 لو كان اسم الشرط مبتدئا كانت جملة الجواب في محض يقيم فاني أكرمهم في محل جزم ورفع  
 باعتباري الشرط والمغيرة بناء على ان الجواب والمغيرة على الثاني عمل المتغيرة فقط كهي في نحو  
 من يقيم أكرمهم اتفاقا ظهور أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية  
 كليسا وخفيفة من الشدة كما مر في ما هموا زائدة كقوله

ورج الفتى للغير ما ان لقبته • على السن خبر لا يزل يزد  
 ونحو زبدان كرماله بخيل فسي فيه زائدة على التحقيق لجراد وصل أي وصل الكلام ببعضه

ولا يكون المتنى  
 بل لا امتصلا بالحال  
 والثاني ما يجزم فعلين  
 وهي ان نحو وان  
 تسدوا ما في أنفسكم  
 أو تخفوه بما حسبكم به  
 الله ومن نحو ومن  
 يعمل سوا يجزم به

والواو الحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ما له وقيل شرط حذف حواها للدلالة عليه بضم الواو  
 للعطف على مقدر أي أن لم يكثر ما له وإن كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق  
 اذ لا يتعلق على الشيء وتقيضه مع ما يلي التعميم أي أنه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلوا الخ) ما اسم  
 شرط جازم مقول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها  
 على فائدة البيان وفيها اكفاء أي ومن شر و يعلم جواب الشرط أي يجازيكم به من إطلاق  
 السبب وهو العلم على السبب وهو الجزاء أو حاصل اعراب أسماء الشرط وكذا الاستفهام إن الأداة  
 إن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاما نحو متى تاته  
 وإيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ ونظر فالحبر إن كان ناقصا كأيضا تكونوا يدرككم الموت فأيا  
 ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وإن وقعت على حدث  
 ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فإن كان فعل الشرط لازما نحو  
 من يقيم أضربه فهي مستندة وكذا إن كان متعديا أو فعلا على أجنبي منها فهو بمن يعمل سواء أجز به  
 وبغيره أما جلة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فإن كان متعديا وسلط على الأداة فهي مقعولة  
 نحو وما تفعلون من خير ومن يضرب زيد اضربه وإن سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو  
 من يضرب به أو من يضرب أحاه زيد اضربه فيضرب زكي من كونها مقعولة لمخوف بقصره ففعل الشرط  
 أو مستندة أو في خبره مأمورا وناسا كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس إذا لان رتبة  
 الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولا يفقد بقرن بالفاعل وإذا انقضت  
 وما بعدهما لا يعمل فمما قبلهما أو اغتر ذلك في إذا لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في  
 الإضافة (قوله مهما تاتنا الخ) مهما اسم شرط ما مستندة في خبره مأمورا ومفعول بمحذوف بقصره فعل  
 الشرط وهوات على حد خبر ما ررت به أو الأول أربع حركات في الاشتغال ومن آية بيان لهما مقعولة حال  
 منها أو من هاء به العائدة إليها الضمير في هاء تاء على آية كذا خناره في الغنى لأعلى مهما وقوله في  
 نحن الخ جواب الشرط والأربع كونها مجازية لا مهمة لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرد من  
 الباء الامتناع بالاولى المحل عليه مؤمنين أعان في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا)  
 أيا اسم شرط مقعولة ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لأنه بمعنى تسعوا كما في البضاي وحذف مقعولة  
 الأول وتتنون أي عوض من المضاف إليه أي أي اسم تسعوا وما صلة لنا كيد الإلهام في أي وكان  
 أصل الكلام أيا ما تدعوا فوه وحسن فأوقع فيه الاسم موقع الجواب إلى الغة (قوله تعشو) حال من  
 فاعل تات فهو مرفوع لا يجوز ومن عشاء عشا إذا نارا رجو عندها القرى (قوله أيضا الرج الخ)  
 صدوره صعدة تاتية في حائر أي تلك المرأة كالصعدة أي الرج في اللين والاعتدال والحائر بالغاء  
 والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لأن النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك انما تات)  
 من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا وروى تابو آتيا من أي بآي إذا امتنع (قوله فنجاحا) أي ظفرا  
 بالمراد وغار الأزمان بطلق على المستقبل كآنها على الماضي أيضا (قوله إلا أن واذما) فإن حرف  
 اتفاقا واذما على الأصح فمما لمجرد التعليل على لهما والبوق أسماء اتفاقا فالله هما فعل الأصح  
 وقد علمت اعرابها وكلها ظرف لا من وما ومنها جنس للتعميم في ذوى العلم وما ومهما الغير هم فوسما  
 بمعنى واحد وقيل مهما أعين من ما أو الأي فبجسم ما تنضاف إليه من ظرف وغيره والظرف ما زمان  
 وهو متى وإيان فهما التعميم الأزمنة وقيل إيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال إيان خرجت  
 أو مكاني وهو إيان وإي وحيثما فهي لتعميم الأمكنة فجملة الأدوات الجازمة فعلى أحد مشروهي  
 بالنظر لاتصالها بمساوئمه ثلاثة أقسام كلها بعضها مقعولة

وما تفعلوا وما تفعلوا  
 من خير بعلم الله  
 ومهما تفعلوا قالوا  
 تاتيه من آية تنهرو  
 بها فما تفعلونك  
 بمؤمنين وأي تفعلوا  
 ما تدعوا فله الأسماء  
 الحسنى ومتى كقول  
 متى تاته تشو إلى  
 ضوء ناره وتجد خبر  
 ناره عند ما خبر موقد  
 كقول  
 إيان تؤمنك تأمن  
 خبر ناره واذم تذكره  
 من من لم تزل حذرا  
 وأيضا كقول  
 أيضا الرج يجيئها  
 تمل • واذما  
 قولة • وانك انما  
 تات ما أنت أمرا  
 به تاف من آية تأمر  
 آتيا • وحيثما كقول  
 حيثما تستقيم بقدر  
 لا الله • فنجاحا في  
 غار الأزمان • وأي  
 كقول • خلسي  
 اني تاتيا تاتيا •  
 أخا غير مريض كما  
 لا يحاول • وهذه  
 الأدوات التي تجزم  
 فعلى كلها أسماء  
 إلا أن واذما فها  
 حرفان وكذلك  
 الأدوات التي تجزم  
 فعلا واحدا كلها  
 حروف (ص)



القدرة شره ما تقدم من ذنبه (ص) • (وبعد ما شرفك الجزاء حسن • وروعه بعد ١٢٧ مضارع وهن) • (ش) أي اذا

كان الشرط ماضيا  
والجزاء مضارعا  
جزء الجزاء وروعه  
وكلاهما حسن  
فتقول ان جاء زيد  
يقسم عمرو ويقوم  
عمرو ومنه قوله •  
وان اتاه خليل يوم  
مستغف • يقول  
لا غائب عني ولا حرم  
وان كان الشرط  
مضارعا والجزاء  
مضارعا وجب الجزم  
فيهما ورفع الجزاء  
ضعيف كقوله  
• يا أقرع بن حابس  
يا أقرع • انك ان  
يصرع أعنوك تصرع  
(ص) • (واقرن بما  
حتاجا ما لو جعل •  
شرطا لان أو غير هالم  
يضعل) • (ش) أي  
اذا كان الجواب  
لا يصلح أن يكون شرطا  
وجب اقترانه بالفاء  
وذلك كالجمله الاسمية  
تخون حاء زيد فهو  
محسن وتكفل الامر  
تخون حاء زيد  
فأضربه وكافه غلبه  
المنفعة بما تخون  
حاء زيد فاضربه  
أول تخون حاء زيد  
فان اضربه فان كان  
الجواب يصلح أن  
يكون شرطا  
كالمضارع الذي يدس

(قوله • وبعد ما شرفك الجزاء حسن) • اما متعلق برفع وان كان مؤخر الان الاصح توسعهم في الطرف كما رواه  
من الجزاء أي رفعك الجزاء اعمال كونه بعد ما شرفك حسن والمراد الماضي ولو معنى كان لم يتم أقوم بالرفع  
ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب  
الشرط أي ان فنيتم عن نفسك وشهو اتها رآته رؤية حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه إشارة  
الى أن الجزم أحسن كافي شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الاداء الاعلى  
الجواب المذخور لانه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا قريبا قبل الاداء كزيد ان اتاني أكرمهم ويمتنع  
جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبردان الى انه هو الجواب بتقدير الفاء وسأني  
ان المضارع مع الفاء يرفع وجوب بالكونه خبرا مبتدأ أعذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء  
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجرهما الى الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما به الالف لا يعمل  
فيما قبلها وقبل المرفوع نفسه جواب بلا فاء لان الاداء قبلها يظهر اثرها في الشرط الماضي ضعفت  
من العمل في الجزاء فيفتح العطف والتفسير معا ولا يرد على المبردان حذف القامع غير القول خاص  
بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداء لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح  
كذا قبل وفيه محال للناقشة (قوله وان اتاه خليل) أي فسر من الجملة فتح المعجزة وهي الحاجة  
والسبعة المحساة وروى يوم مسئلة وروى فتح الحاء كسر الراء المهملة أي عنوع (قوله وان كان  
الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والامكان الماضي كالم (قوله وجب الجزم) أي ترجيح دليل ما به  
(قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة  
طلحة بن سليمان أيضا تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء  
مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه الأراجح إذا لم يكن قبله ما يطلبه كان في بيت الشاعر حوالا  
فالاولى كونه خبرا عنه لا على الجواب على التقديم والتأخير ويجوز فيها العكس وانظم لفصل  
هنا واطلق حذف الجواب فيما رواه في هذا القول الثالث فيما رفق قدس طه اذا الاداء مؤخر في  
الشرط فلم تضعف من الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع نسي جزءا فيكون موافقا للمبرد وأسماء  
جزء اوله لانه عليه فيوافق سيبويه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كالم في نحو زيد بن سعيد (قوله  
وجب اقترانه بالفاء) أي لعصلها لربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا يربط لعدم صلاح الجواب  
لمباشرة الاداء وخصت القامه بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتاسب الجزاء المسبب عن الشرط  
والعاقبه ولا تختل في ضرورة كقوله

ومن لا يزل يتنقاد لي والصبأ • سلبني على طول السلامة مادما  
وقوله • من يفعل الحسنات الله يشكرها • والشر بالشر عند الناس متلان  
أو تدور كحديث فان جاء صاحبها الا استمع بها (قوله كالجمله الاسمية) أو رده عليه وان أعطع قوم انكم  
لمشركون واجب بان الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أي  
أشركتم ولم تذكروا الامم الموطنة القسم لدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم أكيد ولا واجب كما  
صرح به الشنقي وغيره ويكتفي بالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجبة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة  
منظومة في قوله • طلبة وامعوه ومجامد • وما وقد ولجوا بالتغصص  
مثال الجاسمان ترى أنا فأقول منك ما لا وولد افعسى ربي والمقرون بقدان يسرق فقد سرق أخيه  
وبالتغصص وان خفتم عليه تسوف تغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرفه الفاصد كرب  
ومثلهما كأن نخوانه من قتل نفسا تغنيكم أوفاد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا  
المصدر بالقسم أو اداة شرط نحو وان كان كبير عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية انواع

• قد ينال بالز ولا مقرون بحرف التنعيم ولا قد وكما الماضي المتعدي



جاز جزمه ونصبه نحو ان يتم زيد ويخرج خالدا كرمك يحزم ويخرج ونصبه ومن النص بقوله ومن يقرب منا ويخضع ثوبه  
 فلا يخس علما ما اقام ولا هضم (ص) (والشرط يعني عن جواب قد علم ١٢٩ والعكس قديان ان المعنى فهم) (ش) يجوز حذف

جواب الشرط  
 والاستثناء بالشرط  
 عنه وذلك عند ما يدل  
 دليل على حذفه نحو  
 أنت ظالم ان فعلت  
 لحذف جواب الشرط  
 دلالة أنت ظالم عليه  
 والتقدير أنت ظالم ان  
 فعلت فانت ظالم وهذا  
 كثير في لسانهم واما  
 عكسه وهو حذف  
 الشرط والاستثناء  
 عنه بالجزء قليل  
 ومنه قوله فطلقها  
 فلت لها بكف  
 والايصال مفروق  
 الحسام (ص) وان  
 لا تطلق اعل مفروقا  
 الحسام (ص)  
 (واحد في لسانهم)  
 اجتماع شرط وقسم  
 جواب ما انترت فهو  
 ملزم (ش) كل  
 واحد من الشرط  
 والقسم يستدعي  
 جوابا وجواب الشرط  
 اما جزم او معزوز  
 بالقسم وجواب القسم  
 ان كان جملة فعليا  
 مشددة مصدرية متضادة  
 أكد باللام والنون  
 نحو والله لا ضرب  
 زيدا وان صدقت  
 بماض اقترن باللام

او هو الجملة الشرطية واثر ظرف صفة لفعل واكتفاء من التاء ماض مجهول أي حوبا بالجملة ونائب  
 فاعله اما ما ندفع له فانه لا إطلاق أو القاء أو الواجهة للثنية وجواب الشرط محذوف أي جاز ذلك (قوله)  
 جاز جزمه أي بالعطف ونصبه أي لنسب الشرط بالاستقحام في عدم التصديق ويتبع الرفع لا متنازع  
 الاستئناف قبل الجزاء مشعور قال الاستقحام وهو لا حاشي على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين  
 الشرط والجزاء وان صدرت بالقاء أو الواو كما صرح في المعنى اه وقد قرأ الجمهور وقوله تعالى ثم  
 يدركه الموت بالجزم عطف على يخرج وجواب الشرط فقد وقع آخره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ  
 ألفتني ويحيى بن مطرف بالرفع وقرأ جابر بن جني على اضماء مبتدأ أي ثم يدركه الموت فيعطف  
 جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط المحزوم كذا في اعراب السنين (قوله ان المعنى فهم) أتيتك  
 مع علمه مما قبله فتنا للايضاح وحاصله اشتراط الدليل على ايجام حذف (قوله حذف جواب الشرط  
 الخ) أي بشرط الدليل عليه كذا كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا للقتل كما مثله أومضى وهو  
 المضارع المثني لم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لارجئت  
 لجملة ليقولن ولا رجس جواب القسم المذكور عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود  
 دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد  
 نحو قوله تعالى وان تجهروا القول فانه يعلم المرواخي وان يكذبوك فقد كذبت رسول حيث صرحوا  
 بان جوابه محذوف والمذكور تعليل أي وان تجهروا فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السروان يكذبوك  
 فتناسلانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المتع اذا لم يبدئ في محل الجواب مسددا لكن  
 يرد نحو بصورك في الارحام كيف شاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة بصورك  
 مع ان فعله غير ماض الا ان يخص ذلك بالشرط الجازم قد دير (قوله وهذا كثير) عبارة المعنى حذف  
 جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل  
 والثاني هو ان فعل ظالم وان شاء الله لم يمتدح اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه  
 كما ساقى وتخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا اشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت ان تدني  
 نفعنا أي فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أنكرم زيد فان حذف فيه اجازا لا واجب  
 (قوله فقليل) أي اذا حدثت جملة الشرط كلها كقوله متى تؤخذوا قمر ابلقته عامر (ص) أي متى  
 تشقوا تؤخذوا اما اذا بقي منها بقية كالا نافية في بيت الشارح ونحو ان خير غير كثير فقل الشرح  
 البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل واجب حذف فعل الشرط وابقاء مفسره  
 في نحو وان أحد من المشركين استعاضك لكن بشرط مضي الفعل مع ان خاصة بالحذف والتفسير مع  
 غيرهما خاص بالضرورة كقوله أياها لم يرحم قبلها قل وقوله ولديك ان هو يستردك زيد  
 (قوله مفروق) كقوله مجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أي  
 يستدل على كون المذكور جوابا بالشرط أو القسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أي هماما  
 وجوابا عند البصر بين فان خلاصته ما قد فيه التي كما في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أي غالبا  
 وقد غير دلالة ما منها ما أو أحدهما فيقدر ان فيه كقول أصحاب الاختلاف في جواب القسم في أول  
 السورة حذف من اللام وقد لا طول كافي المعنى وهذا في الماضي المثبت التصرف أما التي فساقى  
 وأما الحامد فيعترف باللام فقط نحو والله ليس زيدان يقوه أولعم رجلان زيد اللبس فلا تعز بنبي  
 كوالله ليس زيدا فتما فاقامل (قوله فان واللام الخ) الاكثر اجتماعهما وندرجهما منها ما قول

وقد نحو والله لقد قام زيد وان كان جملة اسمية فبان واللام أو اللام  
 (١٧) - (خضري) - ثاني

وحدها أو بان وحدها نحو والله ان زيد القام والله زيد فاعلم والله ان زيد اقام وان كان جملة فعلية



نفي عما أولا وان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم زيدون يقوم زيد ولا أهمية كذلك فاذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتنام  
منهما دلالة جواب الأول عليه ١٢٠ فتقول ان قام زيد والله يقوم وعرف حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول

والله ان قام زيد  
ليقوم من عروفتك حذف  
جواب الشرط دلالة  
جواب القسم عليه  
(من) وان تواليا  
وقبل ذو خبر فالشرط  
رجح مطلقا لا حذر  
(ش) أي اذا اجتمع  
الشرط والقسم أجيب  
السابق منهما وحذف  
جواب المتأخر هذا اذا  
لم يتقدم عليهما ذو  
خبر فان تقدم عليهما  
ذو خبر رجح الشرط  
مطلقا أي سواء كان  
متقدما أو متأخرا  
ففي باب الشرط وحذف  
جواب القسم فتقول  
زيد ان قام والله  
أكرمه وزيد والله  
ان قام أكرمه (من)  
(و) وما رجح بنفسه  
شرط بلا ذي خبر  
مقدم) (ش) أي  
وقد جاء قبله لرجح  
الشرط على القسم  
عند اجتماعهما  
وتقدم القسم وإن لم  
يتقدم ذو خبر ومنه  
قوله لئن منبت بنا  
من غيب معركة  
لأننا عن دعاء  
القوم ينتقل فلام  
لئن موطنه لقسم

ربك هل ضمنت اليك ليلي \* قبيل الصبح أو قبلت فاها  
وقوله بعينك يا سلمي أرحمني ذا صابية \* ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم)  
أي ولو كان القسم مقدرا كما رقي وان أطلعته وهم انكم لشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)  
يستثنى الشرط الامتناعي كولو لا فیتعن الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لـ  
عصمور كقوله والله لولا الله ما هتدينا قال الدماميني والحق ان لو لا جوابها جواب القسم ولم يغن  
شي عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم \* (تنبيه) \* اذا تأخر القسم مقررا بالفاء وجوب  
حمل الجواب به وجعله القسم جواب الشرط كان قام زيد والله لا ضرر به وأجاز ابن السراج جعل  
القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشعوى  
(قوله وقيل) بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أي ما يظن خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد ساء قليلا  
الخ) هذا مذهب العراقي في حواشي البضاوي ومنعه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة أو ان  
اللام زائدة لا موطنه وان لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما رقي لولا الله الخ (قوله لئن  
منبت) أي ابليت وغيب الشيء بكسر الهمزة في المجهمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مظنة الضعف  
والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبها على شدة شجاعته وعدم اهتمامهم العدو في أي حالة  
وننتقل بالفاء لا بالقاف أي تبرأ وتنفصل (قوله فلام لئن موطنه الخ) هو من قولهم موضع وطى أي  
يسهل المني فيه فكأنها وطان طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بانها اللام  
الداخله على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لئلا يظن بان الجواب له لا للشرط والقاب  
دخولها على ان وهي غير لازم الجواب ومن أطلق على هذه موطنه فقد تسرع وقال الخفشري وغيره  
لا يجب دخول الموطنة على الشرط وعلى هذا فهل بشرط دخولها على ما شبهه كالموصولة في آية ما  
آتينكم من كتاب وحكمة أولا كالأزفة في آية وان كلالا الميوفينهم ظاهر لغتي الأول كذا في حواشي  
البضاوي (قوله بانيات الباء) واحتمال انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم  
بمفصل لو \* (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض تحول وتزل عند ما تصيب خبر أو التخصيص  
لوانا مرقطاع والتقليل تصدقوا ولو بظاف محرق ذكره ابن هشام التميمي فيحي حيث حذف حرف تقليل لا  
جواب له كالأولين لكن نظرية الدماميني بان كل ما أورد شاهد على التقليل يصلح فيه شرطية تعني  
ان حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظاف فلا تتركه الرابع التي  
نحو لو تاتينا فقد تئنا بالنصب قبل ومنه لو ان لنا كرامة أي رجعة الى الدنيا ولذا انصب فتكون في  
جوابها لكن يحتمل انه نصب لطفه على الاسم الخالص وهو كرامة ومذهب المصنف ان لو هذه هي  
المصدرية أغنت عن فعل الثاني والاصل وددت لو تاتيني الخ تحذف وددت لاشعاره لوليه لكثرة

محذوف والتقدير والله ان شرطا وجوبه لا تلقاه وهو محذوف الباء لم يجب القسم بل \* صاحبها  
حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولوجاه على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لتقليل لا لتقنيا بانيات الباء لا مرفوع  
(ص) \* (مصلو) \* (لو حرف شرط في معنى وبعل \* اي لا وهما مستقلا لكن قبل) \* (ش) لو تسعمل استعمالين

مصاصيتها فاشتهت لبث في الاشعار بالثني فنصب جوابها كليت وانما دخلت على ألبصدرية مع  
 ان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير لو ثبت أن لما كره فصله لم يحذفه وان وصلتها  
 فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلما عامل مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر أنها  
 معقول لعل الثني الذي ثابت عنه والتقدير وددت أني أتلك فتدنىك ووددت أني أتلك فتدنىك  
 وقال غير المصنف هي الواسطية أثرت معنى الثني أي فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدر أو قيل  
 هي تسم بأسماء الأجزاء كما هي على قول المصنف ولا نسلك بمصدر بخلافه على قوله وعلى كل  
 الأقوال قد يجيء لها جواب منصوب كليت وقد لا يجيء (قوله مصدرية) أي قرادف أن معنى  
 وسكاوف ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب ولا بد أن  
 يطلما عامل كان تكون فاعلا كقولها ما كان ضرك لو مننت أي منك أو مفعولا نحو يود أحدكم  
 لو يعمر أو خيرا كقول الأعمش وربما طفت قوما حل أمرهم • من الثاني وكان الخزم لم يحلوا  
 والظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن أو أكثر وقوعها بعد نحو ودوا أحبوا كرههم ثبت ورودها  
 مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أي يود أحدكم التعمير لو يعمر لمره  
 وفيه تكلف لا يجيء وبشبهه من ثبوتها وودو الوندن فيلتهنوا ينصب يدهنوا عطفًا على يدهن لان  
 • عندها ان يدهن فهو من العطف على المعنى وقيل نصب في جواب ودو الاشعار بالثني وفيه ان  
 الجواب لا يكون إلا الانشاء لا استقرار وودو آخر من تم حصل مهم فتأمل (قوله في مضى) متعلق  
 بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مفعول الجزاء على  
 حصول مفعول الشرط في الماضي فهو ظرف للمصولين وكذلك لتعليق التثاني في وجوب سبقه  
 عليها وما أوالا لتعليق بمعنى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفس فهو حالي  
 أي حال النطق بالولا في الماضي أفاده سم (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند  
 وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم  
 وقوع الغير فالثاني كان للاحتراز عن أن فاعلا لما يقع في المستقبل ومثلا اذ الكبر ليست حرفا  
 والثانيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فاعلا لما وقع في الماضي لوقوع غيره وبالسبب  
 الدالة على التوقع لا دالة على أنه لم يقع الا ناضرة توقعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بأن  
 الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فهي عبارة أن لو تبدل مطابقة على ان لثاني كان يحصل في  
 الماضي عند حصول الاول وتبدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لأجل امتناع وقوع الاول لان  
 عدم اللازم بوجوب عدم الملزوم كذا في الدعاميني ومنه يعلم ان غير رئيسيه مساو بغيره من قال  
 حرف امتناع لا امتناع فأنه الشئ من ليدون ما لثان أو هم صنيغ الشرح خلافه وفي الجمع  
 عن أي حيان ان سيبويه نظرا إلى منطوقه ولو غيره إلى المفهوم اه صبان وقول الدعاميني لان عدم  
 اللازم الخ فيه نظرا لان الاول ليس لازما لثاني بل ملزوم له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث  
 جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع  
 اللازم كما سيأتي في عبارة سيبويه انما قيدان لو تبدل التزاما على امتناع الثاني من حيث رغبة بالاول  
 المجتمع بمقتضاها لا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل (قوله حرف امتناع  
 لا امتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لا امتناع الشرط وهذه عبارة المنهج ورواها فاسد لاقتضاها  
 كون الجواب متخفا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم  
 وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب في وجوبه لاسباب  
 وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قل في شرح الكافية العبارة الجيدة في لوان يقال

أحد هما ان تكون  
 مصدرية وعلامتها  
 محذوف عن أن مفعولها  
 نحو وددت لو قام زيد  
 أي قيامه وقد سبق  
 ذكرها في باب  
 الموصول الثاني ان  
 تكون شرطية ولا  
 يلزم غالبا الا الماضي  
 المعنى ولهذا قال  
 لو شرط في مضى  
 وذلك نحو قولك لو قام  
 زيد لقمتم وفسرها  
 سيبويه بأنها حرف  
 لما كان سيقع  
 لوقوع غيره وفسرها  
 غيره بأنها حرف  
 امتناع لا امتناع وهذه  
 العبارة الأخيرة هي

المشهورة

حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوت تأليه أى فى الماضى فبمضى عزيده محكوم بانتفائه بمقتضى  
لو يكونه يستلزم ثبوته ثبوتها كرامه فى الماضى وهل هناك حيثذا كراماً عزيده الا لازم من  
الجبى أو لا لا يتعرض لذلك بل الاكثر امتناع الاول والثانى معاً اه الا أن تؤول عبارة القوم  
وسيدو به بان المراد فهمها أنها تدل على امتناع الجواب الثانى عن فقد السبب وهو الشرط لا على  
امتناعه مطلقاً أى ان جوابها مجتمع من حيث امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتاً للسبب غيره لانه  
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ما ذكره والمأصل ان لو يدل مطابقة على انه  
كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب وبذلك لم يمتنع شرطها أبداً اذ لو كان حاصلها لكان  
الجواب كذلك ولم تكن للتعلق فى الماضى بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت للمأصل لا يعلق  
وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقاً اذ لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو لو شئت ان رفعت  
ها ولو شاء فلها كم اجعين فانتفاء الرفع وهذا به الجميع لانه ذات لوبل لانه لا سبب لها غير المشيئة  
المنفية بمقتضى لو وكذلك كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً اما اذا كان له سبب غير الشرط  
فلا يلزم نفيه بل قد لا يدل على نفيه ولا ثبوته كوك كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً الاحتمال  
وجوده من غير الشمس كالسراج ونفيه أصلاً وقد يدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كما فى  
المطول اذا كان الشرط محتملاً يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه اليقيني فليزمن استقرار الجزاء مع  
وجود الشرط وعدمه بل يبعد النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتاً كآية ولأن ما على الارض  
من متغيرة أقلام الخ ونحوه لم تترك متى لا تثبت عليك أو كانا متبينين كالأهنتى لا تثبت عليك أو  
منغيبين كقول عزم العبد صيب لم يحلف الله له به فقه دلت فيه على انه كان يلزم من حصول  
عدم الخوف فى الماضى عدم المعصية لان التسكيم فرض عدم الخوف وجعله سبباً لذلك لتحققه مع  
ما يقتضى عدم المعصية كالحبسة أو الاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى لو ثبت  
نقيضه وهو الخوف وهو أنيب واليقين اقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فاذا ثبت عدم  
المعصية مطلقاً لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فلفظ ان لو قد ترد للاستقرار وهو  
ما ذكر وقد ترد للدلتى الخارجية أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كلوشاء لهذا كم  
وقد ترد للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كلو كان  
فمما آله الخ فقهه ذلك والله أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ما هو مستقبل  
المعنى) أى فترادف ان الشرطية فى التعليق لا أنها لا تجزى على المتعارف بعد ها ان كان ماضى اللفظ  
صرقته للمستقبل كمنه أو مضارباً خصته للاستقبال كقوله

والاولى أصح وقد  
يقع بعدها ما هو  
مستقبل المعنى واليه  
أشار بقوله ويقل  
ايلاً هاهنا مستقبلاً  
ومنه قوله تعالى  
ولفرض الذين لو  
تركوا من خلفهم  
ذرية ضعفاً خافوا  
عليهم وقول الشاعر  
ولو أن ليلي الأحيلى  
سكنت على ودوى  
حندل وصفافهم  
سكنت تسليم البشارة  
أوزقا البهاى  
من جانب القبر صافح  
(ص)

ولو تلتقى أسداؤنا بعد موتنا \* ومن دون رمسينا من الارض سبب  
لنخل صدى صوفى وان كنت رمة \* لصوت صدى لى بهش وبطرب

أى وان تلتقى والمرس القبر والسبب كحفر المغارة الواسعة والرمة العظام البالية وهى أى  
برتاح وقيل لا ينجى والمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤول بالماضى والحق ان ذلك وان أمكن فى  
الآية يجعل المعنى لوعلى أقسامه أى انهم يتركون ذرية ضعفاً خافوا لا يمكن فى جميع ماورد كهذين  
البيتين ونحوه ولو ذكره المشركون ولو عجبت كثرة الحديث الى غير ذلك مما هو كثير (قوله لوتر كوا)  
أى قاربوا أن يتركوا لان الخطاب للأوصياء على الأطفال بمنهم على فهمهم والخوف الذى هو  
مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك لانهم بعده أموات (قوله ولو أن ليلي الخ) سلت خبراً والواو فى  
ودوى حالية والجندل الحارة والله فاشح الحارة العراض التى تكون على القبر ووزقا بازى والغاف  
أى صاح الظاهر ان أو عاطفة اما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى أن تكلف والصدى

(وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو ان بها قد تعترن) (ش) يعني أن الوالشرطية ١٢٢ تختص بالفعل فلا تدخل على

كالقتي ما تجمعه مثل صوتك في الخلاع والجبال ومن الطائف ما حكى عن مجنون ليس له انه لما مات  
وترجحت رجل من أقر بائها من بهلى قهره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش لله انهم يكذب  
فقال أليس هو القاتل ولوان لي الخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن لها فقالت السلام عليك يا قاتل  
القرام وحليف الجود والهام فقر الصدى من القبر فسقطت منه ودفنت عنده فطلع من قبرهما  
شعبتان يلتف بعضهما على بعض فبعض من حارت الافكار في عظيم قدرته اه سندوبى (قوله  
وهي) أى الوالد كور في كلامه وهي الشرطية بقسمها ومثلها المصدرية كقافى التوضيح وشرحه  
ويظهر أن بقية أسماها كذلك بل يتعين (قوله في الاختصاص) متعلق بمتعلق الكاف أو  
بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه (قوله لكن لو الخ) لو اسم لكن وان مبتدأ خبره قد تعترن  
والجمله خبر لكن وقد لفتحقى للتعليل لكثر ذلك فيها كقافى التوضيح (قوله فلا تدخل على الاسم)  
محله اذا لم يكن معمولاً محذوف بغير ما بعدهم والادخلت عليه قليلا كقوله

أخلى لغير الحمام أصابع \* عتبت ولكن ما لى الدهر عتبت

أى لو أصابع غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر بن أرواد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعونا  
فقال له أو عبدة أفرأ من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبدة ثم تغر من قدر الله الى قدر الله  
أى لو قالها غيرك والجواب محذوف أى لا تتعنت منه وكقول حاتم الطيمى الجارية وهو أسير لودات  
سوار الطمى أى لو طمى مرة فبان على لان الامام ضدهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك  
بالضرورة والندور خلافاً لغيره وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى أى لو تملكون  
تملكون حذف الفعل الاول اكتفاء بمصره فانفصل الضمير ومنه التمس ولو حاشا من حديد أى  
ولو كان التمس خاتماً وأما قوله لو غير الماء خلق شرق \* كنت كالغصن بالماء اعتمارى  
أى يفتاق قيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذاً وجعله ابن خروف على اضرار كان  
الثانية وقال السيراقى هو من الاول خلق فاعل محذوف بغيره شرق أى لو شرق خلق هو شرق  
حذف الفعل أو لا تم الضمير المبتدأ فى محضة بالفعل لفتناً أو تقدراً (قوله فاعل بفعل محذوف)  
أى كاهي كذلك بعدما المصدرية اتفقا نحو لا كلمة ما ان فى السماء فجاء أى ما ثبت ان الخ وبرجه  
ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشرى كون خبر ان حيث حذف فعله ليكون عوضاً عن  
المحذوف مع ان وقوعه اسماً شائعاً جامداً كان كآية ولوان ما فى الارض من خبره أقلام أو مستقفا  
كقول لبيد لو ان حيامد رك الفلاح \* أدركه ملاعب الرماح ومثله كثير (قوله وهذا مذهب  
سيدويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابداء وتقدر الخبر وهو خلاف ما فى التوضيح وغيره  
من ان مذهبه كون ان وصلتها مبتدأ لاحتياج الخبر لاشغال صلتها على المستعمل المستند اليه ولعله قول  
نانه (قوله ان لوهذه) أى الشرطية بجمعها الامتناعية والتي معنى ان واحسرت بالغالبن الثانية  
لان التى تصرف المضارع الى المضى هى الامتناعية فقط كامر (قوله رهبان مدبرين) بلدة ساحل بحر  
الطروج لجملة يكون حاله من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوسه وصرح باسمها تاذوا وتعصا للوزن  
والافتقار للاضمار كاسفة (قوله ولا بد لوهذه) أى الشرطية بجمعها انحر جاز ان قد تعذر الوصول فلا  
يحتاج لجواب كزبد لو كثر ما له تحصيل كافر ان الوصلة والجواب امامد كوراً ومحذوف بدل لـ  
نحو ولوان قرأ ناسيت به الخيال الخ تقديره والله اعلم بآثارهم وكقول عروحات المارين (قوله منى  
بل) أى لا بغيره لانه يشترط فى جوابها المضى لفتناً أو معنى وهو هذا والماضى اما ثبت أو منى  
بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام كان لى مثل أحد ذهبا  
ما يسرف ان لا يمر على ثلاث وسعدى منه شئ فهو على حذف كان أى ما كان يسرف فلا يراد ان

الاسم كما ان ان  
الشرطية كذلك  
لكن تدخل لوعلى ان  
واسمها وغيرها نحو  
لو ان زيد قائم لقلت  
واختلف فيها والمالاة  
هذه فقيل هى باقية  
على اختصاصها وان  
وما دخلت عليه في  
موضع رفع فاعل  
يقول محذوف  
والتقدير لو ثبت ان  
زيد قائم لقلت أى  
لو ثبت قيام زيد وقيل  
زالتم عن الاختصاص  
وان وما دخلت عليه  
فى موضع رفع مبتدأ  
واتر محذوف والتقدير  
لو ان زيد قائم ثابت  
لقلت أى لو قيام زيد  
ثابت وهذا مذهب  
سيدويه (ص) وان  
مضارع تلاها مصرفاً  
الى المضى نحو لو بى  
كفى (ش) فتسقى  
ان لوهذه لا يلها فى  
الغالب الاما كان  
مضارعاً للمضى وذكر  
هنا انه ان وقع بعدها  
مضارع فانها تغلب  
معناه الى المضى كقوله  
رهبان مدبرين والذين  
عهدتهم سيكون من  
حذر العذاب فعودا  
لوسمعون كاهن  
كلامها خرو العسرة  
ركعا وسجودا

أى لوهذه ولا بد لوهذه من جواب وجوابها ما فعل ما مضى بمرادها كان جوابها

المضارع المتني عما يستقبل لفظا ومعنى والظاهر أن لا في أن لا يمر زائدة للتوكيد على حد ذلك لا يعلم  
 أهل الكتاب إلا أن لا يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولوا أنهم آمنوا  
 وانتقوا التوبة الخ لأن بين الاسم والمضارع تشابها من حيث قبول اللام والأصح أن جملة تنويع الخ  
 مستأنفة فاللام لا ابتداء وفي جواب قسم مقدر لا في جواب لويل هي في الوجهين التثنية فيحتاج  
 لجواب كافي التوضيح والتثنية على ميل الحكاية أي أنهم يحال بتثني العارف بها اسمائهم تلهف على علمهم  
 ويحتمل أنها شرطية حذف جوابها أي لا تدعوا (قوله مثبتا) أي مضاميتها (قوله منفيبا) أي  
 مضارعا منفيبا (قوله لم تنصبه اللام) أي لا تلتصبا منفيبا بغير ما كافي التصريح لما يلزم فيه من  
 نقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات التثنية باللام والله أعلم (أما ولولا ولوما) (قوله أما كمها الخ)  
 المراد أنها ثابتة عنهما وقائمة مقامهما كافي الشارح لأنها مجتمعا ما جميعا لا أنها  
 حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفا الخ) كالأستدراك على ما قبله لما استقره وقام مبتدأ  
 خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوب الحال من خبر ألف الراجح للفاء وتلوم مفعولان بنى للفاعل  
 بزيادة اللام للتقوية والاتعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا للتالي  
 تأليها على هذا الأعراب فلا مسوغ للابتداء بما لا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أمافسوخ على حد  
 وسرينا ونجم قد أضاده ويمكن جعل قوله لتلوصفة لتلغيسوغها أي وفاء مصاحبة لتلوتلوا ألف  
 وجوبا قاتما (قوله أما حرف تفصيل) أي غالبا لا دائما على المختار ومن غير الغالب أما زيد فنطلق  
 ومن التزغية التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم لا نحو ومجمل يشملهما لكن قال في الموضع في  
 الحواشي الحق أن ذلك لا يقال الا عند التردد في مضمين نسبا أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول أما زيد  
 فنطلق أي وأما غيره فلا نفى على هذا التفصيل اه تصرف الحق أن ذلك لا يتأق في كل المواضع إذ  
 التزم في نصوص أم بعده فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير الجمل والمقابل كان يقال الأزمان مختلفة أما  
 بعد كذا فاقول وأما قبله فلا وتقل حفيد العصام من الزخشي أن التفصيل أما الجمل سابق أو متعدد  
 في الذهن يختار المتكلم منه ما يهجه ويترك ما عداه مومنه أما بعده فلا بتقدير على هذا إلا أنه يخالف لاكثر  
 النحاة اه وإذا كانت التفصيل فاما أن تكرر مع كل الاقسام كما في السقنة وأما الغلام الخ أو يستغنى  
 عن أحد القسمين بالا نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيره هم فبذلك أو  
 بكلامه كفي موضع نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون عليه إلى  
 زعمه دليل والراي مضمون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائما فلا تتقارعه كالتوكيد ولذا قال  
 الموضع هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وتصريح الشارح أنها غير موضوعة للشرط  
 بل نائية عنه ومتضمنة عنه وهو ما صرح به غيره واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا  
 تفصيل للعطف إذ لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما التيم فلاتظهر  
 وهكذا ولا لزوم لعدم الاستغناء عنها فتعريف الجزاء كونها زائدة لا زمة كالباقي الفعل به ما قبل  
 لأن الزوم لغير مقتضى يتأق في الزيادة بخلاف الزوم في الفعل به فلو رفع استند صورة الامر إلى الظاهر  
 فان قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أماعا لفظا وما لا شك أنه عالم  
 ذكرت العلم أم لا جيب بأنه من أامة السبب مقام السبب أي مهما ندكر العلم فانت بحق لأنه عالم  
 ومثله كثير وأما كونها التوكيد فتدل من ذكره وقد أحكم الزخشي شرحه بما حاصره ان جوابها  
 لما كان معلقا على الحق وهو وجود شيء في الذي لا يدل بتقديرها بما يمكن من شيء فأدت فيحقته  
 ووقوعه لا محالة إذا ما دامت الدعا لا تخلو عن وجود شيء فلا تترك الاعتد قصد التحقيق (قوله ولذا  
 فسر هاسيو به الخ) قديقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابتها عن الاداة فقط والفعل محذوف

مشتتة قال أكثر اقترانه  
 باللام نحو لو قام زيد  
 لقام عمرو ويجوز  
 حذفها فتقول لو قام  
 زيد قام عمرو وان  
 كان منفيبا لم تنصبه  
 اللام فتقول لو قام  
 زيد لم يسم عمرو وان  
 نفى بما فالأكثر  
 تجرده من اللام نحو  
 لو قام زيد قام عمرو  
 ويجوز اقترانه بها  
 نحو لو قام زيد قام  
 عمرو (ص)

(أما ولولا ولوما) (أما كمها لك من  
 شيء وفاء لتلوتلوا  
 وجوبا (الفا) (ش)  
 أما حرف تفصيل  
 وهي فائمة مقام أداة  
 الشرط وفعل الشرط  
 ولهذا فسر هاسيو به  
 بما يمكن من شيء  
 والمذكور بعدها  
 جواب الشرط

بعد ما واثق كرمي التفسير لبيان ذلك المحذوف و يؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا  
 حذف الفعل بعد ما وان يقع بينهما وبين جوابها هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه  
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها المقصد العوضي كراهة تلو الفاء اما هـ صان (قوله  
 فلذلك لم يمتها الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نأت عنه من ممتها الفاء التي  
 تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف وابقا لا ترفي الجملة فلو لم يمتها لوليا يتناعن الاداة  
 فقط لاعت فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما لو سلم قال فلما لم يست له بل  
 لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا  
 لم يصلح لما شره الاداة كما مر فلم يمت اما مطلقا كما يجب بانه لما كانت شرطتها خفية لكونها بطريق  
 التباينة جعل لزوم الفاء بربط شرطيتها وقال الرضي لانها لما حذف شرطها فلم يعمل فيه فبع  
 عملها في الجزاء فلو لم يمتها الفاء وامتنع جزءه ولو مضاربا (قوله والاصل مهمال الخ) ففهم اسم شرط  
 مبتدأ وفي خبره الخلف السابق ويمكن اما تامة فاعلا فاضرب مهمال او ناقصة فهو اسمها وخبرها  
 محذوف أي موجودا ومن شيء بان لهما الاتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زمانه وشئ في فعل  
 يكن وحيث ذكر رابط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمال معناه شيء وانما خص الجمع ومهمالها  
 بالنقد برأى عدم مناسبة خبرها لان الشك والشرط لهما تحقق واما تستدعي زيادة المقدر للزومها  
 الاضافة وغيرها خاص بقيل كالزمان في متى والعاقلة في من وغير في ما والمراد هنا التعميم ووجود  
 شيء ما لكن هذا التباين على القول بان مهمالهم من ما لا على انها معناه هو حكى المصحح من  
 بعضهم تقديرها بانها لانها لم يمتها أي ان اردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فقد نأت عن شرطها  
 وانيت امانتها بما (قوله ثم انوت الفاء) أي اء لاحلا للفظ كراهة تلو الفاء اما لو لم يمتها فاعاد  
 بلا معطوف عليه فزحلوا الفاء عن موضعها وفساوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من حتم  
 اما بالمبتدأ كتمثال الشارح أو بالخبر كما في الداور فيبدأ باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فاما باليتم  
 فلا تقرر أو محلا أو ما بعده بل غلبت أو منصوب بمحذوف بغير ما بعد الفاء أو ما عودوه بدنهام  
 على نصب عودهم يجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينهما وبين ما أو انظر كما اليوم  
 فاضرب زيدوا المختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لاما لالتبينة عنه  
 ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون المبلغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعده من الجزاء فيما قبلها الا مع  
 امال كونها من حلقة عن مكانها كما مر لسادس بجملة الشرط دون جوابها فان كان من المقرين  
 فروح أي بخلافه روح حذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب اما لا العكس لئلا يجهض هو وان  
 قاعدة اجتناع شرطين بعدهما جواب واحد انه لا يستعملما الفصل اما باسم واحد ومنه الموصول  
 مع صلته أو بما هو في حكمه بجملة الشرط لا بما كثر الا بالجملة لدعائية ان تقدم بها فاصل كما اليوم  
 رجلك الله فالتركذا هـ اتهموا والظاهر ان مثلها الجملة الاعراضية كما يحيا عن الجمع في آية فاما  
 الذين اسودت وجوههم (قوله فاما القتل الخ) مبتدأ خبر جملة لا قتال لكم والربا اعادته المبتدأ  
 بلقنه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي  
 فاقول لا قتال لكم والربا حيث نذكر ما مر محذوف أي فيه شيء في شأنه ولا شئ في صحة الخبر والمعنى  
 حيث نذكر خلافا لمنعه وقوله سير اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن سير انديكم وهو مصدري  
 لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسرون سيرا لوعراض الملو ككب كسر العين المهملة  
 وبالضاد المعجمة ثم هو انما حيا (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) خبره تدل على فهم المتن  
 ان حذفها حيث نذكر كسر فيفيد جزاء بانها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الجمع وصرح

فلذلك لم يمتها الفاء  
 فصاها ما زيد ينطلق  
 والاصل مهمال يكن  
 من شيء فزيد ينطلق  
 فانيبت اما مناب  
 مهما يكن من شيء  
 فصاها ما فزيد ينطلق  
 ثم انوت الفاء الى الخبر  
 فصاها ما زيد ينطلق  
 ولهذا قال وقالوا  
 تلوها وجوبها الفا  
 (ص) وحذف  
 ذي الفاعل في ثرا  
 لم يك قول معاه قد  
 (نبدأ) (ش) قد  
 سبق أن هذه الفاء  
 ملزمة الذكر وقد  
 جاء حذفها في الشعر  
 كقول الشاعر  
 فاما التسال لا قتال  
 لي يكون ولكن سيرا  
 في عرض الملو ككب  
 أي ولا قتال وحذف  
 في النثر ايضا بكثرة  
 وبقرة فالكثرة عند  
 حذف القول معها  
 كقوله عز وجل فاما  
 الذين اسودت  
 وجوههم ككفرتم  
 بعد ان كنتم اي فيقال  
 لهم ككفرتهم بعد  
 ايمانكم والقتيل  
 ما كان بخلافه كقوله  
 صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ما بعد



« (الانخبار بالذي والالف واللام) » (ما قبل آخره بالذي خبره عن الذي مبتدأ قبل استقر ومساوهما فوسطه صلة  
عائدها خلف معطى التكملة) نحو اذى ضربته زيد فذاه ضربت زيدا كان قادرا لما خذا ١٣٧ (ش) هذا الباب وضعه

الخبيرون لامتحان  
الطالب وتدريبه كما  
وضعه ابواب الثرين في  
التصريف ذلك فاذا  
قبل لك خبر عن اسم  
من الاسماء بالذي  
فظاهر هذا الاقتض  
أنك تجعل الذي  
خبرا عن ذلك الاسم  
لحسن الامر ليس  
كذلك بل المفعول  
خبرا هو ذلك الاسم  
والخبر عنه انما هو  
الذي كما ستعرفه فقبل  
ان الباء في بالذي بمعنى  
عن فكانه قبل خبر  
عن الذي والمقصود  
انه اذا قبل لك ذلك  
لجئ بالذي وابعله  
مبتدأ واجعل ذلك  
الاسم خبرا عن الذي  
وخذا الجملة التي كان  
فيها ذلك الاسم فوسطها  
بين الذي وبين خبره  
وهو ذلك الاسم  
واجعل الجملة صلة  
للذي واجعل العائد  
على الذي الموصول  
ضميرا يجعله عوضا  
عن ذلك الاسم الذي  
صبرته خبرا فاذا قبل  
لك خبر عن زيد من  
قولك ضربت زيدا  
فتقول الذي ضربته  
زيد فالذي مبتدأ

والله اعلم  
(قوله ما قبل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفتحه خبر وجه قبل خبر صلتها والعائد اليها في عنه والذي  
مقصود لفتحه أولا وثانيا خلاصته له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقبل الضم متعلق باستقر وهو حال  
ثانية امام ترادفة او متداخلة (قوله ومساوهما) أى سوى الاسم الذي قبل آخره وسوى لعند  
الذي من بقية الجملة (قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه  
وهذا الاسم هو معطى التكملة أى يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان  
كان مفعولا مثلا (قوله لامتحان الطالب) أى فيمضي باب الامتحان وبعضهم يجهه باب السلك أى  
سلك كلام من أتوا كثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لمعنى ذلك كقوى الحكم لان فيه اسنادين  
الى الضمير والى الظاهر او العنصر في نحو الذي قام زيد وداعلى من اعتقد خلافه أو شر كنه أو تشويق  
السامع كقول واصف ناقصة صالح والذهب حار البر يتقيه حيوان مستجيب من جناد  
(قوله كما وضعه ابواب الثرين) هو المعنى بباب الابنية وضعه لامتحان الطالب في التصريف كان  
يقال كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه فلا يحسن الجواب هنا الا البارع في  
العمربة لا يتناهى على جميع انواعها وجواب ذلك قرأى كسرى وأصله قرأ أهمرتين كجعفر قلت  
الثانية يا ثم الفالسا سياتى في الابدال قال ابو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما  
عرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي كيف تبني من ولى مثل كوكب على لغة من قرأ قد اطلع بال نقل  
ثم تجمعها بالواو والنون ثم تصغفك لنفسك وجوابها ان أصله وواى ككوكب قلت الباء الفاء انصرفها  
وقم ما قبلها فصار وواى كسرى ثم حذف الفاء من نقلت حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار ووى  
كفى فاجتمع واواو اول الكلمة قلت الاولى همزة فصار ووى فاذا جعلته قلت أو وون بخلف الالف  
آتوه اسكنوها مع واواو الجمع كافى مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى بخلف الذون للاضافة  
وقلب واواو الجمع باء لاجتماعها ساكنة مع الباء اه صبان (قوله بمعنى عن) أى وعنه بمعنى به أى  
أخبر عن الذي بذلك الاسم وقيل الباء سمية أى أخبر عن ذلك الاسم بسبب التصغير عنه بالذي أو  
للاستعانة أى أخبرته وصلا الى هذا الاخبار بالذي (قوله معنى بالذي الخ) حاصلة خمسة أعمال  
الابتداء بالذي وتأخير ذلك الاسم ورفعها على الخبر به وجعل ما بينهما صلة الذي يوان تجعل في المكان  
الذي كان فيه الاسم ضميرا مطاوعة في معناه وعرأه وكذا مطاوعة الموصول لانه عائده يلزم كونه  
غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكامل أو معطال لان الموصول في حكم الغائب فاذا قبل أخبر عن التاء  
من ضربت زيد اقلت الذي ضربت زيد انا فعلت ما ذكر من الاعمال الا ان التاء اذا أثرت لا يمكن  
النطق بهامع كونها ضميرا متصلا بطلابى ما ياب لها والضمير الخلف عنها استترى في ضرب أو عن بكر  
من ضربت زيد بكر اقلت الذي صر به زيد بكر فهاه ضرب به خالف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكر  
كان مؤثرا لا متنازع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفه لانه عائده منصوب بفعل أو عن  
زيد من زيد أو بك قلت الذي هو أو بك زيد أو عن أو بك قلت الذي زيد هو أو بك فجعل هو مكان ذلك  
الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيد بكر قلت الذي جاء هو بكر زيد بنوك كذا الخلف المستتر في  
حاله ليصح العطف عليه أو عن زيد من مرت زيد بكر قلت الذي مرت هو بكر زيد باعادة الجار  
في المطفوف على الضمير الخلف عند غير الخلف أو عن رغبة من حث رغبة فيك قلت التي حث لها  
رغبة فيك فحذف الخلف المقوله باللام لان الضمير يرد الاشياء الى صورها أو عن يوم الجمعة من صمت

وزيد خبره ووضربته صلة الذي والهاء في ضربته خلف  
عن زيد الذي جعله خبرا وهو ما عائد على الذي (ص)  
(١٨ - (حضرى) - ثاني)



(و بالذن والذين والتي) أخبر اعيانوا فاق المثلث) (ش) أي اذا كان الاسم الذي قبله أخبر عنه منفي فبقي بالموصول منفي كالذين وان كان مجموعا ١٣٨ فبقي به كذلك كاذين وان كان مؤنثا فبقي به كذلك كالتى والحاصل أنه لا بد من

يوم الجمعة قلت الذي صحت فيه يوم الجمعة بجزء الحلف بنى لما ذكره كوقس على ذلك (قوله وبالذين الخ) أي وكذا الذين واللاتي واللاتي واللاتي لا يغير ذلك من الموصولات ولو قال وبشروع الذي نحو التي لوق بذلك (قوله اذا كان الاسم الموصول) كذا في نسخ والصواب حذف لفظ الموصول (قوله الخبر عنه) أي بالموصول أي بيبه على ما تقدم وقوله أنه أي الاسم خبر عنه أي من الموصول (قوله قبول الخ) شروع في شروط الاسم الخبر عنه بعد أن بين كيفية الاختيار وهذا الباب مفصّل في هذين الطرفين (قوله قد حقا) خبر عن قبول فالفه للاطلاق لا للتثنية لأن الضمير للضاف لا للضاف اليه (قوله كذا التي) مالمصرأى الاستثناء أما المدد وهو النفي بالالحان وهو مبتدأ أخبر شرط لا العكس لأنه منكرة فلا يخبر عنه بالمعروف وكذا حال من الضمير في شرط ثانويه بشرط أي حال كونه مثل ذلك القبول في القسم (قوله بشرط في الاسم الخ) إقاده أنه لا يدخل في هذا الباب الفعل ولا الحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذي هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أي بنفسه أو بدله كما في التأخير من ضرب زيد (قوله عاله صدور الكلام) أي لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمع ورتبته الصدرة ومثله ضمير الفصل في انه اسم ثلاثي فبوت لزوم التوسط وأجاز الردوان عصفور بتقديم الخبر هنا عليه بخبر عاله الصدرة مع تقدمه فلو قيل أخبر عن أيهم من أيهم فقامت قلت أيهم الذي هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذي أو عن من في من تضرب اضرب قلت من الذي تضربه اضرب فهاهنا تضرب بخلف على من في أعراها لانها كانت مقعولا مقدما أعوت لاتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كاهاء الشرط الخ) أي يوكم الخبر به وما التخصيص وغير ذلك مما يلزم المصدر (قوله عن الحال والتعريض) أي لازمه وهما التنكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز في جاز بدرا كما وطاب نفسان تقول الذي جاز بدرا ما راكب وطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للحرف كاسم الإشارة في لباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في و أنت الذي في رجة الله أطلع فـ قال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة الله أطلع الله لسانه الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني اذا امثال لا تغير الفاظها (قوله كاهاء في زيد ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كزيد وعمرو لانك تقول في الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو قتلها مائة مرة وهاء ضربته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما في فتيق حيث تجده الخبر عن زيد بلارابطان جعلتهما رابطا لتخروج قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يعني عن الثاني اذا اضمار تعريف وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ضهر ان أوفى قوله أو بمضمر بمعنى الواو لا بشرط مستقل غير الغنى بالاجني وان الشروط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها ان لا يكون الاسم ملازما للغنى كذا يارو لا لغبر الرفع كسبحان والظرف غير المصروف كغدا لتعذر جعله خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تعطي لبعدها صلة وأن يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كسكر من أبي بكر اذا لم يكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد بقتل فتقول الذي ان قام فتز يدو كالتعاطف في الفاعل في قام زيد فتقدمه وقتة قول الذي قام فتقدمه عزو زيد لان ما في الفاعل من التسبب جعل الجملة كشرط والجزاء (قوله بمضمر) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور وب في رب رب جل لقيته لان الضمير بالمجرور بها لا يعود الى ما بعده

مطابقة الموصول للاسم الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد من مطابقة الخبر للخبر عنه ان مفردا مفرد وان منفي فمفي وان مجموعا مجموع وان مذكر فمذكر وان مؤنثا فمؤنث فاذا قيل لا أخبر عن الزيد من ضربت الزيد قلت الذين ضربتهما الزيدان واذا قيل أخبر عن الزيد من ضربت الزيد قلت الذين ضربتهم الزيدون واذا قيل أخبر عن هـ من ضربت هـ قلت التي ضربتها هـ (ص) (قوله تأخير) وتعر يفيد ما أخبر عنه منها قد حقا كذا الغنى عنه باجني أو بمضمر شرط فراع ما روعا (ش) بشرط في الاسم الخبر عنه بالذي شروطا أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذي مما صدر من الكلام كاهاء الشرط والاستفهام نحو من وما الثاني أن يكون قابلا لتعريف

ولا يخبر عن الحال والتعريض الثالث أن يكون صالحا للاستثناء عنه باجني فلا يخبر عن الضمير الى ابط للجملة الواقعة خبرا كاهاء في زيد ضربته الرابع أن يكون صالحا للاستثناء عنه بمضمر

فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا نظرا بفا  
 فلا تقول الذي ضربته فجارجل لانك لا خبرت عنه وضعت مكانه ضميرا او حثت بلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا  
 يوصف به فلو اخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لا تنفاه هذا المحدث وتقول الذي ضربت رجلا نظرا بفا فلا يخبر  
 عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلاما زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرروا الضمير لا يضاف فلو  
 اخبرت منه مع المضاف اليه جاز ذلك لا تنفاه المانع فتقول الذي ضربت غلاما زيد (ص) (و) واخبروا هائلا عن بعض ما  
 يكون فيه الفعل قد تقدم ما ان مع صوغ صفة منه لاله كصوغ واق من وفي الله المطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم  
 الواقع في جملة اسمية او فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذي ١٣٩ هو قائم زيد وتقول في الاخبار عن

زيد من قولك ضربت  
 زيد الذي ضربته  
 زيد ولا يخبر بالالف  
 واللام عن الاسم الا  
 اذا كان واقعا في جملة  
 فعلية وكان ذلك  
 الفعل مما يصح ان  
 يصاغ منه صلة الالف  
 واللام كاسم الفاعل  
 واسم المفعول ولا يخبر  
 بالالف واللام عن  
 الاسم الواقع في جملة  
 اسمية ولا عن الاسم  
 الواقع في جملة فعلية  
 فعلا غير متصرف  
 كازجل من قولك نعم  
 الرجل اذ لا يصح ان  
 يستعمل من ثم صلة  
 للالف واللام وتخبر  
 عن الاسم الكريم  
 من قولك وفي الله  
 المطل فتقول الواق  
 المطل الله وتخبر ايضا  
 عن البطل فتقول

كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كتحكي ومذلاته لا يخلفه الضمير ولا عن  
 الاحماء العامة كعمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصدور اسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها  
 فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان  
 الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومنه الموصول وحده وصلته وحدها ككونها شيئا واحدا ويجوز  
 عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فعمل خلفه ضمير استترافي جاء وهكذا الطرف  
 غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشئ ولا  
 يتعلق بشئ أما الطرف المتصرف فخير عنه وحده ويجوز خلفه في كالمثال بقى ما اذا كان المتعلق  
 واحبا الحذف كزبي في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كان تقول الذي زيد  
 هو كائن عندك بذلك كالمعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فلا يخبر (قوله عن المضاف الخ) أي  
 بخلاف المضاف اليه فخير عنه وحده كالمجرور ويدون جاريه في نحو سراً زيد قرب من بكر الكريم  
 يصح الاخبار عن زيد وحده بقوله الذي سراً به قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي  
 وحده لان الالف مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق بالجوار ولا يخلفه الضمير وحده  
 وكذا مجموع الجار والمجرور نعم خبر عنهما معا فتقول الذي سراً به زيد قرب من بكر الكريم في فس  
 ضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالنبي سراً به قرب من بكر الكريم أو زيد  
 وعن بكر كريم صفته كالذي سراً به زيد قرب من بكر الكريم وفي هذا الاحاد عن المجرور ويدون حارة  
 (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر اجزائه لا مطلاة بان تكون  
 الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شئ من اجزائها فلا يخبر بال في زيد ضربت لانه يجب الترتيب في  
 وضع اجزاء الجملة فلم يجز ذلك الفصل بين ال وصلتها أي الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ  
 واق) الظاهر انه خبر لمخوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال للمار وليس فيه اشارات شرط زائد  
 حتى يجعل صفة المصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي بشرط زيادة على  
 ما مر اربعة عشر وطا فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه وانباته وأشار المصنف لهن بقوله ان صح الخ  
 لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا متنى (قوله الواقية الله) وذكر كراهه واجب لان عائد ال لا يخلف  
 الا ضرورة (قوله يجب ابراز الضمير) أي لجرى ان الصلة على غير ما هي له والله اعلم \* (العدد) هـ

الواقية الله المطل (ص) وان يكن ما رفعت صلة ال • ضمير غيره أمين وانفصل (ش) لوصف واقع صلة لال ان رفع  
 ضمير اقاما أن يكون عائد على الالف واللام أو على غيره فان كان عائد على المستتر وان كان عائد على غيرها انفصل فاذا قلت  
 بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان اخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من "زيد بن الى العمر بن رسالة" انفي المبلغ ضمير  
 عائد على الالف واللام فيجب استناده وان اخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ امانة من الى العمر بن رسالة  
 الزيدان فاما رفوع بالمبلغ وليس عائد على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هاء متنى وهو فخير عنه فيجب ابراز الضمير  
 وان اخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ امانة من الزيد بن ليه رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا  
 يجب ابراز الضمير اذا اخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هاء الرسالة والمراد بالضمير ان الذي رفعه الصلة  
 المتكلم فتقول المبلغه امانة من الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص) \* (العدد) هـ

(ثلاثة بالتاء قل  
للعشرة \* في عدد  
ما أحاده مذكروه)  
في الضد جرد والمميز  
اجز \* جمعا يلفظ  
قله في الأكثر (ش)  
ثبت النساء في ثلاثة  
وأربعة وما بعدهما  
الى عشرة ان كان  
العدد دسهما  
مذكروا ونصفه ان  
كان مؤنثا ويضاف  
الى جمع نحو عندي  
ثلاثة رجال وأربع  
نساء وهكذا الى  
عشرة وأشار بقوله  
جمعا يلفظ قلته في  
الاكثر الى ان  
العدد دسها ان كان له  
جمع فقله وكثر ولم  
ينصف العدد في الغالب  
الا الى جمع القلة  
فتقول عندي ثلاثة  
أفلس وثلاث أنفص  
وقيل عندي ثلاثة  
فلوس وثلاث نفوس  
وعما جاء على غير  
الاکثر قوله تعالى  
والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء  
فاضاف ثلاثة الى جمع  
الکثر مع وجود  
جمع القلة وهو اقرب  
فان لم يكن للاسم  
جمع كثر لم ينصف  
الا اليه

هو مواضع لکمية الا حاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلين ومعنى  
التقابل ان ترتب الیعالیه بقدر نقص النغلي عنه كالاربعة فان حاشيتها انا خمسة وثلاثة اوسنة  
واثنان اوسبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك اربعة ومن ثم قبل الواحد ليس بعد  
لانه ليس له حاشية سغلي وقبل عدد لوقوعه في جواب كم واذا ربا بالحاشية ما ميم الصحيح والكسر  
دخل الواحد لان له حاشية سغلي تنقص عنه بقدر ما ترتب الیعالیه من الكسر ولا تختص بالنصف  
خلافاً فان زعمه كم من مع واحد وتسعة اعشار فان العشر تنقص عنه بقدر ما يراى بزيادة الیعالیه  
فهما متقابلان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعداد (قوله ثلاثة) مغفول  
مقدم لقل بتضمنه معنى اذكر او مستد آخره قل بحذف الرابطة أى قلها وبالتعامل منه لقصده لقلته  
أو نسته والعشر متعلق بقل (قوله ما أحاده الخ) أى معداد أحاده مذكرة فاعبره بتذكير الواحد  
وتأنيثه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جامعات بالتاء على المختار وثلاث هندود بالتاء  
للتذكير المقرد وتأنيثه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة هما لنفسهما الواحد هما  
تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والفحل بلام التأنيث هما وثلاث من  
البحر بالتاء وعدها لان البحر مذکروا توث (قوله في الضد جرد) أى مع تسكين عشرة قال تعالى  
وايل عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضع في ثلاثة وعشرة وما بينهما من النصف على دخول  
العشرة واتماخعت التاء هذه الاعداد لانها ما جوع كزمره ورفقة وأمة فتهان توث كنظارها  
فاستحب ذلك مع المذكر لسبق ترتيبه ثم حذف مع المؤنث فقاينته ما تضرع مع ونرجها واحد  
واثنان فلا يجزى فمما حذف ولا يضافان الى المعداد فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كيقال ثلاثة  
رجال لان اللفظ الثاني فيها نغلي عن الاول في افادة الوحدة والوجهة ويزيد عليه فافادة جنس  
المعداد فيجمعه به لغيره فالثلاثة (قوله ان كان مؤنثا) أى ولو جازا وكذا المذكر كسبع ليل وغمانية  
أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعداد بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد  
صفة جاز اجزاؤها وتركها كالمحذف تقول مسائل تسع رجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام  
النووي عن النخاعة فاحفظها فانها من بركة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصغوي وقوله  
كالمحذف أى المعداد مع قصده في المعنى فتصور حذف التامعن المذكر كحديث وأتبعه ستامن  
شوال واثباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم منع الثاني  
اما اذا حذف المعداد ولم يقصد اصله كقصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خمر من ستة  
وتنعم الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أى ما ذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع  
ليطابقها في الجمعية وكذا في القلة الا تنبيه وهذا الجمع هو عجزها اثر واجره على نصه تخففها بحذف  
التنوين ويجوز جعله عطف بيان عليها كخمسة اوتاب يبنون بنهما ولا يضاف لمفرد الا في نحو ثمانية  
لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين  
شذوذاً وأوضروا ونخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبقر واسم الجمع يقوم ورهط فالأكثر جري مجزى نحو  
نفاذ أربعة من الطير وقد يضاف اليه سماعاً على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيها  
دون خمس ذود صدقة فتقول الشارح وأربع نساء لعله مر للمجموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب  
كونه من جموع التكسير وهي أفعلة أنفعل أو فاعلة أيضاً عند سيبويه كسلاثة أجدن وثلاث زينات  
جبي التصحيف فيقول استعمالهما وان كانا بالقلة أيضاً عند سيبويه كسلاثة أجدن وثلاث زينات  
والكثير أحامد وزيناب الا ان أحمل المكسر فلا يقال كسبع قرات وسعوات وأندكر ثلاث سعادات  
وأيان لنود وسعدا وأى أو جاورما أحمل كسبع سبلات لجاورته بقرات (قوله فان لم يكن الخ) مثل

نحو ثلاثة رجال (ص) ومائة والالف للعدد اضع \* ومائة بالجمع زرا قد ردف (س) فسبق ان ثلاثة وما بعد هالي عشرة  
لا تصاف الا الى جمع وذكروا ان مائة والالف من الاعداد المضافة وانها لا يضافان ١٤١ الا الى مفرد نحو عدي مائة رجل

والالف درهم وورد  
اضافة مائة الى جمع  
فليلا ومنه قراءة  
حجرة والكسافي  
وليثواني كونهم  
ثلاثمائة سنين بضافة  
مائة الى سنين والمأصرا  
ان العدد المضاف على  
قسمين احدهما  
ملا بضاف الا الى  
جمع وهو من ثلاثة  
الى عشرة والثاني ملا  
بضاف الا الى مفرد  
وهو مائة والالف  
وتنتهي بالحقول مائة  
درهم والفا درهم ولما  
اضافة مائة الى جمع  
فقليل (ص) وأحد  
اذ كروا منه بعشرة  
ربكاهما صد معدود  
ذكر وقل لدى الثمانين  
احدى عشرة \*  
والشيين فيها عن قيم  
كسره ومع غير احد  
واحدى مائة مائة  
قلت فافعل قصدا  
ولثلاثة وتسعة ومائة  
يهمان ربكاهما قدما  
(ش) لما فرغ من  
العدد المضاف ذكر  
العدد المربك بتركيب  
عشرة مع ما دونها الى  
واحد نحو احدا  
عشر واثني عشر وثلاثة

ذلك اذا شذجع القلة أو ندر استعماله فعمل كالمعوم ويضاف للكمرة فالاول ثلاثة فزوه  
فان مفردة فزه بفتح فسكون وجعل على افعال شاذ والثاني ثلاثة شوع فان اشباع فليل  
الاستعمال في جمع شمع وهو احد سبور النعل كذا في الاشعوفى تعال توضيح مقتضاه ان ثلاثة  
قر وليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن الطاهر جمع من القليل  
لانه ان كان جمعا لقر بالفتح فله جمع فله قياسي وهو اقره قلس وأقلس وألقره بالضم فله اقراء  
كافعال وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثر مع وجود جمع القلة القياسي فيكون  
قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي وحوار ودرهموا نظر اذا كان له جمع كثر وتصح مع افعال  
قلته أو شذوذ كجوار وارباب هل الاربع الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ سوجه  
التقسيم ودف ماض مجهول أي تبع خبره ومائة بالجمع متعلق بموز رجال (قوله مائة والفا) أي  
جنسهما ولو غير مفرد كما تأتوا بولثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أي لا لشغال المائة على  
العشرة والعشر بن فاجتمع فيما تفرق فيها ما أخذت من العشرة الاضافة ومن العشر بن الافراد ولم  
يمكن نفقة هذا يحذف التنوين للاضافة وأما الالف فعوض عن عشرة مائة فعومل معاملةتها (قوله  
ومنه قراءة حرة الخ) أي فسين تمييز للمائة لشمها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كان تلك عشرة آحاد  
ومن ثوب مائة يجعل سنين بدلا من ثلثائة وبنا فله تمييز للثلاثين من وجهين جمع تمييز المائة  
ونصبه قال الزاجح ولاقتضائه ان كل واحد من الثلثائة جمع من الشين تمييز المائة واحدها  
وأقله ثلاثة فافل المشواته مائة وهو باطل وهذا وارد على الخبر أيضا اذ هو تمييز لا غير لكن احاب  
ابن الحاجب بانه لا يلزم تكون تمييز المائة واحدا لنامها الا اذا كان مفردا أما بالجمع فلا يلزم فيه ذلك  
كقومع الفشرة في قولك عشرة أنواب بل القصده به مجرد بيان الجنس والمشاكلة في الجمعية كما  
(قوله واحدا) أي الم استعمال في الاثنات واصل همزة الواو وقد وثق في ما تنبها على الاصل فيقال  
وحد عشر ومعناه أول العدد وجه آحادها اما لازم للثني فهمزة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل  
في العدد ولا في الاثنات (قوله ربكاهما) الاولى كسره كافه لينا سب فاصد في كونه حال من فاعل اذكر  
(قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية اذ هو في معانيه كسرة آخر البيت وان كان فتحها  
لقه وهو الاصل الا ان السكون اضعف وهو لقته انما لا تستعمل احدى الامركية أو معطو فاعلم أو  
مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير احد الخ) بقدر البيت افعل في العشرة مع غير احد  
واحدى ما فاعلته فيها مع ما من تأنيها للثون وثبت كرها لئلا ذكرها فاعلته زائدة وما مفعول  
مقدم لامل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أو حال من العشرة المعلومة عما قبله ومتعلق فقط وافعل  
محذوف أي في العشرة وقصدا ما يعني فاصد الفعل ومتوجها اليه أو مقصدا أي عاد لافيه وأما  
هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التسعة فادونها بمائة حكم التسعة فادونها مائة العشرة  
(قوله وأما ثلاثة وما بعد الخ) منه ثمانية فاذا اركبت تكون كمالها قبل أي التاء في المذ كر  
كثانية عشر وما و ما بعد هذا في المؤنث كثناني عشرة لئلا لكن فيها بعد الحذف حيث شذز أربع  
لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون ونحوها وأما ذالم تركب فان أضيفت الى مؤنث  
كانت بالياء لا غير كما في منع الصرف كثناني نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ونظر الفتح  
كالنقص أو الى المذ كر فالتاء لا غير كثنانية رجال وكذا ان تم تضاف والمعدود مذ كر فان كان

عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا المذ كر وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنا عشرة وثلاثة عشر وأربع عشرة الى تسعة  
عشرة فلهذا كرا حذوا والتا لثون احدى واثنا وأما ثلاثة وما بعد هالي تسعة فحكمها بعد التا كيب كحكمها قبله فتشبه  
التاء فيها ان كان المعدود مذ كرا وتوسط ان كان مؤنثا

واما عشرة وهو الجزء الاخير فتنسقط التامه ان كان المعلوم مذكروا ثبت ان كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فبايده  
فتقول عندى ثلاثه عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع احدى واثنين واثنين فتقول احدى عشر رجلا  
واثنا عشر رجلا باسقاط الـ ١٤٢ وتقول احدى عشرة امرأة اثنا عشر امرأة اثبات التامه يجوز جمع المؤنث تسكين

مؤنثا فالكثر اجزاها كالتموص كجاءنى من النساء ثمان ومروث ثمان ورايت ثمانا بالتونين لانه  
مصرف كأمرو يقال رايت ثمانى بالتونين لشبهها بجوارقها ومعنى يقل حذف الياء مع اعرابها  
على التون كقوله لها ثمانا اربع حسان • وأربع فقرها ثمان

(قوله واما عشرة الخ) انها خلقت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها الكراهة اجتماع  
ثانيتين فصاهاو كالكلمة الواحدة كالثلاثة عشر رجلا وكراهة اختلاء لفظين معناه مؤنث من  
العلامة في ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستغقت الاصل في العدد  
دونها وان ثابتت الكلمة وتذكر كبرها انما يكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع ثانيتين  
في احدى عشرة وثنتي عشرة مع انه كلمة واحدة لا اختلافا في حالي الاول مع الالف كجزء  
الكلمة ولذلك تنسقط في تصحيح ولا تكسيرا اذا قالوا في حلي حليات وحبال في ثلاث التامه فتنسقط  
كجفان وجفان في جفت وتولياء الكلمة على التام في الثاني اذا لا واحد له من لفظه فكانت  
كالاصل والثانيتين مستفاد من الصيغة (قوله ويجوز جمع المؤنث تسكين) ظاهره مع احدى  
وغيرها في تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة التامه وهي مركبة سكنت شينها في لغة  
الحجاز كراهة توالى اربع حركات فصاهاو كلمة واحدة وكسرها كترقيم تشبيهاتنا كنف وبعض  
تميم بقيها على فقهها الاصل وبه فرأى زيد بن القعقاع وهو الاعمش فانجبرت منه اثنا عشر عينا اه  
وبذلك يعلم ان الجواز في كلام السارح باعتبار تعدد اللغات والافال يكون واجب عند الحجازيين فان  
حذفت الاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة ابي جعفر احدى عشر كوكبا  
وقد قرئ اثني عشر شهرا بالكون وفيه اجتماع ساكنين (قوله واول) أى اتبع أى اجعل لفظا  
عشرة تالفا لثنتي الخ فصره مفعول اول واثنتي ثان وقوله اذا اثنتي نضر على ترتيب الالف ونشأ القصر  
افه أو ضرورة أو حذفت همزته لاجتماعهم همزة أو أو فاذن ذلك حكم اثنتين واثنين اذ اركبا لئلا  
يتوهم انهما في الئذ كره والثانيتين كثرانه في حال تركبها اما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير  
أحد الخ كان قوله واليا غير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بناسخا عند  
التركيب (قوله كلها مبنية الخ) اما الجهر فلنصته معنى حرف العطف اذا لاصل خمس وعشر مثلا  
ولذلك يسل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله كان بها الدبران عشر وأربع وهذا عام  
في عجز اثنتي عشر وغيره واما المصدر فلانه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل تامه الثانيتين في لزوم الفتح  
واعتراضه بان جزء الكلمة وما قبل التامه لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لانه وسط كلمة  
والبناء انما يكون في الاخر كالأعراب لو سئلوا جئت ببناء صدر المركب المرحى مطلقا لو غير عدى  
الا ان يقال تسويع في تسعة فتحة الصدر بناء لمسا كلمة الجهر ولشبهها البناء في اللزوم وان كانت في  
الحقيقة فتحة مبنية (قوله وتثنى على الفتح) انما يثبت على حركة اشعار اربع وض البناء وكانت فتحة  
مخففة لتثني التركيب (قوله يعرب بالالف) أى لعدم تركب به عشر واقعة موقع نون المتنى وما قبل  
النون محل اعراب لانه في جاء اثنا عشر رجلا اثنا عشر بالالف لانه ملحق بالمتنى وعشر مبنية على  
الفتح لنصته معنى العطف كما لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المتنى ولا يصح ان يقال انه  
مضاف اليه (قوله بواحد) أى منكره منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله

الشين ويجوز أيضا  
كسرها وهي لغة تميم  
(ص) واول عشرة اثنتي  
وعشر اثنتي اذا اثنت  
نشأ وذكر واليا غير  
الرفع واربع بالالف  
والفتح في جزأ  
سواهما الف (ش)  
قد سبق انه يقال في  
العدد المركب عشر في  
الئذ كبر وعشرة في  
الثانيتين وسبق أيضا  
انه يقال احدى في  
المذكر واحدى في  
المؤنث وان يقال ثلاثة  
وأربعة الى تسعة بالتام  
المذكر وسقطها  
للمؤنث وذكره انما  
يقال اثنا عشر للمذكر  
لانه في المصدر  
والجهر فتعود على اثنا  
عشر رجلا ويقال اثنتا  
عشرة امرأة للمؤنث  
بناء في المصدر والجهر  
وبه بقوله واليا غير  
الرفع على ان الاعداد  
المركبة كلها مبنية  
صددها بجزها وتثنى  
على الفتح فتعود احدى  
عشر بفتح الجزأين  
وثلاث عشرة بفتح  
الجزأين ويستثنى من  
ذلك اثنا عشر واثنتا

عشرة فان صدرها يعرب بالالف وفعوا بالياء نصبوا جارا كالعرب المتنى واما مجزها فمبنية على الفتح فتقول جاء اثنا التيف  
عشر رجلا ورايت اثنتي عشر رجلا ومروث اثنتي عشر امرأة ورايت اثنتي عشر امرأة أو مروث اثنتي عشر  
امرأة (ص) ومير العشرى للتسعينا • بواحد كاربعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكروا هذا العدد المفرد

وهومن عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد لئلا يكون غير الامفراد منصوباً بعشرون بدلاً وعشرون امرأة وذكراً كقوله التيفو بلفظ هو عليه فيقال احد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالثاني ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للمذكور ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنان وعشرون وثلاث وعشرون بالثاني ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلفظ عما سبق ومن هذا ان احاء العدد على اربعة اقسام مضافة ١٤٣ مكية ومفردة ومعطوفة (ص)

وميز وأركباً على ما هو  
میز وعشرون فوسو  
(ش) احدى عشر  
الركب كعيز وعشرين  
وأخواته فيكون  
مفرداً منصوباً نحو  
أحد عشر وجلا  
واحدى عشرة امرأة  
(ص) وان أضيف  
عند مركب يبقى البناء  
ومحذوفين ب (ش)  
بحوز في الاعداد  
المركبة اضافة الى غير  
معرهما اعداد اثني عشر  
فانه لا يضاف فلا يقال  
اثناعشر وكذا اضيف  
العدد الى المركب فذهب  
الصرين انه يبقى  
الجزآن على بناءهما  
فتقول هذه خمسة عشر  
ورأيت خمسة عشر  
ومررت بخمسة عشر  
بقع آخر الجزآن وقد  
يعرب الهجزمع بقاء  
الصدر على بناءه  
فتقول هذه خمسة  
عشر ورأيت خمسة  
عشر ومررت بخمسة  
عشر (ص) وصغ  
من اثنين هافوق  
الى عشرة كفاعل

التيفو) يقع النون وسد النصية مكسورة وقد تنقف وأصله تيفوف كسبوا من نافي تيفوف اذا زاد  
وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاده على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من الشرط أو  
الثاني أو الالف فطلق التيف على الواحد خافوه بخلاف ضعه ويضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار  
ولهما حكم الثلاثة في الأفراد والاضافة التركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أي عند  
الجمهور وأجاز الفراء جمعته كما نظاه قوله تعالى اثنتي عشرة فاساطاً ما أو جيب بان اساطاً ليدل كل  
من اثنتي عشرة والتيف محذوف أي فرقة لا تمييز والاوجب تذكير العددين لأن السطمة ذكر وقال  
المصنف انه تمييزاً لثبوت عدده لوصفه بالمؤنث وهو ما لأنه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز  
جمع تمييز المركب والافهم مشكل لكن قال بعضهم ان كان كل واحد من العدود جماعاً جمع  
التمييز فان العدود هنا قائل وكل فبها اساطاً لاسط واحد فوقع اساطاً موقع قبيلة قدس (قوله  
ومحز) مبتدأ وسوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الاعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها  
فان العدد مطلقاً نحو زاضافته الى غير تمييز نحو عشرون وثلاثين ويجوز تنديس في غير التيف ولا  
بذكر اسلا لئلا لا تقول ثلاثة زيد الا ان عرف جنبها وانما خص المركب لاجل قوله يبقى البناء الخ  
(قوله ما بعد اثني عشر) أي واثنتي عشرة لأن عشر فيها مائة نون المتني فلا تجمع الاضافة كالنون  
وحذفها بليس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب الهجزم) أي لان الاضافة ترد الاحياء الى اصولها  
من الاعراب ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور انه الاقصى لكن في التسهيل لا يقاس عليه  
ولم يعرب المصدر لان المضاف مجموع الجزآن فمعاً كاسم واحد اعرب في آخره (قوله مع بقاء المصدر  
على بناءه) فيه المسامحة المسامحة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافاً الى الهجزم مطلقاً واستحسنوا  
ذلك اذا أضيف تكمة عشر (قوله كفاعل) اما صفة لقول صبح المحدث أي صبح زينا كفاعل  
من اثنين الخ أو الكافي بمعنى مثل مغفوله وظاهر ذلك مع قوله الاستي في حكم جاعله احكاماً لفاعل  
المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعله وهو مضاف الى الاول  
والاشتقاق من الفاظ العدد سماه لهما احاء اجناس غير مصادر كاستعجار الطين من الحجر وترت  
يداه من التراب ولا فعل لهما معناها أو ما الثاني في شئت من الثاني والثالث والربع وهكذا مصادر تنبت  
الرجل وثلاث الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكلها من باب ضرب بضرب بالالف والبع والسمع  
والسمع من باب شفع بشفع شفعاً الا ان رجوع الضمير في قوله له احكاماً الى فاعل لا بقصد صوغه من اثنين  
أو يقدر هتاً مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء في منه والهاء عائدة على الموصول  
الواقع على العدد وثائب فاعل بني يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كإيشير له الشارح في  
الحل ومفعول نصف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل  
مثل بعض في معناه أو في اضافته الى (كله) قوله أحدهما ان مفرد أي عن الاضافة لعدود من لفظ  
عشرة ومعناه حيث نذكر واحد موصوف بكونه ثالثاً ورابعاً أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب  
الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً في التوضيح وهذا هو الراجح وله وضع من اثنين الى آخر

من فعلاً واخته في التانيب بالتاومي ذ كرت فاذا كرفاً لاغيرتا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة موزان لفاعل كما  
يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بلا فاق التذكير ويتألف التثنية (ص) وان ترد  
بعض الذي منه بنى نصف اليه مثل بعضيين وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق في حكم جاعله احكاماً (ش) انه اعل  
المصوغ من اسم العدس سمعاً لان أحدهم ان يفرد قال بن وثنية وثنية وثنية كخامس

والثاني أن لا يفرد حيثئذ اما ان يستعمل مع ما اشتق منه واما ان يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه في الصورة الاولى يجب  
 اضافة فاعل الى ما بعده فتقول في التذكير كان اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة فتقول في الثالث ثمانية اثنين  
 وثلاثة ثلاث ورابعة اربع الى عاشر عشرة والمعنى اثنان واحد اثنان واحد اثنان واحد عشرة وهذا هو المراد بقوله  
 وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه الى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحدا  
 اشتق منه فاضف اليه ممثل بعض والذي يضاق اليه هو الذي اشتق منه وفي الصورة الثانية يجوز زوجان أحدهما اضافة  
 فاعل الى ما يليه والثاني تنوينه ١٤٤ ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد فتقول في التذكير

ثالث اثنين وثالث  
 اثنين ورابع ثلاثة  
 ورابع ثلاثة وهكذا  
 الى عاشر تسعة وعاشر  
 تسعة وتقول في  
 الثالث ثالث اثنين  
 وثالث اثنين ورابعة  
 ثلاث ورابعة ثلاثا  
 وهكذا الى عاشر تسع  
 وعاشر تسع والمعنى  
 جاعل الاثنين ثلاثة  
 والثلاثة أربعة وهذا  
 هو المراد بقوله وان  
 ترد جعل الأقل مثل  
 ما فوق أي وان ترد  
 بفاعل المصوغ من  
 اثنين فما فوقه جعل  
 ما هو أقل عددا مثل  
 ما فوقه فاحكم له بحكم  
 جاعل من جواز  
 الاضافة الى مفعوله  
 وتنوينه ونصبه  
 (من) وان اردت  
 مثل ثاني اثنين  
 مركبا فيتركيبين  
 أو فاعلا بمحاليته

البيتين (قوله والثاني ان لا يفرد الخ) فتحته استعمالا ان ذكرهما التثنية بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله  
 وان ترد جعل الخ فاستعمله مع غير العشرة ثلاثة وسبأ في له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد  
 فجمعه استعمالا تفاعل العدد سبعة كافي التوضيح (قوله والمعنى اثنان اثنين) عبارة التوضيح  
 وشرح مع زيادة الوجه الثاني في فاعل ان يستعمل مع اصله الذي صيغ هو منه ليقيدان الموصوف  
 بعض تلك العدة المعنية لا غير تكلماس خمسة أي بعض جماعة مفصلة في خمسة أي واحدا منها الا ان  
 عليها ما يجب حيثئذ اضافته لاصله كما يجب اضافة البعض لكاه كيد زيد فلا ينصب ما بعده على  
 المختار لانه اسم جامد يعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا نزل جه الذين كفروا ثاني اثنين  
 لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يصح في الموصوف اضافة بمعنى ذلك  
 الاسم أي كونه ثالثا او اربعا ما لا يكافئ في الحالة الاولى فيصير في نحو عاشر عشرة ان يكون في الرتبة  
 الاولى ولا يجب كونه في العاشرة اذ بعد في الآية ان المراد بثنائي اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة  
 الثانية او الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدة لا زائد عليها لا تكرر لكونه ثانيا أو غيره فبقي الصبان  
 عن الجاهل بما يخالف ذلك غير سديد فقام له (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان يعنى الحال أو الاستقبال  
 والاعتبرت اضافته لانه اسم فعل حقيقة مشتق من مصدر فله كافر (قوله ثالث اثنين الخ) فظاهره  
 انه لا يقال ثاني واحد أو جازم بعضهم ونفقه عن العرب ووجه الدعا معني بان معناه مصر الواحد اثنين  
 بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان اردت الخ) ممثل  
 مفعول اردت ومركبا حال منه أو بالعكس وهذا شروعي في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما  
 ان يستعمل كثافي اثنين أي انه بعض تلك العدة لا تكرر لا لتألف بعينه وهو الذي ذكره المصنف  
 وذكره ثلاثة أوجه ستمرها واما ان يستعمل كجاعل ومشير اليه الشارح زاد الموضح ان يستعمل  
 كالمفرد ليقيد الانصاف بعينه مقيدا بمصاحبة العشرة أي ان المصدر واحد متصرف بكونه ثاني  
 عشر أو ثالث عشر مثلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيره لئلا يترك بالصد والاعتصار  
 على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة فيضمهما معا فيه (قوله بني)  
 اما مجزوم في جواب أضف اشبع كسره للروى أو مرفوع عن ان جلته صفة لتركب أي مركبا وفي  
 بساتينه (قوله وشاع الاستثناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لتركيب جازم عشر أي  
 في اقادته معني ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذ كروياه عطف على عشرين والفاعل نصب  
 باذ كرويه (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كافر (قوله وتكون الكلمات

أضف \* الى مركب بساتين بني وشاع الاستثناء بجازم عشره ونحوه وقبل عشرين اذ كرا وبابه الاربع  
 الفاعل من لفظ العدد \* بمحاليته قبل أو بعد (ش) قد سبق انه يعني فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما ان يكون  
 مراد به بعض ما اشتق منه كثافي اثنين والثاني ان يراد به جعل الأقل مساو بالمافوقه كثالث اثنين وذ كره انه اذا ر بدناه  
 فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يعني بتركيبين  
 صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعله في التأنيث وعجزهما عشر في التذكير وعشر في التأنيث وصدرا الثاني منه ساقى  
 التذكير أحدا واثنا وثلاثة بالثاني الى تسعة وفي التأنيث أحدا واثنا وثلاث ثلاثا الى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر  
 وهكذا الى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة الى تسعة عشر تسع عشرة وتكون الكلمات

الاربعة مائة على الفتح الثاني أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب و يضاف الى المركب الثاني بقية الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثالثة ثلاث عشرة الثالث أن يقتصر على المركب الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشرة واليه أشار بقوله وشاع الاستغناء بحادي عشر ونحوه ولا يستعمل فاعل من ١٥ : العدد المركب لئلا يلهى على المعنى الثاني وهو أن يراد به

جعل الأقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادي مقلوب واحد واحدة مقلوب واحدة جعلوا فاعلها بعد لهما ولا يستعمل حادي الا مع مشر ولا يستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان ايضا مع عشرين واخواتها فتقول حادي وتسعون وحادية وتسعون وأشار بقوله وقيل مشرين البيت الى أن فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه المصوغ نحو حادي وعشرون وتاسع وعشرون الى التسعين وقوله يحال عليه معناه انه يستعمل قبل العقود والجالتين اللتين يستعملان به يقال فاعل في التذكير وفاعله في التأنيث

الاربعة مائة على الفتح أي ما عدا اتنا و اتنا وكذا يقال فمما ساقى وعمل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأيا لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنع (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثاني وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركبه و يضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله اوظعا على حالته الخ أي حالتي التذكير ومنه (قوله الثالث) أي من أوجه استعماله كثاني اثنين ان يقتصر الخ أي ويحذف الثاني بتمامه والشايع تابع في ذلك للمصنف وولده ويرد التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالفرديفيد الانصاف بمعناه والصحيح كاذكر ما توضيح ان يقتصر عليه في هذا الوجه مفاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقهما فصار حادي عشر مثلا وحديثا ما أن يعرب بالمرز والتركيب فيما قيل الثاني أبدا بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول وينى الثاني حكما بان السكت وإن كيانا ووجهه أن يقدر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا القلة ويتعنى بناؤه ما معا على حلول كل منه ما جعل المحذوف من صاحبه كإقيل لانه لا دليل حيث تدعى انتراعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان في استعماله كثاني اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالفرديف فاعده في التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجاز سيبويه وجاعة قياسا فوقى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما أنه الشايع والمعنى مفسر الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه ويتعين اضافة الاول للثاني لأن الوصف لا يعمل النصب الامتونا وتوينة هنا مجتمع تركبه مع عشر نعم لأن ان تحذف عشرين الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان توتنه نصبت به الثاني بخلاف (قوله جعلوا فاعلها) الخ أي فصارا حاد واحد وقيل واوهم ما ياء لظرفها اثر كسرة لان تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم عمل الاول كفاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى ان فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حيث شيد بقيد الانصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرين كالفرديف ان عطف العقود على ما شئت منه كثاني اثنين وعشرين كان بمعنى بعض اوصافه كالثاني اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتحوزه الاضافة والنصب يمتنع حادي عشرين بخلاف العاطف لا متناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر حادي ثلاث لحنات حذف الواو واثبتت نون عشرين مع انه مضاف لما بعده ذكر لفظ شهر وهو لا يذكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيموني والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله اعلم

ذكرها بعد العدد لانها كثانيات منه (قوله كم كم شخص الخ) كم في محل رفع مبتدأ أو شخصاً يتميزه منصوب به وجهه تماخذه والجملة في محل جر بالكاف (قوله وجران) ينقل فقرة المزمرة الى ان رأى للوزن (قوله استغماية) أي بمعنى أي مذكراً لا استغماها عن كمة التي (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هي فيه اخبار بالكرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أي لا لم يسمع الا كذلك فاعلم في ذلك المصاع كقوله لعمري وأجاز الكوفيين جمعه

(١٩ - خضري - ثاني) وكذا) بمعنى الاستفهام كم يمثل ماه مئتين عشرين كم شخصاً وجران تجر من ضمرا \* ان وليت كم حرف جر مظهرا (من) كم اسم والتأويل على ذلك دخول حرف الجر ضمرا وهـ قوله على كم جذع سقطت بذلك وهي اسم لعدد ميم ولا بد لها من غير نحو كم رجلا ذن وقيل ذن لانه لا يحكمه حيث أي كم يوم اصحت كمن استغما وخبر قوخر قبل ذكره هو لا يستغما بكوا يميز كم مئتين وخبره كور قد يمتدح



تجوزكم درهماً فضت  
ويجوز من مضمرة  
ان وليت كم حرف  
يوتجوزكم درهم  
أشترت هذا أي بك  
من درهم فان لم  
يدخل عليها حرف جر  
وجب نصبه (ص)  
واستعملتها خبراً  
كعشرة \* أو مائة  
كم رجال أو مئة  
كم كائن وكذا  
و ينصب \* تمييز  
ذين أو به صل من  
نصب (ش) تستعمل  
كم للتكثير فقبح  
يجمع مجرور كعشرة  
أو بمجرور كإثنية  
تجوزكم فلان ملكك  
وكم درهم أنفقت  
والاعنى كثيراً من  
الفلان ملكك  
وكتيراً من الدراهم  
أنفقت ومثل كم

مطلقاً وبعضهم ان كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الاتحادكم غلبا مالاً أي كم صنفان  
أصناف الفلان استقر والى بخلاف كم فرداً متها وهو تفصيل حسن صان (قوله) كم درهم  
قضت كم استهامة مفعول مقسم لقيضت ودرهما تميزها منصوب به (قوله) ويجوز جر الخ  
أي تر جمعي النصب بالشرط المذكور وقوله من مضمرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من اليانية  
لانها هي التي تميز التميز مطلقاً البيان جنس المميز وقال الزجاج يضافه كم اليه وعلى الاول فالمشهور  
منع ظهوره من كذا وظاهر المتن لان الحارل كم عوض عنها وقيل يجوز نحو بك من درهم اشتريت  
(قوله) فان لم يدخل عليها حرف جر الخ هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه  
غيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرته كم بالاضافة كم بد كم جلاضرت فأنظره ورواه هذا  
التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقاً وان جرته كم وجوزوه مطلقاً جلا على الخبرية وعليه حمل  
بعضهم كم عملة كياجر بالجر بناء على انها هي استهامة للتميز وانظر هل هذا الجر من مقدرة  
كما اذا دخل عليها حرف جر أو بضافتها اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على تميز الخبرية  
بكرة تجوزكم من ملك ولا استهامة مقبلة أي وان لم تجز قال الرضي ولم أعر على شاهده فردى  
المطلوب وقوله تعالى صل بنى اسرائيل كم آتناهم من آية ينة وفيه لطافة أفاده الصبان (قوله)  
كم كذا حال كم خبرية مبتدأ آخره مخوف أي عندي أو مفعول لخوف أي ملكك ورجل تميز  
مجرور بضافتها اليه كتمييز العشرة ووجه كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب الالف وأصلها امرأة حذف  
الهزة بعد تنقل حركتها الى الراء (قوله) كم كائن الخ مبتدأ وخبر أي لفظ كائن وكذا  
مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدمهم والتكثير وقوله وينصب  
الخ كالاتقان من التثنية (قوله) أو بمجرور وليس هو الاكثر والأصح ومنه كم عملة كياجر  
بالجر بناء على انها هي خبرية وهو المشهور وليس الجمع يشاذ قيل ولغة تميم نصب تميزها المفرد جلا  
على الاستهامة وجعل عليها كم عملة بالنصب ومرفى المستداسخ هذه البيت والصحيح ان الجر هنا  
باضافة كم اليه لا عن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جر بهما نحو  
وكم من للتشعر ما وجوب الجر اتصاله بهما فان فصل بينهما يحد الظرفين احتيرون نصبه ويجوز بالجر  
كقوله كم بجود موقوف نال العلى \* وكره تخلف قدوة

بجر موقوف والمراد به من ليس أصيلاً من جهة الاب اذ هو من أمه عجمي وأمها عربية أو هما معا  
شكك عندى من الناس رجلاً أو بجملة كقوله \* كم نالني من موفض لا على عدم وجوب نصبه  
لثبوت الاضافة حينئذ فحملت على الاستهامة والفصل مطلقاً خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم  
الخبرية والاستهامة في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا هما أو جوازه حذفه  
للدليل وزعم الصدر كاسياقي وفي وجوه الاعراب فان تعدد هما جارا فحملهما جارا والافان كني بهما عن  
الحديث أو الطرف فنصب على المصدرية أو الطرفية كم مضمرة أو بوضاحتها وان كني بهما عن  
الذوات فان لم يلهما نعل كم رجل عندى أو كان لازماً كم رجلان أو متعدداً رافعة الضمير هما  
كم رجل ضرب زيد أو لسيهما كم رجل ضرب أبوه زيد أو أخذ فعوله كم رجل ضربت  
زيداً عنده فهما في ذلك كما مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعدداً لم يشغل بشئ كم عبد ملكك  
فهامة عولان أو اشتغل بضميرهما أو سبيهما كم رجل ضربته أو ضربت عبد عمه فاشتغل  
وغيره فان أن تميز الاستهامة مفرد على الأضغ وأصله النصب وبفصل منها في السعة وفي الخبرية  
يجوز مفرداً وجهاً أو أصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تبدل على التكثير  
وتختص بالماضي فلا يجوز كم فلان سألهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا

تستدعي جواباً ولا يقرن البطل منها الهمزة بخلاف الاستفهامية في الجميع (قوله في الدلالة على  
 الكثير) فظاهر في كائين دون كذا لأنها كناية عن عدمهم قل أو أكثر ولو واحد ما يعني (قوله  
 وكائين) أي يفتح الهمزة وشد الياء عنوناً وما يكتبون أنهما مركبة من الكاف والياء المنونة فلما  
 دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نوناً جازاً لوقفها ومن وقف  
 بمحذوفها اعتبر أصله ويقال فيها كائن كلفظ فاض وكان محذوف المدة بعد الكاف وكان يسكون  
 الهمزة وكسر الياء وكثيراً بتقديم الياء على الهمزة فحقها خمس لغات والنون في الكل أصلها التنوين  
 وأصلها الأولى وهي الأصل وهما قرأ السبعة إلا ابن كثير ويليها كائن كقاص وهما قرأ ابن كثير  
 وهي أكثر في الشعر لقوله امرؤ القيس بالراء فكائن \* أما حم يسره بعد صر  
 (قوله أو محرورين) خاص بكائين بدليل مثله وأما كذا فحسب نصب تمييزها ولا يجوز من اتفاقاً ولا  
 بالاضافة خلافاً للكوفيين لأن عجزها اسم إشارة لا يغلقها باعتبار أصله وإن أمكن تفسير حكمه  
 بالتركيب فقول المصنف أوجه من أي تمييزين بالنظر للجمع (قوله وهو لاكثر) أي جرميز  
 كائين عن أكثر من نصبه بل أوجه أن عصقو ومنتج حرمه لا إضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت  
 لحكاية أصله (قوله ومركبة) أي مكررة وليس المراد جعلها كلمة واحدة لأن الأولى بحسب  
 العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما تمييزها والناية تأكيدها (قوله ومعطوفا عليها)  
 هو الغالب وقول ورود الأولين كافي في التسهيل بل منع أي حروف معاً هما (قوله لها صدر الكلام)  
 أي فلا يتقدم عليها عامل الاضاف وحرف الجر وحكي القراء أن تقديم عامل التمييز لغة وفي عليها  
 أعربها فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والهيح أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله  
 ولا تخرج الآية على اللغة الردية وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلكنا فمفعول مفعول أهلكنا  
 والمجمل في محل نصب يروا والتعليق بهما كم وأنهم الهم لا يرجعون منه عول لاجله ليرأوا قبل غير ذلك  
 (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كماله \* وأعلم أن كائين وكذا يتفقان مع كم في الامية  
 والبناء والاهام والافتقار إلى المميز وتنفرد كائين بموافقتها في التصديق في التكرير تارة وهو الغلب  
 والاستفهام آخر وهو نادراً ولم يشته الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لا ين سجد كائين تقرأ سورة  
 الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد وبخلافها في أن كم  
 بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر في منع اضافتهما إلى التمييز كما مر وتنفرد كائين بموافقتها في غلبة  
 جرميزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل علم اجاز خلافاً لما حاز بكائين ببيع هذا الثوب لا تميز  
 الا بغيره وتنفرد كذا بموافقتها في عدم التصديق وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً الامعطوفا  
 عليها كما مر الله أعلم \* (الحكاية) هي لغة الماناة واصطلاحاً إيراد اللغة المشعور به منته أو  
 إيراد صفتها ومعناها وهي اما حكاية جملة وتكون بالقول وما تصرف منه فيجوز به لفظه أو معناها  
 وأما حكاية مفردة وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستنبات أي أن من وهي  
 التي ذكرها المصنف والمحكى فيها صفة اللفظ وحكاية بدون استههم فان كان الحكم على معنى اللفظ  
 المحكي كانت شاذة لقول بعض العرب عنان تقرأ لمن قال له هاتان تقرأتان أو على نفس اللفظ ولا  
 وهذا هو المراد بقول الكافية وإن نسبت لاداة حكما \* فابن أو عرب راجعاً  
 وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً حاز أعربها بحسب العوامل وحازت حكايتها على  
 أصله مع تقدير أعربها فتقول ضرب بوقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً أو بفتح الأولين وسكون  
 الثانيين حكاية لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين أن حكى لغيره سواء كان ثانياً  
 ليناً أم لا كغيره وإن أعرب وثانياً لين وجب تضعيفه نحو لو وفي حرف بشد الواو وليد لقوله

في الدلالة على التثنية  
 كذا وكائين وعينه  
 منصوب أو محرو  
 عن وهو لاكثر نحو  
 قوله تعالى وكائين من  
 نبى قبل معه  
 وملك كذا درهمها  
 وتستعمل كذا  
 مفردة كهذا المثال  
 ومركبة نحو ملك  
 كذا كذا درهمها  
 ومعطوفا عليها مثلها  
 نحو ملك كذا  
 وكذا درهمها وكم لها  
 صدر الكلام  
 استفهامية كانت أو  
 خبرية فلا تقول  
 ضربت كم رجلاً ولا  
 ملكت كم غلاماً  
 وكذلك كان بخلاف  
 كذا نحو ملك كذا  
 درهما (ص)  
 (الحكاية) \*

وقل منان ومنين  
 بعدلى القان باينين  
 وسكن تعدل وقول لمن  
 قال انت بنت منه  
 والنون قبل التاني  
 مسكنه والفتح تزر  
 وصل التا والالف  
 من باثرذايشوة كلف  
 وقول منون ومنين  
 مسكنا ان قيل  
 حاقوم لقوم فطنا  
 وان نصل فلفظ من  
 لا يختلف ونادى منون  
 في نظم حرف (ش)  
 ان سئل باي عن  
 منكور مذ كورفي  
 كلام سابق حكى في  
 اى مالنك المنكور  
 من اعراب وتذكير  
 وتأنيت وافراد وتثنية  
 وجمع وبفعل هاذك  
 وملاووقفا فتقول  
 لمن قال جاءني رجل  
 اى ومن قال رايت  
 رجلا ياولن قال مررت  
 برجل اى وكذلك  
 تفعل في الوصل نحو  
 اى باقنى واياى واى  
 باقنى وتقول في التاني  
 اية وفي التثنية ايان  
 وايتان رفعا واين  
 وايتين جروا ونصا وفي  
 الجمع ابون وايات  
 رفعا واين وايات جروا  
 ونصا وان مثل عن  
 المنكور المذكور

الام على لولو كنت عالما \* باذئاب لولم تقتنى اواته  
 ومنه الحديث اياكم والالوان التي تفتح على الشيطان فضاء عنها وقربها بال لصيروتها اما لفظ  
 وقلب الحرف المضاعف حمزة في ما ولا للساكنين تقول ما ولا حرف حمزة بعد الالف فان صح  
 ثابته كن جاز التضعيف وعدمه اذاده الفارضى وفي الرضى وشرح الباب للسيد انه يجب تضعيف  
 الثاني المراد لفظه اذا عرب صحيحا كان او متلافا جعل على الف لفظه امتنع التضعيف في  
 الصحيح كذا يلزم تغيير اللفظ والمعنى وجب في الفعل كذا لا يسلط حرف العلة للتون فيبقى العرب  
 على حرف اه فتلخص ان اقسام الحكاية اربعة اقصر المصنف على الثاني والثالثا شاذ وقد علمت  
 السابقين (قوله احك باي) الباء لالة او طرفه مسم (قوله مالنسكور) اى ما ثبت له من صفة  
 الاعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل هي وصفتها بعد من خاصة (قوله في  
 الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحلان حكاية النكرة فمن هي نفس  
 تحريكها واسماها لا غيرهما كما يروه المصنف (قوله مطلقا) اى في احوال الاعراب الثلاثة (قوله  
 واشبعن) بنون التوكيد التثنية تخفف للوقف لا الخفيفة والالاد ثابته الفاعل قاله ان غازی (قوله  
 منان ومنين) بصيغة التثنية فيهما (قوله القان) بكسر الهمزة مثني الف كذلك معنى مؤلف و باينين  
 اى معهما و هو اف ونشر ترسب فنان لحكاية القان ومنين و باينين (قوله وسكن) اى النون الاخيرة  
 لانه لا يوقف على مفترق وكذا اما ساقى (قوله انت بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهي بناء  
 التانيث قلت هاهل للوقف فالتون قبلها مفتوحة لا جملها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبها على انه  
 تانيث محكي لان فيقال منت لا تغفار الساكنين في الوقف وانما حكى فيهما التانيث دون الاعراب  
 لسكون التاني في الوقف ابدال لايحفظها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه) اى للتثنية  
 على ان التاء ليست لتانيث من بل لحكاية تانيث كلمة اخرى ولم تسكن نون المفرد على الاثر لرفع  
 الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل اى مسكنا آخرهما (قوله وان نصل) محذوفه ووقفنا  
 احك الخ (قوله مذ كور الخ) خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها ثبتي بل تكون بحسب العوامل  
 ومفردة مذكرة لا غير مثل من وشذوقه باي كتاب ام باية سنة \* ترى منهم عاراهل وتجب  
 (قوله فتقول لمن قال الخ) فاي في جميع الامثلة المذكورة استهامة معربة لكن اختلف هل  
 اعرابها اظاهر وهو ما فهم من الحركات والحروف او هي لحكاية ما في اللفظ المجموع والاعراب مقدر  
 فوالن فعل الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكي لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره  
 محذوف، و هو عن الصادرتها اى اى حاو قال الكوفيين فاعل محذوف لطابق المحكي واستفهام  
 الاستنبات لا يلزم الصدور عندهم اما الثانية ففعل محذوف مؤخر لما ذكر اى ايا رايت والثالثة  
 محذوفه يعرف محذوف مع متعلقه اى باي مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ  
 وعلى القول الثاني تكون مبتدأ فاعل محذوف انما يرى اى هو اذ هم مثلا ورفعه مقدر للحركة  
 الحكاية او حرفها مطلة او قبل ظاهري في الرفع اذ لا ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) اى  
 العاقل لا اختصاص من به بخلاف اى وانما اختصت حكاية الصيغة في من بالسؤال عن نكرة لانها  
 لعدم تعيينها بكسر السؤال عنها فيغف فيها بخلاف المسؤول عنه والحقا صفتها من بخلاف المعرفة  
 فتذكر بعد من غالبا اما محكية او غير محكية (قوله ونسب مع الحركة) اى التي احتلت للحكاية  
 بالحروف التي بعدها انما هي اشباع لها دفعا للوقف على المفترق وقبل الحروف ليست للاشباع بل  
 احتلت للحكاية أولا فلم تغير بك ما قبلها وصحح ابو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكي ومن

من حكى فيها ماله من اعراب وتشيح الحركة التي على النون فيتولد منها حرف مجانس لها ويحكى فيها ماله من تأنيت مبنية  
 زبد كبروت تنيق وجمع ولا تفعل بهاذك كله الا ووقفنا تقول لمن قال جاءني رجل منو ولين قال رايت رجلا منا ولين قال مررت

رجل منى وتقول في تشبيه المذ كرمنا نرفعوا ومن نصبوا نورا ونسكن النون فيه افتقولا بن قال جامع في جلال منان وابن  
قال مرت برجلين منين وابن قال رأيت رجلين منين وتقول في ثلثة منه رفعوا ونصبوا حرا فاذا قيل أنت بنت قتل مرفوعا وكذا  
في الجر والنصب وتقول في تشبيه المؤنث متنانا ورفعوا منتين حرا ونصبوا بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التشبيه وقد  
ورد قليلا في النون التي قبل التاء نحو متنانا ومنتين واليه أشار بقوله والعج زرتة وتول ١٤٩ في جمع المؤنث منات بالالف

والنساء الزائدين  
كهنات فاذا قيل حاء  
نساء وقيل منات وكذا  
تقول في الجر والنصب  
وتقول في جمع المذ كرم  
منون رفعوا ومنين نصبوا  
وحرا بسكون النون  
فيهما فاذا قيل حاء  
قوم قتل منون واذا  
قيل مرت يقوم أو رأيت  
قوما قتل منين هذا  
حكم من اذا حكى بها  
في الوقف فاذا وصلت  
لم يحكى فيها شيء من  
ذلك لكن تكون  
بلفظ واحد في الجمع  
فتقول من ياتني لقاتل  
جميع ما تقدم وقد ورد  
في الشعر فلا منون  
وصلا قال الشاعر  
اتواناري فقلت منون  
أنتم وقالوا لجن قلة  
عوا خلا ما فقال  
منون أنتم والقياس  
من أنتم (ص) والعلم  
أحكيه من بعدهم  
ان عريت من  
عاطفها اقترن  
(ش) يجوز ان يحكى  
العلم بمن ان لم تقدم  
عليها عاطف فتقول

مبنية على سكون مقدّمه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مقدّمه كانت أولا وليست متنانا  
ومنين ومنات معربة كقديتوهم من التشبيه والجمع بل هي لفظ من زينت عليها هذه الحروف  
للدلالة على حال المدول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أبدا مبتدأ حذف خبره  
أى من هو أو هم على قياس ما رقى أى (قوله) وابن قال مرت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار  
فمقتضى ان محله جرح عرف عنون أو مبتدأ حذف خبره كما رقى أى وقال ابن عصفور لا بد من إعادة  
الجار في من وأى وبقدر متعلقه بعدهما ما روى وبني جوازهما عند من يرى ان استفهام  
الاستنباط لا يلزم الصدر (قوله) اتواناري الخ) فيه شبه وذات الحاق السلامة وصلا كما في الشارح  
وتحريك النون وكونه حكاية لقدر غير مذكور كذا ذكره ابن المصنف والتقدير اتواناري فقالوا  
أنتما فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أنتما فهو شذوذا آخر لانه ليس نكرة توجه له المصريح  
حكاية للضمير في اتواناري لا بد من ضرورة يس كافي الصبان بان الشاعر قال الجن حين اتيتهم لهم منون  
أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله اتواناري فالنطق بالتأني من منون فكيف يحكى به فتعين التقدير  
اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ما قيل ان هذا الشعر مرأى كذوبة من  
أ كاذب العرب فكلاد المصريح بمقتضى تأمل (قوله) عوا خلا ما أصله أنهم عوا أى تعموا في الظلام  
ويرى عوا صابحا وكلاهما صحيح لانه من قصدتين لشاعر بن (قوله) والعلم أحكيه) أى عند  
التحزين واما غيرهم فلا يجوز بل يرفعونه بعدهما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز ان يكون ذلك  
أضبايل هو الارجح (قوله) من بعدهم) ظاهره مطلقا أى وقفا وصلوا هو كذلك اه سم والخصوص  
بالوقف إنما هو حكاية صفة التكررها إنما أى فلا يحكى العلم بعدها كما لا يحكى سائر المعارف مطلقا  
فاذا قيل رأيت زيدا أو مرتت زيدا فقلت أى زيد رفع زيدا لا غير لان أى يظهر امرها فذكر عوا خلا ما  
الثاني لما خلاص من (قوله) يجوز ان يحكى العلم) أى بشرط كونه لما قبل وان لا يتبين عدم اشتراكه  
فلا يقال من الغرزد في الجرح ان قال سمعت شعر الغرزد في لعدم الاشتراك فيه وان لا يتبين عدم اشتراكه  
توكيد أو بدل فلا يقال من زيد العاقل بن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بآب مضاف  
الى علم حكى لصيرورته مع المتعوت كشي واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب بن قال رأيت زيدا بن  
عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز من ذهب سيبويه فيكى المتعاضدان ان كانا معا علمين  
كزيد وعمرا أو الاول فقط كزيد أو اخا بخلاف أخا زيد وعمرا (قوله) خبر عنها) فهو مرفوع بصفة  
مقدرة في الاحوال الثلاثة لتعذر المعارض بحركة الحكاية وقيل مركبة في الرفع اعراب (قوله) أو خبر  
عن الاسم) أى أو من خبر الخ (قوله) عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء ايضا والمراد صورة العاطف  
لانه للاستئناف وقال الرضى انه للعطف على كلام المخاطب يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في  
جواب رأيت زيدا مثلا (تنبيه) ظهر عماران من تخالف أبا في جهة تشابه اختصاصها بالعاقل  
و بالوقف و يجب فيه الاشباع ولا يختص بالتكررة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التانيث في نحومنة  
ومتنان بخلاف أى في الجميع (قوله) العلم) أى لما كان أوليا وكنية لكثرة استعماله بخلافه

لمن قال عاطف زيد من زيد بن قال رأيت زيدا من زيد اول بن قال مرتت زيد من زيد فتحكى في العلم المذ كرم بعد من ما لعلم  
المذ كرم في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ أو العلم الذى بعده ما خبر عما وأخبر عن الاسم المذ كرم بعد ما من  
عاطف يجوز ان يحكى في العلم الذى بعده ما لما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر عن من ومبتدأ خبره من فتقول  
لقاتل جامع زيدا ورأيت زيدا أو مرتت زيد ومن زيد ولا يحكى من المعارف لا العلم فلا تقول لقاتل رأيت غلام زيد من غلام زيد

ينصب غلام بل يجب زعمه فتقول من غلام زيد وكذلك في الرفع والجرح (ص) • (الثاني) • علامة الثاني تأء وألف  
وفي اسم قدر والتاء كالكف ١٥٠ ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالر في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون

مذكرا والثاني تفرع  
عن التذكير ولو لم يكن  
التذكير هو الأصل  
استغنى الاسم المذكور  
عن علامة يدل على  
التذكير ولو لم يكن  
الثاني قسرا عن  
التذكير افتقر الى  
علامة تدل عليه وهي  
التاء والالف المقصورة  
أو المصدودة والتاء  
أكثر في الاستعمال  
من الالف ولذلك  
قدرت في بعض الاسماء  
كعين وكف ويستدل  
على ثبوتها بالعلامة  
فيه ظاهرة من الاسماء  
المؤنثة بعرض الضمير  
اليه مؤنثة نحو الكف  
تهشما والعين تكلتها  
وبما أشبه ذلك كوصفه  
بالمؤنث نحو أكلت  
كفما مشوية وكرد التاء  
اليه في التصغير نحو  
كيفية يديته (ص)  
(ولا تلي فارقة فولا •  
أصلا ولا المتعالي  
والمتعالي كذلك فعل  
وماتليه تالف من  
في فاشد وفيه ومن  
فعل كقيل ان تسع  
موصوفه غالب التاء  
تمتص (ش) قد سبق  
ان هذه التاء انما  
زيدت في الاسماء

لتبميز المؤنث من المذكور أو كرماء يكون ذلك في الصفات كقائم وقائمة وفاعد وفاعلة ويقبل ذلك في الاسماء كانه  
التي ليست بصفات كرجل ورجله وانسان وانسانة وامرأ وأمرأة ونحوه ولا تلي فارقة فولا الابات الى ان من الصفات

مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فعلول وكان معنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك عن الذي بمعنى  
مفعول وانما جعل الأول أصلا لأنه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصار فيقال للذكر والوثن صبور  
وشكور ولتاء نحو هذا رجل شكور وأمره صبور فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في الثالث نحو ركو بمعنى  
مركو به وكذلك لا تلحق التاء وصفاعلي مفعول كأمه هذا وهي الكثير المندرد وهو ١٥١ الهنيان أو على مفعيل كأمرة  
مطير من عطرت المرأة  
إذا استعملت الطيب  
أو على مفعول كعشم  
وهو الذي لا يشبه شيء  
عما يريد به هواء من  
شبهاته وملاحظته  
التاء من هذه الصفات  
للتفرق بين المذكور  
والثالث فاذ لا يقاس  
عليه نحو عدو وعدوة  
وميشان وممشاة  
ومسكين ومسكنة  
واما فصيل فأما ان  
يكون بمعنى فاعل أو  
بمعنى مفعول فإن كان  
بمعنى فاعل لحقه التاء  
في الثالث نحو رجل  
كريم وأمره كريم  
وقد حذف منه قليلا  
قال الله تعالى إن درجة  
الله قريب من المحسنين  
وقال تعالى من يحيي  
العظام وهي رميم وإن  
كان بمعنى مفعول  
واليه أشار بقوله  
كقتيل فأما ان  
يستعمل استعمال  
الأعضاء أولا فإن  
استعمل استعمال  
الأعضاء لم يمتدح  
موصوفه لحقه التاء

كانه مولد • لقد كنت في الهوى • ملابس الصب الغزل • أناسة قنافة •  
يدرا الذي منها خجل • إذا زنت صبي بها • فبالد موع تقتل  
اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) بقيد عدم وجوبها  
بل انها قبله (قوله مهذار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت  
عليه لانه معنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميشان) من القين أي لا يسع شأ إلا يقنه وتحققه (قوله  
لحقته التاء في الثالث) أي فراقين مويين فعل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد  
من اللازم نحو ظرف وزحم فصار كما فعل بخلاف الثاني فانه سماحي لا ينقاس في فعل من الأفعال  
فكان بعيدا عن فاعل فلم يطمح حكمه من التذكير والثاني (قوله وقد حذفته منه) أي جلالة  
على فعل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كسابق (قوله وهي رميم) مبني على انه بمعنى  
فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا قرى بيا أي مقربة  
وقيل انما حذف التاء لتأويل الراجحة بالغفران أو على حذف مضاف أي أثر رجة الله قرب ببوقيل  
غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يجز على موصوف ظاهر ولا  
مثنوى لدليل فخرج ماعلم موصوفه بقرينة كاشرة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا  
تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا أو نقلا الت  
ومن فعل كقتيل أن عرف • موصوفه غالبا التاء تحذف  
لكن أوضح (قوله لحقه التاء) أي للفرق بين المذكور والثالث ومعرفة الموصوف تفتي عنها في ذلك  
وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة ككرات صبور ومهذار ومطير او معنما ولم  
يقروا في حذف تائها من علم الموصوف وعدد ما كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسماع وهو  
الظاهر فلا أشكال اه سوطي (قوله بان تسم موصوفه) أي ولو تذكيرا كالمرد والمرد الموصوف  
المعنوي فتشمل ما إذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص التعت الفعوى (قوله وقد تلحقه  
التاء) أي تشبها بفعل بمعنى فاعل كالم (قوله وذات مد) اعترض بانه يقتضي أن علامة التانيث في نحو  
حراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الأخفش  
الألف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والألف قبلها زائدة عند البصريين  
الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الألف قبلها كالمرو يجب ان الأضافة في ذات مد لا في ملابس والمراد  
انها مباحة وقابلة للدفع على أحد المذهبين الأخيرين ويجعل على مذهب البصريين لانه  
الختار أو المراد انما مسحة على المدمن استحال الكل على حوته فيعبر على مذهب الأخفش غابة  
الامر انه أطلق الألف على مجموعهما (قوله تنى الغر) أي نحو الألف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء  
كتمرو حراء (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مبانى صقته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد  
بالمباني الألفاظ التي تحمل فيها الألف والحكم بالاشتهار على ما ذكر من أوزان القصود بالنحو نحوها  
لنسياتي (قوله اربى) بضم الهمزة وتفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطولى) بالضم أقل تفصيل

نحو هذه مذهبة ونطبعة أو كلمة أي مذهبة ومنطوقة مأكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الأعضاء بان تتبع  
موصوفه حذفته منه التاء غالبالتحور من بارأة جرحو وبين كحل أي مجروحة ومكولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو حصاة  
ذهبة أي مذمومة وفعله جيدة أي مجودة (ص) (والف التانيث ذات قصر • وذات مد نحو تنى الغر والاشتهار في مبانى  
الأولى يديه وزن ارنى والطولى ومطى ووزن فعلى جمع أو مصدر أو وصفه

كسبي وكسارى بمعنى سبطرى ١٥٢ ذكرى وحشيتى مع الكفرى كذلك خليطى مع الكسارى واعزافه رهنه

استندارا (ش) قد سبق ان ألف التانيث على ضربين أحدهما المقصورة ككسبى وكسارى والثاني الممدودة ككسراء وغراء ولكل منهما أوزان تعرف بأفهام المقصورة فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة غن المشهورة على نحو أربى الله يهوى شفى موضع ومنها فعلى اسماء ككسبى لثب أوصفة ككسبى والحدوى أو مصدرا كرجى ومنه فعلى اسماء كبرى لهم أو مصدرا كرمى لقصر بمن العدو أو صفة ككسبى يقال حار حيدى أى يبعد عن خاله لنشاطه قال الجوهري ولم يفتى فى فعول المذ كرسى على فعلى غيره ومنها فعلى جمع ككسرى جمع صريح أو مصدرا ككسوى أوصفة ككسبى وكسبى ومنها فعلى كسارى لظائر ويقع على الذكر والأنثى ومنها فعلى ككسبى للباطل ومنها فعلى كسبطرى لضرب من المشى ومنها فعلى مصدرا كذكرى

مؤث أطول كفضلى وأفضل (قوله كسبى) مؤث شعبان مثال للصفة (قوله وكسارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وكسارى يضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وغيره ما طيل العنق والنتار وما دى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو عما قيل فيه سلاحه وسلاحه وهو ما كوله ولدها بمعنى النهار وفرخ الكروان بمعنى الليل (قوله كسبى) يضم السين المهملة وفتح اللام مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح اللام وسكون الطاء المهملة بعدها راء (قوله وحشيتى) بهمزة مكسورة فثنتين أو لهما مكسورة مشددة بينهما ياء متعنية (قوله مع الكفرى) يضم الكاف والفاء وشدة الراء وبثلاث الكاف مع فتح الفاء اسمعوى (قوله خليطى) يضم الخاء المهملة وفتح اللام المشددة والكسارى يضم الشين المهملة وشدة القاف (قوله استندارا) أى تدروا معول أعز بمعنى أنسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف المقصورة اثني عشر والممدودة تسعة عشر (قوله غن الشهورة فعلى) أى يضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المتن وقد استشكله الموضع وتدور فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه إلا أربى للداهاة وأربى بالنون لحب بعقده بالسين وجبى بجمع فعمله فوحدة لكسارى الفعل رضى بهمزة فعمله فوحدة وأدى بدل مهملة فميم وجنى فميم ففعلوا موضع وهو فى الممدودة كثير وسياق آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة ككسبى ففتح فسكون وفى شرح الأعداد ان كسبى وخليطى وسقارى من الأبنية الشاذة لأن الأبنى راجع لمجوع كامر (قوله ومنها فعلى) أى يضم فسكون ككسبى لثب أى فالفه للتانيث فلا تلحقها التاء وقولهم بها تشاذ وقيل لللاحاق وأما الذى بمعنى الشجاع فبهمزة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسماء) أى بغضات وعدمه فى التسهيل من المشترك ومنه مع الممدودة قراء وحفاهم موضعين ويقصر ان أيضا وإن بداءة بهمزة فهمزة فثنته وهى الامة ولا يحذف غرها (قوله كبرى) فوحدة قراء فبهمزة تهر يدهم (قوله كرمى) بجم فراء فطامهم فمفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرط الساق فمرطى وبشكت بشكى فوحدة فبهمزة وجزت جزى بجم فم فز أى أسرع والأفعال الثلاثة توزن ضرب ومصادرهما على فعلى (قوله كسبى) بهمزتين بينهما متعنية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى الممدودة جرجا واحترز بوقله جمعا الخ من اسم حسن فغير ما ذكر فلا يتعين كون الفه للتانيث بل تكون له تارة تقصر كرسوى وسلى وقد تداكعوا أحد منازل القمر ويقصر أيضا واللاحاق أخرى كلفاء بالتاء وما فى الوجهان أرطى لشهر يدبغ به وعلقى لثب وتورى بمعنى متواتر بن فزنوناجعل الألف لللاحاق ومن لم ينون جعلها للتانيث (قوله فعلى) يضم الفاء ويبنى اسماء كسارى ومسانى وجمعا كسارى قيل وصفة لفرد ككسمل علاذى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسبى) أى يضم الأول وفتح التانيث مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشددة فثنته وفتح فى بهمزة ففاء ففاف بوزنها مشددة بتدقيق وإسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يلقها كالمصنف بل قدها بالمصدر والجمع لأنها فى غيرهما لا يتعين كونها للتانيث بل تكون لللاحاق ان نونت كعزى للرجل الذى لا يلها أنظر الاشعوى (قوله ظرى) بظاء مثالة قراء فوحدة (قوله ظريان) بفتح فسكون أو بكسر فسكون (قوله تقسوا الخ) أى ففعل فسوه سلاحيه فترز به فلا يقر به أحد إلا أرسل عليه ما لا يطيقه ويجعونه مفرق الابن لتفارقا من فسوه ويدخل بحر الضب فيفسوه عليه فلا يفتشى عليه فمأ كله وأولاده (قوله وكسبى) بهمزة فجمع حجة بغضات اسم طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والهمزة قصره على السماع ولم يفتى إلا مصدرا ككسبى مصدر حشاى مطلب بشدة على غير

أوجها كظرى جمع ظربان وهى دوية كالطرفة منتنة الرمح تزع العرب أنها تنسوفى ثوب أحدهم إذا صادها قياس دلالة من تحتها على النوب وكسبى جمع كسبى ليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى ككسبى بمعنى

الحث ومنه فعل نحو كفى لوعاء الطعم ومنه فعل نحو خطي لا تخطا وقال وقعا في خاطي أي اختلط عليهم أمرهم ومنها فعالي نحو شقاري لنت (ص) (لما فعل فعلا) مثل الدين وقعلا (ش) فعلا فعلا فاعولا (و) فعلا فعلا مفعولا (و) مطلق الدين فعلا وكذا مطلق فاعلا (أ) (ش) لالف التانيث المبدوءة أوزن كثيرة منه المصنف على بعضها فاعلا فعلا اسماء كعصاه أو صفة مذ كره على أفضل كعصاه أو على غير أفضل كعصاه هطلا ولا يقال ١٥٣ مصاب هطل بل مصاب هطل وكقولهم فرس أو ناقة

روغاء أي حديد القباد ولا يوصف به الذكور منها فلا يقال رجل هطل أو غ وكأمره حسناء ولا يقال رجل أحسن وهطل يتابع الطير وأدم وسيلانه يقال هطلوا هطلا ونهطلا ومنها أفعلاء مثل العيين نحو قولهم اليوم الرابع من أيام الأسوع أربعا بضم الباء وفتحها وكسرها ومنها أفعلاء متعوقرة باء لاني القنارب ومنها أفعلاء نحو قصاصه القصاص ومنها أفعلاء كعصاه فاعولا كعصاه وروغاء ومنها أفعلاء كعصاه مجر من جرة البروع ومنها أفعلاء نحو كبرياء وهي الخطمة ومنها مفعول نحو مشي وحاء جمع شيخ ومنها أفعلاء مطلق أنه أي مضرومها ومفتوحها ومكسورها نحو دوقاء

قياس وجعله في التسهيل من الممدودة أيضا تنكصا للاختصاص وفخيرا للغمز وبصران (قوله فعلى) بضم الأولين وشد التانيث (قوله فعلى) أي بضم الأول وفتح الثاني مشدودا منه فبطي لنوع من الحلو يسمى الناطف ولغزى للغزو ولم يسم منه مع الممدودة الا قولهم هو عالم بدخيلانه أي بأمره الباطن (قوله فعلى) أي بضم الأول وشد الثاني ومنه الجمازي المعروف وتخفف بأواها ويقال خيرة (قوله مثل الدين) حال من فعله وأضافته لفظة فلا يعرف بها (قوله ومطلق الدين) حال من فعلى ومطلق فاعلا حال من ضمير أخذ الراجع إلى فعلا أي غير مقيد بحركة (قوله كعصاه) الديمة مطر بلا رد على لوق (قوله مصاب هطل) أي بكسر الطاء لانه هطل بشدها (قوله روغاء) قيل بالراء والعين المعجمة من راع التعجب ذهب عنه ويسر لكن في الصحاح في باب العين المهملة والروغاء من التوق المديدة الفؤاد وكذلك القوس ولا يوصف به المذكور وهو الموافق لتفسير الشارح فلجعل عليه قدبر (قوله هطل هطلا) كنصر نصر او هطلا نابتا ففتحت وهطلأ بفتح المثناة فوق (قوله مثل الدين) أي مع فتح الهجزة (قوله ومنها أفعلاء) أي بفتح فسكون ففتح (قوله لاني القنارب) أي ولم يكن أيضا (قوله ومنها أفعلاء) أي بكسر الفاء (قوله كعصاه) بضم الأول ويجوز في ثالثة الغنم والضم يقال فقد القرفصاء إذا قعد على قدميه واليه والعق بضمه بفتح هـ (قوله مجر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من مجر وزن عنه جمع مجر كافي الصباح (قوله فعلى) بكسر الفاء واللام وسكون العين (قوله فعلا مطلق العين) أي مع فتح الفاء (قوله دوقا) بدل مهمة فوحدة ثم فاف (قوله للعذرة) بفتح المهملة وكسر المعجمة هي الفضلة الفليضة (قوله راساء) بفتح الموحدة والواو السين المهملة (قوله في البرساء) أي معدود (قوله وكثره) بالثنية اسم لبرزكا في الفارسي (قوله مطلق الفاء) أي مع فتح العين (قوله هطلا) بضم المعجمة وفتح الحقة (قوله جنقاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسراء) بكسر السين المهملة وفتح الحقة وازعوا يطلق على الذهب على نبت أعضاؤه سبحانه ومالي أعلم قال الجار بردي هما نوعان من الاسم المتكسر فلا يطلقان اصطلاحا على المني ولا الفعل والحرف أي كما يفيد تعريف الشارح وقولهم في هؤلاء معدودات سمع أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء معدودان اه ويرد عليه اطلاقهما على ألفي التانيث اطلاقا ثانيا كالف المصنوعة والممدودة كإيطقان على الاسم المشتمل عليهما كعجلى ومجره أو بعددانه ليس حقيقة عرفية إلا أن يستثنى من غير المتكسر فتأمل ثم ما قيل إن تعريف الشارح يشلان نحو عجل ومجره مع أنه ما قد تقدم ما قيل فذكرهما ثانيا تذكيرا برديان ذكرهما السابق من حيث التانيث ودخوله ما هنا من حيث المد والتقص فلا تكرر على أن ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكرارا قدبر (قوله ذا اسم) أي صحيح (قوله وكان ذاتقير) أي من العمل وقوله كالاسف مثال الصحيح المستوحب الفتح وعلل لتغيره من العمل (قوله كعسل) بكسر ففتح وقيل بضم ففتح وتعلبه بكسر فسكون والثاني بضم فسكون وهذا عطف

( ٢٠ - (خضري - ثاني )

يقال ما أدري أي البرءاءه أي أي الناس هو وكثيرا من أفعلاء مطلق الفاء أي مضرومها ومفتوحها ومكسورها نحو خيلاء لا تكبر وحناءه اسم مكان وسراء بردي فخطوط صفر (ص) (القصور الممدودة) (ذا اسم استوحب من قبل الطرف) فتحوا وكان ذاتقير كالاسف فلتغيره العمل الاتم وثبت قصر بقباس ظاهر كقيل وقيل في جمع ما كعصاه وتغير نحو الدمي) (ش) المصنوعة والاسم الذي



حرف اعراه ألف لازمة تنفرد بالاسم الفعل نحو رضى ويحرف اعراه ألف المبني نحو اذا و لازمة المبني نحو الزيدان فان الفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على تعيين قياسى ومسمى فالقياسى كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم ١٥٤ الذى على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو افسأ فاما اذا كان معتلا

على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب القبح اعم من كونه صحيحا او معتلا وقوله نحو الذى مثال للمعتل من هذا النوع ويمثل لهضمه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثلا لقوله فلنظير المعلن الخ كان الاسف مثال للصحيح كما قاله اسم واقروه لا يبرهن انه نظير الاسف وليس كذلك بتقدير والمحصل ان الذى يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصودا انواع كثيرة ذكر للمصنف منها نوعين عامين فى الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتحين وقد اشار الى هذا مقتصر على تقييل صحيحه بالاسف الثانى جمع فعلة وفعله على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالذى ففيه شبه اعتبارا وزمنا اسم مفعول غير الثلاثى ككرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها افضل سواء كان للتفضيل كافضى نظيرا لافضل أم لا كما عي وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أى أفضل على فعل ككبرى وكمر ونظيره قضى ودنى جمع مقسوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعراه) من اضافة المثل للمثال فيه لان الألف محل الازهاى لانفسه وهذا التعريف لما يعنى القياسى والمسمى وكذا تعريف الممدود الآتى بخلاف تعريف المتن فقاصر ان على القياسى ممما (قوله نحو رضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان الفه نذهب للجزم (قوله المبني) أى سواء كان اسما كاذا ومضى أو فعلا كرمى ودعا ورما كدى والى فكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المبني) منه الاسماء الخمسة لذهاب الفها رقا وحر الا بقال ألف المقصور نذهب اذ انون فلا تكون لازمة لان المحذوف له تصريفة كالتاب (قوله قياسى) هو وظيفة النحوى والمسمى وظيفة النحوى الذى يسرد ألفاظ العرب بغيرها (قوله كل اسم معتل) الاولى معل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمعل هو المتغير وهو المراد هالان الاسم لا يوصف بالقصر البعد غير يائه مثلا وما قول المتن المعلن الآخر فالاولى فيه المعلن لانه هو الذى يصح فيه تعليق ثبوت القصر اما المعلن وهو المقصر فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه بافتقار (قوله جوى جوى) بالميم كفتح فرحا وهو الحرف من حزن أو عشق (قوله فان نظمه الخ) المراد المتناظرة فى الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعة لاختصاص الوزن (قوله مربة) براء هو المجدال ومدة بالذال السكين (قوله قرب) بالكسر والثانى بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح والألف مع قوله وقب عليه بالسكون على لغة مربة وقوله فى نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا تفرق به د ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جرح الخ) هو داخل فى تعريف الشرح لا المتن لما ساقى (قوله كاء) أى فلا يسمى مدودا كائنا كان عليه القياسى لغرض مدولان الفه يدل من الواو فى موه لا زائدة (قوله واء) حمزتين بينهما ألف وكذا آة كجام وجامدة وانظر ما أصل الفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسى يقتضى ان نحو جلى وصحراء من المسمى لا القياسى لانهما لاسما معتلت لهما نظير من الصحيح زيادة الفها على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسى فنقلنا عن أصل كمالا يخفى وقد توقف فى ذلك وساقى عن القراءة ما نصرح بان نحو جرحا من الممدود قاسما الآن بقلة المراد هذا القياسى غيرهما التقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الاوزان فتقدر (قوله وارائى) بوزن اقبل من لراى أى النذر يقال رأتى فى أمره ارتداء اذ تدبره وأصله ارتأى ارتايا

وجب قصره نحو جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل فى جمع فعلة بكسر الفاء وفعل فى جمع فعلة بضم الفاء نحو مرى جمع مربة ومضى جمع مدبة فان نظيره من الصحيح قريب وقرب جمع قربة وقربة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وضع الثانى وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثانى والذى جمع دمية وهى الصورة من العاج ونحوه (ص) (وما استحق قبل آخر ألفه) فالمدى نظيره حصاره كصدر الفعل الذى قد يدناه بهمز وصل كارعوى وكارتاى (ش) لما فرغ من المقصور شرح فى الممدود وهو الاسم الذى آخره همزة على ألفا زائدة نحو جرحا وكساء ورداء فرج بالاسم الفعل نحو بشاء وقوله على الف زائدة ما كان فى آخره همزة

على الفاعل زائدة كما هو أجمع اه وهو شجر والممدود أيضا كالمقصود قياسى ومسمى فالقياسى كل معتل له نظير كاقنتل من الصحيح الآخر لزم زيادة ألفه قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة فوصل نحو رعى ارعوا وارتأى ارتأوا واستقى

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى إعطاء فان نظيره من المصدر كرم أكرما (ص) (و العادم النظر  
 ذاتصر وذاه مبدى قبل كالحى وكالحذ) (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور والسماع والممدود والسماعي وضابطهما  
 ان الممدود له نظير اطرده ماقبل آخره مقصور وموقوف على السماع وليس له نظير اطرده زيادة لالف قبل آخره مقصور  
 على السماع فن المقصور والسماعي القى واحد القيان والحكى اى العقل والثرى ١٥٥ التراب والسناء الضوء ومن المحدود

السماعي الفتاة حدافة  
 السن والسناء اشرف  
 والثراء كثرة المال  
 والحذاء النعل (ص)  
 (و قصر ذى المد  
 اضطر را جمع عليه  
 والعكس محقق يقع  
 (ش) لا خلا بين  
 البصرين والكوميين  
 في جواز قصر الممدود  
 لا ضرورة واختلاف في  
 جواز مد المقصور  
 فذهب البصريون  
 الى المسمع وذهب  
 الكوفيون الى الجواز  
 واستدلوا بقوله هيا لك  
 من قمر ومن شمس  
 ينسب في المسمع  
 والاهاء قد للها  
 للضرورة وهما مقصور  
 (ص) كصفة ثنية  
 المقصور والممدود  
 وجمعها نضجها  
 آخر مقصور ثنى  
 جمعها باه ان كان هن  
 ثلاثة مرتقا كذا ان ذى  
 الباصلة نحو لقي  
 والجمادى تمل  
 كنى في غير ذلك  
 واولا لافه وأرسلها  
 (و كان قبل قد لف)

كأفقتل افتتالا قلت يا أفعل الفالفة تاح ما قبلها ويا المصدر همزة تطرئها ألف زائدة (قوله)  
 وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل فالضم ذال على صوت أو مرض فان قياسه فعل بالضم  
 كرفعاء لصوت ذوات الخف ونغاء بثنية هجاء لصوت الشاة وشاء لاطلاق اللحن ونظيره من  
 الصحيح نغاء لصوت الخي ودوار ودوان رأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولا وعادى عاده  
 كضارب ضارباً فاعل قتالا وغير ذلك (قوله والعادم النظر) مبتدأ خبره بنقل وذاقصر وذادح لان  
 من المستكن في الخبر اى العادم النظر ما نحو بنقل حال كونه ذاقصر الخ وفيه تقدم الحال على  
 عاملها الظرفي ومرمائه (قوله كالحى الخ) الف ونثر مرتب فالحى بمهملة تخم مقصور لا غير والمضام  
 بمهملة هجاء ممدود لا غير لكن قصر ملوون (قوله من المقصور السماعي الخ) اى لا تلامس لها نظير  
 من الصحيح مماثلها في جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية او الجمعية او لوصفة متلاوان وجد  
 وزنها كطل ونصب (قوله جمع عليه) اى في الجملة والافتقار منه الفاء قياسه قياس يوجب مده  
 كغلام فاعل و برده السماع (قوله قصر الممدود) اى لانه رجوع الى الاصل وهو انصر كقوله  
 لا بد من صنع او ان طال السفر (قوله بالثاني) بالالتبس ولا تخبر مبتدأ محذوف اى لى لى زمن  
 للبيان كذا في الصبيان وفيه نظار مده لا يمتنع لغيره فانظر انه كقولهم يا لى والعش تبعه من  
 كثرهما فيا واللام للاستعانة استعماله في التبع مجاز ومن غير بيان لكاف كقوله فيناك من ليل  
 كانه قيل احضر يا تمل لتبعب نك فالنكادى في الحقيقة هو الكاف قد مر في شياء معجمي اولها  
 مكسورة ينتهاتحيتها هو اللين اى التمر الذى لم يستدجبه وينسب فتح السين اى يتعلق المسهل  
 بفتح الميم والسين المهمة موضع الاعمال من الحق والهاجج لها تسمى وحصة وهى تحمة مطبوقة  
 فى اقصى سفن الخنك والله اعلم كيفية تنقية المقصور والممدود وجمعها نضجها  
 اقتصر عليها لوضوح تنقية غيرها وجمعها ان كان هذا الباب بعدة لثنية وجمعها هجاء  
 اما تميز نحو لى عن المضاف اليه اى كيفية تصحيح جمعهم اودل من جمع اى مصححاً ولم يذكر  
 تكسیرهما لانه بابا يخصه (قوله رابعة الخ) اى سواء كان اصلها بكسبى من سعيت ووو واذا ذكره  
 (قوله قلت يا) اى لكسوها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة  
 وحدها وليس المتنى عند اضافة اليه تكسب بالفتح فالحق لها كسبى وانما نسبت يا فى غير  
 الثلاثى رجوعاً الى اصلها فى نحو موسى كما رجعت اليه فى نحو قتي وجرى فى الفعل غير الثلاثى فى نحو  
 ملهى اى اذ الواو فيه الى الياء كالميت واصفيتها من اليه والصفوة كما سبى فى قوله  
 والواو لا ماضى فتعيا نقلت واما فى الجمادى اذى اصيل وزن الامة فى المقرد فهو بالذات نحو الياء  
 فردت اليها فى التثنية اما المثل لم يرد حفظه الياء اذ يرجع الى التوار (قوله مجهولة اصل) هى  
 التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثله تله لى الخ حسب واهرب من المصنف وجعل المراضى نفعها  
 أصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو الدديد لى من مهمتين كالفتى وهو الموقول لانه لا يدرك اى عن  
 واو اوياء اى لانه اصيل اصل يرجع اليه فى المشتق ويستصفاة فثلاثى لثلاثى لمعرب

(ش) الاسم المتكسر ان كان محجاً لا تروا كان منصوصاً لثنية من غير تروى فى رجل وجار به وفاض  
 وذلان وجار وفاضان وان كان مقصوراً لاسم من غيره على مثله كزلاق و كان ممدوداً فساقى حكمه فان كانت  
 ألف المقصور رابعة فصاعدت يا فقول فى ملهى ملهى وفى مستقى مستقبن وان كانت ثنية فان كانت بدلا من  
 الياء لثنى ورجى قبلت ايضا فقول قتيان ورجى وكذا ان كانت ثنية مجهولة الاصل لم يطلب مقول

في متى علماء ثمان وان كانت ثالثة بدلا من واو قصا وفتاقلت واو افتقول مصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهورا  
 الاصل ولم يقل كاني علماء فتقول ألوان فالخاصل أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني  
 اذا كانت ثالثة بدلا من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأما بتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا  
 الواو الثاني اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم يقل وأشار بقوله وأولهما ما كان قبل قد ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور  
 في المقصور أعني قلب الالف ياء واو او المقتضا لعلامة التنثية التي سبق ذكرها أول الكب وهو الالف والنون المكسورة زفة  
 والياء المنقوص ما قبلها والنون المكسورة جرا ونصبا (ص) \* (وما كسرهما نوا ونياء ونحو علماء كساء ووحيا بواو وهمز وغير  
 ما ذكر \* صحيح وما شذ على نقل قصر) \* ١٥٦ (ش) لما فرغ من الكلام على كيفية تنثية المقصور شرع في الكلام على

ذكر كيفية تنثية  
 لا تكون الا منقلب عن أحد هما وانما هرفي ألف موسى ونحوه من الاء المعياء الا عجمية انما من  
 المجهولة عني انه لا يدري اهي زائدة كعبي أم أصلية أم منقلبة وموسى الحديد قبل وزن حلى فالفه  
 زائدة للتأنيث وقيل مذ كبر وزن مفعول من أو سبت رأسه حلقته فالفه عن ياء أفاده في الصباح (قوله  
 في متى علماء) قد بهنا وفيه ما بقي لانه قبل العلية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لثباته (قوله ونحو علماء)  
 مستدوا وكاء وحيا معطف عليه وبواو خبره وقوله عجمي أي همزه وجواو لا يجوز زائد لها (قوله  
 كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصة العنق وأصلها علماء بزيادة الياء للحاقها بقطر اس فقلبت  
 همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله في المصنعة) بكسر الحاء لانها المصنعة مدحوخا بغيره ونما ترج  
 قلب الشبهها بالف جراء في أمها بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء الهمزة الخ) أي لغيرها من الاء  
 بابدائها من أصل (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الرضي بحسن الوجه وكلاهما بوزن  
 زمان من قرأ كسأل ووضو كطرف (قوله الحوزي) بفتح المجهمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية  
 فيها تناقل وتعتز وهو مثال للمقصود (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على حد المثنى) أي طريقته  
 في الاعراب يخبر عن سلامة بناء واحد وهو حذف نونه للاضافة وهو جمع للذكر السالم (قوله مشرا)  
 حال من الفتح أو من فاعل أبقى (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالالف) مفعول اقلب وقلها  
 مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قبلها كقلبها في التنثية (قوله وناء) بالمد مفعول أول لازم همزة القطع  
 مفتوحة لانه من الزم رباعي وذو النبا بالقصر مضاف اليه ونصبه أي ازالة مفعوله الثاني (قوله اذا  
 جمع الصحيح الخ) هذا واللاتان بعد زيادة على المتن وتركها لا اختصاص هذا الباب بالمقصود  
 والمدد ودولما كان جمع المدد ودالواو والنون وكذا بالالف والياء كتنثيته سواء احتسني عن ذكره  
 وذكر جمع المقصور وله لغته تنثيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا  
 بالياء المحذوفة كفتح المقصور ولثقله ولثلاثا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل  
 الياء) أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل بكسر كسر ابد التناصب  
 الياء الواو في اجتماع حركة ما قبلها وهو تكلف (قوله قاضون) أصله قاضون بضم الياء وأصل  
 قاضين قاضيين بياء من أولاهم المكسورة حذف حركتها يا ثم القها ثم الياء لئلا يكتسب ضم ضاد  
 أولها لتناصب الواو وبقي كسر الثاني لتناصب الياء أو يقال في الأول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد

الممدود والممدود ما  
 أن تكون همزته  
 بدلا من ألف التأنيث  
 أو الالحاق أو بدلا من  
 أصل أو أصلان  
 كانت بدلا من ألف  
 التأنيث فالفه وورقها  
 واو افتقول في جمره  
 وجراء جمره واو  
 وجرا وان كان كانت  
 للالحاق كعلماء أو بدلا  
 من أصل نحو كساء  
 وحيا معارفها وجهان  
 أحدهما قلبها واو  
 فتقول علماء وان  
 وكسا وان وحيا وان  
 والثاني بقاء همزة  
 من غير تغيير فتقول  
 علماء آن وكسا آن  
 وحيا آن والقلب في  
 المصنعة أولى من بقاء  
 الهمزة وبقاء الهمزة  
 البدلة من أصل أولى

من قلبها واو وان كانت الهمزة المدد أو أصلا وجب بقاء وها فتقول في قراء ووضاء قرأ آن ووضا آن وأشار بقوله سلب  
 وما شذ على نقل قصر الى ان ما عجم تنثية المقصور أو المدد على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على لسباع كقولهم في الخوزي  
 الخوزي لان القياس الخوزي وان وقولهم في جراء جريان والقياس جراوان (ص) \* (واحد من المقصور في جمع على \* حد  
 المثنى ما به تكملا والفتح ببق مشعرا بما حذف وان جمعه بناء وألف فالالاء اقلب قلبها في التنثية وتأتي ذى التاثر من  
 تنثيه) \* (ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع باواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد زيدون  
 وان جمع المنقوص هذا مجمع حذف ياء وموضع ما قبل الواو كسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رة او قاضين جرا ونصبا  
 وان جمع المدد هذا الجمع عومل فيه مع ثبته في التنثية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو الالحاق جاز وجهان بقاء الهمزة  
 وابدائها أو فتقول في كساء علماء كساوون وكساوون وكذا كعلماء وان كانت الهمزة أصلية وجب بقاء وها فتقول في



في دروة ذروات بكسر الفاء والعين استعقالات كسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذ قوط  
جوات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع إذا كانت الفاء مصمومة واللام ياء نحو ذرية فلا تقول ذريات بضم الفاء  
والعين استعقالات للضمه قبل الياء ١٥٨ بل يجب الغش والتسكين فتقول ذريات أو ذريات (ص) (وإدادوا وذواضطر ارفيرما

قدمته أولاناس انتهى)

كسرتين قبل الياقي لحيات كالم بالواو بضمين قبل الواو في خطوات (قوله ذروة) بكسر الذا الميم  
أعلى الشئ وزية بضم الزاي وسكون الواو وحفرة الاسود والجروعة مثلث الجيم مع سكون الراء الاثني  
من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وحلت ذفرت) جمع ذفرة وهي  
خروج النفس بآنين وشدة وخص الضمى والعشى لا يادة وجد الميم فيهما عن غيرهما ويدان تنفيه  
يلجعي القوة لتأكيده والله سبحانه وتعالى أعلم **جمع التكسير**  
لم تعرض له طائفة من الفقهة قال الحريري لفساد السنة العامة إلا في الجوع فلم يتجح لتنبية علمه الآن  
الغواغمنا وضع لاصلاح ما فسد وقيل لأن كل الجوع مرجعها السماع فالواو في بها كتب القلة التي  
تند عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أن الجوع سماح لغيره لكن منها ما نغلب فصاحت  
التي ذكره لي عمل عليه علم السمع جمعه أأده في التثنية (قوله أأده) يند أو أأده وقلة وأفعال  
عطف عليه وجوع خبرها والاول غير مصروفة للعلية على الوزن الخصوص ووزن الفعل في  
أفعل ولها وللتأنيث الغنطى في الباقيين لكن نون أفعله للضرورة ونهي ثم العاطفة أنتت بالياء  
المتوحدة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثر وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر بعن أربعة  
قلت لكثرة ما يوزنهم من الالفاظ على أن جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لأنه ليس لمفرد جمع  
فله كرجال وقلوب كساقى أو يجري على مذهب السعداني (قوله بتغيير) أى لصيغة مفردة  
سواء كان تغيير الشكل أو الاء أو غيرهما من أقسام التكسير الشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي  
لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بتغيير بل هو لفظ آخر غير والباء لا أو السبعة تنفد ان  
التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحينئذ لا يشعل جعي التغيير لأن دلالتهم على الجمعية ليست  
بتغيير مفرد هما بل يادة بل بنفس الزيادة وان زعمها التغيير يدل على ان زيادة جمع المذكور تنفد  
الجمعية في الفعل وحل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تنفد الجمعية في غير ف كانت جمعية  
ليست بها بل بالتغير ونوع أيضا نحو فاضون وحنفان بالفتح لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو  
للالعلا والاتباع فلا يخبر حان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو حنفان  
تكسير قد بر (قوله فكذلك للمفرد والجمع) هذا ذهب مدعيه واختار في التسهيل أنه مشترك  
بين المفرد واسم الجمع لا يجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يجعل كنج يستوي فيه الواحد وغيره من  
غير كونه جمعاً وأما منه لانهم تنوهم راداه المفرد فقالوا فلذلك لم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب  
فالفرق بينهما بقية المتردود عليها ولم يأت مثل ذلك الاسعة الالفاظ في الاسموفى وحواشيه (قوله  
الى العشرة) القاية داخلة بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهو ما تحتل فان بدأ وانتهى وانما  
السبعة وغيره ان يده كل منهما ثلاثة وانتهى القلة عشرة ولا نهامة للكثرة فيفقدان بدأ لانتهى وعلى  
هذا قال الذي يتوب عن الاخر وجوع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على مادون العشرة حقيقة لا  
بالنابة وبذلك يتدفق ما أورده القرافي على قول الفقهاء فمن أتى بمرادهم انه يقبل ثلاثة من انه جمع  
كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف قبل الحجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضاً ان دراهم ليس محاز في  
الثلاثة لأنه ليس لمفرد جمع فله أمان نحو ثياب ماله جمع فله تيمع فيه الجواب الاول (قوله محازا)  
أى أن وجد الجمعية للمفرد كساقى (قوله من أمانة التكسير) خرج جمعا التصحيح ما يطلق الجمع

(ش) يعني ان ما جاء  
من جمع هذا المؤنث  
على خلاف ما ذكر  
مدنادر أو ضرورة  
أو لغة لقوم قالوا  
كقولهم في جرو جوات  
بكسر الفاء والعين  
واله في كقوله  
وجلت ذفرت الضمى  
فأدتها وإلى  
بذفرت العشى يدان  
فكمن عدى ذفرت  
ضرورة والقياس فيها  
اتباع والنات كقول  
هذيل في جوة بوضه  
وتجوعهما حوزات  
وبضات بفتح الفاء  
والعين والمشهور في  
لسان العرب تسكين  
العين إذا كانت غير  
صحيفة (ص)

• (جمع التكسير) •  
• (أفعلة أفعال ثم فعله) •  
• تمت أفعال جوع فله •  
(ش) جمع التكسير  
هو ما دل على أكثر من  
اثنتين بتغيير ظاهر  
كرجل ورجل أو  
قد ركضت للفرد  
والجمع فاضمة التي في  
المفرد كضمة فقل  
والضمة التي في الجمع

كضمة أسد وهو على ضربين جمع فله وجمع كثره فيجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة  
و جمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة الى غير نهايه وقد يستعمل كل منهما في موضع الآخر محازاً وامثلة جمع القلة أفعلة  
كألمحها وأفعلة كألمحها وأفعلة كألمحها وأفعلة كألمحها (ص)

(وبعض ذي بكرة وضعا في كارجل والعكس جا كالصني) (ش) قد يستغني ١٥٩ ببعض أبنية القلة عن بعض

أبنية الكثرة كرجل  
وأرجل وعنى  
وأعناق وفؤاد وأندة  
وقد يستغني ببعض  
أبنية الكثرة عن  
بعض أبنية القلة  
كرجل ورهال وقلب  
وقلوب (ص) ولغفل  
امعاصير عينا أقبل  
ولرابعي أسما أيضا  
يحمل \* ان كان  
كالعناق والذراع في \*  
مد وثابت وعد  
الآخر \* (ش) أقبل  
جمع لكل اسم ثلاثي  
على فعل صحه العين  
نحو كلب وأكلب  
وعلى وأكلب وأصله  
أكلب فقلت الضمة  
كسرة لتصح الياء  
فصار أكلب فعول  
هامة فاض ونحو  
بالاسم الصفة فلا  
يحد ونحو وضخم  
وأضخم وجاء عباد  
وأعبد لاستعمال هذه  
الصفة استعمال  
الاسماء ونحو بعض  
العين المعتل العين  
نحو ثوب وعين ونحو  
عين وأعين وبوب  
وأثوب وأعل أيضا  
جمع لكل اسم مؤنث  
رباعي قبل آخره مدة  
كعتق وأعتق ويعين  
وأين وشغذ من  
السكر شهاب

المتحقق في الكثرة والقلة، بل انظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعا لـ نـ حروف فحصل الحان  
لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للذئبان والقرس لا لاقتلى كاتوم، وقيل هما القلة حقيقة  
والكثرة مجازا وعلما في جوع التكسير ثمانية وعشرون منها القلة الأربعة المذكورة فقط على المختار  
والباقي بالكثرة، وكلها في المتن إلا فعلى بالضم كسكاري كذا في الفارسي والقلة والكثرة انما يمتيزان  
في نكرات المجموع أما معارفها بال أو الأضافة فصالحه لهما باعتبار الجنس أو الاستخراق (قوله)  
وبعض ذي) أي وبعض موازنا ذي بني بكثرة ووضعها تميز بحول عن الفاعل على الظاهر أي بني  
وضعه وقوله والعكس جاء أي وضعا أيضا بان تضع العرب أحد البنين صالحا للقلة والكثرة  
ويستغني به عن وضع الآخر فاستعماله حيث ذكر مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك  
المعنوي وبشيء ذلك بالنبية وضعا كارجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل  
بضم الجيم فأنهم لم يضعوا بناء كثر: للاول ولقلة لثاني ثان وحذف النان للفظ واحد كالفلس  
وفلوس في فلس وأتوب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق فلس  
على أحد عشر وفلوس على ثلاثة ونحو النبية في الاستعمال إذا علمت ذلك فتشبه لما ناب به  
بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصني بضم الصاد وكسر الفاء جمع صغافوهي الصخرة المسماة وأصله  
صغوى كفلوس فقلت الواو بأدغمت في الياء وكسرت الفاء لتأسيها فيه نظر اذ لم يهل جمع فلها  
بل قالوا أصفا على أفعال أيضا كما في الصالح فكان الأولى حذفه لأن يحمل قوله والعكس جاء  
على مطلق النبية بالاتقيد بالوضع فتسمل السابقة في الاستعمال وبعد ذلك غلبة بناء الكثرة عن  
القلة وضعا واستعمال الانشائي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق) انه سواه قد ذكر أي  
المصنف اذ لم يتسبق النبية وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغني وهو الصواب (قوله)  
لفعل) أي يتبع فسكون (قوله صغ عينا) أي وفلوس لم يضاعف وكان عليه أن يزدل ذلك فان أفعل  
لا يطرد في معتل الفاء كعدو وعدو وقف وكر ووصف ووقت ووهم لتقبل الضم بعد الواو ولا في  
المضاعف كعدو وحور وشرق وقد وفذ وعم وفن وشغذ من الأول وجه وأوجه ومن الثاني كف  
وأ كبل قياسهما أفعان كأعدا وأوقات كأعدا وأرباب وافذا فوكسرهما مجازي الثاني يجمع  
الكثرة كعدو وحور وعدو وقد وفذ منه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم أن زيد يجمع  
العين ما ليس معتلا بلامضاعف كاهو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل)  
نايب فاعله يعود على أفعل ومفعوله الك في قوله للرباعي وقوله ان كان أي الرباعي والعناق يفتح  
للمهمة أنشئ المعز (قوله صحح العين) أي سواء صححت لامة أيضا لم لا تأملمه (قوله وأظلب) يفتح  
المهمزة كسر الموحدة آخره متوننا ومثله أدل وأجروا م جمع دلو وروامة يفتحين وأصله أدلو  
وأجروا وم يضم ما قبل الواو وقلت الضمة كسرة فصولا قلب الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب  
آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كفاض وأصل أموة يفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء في  
تقدير الانفصال فيجمع على أفعل صبان وفي الصالح أصل الأمة أموة بالهمزة بك جمعهم على أم وهو  
أفعل كاشتق ولا يجمع فعله بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فقول هذه ضرب دول  
وأم ومرت ما ظب وأدل وأم ورايت أخشا وأدليا وأما ما كتبت في فض (قوله لاستعمال هذه  
الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الالامية يتقاضى فيها فعل (قوله وشغذين وأعين)  
أي قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع وتلد لأعين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير  
علامة لا نحو سحابة ونحو بالأم الصفة كخبايع وبلد نحو خنصر (قوله وغيره فعل الخ) غير  
مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به ووجهه أفعل فيه مطرد منه ما من انشائي بيان لم يشوب

وأشهر من غرار وأغرب (ص) وهذه حاشية: - - - - -

وغالبا أغناهمو  
فعلان \* في فعل  
كقولهم صردان \*  
(ش) قد سبق أن  
أفعل جمع لكل اسم  
ثلاثي على فعل صحيح  
العين وذو كرهنا أن  
ما لم يطرده من  
الثلاثي أفعل يجمع  
على أفعال وذلك  
كتوب وأتوب وجل  
وأجل وعصف  
وأعاضد وجل وأجل  
وعنب وأعاب وأبل  
وآ بال وقفل وأفعل  
وأما جمع فعل الصحيح  
العين على أفعال فشاذا  
كفرخ وأفرخ وأما  
فعل فعاد بعضه على  
أفعال كرتب وأرتاب  
والغالب يجيء على  
فعلان كصرد  
وصردان ونفسر  
ونفران (ص) في اسم  
مذ كروايي يد  
\* ثالث أفعلة عنهم  
أما روائهم في فعال  
أفعل \* معاصي  
نضعف أو أعلال  
(ش) أفعلة جمع لكل  
اسم مذ كروايي  
ثالثه مدته نحو فذل  
وأفذه ورغيف  
ورغفة وعود  
وأعمدة وألزم أفعلة  
في جمع المضاعف  
أو المعتل اللام من  
فعل أو أفعال كنبات  
وأية وزمام وأزمة  
وزمام راق

بعض فهو حال منها أو من ضمير هاء في رد لبيان لسانه بصير المعنى وغير الثلاثي المطرديه أفعل  
يرد أفعال فيصدق بالزائد على الثلاثي مع أن أفعال فيه معاصي كشهد وأشاهد وشرف وأشرف  
وأجل وأجهل وعدوا وعداء وعلل أن أو زان الثلاثي اثنا عشر من ضرب ثلث فاته في ثلث عينه  
وسكونها منها وزن. مهمل وهو كسر الفاعل مع ضم العين وعكسه نادر كما في التصريف يتي عشرة  
منها صورة يطردها أفعل وهي فعل يفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية يجمع على أفعال  
وكذا فعل المعتل العين كتب وأتوب فالحال عشرة صور تعللها قوله وغير أن في فعل الشرح جميعها  
الأفعال بضمعين كعنى وأعناق وفتح فكسر ككفأ وكاف ويزاد عليها فاعل المعتل الغاء كوهم  
فيطرديه أو هام ويحل في إطلاق المصنف أن ما عدا فعل يفتح فسكون يجمع على أفعال مصححا كان  
أو معتلا حيث فصل فيه دون غيره فأنظره ونخرج بالاسم الصفة لضمهم وشبههم فلا يجمع على أفعال  
بل نحو هذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتي وشذ من الصفة جلف وأجلاف وحر وأحار (قوله)  
وغالبا الخ) إشارة إلى استثناء صورة تدخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمعته على  
أفعال قليل كما مثله الشرح أى شاذ أو الغالب فيه فعلان بكسر فكون وهو من جموع الكثرة وأما  
ذكره هنا لاجل الاستدراك على قوله وغير الخ (قوله كتب) مثال لفعل من فعل وكل أمثلة فتح  
الغالب قوله وجل بالهم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككفأ وكف وفتح ومثل المكسر والغاء لم يحل  
وعنب وأبل وضم العين فيه مهمل كما ولم يذ كر لضموم الغاء لأفعل وبقي عنى وسيأتي صرد وكسر  
العين منه قليل كما عرفه أمثلة الثلاثي (قوله وآ بال) أصله آ بال بمرتين أبدلت الثانية ألفا (قوله)  
الصحيح العين) أى الفاعل وغير المضاعف كما (قوله كفرخ وأفرخ) مثله زيدا وزاد (قوله كسر)  
طائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود كاه حرام على المعتد اه سبوى (قوله نذر)  
بالنون والعين المهمة طر كالعصفور أحرار المتار الانثى نكرة كعزة نواهل المدنية بسجونه الليل  
(قوله في اسم مذ كر) متعلق بما رددوا عندهم بمد صفة لاسم وثالث صفة لمد أو مضاف إليه  
وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلية والثاني وتو بنه بنفسه ال وزن وكذا تصحيح همرته بل ينقل  
فصله التثنية ثالث وأطر دخبره (قوله والزمه) يفتح الزاى أى الزم أفعلة في فعال بالفتح أو فعال  
بالكسر حال كونها معاصي الخ وأشار بذلك إلى أن ما بدته ياء أو وامن الزاى المذ كر  
كرغيف وعمود وما بدته الف وهو غير مضاعف أو معتل كذال نقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو  
فعل بضمعين كالسيد كره أمانا والاب المضاعف أو المعتل فيلزم فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ)  
القيود أربعة ففى اثنين أحدها فى ثلثة فلا يجمع على أفعلة وشذ من الصفة صحيح وأربعة وقياسه أسماء  
وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه أعقب وعقب بضمين وعقبان ومن غير ال باقى فصح  
وأفدحه وبابو بفتح القياس فذاح وأفداح وأواب وعما لاس مدته فالتأخو حائر وأجوزة وهي  
الحشة المستدقة على السقف والقياس جواز (قوله نحو فذل) بالقاف والذال المهمة كسحاب  
جمع مؤنث الرأس ومعد العذار من الفرس خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي  
ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد مجردا كان أو مزيدا (قوله كنبات) بموحدة مقنونة وتعين  
فوقيتين الزاد ومناخ البيت وأصل ابنة ابنة فلما اجتمع مثلان نقلت كسرة أولهما إلى الاء قبله  
ثم أدمع ومثله أزمة والزمام فى الأصل النخيط الذى يشد فى البرة أو فى الحشاش ثم شد فى طرف المقود  
ثم معنى به المقود نفسه كرم فى المصباح والبرة حلقة تتجمل فى أنف البعير تكون من صغر ونحوه  
والحشاش بالكسر الحش الذى يجعل فى ظلم أنف البعير وأما الحزامة فهى من شعر وبها ظهر  
لأسمعى البرة والحشاش والحزامة اه معاصي (قوله فباء) يفتح القاف نوع من الثياب وأصله فباء

وقفاء وقفية (ص) فعل نحو أوجر وجرا • وفعله جعابنقل يدى (ش) من أمثلة ١٦١ جمع الكثرة فعل وهو مطرد فى

وصف يكون المذكر منه على اعمل والمؤنث منه على ففلاء نحو أوجر وجرو وجرا وجر ومن أمثلة القلة ففلة ولم يطرد فى مؤنث من الانثى ونما هو محفوظ ومن الذى حقه منه فى وقفية وشيخ وشيخة وفلام وفلة وصى وصيبة (ص) وفعل لاسم رباعى عده فزيد قبل لام اعلا لا فقد عالم بضاعف فى الاعم ذو الالف • وفعل جعل الفعل عرف ونحو كبرى ولغلة فعل • وقبيلى • جمعه على فعل (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد فى كل اسم رباعى زيد قبل نونه مدة بشرط كونه محبب الا سحر وغير مضاعف ان كانت الامة ألفا ولا فرق فى ذلك بين المذكر والمؤنث نحو فذال وقذل وجاروجر وكرا وكرا وكرا وذراع وذراع وقضيب وقضيب وعود وعود • المضاعف فان كانت مدته اثنافيه معه على فعل غير مفرد نحو صان وعين وجاح

بالواو قال فى الصباح كأنه من قوت الحسرف اقويه اذا ضمته أى عند التطق به سعى بذلك لانه يضم على البدن فكانه المسمى الا ان القفطان (قوله وقفاء) يكسر القافو بالنون ماحول الداروا منه فنأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى يضم فسكون لكن يجب كسره فانه فى جمع ما عينه ياء كيبض فى أبيض ويضاء كما ساقى فى قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه صحت هى ولا مة ولم بضاعف فتكوه • وانكرت فى ذوات الاعين الفعل • يضم الميم فان اعتلت عينه كيبض أولامه كمعى أو ضوهف كثر بالعين المهملة لم يحز الضم (قوله وفعله) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدى وينقل متعلق به وجماع مفعله الثانى وانما صرح به مع ان الكلام فى الجوع لرد قول ابن السراج بانه اسم جمع لا جمع لعدم اطراده والاوى بتقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله فى وصف يكون الخ) أى فافعل وفعلاء حيث نودى صان متقالان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما فى فى الخلقه لا اختصاص المعنى بأحدهما كما كر وأرلذ كرو ورتقاء وفلام تلؤنث وهى بمهملة فضاء على يهتم فى فرها تئى شبه الادرة لرحل فتعين فهما كرو وادرو رتق وعقل يضم فسكون اما اذا انفردا فعل من فعلا لما فى فى الاستعمال لافى الخلقه كرحل آلى لكبر الالة وامراة عجزا لكبرية العجز اذ لم يقولوا عجز ولا الباء فى أشهر القفا مع ضمهما معنى يقتضى اطلاقه هنا قيسه فيه أيضا كعجز وألى وهو مانص عليه فى شرح الكافية وفى التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضعتى مبتدأ خبره لاسم وعد مصفة اسم والياء للخاصة بوجه قد زيد مصفة مدوا لالا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام والجملة مصفة لها (قوله فى الاعم) أى فى الاستعمال الاحم أى الغالب المطرد و ذو الالف نائب فاعل بضاعف وهو استثناء من قوله مدوا الجارة متعلق بمحذوف متصيد من المقام أى يشترط فى ذى الالف عدم المضاعفة فى الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل فى الاعم بل فى النادر ما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أى يضم فتفتح وفعله يضم فسكون ونحو الجارعة على فعله (قوله وفعله) أى بكسر فسكون وفعل بكسر فتفتح وقوله على فعل أى يضم فتفتح (قوله وهو مطرد فى كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع متاعلى فعل الا قول بمعنى فاعل كعبو روسبر وغفور وغفور وفخور وفخور وشندرن فى نذر وسنن فى صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهى المرأة المتقنة فى مفهوم الاسم تفصيل وتخرج بالرباعى غيره كذا وفنقا وبلد الخ لى منه وشندرة وترو ويكونه قبل اللام لمحدائق وبهجة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واو التثنية كسوار وسوار وسوار وسوار اما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كذال وقذل أو كانت ياء كسبال بكسر المهملة لتغير شائلك وسيل لكن ان سكنت الباء وجب كسر ما قبلها ما فى بعض ويمتنع تسكين المضاعف كسبر وسرر (قوله بين المذكر والمؤنث) يؤخذ من هنا مع امران نحو قضيب وعود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكرا ع) يضم أوله وهو مستندق السابق من القم والبقر كرو ويؤنث ومثله فى الفرس ولا بل • أى ويطبقاوا وفضاء مثالة ثم فاء كفى الصحاح وفى المثل أعصى العبد كرا عا طيب دوا عا ضرب يان أعصى شيا ينكس بر جوده فطمع فى كثر منه والكرا ع أيضا • اسم لجماعة الخيل وقبيل فذلك يفسد شرح الكافية صرح فى قياس فعل فى مضموم الفاء يفتحونها ومكسورها كما هو ظاهر لاق المتصنف هنالك كنهه ذكر فى التسهيل انه نادى فى المضموم وهو الضمير فلا يتنازل قرب وغرب وعقاب وعقب وينقاس فى كرا ع كرا ع باعتبار ثانيته أو كرا ع باعتبار زيد كرا ع مثل (قوله ونحو عذ) بكسر

( ٢١ - (خبرى) - ثانى ) وجم وان كانت مدته غير ألف يجمع على فعل معرب نحو سبر وسرر ودلون ودل ولم يجمع من المضاعف الذى مدته ألف سوى عزان وعز وجح وجم ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع



لا سم على فعله أو على فعل أنى الفاعل فالاول كثر بقرب وغرفة وغرفه والثاني كالكبرى والكبر والصغرى والصغرومن  
أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لا سم على فعله نحو كسرو كسر وجمع وجع وجرى وجرى وجمع فعله على فعل نحو  
لحية ولحي ولحية وحل (ص) ١٦٢ في نحو رام ذواطر ادفعه \* وشاع نحو كامل وكلمه (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعله

والعين الموحدة ما تقاد به الدابة ويقتها السحاب وقياه أعنته وكذا أحاج يفتح الحام الملهمة وكسرها  
ويجعين العظم الذي ينت عليه الحاجب (قوله لا سم على فعله) أى يضم فسكون خرج الصفة لتدور  
بجيشها على فعله كضجعة وشذ رجل بجمه أى شجاع باسمل وبهم (قوله نحو كسرة) أى بشرط كون  
الاسم تاما لم يحدف من أصوله شئ فخرج بالاسم الصفة كعشرة وكسرة وبالنام نحو رقة للفضة فإن  
أصلها أو رقي بكسر الواو حذفته فأوها عوض عنها لئلا يجمعه ان على فعل وشذ من الاول رجل  
صفة أى شجاع وصمهم وأمر أنذر به أى حديد السنان وشذرب لا يرد عليه أهمل هذين الشرطين  
لان فعله لم يفتح صفة الا نادى فى الفاظ ذكرها ان السيد فى المخصص بل منعها بعضهم وامارة فليس  
الا ن على فعله (قوله فى نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه امر الادلاء لان المضاف اليه لا يعمل فيما  
قبل المضاف وقده يضم فتفتح مبتدأ خبره ذواطر ادأى فعله ذواطر اد يطر فى نحو رام (قوله على فاعل  
جمع اللام الخ) خرج نحو سيد وروحيث وناعى فجمعها على سادة وبررة وخبنة ونقعة شاذ اشوفى  
(قوله فعلى لوصف) أى يقع فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر مطاعلى قتيل وميت مبتدأ خبره  
فمن بكسر الميم أى تحقيق اوزن وما بعده مبتدأ خبره من لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن  
جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره فله المكرودى وفى قول الشارح ويجعل عليه الخ ميل الى  
هذا لكن يلزم عليه عيب السناد فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لئلا يها بالمذكور او  
خبراً عن زمن وحذف خبر ما بعده لئلا يه عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أوتشت ليدخل  
أسرى وأسرى (قوله ما اشبه) أى فى الدلالة على الهلاك أو التوجه وذلك ستة أوزان الاربعة فى  
الشارح وأفضل كالحق وجفى وفعلان كسكران وسكرى وما قرأ أعز وتترى الناس سكرى وما هم  
بسكرى وما سوى ذلك محذوف كقوله من جعل كيم أى عاقل ورجال كيمى وسنان ذرب أى حاد  
وأشنة ذرى فى قيل والوجه اما فى نفس الموصوف وغيره ليدخل أحق وسكران لانهما يوجهان  
غيره او فيه انه حينئذ يدل ذرب لانه يوجه غيرهم ان فعل لا ينقاس فيه وان جمع فالاولى قصر  
التوجه على نفس الموصوف فان شأن السكران والاق أن يوجه نفسه وأدخلهما الموضع بقوله  
مادل على آفة فال شارحه وهن الوصفان معادل على نقص ما (قوله كيب) أصله ميوث فعل به  
كسيد فوز به فعمل بتقديم الياعلى العين المكسورة وقول غير ذلك (قوله لافعل اسماء) أى يضم  
فسكون وفعله بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة ككلو وروى بضم لا ما نحو عضو فلا يجمعه ان على فعله  
(قوله والوضع) مبتدأ خبره قوله أى ان وضع العرب قلل وزن فعله فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح  
مع سكون العين فيما يأتي مقضيه صفيح الشارح وقدم الاموى المفتوح وهو انونى وهما مقيدان  
بما رى فى فعل بالهم أى يكونهما من محالهما فاعل كطى ونحى لا يجمع على فعله أصله لاو جمع  
الصيغة ادر وفائدة التقديم مع يعقل فى لاسم ان تميم الغنيل من المضع والناذر (قوله قرطما)  
بضم الة فى سكون زاده مع جملة ما يعلى شعبة الاذن (قوله ورد) بكسر القاف وضبطه بضمها  
سبق فلم قال فى الصحاح القردوا حيا القرد وفسحجم على قردة كقيل ونبيلة (قوله فرد) بفتح الهمزة  
وسكون زاده من مهملة يوع من الكسرة ووحى كسر الدين بضم (قوله وتدل) بضم الفاء وفتح  
العين مشددة (قوله يجب ذكر) بفتح الكاف أى فى خصوص ما ذكر (قوله رذان) بالنون لان الكاف

وهو مطرد فى كل وصف  
على فاعل معتل اللام  
لأن كرا عاقل كرام  
ورمانة وقاض وقضاة  
ومنها فاعله وهو مطرد  
فى وصف على فاعل  
جمع الاله لا كرا عاقل  
نحو كامل وكلمه وسائر  
وصيرة واستغنى  
المصنف من ذكر  
القرود والذ كسرة  
بالفتيل بما اشغل  
عليها وهو رام وكامل  
(ص) فعلى لوصف  
كقتيل وزمن وهالك  
وميت بهن (ش)  
من أمثلة جمع الكثرة  
فعل وهو جمع وصف  
على فعل بمعنى مفعول  
دال على هلاك أو  
توجه كقتيل وقيل  
وجرح وجرحى وأسرى  
وأسرى ويجعل عليه  
ما أشبه فى المعنى من  
فيعلى بمعنى فاعل  
كمرض ومرضى ومن  
فعل كزمن وزمنى  
ومن فاعل كهالك  
وهلكى ومن فاعل  
كيت وموتى (ص)  
لفعل اسماء  
لاما فاعله \* والوضع  
فى فعل وفعل فاعله

(ش) من أمثلة جمع المكثرة فعله وهو جمع افعلى اسماء صحيح لئلا يحدف قرطه ودرج ودرجه وكوز  
وكوزة ويحذف فى اسم على فعل نحو قردة وقردة أو على فعل نحو غرد وغردة (ص) وفعل لفاعل وطاعله \* وصنف نحو عاقل  
عاقله وهو لاهل كسرا \* رذ على ذر لاهل (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو عاقل



له ولانفعال فعالان حصل وشاع في حوت وفاع مع ما ضاهاها ما وقل في غيرهما (ش) من أمتلج جمع الكثرة فقول وهو مطرد في اسم ثلاثي على فعل نحو كوكب وكو وكون ووعول وهو ملترم فيه غالباً واو طرد فعول أيضاً في اسم على فعل بنح القاء نحو كعب وكعب وكعب وفعل وفعلوس ١٦٤ أو على فعل بكرة القاء نحو حمل وحول وضرس وضرس أو على فعل بضم القاء نحو حند

الفعول أى من مفرداته أوله خبر ي حذف أى له فعول والمجمله خبر فعل (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلان بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلان ومقتضاه عدم اطراده فى ذلك لكن صرح فى شرح الكافية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ القيد الثلاثى من مثال المصنف بكسر (قوله ووعلى) بفتح الواو وكسر الهمزة الشاء الجبلية والابتى وعلته (قوله غالبا) تقدم بمرتهز (قوله هل فعل) بفتح الفاء أى بشرط ان لا تكون عنه واو او شذوذ فوج وفوج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أى غير واوى العين كوت ولا ياقى اللام كدى ولا مضاعفا تكلف وتخرج بالاسم فى الثلاثة الصفة كصعب وحلف وحلوقلا تجتمع على فعول (قوله قيل ويقوم الخ) فانه ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاشرار لزم منه فى قوله وللفعل اسماء عننا انقل لا لاطلاقه ايضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراده فبقى هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المرادى المفهوم من المتن انه طرد لانه لم يذكر الاطراد غالبا فان ذكر غيره بينه بفعل اول وندر اه ومنشأ الاختلاف فى فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فخص على اطراده فى العمود وشرحها والتسهيل وعلى عدمه فى شرح الكافية (قوله من فعل) أى بضم فسكون والثانى يقتضين وقوله فهو عود وحوث تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للساق وكذا تاج ودار وارجافا صلها قوع وتوج ودور وجور (قوله فى غير ما ذكر) أى فى غير حوث وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما على نحو غراب وصر بديل قوله وللفعال فعلا ون غالبا اغناهم فعلا ن الخ كما اشار له الشرح وقد ذكر ابن جنى ما قبل فيه فعلا ن ثمة اتفاقا جمعها المصنف بقوله للصل وانحصر فى التكسير فعلا ن • وهكذا نقل خشنا ون خيطان رند وشقد وشيم هكذا جمعت • ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالمحل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أضياعاً حصولاً والحرص بضم وكسر الحاء المهملة  
وسكون الراء فصادم مهملة سنان الريح كافي الصالح وتلشف الغزال والحيط بالغاء المهملة والفتحة  
فلمع النعام والزند المثل وايضا فرخ الصخرة وقيل مالان من أغصانها والشفذ ولد الحر باء والشيع  
نعت والصنو والقنوم مثلاً نصريح (قوله نحو أخ) تتبع شرح الكافية في عدم اطراءه في فعل  
بفتحين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ وأخوان وفقى وفتيان وترب بفتح المهملة والراء هو ذكر  
المبارى وتربان لكن في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذفت لامه اعتباطاً  
ولا يجمع على إخوان إلا أخ الصداقة أما أخ النسب فيجعله أخوة كما قيل عن بعضهم ولا يراد بها  
المؤمنون أخوة لا معناه كأخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق - استمال أخوة وأخوان في كل  
منهما (قوله وفعل اسما) بفتح فسكون وفعل الثاني بفتحين وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم  
من الثاني ان اكتفاء بالأول يخرج نحو ضمهم وجبل وبطل فلا يجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو  
بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون كذهب وذوبان لكن صرح  
في شرح الكافية بعدم اطراءه (قوله في اسم صحيح العين الخ) صرح به ان قول المتن غير محل العين  
رجع لثلاثة قله فخرج به نحو سيف وسوط ونحو قوى وعويل ونحو قود وقاع وخاصة الاشعري  
بالاخر فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل (قوله ومضغ) عطف على المحل أى

و جنودو مردودو  
و يحفظ فعله في فعل  
نحو أسد وأودقيل  
و يفهم كونه غير مطرد  
من قوله و فعل له ولم  
يقيد بظاهر ادوار  
بقوله و لفعل فعالان  
- حصل الى ان من  
أمله الكثرة فعالان  
وهو مطرد في اسم  
على فعال نحو غلام  
وغلمان وغراب  
وغربان و قدس - بقى  
اه مطرد في فعل  
كسر و صردان  
واطرده - لان أيضا  
في جمع ما عينه واو  
من فعل أو فعل نحو  
وود و ميدان و حوت  
و جنان و قاع و قيعان  
و تاج و تصبان و قل  
فعالان في غير ما ذكر  
نحو أخ و اخوان  
و غزال و غزلان  
(ص) و فعلا - ما  
و فعلا و فعل \* غير  
معل العين فعالان  
مثل (ش) من  
أمله جمع الكثرة  
فعالان و هو مقس  
في سم معج العين  
سلي فعل نحو ظهر  
و ضهران و بطر

و بطنان أو على فعل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو على فعل نحو ذكر وذكران وجل وجلان وفي (ص) (ولكرم وبخيل فعلا) كذا الماضاهما قد جعلنا وناب عنه أفعلا في العمل \* لا ماض مضف وغير ذلك (قل) (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلا وهو مقبى







(والسين والتان) مستدع أزلي هانديا بالجمع قاهما محل والميم أولى من سواه بالبقاء والميم واليا منه ان سقا (ش) لذا  
 اشتغل الاسم على زيادة لأقبيت لأختل بناد الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه المجموع وهو فعال وفعاليل حذف الزيادة  
 أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وبقاء البعض فله حالتان أحدهما أن يكون البعض مزى على الآخر  
 والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب ومثال الاولى مستدع فتقول  
 في جمعه مداع فتحذف السين ١٦٨ والتان وتبقى الميم لانها مصدرية وتوحدة للدلالة على معنى وتقول في التندد والتندد لا دة

ويلا فتحذف النون  
 وتبقى الميم من  
 التندد والياء من  
 التندد مصدرهما  
 ولانهما في موضع  
 يقعان فيه دالين على  
 معنى نحو أقوم ويقوم  
 بخلاف النون فانها في  
 موضع لا تبدل فيه على  
 معنى أصلا ولا تندد  
 والتندد انهم يقال  
 يقال رجل التندد  
 والتندد أي خهم  
 مثل الاله (ص)  
 والياء لا الواو حذف  
 ان جئت ما كثر بون  
 فهو حكا (ش)  
 أي اذا اشتغل الاسم  
 على زيادتين وكان  
 حذف أحدهما  
 يتأني معه صيغة الجمع  
 وحذف الآخر  
 لا يتأني معه ذلك حذف  
 فان تأني معه صيغة  
 الجمع وأبقى الآخر  
 فهو قول في حيز بون  
 حيزا بين تحذف الياء

نفس عليه (قوله والسين والتان الخ) اعلم ان قول المصنف وبفعال الخ يشعل الر باعي فاكثر زيد  
 وغيره ولكن الر باعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان  
 ولما احتاج الخماسي المجرى الى الحذف منه بقوله ومن خماسي الى آخر البيت ثم ذكر حكم رباعي  
 الاصول وخماسي المزدحم بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزدحم بقوله  
 والسين والتان الخ لكنه شبهه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله زيد الجمع الخ فاناداه تحذف كل  
 ما أدخل بصيغة الجمع من الثلاثي المزدحم وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم أولى الخ اناداه  
 سم (قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لثبوتها على ما هي سابقا ولاءه حذف منها  
 قبل السبق لعله مما ابتدأ ولأن زيادتها في غير المصدر بمنتهى أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب بقاءها  
 (قوله والميم) أي هيمزة القطع أما هيمزة الوصل فتحذف أبدا لاستغنائها بما يلزم فتح أول الجمع  
 التناهي (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما نتهى أو اللفظ فقط كان ينبغي حذفه عن  
 حذف غيره كما يأتي في حيز بون وكان لا يضر الاسم ببقائه الى عدم التنظير كما مضى جبهه تخارج  
 ببقاء التاء لا يضارح لان وزن سقاعيل ليس موحودا في الكلام بخلاف تقاعيل كما تبين وانظر  
 نحو انطلق واحتفاظا هل يقال فهما تاليتي وحفاظا بقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع  
 أولا كسر ان أصلا صير ووزنهما تقاعيل بالنون وتعاويل بالتاء لا تظهر لهما فيما يظهر فتأمل  
 (تعال مداع) يخفى الميم وجوب الاء أول الجمع التناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو مطلق ويقال  
 مطاقي تحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو معتق ومصطفى يحفظ ومصافي أي يحذف  
 تمام الاعتقال دون الميم واعلم ان المثل من هذه المجموع كداع ومصافي حكمه كجوار في لفظه واعلاه  
 الان عوض من المندوف ياء قبل الطرف كما سأتى في التصغير فيحذف مصافي ومداعي وأصله مصافي  
 أو مداعي بتد الياء لا دغام ياء عوض في لام الكلمة ثم تحذف أحدهما تخفيفا فان حذف الثانية  
 المتحركة أحرسته كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة الفاعل فمقابلها هذا هو مقتضى  
 القياس وقد مر نظير فتأمل (قوله على معنى) أي يختص بالاحياء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول  
 (قوله الاو بلاد) بشدال المهملة وأصله الادد فادغم (قوله مقوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف  
 التكسير لانه أرف الاو وسطها ساكن معقل كما سيجي (قوله وبقاء الف) أي فتقلب ياء وتعل  
 الكامة كجوار فتقول ساردوعلا دالكسر مع التنوين والله اعلم (التصغير) ذكره عقب  
 التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة قولان كلاهما بغير اللفظ والمعنى ولم ينعكس لان التكسير  
 أكرز وقولانه تكسيرا للمعنى وتعليله بجمعيته فهو أكرز من التقير وقولانه التصغير أربح

و. يعني الواق فتقلب بال كثرها واذ كسرها مقابلها وأورث الواو بالبقاء لانها لو حذفت لربح حذفها عن  
 حذف الياء لان بقاء الياء مقوت بصيغة منتهى الجموع والخيز بون الجوز (ص) وخبر وافي زائد سرندي وكل ما ضاهاه  
 كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدا لثنتين مزى على الآخر تركت بالخير فتقول في سرندي سرندي يحذف الف وبقاء  
 النون وسردي يحذف النون وبقاء الف وكذلك علندي فتقول ولادو ملا حنطى فتقول حنطى وحيلا لانها  
 زائدتان زيدتا مع اللام الحلق بغير حلق ولا مزى لاحدهما على الاخرى وهذا شأن كل زائدتين زيدتا اللام الحلق والسرندي  
 السدي والاثني سرندي والعلندي الفتح الغليظ من كل شيء وعاقيل حل علندي بالضم والمبطنى القصير البطين يقال رجل  
 جنبى بالسكون وامرأة حبطاء (ص) (التصغير)

(فعلا جعل الثلاثي اذا صغرته نحو قذى في قذى وقصعيل مع قصعيل الماء فاق كعيل درهم درهما) (ش) اذا صغر الاسم المتكسر ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيهما ساء كنه ويقصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فلس فلس وفي قذى قذى فان كان رباعيا فكثر فعل بذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي عصفور عصفور فامثلة

التصغير ثلاثة فعيل

وفعيل وفعيعيل

(ص) (وما به لتنهي

الجمع وصل به الى

امثلة التصغير فعل

(ش) أي اذا كان

الاسم معا صغره على

فعل أوله على فعيعيل

توصل الى تصغيره

بما سبق انه يتوصل

به الى تكسيره على

فعال أو فعالين من

حذف حرف أصلي أو

زائد فتقول في

سفرجل سفيرج كما

تقول سفراج وفي

مسندع مدنع كما

تقول مسداع

فتحذف في التصغير

ما حذف في الجمع

وتقول في علسدي

علسدوان شئت

قلت عليه كما تقول

في الجمع علاند وعلاد

(ص) (وجا تر

نحو بعض يا قبل

الحرف وان كان

بعض الاسم فـ

ما حذف (ش) أي

يجوز ان يعوض عما

حذف في التصغير

أو التاكسير بما قبل

تصغير ما يتوهم كبره كعيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع وتقليل ما يتوهم كثرته كدرهمات وتقرير ما يتوهم بعد ثمنه كعيل النصر أو حله كفويق هذا أو رتبته كاصغير مثل زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول ابجد وكل أساس سوف يخل بينهم • دوسية تصغير منها الا نامل فصر الداهية لتعظيمها لان المقام للتحويل بدليل وصفها بما بعدها وورد البصريون الى التثنية بتأويله بانه اشارة الى ان حنف النفوس الذي يرتب عليه اعظم المشقات قد يصحكون بصغار الدواهي (قوله اذا صغر الاسم المتكسر) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التثني ولا غير المتكسر أي العرب وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر ومسيو به كما سبق في مع انه بني على الاي ابدال المتكسر بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه لعمري وش شبه بالتركيب لم يتوغل فيه ويستمر أيضا قبول الاسم للتصغير وخواه من سبقته فلا يصغر نحو كيت وميسر ولا الاء المعطاة فترعا رادها سمياتها الاصلية ولا يرد مهن لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقدر ا في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زج فيقدر زوال الحركة الاصلية واتبان غيرها كما جزم به ابن اياز (قوله وفي قذى قذى) أي قلب الفه ياء لان التصغير يرد الى اشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور راح) كان دليلة ان يبدله دينار ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بني عليها التحليل باب التصغير وهي فلس ودرهم ودينير قبل لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت سبي الدنيا الحقيرة عليها واتماتر كة الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل يرد الى على أصلها وهو النون اذا وصل دينار دينار بشذ النون بدليل جمعه على ذاتير كما يأتي (قوله امثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه محرر اللفظ تقريرا بتقليل الاوزان وليس جارا على مصطلح الصرفين الا ترى ان وزن أحمر ومكرم وسفرج في التصغير فعيل وفي التصريف أنفعل ومفعول وفعليل (قوله من حذف حرف الخ) أي الاء ماسا في قوله ألف التانيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت عليه) يحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كفاض ولم تصعب الالف ويضع ما قبلها الاء الحلق في سفرجل وألف الحلق لا تتبع في التصغير اه صبان (قوله معا حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كخبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطابق ومحل نوعي بعض الياء ان لم يستحقها الاسر بدونه بان وجدت في المفرد والمكسر كما في لغزي وارجع فام فان جمعه حراجم ولغاغز وتصغيره حريجم ولغغز فبقت الادغام وحذف النون وألف التانيث لاحتياجهما بالصيغة ولا عوض عنهم الا اشتغال عملهم بالياء الموجودة في لغزي والمنقلة عن ألف ارجع فام (قوله المغير بان الخ) والقياس مغرب وعشة يحذف إحدى الياء من اللتين في المكسر لتوالي امثالها وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو على (قوله اراهط الخ) القياس رهوط كفاوس أو اراهط كآلب أو رهوط ككلا ب أو رهطان بالضم كنهوان كما علم عامر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلويها التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستتاة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاء قوله فعيل مع فعيل الخ

(٢٢ - (خضري - ثاني)

وحيات (ص) (وحاند عن القياس كل ما هو خالف في الباين حكما رعا) (ش) أي قد يبيح كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحذف ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغير بان في عشية عشية فتقولهم في جمع رهط اراهط وفي باطل باطلين (ص) (لتلويها التصغير من قبل علم



ثاني أومدته الفتح الحتم كذلك ١٧٠ مادة أفعال سبق أومد سكران وما به التحق (ش) أي يجب فتح ما ولي يا

التصغيران وليته تاء  
الثاني أو ألفه  
المقصودة والمعدودة  
أو ألف أفعال جماع أو  
ألف فعلان الذي  
هو مؤنثه فـ لي تقول  
في تمر تيمرة وفي حبل  
حبل وفي جراد جبراد  
وفي أجال أجمال  
وفي سكران سكران  
فإن كان فعلاً من  
غير باب سكران لم  
يقع ما قبل ألفه بل  
يكسر فتقلب الألف  
ياء فتقول في سكران  
سريع كما تقول في  
المجمع سراحين  
ويكسر ما بعد ياء  
التصغير في غير  
ما ذكر إن لم يكن  
حرف أعراب فتقول  
في درهم درهم وفي  
عصفور عصفير فإن  
كان حرف أعراب حرك  
بحركة الأعراب نحو  
هذا فليس ورأيت  
فليسا ورت فليس  
(ص) (و) ألف  
الثاني حيث مداه  
وتأوه منفصلين عدا  
كذلك المزيد آخر  
للنصب \* وعجز  
المضاف والمركب  
وهكذا زيادنا  
فـ فلانا من بعد  
أربع كز عفرانا  
وقدر انفصال عادل  
على تنبيه أو جمع

(قوله أومدته) أي مده علم الثاني أي المدة التي قبله وليس المراد مده الثانية لأن العلامة هي  
المدة لا المدة على الأصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم ثانياً التمام أو أياً المقصورة ومدة  
المدة التي قبل المدة في المعدودة (قوله مده أفعال) مقول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه  
والجمله صلة ما (قوله وما به التحق) أي عما فيه ألف وفون زائدتان وليس مؤنثه فعلاً لأنه لم يحمده  
على فعالين فخرج بالأول ماؤه أصلية كحسان من الحسن فقال فيه حسين بشد الياء مكسورة  
وحذف إحدى السينين كما قاله الدماميني والقياس حسين بفعل الألف كما في لغز غيرهم وبالثاني  
نحو سيقان وسقانة فيقال فيه سيقين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسكران وسكران وسكران وسكران  
سريعين وسليطين لقولهم سراحين وسلاطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء  
لكسر ما قبلها سوى زعفران كما ساقى (قوله ان وليته تاء الثانية) أي مع انصافها به ومنها الألف  
المعدودة والألف والنون كما مثله فإن فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الأصل كما ساقى في حنيفة  
وجيد ياء وزعفران وعجز المركب بمثلة التاء فيفتح ما قبله في يعطيك لعدم فصله من الياء ويبقى  
على سكونه وما بعد الياء على كسره في معيد يركب (قوله أو ألفه) خرجهم ألف الإخاف مقصورة  
كعزهي أو معدودة كعباءة فيقلب ياء لأجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهزنة من  
المعدودة فيقال عزه ويعلب بالكسر مع التنوين والأصل عزه وعلي والعزهي بكسر الموحدة  
الرجل الذي لا يلو (قوله أو ألف أفعال) أي يفتح الهزنة وقوله جمال البيان الواقع لأنه لم يثبت في  
المفردات عند الأكثرين أو ما قولهم برمة أعشار إذا تكسرت قطعاً ونوباً خلاق وأعمال أي بالفتح  
وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرد الألف به ونص غيره حيث ذكرنا قبل التسمية في فتح ما قبل ألفه كما  
قاله سيديوه فرقا بينه وبين أفعال بالكسر لأنه لا يكون المفرد لأنه مصدر (قوله من غير باب  
سكران) تقدم محترزه (قوله وألف الثانية الخ) هذه غانية أنواع مستتاهة من قوله وما به انتهى  
المجمع الخ وكان حقها أن تذكر بعده لتصل بالمستثنى منه والمعنى أنه يتوصل بالحذف في هذه  
الاشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً بل  
ينتهي بجميع صدره الأول مضافاً الهزنة فلا يليق عدده من المستثنيات أفاده في التوضيح وأجاب بما به  
ليس المراد الاستثناء بل بان أنه اكتفى في هذه الاشياء بحصول صورة التصغير تقديره وجمع وجودها  
لتقدير انفصالها فلا تخفى بالصيغة أعظم أن يفعل مثل ذلك في الجمع أو لا موهوم أن السبعة التي  
هي ما عدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها أه صان والحكم على جميع السبعة المذكورة  
بالاستثناء من الحذف فيه نظراً لأن عجز المركب المزجي يوزياده التي والمجموع لا تحذف في الجمع  
أيضا كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها  
أصل بل يضاف إليها ووقيل جاء في ذوو يعطيك وذووزيد بن وسيلن فلم يبق مما يصح استثناءه من  
الحذف سوى أربعة تاء الثانية وألفه المعدودة ياء النسب والألف والنون بعد أربعة فتحذف  
في الجمع دون التصغير فيقال حناضل وحجاب وعباقر وزعافر في حنظلة وحجدهاء وعبقري وزعفران  
فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة لأنه لم تنفصل لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف  
خامسة فاكثر كما ساقى في لاخلالها بالصيغة وتبقى أربعة كسبي لعدم اخلاها حيث نذو يفتح ما بعد  
الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتلويها بالتصغير الخ لأن ذكر الألف والتاء فيما مر من  
حيث أنه يفتح لهما ما بعد الياء وهما من حيث عددها منفصلين فيصغر الاسم بقدر دخاوه منهما  
(قوله آخر للنصب) لعله أحترز به عن الألف المتوسطة عوضاً عن إحدى ياءي الذنب في نحو  
يمان وشام عما صار كعشار في تصغيره على يمين وشؤم يحذف الألف (قوله والمركب) أي

تصغير حلا (ش) لا يستدق التصغير بالثاني الممدودة ولا يئاء التانيث ولا يزيادة بالنسب ولا يجر المضاف ولا يجر  
المركب ولا بالاف والنون المزدتين بعد اربعة اعراف فصاعدا ولا بعلامه التثنيه ولا بعلامه جمع التصغير ومعنى كون هذه  
لا يعتد بها انه لا يضر بقاؤها مقصولة عن ياء التصغير بغير فريضة اصلين فيقال في حذباء ١٧١ حذبا وفي حنظل حنظله وفي

عقري عبقري وفي  
عبد الله عبد الله  
وفي عيلك بعيلك وفي  
زعفران زعفران وفي  
مسيلن مسيلن وفي  
مسيلن مسيلن وفي  
مسيلات مسيلات  
(ص) (و) ألف التانيث  
ذو القصر متى زاد  
على اربعة لن يئاء  
وعند تصغير حباري  
خير بين الحبري  
فادرو الحبري (ش)  
أي اذا كانت ألف  
التانيث المقصورة  
خامة فصاعدا وجب  
حذفها في التصغير  
لان بقاها يخرج البناء  
عن مثال فاعيل أو  
فيعيل فتقول في  
قرقرى قرقرى وفي  
اغزى اغزى فان  
كانت خامة وقبلها  
مد فزائدة حاز حذف  
المدة المز يدوجاء  
ألف التانيث فتقول  
في حباري حبري  
وحازا نضا حذف ألف  
التانيث وبقاء المدة  
فتقول حبري (ص)  
واردد لاصل ثانيا لئلا  
قلب فقيمة تصير

المزجي ولو عديا أو مجتمعا أو به فصر صدره فقط فيقال سيدي به وخمسة عشر سواء معي أو  
أريد العدد فيكون مستثنى من المثنى اما المركب الاستاذي فلا يصغر (قوله حلا) اما بمعنى اظهر  
عطف على دل وجع مقوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم منه فجمع المصطوف على تثنية أي جمع ظاهر  
واحرز به من محوسين فان زيادته لا تعد من فصله حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان  
اعرابها بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المهدوفة والتصغير بردها في المزمع بين العوض  
والعوض عنه ومن اعراب سنين كمين صغره على سنين كدرهم بادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها  
فيقال سنين كفايس (قوله بعد اربعة) لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء مع انه قيد فمعها كافي  
التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآخر عين اصلين فخرج به نحو سكران وجرام وقرعة فلا تعد  
من فصله لان الفاصل بينهما بين الياء حرف واحد فلذلك يقتضيهما ما بعد ما يحافظ على بقائها (قوله  
لا يضر بقاؤها) أي لكن هنا في اية الانفصال فتتزل منزلة كلمة مستقلة وبصغر ما قبلها كانه غير متم  
بها فلم يخرج معها أثنية التصغير عن صيغة الاصلية بل هي موجودة تقديرا وهذا لا يذيادة كالمع  
(قوله حذباء) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصاحب أو المهملة كافي الدجاعي  
وضم الدال المهملة فوجدت وهو ضرب من الجنادب أي المراد وهو الاخضر الطويل الرجلي (قوله  
عبقري) نسبة الى عبقركبير ترعهم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء يعجبهم من حـ  
صنعه وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يصعد على عبقري أي بساط فيه صبغ وتغوش (قوله  
وعند تصغير حباري الخ) امتثناه من قوله لن يئاء كايته الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد  
من فصله كالمدة لانها لا تستقل في النطق (قوله لان بقاها يخرج الخ) قال في التصريح فان  
قلت فاعيل فاعيل وليس من الاثنية الثلاثة فقلت نعم ولكنها توافق فعلا لبقاء عبد الكسرة لئلا  
منع منها مانع الألف اهـ (قوله قرقرى) بقافين وواو من مهملتين موضع (قوله اغزى) بضم اللام  
وفتح الغين المعجمة مشدود وسكون الغنية وفتح الزاي اسم للفر من ألف في كلامه ادعاه وأصله  
جر البروج لانه يجره أو لاستقامته بعدل عن مجنه وشماله لئلا يئاء فذلك الالفاز وقوله ليعبى  
أي يئاء الادغام وباء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله يحذف (قوله حبري) أي  
بادغام ياء التصغير في المنقلة عن الألف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لا ردود لاصل في محل  
المفعول الثاني ولينافعت لثانيا كما اشار له الشارح في المحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا  
لقب لانه يئاء لثنتين أي اردد ثانيا دحل لينا أي صار لا لينا لاصل الذي حول عنه (قوله  
وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب  
تقدم حكم الحال عليه وهو حاصل هنا مع ولا رد تأخر بعض الحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ  
كما اشار له الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم  
فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر الذي كورنها وهو قلب الحرف الثاني بإسماه قدبر (قوله  
وجب رده الى أصله) مثل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذب بالياء  
فيقال ذؤيب بالهمزة أو واداع ياء موقن أو الفاعن أو وادك باب بموحدين أو عن ياء كتاب بالنون أو

قوية تصب وشذ في عبد عبيد وحتم للجمع من ذاما للصغير علم والالف الثاني المز يدجعل وواو اكداما لاصل فيه  
يجعل (ش) أي اذا كان ثاني الاسم للصغير من حروف اللين وجب رده الى أصله فان كان أصله الواو قبل واو فتقول في  
قيمة قوية وفي بابي بيوان كان أصله الياء قلبا بفتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشذ فوهم في عبد عبيد والقياس  
هو يئاء قبل الياء أو لانها أصله لانه من عاديود فان كان ثاني الاسم المصغر الفا من يدة

أو مجهولة الأصل وجب قلبها ١٧٢ وأوافق قول في ضارب ضو رب وفي عاج عوج والتكسیر فيما ذكرناه كالتصغير فتقول

في باب أبواب وفي ناب  
أنساب وفي ضاربة  
ضوا رب (من) وكل  
المتقوس في التصغير  
ماه مالم يحو غير التاء  
ثالثا كما \* (ش)  
المراد بالمتقوس هنا  
ما تنقص منه حرف  
فإذا صغر هذا النوع  
من الأسماء فلا يتخلو  
أما أن يكون ثنائيا  
يجرد عن التاء أو ثنائيا  
مكتسبا بها أو ثلاثيا  
يجرد عنها فان كان  
ثنائيا يجرد عن التاء  
أو مكتسبا بها رد إليه  
في التصغير ما تنقص  
منه فيقال في دم دمي  
وفي شقة شقعي وفي  
عدة وعدة وفي ماء  
معي به مساوي وان  
كان على ثلاثة أحرف  
وثالثه غير تاء الثلاث  
صغر على لفظه ولم يرد  
إليه شيء فتقول في  
شاك السالاح شويك  
(من) ومن ترخيم  
بصغرا ككتفي  
بالا صل كالطيف  
يعني العطفا (ش)  
من التصغير نوع  
يعني تصغير الترخيم  
وهو عبارة عن تصغير  
الاسم بعد تحريكه  
من الزوائد التي هي  
فيه فان كانت أصوله  
ثلاثة صغر على فاعل

معتلا عن صحيح كدبار وقيراط اذا صلح ما دار وقيراط بشد النون والواو ما قبل من أول المثلين ياء  
ساكنة فتقول فمماذا ينصرف ويربط فان كان الثاني غير لين فلا يراد له كتحدا أصله موند قبلت  
الواو تاء وأدغم في تاء الاعتقال فتقول فيه متبعده بحدف تاء الاعتقال لانها زائدة على الأصل  
(قوله أو مجهولة الخ) مثلها المتقلبة عن همزة على همزة كالف آدم فيقال أو يدم بالواو وهذا موضع  
رابع يقلب فيه الألف الثانية وأو أو يقلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله أو التكسير فما  
ذكرناه) أي من قلب الحرف الثاني بألفه وعمل فلذلك ان تغيره شكل الأول والآخر الثاني  
على ما هو عليه قيمة وفيه وديم (قوله ما لم يحو الخ) غير حال من ثلثاته نعت نكرة قدم عليها  
أي ما دام لم يحو حرفا أو ثانيا غير التاء بان لم يحو ثالثا أصلا كيد أو يحو ثالثا هو تاء كسنة اما ما فيه ثالث غير  
التاء فلا يراد إليه المحذوف كشاك الأ في الأ أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وان فانه يرد معه  
المحذوف وليند كرهنا لانها تحذف في التصغير للاستثناء عنها يضم الأول فيقي على حرفين فيصدق  
عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتمام دون الهاء ليشمل ما يفت وأخت فيقال بنية وأخيه يرد المحذوف  
والأصل بنوثة وأخوة قلت الواو ياء وأدغم (قوله كما) مثال للمعقوس المكمل في التصغير ان  
جعل بمعنى المشروبو يكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه يرد الهاء المتقلبة همزة فالمراد بالمتقوس  
حينئذ ما حذف منه حرف أصلي ولوقع ابداله بالآخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صيغ  
الشراح خرج من موضوع المسئلة لفرضا في المحذوف منه حرف وهذا ثاني الوضع قد ذكره للتظهير  
في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فاعل نعم ان أر يد بالمتقوس مطلق ناقص عن الثلاثة شمل  
الثاني وضعه (قوله وعيدة) أي يرد الواو التي هي فأوها ويجوز ابدالها همزة فيقال عيدة وتأوها  
الآن هي التي تراد في تصغير المؤنث الثلاثي كسنان التي كانت عوضا عن الفاعلة هاء باردا الفاء  
لثلاثية جمع العوض والمعووض عنه وكذا يقال في أخيه وبنيه تصغير أخت وبنت (قوله وفي ماء مسعى  
به) أي لانه لا يصغر الا أسماء المعصرة بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات وقوله موى أي  
بقلب ألفها وأو ألانها تانية مجهولة وزيادة ما تدغم فيها ياء التصغير واعلم ان الثاني وضعه  
لم يسم له ثالث يرد إليه اختلف في تكميله فقبل بضعف تانية ثم بصغر فيقال في من وهل وكى اعلا ما  
منين وهليل وكى وفي ولى وموى والأصل لو يرب بالواو فقلب ياء وجوب موى بالهمز لان  
تضعيف ما يكون بزيادة ألف يقلب همزة فيقال ماء ثم قلب الهمزة ياء لاجل ياء التصغير حوازا كما  
في الفارسي ويجوز موى بالهمزة وقبل يكمل بحرف هاء أخرى والياء أولى لعدم احتياجها  
الى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى ولوى وموى بشد الياء  
من أول الامر وجزء هذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثاني لا يتناقض في نحو  
ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر قول واحد فيقال لو وكى بالتشديد وماء  
بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتناقض في تاديه حرف علة أخرى التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم  
أن أصل شاك شاولك لانه من السوكة فقباه شاك بقلب الواو همزة كقائم وفندو رد كذلك فيصغر  
على شويك بقلب الهمزة فيا تدغم فيها ياء التصغير كقو بمشد الياء أو ما شاك فقبل حذف واوه على  
غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل الأ تصغير وبعدهو بصغر على شويك بكون الياء  
وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا عمل كلام  
الشراح وقيل قلبت العين وهي الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لظرفها وكسرت الكاف لمتساها وأعل  
كفاس فوزنه على هذا قال وحكمه في الأعراب أو التصغير كقاس فيقال في الرفع والجوشوك بكسر  
الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أي

وإن كان السمي به مذكرا جرد عن التاء وإن كان مؤنثا

الحق تاء التانيث فيقال في العطف عطف وفي حامد جديد وفي حبل حيلة وفي سوداء ١٧٣ سويدية وان كانت أصوله أربعة

اصغر على فيعمل فتقول  
في قرطاس في رطب  
وفي عصفور عصفير  
(ص) \* واختتمنا  
التانيث ما صغرت  
من \* مؤنث عار ثلاثي  
كس \* ما لم يكن بالتاء  
يرى ذاليس \* كتحضر  
وبقر ونحس \* وشذ  
ترك دون ليس ونذر \*  
لحاق تافها ثلاثا كثر \*  
(ش) انفا صغر الثلاثي  
المؤنث الخالي من  
علامة التانيث لحقته  
التاء عند أمن اللبس  
وشذ حذفها حيث  
فتقول في سن سنة  
وفي داردورة وفي  
يديده فان خف  
اللبس لم تلحقه التاء  
فتقول في مجبر وبقر  
ونحس وشهير وبقر  
وخيس بالآلة اذ لو قلت  
شعبرة وبقر ونحسة  
لالتبس بتصغير شعبرة  
وبقرة ونحسة المعداد  
به مذكر وعاشد  
فيه الخلف عند أمن  
اللبس فقولهم في ذود  
وحرب وقوس ونعل  
ذو يدوس وبوقوس  
ونعل وشذ أيضا  
لحاق التاء فمما زاد  
على ثلاثة أحرف  
صكقولهم في قدام  
قديديمة (ص) \*  
وصغر واشذوذ الفري

وان كانت للحاق كعفس في مقعفس (قوله الحق تاء التانيث) أي لانه من الثلاثي ما لا كما  
سابقا ويحل ذلك ما لم يختص بالثوث وضعا كحائض وطالق والال تلحقه التاء فيقال حبيض وطلق  
بحذف الفهماو، بالآلة لانه في الأصل صفة لذكر أي شخص طالق واذا صغرتما لصغير ترخيم قلت  
حويض يشد البياض ويطوى بقلب الفهماو والال تانيث زائفة (قوله فيقال في العطف عطف)  
يشير إلى ان التصغير لا يختص بالآلة خلافا للقرء وتطلب والمعطف بكسر الهمزة وكذا العطف  
وقد تعطف بالمعطف أي ارتدبت بالرداء كما في الصحاح وقال الشاطبي المعطف بالمعطف وهو الجانب  
من كل شيء وعطف الرجل جانبه من رأسه إلى وركبه \* (تثنية) \* وحكي سبيوه في تصغير ابراهيم  
واسمعيلى الترقيم به اوسمعاو وشذ لان فيه حذف أصلين وزائدتين فقياسه عند سبيوه به رهم  
وسمعيلى بحذف الاز وان فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أثيره واسمعيلى لان الهمزة عنده  
أصلية لان بعدها أربعة أصول ولاتر اذ الهمزة أول في نبات الاربعة فحذف الالف والياء الزائدتين  
وخامس الأصول لا خلاه بالصيغة وينتج على ذلك تصغيره لصغير الترقيم وتكسيرة فقياسهما عند  
سبيوه به رهم وسمعيلى وراهم وسما عيلى بحذف زائدة الفحة بالصيغة وهي الهمزة والالف  
دون الباء لانهما ليس قبل الآخر وعند المبرد أثيره واسمعيلى وأباريه واسمعيلى بحذف خامس الأصول  
لا خلاه بالصيغة والياء قبله لان بادتها وقلب الالف ياء لصغير وزنها ليا قبل الآخر والصحيح مذهب  
سبيوه لانه المجموع وحكى الكوفيون براهم وسما عيلى بالياء وراهم وسما عيلى بتعويض الهمزة عن  
الياء والوجه جمعهما تصغيرا فيقال ابراهيمون واسما عيلىون (قوله وشذ ترك) أي للتاء (قوله كثر)  
بقدر المثلثة أي زاد على الثلاثي من قولهم كثرته فكثرته أي غلبته وزدت عليه (قوله اذ اصغر  
الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما شبه أو ما لا مان صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر  
ترخيم من نحو حبل وسوداء كما في الثاني ما كان رباعيا بعد قبل لانهما المعقله كعبا عقتصغيره  
ميتة لان أصله معني ثلاثيات آت الأولى للتصغير والثانية بدل المدد والثالثة بدل الهمزة المتقلبة عن  
الواو لان أصل معناه من معانيها فاذ حذفت الثالثة لتوالي الامثال بقي ثلاثيا تلحقه التاء  
وتخرج بذلك نحو سعدوزيف فيقال سعيد بشد الباء وزيف بثلاثا واختص الثلاثي بذلك لحقته  
(قوله في ذود الخ) هذه الفاظ محذوفة صغرت بالآلة مع انها مؤنثة شذوذها جمعها بعضه بقوله  
ذود وقوس وحرب ودعها فرس \* ناب كذا نصف عرس ضحى عرب  
وكذا نعل وشول بفتح الهمزة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أبق عليها من جملها ووضعها  
سبعة أشهر تغفل لبنها واماشل بالآلة فاقالة التي تشول بذنها أي ترفعه لفتح وجعها شول كرا كع  
وركع والذود بفتح الهمزة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والاردع وردع الحد يدما بما معني  
القميص فذكر والذاب الناقة المسنة والنصف بفتحتن المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر  
امراة الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله  
وحرب) قد يقال هو من النوع الأول لان تصغيره بالتاء ليس بحرف الحديديسم (قوله قديديمة)  
أي بفتح ادغام الدال وجعل ياء لتصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدية قبل الآخر والقياس  
حذف التاء (قوله منها تاووق) يخالف تصغيره على انه لا يصغر من الفاظ المؤنث الآلا وهو الضمير ومن  
التسهيل الآن ان يرد بقوله منها أي من القرووع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذي الخ) لكن  
سوقه ان في الذي وذافر وعهما مشا بها بالآلة المتكئة بكونها توصف وبوصفها وينذكر  
وتؤنث وتنتي وتجمد فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خواف به تصغير المتكئة فتذكر أولها على  
حاله من فتح كالذي وذافر وكألى وعوض من الضم المتكئة للتصغير ألف مزيدة في آخر غير المنثي  
التي هو ذامع الفروع منها تاووق (ش) التصغير من خواص الأسماء المتكئة فلا تصغر المبنيات وشذ تصغير اندي وفروعه

ووافقت التمكن في زيادة ثلثة ساكنة بعد فحة قليل اللذان والبيان في اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم الف التعويض وضام لهما لغة كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تنقيتها اللذان والبيان بلا تعويض عن الضم لطلوعها بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها نسيبويه وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذان بفتح الذال وضام الياء وقالوا في جمع التي التيات بالفتح وهو جمع التي بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي تصغير اللاتي اللواتي بقلب الألف واوا وحذف الياء الأخيرة لأنه لو قيل اللواتي لم يكن كونه مدحيا مالف التعويض مع ان ياء التصغير لا تعيب حجة سواء أضافه سم وفي اللاتي اللواتي مادغام ياء التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهجزة كما في الفارسي (قوله ذياوتيا) أي بفتح الذال وشد الياء وأصله ذياوتيا ثلاث ياءات الأولى عين الحكامة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فحذف الأولى والثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لممااسبة الألف وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير واغترقوا في عابه التصغير ثانية لكونه معصدا المقصودا من مخالفة التمكن وقالوا في تثنيته ذيان وتيان وفي أولى بالقرص الألباض الهجزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المتقلبة عن الألف والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء بالمد الشاهجرة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الألف التي كانت قبل الهجزة حذفت لاقبل في اللواتي ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم **باب النسب**

معما نسيبويه بابا لاضافة ايضا ابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الأولى لفظي وهو ثلاثة زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وادغام الحذف بقوله ياء الكريسي الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صرورته اسمها لما لم يكن له وهو المنسوب بعد ان كان اسمها للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو عاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر ما طراد (قوله كالكريسي) أفاد ان ياءه ليست بالنسب لان المشبه بغير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يحل بالاسم لبقاء لآلته على المعنى المشهور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكريسي بغير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لختها ولم تلحق الألف لئلا يصير الاعراب تقدير يا لوالوا ولثقلها وشدت الياء لالتبس ياء المتكلم ولغري عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب صغارا على لانه مفعول مقدم لتثنيته ضم اوله مضارع أنتب والفحذف بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا نهضة والمراد بدمته أي التانيث الألف المقصورة فقط وسيد كرحم البدودة بقوله وهم ذمي مدالح (قوله وان تكن) أي مدة التانيث فقط وتربع مضارع ربعت القوم من باب تفع صيرتهم اربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المقيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أولا فادان الو جوب في غير الاربعة بقيدها (قوله حسن) الارح كونه خبرا عن حذفها وخبر قلمها محذوف للاشارة الى جازم ليكون منها على رجحان الحذف قال سمو بشر به ايضا مفعول قوله وللأصلي قلب يعني لانه بيان لخالفه الأصلي لها اه وفيه ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحي أو حرفين كمدى فسيأتي حكمهما (قوله وجوب حذفها) أي كراهة توالي اربع ياءات و يظهر أثر ذلك فيما اذا معي فهو يخفى وكما في شد الياء جمع بخي وكريسي تم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لنتهي الجمع تبعها لما قبل التسمية لتكون الياء من بنية الكلمة بعد النسب مصروفي زال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الألف عن احدي ياهي النسب اذا

وذا فروعه قالوا في الذي اللذان وفي التي اللتي وفي ذاوتيا وتيا في التياتي وذاوتيا وتيا (من) (النسب) (ياء كيا الكريسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسر موجب) (ش) اذا اريد اضافة ثني الى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها يقال في النسب الى دمشق دمشق والى تميم تميمي والى احمد احمدي (من) (ومنه) عما حووا ما حذف وناه تأنيث اومدته لتثنيته وان تكن تربع ذانان سكنه فقلما واوا وحذفها حسن (ش) يعنيه اذا كان في آخر الاسم ياء كياه الكريسي في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وجوب حذفها وجعل ياء النسب موضعها يقال في النسب الى الشافعي شافعي وفي النسب الى حري مري وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء التانيث وجب حذفه للنسب يقال في النسب الى

مكة مكي ومنه تاء التانيث في وجوب الحذف بالنسبة الى التانيث المتصورة اذا كانت خامسة فصاعدا كجباري وجباري  
 أو رابعة محر كاتاني ما هي فيه كجيمزى وجرى وان كانت رابعة سا كاتاني ما هي فيه كجلى جازفيه وجهان أحدهما الحذف  
 وهو المختار فتقول جلي والثاني قلبها واوافق قول جليوى (ص) \* (لشبهه الحلق والاصل ما ١٧٥) \* هـ والاصل قلب يعنى

والالف الجائز أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

أربعا

نسب اليه هل يحذف الف كالحذف اليه الاخير لانهم بمنزلة الياء ين قل لا كافس عليه أبو علي  
 لانفسهما والقل التل انما هو في اجتماع الياء لا في وجودها منه صلة تكنت (قوله مكي) يحذف  
 التاء لئلا تقع حشا ولا يجتمع على التانيث لوقيل في المؤنث مكسبة ومن اليمين قول الله امة درهم  
 خليفتي وقياسه خلق كاسيا في وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتي اصطلاح لهم غير جار على  
 اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونهما بمعنى صاحبة ولا مشاحة في  
 الاصطلاح انصرح وقياسه ذووى يحذف التاء قلب الفه واورد لاه المخذوفة (قوله محر كاتاني  
 ما هي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس في التقل فيحذف يحذف الف الف (قوله كجيمزى) بفتح  
 الجيم واليم والزاي وصف بمعنى سريع يقال جاز جريزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة  
 ألف قبل الواو تشبيها بالمدودة فكذلك أى فى كونها رابعة ذى ثا ن س كن لانه لا تقع  
 رابعة ذى ثا ن محر ك الألف التانيث كفى التوضيح (قوله الحلق) بكسر الحاء أى الحلق كلمة بآخرى  
 (قوله ما لها) أى حيث كانت رابعة ذى ثا ن س كن أمامها خامسة فى البيت بعد هذا فتقول  
 الشارح يعنى الخ لئلا تراعى فيه ترتيب الابات (قوله والالف الجائز الخ) بالجيم أى الذى جاوز رابعة  
 فصار خامسا أو سادسا سواء كانت للالحاق أو قبل أصل ما ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو  
 مدته لا ثبنا (قوله وحم) خبر مقدم عن قلب وبعن بكسر العين صفة ثا ن أى يعرض ويوجد أى  
 يجب قلب ثل ثالث معسل ألف مقصور كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث والالحاق فلا يقعان  
 ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء والفه  
 للالحاق بسفر جل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم نبت ملحقى بجعفر (قوله الاصلية) أى المنتقلة  
 عن أصل واو أو ياء لان الف لا تكون غير منتقلة الا فى حرف أو شبهه (قوله فان كان ثالثة الخ)  
 هذا الحكم من قوله وحم قلب ثالث (قوله قلبت واو) أى وان كان أصله الياء وجوب كسر ما قبل ياء  
 النسب واجتماع الكسر وأيا آت ثقل والالف لا تعمل الحركة (قوله يقال اعقبت الثنى) أى  
 كاصفيتها وزاومعنى ويقال أيضا عاتمه بعنانه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى \* عقيلة مال الفاحش المتشدد  
 (قوله كمصطفى) أى فتقول الامامة مصطفوى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى  
 آخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحم قلب ثالث والرابعة من قولها الحذف فى الياء الخ  
 والخامسة من كذلك الخ فترتب فى شرح الابات مراعاة تسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا  
 مأخوذ من البيت الاثنى (قوله فى شمع) أى يحذف الياء أصله يعنى كسر أهل كفاض فان جعلته  
 بوزن فعل من شمع الحزن فهو شمع قلت يعنى بشد الياء التكى وسبأ فى قوله وألفوا عمل لام  
 الخ (قوله قاضى) فظاهره كالمصنف أطراده وذ كغيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم

يسمع الا فى قوله فكيف لنا بالشرب اربا لم يكن لنا \* ذراهم عند الحائز ولا نقد  
 يفعل اسم مكان الخمر حانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أى عطف فكتها  
 تخضع لذيها كالام والمعروف ان اسمها حانة لاياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفه) حمل  
 نحو محي بثلاث ياء كز كى اسم فاعل من حي كز كى فتحذف ياءه الاخرى لاجل ياء النسب ولا

بقوله كذلك بالمتنوع الى آخره الى انه اذا نسب الى المقوص فان كانت ياءه ثالثة قلبت واو وفتح ما قبلها نحو شجوى فى شمع  
 وان كانت رابعة حذف نحو قاضى فى قاض وقد قلب واوا نحو قاضوى ون كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعندى فى  
 معدوم مستعلى فى مستعل والمجربى القراء والاثنى خبر كاة والعنى نبت واحد علقاه (ص)

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْقِلَابُ فَعِلْ وَفَعْلٌ وَفَعْلٌ مِنْهُمَا اقْتَضَى فَعْلٌ) (ش) يعني أنه إذا قلبت ياء المتقوس وواو واجب فتح ما قبلها نحو  
 نبحوى وناحوى وأشار بقوله وفعل إلى أن نواله إلى أنه إذا انسب إلى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب  
 التثنية بحمل الكسرة فتحة فتال في غير مرمى وفي ذل دؤلى وفي ابل ابل (ص) (وقيل في المرمى مرمى) واختير في استعمالهم  
 مرمى) (ش) قد سبق انه اذا ١٧٦ كان آخر اليا مسبوقة با كثر من حرفين وجب حذفه في النسب فيقال

في الشافعي شافى وفي  
 مرمى مرمى وأشارنا  
 إلى انه اذا كانت  
 احدى الياءين أصلا  
 والاخرى زائدة فن  
 العرب من يكسب  
 بحذف الزائدة منهما  
 ويبقى الأصلية  
 ويقلبها واوا فيقول  
 في المرمى مرمى وفى  
 لغة قليلة والمختار اللغة  
 الأولى وهى الحذف  
 سواء كانتا زائدتين أم لا  
 فتقول في الشافعي  
 شافى وفي مرمى مرمى  
 (ص) (و يحوى  
 فتح ثانية يجب  
 وارده واو أن يكن  
 منه قلب (ش) قد سبق  
 حكم الياء المشددة  
 المسبوقه با كثر من  
 حرفين وأشارنا إلى  
 انها اذا كانت مسبوقه  
 بحرف واحد لم تحذف  
 من الاسم في النسب  
 ثبيل بفتح ثانية  
 وقلب ثالثه واوا ثم  
 ن كان ثانية ليس بدلا  
 من واو بغير وان كان  
 بدلا من واو قلب واوا  
 فتقول في حيوى

لانه من حيث وفى على طوى لانه من طوى (ص) (و علم التثنية ا حذف للنسب ومثل ذاق جمع تصحيح وجب) سوغه  
 (ش) يحذف من اللذ وب اليه ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح فاذا سميت جلاز يدان وأعر به بالالف رفعوا بالياء  
 ونصباً قلت زيدى وتقول فين اسمهم زيدون اذا أعر به بالحروف زيدى وفيه اسم هندية هندية (ص) (و ثالث من نحو  
 طيب حنف) (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في

النسب ياء مكسورة ممدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طب طبي وقياس النسب الى طبي طبي لكن تركوا القياس وقالوا طاني بايدال الياء الفالو كانت الياء الممدغم فيها مقنونة لم تحذف نحو هبضي في هبضي وطيخ الغلام المتلى والا نقي هبضة (ص) \* (و فعلى في فعيلة التزمه وفعلى في فعيلة حتم) \* (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعلى ينفع عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما ساقى فتقول في حنيفة حنني ويقال في النسب الى ١٧٧ فعيلة فعلى بحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول في

سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره او الجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمخوف  
أى وحرف ثالث (قوله) وجب حذف الياء المكسورة أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كبت  
أو زائدة كعز بل تصغير غزال كائن عليه فتقول مبي وعز بل يسكون الياء وكسر ما بعدها كراهة  
اجتماع الياء والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طب لا قيد اذا زائدة فأكبر  
كذلك ولوقال ونحو ثالث طبيب حنفي لوفى بالمراد (قوله الى طبي) ياء مشددة فمزة وقوله طبي  
يسكون الياء وكسر الميمزة (قوله بايدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس  
لانها لا تبدل الا بالخرجة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة الفال كان قياد اسقاطى (قوله  
فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا ممدغم فيها فتعومل بضم الميم وسكون  
العين المعجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهى توطأ حاملا فلا تحذف لنقص نقلها بل يقال مغيل (قوله  
هبضي) ينفع الهاء الواحدة وشدة الفتحة المقنونة آخره معجمة (قوله وفعلى في فعيلة) ينفع ثابتهما  
والثانيتين بالضم وفعيلة فيها غير مصروف للعلية على الوزن والثابت كنهن الثابتة للضرورة  
(قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كتحقيق وشرب في حنيفة وشرب يفولم بعكس لان  
الهاء تحذف للنسب فتعجمها الياءوا الحذف ما نسب إليه ثم فحقت عينه ثلاثا توالى كسر تان كما مر في غير  
وشذبا بقاء الياء في الفاظ نهماء على الأصل المرفوض كقوله

ولست بقوى يلو كلساته \* ولكن طليق أقول ما عرب  
نسبة الى السليقة وهى الطبيعة وحقه ساقى (قوله عربا) أى خلا من التاء ومن المثاليين حال من ضمير  
عربى (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهى الساكنة كراهة توالى الياءات فتقلب الثانية واوا  
اما رجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى أولا حل ياء النسب كولى فقال ولوى ونقص عينه كابر (قوله  
لم يحذف منها مائى) أى قياسا عند سدسوه بل بقصر على ما ورد وقاسه المراد لكثرة كنعني وقرشى  
وهذلى في تعقب وقرش وهذلى (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قلبية) بالضم  
تصغير قلة تطلق على ابناء كالحيرة وعلى أعلى الشئ كقوله الحبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء)  
قال ابن هشام مثله ما تقول ما فى وماوى لان الهمزة تبدل غاية الامران المبدل منه فى كساء وماوى  
ماء هاء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولوقبل التسمية لكن السدوع قبلها القلب كما فى الاشعوى  
ومثل ماء شاء (قوله فوجهمان) أى الواحسين فى ألف الاخلاق القلب فى المنقلبة عن أصل التصحيح  
كابر (قوله لاصدر رجلة) أى مسمى بها واصلد مرار كمر حالى ولوع ليدان مقنونة خمس فى خمسة عشر  
سعى به أولا كما يقتضيه كلام العارضى ومثل ذلك ما سعى به من نحو حنفا واياها ولولا ولولوا من  
المركات فتقول حنفي ولوى بالتخفيف لانه ليس من التثنية الا فى قوله وضاعف الذى فى الخ بل رباعى  
حذف عجزه (قوله ولثان) عطف على اصدر وتعماد ليداء لفاعل صفته وضاعف مفعول تمأ (قوله  
اواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله ارملة) عطف على ابن أى اومب واداء عماله غ وعطفه على زن

( ٢٣ - (حضرى - ثاني ) مضاعفا فتقول في قلبية قلبية (ص) (وهى زى ممدمة لى النسب ما كان  
فى تثنية له ان نسب) \* (ش) حكم همزة المودى فى النسب بحكمه باى التثنية فان كانت زائدة للتثنية قدت واولا نحو حراوى فى  
جرا أو زائدة للاخلاق كعلاء أو يدا من أصل محو كاهو جهان النصيب نحو علبا وكسافى والقلب نحو علباوى وكساوى  
أو أصلا لا نحو لا غير نحو قرأتى فى قراءة (ص) \* (و ان نسب اصدر رجلة وصدرها وزك مر جاولان تمأ \* اضافته بدوأة تان  
ولب \* ارملة الاء ف بالاننى وجب \* فيما سوى هذا ان بن للاؤثر \* ما لم يحذف ليس كعبه الا انهم ) (س) اذا نسب الى





وإن يدوي وسوى أو يدوي وأبني كقولهم في التثنية بدان وإبان وفي بدع المذكر بدين وإن كانت مسهقة للرد في جني  
التصحيح أو في التثنية وجب رد هاء في النسب فتقول في أب وأخ وأخت أبوي وأخوي كقولهم أبوان وأخوان وأخوات (ص)  
(و بأخ وأختا وبان بناته الحق ويونس أبي حنيفة التا) (ش) مذهب الخليل وسيدويه ١٧٩ رجهما الله تعالى الحساق

أخت وبنت في النسب  
ياخ وابن فيصنف  
منهما ما ألتا بنت ورد  
الهما المحذوف فيقال  
أخوي وبسوي كما  
يقول ذلك ياخ وابن  
ومذهب يونس أنه  
ينسب الهما على  
لفظهم فيقول أختي  
وبنتي (ص) (وضاعف  
الثاني من ثنائي •  
ثانيه ذولين كلا  
ولائي) • (ش) إذا  
نسب إلى في لثالث  
له فلا يخلو الثاني من  
أن يكون حرفا محيا  
أو حرفا معتلا فإن كان  
حرفا محيا جاز فيه  
التضعيف وعدمه  
فتقول في كم كي وكى  
وإن كان حرفا معتلا  
بالواو وجب تضعيفه  
فتقول في لولي وإن  
كان الحرف الثاني  
الفاصولي وأبدات  
الثانية همزة فتقول  
في رجل اسمه لالائي  
ويجوز قلب الهمزة  
وواو فتقول لاوي  
(ص) • (وإن يكن  
كشيعة الفاعل عدمه  
غيره وفيه عنه التزم)  
(ش) إذا نسب إلى

أقصر كما هو افتتاح ما قبلها ويقال ذأوي كشاهي وليس فيه توالي هاء لالين لصحة اللام بعد النسب  
وليس هذا مثل طووي المتقدم لمروض حركة العين فيه وأما ما هنا بل هذا أولى بالقلب من  
شاهي العارض الحركة كما قرأنا (قوله يدوي) أي يسكون الدال عند الاحتشاش الأصلها  
وبفتحها عند سيبويه الماسم وهو الصحيح وهو رد السماع ومنه تجوود وعدمها أصل عنه السكون  
إذا ردت لامه في النسب وجواز الرد وعدمه في ذلك إنما هو عند من يقول في تثنيته بدان ودعان أما  
من يقول بدان بالرد فلا يجوز غيره (قوله وسوي) أي يحذف همزة الوصل لتنعاض اللام فلا يجمع  
بينهما وأبني بابان الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامه عوض عنها الهمزة كاسم وأخت  
(قوله علم المذكر) قيد الهمزة جمع بالواو والنون (قوله الحق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر  
لوجوبه وجوزفة لا ينافي وجوبه في بنت كاخت دون ما الحق به وهو ابن وإنما أعاد ذلك مع شمول  
قوله وأجبر برد اللام تنبها على خلاف يونس (قوله يونس) يقرأ غير مصروف عن أصله إذا حاجة  
بالوزن إلى صرفه (قوله أخت) إنما ضمت همزة التندل على أن الذاهب منها واو ونصبت بذلك دون  
أخ لأجل التاء اللازمة لها وصالا ووفقا كالاسم الثلاثي محاح (قوله أخوي وسوي) أي بفتح  
أولهما وثانيهما لأنه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب إلى أخ وابن لأنهم لا يبالون به في النسب  
صيان (قوله ومذهب يونس الخ) أي لأن التاء وإن أشعرت بالتأنيث تشبهه تاء جيت ومهتفت في  
سكون ما قبلها والوقف علم بالتاء وكما تباهجوزفة فكانها من بنية الكلمة وردة حذفها في الجمع  
كاه الثاني فيقال بنات وأخوات دون بنات وأخات (قوله كلا ولائي) أي كما يقال لا في عدة همزة  
فيها مشددة في النسب إلى لا (قوله إلى ثنائي) أي وضعا وقدر التنافي بالوضع في قوله وأجبر الخ (قوله  
فتقول في لولائي) أي سواء كانت اسم رجل أردت النسبة إليه أو فصدت نسبة شخص إلى لفظها  
لا كثارة منها فتقول لولي بالادغام لا اجتماع التلين فيه قبل النسب بعد - تضعيفه فصار كجودود  
وأما فتحو وفي فتقول فيه كيوي وفيوي بالأدغام كيوي في عدم اجتماع التلين إذا لاء الزيادة  
تقلب أو بالنسب وإنما لم يدغم طووي لماسم (قوله ويجوز قلب الهمزة واو) أي كما بدله عن أصل  
في نحو كاه كذا في التصريح وفيه إن الهمزة تبدل عن الألف الزائدة للتضعيف لأن أصل فالاولي  
إن تشبه بالمتقلبة عن ألف الحاق في نحو علماء لأن يقال لما كان التضعيف هنا لتصغير الكلمة  
ثلاثية كان معتزلة لأصل قدس (قوله وإن يكن كشيعة الخ) مشروعة في بيان محذوف التاء به دان  
بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاثعوني (قوله عند سيبويه) أي لأنه بفتح  
عين الجبور وإن كان أصلها السكون وأما الاحتشاش فببكون ما أصله السكون (قوله في شية) هي لون  
يختلف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها ونشي بكسر فسكون كوع في عدة تقلت كبرة  
الواو لما بعد ها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وسوي) أي بفتح الشين عند سيبويه وواو الأولى  
فاه الكلمة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لأنه لما ردت فؤده ففتح عينه فقلبت لامه  
وهي الباء الفاعلة والنسب كما في فتى وأما لا خفش فيقول وشي يسكون الشين وكسر ياء  
الكلمة لأجل ياء النسب وإنما ضمت لباء السكون ما قبلها ومثل ذلك دبة فسيبويه يقول ودوي  
والا خفش ودوي (قوله ناسبا للجمع) قال لشيخنا أردنا جمع النعوي ليشمل التثنية كالنكسر

اسم محذوف العاء فالحال ما أن يكون صحيح اللام أو معتنه فإن كان صحيحا لم يرد الياء المحذوف في عدة وتوصفة عددي  
وصفي وإن كان معتلا وجب الرد ويوجب أيضا عند سيبويه فتح عينه فتقول في شية وشوي (ص) • (والواحد ذكر ما سبأ  
للجمع • إن لم يشابهوا واحد بالوضع) • (ش) إذا نسب إلى جمع باق على جعته

جاء واحد ونسب اليه كقولك ١٨٠ في النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا بحري العلم فان جرى بهما كانا صار

نسب اليه على لفظه  
فتقول في انصار  
انصارى وكذا ان كان  
علما فتقول في انصار  
انصارى (ص)  
(ومع فاعل وفعال  
فعل \* في نسب اغنى  
عن الباقيل) (ش)  
يستغنى غالبيا بالنسب  
عن بانه بينه الاسم  
على فاعل معنى صاحب  
كذا نحو تامر ولا بن أى  
صاحب تمر وصاحب  
لبن و بيناه على فعال  
في الحرف غالبا كمال  
وزاؤه قد يكون فعال  
بمعنى صاحب كذا  
وجعل منه قوله تعالى  
وعاربك بظلام للعبيد  
أى يذى ظلم وقد  
يستغنى عن ياء النسب  
ايضا فاعل معنى صاحب  
كذا نحو رجل ظلم  
وليس أى صاحب  
عاهام ولباس وأنشد  
سدي به رجه الله تعالى  
\* لست بلبلى ولكنى  
نهر \* لا أدع البيل  
ولكن ابتكر \* أى  
ولكنى نهارى أى  
عامل بالتهار (ص)  
\* وغير ما أسلفته  
مقررا على الذى  
ينقل منه اقتصرا \*  
(ش) أى ما علم من  
المنسوب مخالفا لما

والسالمين اه وفيه ان حكم التثنية والسالمين علم من قوله وعلم التثنية احذف النسب الخ مع انه  
يدخل في الجمع القوي اسم الجمع كقولهم والنسب اليه على لفظه كفى التسهيل واسم الجنس الجمع  
كجمل قال الدمامي ولا يعلم ان نسب اليه أم الى المفردة الا الله تعالى لسقوط التاء في النسب اليه  
صان (قوله جى واحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كاعرابى اذ لو قيل عرابى ردا  
الى مفردة لتأدى الاعم والقصد الاخص لاخصا لارباب سكان البوادر وعموم العرب لهم  
وغيرهم فانه ابو حنن (قوله فرضى) أى يفتح الفاعل الراء لان واحد الفرائض فرضه وفعلى  
في فعليه التزم وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كفى وآفاقى وقلائسى في النسب الى كتب وآفاقى  
وقلائس والقياس كائى وافقى وقلقى يارد الى الواحد فتخفف الواو من قلنسى على قاعدة النسب  
الى ما فيه ولو رابعة فصار اذ قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض عابرى كالعلم كانصار فلا يكون  
النسب اليه خطأ (قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كاتمار و كلاب او الغلبة كانصار وفرائض  
للعلم المخصوص واسم الجمع كعصب واسم الجنس ككثير والجمع الذى لا واحد له من لفظه كما يد  
فكاهما نسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل يفتح فكسر متداخرا غنى ومع حال من فاعله  
والمعية في الحد كقط وهذه الصبح غير مقبضة فتسبيبه وان كثر بعضه اذ يقال دقاق وفكاه  
و رار لبيع الدقيق والفاكهة والبرقياس على ما مع من نحو عطارو يقال والمبرد يقبسه (قوله على  
فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثانى يفيد العلاج وبقل التامدون الاول (قوله  
وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة يروى ثبوت اصل الظلم تعالى الله عن ذلك  
علوا كبيرا واجب ايضا بان النفى منصب على المقيد وهو الظلم مع قسده وهو كثره معا كما في قوله  
تعالى ولا تشيع بطاع اذ المقصود نفي التشيع أصلا فهو حقيقته على اسم الفاعل وعدل عنه  
تعرىضا بان غم خلافا لما يعيد من ولا الجور وبان العبد جمع كثره غنى في مقابته بالكثرة (قوله الى  
الصورة) يفتح الياء بصري بكسر ها والقياس الفخ وهو معوج افعال لكن قيل ان بصرة العراق  
مثلة الياء فحوز في المنسوب اليها الفخ والكسر لا شذوذ في مجتمع الضم ثلاثين بالنسب الى  
بصري تحسلى بلد بالشام اذ ان نسب اليها تحذف الالف كذا قيل وفيه اتم لا يبالون باللبس في هذا  
الباب كما (قوله دهرى) بضم الدال الشخ الكبير والقياس فتحها والله أعلم (قوله لوفى)  
هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو اما اختيارى بالمشاة التقنية بان قصده انه واضطرارى بان  
قطع النفس عنده واختبارى بالوحدة بان يختبر به النفس هل يحسن الوفاء على نحو عموم واقتضاء  
بالوجه الا فى وعلى نحو الاستعداد او اما اشملت عما بنوه انه لفظ واحد وهو في التقدير كثران  
أما فى الآخر ليست هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما واما الا  
بمجدوا فعل فى قراءة العكس فى تخفيف الالفى حرف استفتاح وبالتسبيح ولسنا يد محذوف  
وامجدوا فعل امر فيوقف على أم مفصولة من امجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط ايضا لكن وصلا  
في المحذف العثماني فصار ايه ورة المضارع لفظا وخطا في التقدير غير موافق لقراءة الباقيين بالتشديد  
فهى أن الناصبة مدغمه في لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسوب اليه معول مبتدون  
بمحذوف الخافض أى لا يمتدون الى السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون الالهامزة  
كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع من التغير غالبا مجموعة في قوله  
زيادة حنف اسكان ونقل كذا الشصيف والر و ام الاشمام والمبدل  
وقد لا يغير اصلا كالتقى والقاضى وحبل (قوله تنوينا ثا) ينقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة

سبق تفر به فهو من شواذ النسب التي تحذف ولا يقاس عليها كقولهم في النسب الى الصرة بصري والى قبلها  
الدهر دهرى والى مروزى وزى (ص) \* (الوقف) \* تنوينا ثا ر قم جعل ألفا \*

وفقا وتوفى فتم حذف (ش) أى اذا وقف على الاسم المتون فان كان التنوين واقعا بعد فتحة أبداً ألفا وبشمل ذلك ما فتحته للأعراب نحو رأيت زيداً وما فتحته الأعراب كقولك فى إياها ويا إياها وياها وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبله كقولك فى جاء زيد ومررت بزيد جاء زيدا ومررت بزيدا (ص) وحذف ١٨١ لوقف فى سوى اضطراره وصلة

غير التفتح فى الأضمار واشبهت اذن متونا نصب ما فى الفاقى الوقف نونها قلاب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيتهم أو مكسورة نحو مررت بهم حذف صلتها ووقف على الهاء ساكنة لاقى الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هذرا بتها وقف على الألف ولم تحذف وشبهوا اذن بالنصب المبسوط فابداً ونونها الفاقى انوقف (ص) وحذف ما بالنفوس ذى التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلم وغير ذى التنوين بالعكس وفى نحو مرزوم ردلي اخفى (ش) اذا وقف على المنقوص المتون فان كان منصوباً أبداً من ثبوته ألف نحو رأيت فاضلاً وان لم يكن منصوباً فاختار انوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف من ثبوته نوناً كما ساقى

قبلها (قوله وقفا) أى فى الوقف أولا حله أو واقفا (قوله أبداً ألفاً) أى وجوباً فى غير لغة سبعة وجوازاً فيها كما فتحه الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المنقوص كرايت فاقى فاقى فى المنصب بل من التنوين وفى غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند مسبو به وانجهو ووقيل بدل من التنوين مطلقاً فيقدر راعاه على الألف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقاً فيقدر راعاه على الألف المحذوفة وقيل بالياء ووقوعها قافية والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أى فى الأشهر ولغة الأزد قبله واو بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت المتن صورة لهما ثلاثية بخلاف بلن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو هو فلا يحذف منهما شيئاً لتعاصهما بالحركة (قوله حذف صلتها) أى حرف العلة المتصل به من جنس حركتها (قوله لاقى الضرورة) أى قنيت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومعه من غير ارجاؤه \* كان لون أرضه سماؤه

بأنياب الواو بعد الهاء (قوله فابداً) أى انجهو ونونها ألفاً وغيرهم يقف بالتنوين كان ولن وأما راعاه فقبل الألف كالنصب وقبل بالون وقبل ان الغيت بالتنوين لتمييزه عن إذا الشرطية وان أعلنت فى الألف كفى الغنى وينبغى تفريع القولين الأولين على الوقف فنوقف بالتنوين أو الألف رسمها بها ولا وجه لجمعها بالتنوين عند من يقف بالألف ولا عكس اذ الوقف على مرسوم الخ وأما الثالث فقول مستنقل فغير مفرغ على غيره وعلى الخلاف فى غير القرآن ما قبله فى الألف وقفا وخطا جاعاً كما فى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى بأنيابائه ما لم ينصب اولى وبما قلنا ما لم ينصب لان الأصل قبله فبعكس كذلك فلا بد منه فى كلامه المنصوب غير المتن مع ان أثبات يائه واجب لأولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الياء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا بد من راحة فيه من الوصل فيحذف التنوين وسكن ما قبله كالصحيح واختار بونس إعادة الياء والموجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أسمه يوفى وحذف الواو لوقوعها بين عدوتها الياء أو الكسرة وانما قال على ان المنقوص لا يكون إلا له وتوثر به حيث للعوض كعوار لا غير مصر وف العلية وو زن الفعل (قوله هذامرى) أى باسكان الياء أو ما لم يرقى همزة بعد الراء ككمر فقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعمل كقاض (قوله غير متون) بشمل ما حذف تنوينه لال كما مثله أو لم يخالف فى الصرف كرايت حوارى أو لنداء كيا فاض أو لأضافة كقاض مكة أما الالف فحكه ما ذكره ومنه الثانى قنيت ياء المنصوب منه وجوباً بواو غيره ورجحنا كفى الجمع وأما الثالث باختار فيه بونس الحذف ورجحه بسببه لان النداء جعل الحذف كترخيم واختار التحليل لاثباته فلجعل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالتون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالتنوين الاق النص فلا يقبل تنوينه الة ثداً لاقاضه عن الاصل بل يوقف بالياء كما ستظهر سم وهذا القسم وحده ما ورد على المتن لاقتضائه أربعة الاثبات فيه وليس كذلك لان يقال ما عاد اليه التنوين كان داخل فى قوله وحذف ما بالنفوس الخ لاقى قوله وغير ذى التنوين الخ فده سم (قوله

فقول هذا فاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه بأنياب الياء كراعاة ابن كثير ولكل قوم هدى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعلم من أرى أو ألقا كيف علم لم يوقف عليه إلا بأنياب الياء فتقول هذامرى وهذا فى قوله وفى نحو مرزوم مرد الياء فاقى فان كان المنقوص غير متون فان كان منصوباً ثبت ياءه ساكنة نحو رأيت لقاضى وان كان مفتوحاً وجرو راجعاً ثبات الياء بعده فاقى الاثبات أجمود نحو هذا فاضى ومررت بقاضى (ص)

وغيرها التانيث من حركة **هـ** سكنة أو وقف أو أم الحرك أو أضعف الغنة أو وقف مضعفاً ما ليس همز الوعل لأن قفا همزاً وسركات انقلا **هـ** لسا كن تحركه ليه يخللاً (ش) إذا أراد الوقف على الاعم الحرك الا آخر فلا يخلو آخره من أن يكون هـ التانيث أو غيره فإن كان هـ التانيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هـ هذه فاعلمة أجبت هذه فاعلمة وإن كان آخره غير هـ التانيث ففي الوقف عليه نجمة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الإشارة للحركة بصوت خفي والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخر ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الا آخر همزة ١٨٢ تحطوا ومعتلا كفتي وأن يلى حركة كالمجل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد

من (حرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كبناء اقرب وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الإشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافاً لمن منعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى راحة وتأن لفتحها وسرعة اللسان اليها ثم لا يمكن الروم في المتصوب المتون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف قبل التنوين (قوله الا فيما حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصالته والممكن للوقف وكذا الروم الآن الفرق به أن لا يبدو له الا محي والصبر لم ينافيه من الصوت الخفي والاشمام لا يبدو له الا البصير (قوله أن لا يكون الا آخر همزة) أى لتقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلاً (قوله كفتي) الاولى حذفه لان الكلام في مقفرك الآخر ويمثل رأيت القاضي وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الضاد أى صار قاضياً (قوله وان يلى حركة) أى لتلاصيح ثلاث سواكن المدمم وهو المزمز بالتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الاصل ولذا يمتنع تضعيف التنوين المتصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء من قبل وما من والغرض به بيان الحركة أو التخصيص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء الساكنين حائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان الحرك لا يقبل حركة غير ولغة علم النقل اليه أيضاً كقوله من ياتر بالخبر فيما قصد **هـ** تحمده مسامحه ويعلم رنده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحته (قوله كالالف) أى واختبها كقنديل وعصفور وزيد وشوب وكذا المدمم كمدوم فلا تنقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الف والالف والمدمم وتصرها في الدال بشرطاً ايضا صحتها لانقول منه فلا تنقل في دولو ونى وأن لا يؤدي الى عدم النظم كإساقى (قوله على الزد) أى يكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى المعين في المهمات ومنه قوله تعالى فارسله معي رد ابعد فنى اما الراء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا تنقل فيه اتفاقاً لان ما قبل الاخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المتنون وجل غيره عليه وانما اعترف بذلك في الهمزة لتقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت تقلها فتنقل من النقل وان لم يلزم عليه ما ذكره لانه لا ينطق بها فيجوز رأيت رد بالنقل وان لم يمتثل الشارع الانصاف المتنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز واما فتحه غير فمقتضى الكسرة فقط (قوله لان فعلاً) أى يكسر ضم مفعود أى اتفاقاً واما عكسه فنادر في الاءاء وقيل مفعود فلا تنقل في آتيت بقتل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الرد) أى ينقل ضمة

اللام فان كان ما قبل الاخر ساكناً امتنع التضعيف كالمجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخر ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الاخر ساكناً فبالا للحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب فان كان ما قبل الاخر همزاً لم يوقف عليه بالنقل كعصفور وكذا ان كان ساكناً لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز **هـ** براه يصري وكوف نقلاً (ش) منذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء كان الا آخر مهموزاً

أو غير مهموز فتقول عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الهمزة الرد ورأيت الرد ومررت بالرد في الوقف على الرد ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الا آخر مهموزاً فيجوز عندهم رأيت الرد ويمتنع الضرب ومذهب الكوفيين أولى لانهم نقلوه عن العرب (ص) والنقل ان بعدم نظير يمتنع **هـ** وذلك في المهموز ليس يمتنع (ش) يعنى انه متى أدى النقل الى ان تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك الا ان كان الا آخر همزة فيجوز نقله على هذا يمتنع هذا العلم في الوقف على العلم لان فعلاً مفعود في كلامهم ويجوز هذا الرد لان الا آخر همزة (ص)





(الالف المبديل من با في طرف اهل كذا الواقع منه الياء خلف دون من يداوشد ونحوها ١٨٥٠ تليه هاء التانيث هاء المعادما)

لان الشئ بالياء والكسرة مستقل مصدر بالفتح والالف مصدر مستعمل بالامالة تصير من  
خط واحد في التسفل والابحد او قد تدل لنفسه على أصل أو غير مو حكمها الجواز فكذلك عال يجوز  
ترك امالته والاسباب الالية انما هي الجواز وحملها الاما لم تكن في الالف غالبا كاسياني  
وامحماها تيم ومن جاورهم واما انحازيون فلا يعلون الا في مواضع قليلة وسببها التقنى ومعنوى  
فالاول الياء والكسرة الظاهران والثاني الدلالة على ياء كبا ع وري او كثره تخلف وسببها في مواضعها  
ومواقع ومواضعها ماذ كرماتين من اسباب امالة الالف ستة انتقالها عن الياء وجوهها الياء  
وكونها تبدل عين ما نزل الى قلت ووقوع ياء قبلها لومنه بعد ها وكسر ما قبلها او بعد ها او التناسل  
وكلمها ترجع الى الياء والكسرة الظاهرين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي او فعل  
كرمي اما الالف المبدة من الياء في غير الطرف فيها تفصيل فان كانت عين فعل كذا انما تبدل او عين  
اسم كتاب وعاب لم يزل عند سيبويه كاسياني واما المبدة من الواو في الطرف فلا تسال مطلقا في غيره  
فها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء اوعلى انه خبر الواقع على تاويله بالصدر  
وقف عليه بالسكون على لغز سبعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر مضي يعني الزيادة  
ودون متعلق بالواقع او يخلف (قوله هاء المعادما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبر ما تليه  
والهاء مقول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه (قوله صارة عن أن يعني الخ)  
اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفقة ألف كنعمة وشجرة فالاول قول الاشعري بها لان  
هشام في ان يذهب بالفتح نحو الكسرة فتبدل الالف نحو الياء ان كان بعد ها الف وقد يقال قول  
الشارح وبالف نحو الياء ليس من تنمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشعري  
ان كان بعد ها الف فلم يخض من كلامه شيء غاية الامر انها كفي في النوع الثاني كذا لا لازم لان  
امالة الالف لازمة لامالة الفقة (قوله بدلا من ياء) سبب اول وصيرورته الياء ثان ودون زيادة الخ  
قيد في الثاني فقط (قوله كالف ملهى) أي من كل الف متفرقة زائدة على الثلاثة والالف ثابت  
مقصورة كحلي وسكري (قوله فانها تير ياء الخ) أي فتشبه المتقلبة عن الياء (قوله نحو في) يضم  
فتفتح وأصله فغير واجتمع الواو والياء الخ ويقال في تكسيرة في بكسرتين وأصله فتقو وتقلو قلبت  
الواو الاخرة ياء كراهة وتالي واو في قلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء او دعت ثم كسرة  
الفاء للناسبة والفاء للاتباع تصريح (قوله في) يفتح من معشدة الياء على قضاي يخفف الياء  
وهي اللفة الشهيرة فقلبت الالف باعدت كافر في قوله ومن به هذيل فعلام ياء حسن وعلم بذلك  
ان نحو قفا وعصان الاسم الثلاثي الواو لا يمال لان الالف لا تعود للاء الا في شذوذ او بزيادة شيء ليس  
في تقدير الانفصال بخلاف الف ملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة لثنية الجمع لكن الزيادة  
في تقدير الانفصال وشذامالة الكيا بالكسرة وهي الكاسية من كبوت ليت أي كسسه ولا يعل هي  
لاجل الكسرة لانه لا يؤثر في المتقلبة عن الواو ولا بد ان امالة تير ياء مع الواو ي. رنار يواي زاد  
قباسية لاجل الكسرة كاصح به شيخ الاسلام في شرح الشافية لان كسر الالف قوة في الامالة بخلاف  
كسرها (قوله وهكذا تبدل عين الخ) هذا هو السبب لثالث وهو من لغوي كالثني (قوله  
ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) مرجع تبدل عين الاسم فلا  
تمال مطلقا عند سيبويه سواء كانت يد لا عن واو كاجرة وع باب ودار ون رجعت شيعة في قيعان  
وتيجان لان العو للياء الساكنة لا يؤثر بل في العروحة وعن ياء كبا عين العيب وباب النون  
وجعه ثياب لكن الثانية اتميت شذوذ اوقيل قيسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت فقلت

(ش) الامالة عبارة  
عن ان يني بالفتحة  
نحو الكسرة وبالف  
نحو الياء وقال الالف  
اذا كانت طرفا بدلا  
من ياء او صائرا الى  
الياء دون زيادة او  
شذوذ فالاول كالفي  
ري وعمرى والثاني  
كالف ملهى فانها  
تتغير ياء في التنفة  
نحوه يمان واحترز  
بقوله دون مر يد  
او شذوذ ما تتغير ياء  
بسبب زيادة هاء التصغير  
نحو في اوقلة شاذة  
كقول هذيل في قفا  
اذا اضيف الياء  
المسكلم في وأشار  
بقوله ولما تليه هاء  
التانيث هاء المعادما  
الى ان الالف التي  
وجدتها حسب الامالة  
تمال وان وليها هاء  
التانيث كفتاة (ص)  
(وهكذا تبدل عين  
الفعل ان يؤل الى  
قلت نحو خف ودن)  
(ش) أي كتمال  
الالف لم تدر في كبا  
سبق تمال الالف  
الواقعة بدلا من عين  
فعل به عند استاده  
الى ياء التصغير على وزن  
قلت بكسر الفاء سواء  
كانت العسير واوا



قلت وجلت (من) كذا (تالي الياء الفصل اختفوه بحرف او مع هاء كجها أد) (ش) أي كذا (تالي الالف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان ١٨٦) او منفصلة بحرف نحو يسار او بحرفين أحدهما هاء نحو أدرب جيبان لم يكن أحدهما

هـاء امتنعت الالة بعد الالف من الياء نحو يفتنا والله أعلم (من) كذا (تالي هاء) كسر أو بلي نألي كسر أو سكون قد ولي كسر او فصل الهاء كلا فصل بعده فدرهماك من يله لم يصد (ش) أي كذا (تالي الالف) اذا وليها كسر نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أو أحدهما ساكن نحو عملا أو كلاهما مفرك وإمكن أحدهما هاء نحو بر يد ان يضرها وكذا يقال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقع بعدهم الكسرة أو ههما ساكن نحو هذان درهمان والله أعلم (من) وحرف الاستعلاء كلف مثلها من كسر أو ياكنا تكفرا \* ان كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل كذا اذا قدم عالم بنكسر هـ أو

كسرة الواو الى الهاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تله الضمير واصل دنت ديفت بالفتح فاما ان يقدر نحو الياء الى باب فعل بالكسرة وفعل ماكره هو مذهب كثير من النحويين واما ان تقلب الياء الفتح كرهوا وانتاج ما قبلها ثم تحذف لساكنين ويحتل كسر الالف ليدل على ان العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين لفتاة وحذفت لساكنين أو يقال قلبت الواو الفاء وحذفت لساكنين واحتل ضم الفاء ليدل على ان العين واو تظير ماكره والمأصل ان الالف التي هي عين الفعل ان كانت عن يام مفتوحة كقال أو مضومة كقال فلا تزال تكون عن يام مضومة كانه المصان عن شعبة السيدوسي في التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت في العين الا في هـ أو أي حسنته (قوله كذا تالي الياء) هو السبب الرابع (قوله او مع هاء) عطف على مقدراي بحرف واحد او مع هاء (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كابعته او منفصلة بحرف فقط كشاهين يفتح الهاء اما بكسر هاء فبفسه سيبان الكسر والياء (قوله بيان) أي بتضيق الياء أو أقوى منه هاء كبال وياع بشدها تكرر راسب واهالة نحو شيان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من التفرعة (قوله أحدهما هاء) أي سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاشو هـ تاء وهو الظاهر لما سبق ان فصل الهاء كلا فصل فشو هـ تاء مساو لشيان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة عن الالة كهدا جيبا قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهدا شو هـ تاء غير شامع في سلطان في لغة النعم فالأصل انه بشرط لتأثير الياء ان لا يفصل من الالف باكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما لهولا بصفة فتأمل (قوله كذا ما الخ) أي كالسابق في جواز الالة ما الى الالف التي يليها كسرا وتلي هي حرفا فلا كسرا فالضمير في يله ويلي راجع لما واما ضمير ولي فليكون وهذا سبب خامس (قوله كلا فصل) أي لتعاقب اقل تعديما جازا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ان الحاجب ان الالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان يتزلا من حرف متحرك ليس هاء ولا الالة مع الفصل بتحركين اه تصریح (قوله بعد حرف بلي كسرة) ولا يمكن ان الالف نفسها تلي كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبدا (قوله عملا) بكسر المعجمة الناقصة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضوم ما قبلها فلا يزال نحو و يضرها كمر مثله في الياء وظهرنا بضان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع تظير ما يجئ به سم هناك فهو بينهما (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الالة الالف شرع يذكره وانها وانما آخر ذكر التناسب لتدوره ولعل هذه الموانع لا تجري فيه كما يفهمه صنيعة (قوله كيف مثلها) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الالة ومن كسر أو ياء بيان المظهر فخرج به السبب الخفي من الكسر والياء اعتبار الظاهر ين فانه لا يمنع ما ذكره لا يفتي ما يدل عليه فتجوز الالة في نحو فاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو فاض بشدة المهملة مما سبب الالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف أو الالدغام وفي نحو خاف وطاب وبقي مما سبب الالة الدلالة على كسر أو ياء متويين (قوله وكذا تكفرا) تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله أي وكذا اتع التاء غير المكسورة تأثير سبب الالة الظاهر عند الجمود ورو بعضهم يعمل ولا يلتفت اليها كافي الطمع اما الزاء المكسورة فسبب انما تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) يفتح الياء مشبها للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف المهملة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم

هـاء امتنعت الالة بعد الالف من الياء نحو يفتنا والله أعلم (من) كذا (تالي هاء) كسر أو بلي نألي كسر أو سكون قد ولي كسر او فصل الهاء كلا فصل بعده فدرهماك من يله لم يصد (ش) أي كذا (تالي الالف) اذا وليها كسر نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أو أحدهما ساكن نحو عملا أو كلاهما مفرك وإمكن أحدهما هاء نحو بر يد ان يضرها وكذا يقال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقع بعدهم الكسرة أو ههما ساكن نحو هذان درهمان والله أعلم (من) وحرف الاستعلاء كلف مثلها من كسر أو ياكنا تكفرا \* ان كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل كذا اذا قدم عالم بنكسر هـ أو

يسكن اثر الكسر كالطواع (ش) حروف الاستعلاء سبعة وهي الحاء والصاد والظاد والطاء والظا والغبين اي والذال والظا والراء والهمزة والواو والياء والالف والراء كان سبعة كمره مظهره

أوباع وجوده ووقع بعد الألف منه سلاها كراخط وحاصل أومعه ولا يحرف كالف وناع في نحو حرفين كناشيط ومواثيق وحكم حرف الاستعلاء في منع الألف على الراء التي ليست مكسورة وهي للمضمومة نحو هـ ذاء ذروا والمقتوحة نحو هذان هذا وإن بخلاف المكسورة على ما سبق أن شاء الله تعالى وأشار بقوله كذا إذا قدم ١٨٧ البيت إلى أن حرف الاستعلاء

المتقدم يكف سبب  
الألف عالم يكن مكسور  
أوسا كذا أثر كسرة  
فلا يزال نحو صالح  
ونظام وقاتل ويمال  
نحو طلب وغلاب  
واصلاح (ص) (وكف  
مستعمل وراشكف  
بكسر واكفارمالا  
أجفو) (ش) يعني  
انه إذا اجتمع حرف  
الاستعلاء أو الراء التي  
ليست مكسورة مع  
الراء المكسورة  
فليتم الراء المكسورة  
وأصلت الألف لا يلها  
فعال نحو على أمه ثم  
ودار لقرار وقع منه  
جواز إمالة نحو جوارك  
لأنه إذا كانت الألف  
تتمل لأجل الراء  
المكسورة مع وجود  
المقتضى لترك الإمالة  
وهو حرف الاستعلاء  
أو الراء التي ليست  
مكسورة فإتمام مع  
عدم المقتضى لتركها  
أولى وأحرى (ص)  
ولا تمل السبيل متصل  
والكف قد يوجه  
ما ينفصل (ش) إذا  
انفصل سبب الإمالة

أي ما يكف وهو المانع على الألف وقوله كالطواع بكسر الميم يعني المطيع أي الطائع معول مر  
بكسر الميم أمر من ماري به أي أتاه بالعلم ومنه قوله تعالى وغير أهنا أو يعني أعظم مطلقا قال  
الشاطبي وهو أشهر (قوله) أو ياه موجودة (هذا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بأنه غير  
معروف في البناء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز إمالة نحو طفيان وسباد  
وربان ونحو سباد وهذا ببارك مما تقدم فيه المانع أو تأثر (قوله) يعني للراء أي لانها حرف  
تكرير فاشتبهت المستعلاة في أمتهلاء النطق بها إلى الخصلة ففتت إمالة الألف للناسبة (قوله)  
إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم أي كذا الراء المتقدمة فتنت الألف في نحو راد لا في نحو رجال  
لكسرها ولا في راد لا لكونها بهد الكسر (قوله) (وكف مستعمل) متداخلة بينكف وراشكف  
والتثنية عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما هو مبنيك من بقى الابدال (قوله)  
فليتم الراء المكسورة) لا جوارك تكرير كانت عتلة حرفين مكسورين فتقوت نائب الإمالة وانما  
تغلبها إذا تأخرت عن الألف والألف عن المانع كماله لا في نحو طارق لتأثر القاف عنها ولا في رباط  
لتقدمها على الألف ولذا لم يل أحد من رباط الخليل لصعوبة التصديق المستعمل به في تدنيل الإمالة  
بخلاف عكسه (قوله) إذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما  
ضده فلا يتم الألف للبناء في رأيت بدي سابورا ونفصلهما كذلك ولا ردا إمالة ألف هاو نافي نحو  
ادر جيهما ورسا ولم يضر بها ونظر النامع انها في غير كلمة السبب لانها متناه كما أشار إليه المصنف  
بقوله في قياس بادر جيهما وقال ابن غزالي لاستئناسه لأن مثل ذلك به متصل في كلمة واحدة (قوله)  
مختلف سبب الخ) أي لأن عدم الإمالة هو الأصل في صار إليه بادي سبب (قوله) أي فاسم) بالثنية  
فوق وتيسر الشارح في هذا التسهيل المصنف ولده وقد نظره في من هشام بأن سبب الإمالة فيه خفي  
وهو ابتلاب ألف أي من البناء فلا يؤثر فيه المانع ولومع اتصاله بالثنية الجيد كالف فاسم (قوله) بخلاف  
ألف أحد) أي فعال لان اتصال سببه وهو الألف المدل من ياء في طرف ولا فائدة ذكر أحد الألفان فاعل  
الفعل فلا تتوقف الإمالة عليه لكن فيه أن السبب لا يقال متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجا  
عن الألف الإمالة كالبناء والكسرة قبلها أو به. وهذا السبب هنا قائم بنفس الألف (قوله) لثنية ألف  
قبلها) أي اما في كلتها كمداد أو في كلمة أخرى كذلك الأولى ن يقول لجوارك ألف عمالة لتتمل  
المتقدمة كمداد أو المتأخرة كمدى فالف الأولى أصليت لثنية الثانية فارجعه إلى الياء في الثانية  
ولأن ألف تلا قبل اللماسة ما بعدها وهو جلا هو يشها لانه لا سبب من لبناء لما قبلها وهو  
ضمها لانه واوى ومقتضى ذلك أن تلاه في سبب غير التناصب وهو لا يأتي عن قول سيبويه بألف  
لام الفعل الثاني وإن كان أصلها الواو وكذا غا ورا و نلا رجوعها للياء في البناء للمجهول وفيها سبب  
آخر بل على مذهب المردود جماعة من أن إمالة نحو دغا غير التناصب قبجة (قوله) التمكنة) أي وواو  
في الأصل كاسم لا لا تسمى وكان عليه أن يزيدوا لانه لا لا كذا في ملة الماضي وإن كان  
مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره. هذا كره في قياس (قوله) الاسماعا) منه ذال الشربة ومتى واني  
ومن الحروف بي وباني التداو لا في قولهم اما لا وكذا الجوابية عن قطرب ولا يسن غير ذلك من

لم يؤثر بخلاف سبب المانع فانه قد يؤثر منه فلا يتم أن في فاسم بخلاف أن في أحد (ص) (وقد عاينوا التناصب بلا داع سواء  
كمداد وتلا) (ش) فثبت أن الألف الحالية من سبب الإمالة لثنية ألف قبلها امتنع على سبب الامنة كاملة لانه لا لثنية  
من نحو كمداد المناسبة إذ إمالة قبلها وماله ألف لا كذلك (ص) (ولا تمل ما لم يمل تمكلا دون سماع غيره أو غيرنا) (ش)  
(الامالة من خواص الاسماء الممكنة فلا يعمل غير الممكن إلا جمعا

الحروف الاذا سمى به وجود فيه سبب كتحكي لانها تكون الفها رابعة تعود الياء في الثانية بخلاف الى  
 لصير ورتبها بعد التسعين من الواوي لكونها أكثر فتفتي على ألوان بالواو واما الاء رابعة نحوها في فواتح  
 السور بناء على انها اسم للحروف وكذا باو ثامن من حروف التهجى فليس آ خر غير ما سبق زاده بعضهم  
 وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الاء لكثرة الاستعمال كالملة  
 الناس دفعا ونصافي جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسافي فان حركات قياسية للكسر  
 (قوله الاء) أى غير الغائبة لا التي للتثنية (قوله في طرف) صفة تاروليس قيد ابل غالب فقط ولذا  
 تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتح الطاء في رأيت خيط رياح وذ كر غيره امالة فتح لعين في  
 العرو والراء فهما ليست طرفا والعرو يفتح مكسرا من قوهم مرد النبات اذا طلع (قوله كلا سمر لم)  
 أى مل للام الابس (قوله كذا الذى تليها الخ) هذا سبب فان الاء الفتحه لكه خاص بالوقف  
 وما قبله عام فالفتح كذا أمل الفتح الذى تليه هـ التانيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان  
 الذى واقع على الفتح لانه هو الذى يحال لا الحرف الذى قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع  
 ضمير كان الى ما تليه الاء لا بقدر كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء  
 كالفحة ولو قال مطلقا على ما قبله

الاء وانما هما الان  
 قياسا مطردا نحو  
 أن يضربها ويرينا  
 (من) \* (والفتح  
 قبل كسر راقى  
 طرفه أمل كلاسر  
 مل تكلف الكلف  
 كذا الذى تليها  
 التانيث في وقف اذا  
 ما كان غير الف  
 (ش) أى تمال الفحة  
 قبل الراء المكسورة  
 وضلا ووقفه انحر  
 ولا يسر مل وكذا  
 يحال ما وليه هـ  
 التانيث من فحة  
 ونعمة (من)  
 \* (التصرف)  
 حرف وشبهه من  
 الصرف يرى \* وما  
 سواهما يتصرف  
 حرفى \* (ش)  
 تصرف عبارة  
 عن علم يفت فيه عن  
 حكم بنية الكلمة  
 لم يبق والحروفها  
 من اصالة وزيادة  
 صحة والاعلال وشبه  
 لك ولا يتعلق الا  
 لا سمها المتكئة  
 الاعمال فاما الحروف

وقبلها التانيث أضافان تقف \* ولتمل لهذه الاء الالف  
 لكان أحسن (قوله تمال الفحة الخ) أى سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو رأه كترى بشر أو غيرهما  
 كاحدى الكبر وللإسراء لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف  
 استعلاء كمن الترف فان تقدم المستعمل غلبته الراء اولها أمل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة)  
 أى لا تمال الفحة بعدها نحو عروم وظاهره لا بد من اتصالهما لان القليلة تشعر به وليس على  
 إطلاقه بل يتغير الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتقال فحة الهمز فوق العين في مرت  
 ماشر وعرو بخلاف فحة الجيم في بحير كائنص عليه سيبويه والله أعلم  
 أصله تصرف برأين لان فعله صرف بشدالاء او يجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت  
 الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان نقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه  
 كتنه من وتكريم وتفضيل والتصرف لغة التغيير ومنه تصرف الياح أى تغييرها واصطلاحا  
 يطلق على شيئين الأول نحو بل الكلمة الى ابنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكبير  
 واسمى الفاعل والمفعول والتثنية والجمع وجرت عادتهم ذكر هذا القسم مع علم الاعراب كما فعل  
 الناطم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف  
 المعاني كاللحاق والتخلص من السكون ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون  
 ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا ويغص في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب  
 والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصان وفي الشافية وشرح الفريز ان الاعلال  
 خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا وقد يطلق  
 التصريف على ما عدا الآخرين معا (قوله بنية الكلمة) أى صفتها التي حقها ان توضع عليها حالة  
 الافراد ونحوه الجيت عن أحوال وأخرها حال التركيب فانه علم النحو ونحوه بالعبارة التهجمية  
 فلا يدخلها تصرف (قوله وما الحروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك)  
 قبل كالاخفاء والادغام والاعلال وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصان ومثله الاخفاء  
 والاعلال من الصحة الآن يخص الصحة والاعلال بتغيير ذلك أو يحجرى على ما مر عن الشافية (قوله  
 والافعال) أى المتصرفه فقط وهو ما بطريق الاصالة لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف

وشبهنا لتعلق لم التصريف بها (ص) • وليس أدنى من ثلاثي ر ي • قابل تصريف سوى ما قبلها • (ش) يدق لانه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كاف على حرف واحد أو على حرفين إلا أن كان محدوقاً منه فاقبل ما تنق عليه الأسماء المتحركة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيدوقل وم الله وق زيدا (ص) • ومنتهى اسم خمس إن تجردوا وان ز ي فنه فاسمعا (ص) • (ش) الاسم قسمان من يديقه ويجرد عن الزيادة فالمر يديقه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو اسبحم واشهيب والمجرد ١٨٩ عن الزيادة هو ما بعض حروفه

ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كفلس واما رباعي كعقروا واما خماسي وهو غايته كعقروا (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر ورتسكين ثنيه تم (ش) الصبرة في وزن الكلمة عا عدد الحرف الأخير منها وحيتن فلا اسم الزائمي اما أن يكون مضموم الأول أو مكسور، ومفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون مضموم الثاني أو مكسور أو مفتوحه أو ساكنه فبفتح من هذه ثنا عشر بناء حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قول وعقروا وحيتن وصر ورتسكين وحيتن وابل وعتب ونحو كفلس وفرس وعصروا وكعب (ص) وفعل همل

الأسماء (قوله وشبهها) هو الأسماء المنبذة والأفعال الجامدة كدسي وليس فانها تشبه الحرف في المجرد (قوله لتعلق لم التصريف بها) أي بمعنى الساقطين واما انصغروا والذي وثنتيهما والحدف من سوف وان وأبدال اهل فناد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لما لا يعرف ان الأقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه الأولي فليس بالفتح وادنى اسم ليس وجهه ترى بالناء للجهول خبرها وابتدأ فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الأول وقابل مفعوله الثاني (قوله فاقول الخ) الفاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليست أدنى بحرف ويوقف على آخره يفصل بينهما ما آخر لكرهتهم توالي البدأ والهاء مع تنافهما حركة وسكوناً ولا يكتفي الفصل برأى لأن شأنه أن يزول فوجوده كالمعدم (قوله لم الله) أي عذمت من يجعله مختصراً من أين الله في القسم (قوله من يديقه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر أحقل ذلك يتقدر في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العربية (قوله اسبحم) مصدر اسبحم الابل اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول ز يديقه الالفان والنون (قوله واشهيب) بمجمة فهاء فحتمية فحودتين بينهما ألف مصدر واشهب القرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة بياض غاب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شبه شبهة ز يديقه الالفان والياء الفحتمية واحدي الموحدة تين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة لتوهم انه كلان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حرف الميزان وقوله عا بعد الحرف الأخير أي لانه على ما يقتضيه العام لا فلا يختص بحركة (قوله نحو قول الخ) رتب الالف على البدء بسكون الثاني فضعه فكسر ففتح وكل منها مع ضم الأول ثم مع كسره امامه ففتح فسد بسكون الثاني ثم فتحه ثم ضم ثم كسره ولو اقرس عن كبد يلجى على نسق واحد (قوله ودل) بضم المهملة وكسر الميم تدوية كائن عرس سميت بقبيلة من كانت منهم ابوا السودا لدولى قال أحد بن يحيى لا فعل افعال زيه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الميم اسم للاستدراك وعلى لغة في الوجل بفتح فكسر وهو التمس الجليل فهذا البناء ليس بمعمل خلافاً لنزعه بل قليل (قوله وجبك) أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لتعلق الحاك بضمتين جمع حاك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسما ذات الحيل وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حيل) هو الصحيح وأما قوله أي السالبة فساداً بعد اقبل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء انباءاً لكسرة ذات لان آل بينهما جازم حين وان كانتا كنهاً ذهي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحاكم وقول الر وح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بانها من بداخل اللغتين بان تطلق القاري بكسر الحاء من لغة حبش بكسر تين فبدال الى لغة لضعفتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداء

والعكس يقله لقد صدم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الالفية الاثني عشر بناءً من أحدهم امهمل ولا يخرج من قبل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الألف وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبس الثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كدلت وانما قل ذلك في الأسماء لانهم قد صدوا وتخصيص هذا الوزن فعل ما لم يسم دأله كضرب وقيل (ص) واقع وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزن نحو ضمن ومنه ما ربيع ن جرد • من ز يديقه فاسمعا (ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى من يديقه كالنقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عيبه بالمجرد أربعة حروف وأكثر ما ينتهي في الزيادة

الى سنة والثلاثي المردار بعة أو زان ثلاثة لفعل الفاعل وواحد لفعل المفعول ثالثي لفعل الفاعل بل فعل بفتح العين كضرب  
 وفعل بكسر ها كضرب فعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضرب ولا تكون الفاعل في المني  
 للفاعل المقتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم وا كسر الثاني فعل الثاني فعل الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعل انه يكون على حالة  
 واحدة وتلك الحالة هي الفتح والبر باي المرد ثلاثة أو زان واحد لفعل الفاعل كدسج وواحد لفعل المفعول كدسج  
 وواحد لفعل الامر كدسج واما ١٩٠ المزيدية فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على اربعة أحرف كضارب أو على خمسة كالضارب

أو على ستة كاستخرج  
 وإن كان رباعيا صار  
 بالزيادة على خمسة  
 كدسج أو على  
 ستة كاستخرج (ص)  
 لاسم مجرد رباع فعل  
 وفعل وفعل وفعل  
 ومع فعل فعل وإن  
 علا في فعل حوى  
 فعلا كذا فعل  
 وفعل وما • غابر  
 للزيد والنقص انتهى  
 (ش) الاسم الرباعي  
 المرد له ستة أو زان  
 الاول فعل بفتح أوله  
 وثانيه وسكون ثانيه  
 نحو جعفر الثاني  
 فعل بكسر أوله وثانيه  
 وسكون ثانيه نحو  
 زمرج الثالث فعل  
 بكسر أوله وسكون  
 ثانيه وفتح ثالثه نحو  
 درهم وجمع الرابع  
 فعل بضم أوله وثانيه  
 وسكون ثانيه نحو  
 برتن الخامس فعل  
 بكسر أوله وفتح ثانيه  
 وسكون ثالثه نحو  
 هزبر السادس فعل

الدلالة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى سنة) أي لان التصريف فيه أكثر من  
 الاسم فلم يحتج من الزيادة مثله (قوله أربعة أو زان) جرى على مذهب الكوفيين والمجرب من ان  
 صيغة المفعول أصل ونقل عن صديقه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو لا ظهر فليس  
 للثلاثي المرد ثلاثة أو زان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه فعل بالكسر كضرب  
 بضرب أو الضم كضرب نصر فحيز بينهما اذ لم يشتر أحدهما وشد الفتح في أي يأتي وسلاسل الا  
 إذا كان حلق العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يجمع وتعين الكسرة في أي يأتي أحدهما  
 كباع يسبع وري يري والضم في واويه كمال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق  
 مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف ونبي يبيع وجاء الكسر في اللفاظ قليلة كورث يرث  
 وومق يقي (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه إلا بالضم ولا يتعدى إلا بالتضمين ولما يأتي  
 العين إلا في هجواى حسفت هجته اه أتمو في أي لتقل الضم على الياء ونظر في قلب الياء ألفا كما  
 قلبت الواو في طالع مع ان أصله طول بالضم (قوله المقتوحة) أي لوجوب تحريكها باليد بها الفتح  
 أنف من غيره واللام مفتوحة ليد البتة على الفتح واما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن  
 بالاصالة لتلافتي ما كنان في نحو ضربت واما مجموع وشهد بالسكون وقال واع فغير عن أصله  
 للفتحة (قوله ثلاثة أو زان) ليست كلها أصول بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما يند كرا لمر في الثلاثي  
 المرد لانه لا يكون الا مزيدا فقه كضرب وانصر واهل أو ناقصا عنها كتم وبيع وخف فليق في ثلاثيات  
 اللفظ (قوله ستة أو زان) أي تبع الكوفيين والأخفش في زيادة الأخير منها (قوله زبرج) بزي  
 فوحدة هو صاحب الرقيق أو الآخر وهو من أسماء الذهب (قوله برتن) بوحدة فراه فثلاثة مثناة كما  
 صوبه بس فنون وهو اسم لخلب الاسد (قوله هزبر) بها فزاي فوحدة فراه من أسماء الاسد (قوله  
 جندب) بجيم فمهمة فمهمة الجراد الأخضر الطويل الرحين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين  
 ان هذا البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تحقيقا لأصل ما عند الكوفيين (قوله جهمرش)  
 بجيم فمهمة فمهمة فراه فمهمة هي الجوز المسنة والعظيمة من الافاعي (قوله فذعل) بفتح فذال فمهمة  
 فعين مهملة هو الضم من الابل والقذعة من النساء القصيرة (قوله قرطاب) بفتح قرطاب فمهمة  
 فعين مهملة فوحدة هو النسي المحير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الأصل من الزائد  
 وما تنبع فذلك لكن برطلية ما سقط في بعض التصاري فوهو أصل كواو وعدي به وما لا سقط  
 أصلا لمجود كته وهو زائد تكون قرغل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من  
 أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا أو أوجب بان الأصل الساقط لعله نصريفة  
 كالثبات والزائد اذ لم لعله كالمجود وكان مقدرا سقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع  
 تحقيقا أو تقديرا (قوله احتذى) ما مضى مجول من احتذى به أي اقتدى به وحذاذ به وتبعه ويقال

بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثانيه نحو جندب أو أشار بقوله وإن علا الخ إلى أنه ثمة الخماسي وهي أربعة الاول احتذى  
 فعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعة نحو سرجل الثاني فعلا بفتح أوله وسكون وثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعة نحو  
 جهمرش الثالث فعلا بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعة نحو فذعل الرابع فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح  
 ثالثه وسكون رابعة نحو قرطاب أو أشار بقوله وما غابرا إلى انه اذا غاب شيء على خلاف ما ذكر فهو ما ناقص واما مزيدية فالاول  
 كيدوم والثاني كاستخرج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي • لا يلزم الزائد مثل ما احتذى (ش) الحرف

الذي يلزم تصارب الكلمة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصارب الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) يضمن فعل قابل الاصول في وزن وزان بلفظه اكثري وضاعف اللام اذا سئل بقي كراه جعفر وقاف فستقي (ش) اذا اريدو زن الكلمة قوبلت اصولها بالقام والعين واللام فيقابل اولها بالقام وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقي بعد هذه الثلاثة اصل مبر عنه باللام فاذا قيل ماو زن ضرب فقل فعل وماو زن زيقل فعل وماو زن جعفر فقل فعل وماو زن فستقي فقل فاعل وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان في الكلمة زائد مبر عنه بلفظه ١٩١ فاذا قيل ماو زن ضارب فقل فاعل

وماو زن جوهر فقل فوعسل وماو زن مستخرج فقل مستخرج هذا ان لم يكن الزائد ضعف حرف أصلي فان كان ضعفه مبر عنه بما يبره عن ذلك الاصل وهو المراد به (ص) وان لم يكن الزائد ضعف أصلي فاجعل له في الوزن ما للاصل (ش) فتقول في وزن اغمدودن فتعول فتعبر عن ابدال الثانية بالعين كما عرت بها من المثال الاولى لان الثانية ضعفتها وتقول في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني عما عسرت به من الاول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول في وزن اغمدودن فتعول ولا في وزن قتل فعل ولا في وزن كرم فعل (ص) واحكم بنا عسيل حرف مسموع وجوه

اخذني ليس الحد وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) اي كان سقط من المصدر كالف ضارب في ضرب او من فرعه كالف كلب في كتب او من نظير الكلمة كياء اطل في اطل بكسر تن اسم الخاصرة وتاء اخذني في خذاء (قوله هو الزائد) هو نون لانه ما تكرر بر اصل الخاق كسبين اقنيس للاحاقه باجر محمول وغيره كدال قدس ولا يجيب في هذا كونه من اسرف الزيادة المجموع في امان وتسهيل واما زائد بغير تكرر بر اصل وهذا لا يكون الامتيا كما اخذني وقد تكون هي اصولا كاهمات وهمزة كل وسمي مكان (قوله بضمن فعل) اي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هتته لان المزان لا يلزم حيث يخصوصه من الحركة والسكون وترتب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون فيا تغيره فيقال في رد وقال وزنهما فعل بضمين وفي رد ومقال فمفعول واذا وقع في الموزون قلب واحد في فعل منه في المزان فتقول في آدر وآسم بحدله حمزة وضم ما بعدها جرح دار وصاع وزنه اعقل لان اصله ادور او اسوع قلت الواو حمزة لتقلضها ثم قدمت الحمزة على القام وتقول في تاء بالمرزبة فليح لانه من الذي اي البعد فاقسله ناي قدمت لامه وهي الياء على الهمزة ثم قلت الف القام كها واقتحنا ما قبلها وفي فاض وزنه فاع وفي عدة له ثم اذا رديان الاصل قبل اصله كذا ثم اعل القلب وغيره وانما اختار والوزن ما دفع على لانها تم افعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدون) بضمين مبهمة فدلنا من مهملتين بينهما ماو يقال اغدون الشعر اذا طال والنبث اذا غصرت حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) اي خلاطين قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظه الا شين المكرر وقد علمتو المبدل من تاء الا فتعال فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اصبر فاعل ولا ينطق بالهازل والماقتض بها (قوله مسموع) بكسر المهملة في اللعب المعروف وخفهما للتعجب واسم موضع والحكم فبها واحد كما في القادري (قوله كالم) بكسر اللام الثانية لانه امر من الم الثاني ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر لاروي ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب السماع على الفتح (قوله محم) على حروفه كلها الخ) اي لان اصالة احد المكررين واجبة تكميلا للاصول الثلاثة وليس احدهما اولى من الاخر وظاهر الشرح كالمتن عدم الخلاف في هذا النوع وليس كذلك بل اشار بعضهم اليه سيوطي (قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون السكاف واللام زائدين) اي الثانية اي فوزنه فعلى بلامين وهذا مذهب البصريين لان الزاج (تجمله وقيل اللام زائدة) اي الثانية لاصوحها للسقوط وهو مذهب الزاج فوزنه فعلى بغير تكرار الفاء به على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الاصل اما على انه يلفظ بالزائد في الميراث مطلقا فوزن ككفف ففكر بكاف فلام ووزن فاعل بلامين (قوله وقيل هم يبدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله ان الصالح السقوط بدل من تضعيف العين فالاصل لم وكفف بثاء لم والفاء لا والارزين

والخلاف في كالم) (ش) المراد بهم الزايع الذي تكرر فاقوه وعينه ولم يكن احد المكررين صالحا للسقوط فبقيا نوع يحكم على حروفه كما بانها اصول فان صلح احد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه باء اذة تخلاف وذي تخوالم مره من الم وكففكف امر من ككفف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بسبيل صحة لم وكف واخضع الناس في ذلك فبطل هم مادتان وليس ككفف من كف ولا لم من لم لان تكون الكاف واللام زائدين وقيل اللام زائدة وكذا الك فوق قيل هم يبدلان من حرف مضاعف الاصل لم وكفف بميم ثم ابدل الم المضاعف بلام في الم وذا فاقن ككفف (ص) ٢٠

أصلين صاحب زائد  
غيرين (ش) (ث) (ذ)  
جسدت الألف ثلاثة  
أحرف أصول حكم  
بز يادتها نحو ضارب  
وغيضان فان جسدت  
أصلين فقط فلسدت  
زائدة بل هي اما أصل  
كالي أو بدل من أصل  
كفالو باع (ص)  
(والبا كذا أو الواو  
ان لم يبقها كما هما في  
بؤرؤ ووعوعا) (هـ)  
(ش) أي كذلك اذا  
جسدت الباء أو الواو  
ثلاثة أحرف أصول  
فانه يحكم بز يادتها  
الا في التثنية  
المكررة فالاول كعيرف  
وبعمل وجوهر  
وتجوزو الثاني كيرؤو  
لما تر ذى مختل  
ووعوعا مصدر  
ووعوع اذا صوت فالياء  
والواو في الاول زائدان  
وفي الثاني أصلتان  
(ص) (وهكذا همز  
وميم سقا \* ثلاثة  
تأصيلها اختقا) (ش)  
أي كذلك يحكم على  
الهمزة والميم بالزائدة  
اذا تقدمتا على ثلاثة  
أحرف أصول كاجد  
ومكرم فان سقتا  
أصلين حكم باصا لهما  
كابل ومهد (ص)  
(كذلك همز آخر

فاستقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف مماثل الغاء فوزنه على هذا فصل بشد العين (قوله قالف  
الخ) شروع في بيان ما تطرز يادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائدين من الاصل وما  
يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ أو حلة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر  
الذين الكذب وراود هنا الألف الثانية وسيد كراهية (قوله حكم بز يادتها) أي وان لم تنقطع أصلا  
فإن كانت في اسم جامداً لا أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فاقبسه فعمل  
عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الاقل والاسماء العربية المتكينة جامدة كانت أو مشتقة افاق  
البنيات والحروف فلا يحكم بز يادتها مع أكثر من أصلين تختي ومهما ولا يابد اليها من غير هاء مع  
الاقل كالي ومتي بل تكون أصلية غير منقلة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما  
يعرف بالاشتقاق وهو مقود فيما ذكر (قوله وغيضان) في نسخ بنون بعد الاق من الغضب وفي  
أخرى بلا نون فيجمل عليها انه الغين المجمة مع القصر مؤنث غيضان أو بالمهمل مع المدحوى  
المشوقة الاذن من ناقة أو شاة والضاد مجمة في الكل وناق رسول الله صلى الله عليه وسلم انعمي  
الغضاء وليست مشوقة الاذن والكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل من  
أصل) أي اياء أو واو أو فعل كما منه أو اسم متحرك كرحى ومصاصم ان الألف لا تزداد الا في غير الاول  
لغير الابداء هاءا كنه (قوله والبا كذا أو الواو الخ) أي يحكم بز يادتها مع أكثر من أصلين لكن  
الواو لا تزداد أو لا عندنا همز ومطلقة التثنية والياء تزداد بشرط ان يكون بعدها ثلاثة أصول كعيل أو أربعة  
في حده ومن المضارع كيدسرح اما في غير كيدسرح يرفع الياء وسكون السين المهملة وفتح القوقبة  
وضم المهملة آخره اسم مكان بالحاء وضمير يستاك به مهي أصلية فوزنه معلول لان الاشتقاق لم  
يدل على الزيادة في مثله كاذنا صحتا أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل  
يتعاولا كافة للكاف من العمل أو نعت للحدوف ومما صدر به أرى وقوعا كوقوعه ما في بؤرؤ  
بضم الياء بن وسكون الهمزة الاولى وهو طائر من الجوارح كالشاق وجعه يائي كساجد ووعوع  
أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا لم ينخفض أو هو فعل فصد لفظه فتح الصرف  
للعبية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أوى فان أريدنا كان مفعولا معه لا عطف على  
بؤرؤ ولا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم والخاص على استثناء هذا مع انه علم معارفهم  
ان كل ثنائي مكر لا يحكم بز يادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقة هنا (قوله  
كصيرف) هو المختار المتصرف في الامور (قوله وبعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا  
تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخرتا فلا يحكم بز يادتهما الا بدليل كسقوط هما في بعض  
اللفات والتعاريف كهمزة شمال واحتساقا في مثل يفتح الميم وسكونها وفي حبط بذنه حبطا  
كفرح فرحا اذا استغنى من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص  
أي براق وميم زرق لم يديلون الزرة وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكثير السهم  
أي الهبزل ولقم للهبوز والناقبة المنسة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج نحو اومان  
ومعزى (قوله فان سقتا أصلين حكم باصا لهما) وكذا ان سقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل  
ورزجوش لبنت طيب الر الحقة يقال فيه رزجوش لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك  
وقباس إبراهيم واصمعل اصالة همزهما وان كانا عجميين اه مرادى (قوله ومهد) يفتح فسكون  
يطلق على مهد الصبي وجعه مهاده كهم وسهام وعلى الفرش وجعه مهود كفاس وطلوس اه  
مصباح (قوله آخر) نعت لهمز وبعد نعت ثان لهوا أكثر مفعول لرفع الواقع خبرا عن لفظها ووجه  
الابتداء والتبرفت لالف ولو قال أكثر من أصلين لكان أبودلان الشرط أن يكون قبلها ثلاثة

أكثر من حرفين لفظه (اردف) • (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخر ١٩٣ بعد ألف تقدمها أكثر من

حرفين نحو حراء  
وعاشوراء وقاصصاء  
فان تقدم الألف حرفاً  
فالهمزة غير زائدة نحو  
كساء ووداء فالهمزة  
في الأول بدل من واء  
وفي الثاني بدل من  
ياء وكذلك إذا تقدم  
على الألف حرف  
واحد كداء (ص)  
(والنون في الاسم)  
كالهمزة في نحو  
غضنقر أصالة (كفي)  
(ش) النون إذا وقعت  
آخر بعد ألف تقدم  
أكثر من حرفين حكم  
عليها بالزيادة كما حكم  
على الهمزة حين وقعت  
كذلك وذلك لشبه  
زفران وسكران فان  
لم يسبقها ثلاث فهي  
أصلية نحو مكان  
وزمان ويحكم أيضاً  
على النون بالزيادة إذا  
وقعت بعد حرفين  
وبعد هاء فان كفضنا  
(ص) • (والتاء في  
الثاني والمضارعة  
وتحوي الاستفعال  
والمطاوعة) (ش)  
ترادف إذا كانت  
للتانيث كقائمة  
وللمضارعة نحو أنت  
تعمل أربع السنين في  
الاستفعال وفرعه  
نحو استخرج

أصول فلو كان أحدهما زائداً حكم بإصالة الهمزة كقواء الذي يعانى الحيات لاتعمن الحوائج تضعف  
الواو زائدة والهمزة أصلية بدليل صرفه اما حواء من الحقوة وهي السوداء حمزته زائدة منع صرفه  
والتضعيف أصل وهو مؤنث أحوى خرج بذلك الهمزة الواقعة حشواً كشمال والواقعة آخر الـ  
بعد ألف كاجنبطاً فلا يحكم بزيادتها بالبدليل عمار (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصليان كما مر في  
الهمزة لخرج بنحوه وان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها  
زائدة وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أي إذا كان قبلها حرف مشدد أو لين كسكان وعقيان  
فتمتد إلى زيادة والإصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يني أحدهما بالبدليل كما في التسهيل  
والكافية كدلالة منع صرف حان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصلياً (قوله بعد  
حرفين الخ) أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوكة كما سكونها وعدم ادغامها كما هي في  
غضنقر واجنبطاً فرحت الواقعة أولاً كتمثل للذنب وثانياً كقطار والمفرقة كغريق ونزروب  
فانها في ذلك أصلية البدليل وأما المدخلة في نحو عمنس بشد النون للعمل الضخم فالزائدة فيه هو  
التضعيف لان النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائدة فعمله وبقي من مواضع زيادة النون  
أول المضارع والمطاوع كانهسرو باب الاعتلال كالاحتجاج وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق  
فهو الدليل الأعظم (قوله التاء في الثاني) أي في مفرد كائنه أوجع كسلات (قوله والمضارعة)  
قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع انه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو  
الاستفعال) خصه بالذ كر دون الاعتلال مثلاً للاشارة إلى ما ترادف فيه السين فلا رد عليه اهما لما اذا  
لا تزداد تاء في غير هذا بل تحفظ فقط كسين قد موس لاحق بصغور لانه من التضميم وهو  
ما تقدم من ألف الجبل والسيد المتقدم في قومه تصريح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل  
والافتعال كالنيل والتقاتل والاقدمار وفروعهما وكذا باب التفعّل والتفعال كالقديس  
والترداد دون فروعهما كقدس وردتاهما بالتاء (قوله كقائمة) أي لا كقائمة لان تاء الفعل كقائمة  
مستقلة فلا تمدنها لان القصديان أحزاء الكلمة كقائمة ولهذا يجعلها الأعراب بخلاف قامت  
(قوله والهاء وقفالخ) ليس من ذلك فتحوطه ومسئلة بل الهاء فيه بدل التاء لانه لا يزداد استقلالاً  
(قوله كقائمة) الترفيع بعضهم يقول

يا قارئاً ألفية ابن مالك • هو سال كافي أحسن المسالك • في أي بيت عام في كلامه  
لفظ يدبغ الشكل في نظامه • حروفه أربعة تضم • وان تشاغل ثلاث واسم

وهو اذا تكرر فيه أجمع • مركب من كلمات أربع  
وصار بالتركيب بعد كلة • وقد ذكرت لفظه لتفهيمه

(قوله واللام) اما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كما اشار له الشارح بقوله واطرد زيادة اللام  
أو نائب فاعل بمحذوف أي وتراد اللام في الاشارة كما قدره الشارح في والتاء في التانيث والهاء وقفا  
أوهي مبتدأ وفي الاشارة صفته والخبر محذوف أي واللام الكائنة في الاشارة من أحرف الزيادة وعلى  
هذا الوجه فالمشبهة اما صفة اللام احترازاً من الشاذة في نحو عمنس وزيد كائنه لسبب على عن  
ابن هشام أوصفة لازمة للاشارة وهواولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل في الاشارة خبراً  
عن اللام امتنع جعل المشبهة صفة للام لامتناع الاخبار قبل التعت وجعل الاسما على المشبهة  
مبتدأ أحذف موصوفه وفي الاشارة خبر موصوفه خبر اللام أي واللام زيادتها المشبهة كائنه في  
الاشارة يفيد انها ترادف في غير الاشارة لكن غير شذوذة (قوله نحو له) فيه ان هاء السكت كلة

(٢٥ - (خضري) - ثاني)

ومستخرج واستخرج أو المطاوعة فعل نحو علمته فعمله أو  
دعاه كدسرح (ص) • (والهاء وقفا) كاه ولم تره واللام في الاشارة المشبهة (ش) ترادف الهاء في الوقف نحو قوله ولم تره



وقد سبق في باب الوقف بيان ما زاد فيه وهو ما الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف نحو قوله أو المجرور بمحذوف  
وكل مبنى على حركة محذوفه الامتصاص من الاضافة كقول بعدوا من لا التي لثني الجنس نحو لارجل والمنادي نحو يازيد  
والفعل الماضي نحو ضرب وأطراد وأضار ياء اللام في أسماء الأشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنح زيادة بلاقيديت  
ان لم تين حجة كخطت ١٩١ (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها أول الساكنات في بابها بما عاينته

به زيادته فأحكم  
بأصله الان قام  
على زيادته مئة  
كسقوط همزة تعال  
في قولهم شئت الرج  
شعولا اذا هبت شعالا  
وكسقوط نون حنظل  
في قولهم حنظلت  
الابل اذا أذاها كل  
الحنظل وكسقوط ناء  
ملكوت في الملك  
(ص) \* (فصل في  
زيادة همزة الوصل) \*  
هو من تمة الكلام على زيادة همزة وانما أفرد هذا الاختصاص بها بالاحكام الائمة (قوله الا اذا  
ابتدى) أصله همزة مقصورة أبيلت ياء كسر ما قبلها وذلك في مكية في مائة ثم سكنت تخفيفا  
للمركبة النائية كقراءة ماقي من الرابكون الياء (قوله كاعتبتوا) بغض التاء وكسر الموحدة  
أمر الجماعة أو بغضها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمى همزة  
وصل) أي عجز العلاقة الضدية لانهما تسقط وصلا فكان حقها ان تسمى همزة ابتداء وقيل لا يحاز  
بل سميت بذلك للوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال الصربون لوصول التكميم بها الى النطق  
بالتسكين وفيما ان اللذان حيث كان تسمى همزة الوصول أو التوصل لا الوصول وسماها الحليل سلم  
اللسان (قوله وتسقط في الدرج) وقد ثبتت للضرورة كقوله

ادحا وزا لاتين مرفاهه \* بيت وتكثر الوشاة تين  
(قوله على أكثر من أربعة) أي ما بها كاتجلى أو سواها كاستخرج ونحو الماضى الثلاثي  
والرباعي (قوله والامر والمصدر) بالجر صفا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه الكلية نظر  
فان من المجامع ما لا ندخله ولا مصدره كعلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف  
كلايحيى (قوله في أمر الثلاثي) أي الذي سكن نافي مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين  
أو مكسورا أو مضموما كما مشهه فان تحرك نافي مضارعه لفظا لم يحجج الى همزة لان الامر هو  
المضارع بعد ان يحذف منه حرف المضارعة حيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا  
همز وان سكن تقديره اكرم من يقوم فاصله أقوم كافر نقلت ضمة الواو الى العاق وحذفت  
للساكنين وكعدو ردمن وعدو ردمن فاصلهما أو عدوا رد وحذفت واوهما جملا على حذفها  
من المضارع البدو بالياء لوقوعها بين عدوتها بالياء والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع

الا اذا وزا لاتين مرفاهه \* بيت وتكثر الوشاة تين  
(قوله على أكثر من أربعة) أي ما بها كاتجلى أو سواها كاستخرج ونحو الماضى الثلاثي  
والرباعي (قوله والامر والمصدر) بالجر صفا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه الكلية نظر  
فان من المجامع ما لا ندخله ولا مصدره كعلم وتقاتل وتدرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف  
كلايحيى (قوله في أمر الثلاثي) أي الذي سكن نافي مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين  
أو مكسورا أو مضموما كما مشهه فان تحرك نافي مضارعه لفظا لم يحجج الى همزة لان الامر هو  
المضارع بعد ان يحذف منه حرف المضارعة حيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا  
همز وان سكن تقديره اكرم من يقوم فاصله أقوم كافر نقلت ضمة الواو الى العاق وحذفت  
للساكنين وكعدو ردمن وعدو ردمن فاصلهما أو عدوا رد وحذفت واوهما جملا على حذفها  
من المضارع البدو بالياء لوقوعها بين عدوتها بالياء والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع

والامر والمصدر منه وكذا أمر الثلاثي كاتخض وامض وانغذا (ش) لما كان الفعل أصلا في التصريف بصرك  
اتخض بكثرة محي أولها كنافا حجاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أعرف بحج الاتيان في  
أوله همزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذلك الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك  
تجب الهمزة في أمر الثلاثي نحو اخذ واخذ من خشي ومضى ونفذ

بفرك أولها وهذا الشرط عام في أمر غير البايع مطلقا المخرج نحو تعذر وتدرج فلا تدخله الهمزة  
 لفرك ثاني مضارعه وأما البايع فكذلك عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا معركا فيستغنى عن  
 الهمزة كدرج وقاتل وأما بكرم فاصلة بؤ كرم كيدسج فيقال في أمره كرم حمزة قطع مفتوحة  
 لانها هي التي بعد حرف المضارعة وانما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أو كرم  
 وجعل البايع عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر وال مقصده مع تعاضبها بالحركة بخلاف واو وعدتدر  
 واستثنى من أمر الثلاثي خذ وكل ومر فاتها سكن ثاني مضارعهما لثقلها كياخذوا كل ويامر مع ان  
 الاستغناء عن الهمزة بخلاف فاتها الساكنة والاصل الأخذ بهمزة تن حذفت الثانية  
 لثقلها الاستعمال حذفت الأولى للاستغناء عنها وفي شرح العزيمة ان الحذف من كل وخذ واجب  
 ومن مرجز لا نهما أكثر منه (قاعدة) إذا كان أول المضارع مفتوحا كيكب وينطلق  
 ويستخرج فمزة أمره وصل أو مضوما كيكرم ويعطى فقطع ولا يضم إلا البايع لا غير هذا كان  
 أو مزيدا كيدسج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الاضروزة (قوله وفي اسم) متعلق بجمع و نائب  
 فاه بعد وصل همز الوصل (قوله وتأتي) بالجر عطفا على اسم وجهه تبع بالبناء لانه فعل مفتوح أي  
 وسمع الهمزة في تأتي أي مؤنث تابع لذكر أو هو مبتدأ خبره تبع أي تبع مذ كرم في ذلك (قوله  
 واين) عطفا على اسم فهو محفوف لكن رفعه على المسكاة للزوم الابتداء فلا يجوز ولا نصب وهو  
 بوصل الهمزة على القياس وقطعها عن محل بالوزن (قوله همزال) مبتدأ خبره كذا أي الوصل  
 صاعدا لقياسا ومثله أم في لغة جر (تنبيه) علم من كلامه ان همزة الوصل لا تدخل المضارع  
 أصلا ولا الحرف سوى ال والماضي الثلاثي والبايع ولا أصما غير مصدر التماسي والسادسي  
 والأسماء العشرة المذكورة وال الموصولة كما سيأتي فجملة الأسماء اثناعشر لا غير وأما  
 وأم الآتيان فلتان في أين ولذا أثر كمال المصنف وانما ذكر ابنه مع انه لغة في ابن لانهم ياء الميم  
 تغير معناه بإفادته المبالغة وحكمه بالتابع ما قبل الميم لمافي حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله  
 و تبدل) أي همزال ومنه همزة أين كما سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني ان افتتاح هذه الأسماء  
 بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانهما كان الفعل أصلا في التصريف استأثر  
 بأمر ومنها يكون أوائل بعضه فتحتاج للهمزة لفعل مصدره عليه بخلاف غير المصدرين الأسماء  
 لفقه حركة أوله لكن شذت هذه الأسماء عشرة من القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذفت  
 منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين معوب بكر السين أو ضعها من السمو وهو  
 العلو حذفت لانه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل أصله وسم بفتح الواو من السعة  
 وهي الدلالة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته كقرس يقال سته سته كعب  
 تعسا إذا كبرت غيرته ثم معوا الهجينة بالمصدر وتقصوه به التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا به  
 واللام أخرى وقالوا است بفتح سينهما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا العين الثاني واحتلوا الهمزة  
 الوصل كما عاوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على ان أصله سته بفتح السين فها هي  
 سته وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فاته جمعه على استه لان له لا ينقاس في فعل  
 بفتح فيكون وعلى انها فقه خفتها وعلى ان لاه هاء جوعها في جمع وانما خبر كاسته موصوفة  
 (قوله وابن) أصله نو بفتح الفاء جمعه سلامة على نين وفتح العين لجمعه على ايه كما ذكر في است  
 قيل ولاه واوله ولهم بنوه وورد ان لام لغتي بالجمعة مع فتان مع قولهم بنوه فقلت فيها لباء واد  
 لتسمية لضم والواو قبلها اذا أصلها فتونه فكذا يقال في بنوه وقيل لانه عوض عنها الت في بنت ول  
 التامع الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قولهم بنتي بامر أنه بنتي ما ادخل عليها (قوله

(ص) وفي اسم است  
 ابن ابنه مجمع واثنين  
 وامري وتأتي سبع  
 واين همزال كذا  
 ويسدل وسداف  
 الاستغناء أو بهل  
 (ش) لم تحفظ همزة  
 الوصل في الأسماء  
 التي ليست مصادر  
 لفعل زائد على أربعة  
 الا في عشرة أسماء  
 اسم واست وابن

وابنهم) هو ابن يزيد الميم للبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله ثنين يفخض لقولهم في النسب إليه تنوي كذلك لولا مية لأنه من ثبت فسكن أوله بحذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وأمرئ) هو اسم تام يمحذف منه شيء لأن أصله مرة كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها لئلا يراه ثم حذفها مع الالف يقال الرضعت الهمزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الأحيان وأما أمرأوبينة واثنين فكذلك كراتها (قوله وابن في القسم) يخرج به نحو الرقوم في أيهم فانه جمع بين وهمزة قطع اتفاقا وأما الأول فهو عند البصر ين اسم مفرع من البن وهو البركة وهمزة وصل خلافا للكوفيين فيها والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كما به ثم ثبتت مع النون لأنها صمد الحذف كما في أمرئ وفيه لغات ابن يفتح الهمزة وكسر هاء ضم الميم وفتحها وايم وام يفتح الهمزة وكسر هاء ضم الميم فيها وم ومن يتلث الميم فيها وم يجب إضافة الكل للفظ الحلاكة وكونه مبتدأ محذوف الخبر أي ابن الله فسي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي ابن الله كما في المعنى (قوله الالف في آل) أي معرفة كانت أوزائدة ومثلها أم في لغة حير وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعدهم الاسماء العشرة المصدر تبلغ اثني عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في آل و يترجم على الكسر في ابن وايم ويترجم كسر هاء على غير هاء في لفظ اسم ويجب كسر هاء في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوبا ضم ثالثه ضا أصليا ظاهر الكسكن وكانطلق مجهولا ومقدرا كافرزي يانهذاذ أصله اعز وي بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيها عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو يجب سبب الأصل كما مشوا فان أصله أمسيوا بالسكس قال ابن الجزري ولابد ايمز الوصل من فعل بضم \* ان كان ثالثا من الفعل بضم وا كسر هاء الفتح والكسر وفي \* الاسماء غير اللام كسر هاء في (قوله) يجوز حذف همزة الاستفهام أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقها لانهما لا تثبت درجتها وجوب الابدال ومثل ذلك يجري في أمين لأن العلة واحدة (قوله ومثله) أي من التسهيل ولا يجوز في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازي أي في الحق طائر ان قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يقهره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسبب اسم امرأة وابنت بكون النون وقع الواحدة وشدة التثنية فوق انقطع والله أعلم (الابدال) هو اصل لا جعل حرف مكان آخر مطلقا فيمثل القلب لان كلامهم متغير في الموضوع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويحذف الفهما التحويض فانه كما في النون يكون في غير الموضوع كهمزة وهمزة قايين ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين امطاع يسطيع يقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه امطاع يطبع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل امطاع طوع وعبر المصريح بان العوض قد يكون في غير الموضوع فانه همزة ندي يكون في الموضوع أيضا فيكون أعظم منهما الامانيان يؤيده امر في التصغير في قوله \* وجائز فهو يرضى يا قبل الطرف \* من ان ياء فريزق وفرازيق عوض عن الالف فزرق مع انها في محلها فندروا أما الال فقد تقدم (قوله آخر الخ) قيل آخر اضرف متعلق بمحذوف صفة لواء ياء أي كاتبين في آخر وفيه ضمنية الشيء في نفسه اداهه نفس الآخر الا ان براده ما قبل الاول فيكون من طريقة الجزاء في الكل والاولى كونه اسماع غير ظرف حال منهما وان كانتا كترين أي حال كون كل منهما آخر أو أهما آخر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا يدل من آخر ولو جعل ظرفا لان كلامهم متغيرا مستقل (قوله) عقده المصنف الخ أي وضمنه أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والتقليل والمحذف ثم

وابن واثنين وأمرئ  
وأمرأوبينة وابنتين  
وابن في القسم ولم  
تتحذف في الحروف  
الالف آل ولما كانت  
الهمزة مع ال  
مفتوحة وكانت  
همزة الاستفهام  
مفتوحة يجوز حذف  
همزة الاستفهام لئلا  
يلتبس الاستفهام  
بالتعريف وجب ابدال  
همزة الوصل اتفاقا  
فحوالامير قائم أو  
تسهيلا ومنه قوله  
\* الحق ان دار  
الرباب تباعدت  
\* أو انيت جبل ان  
قلبك طائر \* (ص)  
\* (الابدال) \*  
\* أحرف الابدال  
هدأت موطيا هابل  
الهمزة من واو ياء  
\* آخر ان الف زيد  
وفي \* عا ل ماعل  
عينناذاقتني \* (ش)  
هذا الباب عقده  
المصنف ليسان  
الحروف التي تبدل  
من غيرها

ابد الاشياء وهي  
 تسعة أعرف جمعها  
 المصنف رحمه الله  
 تعالى في قوله هذات  
 موطيا ومعنى هذات  
 سكنت وموطيا اسم  
 فاعل من أوطأت  
 الرجل اذا جعلته  
 وطيا لكنه خفف  
 همزته بايد الهاء  
 لافتتاحها وكسر  
 ما قبلها واوا فاعية هذه  
 الحروف فايد الهاء  
 من غير هاء شاذ  
 أو قيل فلم تعرض  
 المصنفه وذلك  
 كقولهم في اضطلع  
 الطبع وفي اصيلان  
 اصيلا فاعل  
 الميمزة من كل واو أو  
 ياء تطسرت ووقفت  
 بعد الالف زائدة نحو  
 دعا وبناء والاصل  
 دعا وبنى فلو كانت  
 الالف التي قبل الياء  
 أو الواو غير زائدة لم  
 تبدل نحو آية وراية  
 وكذلك ان لم تطرف  
 الياء أو الواو ككتابين  
 وتعاون وأشار بقوله  
 وفي فاعل ما عمل  
 صنادا اقتضى الى ان  
 الميمزة تبدل من  
 الباء أو الواو قياسا  
 متبعا اذا وقعت كل  
 منهما عين اسم فاعل  
 واعلمت في فعله نحو  
 فاعل

ذكر الادغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابد الاشياء) أي قياسا يضطر اليه في التصريف بان  
 يوقع عنده في الخطأ كقولك في مال مولد واعلم ان حرف الابدال أربعة أقسام ما تبدل للادغام  
 شيوعا وهو جميع الحروف الا الالف اللينة وما تبدل للغيره فاما ندور او وه وكافي الاتصاف على ما يفهم  
 من التسهيل سبعة محمودة في أوائل قولك قد حاب ذو ظلم ضاع حله غيا وذلك كقولهم لحم نراذل  
 بالذال المهملة في خاذل بالهمزة أي مقطوع وقرا العشى فشر بهم بالمهملة بدل المهملة كما قاله ابن  
 جني واما مشروعا يضطر اليه وهو ما في المتن ألا يضطر بان يشيع عند قوم فاعلم على السماع وهو  
 ما عدا القمين فيه وذلك كالطبع الا في في الشرح ومنه معجزة قضاة وهي ابدال الجيم من الياء  
 المشددة وقتا كقولك خالي عوف وبأولج (أي على) المصنف ان الهمزة في العنجر أي العنجر  
 وكذا من الحفظة كقوله لا هم ان كنت قبلت جميع أي هي فلا لز لساج ما تليج أي بي  
 والشاح البعل وكذا اعتنعت تيم كطنت عند قائم أي انك وكسكتهم بالمهملة في خطاب المؤنث نحو  
 ما الذي جاء بش وقرى قد جعل ريش تحتش سريالو الكسكة بالمهملة في لغة بكر كقولهم للؤنة  
 ابوس واسم أي لوك وامك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طوب  
 دائما فاقط الهاء لان ابدالها في المصنف من التأوفا كحرة وهو مذكور في ياء وهدا هنا  
 للحصر وسكت عنها استغناء عما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء معا كما كقولهم لحنك قائم  
 وهرت الشيء وهيا في لانك وأردت وياك (قوله أوطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهملة اذا  
 جعلته وطيا ووزن فاعل أي محمد الينا استويا (قوله الطبع الخ) أي بابدال اللام من الضاد  
 لقر بها منها كراهة اجتماع حرفي طباق عند بعضهم ومن فون اصيلا لقر بجرم ما في قوله  
 ووقت فها اصيلا لا أصلها أعيت جوابا ما بالبع من أحد

واصيلا اما تصغير اصيلا جمع اصيل كبيره وبران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع  
 شذوذا كما قاله الجوهري اوصغر اصيل على غير قياس زيارته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى  
 لكثرة مثل هذا كبريان في مغرب (قوله من كل واو ياء) وكذا الالف فان جراء أصلها كسرى  
 زيدت قبل الف الالف لمد ككباب فاعيد الثانية ألفا فاحس مما ههنا قول الكافية  
 من حرف لين آخر بعد الف • عز يد ابدل همزة كالألف  
 (قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حجابان كان بعدها تاء تانيث أو علامة تنثية عارضان كبناء  
 وبناء بشد الثون من البناء وكرداء وكسائر ونخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منها  
 فمعنى ابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولهم عقلته بشاين وهما طر فالعقال فانه موضع  
 كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا والخ) انما يسلم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو  
 وظي لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائد فوجوده كالعدم فكان الواو الياء تلي فحة  
 فقلبا ألفا كباب وعصا ورحي فلما اجتمعت ساكنة مع الالف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله  
 حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الامر (قوله نحو آية وراية) أصله معانيد الحليل آية  
 وربة كسمكة فقلت الياء الأولى الفاعل غير قياس اذ القياس قلب الثانية كجاسي وقيل أصل راية  
 راية بالهمزة ترك مخفيا (قوله وكذلك ان لم تطرف) مثله ما لو تطرفت لبع ألف كدلو وظي (قوله  
 عين اسم فاعل) أي ولوموتنا أو مني أو مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل  
 أو فاعله وان لم يكن وصفا كما اثر للبيان وجائز للتمثية المعترضة وسط البيت وكلاهما صحيح وزاى  
 ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلا ينهوا بين الياء ولذا كتب ياء لكن لا ينطق لان ابدالها ياء محضة  
 لمن وكذا همزة نحو فلا ندوا وأائل مما ساقى حكى ان أباعني الفارسى دخل على بعض المسلمين بالعلم







الاولى فان كانت حركتها فقهة أبدلت الثانية الفاصحة أو ثروان كان ضمة أبدلتها واو نحو ثروان وان كانت كسرة أبدلت  
يا نحو واو وهذا هو المارد بقوله ومدة البديل البيت وان تحركت الثانية سحافان كانت ٢٠١ حركتها فقهة ونحو كما قبلها فقهة

أوضحة قلبت واوا

والاول نحو واو آدم جمع

آدم والاصل آدم

والثاني نحو واو جمع

تصغير آخر وهذا هو

المارد بقوله ان يفتح

اثر ضم او يفتح قلب

واو او ان كانت حركة

ما قبلها كسرة قلبت

يا نحو واو وهو مثال

اصبح من ام واصله

انتم فقلت حركة الميم

الاولى الى الهمزة التي

قبلها وأدغم الميم في

الميم فصارت قلبت

الهمزة الثانية ياء

فصار ياء وهذا هو

المارد بقوله ياء

كسر ينقلب وأشار

بقوله ذوال كسر

مطلقا كذا الى ان

الهمزة الثانية اذا

كانت مكسورة

تقلب ياء مطلقا أي

سواء كانت التي قبلها

مفتوحة أو مكسورة

أو مضمومة فالاول

نحو ابن مضارع ان

وأصله أن تخففت

بأبدال الثانية من

جنس حركتها

فصار ابن وقد تحققت

نحو ابن همزتين ولم

تعمل هذه المعاملة

موضع العين أدغم كسالة صيغة ما لغة من السؤال ورأس نسبة لسبع الرؤس وما يذكر المصنف  
هذا لأنه لا بد أن يبدل فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت كما عاينته كذا كرمه قوله عالم  
يخفف هذا أم الخ فالطريقة تبدل ياء مطلقا صورها أنما عشر من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية  
وان تحركت كما عاينته غير موضع اللام فتصورها تسع من ضرب ثلثت الأولى في ثلثت الثانية ذكرها بقوله  
ان يفتح الخ بتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فقهة أو وضحة والمضمومة مطلقا بتبدل ياء في  
الأربعة الباقية وهي المقنونة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية  
الغا) أي وجوبه لو كانت الأولى للضارعة فتحوأ كل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني إذا حضنت أن أترجم يائس في عوام الحمدتين بحرفونه  
ويشدون التاء بلا مد وبعضهم يحقق المهرتين وكلها الميم لأنه مضارع عن الأزارورة به انفصل  
كأنما فالهمزة الأولى للضارعة والثانية فاء الكلمة ولا يجوز أبدال الثانية ياء ولا تحققة ما في مثل  
ذلك لكن حكى الزنجشيري عن العرب أن ترز بالادغام فيكون معانيا كإسباني في قوله وشذني ذي  
المهر نحو اتبكتلاه وقد مثل به الشرح هنا (قوله والاصل آدم) أي أصل الجمع آدم همزتين  
فالف التكمير أبدلت الثانية واو لتفتح الواو لرفع وليست الواو بدلا من الف المفرد خلافا لما في  
أن الفه لم توجد في الجمع إذا المقضي قلب همزة المفرد الفاء وهو سكنوا اثر فتح زول في الجمع وكذا  
في التصغير ولو بينت أهل التفصيل من أن قلت زيدا ون من همز وأصله أن ككرم نقلت فقهة النون  
للهمزة وأدغم ثم قلبت الهمزة واو أعند الجمهور والممازني يقلبها ياء (قوله نحو واو) في نسخة أو يمد  
تصغير آدم فبدأ به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لاسم النبي أبي البشر لأن الأسماء  
العظيمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لأنه أعجب كافي الكشاف فلا يعرفه اشتقاق برأيه في التصغير  
لكن قال في الفصل أنه معرني على وزن أفعول من الأدمة (قوله نحو واو) بكسر الهمزة وفتح الياء  
وشد الميم (قوله مثال اصبح) بكسر الهمزة وفتح الياء إحدى لغاته العشرة من ضرب ثلثت همزة في  
ثلثت يائه والعاشرة كعصفور (قوله من أم) أي صار أمما أو بمعنى قصد (قوله وأصله انتم) همزتين  
مكسورة فساكنة وفتح الميم الأولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أي لية كن من ادغامها في الثانية  
(قوله فصارت أم) أي بكسر فتح فشد الميم (قوله وأصله أن) أي بفتح فكسر فشد النون وأصله الأول  
أن كاضرب نقلت كسرت النون الأولى الى الهمزة وأدغم وقوله وقد تحققت بقاين أي لانه من نحو واو  
الآتي (قوله لا في أمه) أي جمع امام وأصله أمه كلاح وأصله نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا  
للادغام فصارت أمه بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل  
ألفان جنس حركة ما قبلها كالفصل بآنية جمع انما لو حودا لثلاثين المقعر ن للادغام بعدها هنا  
فتنقل حركة أولهما الهمزة توصلا لأن اعتناءهم به أشد من الأعلام وكذا يقال فصاع من أن  
وأم (قوله فانها جاءت بالبدال والتصحیح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني أبدال المكسورة بعد  
فتحها وأما قرأه من عامر الكوفيين أمه ما لتحقيق فيما يوقف عنده مولا يتجاوزها فتدبر (قوله  
والثاني) أي ما كسرت همزته الثانية مع كسر الأولى نحو يا بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله  
مثال اصبح أي بكسرتين (قوله والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى (قوله  
والاصل أو ثن) أي همزة مضمومة فساكنة فتونين أولهما مكسورة وأصله الأول أو ثن ثلاث

( ٢٦ - (خضري) - ثاني ) في غير الفعل الآتي أمه فانها جاءت بالبدال والتصحیح والثاني نحو يا مثال  
اصبح من ام وأصله انتم فقلت حركة الميم الأولى الى الهمزة الثانية وأدغم الميم في الميم فصارت تخففت الهمزة الثانية بآبدالها  
من جنس حركتها فصارت أم والثالث نحو أو ثن والاصل أو ثن





إليه تصغير يواوذا فعلا في آخر أو قبل التانيث أو هو زياد في فعلان ذابصارا أو ٢٠٢ في مصدر المعلن هينا والفعل ه

منه صحيح غالب نحو  
المحول (ش) اذا  
وقعت الالف بعد  
كسر تو حب قلبها ياء  
صكوك في جمع  
مصباح وديار مصابيح  
ودناير وكذلك اذا  
وقعت قلبها ياء التصغير  
كقولك في غزال  
غزبل وفي قدال قدبل  
وأشار بقوله يواوذا  
افعلا في آخر إلى آخر  
البت الى أن الواو  
تقلب أيضا ياء اذا  
تطرفت بعد كسرة أو  
بإدخال تصغير أو وقعت  
قبل تاء التانيث أو  
قبل زياد في فعلان  
مكسورا ما قبلها  
فالاول نحو وضى  
وقوى وأصلهما وضو  
وقوى ولا تهم من  
الضوء والقوة  
فقلب الواو ياء والثاني  
نحو جرى تصغير جرو  
أصله جربو فاجعت  
الواو والياء وسقت  
أحداهما بالكون  
فقلبت الواو ياء  
وأدغمت الياء في الياء  
والثالث نحو شجيرة  
وهي اسم فاعل للؤث  
وكذا شجعة مصغرا  
وأصله شجيرة من  
الشجر والرابع نحو  
غزيان وهو مثال  
ضريان من الغزو

الياء من أختبم الالف والواو فتبدل من الالف في مسئلتين ذكرهما المتز ومن الواو في عشر مسائل  
كأفي التوضيح منها في قوله يواوذا فعلا إلى قوله كالطغيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلى  
وصفا واحدة وفي قوله ان سكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصح المفعول من نحو هذا إلى آخر  
الفصل ثلاث فالحكمة تسع وترك واحد هو في ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كيزان وميقات  
أصلها موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لتقل الخرج من الكسرة إلى  
الواو أو ما قبلها ياء في أرواد لجي ورواد فليس زائد على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر ان أسلها  
أجر ووادلو كالنسر قلب الضمة قلبها كسرة لانه ليس في العربية ما مع معرب بالحر كات آخوه واو  
قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة أثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لم تقلب الضمة نغمة توصلا إلى قلب  
الواو للغايات والله أعلم إلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور وقد قدر (قوله يواوذا) أي القلب إلى  
الياء الكسرة ما قبلها وفي آخر حصة الواو فصل بينهما بالمتدا للضرورة أو ظرف لقوم متعلق بافعلا وقوله  
أو قبل الخ عطف على عمل في آخر زياد في فعلان عطف على ناو هذا كله هو المسئلة الأولى لان العلة  
في الجميع نظرف الواو حقيقة أو تقدير أثر كسرة وقوله في مصدر المعلن مسئلة ثانية وقوله وجمع  
ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لا ما الخ رابعة (قوله أيضا) أي قلب الواو ياء كسر ما قبلها رأوفي  
مصدر المعلن أي الفعل المعلن والأولى المعلن ليفسد اشتراط تغيير عين الفعل لان المعلن ما فيه حرف  
علة وان لم يغير والمعلن هو المغير (قوله والفعل) بكسر فخم منه أي من مصدر المعلن يعني اذا كان  
ذلك المصدر على فعل صحيح غالب (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل في المتن استطرادا والمقصود  
النتيجه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سابق يانه ولا يختص بالآخر فلو قال

بأثر ياء التصغير أو كسر الف • تقلب ياء الواو ان كسر ادفع

في آخر أو قبل الخ لوافق مقصوده أشعوى (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلام التاء  
وزياد في فعلان كلمة تامة فالواقع قلبها آخر تقدير الانهجا في نية الاتصال وليس المراد بفسلان  
خصوص هذه الهيئة فان الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسور هال تقع أثر كسرة كما  
منه الشارح وانما هو يتيسر لموضع الزيادة في فعلان ولذا قال للموضع أو قبل الالف والتون الزائدتين  
(قوله مكسورا ما قبلها) أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء أو الالف والذون لا يختص  
بنواها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كإدخاله كلام المصنف وسجله الشارح بقوله وكذا شجيرة  
مصغرة ومثال الثاني ما للوصف غزبان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلبت الواو ياء) أي لان حق  
الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان سامر وهي بالتأخير متعزضة لكون الوقف فقلبت ياء  
ولو في حال تحركها واصلتا الوقع السكون ومن ثم لم تأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض  
وهو ج اذا كان مع الكسرة مما يعضدها كاهلها في فعل المصدر أو مقردا لجمع كما ساقى في صياح  
وديار ولا فرق بين كونها في آخر أو في غير آخر كما في أرواد والياء أو فعل مع لوم كما منه أو مجهول كفي ودعي  
ولا بين كون الكسرة أصلية كاذكر أو محوطة عن الضمة كما في أدل (قوله تصغير جرو) بتلث الجيم  
والكسر أضعف ولد الكلب والسبع وبطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجيرة) أي شجعة  
فكسر فباء مخففة وأصله شجيرة من الشجر وهو الهام والحزن (قوله غزيان) أي شجعة فكسر والالف  
والتون زائدان كما في قطران للتثنية أه صبان (قوله مثال ضريان) أي شجعة فكسر والياء  
فتحثة مثنى ضري وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضرو وضروا من باب فعدا أنزل  
دمه كذا قيل وفيه انه حينئذ يكون بشد الياء متكررة وأصله ضريان بديل ضرا فقلب الواو ياء  
لاجتماعها مع الياء ساكنة لا تكسر ما قبلها فالأخيرة باو واحدة مع الغناء المسئلة وهو الحيوان الذي

وأشار بقوله ذابصارا أو في مصدر المعلن هينا إلى ان الواو تقلب بعد الكسرة ياء

في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياها فلم يماه الاصل صوام وقوام فاعتلت الواو في المصدر جلاله على فعله فلم يعتلت  
الواو في الفعل لم تعتل في المصدر ٢٠٤ يجوز لاوذلاوا جاور جواروا كذلك تصح ان لم يكن بعدها الف وان اعتلت في

مركزه او في الضمة الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلاله على فعله وجهه الشروط أربعة  
المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها ألف كما يؤخذ من  
قوله والفعل منه صحيح فخرج المصدر كسوا وكسوار ونحوهما رواحا فلما تقلب في ذلك وان أصل  
الفعل لعدم جله عليه في الأول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومجترزا للباقي في الشارح (قوله  
اعتلت) الأولى أملت لساخر (قوله نحو صام صياها) أي وانقادا نقبادا اعتادا اعتيادا والاصل انقودا  
واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على حال خلافا لما يوجهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)  
بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولو اذا أي لا يعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم تكن الخ)  
أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لم يماهوا وزفهم وابن عامر في  
المائدة فما لئناس والاصل في ما قبل الواو بكسر ما قبلها مع اعلاها في الفعل (قوله فاحكم)  
الفاء في جواب اما مقدرة أي واما جمع الخ كما في وربك فكبير وهي زائدة وجمع امام متداخلة جله  
احكم الخ او معقول لمخوف بغيره احكم على الاشتغال ونزج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما  
يرجح اختلاف غيره كسوار وخوان وهو سفره الا كل (قوله واعتلت في واحدة) فيه ما يخرج به نحو  
طويل وطوال وشذوقه تبين لي ان القاء ذلة وان أعزما لجال طيلها والقاء ذلة بالمصدر  
القصير قيل ومن الشاذ الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو  
قيام لا علال المفرد اذا صله جود فعل به كسيد (قوله ان انكسر ما قبلها) خرج أسواطا وأحواض  
وأثواب (قوله ووقع بعدها ألف) جله الشارح شرط في كل من العلة في المفرد والسالكه أخذ من  
قوله وفي فصل وجهان الخ وقوله هذا الاعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف  
كالمركب الصحيح ان العلة في المفرد تقلب في الجمع باء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في  
الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقرئ من الطرف فسلطت الكسرة عليها كجمله وحل وديمه وديم  
وشذ حاجة وحوج خالطها سابقا ما لسا كنة في المفرد لا تقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف  
القريبة من الياء لانها ليست في الضعف كالعلة كسوط وسباط وحوض وحياض فلو لم توجد الالف  
صحت نحو كوز وكوزة بشرط ايضا كما في التسهيل صحة اللام ثلاثا لثوال اعلاها مع اعلال العين ولذا  
صحت الواو في رواه جواه بوزن عطاش جي ريان وجو والاصل رواي وجوا وقلت اللام ه مرة  
لنظرها اثر الف زائدة فسلطت العين وأصل ريان ريان فنخلص ان الشروط أربعة تكون الواو في جمع  
صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقا أو سكنها فمع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله  
وكان على فعله) لم يمتل لها الا بالسا كنة في المفرد (قوله وجب تصحيحها) أي لا يماهت الالف  
فل عمل اللسان غقت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخصيصها بعد هاء من الطرف بسبب الهاء  
وقوتها بهدم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واو قريبة من الطرف ولم يمتلوا الا  
بالهية في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وتظاهرها ان تصحيحه مفرد وليس كذلك بل هو شاذ  
كالمرفوع في فعله فندشد تصحيحه فتم أن يعمل لوفى بالمراد أو شوى (قوله وثيرة) بكسر المثناة وفتح  
التيهية وقياسه ثورية لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاطء ومعنى الحيوان  
حيث جمعوا الاول على ثورية وقيل أصله ثيرة كتحارة فقلبت الواو قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء  
بعد حذفها تنبيه على الاصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت انه شاذ لا قليل والقياس صحيح  
لاعلاها في المفرد (قوله والواو) مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق بهاء معفولة ولا ما حال من

الفعل نحو حال - ولا  
(ص) وجمع ذي  
عين امل أو سكن •  
فاحكم هذا الاعلال  
فيه حيث عن (ش)  
أي متى وقعت الواو  
عين جمع واعتلت في  
واحدة أو سكنت  
وجب قلبها ياء ان  
انكسر ما قبلها أو وقع  
بعدها ألف نحو ديار  
وثياب أصلهما دوار  
وثواب فقلبت الواو ياء  
في الجمع لان كسار  
ما قبلها ويجوز الالف  
بعدها مع كونها في  
الواحدة امام مفتحة  
كدار أو شبهة المعتل  
في كونها حرف لين  
سا كا كئوب (ص)  
وصحوا فعله وفي فعل •  
وجهان والاعلال  
أولى كالخيل • (ش)  
اذا وقعت الواو عين  
جمع مكروا ما قبلها  
واعلت في واحدة  
أو سكنت ولم يقع بعدها  
ألف وكان على فعله  
وجب تصحيحها نحو  
عود وعودة وكوز  
وكوزة وشذو وثيرة  
ومن ههنا يعلم انه  
انما تعتل في الجمع  
اذا وقع بعدها ألف  
كما سبق تقريره لانه

حكم على فعله بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج  
والاعلال نحو قامة وفيه وديمه وديم والنصح فيه ان قيل والاعلال غالب (ص) • (الواو لا يماهت بعد فتحها بانقلب

كالمعطيان وحيث وجب ابدال الواو بعد ضم من الف ويا كوفن بذ الحاء اعترف) ه (ش) اذا وقعت الواو طرأ رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت نحو اعطيت أصله أعطوت لان من مطايع طواذ تناول فقلت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطي كاجل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك رمضان ٢٠٠ أصله رمضان لانه من الرضوان

فقلت واو بعد  
الفتحة ياء جلا للثاء  
المفعول على بناء  
الفاعل نحو رمضان  
وقوله ووجب ابدال  
واو بعد ضم من ألف  
معناه انه يجب ان  
يسدل من الألف  
واو اذا وقعت بعد ضمة

كقولك في يبيع بوبع  
وفي ضارب ضروب  
وقوله ويا كوفن  
بذ الحاء اعترف معناه  
أن الباء اذا سكنت في  
مفرد بعد ضمة وجب  
ابدالها واو نحو  
موفن وموسر اسلمها  
ميقن وميسر لانها  
من اقن وأيسر فلو  
تحركت الياء لم تعمل  
نحو هيام (ص)  
(و يكسر المضموم في  
جمع كما يقال هيم  
ضد جمع أهيم)  
(ش) يجمع فعلاء  
وأفعل على فعل بضم  
الفاء وسكون العين  
كاسبق في التكسير  
كسمره وجر واجر  
وجر فاذا علت عين  
هذا النوع من الجمع  
بالياء قلبت الضمة  
كسر لنصح الياء نحو

الضمر فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليغيد اشترط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل  
بعد الفتح كطوت وزكوت (قوله ووجب الخ) شروع في ابدال الواو من أعنتها الألف والياء فتبدل  
من الألف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل سنأتي كلها (قوله ويا) مبتدأ وكوفن صفة على  
حذف مضاف وجهه اعترف خبره أي ويا كاتنة كاهموقن التي كانت فيه في انها مفردة ساكنة  
بعد ضمة في غير جمع اعترف لها هذا الحركة أي فالياء نخرجت الياء المدغمة كحوض والمحركة  
كهيام فلا يقبلان لتعنيهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لفتحها والتي في الجمع  
كسابق في البيت بعده (قوله جلا على المضارع) أي فان الواو تقب في مضارع الرابعي ياء لتطرقها  
اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعمل عليها غير مما جلا لغيره على أصله وقال سيدي به يوم التحليل  
لم اعمل تغازي بنا وتذايبنا وأصله تغازي وتذايبنا وان مضارعه وهو تغازي وتذايبنا على كسر قبل  
آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان ابدال المضارع ثبت في تغازي وتذايبنا على المكسور  
ما قبل آخرهما قبل عي تاء التفاعل ثم استعصب معها كاستعصاهم مع الهاء في نحو العطاء فاعل  
تغازي بنا جلا عليه (قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كأم وقوله في مفردا خذ من البيت بعده  
(قوله نحو هيام) بالكسرة أي أيهم (قوله استغنا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في  
اختصاص ذلك التفتيق بالجمع وانها تبدل في المفرد واو او وقعت فام كوفن وهو اتفاق أو عينا  
كان ينبغي من البياض انما مفردا على مثال بر فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو  
مذهب الاخفش وقال سيدي به في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لنصح الياء كالمجموع فتقول بيض  
بالكسر كفاعل منه في مبيع فان أصله مبيعو فقلت ضمة الياء لبا وحذف واو ومفعول فصار مبيع  
فكسرت الضمة لنصح الياء كسابق ولذلك كان ذلك عنده محتمل ان أصله فعل وان أصل معشة  
مفعلة بالضم أو الكسر فهما عند الاخفش يتعين فهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقل دولك وموشة  
(قوله وواو اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واو الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله  
ويا كوفن وسبق في واحدة في قوله وان تكن عينا الخ وواحدة في قوله من لام فعل الخ والسبب في  
جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كسابق (قوله أو من قبل تاء) أي أو التي لام اسم من قبل تاء التانيث  
أوز ياد في فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل لانه لو ابدلت في الاسم بدون  
ما ذكر لم يكن آخر الاسم للعرب واو بعد ضمة لازمة وهو مجتمع في العربية فاذا ثبت من رى احما  
كعصدا لا تقل فيه وهو لذلك بل تكسر الضمة لتسليم الباء فتقول لم كنسج لانهم نقوس امامع التاء  
فالواو غير آخر ولذا اشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد قوله كما بان الخ بخلاف  
العارضه على بناء المذكر فلا تبدل معها الياء واو لانها في تاء الاتصال ما قبلها آخر بل تكسر  
الضمة لنصح الياء كسابق في تاء تائه فان أصله وتايبا بضم النون كنسج لا كسرت النون لماسر  
واستعصب ذلك مع الهاء عروضا فأفاد في توضيحه يؤخذ منه تقييد الألف والنون بما نبت  
الكلمة عليها كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبان صيره (قوله كاهان) أي كاهه فخص بان من  
رى كلمة مقدرة بفتح الميم وضد الدال وضاف التاء للبا في التانيث لانه لا يمكن له التكلم بها (قوله كذا اذا  
الخ) أي كذا ترد الياء اثر الضم واو اذا صير التفتيق الباقي البناء الذي من رى كسبان بفتح السين

هيم او هم وضاو ويض ولم تقلب الياء واو كما هو في المفرد كوفن استغنا لذلك في الجمع (ص) (وواو اثر الضم رد  
الياء) التي لام فعل أو من قبل تاء كاهان من رى كقده كذا اذا كسبان صيره (ش) اذا وقعت الياء لام عمل أر من  
قبل تاء التانيث أو ياد في فعلان وانضم ما قبلها في الاصل الثلاثة وجب قلبها واو افا لول

رعى اسماعلى كسبعان  
فأنك تقول رومان  
فتقلب الياء واوا فى  
هذه الواضع الثلاثة  
لا تضام ما قبلها (ص)  
(وان تكن عين الفعل  
وصافه فذلك بالوجهين  
عنه يلقى) (ش)  
أذا وقعت الياء هينا  
لفعة على وزن فعلى  
حازفها وجهان  
أحدهما قلب اللفعة  
سكسمة فتعصب الياء  
والثاني إبقاء اللفعة  
فتقلب الياء واوا نحو  
الضيق والكبدى  
والضوق والكوسى  
وهما ثابتان الاضيق  
والاكيس (ص)  
(فعل)  
(من لام فعلى اسماء  
أق الواو بدل  
يأه كفتوى غالباً إذا  
البدل) (ش) تبدل  
الواو من الياء الواقعة  
لام اسم على وزن فعلى  
نحو فتوى وأصله تقيا  
لأنه من تقيت فان  
كان فعلى مسقلم  
تبدل الياء واوا نحو  
صد ياتوز ياومتل  
تقوى فتوى بمعنى  
القتيا وقوى بمعنى  
القتيا وأخر فتوى  
غالباً لم تبدل الياء  
فيه واوا وهى لام  
اسم على فعلى كقولهم  
للهجة ربا (ص)

المهمة وضمن الواحد فاسم موضع ونونه امام مفتوحة على افعه من يجرى المثني المسمى به كسنان فى  
منه الصرف العلية والزائدة أو مكسورة على لفعة من يلزمه الألف ولو سمي به صبان (قوله كفتو  
الرجل) أى عند التعجب من قضائه فالعنى ما أقضاه وأصله قضى لأنه من قضيت (قوله اسماء  
كسبعان) أى اسماء مقدر ما وازال ذلك فتقول رومان وأصله ريمان فقلب الياء واوا الضم ما قبلها  
لأن الألف والنون اللذان يمتان لساناً ضمه من النساء اللارزمة فى تحصيل الواو من الطرف حتى  
لا يفتحها الاعلال لكن استشكله الموضع بان ما قبلها ما على حكم الاسترخاض فى نحو غزبان من  
الغزو حتى قلبت الواو ياء كما فى كان مقضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسليم الياء مقدر (قوله اذا وقعت  
الياء) أى المضموم ما قبلها عين اللفعة الخ اسم ان فعلى بالضم ان كان اسماء مضمماً أو مصفحة جارية بجرى  
الاسماء موحى قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوى مصدر الطاب أو اسم الخبيرة فى الجنة  
وأصلها طوى لانها من طاب وطيب والثاني كطوى وكوسى ونورى بالمهجة واوا اسماء تفضيل  
مؤنثات أطيبوا كسب وأخير فاصلها طيبى ونورى وكوسى من الكسبى بفتحين وهو اللفنة  
والدليل على ربان هذه الصفات بجرى الاسماء بالواو والاعمال وعدم ربانها على موصوف وأن  
أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المضمض يقال أفضل وأفاضل كما يقال فى أفعل اسم الرعدة  
أفا كل فعل على أنه جار بجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة مضمضة أى جارية على موصوف ولو مقدر  
وجب قلب الضمة كسرة لتسليم الياء فراقين الصفة والاسم ولم يجمع من ذلك الا صفة ضيرى أى  
حائرة ومضية حيكى بالهاء المهملة ثم كاف أى يتحرك فيها المنكبان كالحائك فاصلها مضيرى وحيكى  
بالضم اذا علت ذلك ف الكلام النائم مخالف للقولين لأن مراده فعلى وصفاً جار بجرى الاسماء  
كالطوى والكوسى وحوزية القلب وعدمه ونص على انها معصومان مع ان القولين يجمعان  
فى هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المضمضة وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره ويدخل فى قوله  
وصفاً للصفة المضمضة فتقتضاه جواز الوجهين فبمع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوقع بمراده أن  
يقول وان تكن هيناً فعلى أفعل \* فذلك بالوجهين ضمهم بفتحى  
والله أعلم

فصل (قوله من لام فعلى) متعلق باقى واسماء حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو ياء  
مضاق اليه وهذا اسم اشارة فاعل جال بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له وغالباً متعلق بحالاً باقى ليكون  
لذلك بعده فائدة التقييد بالقلبة والا كان تكراراً أو اشارة بذلك الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح  
به فى شرح الكافية وهو ما عليه سيبويه والجمهور وعكس فى التسهيل فحكم بشذوذ الابدال فى  
تقوى ونحوها برب الا فى قاسمى (قوله تبدل الواو الخ) هذا اساس موضع تبدل فيه الياء واوا  
وانما أبدلت منافع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها فراقين الاسم والصفة ونحوها بالاسم لأنه لفتته  
أجل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلت فى الاسم كدهوى  
والصفة ككشوى مؤنث نشوان أى سكران كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل وقيا  
لأنه من قيت قلبت واوه تاء كفى تراث ثم ياء واوا كفى الشرح وبالأصرا اجتماع الاعلالين فيه  
لعدم تواليهما وهو غير متصرف لالف التانيث ومن قرأ على تقوى بالتون جعلها للالحاق بجمع  
كالف تترى (قوله نحو صد ياتوز يا) مؤنثا صديان كعشتان وزنا ومعنى وزن بان وزنه من نزي  
بجزى بالمهجة والزى كقرح بفرح أى ذل (قوله تقوى) بفتح الفاء اسم لما يجعل به المقى وأصلها  
بالياء لانها من أفتيت وقوله بمعنى التقيا أى بالضم وكذا التقيا بعده (قوله بقوى) اسم من بقى بمعنى  
دام (قوله كقولهم لمر الحرة ربا) ومثلها سعيال كان وطبقاً بمهمة فغير محبة لولد البقرة الوحشية فهذه

الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم ولدهم وتخرج بذلك ريمان الذي قدم قلبه لكونه  
صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا في رياءها صفة قطب عليها الاممية والاصل راءت في رياء أي علوة  
طيبا وفي الصحاح قال امرؤ القيس ياباؤه لانه صفة اه ولو سلمنا احبته فعدم القلب لما في قوله وانه  
لو قيل رياء لاجل هذه القاعدة لزم قلب الواو بما علقا في الفصل الا في اوند في الجاء القاعدتين  
واما سبعا فبعض انه نقل من الصفة الى العلية فاستصحب اصله واماطها بالالف كترفيه ضم الطاء  
فعل من فتح استصحب تصحبه حال الضم ولا شذوذا فاقدم الموضوع وغيره (قوله بالعكس) حال من لام  
ووصفا حال من فعل بالضم أي ان لام فعلي هذان كانت واوا قبلت يا في الصفة تخفيفا لثقلها مع  
نقل الواو دون الاسم لانه اخف منها على عكس فعل بالفتح ومفهومة ان لامها ان كانت يا صلت في  
الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالفتيا مؤنث الاضي بالضاد المهمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا في  
الباق من هذين الاسم والصفة كالمفرقوا بين جاني الواو من الاول اه انهم في (قوله أي  
تبدل الواو الواح) هذا خامس موضع لا بد له الياء كما مر (قوله نحو الدنيا والياء) اصلهما الدنيا والياء  
من الدنيا والياء قبلت الواو يا والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا المقابل  
الاخر فان قياسها عدم القلب لمرور اسميتها لذلك لكن استصحب اصل وصفتها (قوله وشذ) أي  
قياسا للاستعمالا فانه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى ينهبه على الاصل  
(قوله اهل الحجاز) أي دون تمام فاتهم بولون القصص على القياس (قوله فان كانت فعل امما سلت  
الواو الواح) قال المصنف هذا هو المؤيد بالادلة الموافقة انص ان الله اللغة وهو عكس ما عليه ائمة  
التصريف لانهم يقبلون في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوي شاذوا هذا الدليل عليه (قوله  
حزوي) بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عنه ذوالرمة بقوله

أدارا حيزوي يهت للعين مرة • غناء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما نصب دار الوصف بحزوي قبل النداء فاشبهه المضاف على حديا نظما جرى على لكل عظيم ورفض  
بفتح الفاء وشذوا الضاد المهمة أي بسيل بعضه في اثره من يترفرق برأين وفاين أي يبقى في العين  
مضمر ايجي عوذهب والله اعلم

**فصل** (قوله واتصلا) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة  
كسلي فاناد شمرلين (قوله ومن عروض عريا) التبادر من الشرح أولا ارجاع ضمير عري لكون  
السابق فقيه شمرط واحد والاولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكوبا  
فقيه شمرطان كما في التوضيح ويدل عليه كلام الشرح في المترزات وعلى كل ثالث عريا للاقلاق وقضية  
ما ذكر ان الثاني منها لا يشترط اصلته وهو كذلك حتى وخامس الشروط في هذا البيت قوله وان  
سكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل  
أو الواو كسلي ولي مصدر اوطيت ولويت وكسلي والاصل طوى ولوى وملوى فعمل بهما ذكر وقلب  
ضمة الليم في مسلي كسر قلنا نسبة الياء (قوله والاصل سيود وموت) أي من سادسود ومات بموت  
فوز نهما فعمل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيم وصيرف نقل الياء في فعل  
بكسر هاءم أعل وأدغم لان فعل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المثل ورد بان المثل  
نوع مستقل قديما في به ما ليس في الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل الممثل كفضة ورامتدون الصحيح  
فسمع سيد وميت بالكسر لميل على انه اصلهما ولا حاجة للقول على انه قال ليس المكسور  
موجود في الصحيح حتى ينقل اليه المثل ولم يجعل وزنهما فعل بتقديم العين لانه غير موجود في  
كلامهم ووجد من الاول ضيم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يوتر) وكذا في كلمة مع فاصل

• (بالعكس جاء لام

فعل وصفاء وكون

قصوى نادر الايجي

(ش) أي تبدل

الواو الواقعة لا ما

لفعل وصفاء نحو

الدنيا والياء وشذو

أهل الحجاز القصوى

فان كانت فعل اسما

سلت الواو حيزوي

(ص) • (فصل) •

(ان يسكن السابق

من واو ياء وانصلا

ومن عروض عريا

فيا الواو قبلت درغا

وشذو على غير ما قد

رسمنا) • (ش) اذا

اجتمعت الواو والياء

في كلمة وصفت

احدهما بالسكون

وكان سكونها أصليا

أبدلت الواو ياء

وأدغمت الياء في الياء

وذلك نحو وسيد

وميت والاصل سيود

وموت فاجتمعت

الواو والياء وسقت

احدهما بالسكون

فقلت الواو ياء

وأدغمت الياء في الياء

فصار سيد وميت

فان كانت الياء والواو

في كلمتين لم يوتر لانه

نحو يعلى واخذ

وكذا ان عرضت الياء والواو الساكنون كقولك في رؤية وفي قوى قوى وهذا التصحيح في قولهم يوم أومر وهذا أيضا ابدال الياء واوا في قولهم عوى الكلب عوة ٢٠٨ (ص) (و) (من ياء واو او يجر يك أصله) ألفا ابدال بعد فتح متصل \* ان ترك الالف

وان سكن كف \* كزيتون (قوله) وكذلك ان عرشت الياء والواو) أي عرض السابق منها للسكون بان عرضت ذاته كزونية أصلها بالهمزة بدلت ولوا الضم ما قبلها وكذا نحو بوبع واوبدل من ألف بايع وياعدوان بدل من الواو الأولى في دوان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون الواو عتقا من كسرهما كتحذف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وقبور (قوله يوم أومر) أي كسر التشديد منه ضيئون للسكون الذ كرو عوى الكلب كرى عوى فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوذا وقياسها أجم وضم وعيه بشد الياء المفتوحة كاشد الأبدال مع فقد بعض الشروط في قرابة بعضهم ان كنتم لار ياتعرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما فاءت واوا شياء وكاشد ابدال الياء واوا في قولهم عوى عوة (قوله أصل) شطه العرب بالبناء للمجهول واختار الصبان شطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تاصل قال ورأته منقولا عن خطاب ابن الفخاس نليدا المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لاننا لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا لا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه ولاننا نقر من بشاعة القافية حيث نضعه ايسر فاعل بوزن هذا وا أصله فعل حذف ياءه للضرورة أو تحريكه على مذهب من يجوز بناء اللززم للمجهول (قوله القالبيل) بنقل حركة همزة ابدال الى تون الفلانها همزة قطع وهذا شرو ع في ابدال الالف من اخبتها الواو والياء ولهذا الأبدال عشرة شروط كلها في المتن منها في هذه الآيات خسة كما ستعلمه (قوله ان حرك (النائي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء (قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقفين غير لام الكلمة أي لام ثانية بان يتعاضدا أو لا ما أولى (قوله مقتركة بعد فتحة) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع عالم يتحرك وبالنائي نحو حبل وعوض وسور جمع سورة عالم يقع فيه ما قبلها وتاصل الحركة ثالث كائنه الترح واتصلها ما رابع كافي المتن ولم يبيته الشرح وذلك بان يكونافي كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان أجدو جدين بدو نحو تباين وتهاون لعدم اتصافهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) يقع الجيم والياء من أسماء الضم وتوقع المثناة فوق والواو أحد التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلهما جبل وتوأم كلاهما بوزن جعفر همزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الأبدال لمرور الحركه نحو لتباين ولا تنو الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أي ومثل ذلك ما لم يسكن الفاكيبان أو غيرها كطويل وغيور وخورق (قوله كرميا الخ) مثال للنفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا وياه مشددة وتوأمها فتح ذلك لا يجمع الفان في رما وحذف أحدهما ليس بافرد وحل ما ليس فيه ككتبان عليه ولان ياء النسب في علوى تقتضي ابدال ألفا واوا كما فرك فسد الواو معها ألفا (قوله وذلك) أي سكون ما بعد اللام الذي لا يمنع اعلالها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو كجبتون الخ (قوله وضع عين فعل) يفتحون وفعلها بفتح فكسر وا فاعل حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين ان لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أن فعل ولا عين للضرورة (قوله كاغيد) من الغيد كالفرج وهو تسمية البدن وأهيف من الحيف بوزنه وهو غيور لمطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أن فعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقه أو وصف ظاهري البدن كسود وعور وحول وغيدته وأسود

وان سكرن كف \* اعلال غير اللام وهي لا يكف \* اعلالها بيا كن غير ألف \* أوياء التشديد فها قد ألف) \* (ش) اذا وقعت الواو والياء حركة بعد فتحة قلبت ألفا نحو قال و باع أصلهما قول وبيع فقلت ألفا لغيرهما وانقشاح ما قبلها هذان كانت حركتهما الأصلية فان كانت عارضة لم يعدسها كجبل وتوم وأصلهما جيشيل وتوم فنقلت حركة الهمزة الى الياء والواو فصار جيل وتوما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا وياه مشددة كرميا وعلوى وذلك نحو كجبتون أصله يحشون فقلت الياء ألفا لغيرهما وانقشاح ما قبلها ثم حذف لا لتغاها ساكنة مع

الواو الساكنة (ص) (و) (وضع عين فعل وفعلها ذاق فعل كاغيدوا حولا) \* (ش) كل فعل كان اسم للفاعل وأعور منه على وزن أفعال لأنه لم يرم عينه التصحيح نحو عورفوا وعوروف فهو أهيف وغيدته وأغيدو وحول فهو أحول وحل

ألفا بفتح واو أو يجر يك أصله

وان بين تفاعل من افعال والعين واوصلت ولم تفل (ش) اذا كان افعال معتل العين فحقه ان تبدل عنه الفاعل او اتحادا  
وارتاد لتعريفه او افتتاح ما قبلها فان ابان افعال معنى تفاعل وهو الاشتراك في الفاعلية ٢٠٩ والمفعولية جل عليه في التصحيح

ان كان واو يات نحو  
استنور وان كانت  
العين يا موجب اعلاها  
نحو ايتا عوا واستافوا  
اي تضاروا بالسيف  
(ص) وان حرفين ذا  
الاعلال اسحقى صح  
اول وعكس قد يحق  
(ش) اذا كان في  
كلمة حرفا فكل  
واحد مفعول مقنوع  
ما قبله بحرف اعلاهما  
مع الالائي في كلمة  
واحدة اعلا لان فيجب  
اعلال احدهما  
وتصحح الاخر  
والا حق منهما  
بالاعلال الثاني نحو  
الحيا والهو والاصل  
حي وهو فوجه  
في كل من العين  
واللام سبب الاعلال  
فحمل به في اللام  
وحدها لكونها طرفا  
والا طرف محمل  
التفسير وشذ اعلال  
العين وتصحيح اللام  
نحو غابة (ص)  
(وعين ما آخر قد  
زيد ما يخص الاسم  
واجب ان يسلم)  
(ش) اذا كان عين  
الكلمة واو مفعولة  
مفتوحا ما قبلها او ياء  
مفعولة مقنوعة

واو يروا حول وايجيدوا فما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو معناه ووافل بشذ اللام كاعور  
واحول لان عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعده ما قبل هذا طلبة وجل على هذا مصدره فخرج  
بذلك فعل الذي وصفه على فاعل يتخلف فهو خائف فانه يعمل كفعال بالفتح والضم (قوله وان بين)  
بكسر الموحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي بشرط ما لعل عين افعال ان  
كانت واو لان لا يكون معنى التفاعل والاستثناء فان كانت ياء اعلت مطلقا (قوله ارتاد) بالز او المنة  
فوق أي طلب (قوله فان ايان الخ) مقابل لحدوف أي محل وجوب الابدال ان لم يكن معنى التفاعل  
فان ايان الخ (قوله جل عليه) أي لا تفاعل تصح عنه لفصلها من الفتح كشاور وتباع وما كان  
هذا معناه جل عليه واخص التصحيح بالواو بعد ما من الالف يتخلف الياء فانها شبهة بها فاعلت  
(قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الحزمة الى اللام قبلها واسحقى بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط  
تاسع (قوله حرفا فكل) أي واو ايان أو مختلفان (قوله للالائي الى الاعلال) أي بلا فصل بينهما  
وهو منوع لاجتماع مع الفاصل بحرف نحو يفون اذا صله يوفون ولا يردتو اليهما في ماء وشاء  
وتوى من الرؤية لانها اشتادة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية منع توالي الاعلالين بكونهما  
من جنس واحد اما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وطيه فلا شذوذ (قوله والا حق منهما بالاعلال الثاني)  
أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيا) أي بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل  
النفس الى الشيء وشاع في المذموم اما المدوم منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تسحق الاعلال  
لثمة بالالف الساكنة بعدها والحياء مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث الهوى والواو الياء لانه  
من هويت ومثال الواو ين الهوى يقع الحاء المهمة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه  
واو كمينه لقولهم في تشيته محوان وفي جمع احوى حوا بالضم والتشديد وكذا لا تقوى اصله بواو ين  
من القوة (قوله نحو غابة) مثلها رابة وكذا آية عند تحليل فاصلها غيبة ورية واية قبلت الياء  
الاولى الفاشذ وهذا القياس قلب التائس لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا  
اسهل الوجوه في آية وقيل اعلت الثانية فصار اية كنوانة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فاعلة  
بفتحات وقيل اصلها اية بضم الاولى كجمرة وقيل اية كنبقة فاعلاهما على القياس لان الثانية  
لا تسحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة او اية بشذ الياء او كها مردودة كما في التصريح  
(قوله ما آخره) بالنصب طرف زيد وما يخص نائب فاعله والجملة مسلة ما الاولى وان يسلم تفاعل  
بواجب الواقع خبرا عن عين أي وعين اللفظ الذي زيد في آخر ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا  
عامر النشر وما حاصله ان لا تكون الياء والواو عين لما في آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو  
جولان) مصدر حال يحول وهما من مصدر هاهم وهما وانما صلت عنهما لان زيادة الالف والنون  
في آخرهما بعد تهما عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال لانها لا يلتحقان اصلا مثلهما الالف  
المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتحات اسم ما عوجا رجدي  
بوزنه أي يجيد عن غله لنشاطه وحكم الاخفش بشذوذ هذا لان الالف وان اختصت بالاسم  
لا تخرج من صورة فعل اسند لالف الاثنين كضربا فلان الاعلال كالامتعة التاء اتفاقا لانها وان  
اختصت بالاسماء لكن جنسها بالحق الماضي فلا يثبت بها فاعلا للاسم مباينة الفعل وذلك نحو فالة  
وباعة جني قائل وياثم والاصل قوله بويعة ككلمة وشذ تصحيح حوكة وخونة جني حائل وخائن  
(قوله وشذ ماها وداران) وقياسهما موها وداران لان اصلهما تشنية ماء ودارو في نسخهما مان

ما قبلها وكان في آخرها زيادة تخص الاسم بحرف قبلها القابل يجب  
نصفها وذلك نحو حوالان وهما ونشدها وداران (ص)





ونحو أهوى (ص) (ومثل فعل في هذا الاعلال اسم ضاهما مضارعا وفيه وسم) (ش) يعني انه ثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما ثبت للفعل فالذي ٢١١ أشبه المضارع في زيادته فقط يتبع وهو وسو مثال تحلى

بالتشديد فيبتس باسم الفاعل من المضارعة وهي نومة المشرة ومن السد تخرج (قوله ونحو أهوى) أي ثلاثي والي فيه اعلان في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو ان زيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيها كأقوم وأسودون اعلم فلا فعل لثلاثيهم انه فعل وكذا الواو يانه فيها بعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو ثبت من البيع أو القول اسماء على مثال نصير فلت يتبع وتقول بكسر الواو والواو لثلاثي ليس بالفعل لو نقلته وأما زيد علمنا فنقول بعد اعلاله كسابق (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله يتبع) بكسر القوقية والموحدة وسكون الغنية (قوله وهو مثال تحلى) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به يتبع المقروء وان سنة منها لان هذا أقبل من التسع أي يتبع أمه في الرمي فتأوه أعلىه ومقروحة لا مكسورة وتحلى بكسر التاء القوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهجرة يطلق على قشر الاديم والجلد عايلي منبت الشعر وعلى ومغنه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون يتبع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو ثبت على مثال تحلى من القول فلت تعيل بكسرتين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم تلبت ياء لكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالأسم لان فعلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل بضمهما فعمل ما وزنهما من الأسماء (قوله مقام) أي يفصح الميم فاصله مقوم كعمل المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالبنى للفعل وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فعمل كل ذلك لا منة ازعه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالأسماء وانما يصحوا نحو مدرين ومرم لان مجه أصلية فوزنه فعلا لا مفعلا (قوله أعل كزبد) أي استعجب اعلاله لانه امتاز على نقل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا الفعل وهذا اعترض قوله ضاهي مضارعا على مسابق (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والياء للابسة (قوله وجل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف واثبات مفعلا يستحق الاعلال لشبه المضارع في الوزن فقط انه وقع عند من بكسر حرف المضارعة لكنه جعل على مفعلا في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كتحيط ومحيط أو صيغة مبالغة كقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضع بانه لو صح ذلك لزم تصحيح مثال تحلى من البيع لشبهه بنفسب أو تضر في تلك اللغة وزنا ووزادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيحه نحو محيط لعدم شبه الفعل أصلا إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا نه مقصور من مفعلا كما قاله الخليل فاستعجب

تصحيحه بعد حذف الف فهو هو لانه مجهول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان الله تحذف الخ) أفاد كالتن ان الحذف هو الالف الثانية وهو التصحيح: يادتها وقر بها من الطرف وحصول النقل ما هو مذهب الخليل وسيدويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلها يحذف كثيرا في غير هذا وان تعويض الزام بعد في غير الأصول (قوله وقلت الواو الفاعل الخ) لاراد ان شرط قلب العين الفاعل ان لا يسكن ما بعده كما في قوله وان سكن كذا الخ لان عمل ذلك فيما اعلاله بالاصالة اما الافعال والاستفعال فأنما عمل على الفعل في تنبيهه في فثود تصحيح افعال واستفعال وفروهم في الفاعل منها أغول اغوا لاوغيت السماء اعياما واسخوذ اسخوذوا واستغبل الصبي استغيا لا أي قرب الغيل بفتح المجة وكان معتل العين فان الله تحذف لانتقامها ساكنه مع الالف المبدية من عين المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقام فنقلت حركة العين الى الفاعل قلت الواو لافا

بالهمز من بيع  
والاصل يتبع بكسر  
التاء وسكون الياء  
فنقلت حركة الياء الى  
الياء فصارت بيع والذي  
أشبه المضارع في  
وزنه فقط مقام والاصل  
مقوم فنقلت حركة  
الواو الى القاف ثم  
قلت الواو الفاعل  
الغنة فان أشبه في  
الزيادة والزيادة فاما ان  
يكون منقولاً من فعل  
أولاً فان كان منقولاً  
منه أعل كزبد  
والاصح كايض  
واسود (ص)  
(ومفعول صحيح كالفعال  
«وآلف الافعال  
واستفعال» أزلدا  
الاعلال والثالث هو عوض  
«وحذفها بالنقل ربما  
عرض» (ش) لما  
كان مفعلا غير مبني  
للفعل اسحق التصحيح  
كسواله وجل مفعول  
عليه لما شبهته في  
الغنى فصحيح كايض  
مفعلا كقول ومقوال  
وأشار بقوله وآلف  
الافعال واستفعال  
أزلى الى آخره الى ان  
المصدر اذا كان على  
وزن افعال أو استفعال

لهذه النعمة قبلها فالتى ألفان لحذف الثانية منها ثم عوض عنها بالياء التائيت فصار اقامته واستقامته وقد تحذف هذه التاء فتقولهم اجابا اجابوه منه قوله تعالى واقام الصلاة (ص) (هـ) وما لا فعل من النقل ومن هـ حذف ففعل به ايضا فنحن نحو مبيع ومصون ونذر تصحى ٢١٢ (او ووفى ذى الباشتر) هـ (ش) اذ انى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب فى افعال

وهو اللين الذى ترضه المرأة وهى تؤتى أو وهى حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل لغة فصحة يقاس عليها (قوله لجساسة الفتحة قبلها) أو لتحركها فى الاصل وافتتاح ما قبلها الا أن (قوله من النقل ومن حذف) أى دون التعويض بالياء (قوله ففعل) أى فاسم مفعول الفعل الثلاثى وقوله به متعلق بقرن أى حقيق (قوله لحذف واومفعول) أى عند سيبويه وقال الاخفش عن الكلمة لان واو مفعول جات لتعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثانى وأحيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب فى الزائد على الثلاثة كالتنظروا ناعا العلامة الميم وجى بالواو ففهم مفعلا لا ضم فى الكلام الا فى مكرم وممعون ومهلك وما لا تسكون الهزرة وضم اللام معنى الرسالة وعن الثانى بان محل ما ذكره اذا كان ثانى الساكنين محضا كما مثله وهما هنا معتلان تصريح وقد يقال فى الجواب الاول تسليم انها جى بها المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلى حذفها لقوات ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعلا بانيات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر عثرة الخلف فى نحو مصو بالهمزة اذا خفف فتعدي الاخفش يقال مسو يشد الواو لان الهزرة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاقى خفت قبلها واو ادغامها فيها وعند سيبويه مسو ينقل حركة الهزرة الى الواو لكونها اصلية ثم حذفت الهزرة كما يقال فى تخفيف خب من خب (قوله فصار مبيع ومفعول) أى بقى الاول وضم الثانى وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أى ما سرق قوله روجب بابدال واو بعد ضم من ألفوا بالخ من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها كوفى فى ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهم فى جمع ابيض وأهم ومر اضان سيبويه يجعل الياء الواقعة عيناً مفردة كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها فى المفردة مطلقا سواء كانت فاء أو عيناً أو ياءى الضمة قبلها فقد سرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد ان حذفوا ومفعول قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لانها عين مفردة ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبيع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لانها تنوهم انه من فوات الواو كمقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى رد عليه ان مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واو او لى باقائه مع المدونة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المسار والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وما ذوات الياء كسبغ فيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التى هى العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة برفع توهم اصلتها فتدبر (قوله من نحو د) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج باقى اللام مطلقا واو بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجى فيه التصحيح على التفصيل الاسبقى وما مضى منها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لا زاموا ذكر هذه المسئلة هنا لما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله بالاجود التصحيح) أى جلا على فعل الفاعل لكونه الاصل كعدا وعاث واواه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودهو (قوله على فعل) أى يفتح فكمسر (قوله نحو معدى)

فيه ما وجب فى افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول فى مفعول من باع وقال مبيع ومفعول والاصل مبيعوع ومفعول فقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتى ساكنان العين واو مفعول لحذفت واومفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع ان يقال فيه مبيع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ونذر التصحيح فيما عينه واو الفاء انوب مصون والقياس مصون ولغة قديم تصح ما عينه ياء فيقولون مبيع ونحى ووطا وهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحى ذى الواو وفى ذى الباشتر (ص) (و) صحح المفعول من نحو عداه وأعطان لم تقدر الاجودا (ش) اذ انى مفعول من فعل معتل اللام فلا يتخلو اما ان يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اعلاله بقلب واو مفعول ياء او ادغامها فى اللام الكلمة نحو اصله مرمى والاصل مرمى واجتمعت الواو والياء وسقط احدهما بالكون فقلبت الواو ياء واودغمت الياء فى الواو وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو لا اجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدون وهذا قال المصنف من نحو عداه ومنهم من يعل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالفتح الاعلال

نحو مرضى من رضى قال الله تعالى ارجى الى ربك راضية مرضية والتصحیح قليل نحو مرضو ٢١٣ (ص) كذلك ذا وجهن

أصله معدو وواو ين الاووى والمفعول والثانية لام الكلمة فقلت الثانية باء هلا على فعل المفعول لان واوه تغلب باء الطرف فها اثر كسرة كدغام الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغم وكسرت الضمة ثالثة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضو وواو ين قلبت الثانية باء هلا على الفعل لانها تغلب فيه لكسر ما قبلها ساكنة على الفاعل والاولى لاجتماعها مع الياء الساكنة وانما كان الاعلال في ذلك هو التصحیح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله اولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المسكور واوى العين والالتصين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو ووقلت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ والمخاض ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اختبر في مفعوله التصحیح او مكسور العين غير واو بها اختبر فيه الاعلال او واو بها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهن الخ) كذلك اما حال من المفعول بضمتين أو صفة لمصدر محذوف أى جاء المفعول بمحامل ذلك وذا وجهن حال انضمامه مؤكداً لاستدراك التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بمحامله معنى أخذوا لم جمع حال من الواو وناظر المتن التوسية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في الكافية بقوله ورجع الاعلال في الجمع وفي \* مفرد التصحیح اولى ما تقي وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاجب الاعلال كما في المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم لم يمشد قمتان للاعلال والاصل عه وودلوا بضمتين ثم واو ين قلبت الثانية ياء لثقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لثالثة الياء والفاء انما عاها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن قالوا جاب لهم وعصم بضم العين وقيل لما كانت واو فاعول زائدة ساكنة لم يندغم ما قبلها الا واو الاخيرة وقلت ضمة فقلت ياء لما قبل في ادل جعل دو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المسار (قوله ونحو واو ونحو) مثالا للتصحیح وهو شاذ في الجمع كما في التسهيل والتوضيح وكذا امال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل ابو و ونحو وكفولس فادغم والقوا ما بالجمع وهو السحاب الذى هراق ماءه او بالياء الموصلة وهو الوجهة حتى يبدو به انك لتطشرون في نحو كسيرة (قوله والتصحیح اجود) الذى في التوضيح وغيره انما وجب لغة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غير من النحويين على امراده وان كان التصحیح أكثر على الاصل وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها هنا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله ينى) أى نسب العلماء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبديت الواو هززة ساكنة وكذا فاعول وجامع (قوله وصم) أصله صوم فاستقل اجتماع واو ين وضمة قبل الجمع فقفف بقلبها ياء ين لانها أخف نصر مخ (قوله وجب التصحیح) أى لثقله ولعدم الواو عن الطرف الذى هو محل التغير بسبب الالف وكذا يجب التصحیح ان علت اللام كقوى وغوى بشد الواو جى شاووعا وثلاثى توالى اعلالا ولا يجوز في نحو ين بعد اعلاله ضم الفاء وكسر هاو الضم اولى والله أعلم

• (فصل في ابدال فاء الاعتقال ونائه) • (قوله ذوالين) مبتدأ خبر جملة أبدا ولا وفاحال من نائب فاعله العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتام مفعوله الثانى وكل من فاعلها ما للنصر وتقدم لشارحى ان ما ضم من أسماء هذه الحروف منون على حد بشرى ما صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانه مبتدأ لوضعها وضع الحروف واختار الصان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعده على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاو حاروف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا لاف لاتقع فاء مطلقا ولا عينوا ولا ما بطريق الاصله (قوله وجب ابداله ناء) أى احسن النطق بحرف اللين الساكن مع

(ص) • (فصل) •  
ذوالين فأتاني افتعال  
أبدلا • وشذ في ذى

الهمز نحو ايشكلا (ش) اذا بنى افتعال وفروعه من كلمة فاو حاروف لين وجب ابدال حرف اللين ناء

نحو اتصال واتصل

و متصل والاصل  
فيه او متصل واو متصل  
ومو متصل فان كان  
حرف اللين بدلا من  
همزة لم يجز ابداله تاء  
فتقول في افعل من  
الاكل التثنية ثم تبدل  
الهمزة تاء فتقول  
استكل ولا يجوز  
ابدال الباء تاء وشذ  
قولهم اتر رب ابدال  
الباء تاء (ص)

(ط) طائفة سال ردا  
مطبق في اذان واخذ  
واذ كرد الابق

(ش) اذا وقعت تاء  
الاتصال بعد حرف  
من حروف الاطباق  
وهي الصاد والضاد  
والطاء والظا وجب  
ابداله طاء كقولك  
اصطبر واضطجع  
واطفنوا واظفلوا  
والاصل اصطبر  
واضجع واظعنوا  
واظفلوا فابدل من  
تاء الاتصال طاء وان  
وقعت تاء الاتصال  
بعد الدال والزاي  
والذال قلبت دالا نحو  
اذان واخذ واذا  
والاصل اذان واخذ  
واذا تكررت قلبت  
التاء بعده  
الاحرف فايدلت  
دالا ودعت الدال في  
الدال (ص)

التاء لقرب مخبر حم ما ونا فاقصفتهم لان حرف اللين مجهول والتاء همزة و أيضا الواو روه  
لثلاثية به حركات ماقبله فيكون ياء بعد الكسرة والغايعة القنعة وواو بعد الضمة فايدلوا منه حرفا  
يلزم وجها واحدا ونحو التاء تقدم فيما بعد هاء ذهي اللغة الغنصية وبعض النحاة بين يجعلون  
التاء بحسب الحركات قبلها فيقولون اتصل ياتصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدال الهمزة كاتصل  
ياتصل فهو موصل وهو غريب (قوله اتصال الخ) مثال للواو ومثال للياء المتقلبة كاتصل  
ومتسر والاصل ايتسار وايتسر ومتسر قال في المصاحح اليسر كعبد قمار العرب يقال يسر الرجل  
يسرا من باب وعد فهو يسرا وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يوفى اليسار (قوله والاصل  
او اتصال الخ) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل الواو بالياء لكسر ما قبلها في  
الماضي والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وجعل الباقي علم ما تم قلب الياء تاء وقد  
يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دلالة فاقبلت تاء من أول الأمر لتقليل العمل اذ الفائدة  
فيما ذكر وان كان قياسا أيضا الوقت ياء لا تمنع قلب هذه الياء تاء كافي الياء المنقلبة عن الهمزة  
في نحو اتكل فيجاء عدم الاصلة الا ان يحجب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع  
ابدالها من بدلها وهو الياء الحقيقية بخلاف الواو فانها تبدل تاء في غير هذا الباب كترات ونحوه فافهمنا  
ابدالها من بدلها وأيضا كل من البدل والمبدل متساويين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل  
الهمزة) أي الثانية الساكنة وهي فاء السكامة ياء سكوتها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ  
قولهم اتر) اما فعل ما من معلوم أي ليس الا زاي فيكون فتح التاء والزاي أو أمر فيكسر الزاي ولا  
يصح ما ضيا بمجول والا كان أصله اوترز بالواو والياء كافي الشارح وأصله الاصيل اترز همزة  
مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لانه من الا زاي فقلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ثم  
الياء تا فصار اترز بالادغام فهذا الابدال الثاني شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال  
به المصنف وقيل خطأ لكن آجازه البغداديون كاحكامه الزنجشري وعلى قولهم ينفتح ادغام عوام  
المحدثين اترز في حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالا شعوفي وشذ قولهم اترز صريح في انه من  
المسحوق وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذي في المتن تعالى ان المصنف في انه لم يسمع فراه بالخيل  
بانه مما سمع الابدال في جنسه لا في شخصه ونقل المرادى من بعضهم مجامعه وهو صريح قول  
الشيخ وشذ قولهم اتكل ومن المسحوق ايضا ثمن من الامة وقبسه او ثمن بالواو ان كان ما ضيا  
مجهولا أو اثنى بالياء ان كان معلوما اما اتخذ فالصحيح انه من اتخذ يتخذ فخذ كعب شعب تعب  
بمعنى اتخذ كما ان اتبع من تبع فتأوه الاولى اصلية لا تبدل عن همزة انخذ كما وهم فيه الجوهرى  
لجعله من الشاذ والثانية تاء الاتصال وقال بعضهم انه مؤخذ بالواو لوقعة في اتخذ فاصلة اتخذ ابدلت  
الواو تاء على القياس وتغير بوجه على هذه اللغة وان كانت قليلة اولى من قول الجوهرى (قوله طائفا  
الخ) تأمينا خبره وما ضيا بمجول كما بدلت السابق عليه وتائب فاعله يعود على تا وطامعه على الثاني  
فان جعل ردا ما كان تامعه على الاول لا مبتدأ احتياجه الى تقدير رابط (قوله وجب ابداله طاء  
الخ) أي لتقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخبر ما ونا بين صفتيهما اذ التاء همزة مستقلة  
والمطبق مجهول مستعمل كايسر النطق بابدال الدال والدال والزاي لان هذه حرفة كالمطبق  
فاحتج في تسهيل النطق الى ابدال التاء فافهمنا في الخبر جليشعربا هو وافق ما قبلها في الصفة  
وهو الطاء والدال واذا ابدلت طاء بعد الطاء اودا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع التثنية كاطهر  
واظعن وادان أو طاء بعد الصاد والضاد اودا بعد الزاي جاز الفلن كاصطبر واضطجع واخذ  
والادغام بقلها من جنس ما قبلها كاصبر واضطجع واخذ جرو يمتنع العكس كاطهر واضطجع واخذ جرو



والاصل يؤكرم ونحو مؤكرم ٢١٦ ومكرم والاصل مؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول (ص)

بشد الميم فلا تخذف بل تقلب ألفا في نحو كل وواو في نحو أو من أو تخفف كما علم عامر وأما همزة  
افعل فلا يادتها تخذف في المضارع المبدوءة بـ التكم لا يجتمع هـ منان في كلمة وحـ ل على  
المدوء بالهمزة أخواته وصيغتا الفاعل والمفعول (قوله والاصل يؤكرم) أي يؤذن بدسج لان  
حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكذا مؤكرم وزن مدسج فحذفت الهمزة  
لما وردت مع ثبوتها في ضرورة كقوله فانه أهل لان يؤكرها وأندور كقولهم أرض مؤزنة بكسر  
النون أي كثيرة الأرباب وكسامة مؤزب اذا خلط صوفه بالارانب والقياس مربة بمكرمة بناء  
على ان همزة أرنسزائدة وهو الاظهر ما على انها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (تنبيه) • أولدت  
همزة أفعل هاء كهراق في أراق أو عينا كمنل الابل في انهل لم تخفف لعدم مقتضى الحذف فتقول  
هراق هريق فهو هريق ومهراق يفتح الهاء في الكل وعنل بهنل الخ (قوله ظلت) بالكسر  
• تبدأ والثاني بالفتح عطف عليه واستعمال خبره فاعله للتثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في أقرن  
أي مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قبله أو هو فاعل بمضوف بدل عليه  
استعمالا وقرن الثاني بالفتح مبتدأ خبره نقلا فاعله للاطلاق هذا ما يفيد صنيح الشارح كالآتي  
(قوله اذا أسند الفعل الماضي) أي الثلاثي اما قرأند علم افيصعين اتما مع نحو وأقررت وهذا حسنت  
في أحسنت ونرج بالماضي المضارع والافرقه بالوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح  
(قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما عساه ولا من جنس واحد (قوله المكسور العين) سرج  
مفتوحا فيعين اتما له عدم نقله نحو حالت وشذهمت في هممت (قوله والثاني حذف لامه)  
هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل إلى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيعرى  
عليه الشارح في أقرن الـ في فخرى في كل عمل على قول من قولى المصنف (قوله على وزن يفعـل)  
أي بالكسر (قوله في يقرن) أي بكسر الراء الأولى و يقرن بكسر القاف مفتوحا للهامز الزاوية وكذا  
قرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلاً أو لمع ما مكسور وحسن الحذف  
تخفيفا كما فصل بالماضي وقيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاعل مثل  
يعدن وأصله يقرن ويرجع الأول توافق القراءتين (قوله وأصله أقرن) أي يفتح الراء فينقل  
لقاف ثم تخفف وكذا المضارع (قوله من قولهم قرر بالمكان) أي استقر كهم يعلم فاصله قرر بالكسر  
يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قرر بالمكان حكاه ابن القطاع من لغة اللغة ولدسنة ثلاث وثلاثين  
وأربع مائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادرا) أي لا يطردها إشارة للشارح بقوله  
نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصرح في الكافية بظاهر التسهيل  
عدم اطراد بل ذهب ابن عصفور إلى ان الحذف في ظلت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه وأنه لم  
يرد الا في لفظة تين من الثلاثي ظلت ومستوفى لفظ ثالث من الزائدة عليه وهو أحسن والى الاطراد  
ذهب الشاويين وحي في التسهيل ان الحذف لغت سليم وبه يرد على ابن عصفور والله اعلم

• (الادغام) •

هو يكون الدال لفظ الكوفيين وشدها افعال منه لفظا للبرين وهو لغة الادخال يقال ادغمت  
الحمام في فم الفرس ودغمته بالتشديد أي ادخلته واصطلاحا الاثني بحرفين ساكن ومتحرك من  
اخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وتسمى ذلك ادغاما لحماه الساكن عند  
المتحرك فكانه داخل فيه وتخرج بالفتح الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده  
والادغام يكون في المتناولين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع وراى انه يدخل جميع  
الحروف ما عدا الالف اللينة واقتصر الناظم على ادغام المتلين في كلمة لا في اللاتين بالتحريف واما

(ظلت وظلت في)  
ظلمات استعملها  
وقرن في أقرن وقرن  
نقلا (ش) اذا أسند  
الفعل الماضي  
للمضاعف المكسور  
العين إلى تاء الضمير  
أو نونه حازقه ثلاثة  
أوجه أحدها اتما  
نحو ظلمات أفعل كذا  
اذا علمته بالتهار والثاني  
حذف لامه ونقل  
حركة العين إلى الفاء  
نحو ظلت والثالث  
حذف لامه وإبقاء  
فائه على حركتها نحو  
ظلت وأشار بقوله  
وقرن في أقرن إلى  
أن الفعل المضارع  
المضاعف الذي على  
وزن يفعـل اذا اتصل  
بنسبوا الأناث جاز  
تخفيفه بخفف عنه  
بعد نقل حركتها إلى  
الفاء وكذا الأمر منه  
وذلك نحو قولك في  
يقرن يقرن وفي  
أقرن قرن وأشار  
بقوله وقرن نقلا إلى  
قراءة نافع وعاصم  
وقرن في يسوتكن  
يفتح القاف وأصله  
أقرن من قولهم فر  
بالمكان يقر بمعنى يقر  
حكاه ابن القطاع ثم  
خفف بالحنف بعد  
نقل الحركة وهو نادرا

لان هذا التخفيف اتما هو للمكسور العين (ص) • (الادغام) •

اللاق

المرتب بالترافه وأعم (قوله أول مثلي) مفعول مقدم لادغم يسكون الادل فعمل أمر فمرته القطع  
مفتوحة لكن ينقل فصحها التنوين كلمة يسكون الادل للوزن (قوله لا كثل) عطف على محذوف أى في  
كلمة وزن مخصوص لا كثل الخ (قوله صنف) جمع صفة كعرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى  
الخالقة كالسقيفة (قوله وذلل) بصفتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعلة (قوله وكال) بكسر ففتح جمع  
كلمة بكسر فتشديد ستر في محاط كالبيت وينبى في عرفنا بالناموسية نصر يح (قوله ولب) بصفتين  
وموحدتين موضع الغلاء من الصدور يطلق على السر الذي يشق صدره نحو الجمار لينزع الرحل  
بالمعجمة من التأترو على ما استغرق من الرمل (قوله تجسس) بضم الجيم وشدا السين الأولى جمع  
جاس اسم فاعل من جسس الشئ إذا لمسه بيد ما ومن جسس الخبر إذا قص عنه وهو الجاسوس (قوله  
نكاحه) فعل أمر أصله يسكون الصاد الثانية وأى مفعوله مضاف لاء التكامل لكن نقلت ففتح  
الهمزة إلى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد افلح من أوقى (قوله كهيلى) فعل  
ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدسج ومصدره هيلة كدسج حقو قال فيه هلل تهللا وهو أحد  
الالفاظ المتخوفة من المركبات كما في البسمة (قوله إذا تحرك الثلاث) أى كل منها فخرج ما إذا سكن  
ثانيها ففتح الادلغام كطلت أقول الحق لان شرط الادلغام تحريك المدغم فيه وكذلك ان عرض تحريكه  
كما سيأتى في اخصص أى اما إذا سكن أول المثلي فصحب ادغامه الا إذا كان هاسكت لان الوقف  
عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ماله هلك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كالم يقرأ  
أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فصحب ادغامها كاللورأس وزن فعال مبالغة من  
السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مدغم فى الآخر فلا يدغم كـ لا يذهب المذكي على يأسر ويدعو  
واقصد بخلاف اللين غير المدغم كاخشوا وقدا وكذا المذكي غير الآخر ككفر وأصله مغزو  
واغترزو وال مدغم لقوة الادلغام فيه (قوله فى كلمة) نخرج ما إذا كانا فى كلمتين كيعمل لك غلايب  
الادلغام بل يجوز شرط ان لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى وكأمر وان لا يكون قبلهما  
ساكن صحيح كشر دمضان خذ العفو وأمر النخس سر احفان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور  
البصريين لنافيه من جمع الساكنين على غير حده وصل لا قرأه أبو عمر وقيل انه انشاء لمركة  
بمعنى اختلاصها وهو المعنى بالرم فصحى ادغاما لقرء منه والصحيح انه يقرأ بالادلغام لخص ولا عبرة  
بمعنى الضادة له مع ثبوته قراءة طولوسم عدم تواتره فنقل القراءة أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم  
تصدرا) اعلم ان شرط وجوب الادلغام أحد عشر ذكر المصنف معا عشرة أولها من قوله فى كلمة  
ألى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصديق ذكره الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح  
والثاني بصفتين والثالث بكسر ففتح والرابع بصفتين على ترتيب قوله صنف الخ وعلة منه الادلغام فى  
هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادلغام لكونه فرع الاظهار خاص بالفعل  
المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فهو اذن للفعل لكن لم يدغم  
لحقته ولتنبيهه على فرعية الادلغام فى الاسماء وقوته فى الافعال حيث ادغم موازن لاسم الافعال  
كردون الاسماء (تنبيه) مران أو زان الاسم الثلاثى اثنا عشر منها ثلاثا كـ الفين مع تثنية  
الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب واما ادغام نحو دودوب ودور  
فليسكون أول المثلي بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمول وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه  
واربعة التي يمتنع فيها الادلغام ومنها فعل كابل لسا ذكرها وانما تركه المصنف لقلة ما علم  
يسمع مضاعفا يبنى ثلاثة وهى مثال كفف وعضد وتل بضم فكسر فهذه موازن الفعل وليست فى  
اللمعة كلب فلذا ادغم الجهور وأوليا وادغم الثالث من يرى ان صيغة المجهول أصل فى الفعل فلو

(أول مثلي) محررين  
فى • كلمة ادغم لا  
كثل صنف • وذلل  
وكل ولب • ولا  
تجسس ولا كاحص  
أى • ولا كهيلى  
وشذ فى آل • وفحوه  
فك ينقل فقل  
(ش) إذا تحرك الثلاث  
فى كلمة ادغم أولها  
فى ثانيهما ان لم  
تصدرا ولم يكن  
ماهما فى اسم على  
وزن فعل أو على  
وزن فعل أو فعل  
أو فعل ولم يتصل أول  
المثليين بمدغم ولم  
تكن حركة الثاني  
منهما عارضة ولا  
ماهما فى اسم ملحقا  
بغيره فان تصدرا  
فلا ادغام



كدون وكذا ان وجدوا حاسب في ذكره فالاول كصنف ودررو الثاني كذلك وجدوا الثالث ككامل ولم والرابع كطال ولعب  
 كبحسب جمع جاحس والسادس ٢١٨ كاحص في فقرات حركة الهمزة في الصاد وحذف الهمزة في السابغ

وانما خمس كميل أي  
 أكثر من قول لاله  
 الا الله ونحوه ورد  
 ومهد فان لم يكن  
 شيء من ذلك وجب  
 الادغام نحو ورد ووض  
 أي بجل ولب والاصل  
 ردد ووضن ولب  
 وأشار بقوله وشذ في  
 الل ونحوه فلك ينقل  
 فقبل إلى انه قد جاء  
 الفلك في اللفاظ قياسها  
 وجوب الادغام فبعد  
 شاذة تحذف ولا تقاس  
 عليه نحو وال السقاء  
 اذا تغيرت راجعته  
 ونحقت عنه اذا  
 التصقت بالمرص  
 (ص) وهو حي اقلك  
 وادغم دون حذر  
 كذلك نحو تحصيل  
 واستمر (ش) أشار  
 في هذا البيت إلى  
 ما يجوز فيه الادغام  
 والفلك وفهم منه ان  
 ما ذكره قبل ذلك  
 واجب الادغام  
 والمراد بحسب ما كان  
 المتلاني فيه ما بين  
 لازما فتحرك بهما نحو  
 حسي وهي فيجوز  
 الادغام نحو حي وهي  
 فلو كانت حركة أحد  
 المتلاني عارضة بسبب  
 العامل لم يجر الادغام  
 يجوز فيه الفلك والادغام  
 أحد المتلاني في الآخر فتسكن أحدهما بين فبقيت الهمزة الوصل توصلا ٢ (قوله والمصباح) سبق فلم يأنه لا وجوده فيه

بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في الكل لكن يخفى الرأى في الاولين وضمهما في الثالث وأوجب  
 ان كسان فيها الفلك فتصل ان ادغام المتلاني المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم  
 الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف قدس (قوله كمدن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي  
 ودد كدم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المتلاني فيعذر الابتداء به وهو همزة الوصل لا تختل  
 الا في أشياء مخصوصة ليس ههنا منها الا اذا كان المتلاني ناءين ففيه تفصيل سابق (قوله ودرر)  
 جمع درة وهي اللؤلؤ العظيمة (قوله ووجد) بضتين جمع جديد اما جدد كصنف فجمع جدد كصفة  
 وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسر والتشديد وهي الشعر الجاهل زينة الاذن  
 تصرح وبعبارة المصباح الشعر لم يتكسب أي يقرب (قوله كطال) هو ما يخص من آثار الديار  
 (قوله كس) انما وجب فكه كلابية في فيما كان (قوله والسادس) أي ما حركه نافي مثليه  
 عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعروض فكأنه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المتلاني كما مر (قوله  
 والسابع) أي المحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزمانه قبل المتلاني كياء هيل للاحقه  
 يدحرج واحد المتلاني كاحمد على جلبب للاحقه يدحرج وفرد للمكان الغليظ ومهد دد علم امرأة  
 ملحقان بغيره وانما وجب فلك ذلك لثلاث غيوت ما حصل من اللاحق (قوله ووضن) بالمهملة والنون  
 من باقى تعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن تعب ولب كطرف (قوله وأشار بقوله  
 وشذ الخ) هذا تاسع الشر وما حاصله ان لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوا فلا يدغم كما لا يفتك  
 غيره قياسا عليه (قوله ال السقاء الخ) وزن فرح وكذا الفت اسنانه اذا فسدهم بينها والأذن اذا رقت  
 والسقاء بالكسر والهاء ما يوضع فيه الماء والبن والذي لخصوص الماء مقر بقر لخصوص اللبن وطب  
 وللمن يحيى كافي المصباح (قوله ولحقت) مهملتين كفرح اما بانحاء المهملة فادغم كافي المصباح  
 والمصباح ٢ يقال لحقت عنه كترد معها ذكره لا لا شمو في مفكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت  
 بالمرص) قال الجوهري الراجح المجتمع في الموقف ان سال فهو غص بغصين مجبهة أو جند فرص بفقتين  
 فهم ما وبق في محاميع فكه قومهم ديب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر في جهته وسكك  
 الفرس من باب دخل اذا اصلط عرقوبه وضربت الارض كفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع  
 ضب حيوان معروفا فقط الشعر كفرح اذا اشتدت جودته ويدغم أيضا ومشت الدابة  
 كفرحت اذا رزق ماؤها أو ذراعها شيء دون صلاة العظم وعز زت الأنافة ككرمت كافي القاموس  
 اذا ضاق احليلها وهو جري لثم افهذه الالفاظ شاذها الفلك فلا تقاس عليها وما ورد في الشعر  
 مفكوكا من غير ما عد من الضر ورات كقول أبي النجم الحمد لله العلى الاجال (قوله وادغم)  
 مشددا لالفعل أمر من ادغم مشددا ومفعوله محذوف وهو ضريحى وليس تنازعا لان المصنف  
 لا يراه في المعول المتقدم (قوله دون حذر) متعاقب بكل من افكك وادغم أي لا تخش باساقى واحد  
 منه الورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي تنظر إلى انها مشلان في كلمة وحركة تانها أصلية  
 لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز والفلك تنظر إلى ان حركة الثاني كالعارضة لوجودها في  
 الماضي دون المضارع والامر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحيى ورأيت بحيا العروض  
 الحركة بالاعمال وكل منهما فصيح مقروءة في المتواتر ولكن الفلك أجود ولعل المصنف أشار لذلك  
 بتقدمه (قوله فيقول انجلى الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تجلى مضارع

لتنطق بالساكن وكذلك خياس نامى استمر يجوز فيه الفلك لسكون ما قبل المثلين ٢١٩ ويجوز الادغام فيه بعد نقل

حركة أول المثلين الى  
الساكن نحو ستر  
ستر سارا (ص) وما  
يتاءن ابتدئ قد يقصر  
فيه على تاكتين  
العبر (ش) يقال فى  
تتلم وتتنزل وتبين  
وتحوها فاعلم وتتنزل وتبين  
بحذف احدى التاءين  
وابقاء الاخرى وهو  
كثير جدا ومنه قوله  
تعالى تنزل الملائكة  
والروح فيها (ص)  
وفلك حيث مدغم  
فيه سكن • لكونه  
بضم الرفع اقرون •  
تحو حلت ما حلت  
وفى جزم وشبه الجزم  
تغيير فى (ش)  
اذا اتصل بالفعل  
المدغم عنه فى لامه  
ضمير رفع سكن آخره  
فيجب حينئذ الفلك  
تحو حلت وحلنا  
والهندات حلان فاذا  
دخل عليه جازم جاز  
الفلك تحو لم يحل ومنه  
قوله تعالى ومن يحل  
عليه غضبي ومن يرتد  
منك عن دنه والفلك  
لغة أهل الحجاز وجاز  
الادغام تحو لم يحل  
ومنه قوله تعالى ومن  
يشاق الله ورسوله فى  
سورة الحشر وهو لغة  
ميم والمراد بشبه الجزم  
سكون الآخر فى

لا تدخله همزة الوصل أصلا والذي ذكره الفحاة ان الفعل المفتوح يتاءن ان كان ما ضما كن تنبع  
وتتابع حاز ادغامه واختلا ب همزة الوصل فيه وفى مصدره دون مضارعه يقال اتبع يتبع اتبعا  
بشد التاء والتاء فى الباء فى الكل وتابع يتابع اتبعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كشد كرم يحجز  
ادغامه الا فى الوصل بعدلن او حركة نحو ولا تجموا تكاد تميز لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه  
فى الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك لتضرر بجه باختلا ب همزة فيه وقد قال  
لانظن بالمصنف اقدمه على ذلك بمجرد التمهى بالاعتد كسعا ع واستنباط من القصة اوفيا من  
لا يتأقها وناهيك عن قال طالعت صحاح الجوهرى كله فلم استعمل منه الا ثلاث مسائل ولا ضرورة عدم  
ذكر السند صرحا لانه ثقة لكن قال بس نص انه على انه ذكر المسئلة فى بعض كتبه على  
ما يوافق الجمهور (قوله نحو ستر) أى يقع السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء عنها  
بحركة النقل ومضارعه بستر فيجى الباء والسين وشد التاء مكسورة وأصله بستر كيف فعل نقلت فتحة  
التاء الاولى للسين وأدغمت فى الثانية الماكسورة وهو المصدر ستراد بكسر السين وشد التاء وأصله استنارا  
كافتعا لانقلت كسرة التاء الاولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذى بو زن فعل مضارع  
العين فمضارعه بستر بالضم ومصدره ستر كتركيم (قوله قد يقصر) التقليل بالنسبة لعدم المدغم  
والافهوكثير جدا فى القرآن وغيره كفى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم فهما كسرة  
وسدر يعنى الاتعاظ والتذكير نصريح (قوله بحذف احدى التاءين) أى لنقل احتشاع المثلين ولا  
سبيل الى الادغام لا احتياجه للهمزة وهى لا تدخل المضارع فحذف بحذف احدى التاء وهى الثانية عند  
سيدويه والبصريين لحصول الثقل هاو الاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية بمعنى كالمطوعة  
وحذفها يحل به وبعارضه مان الاولى بمعنى المضارعة وحذفها يحل به (قوله وفلك ناخ) هو فعل امر  
حذف مقصوره أى أول المثلين أو ما مضى مجهول نائب فاعله به وذلك الحذف وقوله لكونه علة  
لسكن وقوله بضم الرفع أى البارز للمحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وعامله ان لا يعرض  
سكون لثانى المثلين اما لاتصاله بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله تحو حلت) بضم التاء والثانى بفعلها  
واللام الاولى مفتوحة فهما واما المضارع فان كان بمعنى مقابل الحرمة فبالسكون أو بمعنى زل البلد  
متلافا للضم وكذا بمعنى فككت العقدة أما بمعنى زول الغضب ووجوبه فبالوحيين وهم ساقرون  
فيعمل عليه غضبي ومن يحل (قوله فيجب حينئذ الفلك) أى لعد ذرا لادغام بسكون نائى المثلين ومنهم  
من يدغم قبل الضمير وهى لغة ضعيفة (قوله والفلك لغة أهل الحجاز) أى فهو أفصح وجاهل  
الفرآن غالباً نحو ان تسمك اغضض من صوتك ولا تمنن فردا لمتن بالضير استواء اللتين فى الجواز لا  
فى الفصاحة وانما حاز الادغام مع سكون نائى المثلين نظرا الى عروض السكون بعامل الجزم وعدم  
لزومه وحل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أى بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها  
وحكى الكسافى انما يتاءن من عدد القيس يقول اردوا غرض وحل التغيير اذا لم يتصل بالفعل ووجه  
كردوا واما بمخاطبة كرمى أونون تو كيد كردن والاوجب الادغام عند الكل لابتداء الفعل على  
هذه العلامات فتانى مثليه متعكرا لم يعرض له سكون حتى يفتك (تنبيه) اذا اتصل بالآخر الفعل  
المدغم من الجزم ومنه شبهه ما القاصي ففتح كره اولم يرد هاو له الغائب وجب ضم كره اولم  
يرده لان الها أخفية قبل بعدتها فكان الدال قد قبلها الاصلوا او وحكى ثعلب التثنية قبل هاء  
ألفاظ وغلط فى جواز التميم واما الكسمر فالصحيح انه لغة مع الاخفش مدته وغلط وحكى  
الكوفيين التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل ساكن فاكرم يكسر كره والقوم  
بالكسر لانها حركة لاتقاء الساكنين وبنوا سدت نفقه تحقيقا وحكى ابن جنى ضمها اتباعا وقد روى

الامر نحو حال وان شئت قلت حل لان حكم الام حكم المضارع المحموم

من قول جرير  
 ففض الطرف انك من غير \* فلا كما بلغت ولا كلاما  
 نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك فنبه ثلاث لغات الفتح للفتحة  
 مطلقا في مضوم الفاء كرومكسوها كثر ومتعوجها كض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر  
 مطلقا على أصل الفتح وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرومكسوها والكسر وبعض الفتح  
 وهذا كثر في كلامهم (قوله فقلت أفل) أي بكسر العين في قولك أفل به بخلاف ما فعله فيجب  
 ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد العمرو (قوله لما ذكر أن فصل الامراح) أي  
 فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تخيير لكن استنداد فعل انما هو بالنظر لصورته فانه  
 ليس أمر أحقيقه بل ماض على صورة الامر كما واستقامه بالنظر للفتحة تميم لانها عندهم فعل أمر  
 لا يتصرف فتلقها ضمائر الرفع البارزة كلها وهما الخ اما على لغة الحجاز فلا استنداء لانه ليست  
 فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر قلزم لفظا واحدا للمفرد المذكر وغيره وبقوتهم  
 جاء القرآن قال تعالى قل هل شهداءكم والقائلين لاخوانهم هم الدنيا (قوله يحسف فكه) قال في شرح  
 الكافية باجماع وكاه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره ولا انفرد حكمي الكسائي احازة ادغامه  
 (قوله التزموا ادغامه) أي باجماع أيضا كما في شرح الكافية فقل قوله بالفتح تخفيفا لثقله  
 بالتركيبة فانه مركب لا بسيط كاقبل وتركيبه عند البصريين من هاء التنية والتم التي هي فعل أمر  
 من قولهم لم الله شئني أي جعته كما قيل اجمع نفسك اليها خذفت الالف من تخفيفا وقال الخليل  
 ركبت هاء الميم أصل لم قبل ادغامه فخذفت همزة لا وصل وألف هالسا كسين ثم نقلت حركة الهمزة  
 الأولى لللام وأدغم وقال الفراء والكوفون حركة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد فنقلت حركة الهمزة  
 الهمزة لللام الساكنة قبلها فصار هم ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالترام فقه  
 حتى مع هاء الغائب نحو هم ولا ضم تبعها وكذا ان اتصل به ساكن كهم الرجل وحكي الجر فيهما  
 الفتح والكسر عن بعض تميم نعم إذا اتصلت بها ضائر الرفع كما عندهم حركت بما يناسبها كلها وهما  
 وهلى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسهما مع نون النسوة هلمن بالفتح وزعم الفراء ان الصواب  
 هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظ الفتح معه وحكي عن أبي عمرو مع هلمن بالنسوة  
 بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لتناسبتها والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (قوله وما يجعده) الواو والاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة الواقعة على الالفاظ دليل  
 قوله نظموه أن توجه على الالف المذكورة سابقا بقوله واستعين بالله في القبة ويذكر كره الضمير  
 باعتبار لفظ ما ولما بالتميز والمؤلف مثلا قيل وقوله بجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كله من  
 كلام النجاة لم يتجزع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمته وليس عندي لازما واجب  
 بان ذلك ليس من مختصراته بل أقول للنجاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن  
 الفاعل والبال بالمتابع من مختصراته فلا حرج على تسليم الاقتضاء المذكور وان يكون بعينه  
 بذلك نواضعا باعتبار الغلب ولا يمنع الاقتضاء أصلا لانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره  
 قد مر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازمة بناؤه لالمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل  
 فرفعها فاعل لانامه على الراجح كما في أبينة المصادروفا لمزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا  
 و بناؤه حيثئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمي عناية أمانعا بنوعوا من باب قعد يعني  
 خضع وذلل وعنايتو عنوة يعني أخذ التي فها وصلحما وعني يعني كرمي عني يعني قصد وعناه كذا  
 من باب يرمي بمعنى شغل وعني من باب تعب أصابه مشقة فالدناء للفاعل مصباح (قوله قد كمل)  
 بتثنية الميم والكسر أضعف والفتح أقوى ههنا سلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على

(ص) \* فقلت أفل  
 في التعمد التزم  
 والتزم الادغام أيضا  
 في هم \* (ش) لما  
 ذكر أن فعل الامر  
 يجوز فيه وجهان  
 نحو أحل وحل  
 استثنى من ذلك  
 مستثنى أحدهما  
 أفل في التعجب فانه  
 يجب فكه نحو  
 أحب يزيد وأشد  
 يبيض وجهه والثانية  
 هم فانهم التزموا  
 ادغامه والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (ص) \*  
 وما يجعده عنيت قد  
 كل

غيره والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتيم وفي اصطلاح البديع التكميل ويسمى بالاحتراس ابتهاجاً وإن يؤتى في كلامهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسي ديارك غير مفسدها \* صوب الربيع وديمة تهمي

والتتيم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلته من مفعول أوحال ونحوه والسنكة كالباغة في نحوو يطعمون الطعام على حبه أى مع حبه أى الطعام أما إذا كان المعنى لأجل حب الله فليس من

هذا القبيل وكقول زهير من يلقى يوماً على علاته هرما \* يلقى السحابة منه والنداء خلفاً

فقوله على علاته أى مع احتياجه أفاد المبالغة في وصفه بالجود أذهو مع الاحتياج ألغ منه مع عدمه (قوله نطما) حال من الهاء في مجيء كفى الأشعوى أى منظوماً وفيه الفصل بين الحال وصاحبها

باجنبي وهو فذل فالأولى كونه حالاً من الضمير في كل وهي حال موطئة لما بعده لا تفهام كونه نطماً من قوله وما يجتمع عنيت مع قوله فيما سبق وأسئله في ألفه إذا لاقية لا تكون الاظلمة أو يصح كونه تميزاً بحولاً عن فاعل كل فيبقى على مصدرته وهو موطئ أيضاً ويرى هذا بأن مجي المصدر

حالاً مع كثرة معاني ويرج الأول بأن النظم عليه بمعنى النظم وهو أوفق بأشغاله على حل المهمات وباحصائه للخلاصة من كونه بالمعنى المصدرى بقدر (قوله على جمل الخ) متعلق بأشغل من اشغال الدال على الدلول والمجته صفة للنظم على الأقرب أوحال أخرى أو خبر آخر لما وكذا جملة أحصى وفي

ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطة مقاصد النحو على حذف مضاف أى حل مقاصده ولم ينصرف ما هنا إلى ما هنا من أنه المتاسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بالحل الكل مجازاً لأن هذا هو الموافق

للواقع لتركه كثيراً من المقاصد والمهمات جمع مهم أى الاحكام المهمات أو مهمة أى المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة بغير العاقل بالمطابق مع أن الأفضع فيه الأفراد كما أن الأفضع في

غيره المطابقة الآن يقال ما حذف الموصوف ضعف عن المراجعة (قوله أحصى) فعل ماضٍ بمعنى جمع وفاعله ضمير النظم والخلاصة مفعوله وبها اشتر هذا المتن ومن الكافية طرف لغو متعلق به أى من معانيها ومن ابتدائية أوحال من الخلاصة ومن تبعيضية ويمتنع كون أحصى فعل تفضيل خبراً

مقدماً عن الخلاصة لما تم لفظي وهو أن أفعال التفضيل لا تصاغ من الرامعي على الصحيح ومعنوي وهو ترك ذنب الحس له أدنى كافية المصنف أبواب كاملة ليست في الخلاصة كتاب ضمير الشأن وضمير

الفعل والقسم والتأنيخ والتقاء الساكنين وتبعيضه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد وحينئذ قال في الخلاصة للجنس لا للاستغراق أثر ككثيراً من زيدها لأن يراد بالمبالغة في المدح كما يقتضيه

المقام وجعل السبوطي ضميراً أحصى واقتضى للضعف على طريق الالتفات من التكلم في صنت إلى الغيبة والكاف للتعليل فكان أنه قال جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لأنى اقتضيت أى طلبت

واردت غنى كل طالب أذهم يقبلون عليه أصغر وهو سوله فيستفيدون العربية والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يحصل بها ذلك (قوله كما اقتضى) ما مصدرية واقتضى ما بمعنى أخذ

فالمراد بالفتى القدر المقتضى أو بمعنى استفز به فالمراد به المصدر والجار والمجرور وصفه لمصدره وحذف أى أحصى هذا النظم الخلاصة أحصاء كافتضائه الغنى أى أخذه القدر المقتضى من المسائل أو كما استلزمه

الاستغناء عن غيره بجمع حصول السرور والنفع في كل وانما شبهه بالأحصاء بالاختصاص لأنه أقوى منه أذ لم يزم من أغناها الطالبين أحصاؤها الخلاصة دون العكس لأحتمال احتياجهم إلى زيادة

على الخلاصة على أن الكاف تأتي بمجرد التثنية بين شيئين في أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوى كقولك كل من زيد وعمر وكصاحبه أفاده أنه إن ولا جعل الكاف للتعليل على أن اقتضى بمعنى استلزم وبعبارة الماضي لغو زجائه في حقيقته أى أحصى الخلاصة لأجل استلزامه التي هي أى

نظمه على حل المهمات  
اشغل \* أحصى من  
الكافية الخلاصة  
كما اقتضى غنى

لاجل ان ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا وبالكسر  
والمد التفتي بالالحاق والتفتح والمد التفتح ويصح هذا هنا أيضا كافي الفارسي أي كما اقتضى نفعاً (قوله  
بلاخصاصه) بفتح الحاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تحلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه  
تشبه العلم بالمسائل الكثير بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من  
الرزق (قوله أجد الله) الغاء سببية عاطفة على جله وما يجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه  
الذي كورأجد الله الخ فقد قابل الشكر نعمة الإتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه  
الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاسرازا جرد ذلك ويمد في البدء والختام (قوله مصليا) في كون  
هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في الخطبة (قوله خيرني) يدل من محمد لا نعت ولا عطف بيان  
لاختلاف ما نمر فقاوتنكير (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى ان يراد بهم  
اتباعه كالمريض (قوله الغر) جمع أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبّه به الأسفل  
واستعاره لهم استعاره نصريحية والجامع امام يطلق الشرف والرفعة أو يطلق البيضاء في كل  
فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أئمة الرضوخ والكرام جمع  
كريم والبرية جمع بارو المتخفين بفتح الحاء المعجمة أي المختارين (قوله الخيرة) بكسر الحاء المعجمة  
وفتح القمية وتكون مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مباينة ولهذا التزم افرادة أي  
المختارين فذكره بعد المتخفين تا كيد لان المقام للدخول بمسجل شرطه هنا بفتح الحاء والياء على انه  
جمع غير بالتشديد حتى القراء قوم خيرة برة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما سره الله تعالى  
على هذا الشرح المبارك والمجد لله أولا وآخرا وعلى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما  
كثيرا دائما إلى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر  
من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين تم

بلاخصاصه فاجد  
الله مصليا على محمد  
خيرني أرسله وآله  
الغرا الكرام البررة  
وصحبه المتخفين  
الخيرة

اما بعد حمد من رفع اهل ولايته وخفض من عاند جلال الوهيته وعظمته والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد من نصر دعوته بافصح حججه وبرهان وآله واصحابه وذوى النقي والعرفان فقد تم  
بحمد الله تعالى طبع حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق خاتمة المحققين  
العلامة الشيخ محمد الحضري على شرح العلامة ابن عقيل على الفية الامام ابن  
مالك في النحو وقد تحل طررها ووشيت غررها بشرح ابن عقيل  
الذي كوررحم الله الجميع وألهم من دار كرامته المكان الرفيع  
وذلك بالمحبة المنيته بمصر المحروسة المحية بجوار سيدى أجد  
الدردير قريبا من الجامع الازهر المشرى ادارة المفتقر لغزو  
ربه القدير أحمد الباني المحلى ذى الهجر والتقصير  
وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ١٣١٢  
هجرة على صاحبها أفضل  
الصلاة وأزكى التحية  
أمين



